



مرکز تحقیقات اسلامی

الأصول في النحو



مرکز تحقیقات کلام و فقه اسلامی

المكتبة اللغوية

الأصول في النحو

تأليف

العلامة أبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي
المعروف بـ "ابن السراج"

تحقيق

محمد رعمشان

المجلد الأول

الناشر

مكتبة الثقافة الدينية

كتابخانه مركز تحقيق كاسبيك تولى علوم اسلامي شماره ثبت: ۴۴۱۲۵ تاريخ ثبت:
--

الطبعة الاولى
 ٢٠٠٩ هـ / ١٤٣٠
 حقوق الطبع محفوظة للنشر
 الناشر
 مكتبة الثقافة الدينية -
 ٥٢٦ شارع بورسعيد - القاهرة
 ٢٥٩٣٦٢٧٧ / الفاكس: ٢٥٩٣٨٤١١ / ٢٥٩٢٢٦٢
 E-mail: alrakafa_aldiras@hotmail.com



مكتبة القاهرة
 إهداء الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
 إدارة الشؤون الفنية

ابن السراج ، محمد بن الصري بن سهل ، ٩٢٩-١٠٠٠
 الاصول في النحو / تأليف : ابي بكر محمد بن الصري بن سهل النحوي (ابن السراج - مستعار)
 تحقيق : محمد عثمان
 - ١ - القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ٢٠٠٩
 ٢ مج : ٢٤ سم
 تكملة : ٤٠٥١ - ٣٤١ - ٩٧٧
 ١ - اللغة العربية - النحو
 ٢ - عثمان ، محمد (محقق)
 ١ - العنوان

نوي: ٤١٥/١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم.

أما بعد:

فإن علم النحو، أو علم ضبط النطق اللساني، وإعراب الكلمات بحركاتها الصحيحة الخالية من اللحن، علمٌ من أجَلِّ العلوم التي وُضعت لحفظ اللغة العربية، وضبط قواعدها، إذ بهذا العلم يتوصل إلى أعظم مطلوبين، ألا وهما:

١- المحافظة على كتاب الله تعالى من اللحن.

٢- والمحافظة على كلام رسوله صلى الله عليه وسلم من اللحن أيضاً، إذ أن ذلك قد يدخل في الكذب عليه صلى الله عليه وسلم.

وقد رأيت أن أقدم بمقدمة مفيدة تكون دليلاً لمحبي النحو، أتحدث فيها عن اللغة ووضعها وأصلها، وكيفية ثبوتها، ومباحث مختصرة في علم النحو، لينبئوا أهمية هذا العلم وفائدته.

وقبل الشروع في الكتاب نصِّدُ بمقالة ذكرها أبو الحسن أحمد بن فارس في أول كتابه فقه

اللغة :

قال : اعلم أن لعلم العرب أصلاً وفرعاً، أمَّا الفرعُ فمعرفةُ الأسماء والصفات كقولنا : رَجُلٌ وفَرَسٌ وطَوِيلٌ وقَصِيرٌ، وهذا هو الذي يَتَدَبَّرُ به عند التَّعَلُّمِ.

وأما الأصلُ فالقولُ على وَضْعِ اللغةِ وأوَّلِيَّتِهَا وَمَنْشَأِهَا ثُمَّ على رسومِ العربِ في مخاطَبَاتِهَا وما لها من الاقتنان تحقيقاً ومجازاً.

والناس في ذلك رجلاً : رجل شغل بالقرع فلا يعرف غيره، وآخر جمع الأمرين معاً، وهذه هي الرتبة العليا لأن بها يُعلم خطاب القرآن والسنة وعليها يعول أهل النظر والفُتيا، وذلك أن طالب العلم اللغوي يكتفي من أسماء الطويل باسم الطويل، ولا يضيئه ألا يعرف الأشق والأمتق وإن كان في علم ذلك زيادة فضل.

وإنما لم يضره خفاء ذلك عليه؛ لأنه لا يكاد يجد منه في كتاب الله تعالى شيئاً فيُخرج إلى علمه ويقل مثله أيضاً في الفاظ رسول الله إذ كانت الفاظه السهلة العذبة.

ولو أنه لم يعلم توسع العرب في مخاطباتها لعمى بكثير من علم مُحكم الكتاب والسنة، ألا ترى قوله تعالى : ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ...﴾ إلى آخر الآية [الأنعام: ٥٢]. فسر هذه الآية في نظمها لا يكون بمعرفة غريب اللغة والوحشي من الكلام.

والفرق بين معرفة الفروع ومعرفة الأصول : أن متوسلاً بالأدب لو شغل عن الجزم والتسويد في علاج التوق فتوقف أو عجز، لم يعرفه، لم ينقصه ذلك عند أهل المعرفة نقصاً شائئاً، لأن كلام العرب أكثر من أن يحصى، ولو قيل له : هل تتكلم العرب في النقي بما لا تتكلم به في الإثبات؟ ثم لم يعلمه لقصده ذلك في شريعة الأدب عند أهل الأدب، لا أن ذلك يردّه عن دينه أو يحرمه لمأثم، كما أن متوسلاً بالنحو لو شغل عن قول القائل : [الطويل]

لَهْنُكَ مِنْ عَيْسِيَّةٍ لَوْ سَبَيْتُ صِلَ هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا

فتوقف أو فكر أو استمهل لكان أمره في ذلك عند أهل الفضل هيناً، لكن لو قيل له مكان (لهنك) : ما أصل القسم؟ وكم حروفه؟ وما الحروف المشبهة بالأفعال التي يكون الاسم بعدها منصوباً وخبره مرفوعاً؟ فلم يجب لحكم عليه بأنه لم يسمّ صناعة النحو قط، فهذا الفصل بين الأمرين.

وسوف نخرج الآن على ذكر المباحث التي نريد عرضها:

المبحث الأول: في حد اللغة وتعريفها:

قال أبو الفتح ابن جنى في "الخصائص": حد اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم.

ثم قال: وأما تعريفها فهي (فُعْلَة) من لَعَوْتُ، أي: تكلمت، وأصلها لغوة ككُورَة وقُلَّة وثَبَة كلها لاماتها واوات، لقولهم: كروث بالكرة، وقلوث بالقلعة، ولأن ثَبَة كأنها من مقلوب ثاب يثوب.

وقالوا: فيها لغات ولغون كثبات وثبون.

وقيل منها لغى يلغى إذا هلى، قال: [الرجز]

ورب أسراب حجاج كظلم عن اللغاة ورقت السكك

وكذلك اللغو قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢] أي: بالباطل.

وفي الحديث: "من قال في الجمعة ضيق لفظي" أي: تكلم. انتهى كلام ابن جنى.

وقال إمام الحرمين في "البرهان": اللغة من لغى يلغى من باب رضى إذا هج بالكلام،

وقيل: من لغى يلغى.

وقال ابن الحاجب في "مختصره": حد اللغة كل لفظ وضع لمعنى.

وقال الأسنوي في "شرح مناهج الأصول": اللغات: عبارة عن الألفاظ الموضوعة

للمعاني

المبحث الثاني: في بيان واضع اللغة أتوقفت هي ووخي أم اصطلاح وتواطؤ:

قال الإمام السيوطي في "المزهر": قال أبو الحسين أحمد بن فارس في "فقه اللغة": اعلم

أن لغة العرب توقيف، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣٢].

فكان ابن عباس يقول: علّمه الأسماء كلها، وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس من

دابة وأرضي ومهل وجبل وجل وحمار، وأشياء ذلك من الأمم وغيرها.

(١) أخرجه أبو داود من حديث الإمام علي بن أبي طالب (١٠٥١)، وأخرجه أحمد في مسنده (٧٢١)،

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٣ / ٢٢٠.

وروي خُصيف عن مجاهد قال : علّمه اسم كلّ شيء .

وقال غيرهما : إنّما علّمه أسماء الملائكة .

وقال آخرون : علّمه أسماء ذُرّيّته أجمعين .

قال ابنُ فارس : والذي نذهب إليه في ذلك ما ذكرناه عن ابن عباس .

فإن قال قائل : لو كان ذلك كما تذهب إليه لقال : ثم عرّضَهُنَّ أو عرّضَها، فلما قال :

عَرَضَهُمْ، علّم أن ذلك لأعيان بني آدم أو الملائكة؛ لأن موضوع الكناية في كلام العرب أن يُقالَ لما يَعْقِل : عرضهم، ولما لا يعقل : عرضها أو عرضهنّ .

قيل له : إنّما قال ذلك - والله أعلم - لأنه جمع ما يَعْقِل وما لا يعقل فغلب ما يعقل، وهي

سُنَّة من سنن العرب - أعني : باب التغليب - وذلك كقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ

مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾

[النور: ٤٥] .

فقال : (منهم) تغليبا لمن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَهُمْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ .

فإن قال : أفتقولون في قولنا : سيف وحسام وعُضْب إلى غير ذلك من أوصافه إنه توقيف

حتى لا يكون شيء منه مُصْطَلَحاً عليه قيل له : كذلك نقول .

والدليل على صحته إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون

عليه ثم احتجاجهم بأشعارهم، ولو كانت اللغة مُوَاضَعَةً واصطلاحاً لم يكن أولئك في

الاحتجاج بهم بأولئك منّا في الاحتجاج (بنا) لو اصطَلَحنا على لغة اليوم ولا فَرْق .

ولعل ظاناً يظن أن اللغة التي دللنا على أنها توقيفٌ إنّما جاءت جملة واحدة وفي زمان

واحد، وليس الأمر كذلك، بل وقف الله عزّ وجلّ آدم عليه السلام على ما شاء أن يُعلّمه إياه

مما احتاج إلى علمه في زمانه، وانتشر من ذلك ما شاء الله، ثم علّم بعد آدم من الأنبياء صلوات

الله عليهم نبياً نبياً ما شاء الله أن يُعلّمه، حتى انتهى الأمر إلى نبينا محمد فأتاه الله من ذلك ما لم

يؤته أحداً قبله تماماً على ما أحسنه من اللغة المتقدمة، ثم قرأ الأمر قراره فلا نعلم لغة من بعده حدثت، فإن تعمل اليوم لذلك متعمل وجد من نقاد العلم من ينفيه ويؤذنه.

ولقد بلغنا عن أبي الأسود الدؤلي أن امرأاً كلمه ببعض ما أنكره أبو الأسود. فسأله أبو الأسود عنه فقال : هذه لغة لم تبتلغك، فقال له : يا بن أخي إنه لا خير لك فيما لم يبتلغني. فعرفه بلطف أن الذي تكلم به يختلق.

وخلة أخرى : إنه لم يبلغنا أن قوماً من العرب في زمان يقارب زماننا أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مضطلحين عليه، فكنا نستدل بذلك على اصطلاح قد كان قبلهم.

وقد كان في الصحابة رضي الله عنهم - وهم البلغاء والفصحاء - من النظر في العلوم الشريفة ما لا خفاء به وما علمناهم اصطلاحوا على اختراع لغة أو إحداث لفظة لم تتقدمهم.

ومعلوم أن حوادث العالم لا تنقضي إلا بالقبضات ولا تزول إلا بزواله، وفي كل ذلك دليل على صحة ما ذهبنا إليه من هذا الباب. هذا كله كلام ابن فارس وكان من أهل السنة.

ورأي ابن جني :

وقال ابن جني في "الخصائص" وكان هو وشيخه أبو علي الفارسي معتزليين : باب القول

على أصل اللغة إلحاح هي أم اصطلاح؟

هذا موضع يحتاج إلى فضل تأمل غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح، لا وحي ولا توقيف، إلا أن أبا علي - رحمه الله - قال لي يوماً : هي من عند الله واحتج بقوله تعالى : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ وهذا لا يتناول موضع الخلاف، وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله : أفنزل آدم على أن وضح عليها.

وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة فإذا كان ذلك محتملاً غير مستنكر سقط

الاستدلال به.

وقد كان أبو علي رحمه الله أيضاً قال به في بعض كلامه، وهذا أيضاً رأي أبي الحسن على

أنه لم يمنع قول من قال إنها تواضع منه، وعلى أنه قد فسر هذا بأن قيل : إنه تعالى علم آدم

أسماء جميع المخلوقات بجميع اللغات : العربية والفارسية والسريانية والعبرانية والرومية وغير ذلك من سائر اللغات، فكان آدم وولده يتكلمون بها ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا وعلق كل واحد منهم بلغة من تلك اللغات ففُتِّت عليه واضمحَلَّ عنه ما سواها لئلا يَعتدَّ عَهدَهم بها.

وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه باعتقاده والانطواء على القول به.
 فإن قيل: فاللغة فيها أسماء وأفعال وحروف وليس يجوز أن يكون المَعْلَمُ من ذلك الأسماء وحدها دون غيرها مما ليس بأسماء، فكيف خَصَّ الأسماء وحدها؟
 قيل: اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القَبْلِ الثلاثة، ولا بد لكل كلام مفيد منفرد من الاسم، وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل واحد من الفعل والحرف، فلما كانت الأسماء من القوة والأولوية في النفس والرتبة على ما لا يخفاء به جاز أن يُكْتَفَى بها عما هو تالٍ لها ومحمول في الحاجة إليه عليها.



قال : ثم لنعد فلننقل في الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون وحياً، وذلك أنهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لا بد فيه من المواضع.

قالوا : وذلك بأن يَجْتَمِعَ حكيان أو ثلاثة فصاعداً فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات فيضعوا لكل واحد منها سمةً ولفظاً إذا ذُكِرَ حُرِفَ به ما مُسَمَّاه؛ ليمتاز عن غيره وليُغْنِي بذكره عن إحصاره إلى مرآة العين، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحصاره لبلوغ الغرض في إيانة حاله، بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحصاره ولا إدناؤه كالفاني، وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد، وكيف يكون ذلك لو جاز وغير هذا مما هو جارٍ في الاستحالة والتعقُّر تجرأ، فكانهم جاؤوا إلى واحد من بني آدم فأومؤوا إليه وقالوا: إنسان، فأتي وقت سُمِعَ هذا اللفظ عُلِمَ أن المراد به هذا الضرب من المخلوق، وإن أرادوا سمةً عَيَّنَه أو يده أشاروا إلى ذلك فقالوا : يد حين رأس قدم، أو نحو ذلك، فمَتَى سُمِعَت اللفظة من هذا عرف مَعْنِيَهَا، وهلمَّ جرأً فيما سوى ذلك من الأسماء والأفعال والحروف.

ثم لك من بعد ذلك أن تنقل هذه المواضعة إلى غيرها فتقول : الذي اسمه إنسان
 فليجعل مكانه (مَرْد) ، والذي اسمه رأس فليجعل مكانه (سر) وعلى هذا بقية الكلام .
 وكذلك لو بُدئت اللغة الفارسية فوُضعت المواضعة عليها لجاز أن تُنْقَلَ ويُولَد منها لغات
 كثيرة من الرومية والزنجية وغيرهما ، وعلى هذا ما نشاهده الآن من اختراع الصناعات والآلات
 صنائعهم من الأسماء كالنجار والصانع والحائك والبناء ، وكذلك الملاح قالوا : ولكن لا بد
 لأولها من أن يكون متواضعاً عليه بالمشاهدة والإيحاء .

قالوا : والقديم - سبحانه - لا يجوز أن يُوصَف بأن يُواضِع أحداً على شيء ؛ إذ قد ثبت أن
 المتواضعة لا بد منها من إيحاء وإشارة بالجارية نحو الموقم إلية والمشار نحوه .

قالوا : والقديم - سبحانه - لا جارية له فيصنع الإيحاء والإشارة منه بها ، فيبطل عندهم
 أن تصنع المتواضعة على اللغة منه تقلصت أسماؤه .

قالوا : ولكن يجوز أن يُنْقَلَ الله تعالى اللغة التي هم وقع التواضع بين عباده عليها بأن
 يقول : الذي كنتم تعبرون عنه بكذا فَيُحَرِّكُ حركات الذي كنتم تسمونه كذا ينبغي أن تسموه
 كذا ، وجواز هذا منه - سبحانه - كجواز أن يَحَرِّكُ حركات الذي في الأصوات ما يتعاطاه
 الناس الآن من مخالفة الأشكال في حروف المفجّم كالصورة التي توضع للمعميات والتراجم ،
 وعلى ذلك أيضاً اختلفت أقلام ذوي اللغات كما اختلفت ألسن الأصوات المرتبة على
 مذاهبهم في المواضعات فهذا قول من الظهور على ما تراه .

إلا أنني سألت يوماً بعض أهله فقلت : ما تذكر أن تصنع المتواضعة من الله سبحانه وإن لم
 يكن ذا جارية بأن يُحدث في جسم من الأجسام - خشبة أو غيرها - إقبالا على شخص من
 الأشخاص وتحريكاً لها نحوه ويُسمع - في حال تحريك الخشبة نحو ذلك الشخص - صوتاً
 يضعه اسماً له ويعيد حركة تلك الخشبة نحو ذلك الشخص دفعات مع أنه - عز اسمه - قادر
 على أن يُفْنِعَ في تعريفه ذلك بالمرّة الواحدة فتقوم الخشبة في هذا الإيحاء وهذه الإشارة مقام
 جارية ابن آدم في الإشارة بها في المواضعة ، وكما أن الإنسان أيضاً قد يجوز إذا أراد المواضعة أن
 يشير بخشبة نحو المراد المتواضع عليه فيقيمها في ذلك مقام يده لو أراد الإيحاء بها نحوه .

فلم يجيب عن هذا بأكثر من الاعتراف بوجوبه، ولم يخرج من جهته شيء أصلاً فأحكيه عنه وهو عندي وحلي ما تراه الآن لازم لمن قال بامتناع كون مواضع القديم تعالى لغة مترجمة غير ناقلة لساناً إلى لسان، فأعرف ذلك.

وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدوي الريح وحنين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب وصهيل الفرس وتزيب الظبي ونحو ذلك. ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل.

واعلم فيما بعد أنني على تقادم الوقت دائم التنقيب والبحث عن هذا الموضوع، فأجد الدواعي والحواليج قوية التجاذب لي مختلفة جهات التناول على فكري، وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدت فيها من الحكمة والذقة الإرهاف والرقّة ما يملك على جانب الفكر حتى يكاد يطمح به إتمام خلوة السحر، فمن ذلك ما نبّه عليه أصحابنا رحمهم الله، ومنه ما حدّوثه على أمثلتهم فعرفت بتأنيبه وانقياده وتعدّ مراميه وآماده صحة ما وقّفوا لتقديمه منه ولطف ما أشعروا به، ورُقي لهم، عنه وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار الماثورة بأنها من عند الله تعالى فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفاً من الله سبحانه وأنها وحى.

ثم أقول في ضد هذا : إنه كما وقع لأصحابنا ولنا وتنبهوا.

وتنبهنا على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا وإن بعد مدّة عتّا من كان اللطف منا أذماناً وأسرع خواطر وأجرأ جناناً، فأقف بين الخلتين حسيراً وأكاثرهما فأثكفي. مكثوراً، وإن خطر خاطر فيهما بعد يخلق الكف بإحدى الجهتين ويكفها عن صاحبها قلنا به، هذا كله كلام ابن جني.

وقال الإمام فخر الدين الرازي في "المحصول" وتبعه تاج الدين الأرموي في "الحاصل" وسراج الدين الأرموي في "التحصيل" ما ملخصه :

النظر الثاني في الواضع : الألفاظ إما أن تدل على المعاني بدواتها أو بوضع الله إياها أو بوضع الناس، أو بكون البعض بوضع الله والباقي بوضع الناس، والأول مذهب عباد بن

سليمان، والثاني مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري وابن قُورْك، والثالث مذهب أبي هاشم، وأما الرابع فزما أن يكون الابتداء من الناس والتَّعَمُّد من الله وهو مذهب قوم.

أو الابتداء من الله والتَّعَمُّد من الناس وهو مذهب الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني. والمحققون متوقفون في الكل إلا في مذهب عباد.

ودليل فساد: أن اللفظ لو دل بالذات لفهم كل واحد منهم كل اللغات لعدم اختلاف الدلالات الذاتية واللازم باطل فالملزوم كذلك.

واحتج عباد بأنه لو لا الدلالة الذاتية لكان وضع لفظ من بين الألفاظ بإزاء معنى من بين المعاني ترجيحاً بلا ترجيح وهو محال.

وجوابه: أن الواضح إن كان هو الله فتخصيصه الألفاظ بالمعاني كتخصيص العالم بالإيجاد في وقت من بين سائر الأوقات، وإن كان هو الناس فله لتعين الخطر ان بالبال ودليل إمكان التوقف احتمال خلق الله تعالى الألفاظ وتخصيصها بالمعاني، وخلق علوم ضرورية في ناس بأن تلك الألفاظ موضوعة لتلك المعاني تحقيق تكوير علوم

ودليل إمكان الاصطلاح إمكان أن يتولى واحد أو جمع وضع الألفاظ لمعاني ثم يفهموها لغيرهم بالإشارة كحال الوالدات مع أطفالهن.

وهذان الدليلان هما دليلان إمكان التوزيع.

واحتج القائلون بالتوقف بوجوده :

أولها - قوله تعالى : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ فالأسماء كلها معلومة من عند الله بالنص وكذا الأفعال والحروف لعدم القائل بالفضل، ولأن الأفعال والحروف أيضاً أسماء لأن الاسم ما كان علامة والتمييز من تصرف النحاة لا من اللغة ولأن التكلم بالأسماء وخلقها متعذر.

وثانيها - أنه سبحانه وتعالى ذم قوماً في إطلاقهم أسماء غير توقيفية في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمُوهَا﴾ [النجم: ٢٣] وذلك يقتضي كون البواقى توقيفية.

وثالثها - قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَالْوَايِنِكُمْ﴾ [الروم: ٢٢] والألسنة اللُّحْنَانِيَّة غير مُرَادَة لعدم اختلافها، ولأن بدائع الصُّنْع في غيرها أكثر فالمراد هي اللغات.

ورابعها - وهو عقلي - لو كانت اللغات اصطلاحية لأحتج في التخاطب بوضعها إلى اصطلاح آخر من لغة أو كتابة ويعودُ إليه الكلام ويلزم إما الدور أو التسلسل في الأوضاع وهو محال فلا بد من الانتهاء إلى التوقيف.

واحتج القائلون بالاصطلاح بوجهين :

أحدهما - لو كانت اللغات توقيفية لتقدّمت واسطة البعثة على التوقيف والتقدّم باطل، وبيان الملازمة أنها إذا كانت توقيفية فلا بد من واسطة بين الله والبشر وهو النبي؛ لاستحالة خطاب الله تعالى مع كل أحد وبيان بطلان التقدّم قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤] وهذا يقتضي تقدّم اللغة على البعثة.

والثاني - لو كانت اللغات توقيفية فذلك إما بأن يخلق الله تعالى علماً ضرورياً في العاقل أنه وضع الألفاظ لكذا أو في غير العاقل أو بالألّا يخلق علماً ضرورياً أصلاً.

والأول باطل، وإلا لكان العاقل عالماً بالله بالضرورة؛ لأنه إذا كان عالماً بالضرورة بكون الله وضع كذا لكذا كان علمه بالله ضرورياً، ولو كان كذلك لبطل التكليف.

والثاني باطل؛ لأن غير العاقل لا يمكنه إنهاء تمام هذه الألفاظ.

والثالث باطل؛ لأن العلم بها إذا لم يكن ضرورياً احتج إلى توقيف آخر ولزم التسلسل.

والجواب عن الأولى من حُجَج أصحاب التوقيف : لم لا يجوز أن يكون المراد من تعليم

الأسماء الإلهام إلى وضعها؟

ولا يقال : التعليم إيجاد العلم فإننا لا نُسَلِّم ذلك بل التعليم فعل يترتب عليه العلم

ولأجله يقال : علّمته فلم يتعلّم.

سلمنا أن التعليم إيجاد العلم لكن قد تقرر في الكلام أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى فعل هذا : العلم الحاصل بها موجد لله.

سلمناه لكن الأسماء هي سمات الأشياء وعلاماتها مثل أن يعلم آدم صلاح الخيل للتعذر والجهال للمحمل والشران للحزث، فلم قلتم : إن المراد ليس ذلك وتخصيص الأسماء بالألفاظ عرف جديد.

سلمنا أن المراد هو الألفاظ ولكن لم لا يجوز أن تكون هذه الألفاظ وضعت قوم آخرون قبل آدم وعلمها الله آدم؟

وعن الثانية أنه تعالى فثمهم لأنهم سئروا الأصنام آله واعتقدوها كذلك.

وعن الثالثة: أن اللسان هو الجارحة المخصوصة، وهي غير مراعاة بالاتفاق والمجاز الذي ذكرتموه يعارضه مجازات آخر نحو: هارج الحردق لم القدرة عليها فلم يثبت الترجيح.

وعن الرابعة: أن الاصطلاح لا يستلزم اصطلاح آخر بدليل تعليم الوالدين الطفل دون سابقة اصطلاح ثمة.

والجواب من الأولى من حجتني أصحاب الاصطلاح : لا نسلم توقف التوفيف على البعثة لجواز أن يخلق الله فيهم العلم الضروري بأن الألفاظ وضعت لكلاً وكلاً.

وعن الثانية : لم لا يجوز أن يخلق الله العلم الضروري في العقلاء أن واضعاً وضع تلك الألفاظ لتلك المعاني وعلى هذا لا يكون العلم بالله ضرورياً.

سلمناه لكن لم لا يجوز أن يكون الإله معلوم الوجود بالضرورة لبعض العقلاء قوله : (كِبَلُّ التَّكْلِيفِ) قلنا : بالمعرفة أمّا بسائر التكاليف فلا، انتهى.

وقال أبو الفتح ابن برهان في كتاب "الوصول إلى الأصول" :

اختلف العلماء في اللغة : هل تثبت توقيفاً أو اصطلاحاً؟ فذهبت المعتزلة إلى أن اللغات بأسرها تثبت اصطلاحاً وذهبت طائفة إلى أنها تثبت توقيفاً.

وزعم الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني: أن القدر الذي يدعوه به الإنسان غيره إلى التواضع يثبت توقيفاً وما عدا ذلك يجوز أن يثبت بكل واحد من الطريقين.

وقال القاضي أبو بكر: يجوز أن يثبت توقيفاً ويجوز أن يثبت اصطلاحاً ويجوز أن يثبت بعضه توقيفاً وبعضه اصطلاحاً والكل ممكن.

وعمدت القاضي: أن الممكن هو الذي لو قدر موجوداً لم يعرض لوجوده محال، ويعلم أن هذه الوجوه لو قدرت لم يعرض من وجودها محال فوجب قطع القول بإمكانها.

وعمدت المعتزلة: أن اللغات لا تدل على مدلولاتها كالدلالة العقلية، ولهذا المعنى يجوز اختلافها ولو ثبت توقيفاً من جهة الله تعالى لكان ينبغي أن يخلق الله العلم بالصيغة، ثم يخلق العلم بالمدلول، ثم يخلق لنا العلم بصيغة دليلاً على ذلك المدلول، ولو خلق لنا العلم بصفاته لجاز أن يخلق لنا العلم بذاته، ولو خلق لنا العلم بذاته بطل التكليف وبطلت المحنة.

قلنا: هذا بناء على أصل فاسد فإنا نقول: يجوز أن يخلق الله لنا العلم بذاته ضرورة، وهذه المسألة فرع ذلك الأصل.

وعمدت الأستاذ أبي إسحاق الإسفرائيني أن الفكر الذي يدعوه به الإنسان غيره إلى التواضع لو ثبت اصطلاحاً لافتقر إلى اصطلاح آخر يتقدمه وهكذا فيتسلسل إلى ما لا نهاية له.

قلنا: هذا باطل فإن الإنسان يمكنه أن يفهم غيره معاني الأسماء كالطفل ينشأ غير عالم بمعاني الألفاظ، ثم يتعلمها من الأبوين من غير تقدم اصطلاح.

وعمدت من قال: إنها تثبت توقيفاً قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾. وهذا لا حجة فيه من جهة القطع فإنه حُمووم والمُحْموم ظاهر في الاستفراق وليس بنص.

قال القاضي: أما الجواز فتثبت من جهة القطع بالدليل الذي قدمته، وأما كيفية الوقوع فإنا متوقف فإن دل دليل من السمع على ذلك ثبت به.

وقال إمام الحرمين في "البرهان": اختلف أرباب الأصول في مأخذ اللغات، فذهب ذاهبون إلى أنها توقيف من الله تعالى، وصار صائرون إلى أنها تثبت اصطلاحاً وتواطؤاً، وذهب الأستاذ أبو إسحاق في طائفة من الأصحاب إلى أن القدر الذي يفهم منه قصد التواطؤ لا بد أن يفرض فيه التوقيف.

والمختار عندنا أن العقل يجوز ذلك كله، فأما تجويز التوقيف فلا حاجة إلى تكلف دليل فيه، ومعناه أن يثبت الله تعالى في الصدور علوماً بديهية بصيغ مخصوصة بمعاني فتبين العقلاء الصيغ ومعانيها، ومعنى التوقيف فيها أن يلقوا وضع الصيغ على حكم الإرادة والاختيار، وأما الدليل على تجويز وقوعها اصطلاحاً فهو أنه لا يبعد أن يحرك الله تعالى نفوس العقلاء لذلك، ويُعلم بعضهم مراد بعض ثم ينشئون على اختيارهم صيغاً وتقنون بها يريدون أحوال لهم وإشارات إلى مستبات، وهذا غير مستنكر، وهذا المسلك ينطلق العقل على طوال ترديد السمع عليه ما يريد تلقيه وإفهامه، فإذا ثبت تجويز الوجهين لم يبق لما تخيله الأستاذ وجه التعميل في التوقيف ولرض الاصطلاح على علوم تثبت في النفوس، فإذا لم يمنع ثبوتها لم يبق لنع التوقيف والاصطلاح معناها معنى، ولا أحد يمنع جواز ثبوت العلوم الضرورية على النحو المبين.

فإن قيل: قد أثبت الجواز في الوجهين عمومًا، فما الذي اتفق عندكم وقوعه؟

قلنا: ليس هذا عما يتطرق إليه بمسالك العقول، فإن وقوع الجائز لا يستدرك إلا بالسمع المخلص، ولم يثبت عندنا سمع قاطع فيما كان من ذلك، وليس في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ دليل على أحد الجائزين؛ فإنه لا يمتنع أن تكون اللغات لم يكن يعلمها فعلمه الله تعالى إياها، ولا يمتنع أن الله تعالى أثبت لها ابتداءً وعلمه إياها.

وقال الغزالي في "المنحول": قال فاضلون: اللغات كلها اصطلاحية إذ التوقيف يثبت بقول الرسول عليه السلام، ولا يفهم قوله دون ثبوت اللغة.

وقال آخرون: هي توقيفية؛ إذ الاصطلاح يفرض بعد دعاء البعض بالاصطلاح، ولا بد من عبارة يفهم منها قصد الاصطلاح.

وقال آخرون ما يُفهم منه : قصد التواضع توقيفي دون ما عذاه، ونحن نجوز كونها اصطلاحية بأن يحرك الله رأس واحد فيهم آخر أنه قصد الاصطلاح.

ويجوز كونها توقيفية بأن يثبت الرب تعالى مراسم وخطوطاً يفهم الناظر فيها العبارات ثم يتعلم البعض من البعض.

وكيف لا يجوز في العقل كل واحد منهما ونحن نرى الصبي يتكلم بكلمة أبوه ١٩ ويفهم ذلك من قرائن أحوالهما في حالة صغره فإذا نكح الكلب جائر.

وأما وقوع أحد الجائزين فلا يستدرك بالعقل ولا دليل في السمع وقوله تعالى : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ ظاهر في كونه توقيفياً وليس بقاطع، ويحتمل كونها مصطلحاً عليها من خلق الله تعالى قبل آدم. انتهى.

وقال ابن الحاجب في مختصره : الظاهر من هذه الأقوال قول أبي الحسن الأشعري. قال القاضي تاج الدين السبكي في شرح منهج البيضاء : "معنى قول ابن الحاجب : القول بالتوقف عن القطع بواحد من هذه الاحتمالات، وترجيح مذهب الأشعري بغلبة الظن. قال : وقد كان بعض الضعفاء يقول : إن هذا الذي قاله ابن الحاجب مذهب لم يقل به أحد؛ لأن العلماء في المسألة بين متوقف وقاطع بمقائمه، فالقول بالظهور لا قائل به.

قال : وهذا ضعيف؛ فإن المتوقف لعدم قاطع قد يرجع بالظن، ثم إن كانت المسألة ظنية اكتفى في العمل بها بذلك الترجيح، وإلا توقف عن العمل بها.

ثم قال : والإنصاف أن الأدلة ظاهرة فيما قاله الأشعري، فالمتوقف إن توقف لعدم القطع فهو مصيب وإن ادعى عدم الظهور فغير مصيب.

هذا هو الحق الذي فاه به جماعة من المتأخرين منهم الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في "شرح العنوان".

وقال في رفع الحاجب : اعلم ان للمسألة مقامين :

أحدهما: الجواز فمن قائل : لا يجوز أن تكون اللغة إلا توقيفاً، ومن قائل : لا يجوز أن تكون إلا اصطلاحاً.

والثاني: أنه ما الذي وقع على تقدير جواز كل من الأمرين، والقول بتجويز كل من الأمرين هو رأي المحققين ولم أر من صرح عن الأشعري بخلافه.

والذي أراه أنه إنما تكلم في الوقوع وأنه يجوز صدور اللغة اصطلاحاً، ولو منع الجواز لنقله عنه القاضي وغيره من محققي كلامه، ولم أرهم نقلوه عنه، بل لم يذكره القاضي وإمام الحرمين وابن القشيري والأشعري في مسألة مبدأ اللغات البتة، وذكر إمام الحرمين الاختلاف في الجواز، ثم قال : إن الوقوع لم يثبت وتبعه القشيري وغيره.

المبحث الثالث: في حد الوضع :

قال التاج السبكي في "شرح منهاج البصير" : الوضع عبارة عن تخصيص الشيء بالشيء بحيث إذا أطلق الأول فهم منه الثاني.

قال : وهذا تعريفٌ سليمٌ فإنك إذا أطلقت قولك : (قام زيد) فهم منه صدور القيام

منه.

قال : فإن قلت : مدلول قولنا : (قام زيد) صدور قيامه سواء أطلقنا هذا اللفظ أم لم نطلقه، فما وجه قولكم : بحيث إذا أطلق ؟

قلت : الكلام قد يخرج عن كونه كلاماً، وقد يتغير معناه بالتقييد فإنك إذا قلت : (قام

الناس) اقتضى إطلاق هذا اللفظ إخبارك بقيام جميعهم.

فإذا قلت : (إن قام الناس) خرج عن كونه كلاماً بالكليّة، فإذا قلت : (قام الناس إلا

زيداً) لم يخرج عن كونه كلاماً، ولكن خرج عن اقتضاء قيام جميعهم إلى قيام ما عدا زيداً.

فعلم بهذا أن لإفادة (قام الناس) الإخبار بقيام جميعهم شرطين :

أحدهما: ألا تبدلته بما يخالفه.

والثاني: ألا تحتّمه بما يخالفه.

وله شرط ثالث أيضاً وهو أن يكون صادراً عن قصد فلا اعتبار بكلام النائم والساهي،
فهذه ثلاثة شروط لا بد منها وعلى السامع التنبه لها.

فوضح بهذا أنك لا تستفيد قيام الناس من قوله : (قام الناس) إلا بإطلاق هذا القول
فلذلك اشترطنا ما ذكرناه.

فإن قلت : من أين لنا اشتراط ذلك واللفظ وحده كافٍ في ذلك ؛ لأن الواضع وضعه
لذلك ؟

قلت : وضع الواضع له معناه أنه جعله مهيأً لأن يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم
على الوجه المخصوص، والمقيد في الحقيقة إنما هو المتكلم واللفظ كالأداة الموضوعة لذلك.

فإن قلت : لو سمعنا (قام الناس) ولم نعلم من قاله هل قصده أم لا ؟ وهل ابتدأه أو
ختمه بما يفتره أو لا ؟ هل لنا أن نخبر عنه بأنه قال : قام الناس ؟

قلت : فيه نظر؛ يحتمل أن يقال بجوازها لأن الأصل عدم الابتداء والختم بما يفتره ويحتمل
أن يقال : لا يجوز لأن العُمدة ليس هو اللفظ، ولكن الكلام النفساني القائم بلمات المتكلم
وهو حكمه واللفظ دليل عليه مشروط بشروط ولم تتحقق.

ويحتمل أن يقال : إن العلم بالقصد لا بد منه لأنه شرط والشك في الشرط يقتضي الشك
في المشروط والعلم بعدم الابتداء والختم بما يخالفه لا يُشترط لأنها مانعان، والشك في المانع لا
يقتضي الشك في الحكم لأن الأصل عدمه.

قال : واختار والذي - رحمه الله - أنه لا بد من أن يعلم الثلاثة. انتهى.

المبحث الرابع : شروط ثبوت اللغة :

قال الزركشي في "البحر المحيط" : قال أبو الفضل بن عبدان في "شرائط الأحكام" وتبعه
الجيلي في "الإعجاز" : لا تلزم اللغة إلا بخمس شرائط :

أولها - ثبوت ذلك عن العرب بسند صحيح يوجب العمل.

والثاني - عدالة الناقلين كما تُعتبر عدالتهم في الشرعيات.

والثالث - أن يكون النقلُ عَمَّنْ قولُه حجة في أصل اللغة كالعرب العاربة مثل قحطان ومعدّ وعدنان فأما إذا نقلوا عَمَّنْ بعدهم بعد فساد لسانهم واختلاف المولدين فلا.

قال الزركشي : ووقع في كلام الزمخشري وغيره الاستشهادُ بشعر أبي تمام بل في الإيضاح للفارسي، ووجهه بأن الاستشهاد بتقرير النقلة كلامهم وأنه لم يخرج عن قوانين العرب.

وقال ابنُ جني: يُسْتَشْهَدُ بشعر المولدين في المعاني كما يُسْتَشْهَدُ بشعر العرب في الألفاظ. والرابع - أن يكون الناقلُ قد سَمِعَ منهم حسّاً وأما بغيره فلا.

والخامس - أن يسمع من الناقل حسّاً. انتهى.

وقال ابنُ جني في "الخصائص": مَنْ قال: إن اللغة لا تُعَرَّفُ إِلَّا تَقْلَافاً فَقَدْ أَخْطَأَ فَإِنَّهَا قَدْ تُعَلَّمُ بالقرائن أيضاً فإن الرجل إذا سمع قول الشاعر: [البسيط]

قومٌ إذا الشرُّ أَبْدَى نَاجِذِهِ لَهْمٍ طَارُوا إِلَيْهِ رَرَافَاتٍ وَوُحْدَانَا

يعلم أن الرَرَافَات بمعنى الجماعات

وقال عبد اللطيف البغدادي في شرح الخطيب الباني: اعلم أن اللغوي شأنه أن يَنْقُلَ ما نطقت به العرب ولا يتعداه، وأما النحوي فشأنه أن يتصرّف فيما ينقله اللغوي، ويقس عليه ومثألهما المحدث والفقيه، فشأن المحدث نقل الحديث بروّته، ثم إن الفقيه يتلقاه ويتصرّف فيه ويبسط فيه علّله ويقس عليه الأمثال والأشياء.

قال أبو علي فيما حكاه ابنُ جني: يجوز لنا أن نقس منشورنا على مشورهم وشعرنا على شعرهم.

المبحث الخامس: في سعة اللغة:


قال ابن فارس في "فقه اللغة": باب القول على لغة العرب، وهل يجوز أن يُحاطَ بها؟

قال بعض الفقهاء: كلامُ العرب لا يحيطُ به إلا نبي.

قال ابن فارس : وهذا كلام حري أن يكون صحيحاً، وما بلغنا أن أحداً ممن مضى أدهى حفظ اللغة كلها، فأما الكتاب المنسوب إلى الخليل، وما في خاتمة من قوله : هذا آخر كلام العرب، فقد كان الخليل أورع وأتقى لله تعالى من أن يقول ذلك.

وقد سمعت علي بن محمد بن مهزوبه يقول : سمعت هارون بن هزاري يقول : سمعت سفيان بن عيينة يقول : من أحب أن ينظر إلى رجل خلق من الذهب والمسك فليَنظر إلى الخليل بن أحمد.

وأخبرني أبو داود سليمان بن يزيد عن ذلك المصاحفي عن النضر بن شميل قال : كنا نُميل بين ابن عوفٍ والخليل بن أحمد أيهما نُقدم في الزهد والعبادة فلا تُنزي أيهما نُقدم؟ قال : وسمعت النضر بن شميل يقول : ما رأيت أحداً أعلم بالسنة بعد ابن عون من الخليل بن أحمد.

قال : وسمعت النضر يقول : أكلت الدنيا بأدب الخليل وكُتبه وهو في شخص لا يُشعر به. قال ابن فارس : فهذا مكان الخليل،  أقوماء يُقدم على أن يقول : هذا آخر كلام العرب؟

ثم إن في الكتاب المؤسوم به من الإخلال ما لا يخفاء به على علماء اللغة، ومن نظر في سائر الأصناف الصحيحة علم صحة ما قلناه. انتهى كلام ابن فارس.

وهذا الذي نقله عن بعض الفقهاء نصر عليه الإمام الشافعي رضي الله عنه فقال في أوائل الرسالة : لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلم أن يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه، والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه، لا يعلم رجل جميع السنن فلم يذهب منها عليه شيء، وإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن، وإذا فرّق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها، ثم ما ذهب منها عليه موجود عند غيره، وهم في العلم طبقات منهم الجامع لأكثره وإن ذهب عليه بعضه، ومنهم الجامع لأقل عما جمع غيره، وليس قليل ما ذهب من السنن على من جمع أكثرها، دليلاً على أن يطلب علمه عند غير أهل طبقة من أهل

العلم بل يُطلب عند نظرائه ما ذهب عليه حتى يؤتى على جميع سنن رسول الله - بأبي هو وأمي -، فتقرّد جملة العلماء بجمليتها وهم درجات فيما وعوا منها.

وهذا لسان العرب عند خاصتها وعامتها لا يذهب منه شيء عليها ولا يُطلب عند غيرها ولا يعلمه إلا من قبله منها، ولا يتركها فيه إلا من أتبعها وقبلة منها فهو من أهل لسانها وعلم أكثر اللسان في أكثر العرب أهم من علم أكثر السنن في العلماء. هذا نص الشافعي بحروفه.

وقال ابن فارس في موضع آخر: باب القول على أن لغة العرب لم تنته إلينا بكليتها وأن الذي جاءنا عن العرب قليل من كثير، وأن كثيراً من الكلام ذهب بذهاب أهله.

ذهب علماءنا أو أكثرهم إلى أن الذي انتهى إلينا من كلام العرب هو الأقل ولو جاءنا جميع ما قالوه لجاءنا شعر كثير وكلام كثير، وآخر هذا القول أن يكون صحيحاً؛ لأننا نرى علماء اللغة يختلفون في كثير مما قالته العرب، كذا واحد منهم يُخبر عن حقيقة ما خولف فيه، بل يسلك طريق الاحتمال والإمكان، ألا ترى أناساً لهم عن حقيقة قول العرب في الإغراء: كَذَبَكَ كَذَا. وحما جاء في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم: "كَذَبَ عَلَيْكُمْ الْحَيُّ". وكَذَبَكَ الْعَسَلُ.

وعن قول القائل: [الطول]

كَذَبْتُ عَلَيْكُمْ أَوْ عَدُوِّي وَعَدَلُوا بِأَرْضِ الْأَقْوَامِ قَرْدَانِ مَوْطَبَا

وعن قول الآخر: [الكامل]

كَذَبَ الْعَتِيقُ وَمَاءُ قُنٍّ بَارِدٌ إِنْ كُنْتَ سَائِلِي ضَبُوقاً فَأَذْمِي

ونحن نعلم أن قول: (كذب) يتعدّ ظاهره عن باب الإغراء.

وكذلك قولهم: عَنْكَ فِي الْأَرْضِ، وَعَنْكَ شَيْئاً.

وقول الأقوّه: [الرمل]

عَسْكَمُ فِي الْأَرْضِ إِنَّا مَذْحِجٌ وَرَوَيْدٌ يَفْطَحُ اللَّيْلَ النَّهَارَ

ومن ذلك قولهم : أَعْمَدُ من سَيِّدٍ قَتَلَهُ قَوْمُهُ ، أي : هل زاد على هذا ، فهذا من مُشْكِلِ الكلام الذي لم يُقَسَّرْ بعدُ ، وقال ابنُ مَيَّادَةَ : [الطويل]

وَأَعْمَدُ من قومٍ كَفَّاهُمْ أَخُوهُمْ صدامُ الأعادي حين قُلْتُ نُيُوبُهَا

قال الخليل وغيره : معناه : هل زدنا على أن كَفَّيْنَا إخواننا .

وقال أبو ذؤيب : [الكامل]

صَخْبُ السَّوَارِبِ لَا يَزَالُ كَأَنَّهُ عَبْدُ لَالٍ أَبِي رَيْمَةَ مُنْبِغٌ

فقوله : (مسج) ما قُتِرَ حتى الآنَ تفسيراً شافياً

ومن هذا الباب قولهم : يا عيد مالك ويا هنيء مالك ويا شبيء مالك .

ولم يُقَسَّرْوا قولهم : صَبَّ ، وَوَيْتَكَ ، وَإِنِّي .

ثم قال : قال : وعلماء هذه الشريعة وإن كانوا انقصروا من علم هذا على معرفة رَسْمِهِ دون علم حَقَائِقِهِ ، فقد اهتموا به دَقِيقَ الكلام في أصول الدين وفروعه من الفقه والفرائض ، ومن دَقِيقِ النحو وجليله ، ومن عِلْمِ النحْوِ وَالنَّحْوِ الَّذِي يُنَبِّهُ عَلَى دَقِّقِهِ وَاسْتِقَامَتِهِ عَلَى كُلِّ مَا تَبَجَّحَ بِهِ النَّاسِبُونَ أَنْفُسَهُمْ إِلَى الْفَلَسَفَةِ ، وَلِكُلِّ زَمَانٍ عِلْمٌ وَأَشْرَفُ الْعُلُومِ عِلْمُ زَمَانِنَا ، هَذَا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ ، هَذَا كُلُّهُ كَلَامُ ابْنِ قَارِسَ .

المبحث السادس : في حد الكلمة والكلام والكلم والفرق بينهم :

الكلمة : حروف الهجاء تسعة وعشرون حرفاً ، (وهي : أ - ب - ت - ث - ج ...) وكل واحد منها رمز مجرد لا يدل إلا على نفسه ، ما دام مستقلاً لا يتصل بحرف آخر ، فإذا اتصل بحرف أو أكثر ، نشأ من هذا الاتصال ما يسمى : " الكلمة " ، فاتصال الفاء بالميم - مثلاً - يوجد كلمة : " فَم " ، واتصال العين بالياء فالنون ، يوجد كلمة : " عَيْن " ، واتصال الميم بالنون فالزاي فاللام ، يحدث كلمة : " منزل " ... وهكذا تنشأ الكلمات الثنائية ، والثلاثية ، والرابعة - وغيرها - من انضمام بعض حروف الهجاء إلى بعض .

وكل كلمة من هذه الكلمات التي نشأت بالطريقة السالفة تدل على معنى؛ لكنه معنى جزئى؛ أى: مفردة؛ فكلمة: "فم" حين نسمعها، لا نفهم منها أكثر من أنها اسم شيء معين. أما حصول أمر من هذا الشيء، أو عدم حصوله...، أما تكوينه، أو وصفه، أو دلالة على زمان أو مكان، أو معنى آخر - فلا نفهمه من كلمة: "فم" وحدها. وكذلك الشأن فى كلمة: "عين"، و"منزل" وغيرهما من باقى الكلمات المفردة.

ولكن الأمر يتغير حين نقول: (الفم مفيد) - (العين نافعة) - (المنزل واسع النواحي)، فإن المعنى هنا يصير غير جزئى؛ أى: غير مفردة؛ لأن السامع يفهم منه فائدة وافية إلى حد كبير، بسبب تعدد الكلمات، وما يتبعه من تعدد المعانى الجزئية، ونحاسكها، واتصال بعضها ببعض اتصالاً ينشأ عنه معنى مركب. فلا سبيل للوصول إلى المعنى المركب إلا من طريق واحد هو: اجتماع المعانى الجزئية بعضها إلى بعض، بسبب اجتماع الألفاظ المفردة.

ومن المعنى المركب تحدث تلك الفائدة التى يستطيع المتكلم أن يسكت بعدها، ويستطيع السامع أن يكتفى بها.

وهذه الفائدة - وأشباهاها - وإن كانت تكون ~~معنى~~ ^{معنى} المركب، هو الذى يهتم به النحاة، ويسمونه بأسماء مختلفة، المراد منها واحد؛ فهو: (المعنى المركب)، أو (المعنى التام)، أو (المعنى المفيد)، أو (المعنى الذى يحسن السكوت عليه).

يريدون: أن المتكلم يرى المعنى قد أدى الغرض المقصود فيستحسن الصمت، أو: أن السامع يكتفى به؛ فلا يستزيد من الكلام. بخلاف المعنى الجزئى، فإن المتكلم لا يقتصر عليه فى كلامه؛ لعلمه أنه لا يعطى السامع الفائدة التى ينتظرها من الكلام. أو: لا يكتفى السامع بها ففهمه من المعنى الجزئى، وإنما يطلب المزيد. فكلاهما إذا سمع كلمة منفردة مثل: باب، أو: ريجان، أو: سماء، أو: سواها... لا يقنع بها.

لذلك لا يقال عن الكلمة الواحدة إنها تامة الفائدة، برغم أن لها معنى جزئياً لا تسمى (كلمة) بدونه؛ لأن الفائدة التامة لا تكون بمعنى جزئى واحد.

مما تقدم نعلم أن الكلمة هي: (اللفظة الواحدة التي تتركب من بعض الحروف الهجائية، وتدل على معنى جزئي؛ أي: مفرد). فإن لم تدل على معنى عربي وُضِعَتْ لأدائه فليست كلمة، وإنها هي مجرد صوت.

الكلام أو الجملة هو: (ما تتركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل). مثل: أقبل ضيف. فاز طالب نبيه. لن يحمل عاقل واجباً...
فلا بد في الكلام من أمرين معاً؛ هما: التركيب، والإفادة المستقلة، فلو قلنا: (أقبل) فقط، أو: (فلز) فقط، لم يكن هذا كلاماً؛ لأنه غير مركب.

ولو قلنا: أقبل صباحاً... أو: فاز في يوم الخميس... أو: لن يحمل واجبه...، لم يكن هذا كلاماً أيضاً؛ لأنه - على رغم تركيبه - غير مفيدة فائدة يكفى بها المتكلم أو السامع...

وليس من اللازم في التركيب المفيد أن تكون الكلمتان ظاهرتين في النطق؛ بل يكفى أن تكون إحداهما ظاهرة، والأخرى مستترة، كأن يقول للضيف: تفضل. فهذا كلام مركب من كلمتين؛ إحداهما ظاهرة، وهي: تفضل، والأخرى مستترة، وهي: أنت. ومثل: تفضل، أسافر... أو: نشكر أو: تخرج... وكثير غيرها مما يعد في الواقع كلاماً، وإن كان ظاهره أنه مفرد.

الكلم هو: ما تتركب من ثلاث كلمات فأكثر؛ سواء أكان لها معنى مفيد، أم لم يكن لها معنى مفيد. فالكلم المفيد مثل: الثيل ثروة مصر، القطن محصول أساسي في بلادنا. وغير المفيد مثل: إن تكثر الصناعات.

القول: هو كل لفظ نطق به الإنسان؛ سواء أكان لفظاً مفرداً أم مركباً، وسواء أكان تركيبه مفيداً أم غير مفيد. فهو ينطبق على: (الكلمة) كما ينطبق على: (الكلام) وعلى: (الكلم).

فكل نوع من هذه الثلاثة يدخل في نطاق: (القول) ويصح أن يسمى: (قولا) على الصحيح، وقد سبقت الأمثلة. كما ينطبق أيضاً على كل تركيب آخر يشتمل على كلمتين لا تتم بهما الفائدة؛ مثل: إن مصر... أو: قد حضر... أو: هل أنت. أو: كتاب على... فكل تركيب من هذه التراكيب لا يصح أن يسمى: (كلمة)؛ لأنه ليس لفظاً مفرداً، ولا يصح أن يسمى:

(كلامًا)؛ لأنه ليس مفيدًا. ولا: (كلمًا)؛ لأنه ليس مؤلفًا من ثلاث كلمات؛ وإنما يسمى: (قَوْلًا).

ويقول أهل اللغة: إن (الكلمة) واحد: (الكلم). ولكنها قد تستعمل أحيانًا بمعنى: (الكلام)؛ فنقول: حضرت حفل تكريم الأوائل؛ فسمعت (كلمة) رائعة لرئيس الحفل، و(كلمة) أخرى لأحد الحاضرين، و(كلمة) ثالثة من أحد الأوائل يشكر المحتفلين. ومثل: اسمع مني "كلمة" غالية؛ وهي:

أخبرني إلى الناس تبستعبذ قلوبهم فغالما استعبد الإنسان إحسان

فالمراد بالكلمة في كل ما سبق هو: (الكلام)، وهو استعمال فصيح، يشيع على ألسنة الأدباء وغيرهم.

وللكلمة ثلاثة أقسام، اسم، وفعل، وحرف.
المبحث السابع: أقسام الكلمة (الاسم - الفعل - الحرف):

الاسم: كلمة تدل بذاتها على شيء محسوس، - مثل: نحاس، بيت، جمل، نخلة، صفورة، محمد ...، أو شيء غير محسوس، يعرف بالعقل؛ مثل: شجاعة، مروءة، شرف، نبيل، نبوغ ... وهو في الحالتين لا يقترن بزمن.

علاماته: أهمها خمسة، إذا وجدت واحدة منها كانت دليلًا على أن الكلمة (اسم).

العلامة الأولى: الجر؛ فإذا رأينا كلمة مجرورة لداع من الدواعي النحوية، عرفنا أنها اسم؛ مثل: كنت في زيادٍ صديق كريم. فكلمة: (زيارة) اسم؛ لأنها مجرورة بحر الجر (في)، وكلمة: (صديق) اسم؛ لأنها مجرورة؛ إذ هي (مضاف إليه)، وكلمة: (كريم) اسم؛ لأنها مجرورة بالتبعية لما قبلها؛ فهي نعت لها.

العلامة الثانية: التنوين؛ فمن الكلمات ما يقتضي أن يكون في آخره ضمتان، أو فتحتان، أو كسرتان؛ مثل: جاء حامدٌ، رأيت حامدًا، ذهبت إلى حامد، طار صفورٌ جميلٌ، شاهدت صفورًا جميلًا، استمعت إلى عصفورٍ جميلٍ ... وهذه الكلمات لا تكون إلا أسماء.

وكان الأصل أن تكتب هي وأشباهاها كما يكتبها علماء العروض هكذا: حامدُنْ، حامدُنْ، حامدُنْ. عصفورُنْ جميلُنْ ... عصفورُنْ جميلُنْ ... أى: بزيادة نون ساكنة في آخر الكلمة؛ تحدث رنينًا خاصًا؛ وتنغنيًا عند النطق بها. ولهذا يسمونها: (التنوين) أى: التصويت والترنيم؛ لأنها سببه. ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل، ووضعوا مكان (النون) رمزًا مختصرًا يغني عنها، ويدل - عند النطق به - على ما كانت تدل عليه؛ وهذا الرمز هو: الضمة الثانية، والفتحة الثانية، والكسرة الثانية... على حسب الجمل... ويسمونه: (التنوين)، كما كانوا يسمون النون السالفة، واستغنوا بها الرمز المختصر عن (النون)؛ فحذفوها في الكتابة، ولكنها لا تزال ملحوظة يُنطق بها عند وصل بعض الكلام ببعض، دون الوقف. وبما تقدم نعلم: أن التنوين نون ساكنة، زائدة. تلحق آخر الأسماء لفظًا، لا خطًا ولا وقفًا.

العلامة الثالثة: أن تكون الكلمة منطوقة مثل: يا محمدُ، ساعد الضعيف. يا فاطمة، أكرمى أهلك. فنحن ننادى محمدًا، وفاطمة. وكل كلمة نناديها اسم، ونناديها علامة اسميتها. العلامة الرابعة: أن تكون الكلمة مكتوبة بـ (ال) مثل: العدل أساس الملك.

العلامة الخامسة: أن تكون الكلمة منسوبة إليها - أى: إلى مدلولها - حصول شيء، أو عدم حصوله، أو مطلوبًا منها إحداه، مثل: على سافر. محمود لم يسافر. سافر يا سعيد. فقد تحدثنا عن (على) بشيء نسبناه إليه. هو: السفر، وتحدثنا عن (محمود) بشيء نسبناه إليه؛ هو عدم السفر، وطلبنا من (سعيد) السفر. فالحكم بالسفر، أو بعدمه، أو بغيرهما، من كل ما تتم به الفائدة الأساسية يسمى: إسناده، وكذلك الحكم بطلب شيء من إنسان أو غيره... فالإسناد هو: (إثبات شيء لشيء، أو نفيه عنه، أو طلبه منه).

هذا، واللفظ الذي نسب إلى صاحبه فعل شيء أو عدمه أو طلب منه ذلك، يسمى: (مستندًا إليه)، أى: منسوبة إليه الفعل، أو الترك، أو طلب منه الأداء. أما الشيء الذي حصل ووقع، أو لم يحصل ولم يقع، أو طلب حصوله - فيسمى: (مستندًا)، ولا يكون المستند إليه اسمًا. والإسناد هو العلامة التي دلت على أن المستند إليه اسم.

الفعل وأقسامه:

(أ) فهم الطالب. سافر الرحالة. رجع الغائب.

كل كلمة من الكلمات: (فَهِمَ، سَافَرَ، رَجَعَ) تدل بنفسها مباشرة من غير حاجة إلى كلمة أخرى على أمرين:

أولها: معنى ندركه بالعقل؛ وهو: الفهم، أو: السفر، أو الرجوع، ويسمى: الحدث.

وثانيها: زمن حصل فيه ذلك المعنى، أي: ذلك الحدث. وانتهى قبل النطق بتلك الكلمة؛ فهو زمن قد فات، وانقضى قبل الكلام.

(ب) وإذا غيرنا صيغة تلك الكلمات فقلنا: (يفهم. يسافر. يرجع) دلت الكلمة في صيغتها الجديدة على الأمرين أيضاً؛ المعنى الحدث والزمن. ولكن الزمن هنا لم يكن قد فات وانقضى؛ وإنما هو زمن صالح للحال، والاستقبال.

(ج) وإذا غيرنا الصيغة مرة أخرى قلنا: (افهم. سافر. ارجع) دلت كل واحدة على الأمرين؛ المعنى (الحدث) وهو: طلب الفهم، أو: طلب السفر، أو: طلب الرجوع. والزمن الذي يتحقق فيه الطلب. والزمن هنا مقصور على المستقبل وحده؛ لأن الشيء الذي يطلبه إنسان من آخر لا يحصل ولا يقع إلا بعد الطلب وانتهاء الكلام؛ أي: لا يقع إلا في المستقبل... فكل واحدة من تلك الكلمات وأشباهاها تسمى: فعلاً.

فالفعل: كلمة تدل على أمرين معاً؛ هما: معنى، أي: حدث، وزمن يقترن به.

وأقسامه ثلاثة: ماضٍ، وهو: كلمة تدل على مجموع أمرين؛ معنى، وزمن فات قبل النطق بها. ومن أمثله قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا﴾ [الفرقان: ٦١].

ومضارع: وهو: كلمة تدل على أمرين معاً؛ معنى، وزمن صالح للحال والاستقبال. كقوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٣]، ولا بد أن يكون مبدوءاً بالهمزة، أو النون، أو التاء، أو الياء... وتسمى هذه الأحرف: (أحرف

المضارعة). وفتحها واجب، إلا في المضارع الراسي فخصم، وكذا في: المضارع المبني للمجهول. أما المضارع: (إخال) فالأفصح كسر همزته لا فتحها.

وأمر، وهو: كلمة تدل بنفسها على أمرين مجتمعين: معنى، وهذا المعنى مطلوب تحقيقه في زمن مستقبل كقوله تعالى: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥]، ولا بد في فعل الأمر أن يدل بنفسه مباشرة على الطلب من غير زيادة على صيغته؛ فمثل (لتخرج)، ليس فعل أمرًا بل هو فعل مضارع، مع أنه يدل على طلب شيء ليحصل في المستقبل؛ لأن الدلالة على الطلب جاءت من لام الأمر التي في أوله، لا من صيغة الفعل نفسها.

وقد اجتمعت الأفعال الثلاثة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَذَعِ أَدَانَهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٨]، وقول الشاعر:

أَحْسِنَ إِلَى النَّاسِ تَسْتَعِيدُ قُلُوبَهُمْ
فَمَا لِمَا اسْتَعْبَدَ الْإِنْسَانَ إِحْسَانُ



الحرف، معناه:

مِنْ، فِي، عَلَى، لَمْ، إِنَّ، إِنَّ، حَتَّى تَحْتَكَ بِرِجْلِكَ حَتَّى

لا تدل كلمة من الكلمات السابقة على معنى، أي معنى، ما دامت منفردة بنفسها. لكن إذا وضعت في كلام ظهر لها معنى لم يكن من قبل، مثال ذلك: (سافرت "من" القاهرة)... فهذه جملة؛ المراد منها: الإخبار بوقوع سفرى، وأنه يتدعى من القاهرة. فكأنى أقول: سافرت، وكانت نقطة البدء في السفر هي: (القاهرة)، فكلمة: (من) أفادت الآن معنى جديدًا ظهر على ما بعدها وهذا المعنى هو: الابتداء، لم يفهم ولم يحدد إلا بوضعها في جملة؛ فلهذه الجملة الفضل في إظهار معنى: (من).

ولو قلت: سافرت من القاهرة "إلى" العراق - نصار معنى هذه الجملة: الإخبار بسفرى الذى ابتداءه القاهرة، ونهايته العراق. فكلمة: (إلى) أفادت معنى ظهر هنا على ما بعدها؛ وهذا المعنى هو الانتهاء، ولم يظهر وهو منفردة، وإنما ظهر بعد وضعها في جملة؛ كانت السبب في إظهاره.

وكذلك: حضرتُ من البيت إلى النهر؛ فقد أفادت الجملة كلها الإخبار بحضوري، وأن أول هذا الحضور وابتداءه: (البيت)، وأن نهايته وآخره: (النهر). فأفادت: (إلى) الانتهاء، وصبته على ما بعدها. وهذا الانتهاء ثم يفهم منها إلا بسبب التركيب الذي وضعت فيه.

ترجمة المصنف

اسمه وشهرته وموطنه: (٠٠٠ - ٣١٦ هـ) (٠٠٠ - ٩٢٩ م)

هو: محمد بن السري بن سهل البغدادي، أبو بكر: المشهور بـ (ابن السراج). أديب نحوي لغوي، من أهل بغداد.

شيوخه وتلاميذه:

أخذ عن المبرد وهو من أكابر أصحابه، وقرأ عليه كتاب سيبويه في النحو.

وأخذ عنه العلم:

١- عبد الرحمن الزجاجي.

٢- وأبو سعيد السيرافي.

٣- وأبو علي الفارسي.

٤- وعلي بن عيسى الرمان.



أقوال أهل العلم فيه: مركز تحقيق وتطوير علوم

- قال الذهبي: إمام النحو، وقال: له شعر رائق، وكان مكيا على الغناء، واللذة، هوي ابن يانس المطرب، وله أخبار ساعده الله.

- قال الفيروز آبادي: أحد العلماء المشهورين باللغة والنحو والأدب.

- وقال الزركلي: أحد أئمة الأدب والعربية، وكان يلثغ بالراء فيجعلها غينا. ويقال: ما زال النحو مجنوننا حتى عقله ابن السراج بأصوله. وكان عارفا بالموسيقى.

- عول على مسائل الأخفش والكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة. ومن أشعاره الرائقة:

منه ما قاله في أم ولده وكان يحبها، وأنفق عليها ماله وجفته:

قايست بين جهاتها وفعالها فإذا الملاحاة بالخيانة لا تفسي

حلفت لنا ألا نخون عهدنا فكأنها حلفت لنا ألا تفسي

والله لا كلمتها ولو أنها كالشمس أو كالبدر أو كالكنفي

وفاته:

مات شاباً في ذي الحجة، سنة ٣١٦ هـ.

مصنفاته:

- ١- الأصول في النحو (كتاباً هذا).
- ٢- و(شرح كتاب سيويه في النحو).
- ٣- و(الشعر والشعراء).
- ٤- و(الخط والمجاء).
- ٥- و(المواصلات والمذكرات). في الأخبار.
- ٦- و(الموجز في النحو - ط).
- ٧- و(العروض - خ).
- ٨- و(احتجاج القراء في القراءات). في القراءات.
- ٩- و(جمل الأصول).
- ١٠- و(الاشتقاق).
- ١١- وكتاب (الرياح والهواء).

مصادر ترجمته:

- ١- طبقات النحويين واللغويين: ١١٢ - ١١٤.
- ٢- فهرست ابن النديم: ٩٣.
- ٣- تاريخ بغداد: ٥ / ٣١٩ - ٣٢٠.
- ٤- الأنساب: ٢٩٥ / أ.
- ٥- نزعة الألباء: ٢٤٩ - ٢٥٠.
- ٦- المتظم: ٦ / ٢٢٠.

- ٧- معجم الأدباء: ١٨ / ١٩٧ - ٢٠١.
- ٨- الكامل في التاريخ: ٨ / ١٨٠، ١٩٩ - ٣١٦.
- ٩- إنباء الرواة: ٣ / ١٤٥ - ١٤٩.
- ١٠- سير أعلام النبلاء: ١٤ / ٤٨٣.
- ١١- وفيات الأعيان: ٤ / ٣٣٩ - ٣٤٠.
- ١٢- العبر: ٢ / ١٦٥.
- ١٣- الوافي بالوفيات: ٣ / ٨٨.
- ١٤- مرآة الجنان: ٢ / ٢٧٠.



عملنا في الكتاب

قمنا بالاستعانة بالله سبحانه وتعالى بالقيام بالتالي في تحقيقنا للكتاب:

- ١- الرجوع إلى نسخة خطية للكتاب وهي من الخزانة العامة بالرباط وتقع في ٣٦٢ ورقة، ومتوسط عدد الأسطر في كل ورقة (١٣) سطراً، وهي نسخة جيدة، كُتبت بقلم نسخي نفيس، قد تعود إلى القرن السابع، وعلى حواشها بعض التصحيحات والتعليقات التي أفادتنا كثيراً في تحقيقنا لهذا الكتاب.
- ٢- مطابقة نص الكتاب مرتين مطابقة دقيقة.
- ٣- الاهتمام بضبط النص وتقويمه، ووضع علامات الترقيم المناسبة.
- ٤- تخريج الآيات القرآنية والدلالة على مواضعها من المصحف الشريف.
- ٥- ضبط الشعر ضبطاً كاملاً.
- ٦- التعليق على ما يشكل أو يلحق به.
- ٧- التعليق على بعض المواضع التي تحتاج إلى شرح أو إيضاح أو بسط.
- ٨- التعليق على بعض آيات الشواهد وشرحها، وبيان موضع الشاهد منها ونظراتها.

٩- صنع فهرس بأبواب الكتاب.

هذا هو جهد المقل، وإني أسأل الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت في إخراج هذا الكتاب، ونسأل الله تعالى النفع به، وأن يغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً.

اللوحة الأولى من المخطوط





[مقدمة المؤلف]

قال أبو بكر محمد بن السري النحوي:

النحو^(١) إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علمٌ استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتلثون بهذه اللغة، فباستقراء [كلامهم ما عُلِمَ]^(٢) أن الفاعل رَفَعَ، والمفعول به نُصِبَ، وأنَّ فَعَلَ مما عيَّنَه ياء



أو واو تُقَلَّبُ عيْنُه من قولهم: [قام وباع]^(٣).

واحتلالات النحويين على ضربين:

١ - ضربٌ منها هو المادي إلى كلام العرب كقولهم: كفاعل مرفوع^(٤).

(١) النحو في الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اختلف منها. قاله صاحب المقرب، لعلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا: علم العربية لا تقسيم الصرف، وهو مصدر أريد به اسم المفعول، أي: النحو كالخلق بمعنى المخلوق، ونخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم، وإن كان كل علم منحراً، أي: مقصوداً، كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعية الفرعية، وإن كان كل علم قهراً، أي: مفقوهاً، أي: مفهوماً.

وجاء في اللغة لمعان خمسة:

القصد يقال: نحووت نحوك، أي: قصدت قصدك. والمثل نحو: مررت برجل نحوك، أي مثلك. والجهة نحو: توجهت نحو البيت، أي: جهة البيت، والمقدار نحو: له عندي نحو ألف، أي: مقدار ألف، والقسم نحو: هذا على أربعة أنحاء، أي أقسام. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤/١.

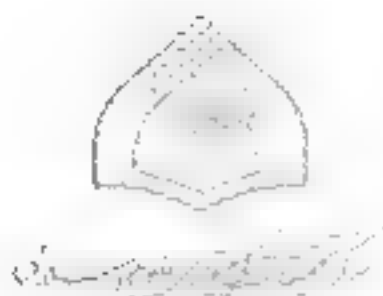
(٢) مكثراً بالأصل، وفي (ط): كلام العرب فاعلم.

(٣) في الأصل: قومه ويومه.

(٤) في الأصل: كما مثلاً.

٢- وضرب آخر يُسى: حِلَّة العِلَّة، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا [والمضاف إليه مجرورًا] (١)، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلها مفتوحًا قلبتا ألفًا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، ويبيِّن بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد قرأ الله تعالى من الحكمة [بحفظها] (٢)، وجعل فضلها غير مدقوع.

وغرضي في هذا الكتاب [ذكر] (٣) العِلَّة التي إذا طُرِدَتْ (٤) وُصل بها إلى كلامهم فقط، وذكرُ الأصول والشائع لأن كتاب إيجاز.



(١) ما بين المعكوفتين ساقط في (ط).

(٢) في الأصل: حفظها

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل.

(٤) أي تكررت وكثر دورانها في كلام العرب.

الكلام

يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف.

شرح الاسم

الاسم^١: ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص.

فالشخص نحو: رجل، وفرس، وحجر، وليد، [وعمر]^٢، ويكر.

وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب، والأكل، والظن، والعلم، واليوم، والليلة،

والساعة.

وإنما قلنا: (ما دل على معنى مفرد) [لأن الفرق] بينه وبين الفعل إذا كان الفعل يدل

على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضي وإما حاضري وإما مستقبلي.

فإن قلنا: إن في [الأسماء] مثل اليوم، والليلة، والساعة وهذه أزمنة، فما الفرق بينها وبين

الفعل؟

مركز تحقيق تكويز علوم

(١) الكلام المصطلح عليه عند النحاة: عبارة عن اللفظ المقيد فائدة يحسن السكوت عليها، فاللفظ جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم، ويشمل المهمل كنيز، والمستعمل كعزوه، ومفيد أخرج المهمل وفائدة يحسن السكوت عليها، أخرج للكلمة وبعض الكلام وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه نحو: إن قام زيد، ولا يتركب الكلام إلا من اسمين نحو: زيد قائم، أو من فعل واسم كقام. انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١/ ١٤.

(٢) اختلفت عبارات النحويين في حد الاسم، وسيبويه لم يصرح له به، فقال بعضهم: الاسم ما استحق الإعراب في أول وضعه، وقال آخرون: ما استحق التنوين في أول وضعه، وقال آخرون: حد الاسم ما سما بمسما فأوضحه وكشف معناه. وقال آخرون: الاسم كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه. ولم يدل على زمان ذلك المعنى، وقال ابن السراج: هو كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان يحصل وزاد بعضهم في ملأ دلالة الوضع. انظر المسائل الخلافية للعلبري ١/ ٤٥.

(٣) في الأصل: وعمر.

(٤) في (ط): لا فرق.

(٥) في الأصل: الاسم.

قلنا: الفرق أن الفعل ليس هو زماناً فقط كما أن اليوم زمانٌ فقط، فالיום معنى مفردٌ للزمان، ولم يوضع مع ذلك لمعنى آخر، ومع ذلك أن الفعل قد قُسم بأقسام الزمان الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل؛ فإذا كانت اللفظة تدلُّ على زمانٍ فقط فهي اسم، وإذا دلت على معنى وزمانٍ تحصيلي فهي فعل، وأعني بالمحصول: الماضي والحاضر والمستقبل.

ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم احتججتُ إلى أن أذكر ما يقربُ على المتعلم.

فالاسم تخصُّبه أشياء يُعتبرُ بها؛ منها أن يقال: أن الاسم ما جاز أن يُخبر عنه نحو قولك: عمرو مُنطلق، وقام بكَرٍّ.

والفعل^(١): ما كان خبراً، ولا يجوز أن يُخبر عنه نحو قولك: أخوك يقوم، وقام أخوك، فيكون حديثاً عن الآخر، ولا يجوز أن تقول: ذهب يقوم، ولا يقوم يجلس.

والحروف^(٢): ما لا يجوز أن يُخبر عنها، ولا يجوز أن تكون خبراً نحو: من وإلى.

والاسم قد يُعرف أيضاً بأشياء منها دخول الألف واللام اللتين للتعريف عليه نحو: الرجل، والحمار، والضرب، والحمد، فهذا لا يكون في الفعل، ولا تقول: يقوم ولا يلذهب.

(١) اختلفت عبارات النحويين في حد الفعل فقال ابن السراج وغيره: (حد: كل لفظ دل على معنى في نفسه مقترن بزمان محصل).

وهذا هو حد الاسم إلا أنهم أضافوا إليه: لفظ (غير) ليدخل فيه المصدر، وإذا حدثت (غير) لم يدخل فيه المصدر؛ لأن الفعل يدل على زمان محصل ولأن المصدر لا يدل على تعيين الزمان.

وإن شئت أضفت إلى ذلك دلالة الوضع كما قيدت حد الاسم بذلك وإنما زادوا هذه الزيادة لتلا يتقضى به (ليس وكان) الناقصة، وقال أبو علي: (الفعل ما أسند إلى غيره ولم يستند غيره إليه) وهذا يقرب من قولهم في حد الاسم: ما جاز الاخبار عنه؛ لأن الاستناد والاخبار متقاربان في هذا المعنى، وهذا الحد رسمي إلا هو علامة وليس بحقيقي؛ لأنه غير كاشف عن مدلول الفعل لفظاً وإنما هو تمييز له بحكم من أحكامه. وانظر المسائل الخلافية للعكبري ٦٧/١.

(٢) الحرف: هو ما دل على معنى في غيره، ولم يكن مقيداً بزمان.

وَيُعْرَفُ أَيْضًا بِالدُّخُولِ حَرْفِ الْخَفْضِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: مَرَدْتُ بِزَيْدٍ، وَبِأَخِيكَ، وَبِالرَّجُلِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: مَرَدْتُ بِيقُومُ، وَلَا ذَهَبْتُ إِلَى قَامَ.

وَيُعْرَفُ أَيْضًا بِامْتِنَاعِ قَدْ وَسَوْفَ مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولَ: قَدِمَ الرَّجُلُ، وَلَا سَوْفَ الْغُلَامُ، إِلَّا أَنْ هَذَا لَيْسَ خَاصًّا بِالْأَسْمِ فَقَطْ.

وَلَكِنْ قَدْ [يَمْتَنِعُ] ^(١) سَوْفَ وَقَدْ مِنَ الدُّخُولِ عَلَى الْحُرُوفِ، وَمِنَ الدُّخُولِ عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ [وَالنَّهْيِ] ^(٢) إِنْ كَانَ بِغَيْرِ لَامٍ نَحْوُ: اضْرِبْ وَاقْتُلْ، لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: قَدْ اضْرِبَ الرَّجُلُ، وَلَا سَوْفَ اقْتُلَ الْأَسَدُ.

وَالْأَسْمُ أَيْضًا يُنْتَعَتْ وَالْفِعْلُ لَا يُنْتَعَتْ، وَكَذَلِكَ الْحَرْفُ لَا يُنْتَعَتْ، تَقُولَ: مَرَدْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ. وَلَا تَقُولَ: يُضْرَبُ عَاقِلٌ، فَيَكُونُ (الْعَاقِلُ) صِفَةً لِلْمُضْرَبِ.

وَالْأَسْمُ يُضْمَرُ وَيَكُنَى عَنْهُ تَقُولَ: زَيْدٌ ضَمِرٌ لِلرَّجُلِ لِقِبَّتِهِ.

وَالْفِعْلُ لَا يَكُنَى عَنْهُ فَتَضْمَرُهُ، لَا تَقُولَ: (يَقُومُ طَرِيقٌ)، وَلَا (أَقُومُ تَرْكَةً) إِلَّا أَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَيْسَ يُعْرَفُ بِهَا كُلُّ أَسْمٍ، ^(٣) وَهِيَ تُعْرَفُ بِهَا الْأَكْثَرُ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُضْمَرَاتِ وَالْمَكْنِيَّاتِ أَسْمَاءَ، وَمِنَ الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَكُنَى عَنْهُ، وَهَذَا يُبَيِّنُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَعَمَّا يَقْرَبُ [بِهِ] ^(٤) عَلَى الْمُتَعَلِّمِ أَنْ يُقَالَ لَهُ: كُلْ مَا صَلَحَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ (يَضْرُ وَيَنْفَعُ) فَهُوَ أَسْمٌ، وَكُلُّ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ (يَضْرُ وَيَنْفَعُ) فَلَيْسَ بِأَسْمٍ، تَقُولَ: (الرَّجُلُ يَنْفَعُنِي وَالضَّرْبُ يَضُرُّنِي)، وَلَا تَقُولَ: (يَضْرِبُ يَنْفَعُنِي) وَلَا (يَقُومُ يَضُرُّنِي).

(١) لِي (ط): يَمْتَنِعُ.

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ سَائِقٌ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ سَائِقٌ مِنَ (ط).

شرح الفعل

الفعل: ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ وإما حاضِر وإما مستقبل.

وقلنا: (وزمان) لتمييز بين الاسم الذي يدل على معنى فقط.

لماضي^(١) كقولك: (صلى زيد) يدل على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان والحاضر

نحو قولك: (يصلي) يدل على الصلاة وعلى الوقت الحاضر.

والمستقبل نحو (سيصلي) يدل على الصلاة وعلى أن ذلك يكون فيما يستقبل.

والاسم إنما هو لمعنى مجرد من هذا الأوقات أو لوقت مجرد من هذه الأحداث والأفعال

وأعني بالأحداث التي يسميها النحويون المصادر نحو: الأكل والضرب والظن والعلم

والشكر^(٢).



(١) علامة لماضي تاء التانيث الضمنية كما استوفيت ومن قول الشاعر:

لَتُفَعِّلَتْ ثُمَّ قَامَتْ فَوَدَّعَتْ فَلَمَّا تَوَلَّيْتُ كَادَتْ النَّفْسُ تَزَعُّ

وبذلك اختُزِلَ على أن عَسَى وَلَيْسَ ليسا حرفين كما قال ابن السراج وتعلب في عسى وكما قال الفارسي في

ليس وعلى أن يُعَمَّ ليست اسماً كما يقول الفراء وتمن وافقه بل هي أفعال ماضية لاتصال التاء المذكورة بها

وذلك كقولك لَيْسَتْ هند ظالمة فمست أن تُفْلَح وقوله عليه الصلاة والسلام مَنْ تَوَهَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبُهَا

وَرِنَعَتْ. انظر شرح شذور الذهب ٢٥ / ١.

(٢) قال العكبري: والذي قال سيبويه في الباب الأول: (وأما الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث

الاسماء وينبت لما مضى ولما يكون (ولم يقع) ولما هو كائن لم ينقطع). وقد أتى في هذا بالغاية لأنه جمع فيه قوله

(أمثلة) والأمثلة بالأفعال أحق منها بالاسماء والحروف وبين أنها مشتقة من المصادر وقوله: (من لفظ أحداث

الاسماء). ربما أخذ عليه أنه أضاف الأحداث إلى الاسماء والأحداث للمسميات لا للأسماء. وهذا الأخذ غير

وارد عليه لوجهين: أحدهما أن المراد بأحداث الاسماء ما كان فيها عبارة عن الحدث وهو المصدر لأنه من بين

الاسماء عبارة عن الحدث وهو من باب إضافة النوع إلى الجنس.

والثاني: أنه أراد بالاسماء المسميات كما قال تعالى (ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها أنتم وآباءكم)

والاسماء ليست معبودة وإنما المعبود مسمياتها. انظر المسائل الحلاقية ٦٩ / ١.

والأفعال التي يسميها النحويون (المضارعة): هي التي في أوائلها الزوائد الأربع: الألف والتاء والياء والنون تصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل نحو أكل وتأكّل ويأكل وتأكّل فجميع هذا يصلح لما أنت فيه من الزمان ولما يستقبل ولا دليل في لفظه على أي الزمانين تريد كما أنه لا دليل في قولك: رجل فعل كذا وكذا أي الرجال تريد حتى تبيّن بشيء آخر فإذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل دل على أنك تريد المستقبل وترك الحاضر على لفظه؛ لأنه أولى به إذ كانت الحقيقة إنما هي للحاضر الموجود لا لما يتوقع أو قد مضى ولهذا ما ضارع صندهم الأسماء ومعنى ضارع: شابه ولما وجدوا هذا الفعل الذي في أوائله الزوائد الأربع يعم شيئين: المستقبل والحاضر كما يعم قولك: (رجل) زيداً وعمراً فإذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل خصص المستقبل دون الحاضر فأشبه الرجل إذا أدخلت الألف واللام عليه فخصصت به واحداً ممن له هذا الاسم فحيث يعلم المخاطب من تريد لا تقول: (الرجل) إلا وقد علم من تريد منهم أو كما أن الأسماء قد خصت بالخطأ فلا يكون في غيرها كذلك خصت الأفعال بالجزم فلا يكون في غيرها.

مركز تحقيق تكوير علوم

وجميع الأفعال مشتقة من الأسماء التي تسمى مصادر كالضرب والقتل والحمد ألا ترى أن حدث مأخوذ من الحمد و(ضربت) مأخوذ من الضرب وإنما لقب النحويون هذه الأحداث مصادر؛ لأن الأفعال كأنها صدرت عنها.

وجميع ما ذكرت لك أنه يخص الاسم فهو يمتنع من الدخول على الفعل والحرف. وما تنفرد به الأفعال دون الأسماء والأسماء دون الأفعال كثير يبين في سائر العربية إن شاء الله.

شرح الحرف

الحرف^(١): ما لا يجوز أن يخبر عنه كما يخبر عن الاسم ألا ترى أنك لا تقول: إلى منطلق كما تقول: (الرجل منطلق) ولا عن ذاهب كما تقول: (زيد ذاهب) ولا يجوز أن يكون خبراً لا تقول: (صمرو إلى) و(لا بكر عن) فقد بان أن الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي لا يجوز أن يخبر عنه ولا يكون خبراً.

والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام لو قلت: (أمن) تريد ألف الاستفهام (ومن) التي يخبر بها لم يكن كلاماً وكذلك لو قلت: ثم قد تريد (ثم) التي للعطف وقد التي تدخل على الفعل لم يكن كلاماً ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام لو قلت: أيقوم ولم نجد ذكر أحد ولم يعلم المخاطب أنك تشير إلى إنسان لم يكن كلاماً ولا يأتلف أيضاً منه مع الاسم كلام لو قلت: (أزيد) كان كلاماً غير تام فأما (ها زيدا) وجميع حروف النداء فتبين استغناء المنادي بحرف النداء وما يقوله النحويون: من أن ثم فلا يجوز أن يأتلف في باب النداء إن شاء الله.

والذي يأتلف منه الكلام^(٢) الثلاثة الاسم والفعل والحرف فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو قولك: (الله إلهنا) ويأتلف الاسم والفعل نحو: قام صمرو ولا يأتلف الفعل مع الفعل والحرف لا يأتلف مع الحرف فقد بان فروق ما بينها.

(١) الحرف في الاصطلاح ما دل على معنى في غيره وفي اللغة طرف الشيء كطرف الجبل وفي التنزيل (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَمُوتُ اللَّهُ عَلَى حَرْفٍ) الآية أي على طرف وجانب من الدين أي لا يدخل فيه على كثرة وتمكن فهو إن أصابه خير من صحة وكثرة مال ونحوهما اطمأن به، وإن أصابته فتنة أي شر من مرض أو فقر أو نحوهما انقلب على وجهه عنه. انظر شرح شعور الذهب ١٨/١.

(٢) أقل ما يتألف الكلام من استين نحو "العلم نور" أو من فعل واسم نحو: "ظهر الحق" ومنه "استقيم" فإنه مركب من فعل الأمر المتطرق به، ومن الفاعل الضمير المخاطب المقتر بانته، ويقول سيبويه في استقامة الكلام وإحاليته: فإنه مستقيم حسن، ومحال، ومُسْتَقِيم كذِب، ومُسْتَقِيم قَبِيح، وما هو محال كذِب. فأما المُسْتَقِيمُ الْحَسَنُ فَقَوْلُكَ: "أَتَيْتُكَ أَسْرَى، وَسَأَتِيكَ غَدًا". وأما المُحَالُّ، فَإِنَّ تَقْطِيعَ أَوَّلِ كَلَامِكَ بِأَخْبَرِهِ فَقَوْلُكَ: "أَتَيْتُكَ هُنَا وَسَأَتِيكَ أَسْرَى".

باب مواقع الحروف

واعلم أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع إما أن يدخل على الاسم وحده مثل الرجل أو الفعل وحده مثل سوف أو ليربط اسماً باسم: جاءني زيد وعمرو أو فعلاً بفعل أو مفعلاً باسم أو على كلام تام أو ليربط جملة بجملة أو يكون زائداً.

أما دخوله على الاسم وحده فنحو لام التعريف إذا قلت: الرجل والغلام فاللام أحدث معنى التعريف وقد كان رجل وغلام نكرتين.

أما دخوله على الفعل فنحو سوف والسين إذا قلت: سيفعل أو سوف يفعل فالسين وسوف بهما صار الفعل لما يستقبل دون الحاضر وقد بينا هذا.

وأما ربطه الاسم بالاسم فنحو قولك: جاء زيد وعمرو فالواو ربطت ضمراً بزيد.

وأما ربطه الفعل بالفعل فنحو قولك: قام وقضى وأكل وشرب.

وأما ربطه الاسم بالفعل فنحو: مررت بمحمد ومضيت إلى عمرو.

وأما دخوله على الكلام التام والجميل فنحو قولك: عمرو أخوك وما قام زيد ألا ترى أن الألف دخلت على قولك (عمرو أخوك) وكان خبراً نصيرة استخباراً وما دخلت على: قام زيد وهو كلام تام موجب قصار بدخولها نفيًا.

وأما ربطه جملة بجملة فنحو قولك: إن يقوم زيد يقعد عمرو وكان أصل الكلام يقوم زيد يقعد عمرو فيقوم زيد ليس متصلًا يقعد عمرو ولا منه في شيء فلما دخلت (إن) جعلت إحدى الجملتين شرطاً والأخرى جواباً.

وأما دخوله زائداً فنحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] والزيادة تكون لضروب سنيها في موضعها إن شاء الله.

وأما المستقيم الكذب فنقولك: "كَلْتُ الْجَبَل" و"شَرِبْتُ مَاءَ الْبَحْرِ" ونحوه.

وأما المستقيم القبيح فإن تَضَعُ اللَّفْظَ في غير مَوْضِعِهِ نحو قولك: "قَدْ زَيْدًا رَأَيْتُ" و"مَيَّ زَيْدًا يَأْتِيكَ" وأشبه هذا.

وأما المحال الكذب فإن تَقُولَ: "سَوْفَ أَشْرَبُ مَاءَ الْبَحْرِ أَمْسِي". انظر معجم القواعد العربية ٢٥/٣.

ذكر ما يدخله التغير من هذه الثلاثة وما لا يتغير منها

اعلم أنه إنما وقع التغير من هذه الثلاثة في الاسم والفعل دون الحرف؛ لأن الحروف أدوات تغير ولا تتغير فالتغير الواقع فيها على ضربين:

أحدهما: تغير الاسم والفعل في ذاتها وبنائها فيلحقها من التصاريح ما يُزيل الاسم والفعل وتُفقد حروف الهجاء التي فيها عن حاله.

وأما ما يلحق الاسم من ذلك فنحو التصغير "وجع التكسير تقول في تصغير حجر: حجر فتضم الحاء وكانت مفتوحة وتحدث ياء ثالثة فقد خيرته وأزالت من وزن فعل إلى وزن (فعل) ونجمه فتقول: أحجار فتريد في أوله همزة ولم تكن في الواحد وتسكن الحاء وكانت متحركة وتريد ألفاً ثالثة فتقله من وزن فعل إلى وزن أفعال، وأما ما يلحق الفعل فنحو: قام ويقوم وتقوم واستقام وجميع أنواع التصغير لا اختلاف المعاني.

(١) للمصغر شروط: أن يكون استقام يصغر الفعل ولا الحرف؛ لأن التصغير وصف في المعنى. وشد تصغير فعل التصجب.

وأن يكون متمكناً: فلا تصغر للمضمرات ولا من وكيف ونحوهما، وشد تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات كما سبأ.

وأن يكون قابلاً للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم ولا الأسماء المعظمة. وأن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها: فلا يصغر نحو الكميت من الخيل والكميت وهو الليل، ولا نحو شيطرومهيمن. الثاني وزن المصغر هذه الأمثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريباً بتقليل الأبتية، وليس جازياً على اصطلاح التصريف، ألا ترى أن وزن أحير ومكير ومفريج في التصغير فَعِيل، ووزنها التصريفي أَهْمِل ومفعيل وفَعِيل.

الثالث فوائد التصغير عند البصريين أربع: تصغير ما يترحم أنه كبير نحو جليل، وتحقير ما يترحم أنه عظيم نحو صبيح، وتقليل ما يترحم أنه كبير نحو درجيات، وتقريب ما يترحم أنه بعيد زمناً أو مكاناً أو قدراً نحو قيل العصر، وبعيد للمقرب، وفوق هذا، ودون ذلك وأصغر منك.

وزاد الكوفيون معنى خامساً وهو التعظيم كقول عمرو بن لوحي: أعني في ابن مسعود: كُتِبَ ملءه علماً.

وقول بعض العرب: أنا جُكِّلُها للمحكك وعُظِّفُها للمرجب. انظر شرح الأشموني على الألفية ١/٤٧٥.

والضرب الثاني من التغيير: هو الذي يسمى الإعراب^(١) وهو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائها ونضد حروفها. نحو قولك: هذا حكم وأمر ورأيت حكماً وأمر ومررت بحكم وأمر وهذان حكمان ورأيت حكمين وهؤلاء حكمون ورأيت حكمين ومررت بحكمين وهو يضرب ولن يضرب ولم يضرب ومما يضريان ولن يضربا ولم يضربا وهم يضربون ولن يضربوا ولم يضربوا ألا ترى أن (حكماً ويضرب) لم يؤل من حركاتها وحروفها شيء فسموا هذا الصنف الثاني من التغيير الذي يقع لفروق ومعانٍ تحدث (إعراباً) وبدأوا بذكره في كتبهم لأن حاجة الناس إليه أكثر وسموا ما هنا هنا عما لا يتعاقب آخره بهذه الحركات والحروف (مبنياً).



(١) الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلية القائل في آخر الاسم المتكسر والفعل المضارع، وللإعراب معناه لغوي وصناعي. فمعناه اللغوي الإبانة يقال أعرب الرجل عماً في نفسه إذا أبان عنه وفي الحديث البكر تستأمر وإفنتها صبايتها والأيم تعرب عن نفسه أي تبين رضاها بصريح النطق. ومعناه الاصطلاحي ما ذكرت مثلاً الآثار الظاهرة الضمة والفتحة والكسرة في قولك جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ألا ترى أنها آثار ظاهرة في آخر زيد جعلتها العوامل الداخلة عليه وهي جاء ورأى والباء ومثل الآثار المقدرة ما نعتقه متوناً في آخر نحو الفتى من قولك جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فإنك تقدر في آخره في المثال الأول ضمة وفي الثاني فتحة وفي الثالث كسرة وتلك الحركات المقدرة إعراب كما أن الحركات الظاهرة في آخر زيد إعراب. انظر شرح شذور الذهب ٤١/١.

باب الإعراب والمعرّب والبناء والمبني

الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن وأعني بالتممكن ما لم يشبه الحرف قبل الثنية والجمع الذي على حد الثنية ويكون بحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها سميت رفعاً ن فإذا كان الفتح كذلك سميت نصباً، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضاً وجراً هذا إذا كنّ بهذه الصفة نحو قولك: هذا زيد يا رجل ورأيت زيدا يا هذا ومررت بزيد فاعلم ألا ترى تغيير الدال واختلاف الحركات التي تلحقها.

فإن كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنياً، فإن كان مفهوماً نحو: (منذ) قيل: مضموم ولم يقل: مرفوع ليفرق بينه وبين المعرب، وإن كان مفتوحاً نحو: (أين) قيل: مفتوح ولم يقل: منصوب، وإن كان مكسوراً نحو: (أمس) و(حذام) قيل: مكسور ولم يقل: مجرور، وإذا كان الاسم منصرفاً سالماً غير معتل لحقه مع هذه الحركات التي ذكرنا التنوين نحو قولك: هذا مسلم ورأيت مسلماً ومررت بمسلم وإنما قلت (سالم)؛ لأن في الأسماء معتلاً لا تدخله الحركة نحو: قفا ورحى تقول في الرقع: هذا قفا وفي النصب: رأيت قفاً يا هذا ونظرت إلى قفاً وإنما يدخله التنوين إذا كان منصرفاً.

وقلت: منصرف^(١)؛ لأن ما لا ينصرف من الأسماء لا يدخله التنوين ولا الخفض ويكون خفضه كنصبه نحو: هذا أحمـر ورأيت أحمـر ومررت بأحمـر والتنوين نون صحيحة ساكنة وإنما

(١) الصرف هو التنوين وحده وقال آخرون: هو التنوين والجر

حجة الأولين من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه معنى يشوب الاشتقاق فلم يدخل فيه ما لا يدل عليه الاشتقاق كسائر أمثاله.

وبأنه أن الصرف في اللغة هو الصوت البضعيف كقولهم: صرب ناب الهمير وصرفت البكرة ومنه صرف القلم. والنون الساكنة في آخر الكلمة صرحت ضعيف فيه غنة كغنة الأشياء التي ذكرنا، وأما الجر فليس صوته مشبهاً لما ذكرنا لأنه حركة فلم يكون صرفاً كسائر الحركات ألا ترى أن الضمة والفتحة في آخر الكلمة حركة ولا تسمى صرفاً

خصصها النحويون بهذا اللقب وسموها تنويناً ليفرقوا بينها وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع.

لماذا تئيت الاسم المرفوع لحقه ألف ونون فقلت: المسلمان والصالحان وتلحقه في النصب والحذف ياء ونون وما قبل الياء مفتوح ليستوي النصب والجر ونون الإثنين مكسورة ابتداءً نقول: رأيت المسلمين والصالحين ومررت بالمسلمين والصالحين فيستوي المذكر والمؤنث في التثنية ويختلف في الجمع المسلم الذي هل حد التثنية.

وإنما قلت في الجمع المسلم الذي هل حد التثنية؛ لأن الجمع جمعان يقال له جمع السلامة وجمع يقال له: جمع التكسير فجمع السلامة هو الذي يسلم فيه بناء الواحد وتزيد عليه واواً ونوناً أو ياء ونوناً نحو مسلمين ومسلمون ألا ترى أنك سلمت فيه بناء مسلم فلم تغير شيئاً من نضده والحفته واواً ونوناً أو ياء ونوناً كما فعلت في التثنية.

وجمع التكسير هو الذي يغير فيه بناء الواحد مثل رجل وأجمال ودرهم ودراهم.



مركز تحقيق تكثير علوم

والوجه الثاني: وهو أن الشاهر إذا اضطر إلى صرف ما لا ينصرف جر في موضع الجر ولو كان الجر من الصرف لما أتى به من غير ضرورة إليه وذلك أن التنوين دعت الضرورة إليه لإقامة الوزن والوزن يقوم به سواء كُسر ما قبله أو فتح فلما كسر حين نون حُلِمَ أنه ليس من الصرف؛ لأن المانع من الصرف قائم وموضع المخالفة لهذا المانع الحاجة إلى إقامة الوزن فيجب أن يختص به

الوجه الثالث: أن ما فيه الألف واللام لم يضيف لكسر في موضع الجر مع وجود المانع من الصرف وذلك يدل على أن الجر مقطع تبعاً لسقوط التنوين بسبب مشابهة الاسم الفعل والتنوين مقطع لعلة أخرى لينبغي أن يظهر الكسر الذي هو تبع لزوال ما كان سقوطه تابعاً له. المسائل الخلافية للمكبري ١/ ١٠٥.

(١) جمع التكسير هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحدة لفظاً أو نقديراً. وقسم المصنف التغيير الظاهر إلى ستة أقسام: ١- لأنه إما بزيادة كصنو وصنوان، أو بنقص كتخمة وتخم، أو بتبديل شكل كأمد وأمد، أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل كقضيب وقضب، أو بين كغلام وغلمان. وإنما قلت بصورة تغيير؛ لأن صيغة الواحد لا تتغير حقيقة؛ لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد، والتغيير المقدر في نحو فلك ودلاس وهجان وشمال للمخلقة. قيل ولم يرد غير هذه الأربعة. وذكر في شرح الكافية من ذلك عفتان وهو القوي الجاني، فهذه الألفاظ الخمسة على صيغة واحدة في

فإذا جمعت الاسم المذكر على التثنية لحقت واو ونون في الرفع نحو قولك: هؤلاء المسلمون وتلحقه الياء والنون في النصب والخفض نحو: رأيت المسلمين ومررت بالمسلمين ونون هذا الجمع مفتوحة أبداً والواو مضموم ما قبلها والياء مكسورة ما قبلها.

وهذا الجمع مخصوص به من يعقل ولا يجوز أن تقول في جبل جبلون ولا في جبل جبلون ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذ فليشذبه عن القياس حلة ستذكرها في موضعها ولكن التثنية يستوي فيها ما يعقل وما لا يعقل.

والمذكر والمؤنث في التثنية سواء وفي الجمع مختلف فإذا جمعت المؤنث على حد التثنية زدت ألفاً وتاءً وحذفت الهاء إن كانت في الاسم وضمنت التاء في الرفع وألحقت الضمة نوناً ساكنة فقلت في جمع مسلمة (هؤلاء مسلمات).

والضمة في جمع المؤنث نظيرة الواو في جمع المذكر والتنوين نظير النون وتكسر التاء وتنون في الخفض والنصب جميعاً تقول: رأيت مسلمات ومررت بمسلمات والكسرة نظيرة الياء في المذكرين والتنوين نظير النون.

وأما الإعراب الذي يكون في فعل الواحد من الأفعال المضارعة فالضمة فيه تسمى رفعاً والفتحة نصباً والإسكان جزماً وقد كنت بينت لك أن المعرب من الأفعال التي في أوائلها الحروف الزوائد التاء والنون والياء والألف فالألف للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً نحو: أنا أفعل؛ لأن الخطاب بينه والتاء للمخاطب المذكر والمؤنث نحو: أنت تفعل وأنت تفعلين وكذلك للمؤنث إذا كان لغائبية قلت: هي تفعل، وإن كان الفعل للمتكلم ولآخر معه أو جماعة قلت: نحن نفعل.

المفرد والمجموع. ومذهب سيويه أنها جموع تكسّر فيقدر زوال حركات المفرد وتبطل بحركات مشعرة بالجمع، ففلك إذا كان مفرداً كقفل، وإذا كان جمعاً كبذن، وعفتان إذا كان مفرداً كسرحان، وإذا كان جمعاً كغلمان وكلها باقية. ودعاه إلى ذلك أنهم ثروفاً فقالوا فلكان ودلاصان، فعلم أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو جنب مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب، وهذان جنب، وهؤلاء جنب، فالغارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها. انظر شرح الأشموني على الألفية ١/ ٤٣٩.

والمذكر والمؤنث في ذا أيضاً سواء؛ لأنه يبين أيضاً بالخطاب والياء للمذكر الغائب فجميع ما جعل لفظ المذكر والمؤنث فيه سواء على لفظ واحد فإنما كان ذلك؛ لأنه غير ملبس بالمرفوع من هذه الأفعال نحو قولك: زيد يقوم وأنا أقوم وأنت تقوم وهي تقوم. والمنصوب: لن يقوم ولن يقدوا والمجزوم لم يقدوا ولم يقد هذا في الفعل الصحيح اللام خاصة.

فأما المحتل فهو الذي آخره ياء أو واو أو ألف، فإن الإعراب يمتنع من الدخول عليه إلا النصب فإنه يدخل على ما لاه واو أو ياء خاصة دون الألف؛ لأن الألف لا يمكن تحريكها تقول ليا كان محتلاً من ذوات الواو في الرفع: هو يخرز ويخلو يا هذا فتسكن الواو وتقول في النصب: لن يخرز فتحرك الواو وتسقط في الجزم فتقول: لم يخرز ولم يخل.

وكذلك ما لاه ياء نحو: يقضي ويرمي يكون في الرفع ياء ساكنة فتقول: هو يقضي ويرمي وتفتحها في النصب فتقول: لن يقضي ولن يرمي وتسقط في الجزم، وأما ما لاه ألف فنحو: يخشى ويخفى تقول في الرفع: يخشى ويخفى وفي النصب: لن يخشى ولن يخفى وتسقط في الجزم فتقول فيه لم يخش ولم يخف فإذا صار الفعل المضارع لإثنين مذكرين مخاطبين أو غائبين زدته ألفاً ونوناً وكسرت النون فقلت: يقومان فالألف ضمير الإثنين الفاعلين والنون علامة الرفع.

(١) الفعل المعتل الأخر كخزرو وخشى وترى فإنه يجزم بحذفه ونحو (إنه من يخشى ويخفى) مؤنث وأقول هذا غائبة الأبواب السبعة التي خرجت عن القياس وهو الفعل المضارع الذي آخره حرف جلة وهو الواو والألف والياء فإنه يجزم بحذف الحرف الأخير نيابة عن حذف الحركة تقول لم يخرز ولم يخش ولم يرم قال الله تعالى (فليدع ناديه)

اللام لام الأمر ويدع فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الواو (ناديه) مفعول ومضاف إليه وظهرت الفتحة على المقوم لخصتها والتقدير فليدع أهل ناديه أي أهل تجليبه

وقال الله تعالى (ولم يخش إلا الله) (ولم يوت سعة من المال) فهذان مثالان لحذف الألف

وقال الله تعالى (لما يقضي ما أمره). شرح شذور الذهب ١/ ٨٠.

واعلم أن الفعل لا يثنى ولا يجمع في الحقيقة وإنما يثنى ويجمع الفاعل الذي تضمنته الفعل فإذا قلت: يقومان فالألف ضمير الفاعلين اللذين ذكرتهما والنون علامة الرفع فإذا نصبت أو جزمت حذفها فقلت: لن يقوموا ولن يعقدوا ولم يقوموا ولم يعقدوا فاستوى النصب والجزم فيه كما استوى النصب والخفض في تثنية الاسم وتبع النصب الجزم؛ لأن الجزم يخص الأفعال ولا يكون إلا فيها كما تبع النصب الخفض في تثنية الأسماء وجمعها السالم إذ كان الخفض يخص الأسماء، فإن كان الفعل المضارع لجمع مذكرين زدت في الرفع واواً مضموماً ما قبلها ونوناً مفتوحة كقولك: أنتم تقومون وتعدون ونحو ذلك فالواو ضمير لجمع الفاعلين والنون علامة الرفع.

فإذا دخل عليها جازم أو ناصب "حذفت فقل: لم يفعلوا كما فعلت في التثنية، فإن كان الفعل المضارع لفاعل واحد مؤنث محاطة ببيت فيه ياء مكسوراً ما قبلها ونوناً مفتوحة نحو قولك: أنت تضرين وتقومين قالوا: **حذفت من أجل المؤنث والنون علامة الرفع، وإذا دخل عليها ما يجزم أو ينصب سقطت نحو قولك: لم تضرين ولن تضرين.**

فإن صار الفعل لجمع مؤنث زدته نوناً وحدها مفتوحة وأسكنت ما قبلها نحو: هن يضرين ويقعدن قالن عنهن ضمير الجماعة وليست علامة الرفع فلا تسقط في النصب والجزم لأنها ضمير الفاعلات فهي اسمها هنا خاصة فأما الفعل الماضي فإذا ثبت المذكر أو جمعته قلت: فعلاً وفعلوا ولم تأت بنون؛ لأنه غير معرب والنون في (فعلن) إنها هي ضمير وهي لجماعة المؤنث وأسكنت اللام فيها كما أسكنتها في (فعلت) حتى لا تجتمع أربع حركات وليس ذاك في أصول كلامهم.

(١) والكلام هنا دائر على ما يعرف بالأفعال الخمسة، وهي: هي كل فعل مضارع اتصل به ألف تثنى مثل "تفعلن تفعلان" أو واو جمع مثل "تفعلن تفعلون" أو ياء للمخاطبة مثل: "تفعلن". وتغرب ترفع الأفعال الخمسة بثبوت النون نحو "العلماء يترفعون عن الدنيا".

وتنصب وتجزم بعلمها نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ (الآية: ٢٤ سورة البقرة) فالأول مجزوم ومجزوم، والثاني ناصب ومنصوب. انظر معجم القواعد العربية ٧٨/٢.

والفعل عندهم مبني مع التاء^(١) في (فعلت) ومع التون في (فعلن) كأنه منه؛ لأن الفعل لا يخلو من الفاعل، وأما لام (يفعلن) فإنها أسكنت تشبيهاً بلام (فعلن)، وإن لم يجتمع فيه أربع حركات ولكن من شأنهم إذا أعلوا أحد الفعلين لعله أعلوا الفعل الآخر، وإن لم تكن فيه تلك العلة ومترى ذلك في مواضع كثيرة إن شاء الله.

واعلم أن الإعراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف وأن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف وأن البناء الذي وقع في الأسماء عارض لغيرها لعله وأن الإعراب الذي دخل على الأفعال المستقلة إنما دخل فيها العلة فالعلة التي بنيت لها الأسماء هي وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها ومنشراح ذلك في باب الأسماء الميئة إن شاء الله.

وأما الإعراب الذي وقع في الأفعال فقد ذكرنا أنه وقع في المضارع منها للأسماء وما عدا ذلك فهو مبني.

فالأسماء تنقسم قسمين: أحدهما معرب والآخر مبني، فالمعرب يقال له: متمكن وهو ينقسم أيضاً على ضربين: فقسم: لا يشبه الفعل وقسم: يشبه الفعل فالذي لا يشبه الفعل هو متمكن منصرف يرفع في موضع الرفع ويجر في موضع الجر وينصب في موضع النصب ويتنون

(١) وأحوال بناء الماضي ثلاثة:

(١) يبنى على الفتح في آخره إذا لم يتصل به شيء، مثل: صافح، محمد ضيفه، ورحب به. وكذلك يبنى على الفتح إذا اتصلت به تاء التانيث الساكنة، أو ألف الاثنين، مثل: قالت فاطمة الحق. والشاهدان قالاً ما صلافاً. والفتح في الأمثلة السابقة ظاهر. وقد يكون مقدراً إذا كان الماضي معتل الآخر بالألف، مثل: دعا العابد ربه.

(٢) يبنى على السكون في آخره إذا اتصلت به "التاء" المتحركة التي هي ضمير "فاعل"، أو: "نا" التي هي ضمير فاعل، أو "نون النسوة" التي هي كذلك، مثل أكرمت الصديق، وفرحت به. ومثل: خرجنا في رحلة طيبة ركبنا فيها السيارة، أما الطالبات فقد ركبن القطار.

(٣) يبنى على الضم في آخره إذا اتصلت به واو الجماعة، مثل الرجال خرجوا لأصهارهم. انظر النحو الوافي

وقسم مضارع الفعل غير متصرف لا يدخله الجر ولا التنوين وسنين من أين يشبه بالفعل فيما يجري وفي ما لا يجري إن شاء الله.

والمبني^(١) من الأسماء ينقسم على ضربين: فضرب مبني على السكون نحو: كم ومن وإذا، وذلك حق البناء وأصله وضرب مبني على الحركة فالمبني على الحركة ينقسم على ضربين: ضرب حركته لالتقاء الساكنين نحو أين وكيف وضرب حركته لمقارنته المتمكن ومضارعه للأسماء المتمكنة نحو (يا حكم) في النداء وجئتك من عل وجميع هذا يبين في أبوابه إن شاء الله. فأما الإعراب الذي وقع في الأفعال فقد بينا أنه إنما وقع في المضارع منها للأسماء وما عدا المضارعة فمبني والمبني من الأفعال ينقسم على ضربين: فضرب مبني على السكون والسكون أصل كل مبني، وذلك نحو: اهرب واقتل ودحرج وانطلق وكل فعل تأمر به إذا كان بغير لام ولم يكن فيه حرف من حروف المضارعة فهو الياء والتاء والنون والالف فهذا حكمه.

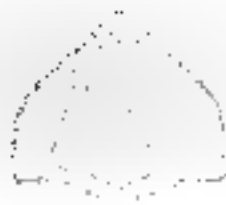
وأما الأفعال التي ليس فيها حروف المضارعة فبدخل عليها اللام في الأمر وتكون معربة مجزومة بها نحو: ليقم زيد وافتح بركم وانزع يا رجل، وأما ما كان على لفظ الأمر مما يستعمل في التعجب.

(١) البناء: هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة. والأسماء المبنية هي: الضمائر، أسماء الإشارة، أسماء الموصول، أسماء الأصوات، أسماء الأفعال، أسماء الشرط، أسماء الاستفهام، وتغض الظروف مثل "إذا، إذ، الآن، حيث، أنسى"، وكل ذلك يسمى على ما سمع عليه. وطرأ البناء على الفتح فيما ركب من الأعداد والظروف والأحوال نحو "أرى خمسة صرر رجلاً يترددون صباح مساء على جوارى بيت بيت".

وتطرأ البناء على الضم عملاً فطبع عن الإضافة لفظاً من المبهات كقيل ويغذ وحسب، وأول وأسماء الجهات، نحو: ﴿هذه الأثر من قبل ومن بعد﴾ (الآية ٤: سورة الروم). والكثير فيما حتم "يونه" كسبونه ووزني فقال علماء لأنتى كـ "حذام وبقاشي" أو سبأ لها كـ "يا خبائث ويا كذاب". أو اسم فعل كـ "نزال وقاتل" (يستثنى من الأعداد المركبة "اثنا عشر، وأنتا عشر" فإنها تعرب بإعراب المثني، ومن أسماء الشرط والاستفهام والموصولات "أي" فإنها تعرب بالحركات، ويجوز في "أي" الموصولة البناء على الضم إذا أضيفت، وحذف صدر صلتها نحو "فسلم على أيهم أفضل". انظر معجم القواعد العربية ١٦/٣.

فحكمه حكمه نحو قولك: أكرم بزيد و(أسمع بهم وأبصر) وزيد ما أكرمه وما أسمعهم وما أبصرهم.

والضرب الثاني مبني على الفتح" وهو كل فعل ماض كثرت حروفه أو قلت نحو: ضرب واستخرج وانطلق وما أشبه ذلك.



الكتاب في النحو والصرف

(١) قال ابن هشام: كَرَّمَ البناء على الفتح وهو سبعة أنواع:

النوع الأول الماضي المجزئ عما تقدم ذكره وهو الضمير المرفوع المتحرك نحو ضَرَبَ ودَخَرَجَ واستَخَرَجَ وضَرَبْنَا وضَرَبْتَك وضَرَبْتَهُ، وأما نحو رَمَى وعَفَا فاصله رَمَى وَعَفَا فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قَلَبْنَا أَلْفَيْنِ فسكون آخرهما عارضٌ والفتحة مقدرة في الألف ولهذا إذا قدر سكون الآخر رجعت الياء والواو فقليل رَمَيْتُ وَعَفَوْتُ. انظر شرح شذور الذهب ٨٨/١.

ذكر العوامل من الكلم

الثلاثة: الاسم والفعل والحرف وما لا يعمل منها.

تفسير الأول وهو الاسم

الاسم: يعمل في الاسم هل ثلاثة أضرب:

المضرب الأول:

أن يبنى عليه اسم مثله أو يبنى على اسم ويأثلف فاجتماعهما الكلام ويتم ويفقدان العوامل من غيرهما نحو قولك: (عبد الله أخوك^(١)) فعبد الله مرتفع بأنه أول مبتدأ فاقد للعوامل ابتدائه لتبني عليه ما يكون حديثاً عنه: (وأخوك) مرتفع بأنه الحديث المبني على الاسم الأول المبتدأ.

المضرب الثاني:

أن يعمل الاسم بمعنى الفعل والاسماء التي تعمل عمل الفعل أسماء الفاعلين وما شبه بها والمصادر وأسماء سموا الأفعال ~~فإنها أصلها اسم~~ الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سبباً له وشاركه في المعنى، وإن اختلفا في الزمان كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم فكما أعربوا هذا أعلموا ذلك والمصدر حكمه حكم اسم الفاعل أصل كما أصل إذا كان الفعل مشتقاً منه إلا أن الفرق بينه وبين اسم الفاعل أن المصدر يجوز أن يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول؛ لأنه غيرهما تقول: عجبت من ضرب زيد عمرأ فيكون زيد هو الفاعل في المعنى وعجبت من

(١) ذكر ابن عقيل في شرح الألفية أن هذه الجملة وأمثالها من الأنواع التي يجب فيها تأخير الخبر فقال: فلذكر منه خمسة مواضع:

الأول أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ ولا ميين للمبتدأ من الخبر نحو زيد أخوك وأفضل من زيد أفضل من عمرو ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه لأنك لو قدمته فقلت أخوك زيد وأفضل من عمرو أفضل من زيد لكان المقدم مبتدأ وأنت تريد أن يكون خبراً من غير دليل يدل عليه، فإن وجد دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز كقولك أبو يوسف أبو حنيفة فيجوز تقدم الخبر وهو أبو حنيفة؛ لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ولا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف. شرح ابن عقيل ١/ ٢٣٢.

ضرب زيد عمرو فيكون زيد هو المفعول في المعنى ولا يجوز هذا في إسم الفاعل لا يجوز أن تقول: صجبت من ضارب زيد وزيد فاعل لأنك تضيف الشيء إلى نفسه، وذلك غير جائز.

فأما ما شبه باسم الفاعل نحو: حسن وشديد فتجوز إضافته إلى الفاعل، وإن كان إياه لأنها إضافة غير حقيقية نحو قولك: الحسن الوجه والشديد اليد والحسن للوجه والشدة لليد وإنما دخلت الألف واللام وهي لا تجتمع مع الإضافة على الحسن الوجه وما أشبهه؛ لأن إضافته غير حقيقية ومعنى: حسن الوجه حسن وجهه وقد أفردت باباً للأسماء التي تعمل عمل الفعل اذكره بعد ذكر الأسماء المرتفعة إن شاء الله.

الضرب الثالث:

أن يعمل الاسم لمعنى الحرف، وذلك في الإضافة^١ والإضافة تكون على ضربين: تكون بمعنى اللام وتكون بمعنى (من).

فأما الإضافة التي بمعنى اللام فتحقق قولك: غلام زيد ودار عمرو ألا ترى أن المعنى: غلام لزيد ودار لعمرو إلا أن الفرق بين ما أضيف بلام وما أضيف بغير لام أن الذي يضاف بغير لام يكتسب مما يضاف إليه تعريفه وتنكيره فيكون معرفة إن كان معرفة ونكرة إن كان نكرة ألا ترى أنك إذا قلت غلام زيد فقد حرف الغلام بإضافة إلى زيد وكذلك إذا قلت: دار الخليفة عرفت الدار بإضافتها إلى الخليفة.

ولو قلت: دار للخليفة لم يعلم أي دار هي، وكذلك لو قلت: غلام لزيد لم يدرك أي غلام هو وأنت لا تقول: غلام زيد فتضيف إلا وعندك أن السامع قد عرفه كما عرفته.

(١) قال ابن هشام: الْمُضَافُ يُعْرِفُكَ غُلَامِي وَغُلَامُ زَيْدٍ.

وأقول هذا عامة المعارف وهو المضاف للمعرفة وهو في درجة ما أضيف إليه ف غُلَامُ زَيْدٍ في رتبة العلم وَغُلَامٌ هَذَا في رتبة الإشارة وَغُلَامٌ الَّذِي سَمَّيْتُكَ في رتبة الموصول وَغُلَامٌ الْقَاضِي في رتبة ذي الأداة ولا يستثنى من ذلك إلا المضاف إلى المضمرك غُلَامِي فإنه ليس في رتبة المضمرب بل هو في رتبة العلم وهذا هو المَلْمَبُ الصحيح. انظر شرح شذور الذهب ٢٠٢/١.

أما الإضافة التي بمعنى (من) فهو أن نضيف الاسم إلى جنسه نحو قولك: ثوب خز
وياب حديد تريد ثوباً من خز وياباً من حديد فأضفت كل واحد منهما إلى جنسه الذي هو منه
وهذا لا فرق فيه بين إضافته بغير (من) وبين إضافته (بمن) وإنما حذفوا (من) هنا استخفافاً
فلما حذفوها التقى الاسمان فخفض أحدهما الآخر إذا لم يكن الثاني خبراً عن الأول ولا صفة
له ولو نصب على التفسير أو التمييز لجاز إذا نون الأول نحو قولك: ثوب خزاً.
واعلم أن الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للموامل من الأفعال
والحروف.



مكتبة جامعة القاهرة

تفسير الثاني وهو الفعل

اعلم أن كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملاً وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه نحو: قام زيد وضرب عمرو وكل اسم تذكره ليزيد في الفائدة بعد أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثاً عنه فهو منصوب ونصبه لأن الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه وهذه العلل التي ذكرناها هنا هي العلل الأول وها هنا علل ثوان أقرب منها يصحبها كل نوع من هذه الجمل إن شاء الله.

تفسير الثالث وهو العامل من الحروف

الحروف تنقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول منها يدخل على الأسماء فقط دون الأفعال فيما كان كذلك فهو عامل في الاسم.



والحروف العوامل في الأسماء نوهان

نوع منها يخفف الأسماء^(١) ويدخل على الأسماء باسم أو فعلاً باسم.

أما وصله اسماً باسم فتحو قولك: ~~تختم من يمشي~~ وصله فعلاً باسم فتحو قولك:

مررت بزيد.

والنوع الثاني: يدخل على المبتدأ والخبر فيعمل فيهما مررت الاسم ويرفع الخبر نحو (إن

وأخواتها^(٢)) كقولك: زيد قائم وجميع هذه الحروف لا تعمل في الفعل ولا تدخل عليه لا

تقول: مررت بـيـضرب وإلى ذهبت إلا قام ولا أن يقعد قائم.

(١) جمعها ابن مالك في الألفية فقال:

هـاك حروف الجر وهي من إلى حتى خلا حاشا علما في عن صل

مد منذ رب اللام كي واو وتا / والكاف والياء ولعل ومتى

قال ابن عقيل: هذه الحروف العشرون كلها مختصة بالأسماء وهي تعمل فيها الجر وتقدم الكلام على خلا

وحاشا وعلما في الاستثناء وقل من ذكر كي ولعل ومتى في حروف الجر. انظر شرح ابن عقيل ٣/٣.

(٢) هذه هي الأخرى المشبهة بالأفعال وشبهت بها لأنها تعمل فيها بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهن

سبعة أخرى: "إن، أن، كأن، ليت، لعل، لكن، ولا النافية للجنس.

والقسم الثاني من الحروف:

ما يدخل على الأفعال فقط ولا يدخل على الأسماء وهي التي تعمل في الأفعال فتتصبها وتجزمها نحو: (أن) في قولك: أريد أن تذهب فتتصب و(لم) في قولك: لم يذهب فتجزم ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لم زيد ولا: أريد أن عمرو.

والقسم الثالث من الحروف:

ما يدخل على الأسماء وعلى الأفعال فلم تختص به الأسماء دون الأفعال ولا الأفعال دون الأسماء وما كان من الحروف بهذه الصفة فلا يعمل في اسم ولا فعل نحو ألف الاستفهام تقول: أيقوم زيد فيدخل حرف الاستفهام على الفعل ثم تقول: أزيد أخوك فيدخل الحرف على الاسم وكذلك (ما) إذا نفيت بها في لغة من لم يشبهها بليس فإنه يدخلها على الاسم والفعل ولا يعملها كقولك: وما زيد قائم ما قام زيد ومن شبهها (بليس) فاعملها لم يميز أن يدخلها على الفعل إلا أن يردّها إلى أصلها في ترك العمل ونحن نذكر جميع الحروف منفصلة في أبوابها إن شاء الله.

فإن قال قائل: ما بال لام المقرونين ~~يتم على الاسم~~ وهي لا تدخل إلا على الاسم ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل قيل: هذه اللام قد صارت من نفس الاسم ألا ترى قولك: رجل يدلك على خير ما كان يدل عليه الرجل وهي بمنزلة المضاف إليه الذي يصير مع المضاف بمنزلة اسم واحد نحو قولك: عبد الملك ولو أفردت عبداً من الملك لم يدل على ما كان عليه عبد الملك وكذلك الجواب في السين وسوف إن سأل سائل فقال: لم لم يعملوها في الأفعال إذ كانتا لا تدخلان إلا عليها فقستهما قصة الألف واللام في الاسم، وذلك أنها إنما هي بعض أجزاء الفعل فتفهم هذه الأصول والفصول فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار

وحكم هذه الأحرف: أن كل هذه الأحرف تنصب مبتدأ - غير الملازم للتصدير - (كأسماء الاستفهام) ويسمى اسمها وترفع خبره - غير الطلبي الإنشائي - (الطلبية: كالأمر والنهي والاستفهام والإنشائي: كالمنفرد مثل بعث واشترت. ويسمى خبرها. انظر معجم القواعد العربية ١١٩/٢).

النحو وجمعه جمعاً يحضره وفصلته تفصيلاً يظهره ورتبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما أمكن من القول وأبنته ليسبق إلى القلوب فهمه ويسهل على متعلميه حفظه.

واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابيه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا طرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ، فإن كان سمع من ترضى عربيته فلا بد من أن يكون قد حاول به مذهباً ونحواً نحواً من الوجهه أو استهواه أمر غلطه.

والشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذ عن بابيه وقياسه ولم يشذ في استعمال العرب له نحو: استحوذ^١، فإن بابيه وقياسه أن يُعمل فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ وجميع ما كان على هذا المثال ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك ومنه ما شذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي يدع، فإن قياسه ^{ويقال: إن يقال: ودع يدع إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماض ولكنهم لم يستعملوا ودع الماض منه (ترك) فصار قول القائل الذي قال: ودعه شاذاً وهذه أشياء تحفظ ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه نحو ما حكى من إدخال الألف واللام على التجدع وأنا أتبع هذا الذي ذكرت من عوامل الأسماء والأفعال والحروف بالأسماء المفعول فيها فنبداً بالحرفوعات ثم نردفها المنصوبات ثم المخفوضات فإذا فرغنا من الأسماء وتوابعها وما يعرض فيها ذكرنا الأفعال وإعرابها وعلى الله تعالى نتوكل وبه نستعين.}

(١) المصدر الموزن: لـ "أفعال" نحو "إقوام" و"امتفعال" نحو "استحوام" فإنه "يحتل على فعله في الإحلال فتقل حركته عنه إلى فائه ثم تقلب ألفاً لتجائس الفتحة فيكتفي ألفان، ويحب بعد القلب حذف إحدى الألفين لا لبقاء الساكنين، والصحيح أن المحذوف الألف الثانية، لأن يادها وفروعها من الطرف، ثم يؤتى بالتاء عوضاً من الألف المحذوفة فيقال "إقامة" واستقامة وقد تحذف التاء فيقتصر فيه على ما سيجع كقول بعضهم "أجابته إجاباً" و"أراه إراءاً" ويكثر ذلك مع الإضافة نحو: «إقامة الصلاة».

وجاء تصحيح "أفعال" و"امتفعال" وفروعها في الألف نحو: "أعول إهوالاً" و"أضيئت السماء إظيماً" و"استحوذ استحوافاً" و"استغفل الصبي استغفالاً" وهذا كله شاذ. انظر معجم القواعد العربية ٥٦/٦.

ذكر الأسماء المرتفعة

الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف:

الأول: مبتدأ له خبر.

والثاني: خبر لمبتدأ بنيته عليه.

والثالث: فاعل بني على فعل ذلك الفعل حليثاً عنه.

والرابع: مفعول به بني على فعل فهو حديث عنه ولم تذكر من فعل به فقام مقام الفاعل.

والخامس: مثبه بالفاعل في اللفظ.

شرح الأول: وهو للمبتدأ:

المبتدأ^(١): ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان المقصد فيه أن تجعله

أولاً لثاني مبتدأ به دون الفعل يكون ثابتاً بحره ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه وهما مرفوعان أبدأ فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بها نحو قولك: الله ربنا ومحمد نبينا والمبتدأ لا يكون كلاماً تاماً إلا بخبره وهو خبر مرفوع لما يعمل في الأسماء نحو: كان وأخواتها وما أشبه ذلك من العوامل تقول: عمرو أخونا، وإن زيدا أخونا وسنذكر العوامل التي تدخل على المبتدأ وخبره فتغيره عما كان عليه في موضعها إن شاء الله.

(١) المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة خبراً عنه أو وصفاً ورافعاً المستغني به، فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ» (البقرة: ١٨٤)، ونسمع بالمعدي خير من أن تراه والعاري عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل واسم كان، وغير الزائدة لإدخال بحسبك درهم ونحل من خالق غير الله، وخبراً عنه أو وصفاً إلى آخره مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب، ورافعاً مستغني به يشمل الفاعل نحو أقام الزيدان ونائبه نحو أضروب العبدان، ومخرج به نحو أقام من قولك أقام أبوه زيد، فإن مرفوعه غير مستغني به. وأو في التعريف للتنويع لا للترديد أي المبتدأ نوحان: مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر، وقد أشار إلى الأول بقوله: (مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاقِرٌ خَيْرٌ) أي له (إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاقِرٌ مَنِ اعْتَكَرَ) وإلى الثاني بقوله: (وَأَوَّلٌ) أي من الجزأين (مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي) منهما (فَاعِلٌ أَغْنَى) عن الخبر (في) نحو (أَسَارِ قَان) الرجلان. انظر شرح الأشموني على الألفية ٩١/١.

والمبتدأ يبدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث وكذلك حكم كل مخبر والفرق بينه وبين الفاعل: أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله ألا ترى أنك إذا قلت: زيد منطلق فإنها بدأت (بزيد) وهو الذي حدثت عنه بالإنطلاق والحديث عنه بعده، وإذا قلت: ينطلق زيد فقد بدأ بالحديث وهو انطلاقه ثم ذكرت زيدا المحدث عنه بالإنطلاق بعد أن ذكرت الحديث.

قالفاعل مضارع للمبتدأ من أجل أنها جميعاً محدث عنهما وإنهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من التكررات الموصوفة خاصة فأما المعرفة فنحو قولك: عبد الله أخوك وزيد قائم، وأما ما قارب المعرفة من التكررات^(١) فنحو قولك: رجل من حميم جاءني وغير منك لقيني. وصاحب لزيد جاءني.

وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لأنه لا فائدة فيه وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائماً أو عالماً فأما قلت: رجل من بني فلان أو رجل من إخوانك أو وصفته بأي صفة كانت تقريباً من معرفة لما في ذلك من الفائدة ولا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلا في النعي خاصة فالتكلم في النكرة حسن بحصول الفائدة بها كقولك: ما أحد في الدار وما في البيت رجل ونحو ذلك في لغة بني حميم خاصة: وما أحد حاضر وإنها يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة فتمت ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز وما لم يفد فلا معنى له في كلام غيرهم.

(١) الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة لكن بشرط أن تفيد وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة

أحدها أن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جمل ومجرور نحو في الدار رجل وعند زيد نمرق فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يميز نحو قائم رجل

الثاني أن يتقدم على النكرة استفهام نحو هل نص فيكم الثالث أن يتقدم عليها نفي نحو ما نحل لنا الرابع أن توصف نحو رجل من الكرام عتلتنا

الخامس أن تكون عاملة نحو رغبة في الخير خير

السادس أن تكون مضافة نحو عمل برزين. انظر شرح ابن عقيل ٢١٨/١.

وقد يجوز أن تقول: رجل قائم إذا سألتك سائل فقال: أرجل قائم أم امرأة.
 فتجيبه فتقول: رجل قائم وجملته هذا أنه إنما ينظر إلى ما فيه فائدة فمتى كانت فائدة بوجه
 من الوجوه فهو جائز وإلا فلا فإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي
 المبتدأ وأن تكون النكرة الخبر لأنك إذا ابتدأت فإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي
 تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيد به والاسم لا فائدة له
 لمعرفته به وإنما ذكرته لتسند إليه الخبر وقد يجوز أن تقدم الخبر على المبتدأ ما لم يكن فعلاً خاصة
 فتقول: منطلق زيد وأنت تريد: زيد منطلق^(١)، فإن أردت أن تجعل منطلقاً في موضع (ينطلق)
 فترفع زيدا بمنطلق على أنه فاعل كأنك قلت: ينطلق زيد قبح إلا أن يعتمد اسم الفاعل وهو
 (منطلق) وما أشبهه على شيء قبله وإنما يجري الفعل إذا كان صفة جرت على موصوف
 نحو قولك: مررت برجل قائم أبوه ارتفع (أي) (بقائم) أو يكون مبنياً على مبتدأ نحو قولك:
 زيد قائم أبوه وحسن عندهم: أقائم أبوك وأخرج أخوك تشبيهاً بهذا إذا اعتمد (قائم) على
 شيء قبله فأما إذا قلت قائم زيد فألبرت أن ترفع زيدا بقائم وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهو
 قبيح وهو جائز عندي على قبحه وكذلك المفعول لا يعمل فيه اسم الفاعل مبتدأ غير معتمد
 على شيء قبله نحو: ضارب وقاتل لا تقول: ضارب بكراً عمرو فتتصب بكراً (بضارب)
 وترفع عمرو به لا يجوز أن تعمله عمل الفعل حتى يكون محمولاً على غيره فتقول: هذا ضارب
 بكراً جعلوا بين الاسم والفعل فرقاً فإذا قلت: قائم أبوك (فقائم) مرتفع بالابتداء وأبوك رفع
 بفعلها وهما قد ملأ مسد الخبر ولهذا نظائر تذكر في مواضعها إن شاء الله.

فأما قولك: كيف أنت وأين زيد وما أشبهها مما يستفهم به من الأسماء (فأنت وزيد)
 مرتفعان بالابتداء (وكيف وأين) خبران فالمنعنى في: كيف أنت هل أي حال أنت وفي: (أين
 زيد) في أي مكان ولكن الاستفهام الذي صار فيها جعل لها صدر الكلام وهو في الحقيقة

(١) الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين ولا يتحمل ضميراً عند البصريين إلا إن أول بمشتق وأن
 المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مجرى الفعل نحو زيد منطلق أي هو، فإن لم يكن
 جارياً مجرى الفعل لم يتحمل شيئاً نحو هذا مفتاح وهذا مرمى زيد. انظر شرح ابن عقيل ٢٠٦/١.

الشيء المستفهم عنه ألا ترى أنك إذا مثلت: كيف أنت فقلت: صالح إنها أخبرت بالشيء الذي سأل عنه المستفهم وكذلك إذا قال: أين زيد فقلت: في داري فإنها أخبرت بما اقتضته أين ولكن جميع هذا، وإن كان خبراً فلا يكون إلا مبدوءاً به وقد تدخل على المبتدأ حروف ليست من عوامل الأسماء فلا تزيل المبتدأ عن حاله كلام الابتداء وحروف الاستفهام (وأما وما^(١)) إذا كانت نافية في لغة بني تميم وأشياء ذلك فتقول: عمرو (قائم) وليكر أخوك وما زيد قائم، وأما بكر منطلق فهذه الحروف إنها تدخل على المبتدأ وخبره لمعان ليها ألا ترى أن قولك: عمرو منطلق كان خبراً موجباً فلما أدخلت عليه (ما) صار نفيّاً وإنها نفيت (بها) ما أوجه غيرك حقه أن تأتي بالكلام على لفظه وكذلك إذا استفهمت إنها تستخير خبراً قد قيل أو ظن كان قائلاً قال: عمرو قائم فأردت أن تحقق ذلك فقلت عمرو قائم وقع في نفسك أن ذلك يجوز وأن يكون وأن لا يكون فاستخبرت عما يقع في نفسك بمنزلة ما سمعته أذنك فحيثما تقول: عمرو قائم أم لا لأنك لا تسفهم عن شيء^(٢) إلا وهو يجوز أن يكون هنك موجبة أو منفية واقعاً ولام الابتداء تدخل لتأكيد الخبر وتعليقه فإذا قلت: لعمرو منطلق أخت اللام بتأكيدها عن إعادتك الكلام فلذلك احتج إلى جميع حروف المعاني لما في ذلك من الاختصار ألا ترى أن الواو العاطفة في قولك: قام زيد وعمرو لولاها لا احتجت إلى أن تقول: قام زيد قام عمرو وكذلك جميع الحروف ويوصل بلام القسم فيقال: والله لزيد خير منك لأنك لا

(١) قال الأشموني: وأما أم لذكر النحاس فيها خلافاً وإن أبا صيلة ذهب إلى أنها بمعنى المفعلة فإذا قلت قائم زيد أم عمرو فالمعنى عمرو قائم فتصير على مذهبه استغماية، وأما لكن فتذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال: أحدها أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب القارسي وأكثر النحويين. والثاني أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن حصفور، قال وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيويه والأخفش لأنها قالوا إنها عاطفة ولما مثلاً للعطف بها مثلاً بالواو. والثالث أن العطف بها وأنت خير في الإتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان. وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد انظر شرح الأشموني على الألفية ١/ ٢١٠.

تقسم إلا مع تحقيق الخبر (وأما) فإنما تذكرها بعد كلام قد تقدم أخبرت فيه عن اثنين أو جماعة بخبر فاختصمت بعض من ذكر وحقت الخبر عنه ألا ترى أن القائل يقول: زيد وعمرو في الدار فتقول: أما زيد ففي الدار، وأما عمرو ففي السوق وإنما دخلت الفاء من أجل ما تقدم لأنها إنما تدخل في الكلام لتبع شيئاً بشيء وتعلق ما دخلت عليه من الكلام بما قبله (ولأما) موضع تذكر فيه وما لم أذكر من سائر الحروف التي لا تعمل في الأسماء فالمبتدأ والخبر بعدها على صورتها.



شرح الثاني وهو خبر المبتدأ

الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستغني السامع ويصير به المبتدأ كلاماً والخبر يقع التصديق والتكذيب^(١) ألا ترى أنك إذا قلت: عبد الله جالس قرائنا الصديق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد الله؛ لأن الفائدة هي في جلوس عبد الله وإنما ذكرت عبد الله لتسند إليه (جالساً) فإذا كان خبر المبتدأ اسماً مفرداً فهو رفع نحو قولك: عبد الله أخوك وزيد قائم وخبر المبتدأ يتقسم على قسمين: إما أن يكون هو الأول في المعنى غير ظاهر فيه ضميره نحو: زيد أخوك وعبد الله منطلق فالخبر هو الأول في المعنى (لا أنه لو قيل لك من أخوك هذا الذي ذكرته لقلت: زيد أو قيل لك: من المنطلق لقلت: عبد الله أو يكن غير الأول ويظهر فيه ضميره نحو قولك: عمرو ضربته وزيد رأيت أبا، فإن لم يكن على أحد هذين فالكلام محال.

وخبر المبتدأ الذي هو الأول في المعنى من ضربين فضرب يظهر فيه الاسم الذي هو الخبر نحو ما ذكرنا من قولك: زيد أخوك قائم وضرب يحذف منه الخبر ويقوم مقامه ظرف له، وذلك الظرف على ضربين: إما أن يكون من ظروف المكان وإما أن يكون من ظروف الزمان.

أما الظروف في المكان فنحو قولك: زيد خلقك وعمرو في الدار.

والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبهها كأنك قلت: زيد مستقر خلقك وعمرو مستقر في الدار ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال.

وأما الظروف من الزمان فنحو قولك: القتال يوم الجمعة والشخص يوم الخميس كأنك قلت: القتال مستقر يوم الجمعة أو وقع في يوم الجمعة والشخص واقع في يوم الخميس فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف، فإن لم ترد هذا المعنى فالكلام محال؛ لأن زيدا

(١) والمعنى أن الخبر يتضمن الحكم بأمر من الأمور لا يمكن أن تستغني الجملة عنه في إتمام معناها

الذي هو المبتدأ ليس من قولك: (خلفك) ولا في الدار شيء؛ لأن في الدار ليس بحديث وكذلك خلفك وإنما هو موضع الخبر.

واعلم أنه لا يجوز أن تقول: زيد يوم الخميس ولا عمرو في شهر كذا؛ لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث وإنما يجوز ذلك في الأحداث نحو الضرب والحمد وما أشبه ذلك وعلة ذلك أنك لو قلت: زيد اليوم لم تكن فيه فائدة؛ لأنه لا يخلو أحد من أهل حصرك من اليوم إذ كان الزمان لا يتضمن واحداً دون الآخر والأماكن يتقل عنها فيجوز أن تكون خبراً عن الجثث وغيرها كذلك والظرف من الأماكن تكون إخباراً عن المعاني التي ليست بجثث يعني المصادر نحو قولك: البيع في النهار والضرب عندك، فإن قال قائل فأنت قد تقول: الليلة الهلال^(١) والهلال جثة فمن أين جاز هذا فالجواب في ذلك: أنك إنما أردت: الليلة حدوث الهلال لأنك إنما تقول ذلك عند توقع طلوعه ألا ترى أنك لا تقول: الشمس اليوم ولا القمر الليلة؛ لأنه غير متوقع وكذلك إن قلت: اليوم زيد وأنت تريد هذا المعنى جاز وتقول: أكل يوم لك عهد؛ لأن فيه معنى الملك ويوم الجمعة عليك ثوب إنما جاز ذلك لاستقرار الثوب عليك فيه، وأما القسم الثاني من خبر المبتدأ: وهو الذي يكون غير الأول ويظهر يفه ضميره فلا يخلو من أن يكون الخبر فعلاً فيه ضمير المبتدأ نحو: زيد يقوم والزيدان يقومان فهذا الضمير، وإن كان لا يظهر في فعل الواحد لدلالة المبتدأ عليه يظهر في التثنية والجمع، وذلك ضرورة خوف الليس

(١) لا يقع الزمان خبراً عن أسماء الدواب فلا يقال: "زيد الليلة" إلا إن حصلت فائدة جاز عند

الأكثرين، وذلك في ثلاث حالات:

(٢) أن يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً إما بالإضافة نحو "نحن في شهر ربيع" فنحن ذات وهو عام لإصلاحيته لكل متكلم وفي شهر كذا خاص - وإما بالوصف نحو "نحن في زمان طيب" مع جزمه بـ "في" كما مثل.

(ب) أن تكون الذات مضافة للمعنى في تعديها وقتاً فوقتاً نحو: "الهلال الليلة".

(ج) أن يقدّر مضاف نحو قول امرئ القيس "اليوم حمر" أي ضرب الخمر و"الليلة الهلال" أي رؤية

الهلال. انظر معجم القواعد العربية ٤ / ٨.

ومضمرة كظاهرة وأنت إذا قلت: زيد قائم فالضمير لا يظهر في واحد ولا في تثنية ولا في جمعه، فإن قال قائل: فإنك قد تقول: الزيدان قائمان والزيدون قائمون قيل له: ليست الألف ولا الواو فيهما ضميرين إنما الألف تثنية الاسم والواو جمع الاسم وأنت إذا قلت: الزيدون قائمون فأنت بعد محتاج إلى أن يكون في نيتك ما يرجع إلى الزيدين ولو كانت الواو ضميراً والألف ضميراً والألف ضميراً لما جاز أن تقول القائمان الزيدان ولا القائمون الزيدون أو يكون جملة فيها ضميره والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر أما الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل فنحو قولك: زيد ضربته وعمرو لقيت أخاه ويكر قام أبوه، وأما الجملة التي هي مركبة من ابتداء وخبر فقولك: زيد أبوه منطلق وكل جملة تأتي بعد المبتدأ فتحكمها في إعرابها كحكمها إذا لم يكن قبلها مبتدأ ألا ترى أن إعراب (أبوه منطلق) بعد قولك: بكر كإعرابه لو لم يكن بكر قبله فابنوه ترفع بالابتداء (ومنطلق) خبره فبكر مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثانٍ ومنطلق خبر الأب (والأب منطلق) خبر بكر وموضع قولك: (أبوه منطلق) رفع ومعنى قولنا: الموضع أي هو موقع الجملة اسم مفرد لكان مرفوعاً وقد يجوز أن يأتي مبتدأ بعد مبتدأ بعد مبتدأ وأخبار كثيرة بعد مبتدأ وهذه المبتدآت إذا كثروها فإنها هي شيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون ولا أعرف له في كلام العرب نظيراً فمن ذلك قولهم: زيد هند العمران منطلقان إليهما من أجله فزيد مبتدأ أول وهند مبتدأ ثانٍ والعمران مبتدأ ثالث وهند وما بعدها خبر لها والعمران وما بعدها خبر لها وجميع ذلك خبر عن زيد والراجع الهاء في قولك من أجله والراجع إلى هند (الهاء) في قولك: إليهما والمنطلقان هما العمران وهما الخبر عنهما.

(١) شرط حذف صدر الصلة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلة كما إذا وقع بعده جملة نحو جاء الذي هو أبوه منطلق أو هو ينطلق أو ظرف أو جار ومجرور تامان نحو جاء الذي هو عندك أو هو في الدار فإنه لا يجوز في هذه المواضع حذف صدر الصلة فلا تقول جاء الذي أبوه منطلق تعني الذي هو أبوه منطلق لأن الكلام يتم دونه فلا يدرى أحذف منه شيء أم لا. انظر شرح ابن عقيل ١/١٦٨.

وفيها ضميرهما فكلما سئلت عنه من هذا فهذا أصله فإذا طال الحديث عن المبتدأ كل الطول وكان فيه ما يرجع ذكره إليه جاز نحو قولك: (عبد الله قام رجل كان يتحدث مع زيد في داره) صار جميع هذا خبراً عن (عبد الله) من أجل هذه الهاء التي رجعت إليه بقولك: (في داره) وموضع هذا الجملة كلها رفع من أجل أنك لو وضعت موضعها (منطلقاً) وما أشبهه ما كان إلا رفعاً فقد بان من جميع ما ذكرنا أنه قد يقع في خبر المبتدأ أحد أربعة أشياء الاسم أو الفعل أو الظرف أو الجملة.

واعلم أن المبتدأ أو الخبر من جهة معرفتها أو نكرتها أربعة:

الأول: أي يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة نحو: عمرو منطلق وهذا الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام.

الثاني: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر معرفة نحو: زيد أخوك^(١) وأنت تريد أنه أخوه من النسب وهذا ونحوه إنما يجوز إذا كان المخاطب يعرف زيداً على إنفراده ولا يعلم أنه أخوه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر ويعلم أن له أخاً ولا يدري أنه زيد هذا فتقول له: أنت زيد أخوك أي زيد هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته فتكون الفائدة في اجتماعهما، وذلك هو الذي استفاده المخاطب فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفة فإنها الفائدة في مجموعها فأما أن يكون يعرفها مجتمعين، وإن هذا هذا فذا كلام لا فائدة فيه، فإن قال قائل: فأنت تقول: الله ربنا ومحمد نبينا وهذا معلوم معروف قيل له: هذا إنما هو معروف عندنا وعند المؤمنين

(١) يشترط لجواز الإخبار عن آل ثلاثة شروط زيادة على ما سبق في الذي ولروعه: الأول أن يكون المخبر عنه من جملة تقدم فيها الفعل - وهي الفعلية - وإلى هذا الإشارة بقوله: فيه الفعل قد تقدما. الثاني أن يكون ذلك الفعل متصرفاً. الثالث أن يكون مثبتاً فلا ينجر عن زيد من قولك زيد أخوك ولا من قولك عسى زيد أن يقوم ولا من قولك ما قام زيد، وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله: (إن صبح صَوَّغَ صَلَوةً مِنْهُ لَأَلٍّ) إذ لا يصح صوغ صلاة لأل من الجامد ولا من المنهي. ثم مثل لما يصح ذلك منه بقوله: (كصَوَّغَ وَاقِي مِنْ وَثَى اللَّهِ الْبَطْلُ)، فإن أخبرت عن الفاعل قلت: الواقي البطل أو عن المفعول قلت: الواقية البطل، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء لأن عائد الألف واللام لا يحذف إلا في الضرورة. انظر شرح الأشعري على الألفية ٣٩١/١.

وإنما نقوله رداً على الكفار وعلى من لا يقول به ولو لم يكن لنا مخالف على هذا القول لما قيل إلا في التعظيم والتحميد لطلب الثواب به، فإن المسيب يبع وليس يريد أن يفيد أحداً شيئاً وإنما يريد أن يتبرر ويتقرب إلى الله بقول الحق وبذلك أمرنا وتعبدنا وأصل ذلك الإعراف بمن الله عليه بأن عرفه نفسه وفضله على من لا يعرف ذلك وأصل الكلام موضوع للفائدة، وإن اتسعت المذاهب فيه ولكن لو قال قائل: النار حارة والثلج بارد لكان هذا كلاماً لا فائدة فيه، وإن كان الخبر فيها نكرة.

الثالث: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر نكرة وقد بينا أن الجائز من ذلك ما كانت فيه فائدة. فاما الكلام إذا كان منفياً، فإن النكرة فيه حسنة؛ لأن الفائدة فيه واقعة نحو قولك: ما أحد في الدار وما فيها رجل.

الرابع: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة وهذا قلب ما وضع عليه الكلام وإنما جاء مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر لتمثيل الضرورة الشارحة نحو قوله:

كَانَ سَلَاةً مِّنْ يَّمِينِكَ وَأَمِيرَةً تَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

فجعل اسم (كان) عسل وهو نكرة وجعل مزاجها الخبر وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير ومع ذلك فإنما حسن هذا عند قائله أن عسلاً وماء نوعان وليسا كسائر النكرات التي تنفصل بالخلقة والعند نحو: ثمرة وجوزة والضمير الذي في (مزاجها) راجع إلى نكرة وهو قوله: سلافة فهو مثل قولك: ثمرة ممزوجة بماء.

وقد يعرض الحذف في المبتدأ وفي الخبر أيضاً لعلم المخاطب بما حلف والمحلوف على ثلاث جهات^(١):

(١) مثال حذف المبتدأ أن يقال كيف زيد فنقول صحيح أي هو صحيح، وإن شئت صرحت بكل واحد منهما فقلت زيد عندنا وهو صحيح ومثله قوله تعالى: (من عمل صالحاً فلننسه ومن أساء فعليها) أي من عمل صالحاً فعمله لننسه ومن أساء لإساءته عليها، انظر شرح ابن عقيل ٢٤٦/١.

الأولى: حذف المبتدأ وإضماره إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال فيقول القائل: الهلال والله أي: هذا الهلال فيحذف هذا وكذلك لو كنت منتظراً رجلاً قتيلاً: عمرو جاز على ما وصفت لك ومن ذلك: مررت برجل زيد لأنك لما قلت: مررت برجل أردت أن تبين من هو فكأنك قلت هو زيد وعلى هذا قوله تعالى: ﴿يَسِّرْ لَنَا ذَلِكُمُ النَّارُ﴾ [الحج: ٧٢].

الجهة الثانية: أن تحذف الخبر لعلم السامع فمن ذلك أن يقول القائل: ما بقي لكم أحد فنقول: زيد أو عمرو أي: زيد لنا ومنه لولا عبد الله لكان كذا وكذا فعبد الله مرتفع بالابتداء والخبر محذوف وهو في مكان كذا وكذا فكأنه قال: لولا عبد الله بذلك المكان ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا ولكن حذف حين كثر استعمالهم إياه وعرف المعنى فأما قوله: لكان (كذا وكذا) فحديث متعلق بحديث (لولا) وليس من المبتدأ في شيء ومن ذلك: هل من طعام فموضع (من طعام) رفع كأنك قلت: هل طعام والمعنى: هل طعام في زمان أو مكان و(من) تراد تركيداً مع حرف النفي وحرف الاستفهام إذا وليهما نكرة ومذكورها في موضعها إن شاء الله.

وقد أدخلوها على الفاعل والمفعول أيضاً كما أدخلوها على المبتدأ فقالوا: ما أتاني من رجل في موضع: ما أتاني رجل. (وما وجدنا لأكثرهم من عهد) و(هل تحسن منهم من أحد). وكذلك قولك: هل من طعام وإنما هو: هل طعام فموضع (من طعام) رفع بالابتداء.

الجهة الثالثة: أنهم ربما حذفوا شيئاً من الخبر في الجمل، وذلك المحذوف على ضربين: إما أن يكون فيه الضمير الراجع إلى المبتدأ نحو قولهم: السمن منوان بدرهم "يريد: منه وإلا كان كلاماً غير جائز؛ لأنه ليس فيه ما يرجع إلى الأول وإما أن يكون المحذوف شيئاً ليس فيه راجع

(١) من أمثلة الفصوص أن تكون موصوفةً أما بصفة مذكورة نحو (وَأَلَمَتْ أُمَيَّةٌ فَخَبَّرَ عَنْهَا رَبُّهَا) (وَلَقَدْ كَفَرَ مِنْ تَحْتَ الْأَشْجَرِ) أو بصفة مقدرة كقولهم السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ أول ومتون مبتدأ ثان ويدرهم خبره والمبتدأ الثاني وخبره غير المبتدأ الأول والمسوغ للابتداء بمتون أنه موصوف بصفة مقدرة أي متون منه. انظر شرح شذور الذهب ١/ ٢٣٥.

ولكنه متصل بالكلام نحو قولك: الكر بستين درهماً فأمسكت من ذكر الدرهم بعد ذكر الستين لعلم المخاطب.

وتعتبر خبراً مبتدأً بأنك متى سألت عن الخبر جاز أن يجاب بالمبتدأ؛ لأنه يرجع إلى أنه هو هو في المعنى.

ألا ترى أن القاتل إذا قال: عمرو منطلق فقلت: من المنطلق قال: عمرو وكذلك إذا قال: عبد الله أخوك فقلت: من أخوك قال: عبد الله وكذلك لو قال: عبد الله قامت جاريته في دار أخيه فقلت: من الذي قامت جاريته في دار أخيه لقال: عبد الله وخبر المبتدأ يكون جواب (ما) وأي وكيف وكم وأين ومتى يقول القاتل: الدينار ما هو فتقول: حجر فتجيبه بالجنس ويقول الدينار أي الحجارة هو فتقول: ذهب فتجيبه بنوع من فلك الجنس وهذا إنما يسأل عنه من سمع بالدينار ولم يعرفه.

ويقول: الدينار كيف هو فتقول: مذهب أمير حسن مقوش ويقول: الدينار كم قيراطاً هو فتقول: الدينار عشرون قيراطاً يقول: أين هو فتقول: في بيت المال والكيس ونحو ذلك ولا يجوز أن تقول: الدينار متى هو وقد بينا أن الموقوف الرضا لا تتضمن الجثث إلا على شرط الفائدة والتأول ولكن تقول: القتال متى هو فتقول: يوم كذا وكذا فأما إذا كان الخبر معرفة أو معهوداً لأنها يقع في جواب (من وأي) نحو قوله: زيد من هو والمعنى: أي الناس هو وأي القوم هو فتقول: أخوك المعروف أو أبو عمرو أي الذي من أمره كذا وتقول: هذا الحمار أي الحمير هو فتقول: الأسود المعروف بكذا وما أشبهه.

واعلم أن خبر المبتدأ إذا كان اسماً من أسماء الفاعلين وكان المبتدأ هو الفاعل في المعنى وكان جارياً عليه إلى جنبه أضمر فيه ما يرجع إليه وانسأ الضمير نحو قولك: عمرو قائم وأنت منطلق فأنت وعمرو الفاعلان في المعنى؛ لأن عمراً هو الذي قام وقائم جار على (عمرو) وموضوع إلى جانبه لم يحمل بينه وبينه حائل فمتى كان الخبر بهذه الصفة لم يحتاج إلى أن يظهر الضمير إلا مؤكداً، فإن أردت التأكيد قلت: زيد قائم هو، وإن لم ترد التأكيد فأنت مستغن عن ذلك وإنما احتمل (ضارب وقائم) وما أشبهها من أسماء الفاعلين ضمير الفاعل

ورفع الأسماء التي تبنى عليه لمضارعة الفعل فأضمروا فيه كما أضمروا في الفعل إلا أن المشبه بالشيء ليس هو ذلك الشيء بعينه فضمنوه الضمير متى كان جارياً على الاسم الذي قبله وإنما يكون كذلك في ثلاثة مواضع: إما أن يكون خبراً لمبتدأ نحو قولك: عمرو منطلق كما ذكرنا أو يكون صفة نحو: مررت برجل قائم أو حالاً نحو: رأيت زيدا قائماً ففي اسم الفاعل ضمير في جميع هذه المواضع، فإن وقع بعدها اسم ظاهر ارتفع ارتفاع الفاعل بفعله ومتى جرى اسم الفاعل على غير من هو له فليس يحتمل أن يكون فيه ضمير الفاعل كما يكون في الفعل؛ لأن استتار ضمير الفاعل إنما هو للفعل ولذلك بنيت لام (فعل) مع ضمير الفاعل المخاطب في (فعلت) والمخاطب والمخاطبة أيضاً في (فعلت) وفعلت كما بينا فيما مضى.

فإن قلت: هند زيد ضاربه^(١) لم يكن بد من أن تقول: هي من أجل أن قولك: (ضاربه) ليس لزيد في الفعل نصيب وإنما الضرب كان من هند ولم يعد عليها شيء من ذكرها والفعل لها فإنما (ضاربه) خبر عن زيد وفاعله هند في المعنى ولم يجر إلا إظهار الضمير فقلت حيثما هي مرتفعة (بضاربه) كما ترتفع هند إذا قلت: زيد ضاربه هند فالمتكى ها هنا بمنزلة الظاهر ولا يجوز أن تتضمن (ضاربه) ضمير الفاعل، فإن أردت أن تنهي قلت: الهندان الزيدان ضاربتهما هما؛ لأن (ضاربه) ليس فيه ضمير المندبين إنما هو فعل فاعله المضمر هذا على قول من قال: أقام أخواك فأما من قال: أكلوني البراهيث فيجعل في الفعل علامة التثنية والجمع ولم يرد الضمير ليدل على أن فاعله مثني أو مجموع كما كانت التاء في (فعلت هند) فرقاً بين فعل المذكر والمؤنث فإنه يقول: الهندان الزيدان ضاربتاهما هما فإذا قلت: هند زيد ضاربه هي (فهند)

(١) هذا مثال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربه هو وهند زيد ضاربه هي فيجب الإبراز أيضاً لجرهان الخبر على غير من هو له. وقال الكوفيون لا يجب الإبراز حيثما ووافقهم الناقض في غير هذا الكتاب واستدلوا لذلك بقوله:

فَوَيْفَ فَرَى الْمَجْدُ بِأَثْوَمَها وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدَدَانِ وَقَطَعَانِ

انظر شرح الأشموني على الألفية ٩٦/١.

مرتفعة بالابتداء (وزيد) مبتدأ ثان وضاربه خبر زيد (وهي) هذه اللفظة مرتفعة بأنها فاعلة والفعل (ضاربه) والهاء ترجع إلى زيد وهي ترجع إلى هند والجملة خبر عنها، فإن جعلت موضع فاعل يفعل قلت: زيد هند تضربه أضمرت الفاعل ولم تظهره فهذا مما خالفت فيه الأسماء الأفعال ألا ترى أنك تقول: زيد أضربه وزيد تضربه، فإن كان في موضع الفعل اسم الفاعل لم تقل إلا زيد ضاربه أنا أو أنت؛ لأن في تصاريف الفعل ما يدل على المضمر ما هو كما قد ذكرنا فيما قد تقدم وليس ذلك في الأسماء وحكم اسم المفعول حكم اسم الفاعل تقول: زيد مضروب فتكون خبراً لزيد كما تكون (ضارب) ويكون فيه ضميره كما يكون في الفاعل فتقول: عمرو الجبة مكسوته، إذ كان في (مكسوته) ضمير الجبة مستتراً، فإن كان فيه ضمير (عمرو) لم يميز حتى تقول: عمرو الجبة مكسوها هو فتحكم المفعول حكم الفاعل كما أن قولاً (كفعل) في عمله وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبراً كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب ولا يكون استفهاماً ولا أمراً ولا نهيّاً ولا شبه ذلك مما لا يقال فيه صدقت ولا كذبت ولكن العرب قد اتسمت في كلامها بظلال زيد كم مرة رأيته فاستجازوا هذا لما كان زيد في المعنى والحقيقة داخلاً في جملة ما استعملوا لفظاً لأن اللفظ هو زيد وكذلك كل ما اتسموا فيه من هذا الضرب.

شرح الثالث من الأسماء المرتفعة وهو الفاعل^(١)

الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي يثبت على الفعل الذي بني للفاعل، ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن كقولك: جاء زيد ومات عمرو وما أشبه ذلك ومعنى قولي: يثبت على الفعل الذي بني للفاعل أي: ذكرت الفعل قبل الاسم لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء وإنما قلت على الفعل الذي بني للفاعل لأفرق بينه وبين الفعل الذي بني للمفعول إذ كانوا قد فرقوا بينهما فجعلوا (ضرب) للفاعل مفتوح الفاء و(ضرب) للمفعول مضموم الفاء مكسور العين وقد جعل بينهما في جميع تصاريف الأفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وما فيه زائد منها فروق في الأبناء وهذا يبين لك في موضعه إن شاء الله.

وإنما قلت: كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن لأن الفعل ينقسم قسمين: قسمه حقيقي وقسمه غير حقيقي والحقيقي ينقسم قسمين: أحدهما: أن يكون الفعل لا يتعدى الفاعل إلى من سواه ولا يكون فيه دليل على مفعول نحو: قتلت وقعدت.

والآخر: أن يكون فعلاً وأصلاً إلى اسم بعد اسم الفاعل.


والفعل الواصل على ضربين: فضربٌ واصل مؤثر نحو: ضربت زيدا وقتلت بكراً. والضرب الآخر واصل إلى الاسم فقط غير مؤثر فيه نحو: ذكرت زيدا ومدحت عمراً وهجوت بكراً، فإن هذه تتعدى إلى المحي والميت والشاهد والغائب، وإن كنت إنما تمدح الذات وتذمها إلا أنها غير مؤثرة.

ومنها الأفعال الداخلة على الابتداء والخبر وإنما تنبئ عن الفاعل بما هجس في نفسه أو تيقنه غير مؤثرة بمفعول ولكن أخبار الفاعل بما وقع عنده نحو: ظننت زيدا أخاك. وعلمت زيدا خير الناس.

(١) الفاعل: هو ما قلّم الفعل أو شبهه عليه وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه كـ عَلِمَ زَيْدٌ ومَاتَ بَكْرٌ وضَرَبَ عَمْرُوٌ (وَمُخْتَلِفٌ التَّوَانِ). انظر شرح شلوه الفصح ١/ ٢٠٤.

خبراً أو استخباراً هو في جميع هذه الأحوال لا بد من أن يرفع به الاسم الذي بني له فالأفعال كلها ماضيها وحاضرها ومستقبلها يرفع بها الفاعل بالصفة التي ذكرناها ومن الأفعال ما لا يتصرف في الأزمنة الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل ويقتصر به على زمان واحد فلا يتصرف في جميع تصاريف الأفعال وقد أفردناها وقد أعملوا اسم الفعل وتأملت جميع ذلك فوجدت الأشياء التي ترتفع بها الأسماء ارتفاع الفاعل ستة أشياء: فعل متصرف وفعل غير متصرف واسم الفاعل والصفة المشبهة باسم الفاعل والمصدر والأسماء التي سموا فيها الفعل في الأمر والنهي.

فأما الأول: وهو الفعل المتصرف فنحو: قام وضرب وتصرفه أنك تقول: يقوم وأقوم وتقوم، وضرب ويضرب وأضرب، وجميع تصاريف الأفعال جارية عليه ويشق منه اسم الفاعل فتقول: ضارب.

والثاني: وهو الفعل الذي هو  ليس وحسب وفعل التعجب ونعم ويشق لا تقول منه يفعل ولا فاعل، ولا يزول عن بناء واحد وسنذكر هذه الأفعال بعد في مواضعها إن شاء الله.

الثالث: وهو اسم الفاعل^(١) الجاري على فعله نحو قولك: قام يقوم فهو قائم: وضرب يضرب فهو ضارب وشرب يشرب فهو شارب فضارب وشارب وقائم أسماء الفاعلين. وقد بينا أن اسم الفاعل لا يحسن أن يعمل إلا أن يكون معتمداً على شيء قبله، وذكرنا ما يحسن من ذلك وما يقبح في باب خبر الابتداء.

والرابع: الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو قولك: حسن وشديد تقول: الحسن وجه زيد والشديد ساعدك وما أشبهه.

(١) اسمُ الفاعِلِ وهو ما اشتق من فعلٍ لئن قام به على معنى الحثوث كضاربٍ ومُكْرِمٍ، فإن صُفِّرَ أو وُصِفَ لم يمتثلَ وإلا، فإن كان صِلَةً لال عَمِلَ مُطْلَقاً ولا عَمِلَ إن كانَ حالاً أو استقبَلاً واعتَمَدَ وكو تَقْدِيرًا على نفي أو استِغْثَامٍ أو تَحْيِيرٍ عنه أو مَوْصُوفٍ. انظر شرح شلور الذهب ٤٩٦/١.

والخامس: المصدر نحو قولك عجبت من ضرب زيد عمرو وتأويله: من أن ضرب زيداً عمرو.

السادس: الأسماء التي يسمى الفعل بها في الأمر والنهي نحو قولهم: تراكمها ومناها يريدون: أترك وأمنع ورويد زيداً وهلم الثريد وصه ومه يريدون: اسكت وعليك زيداً فهذه الأسماء إنما جاءت في الأمر وتحفظ حفظاً ولا يقاس عليها وسنذكر جميع هذه الأسماء التي أوقعت موقع الفعل في بابها مشروحة إن شاء الله.

شرح الرابع من الأسماء المرتفعة:

وهو المفعول الذي لم يسم من فَعَلْ به^(١) إذا كان الاسم مبنياً على فعلٍ بني للمفعول ولم يذكر من فعلٍ به فهو رفع، وذلك قولك: ضرب بكر وأخرج خالد واستخرجت الدراهم فبني الفعل للمفعول على (فعل) نحو: (ضرب) وفعل نحو: (أكرم). وتفعل نحو: تضرب. وتفعل نحو: تضرب، فتخولف بيته ~~وهذه الأسماء المرتفعة~~ الذي بني للفاعل لتلا يلتبس المفعول بالفاعل وارتفاع المفعول بالفعل ~~التي لا تكون~~ إذا كان الكلام لا يتم إلا به ولا يستغني عنه ولذلك قلت: إذا كان مبنياً على فعلٍ بني للمفعول أردت به ما أردت في الفاعل من أن الكلام لا يتم إلا به وقلت ولم تذكر من فعلٍ به لأنك لو ذكرت الفاعل ما كان المفعول إلا نصباً وإنما ارتفع لما زال الفاعل وقام مقامه.

واعلم أن الأفعال التي لا تتعدى لا يبنى منها فعل للمفعول؛ لأن ذلك محال نحو: قام وجلس.

لا يجوز أن تقول: قيم زيد ولا جلس عمرو إذ كنت إنما تبني الفعل للمفعول فإذا كان الفعل لا يتعدى إلى مفعول فمن أين لك مفعول تبنيه له، فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعول

(١) وهو نائب الفاعل وهو الذي يعبرون عنه بمفعول ما لم يُسم فاعله والعبارة الأولى أولى لوجهين أحدهما أن النائب عن الفاعل يكون مفعولاً وغيره كما سيأتي والثاني أن المنصوب في قولك أعطيت زيدا ديناراً يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يُسم فاعله وليس مقصوداً لهم. انظر شرح شلور الذهب ٢٠٧/١.

واحد نحو: ضربت زيدا أزلت الفاعل وقلت: ضرب زيد قصار المفعول يقوم مقام الفاعل وبقي الكلام بغير اسم منصوب؛ لأن الذي كان منصوباً قد ارتفع، وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين نحو: أعطيت زيدا درهماً فرددته إلى ما لم يسم فاعله قلت: أعطي زيد درهماً مقام أحد المفعولين مقام الفاعل وبقي منصوب واحد في الكلام وكذلك إن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين نحو: أعلم الله زيدا بكرة خير الناس إذا رددته إلى ما لم يسم فاعله قلت: أعلم زيد بكرة خير الناس مقام أحد المفعولين مقام الفاعل وبقي في الكلام اسمان منصوبان فعلى هذا يجري هذا الباب.

وإن كان الفعل لا يتعدى لم يميز ذلك فيه، وإن كان يتعدى إلى مفعول واحد بقي الفعل غير متعد، وإن كان يتعدى إلى اثنين بقي الفعل متعدياً إلى واحد، وإن كان يتعدى إلى ثلاثة بقي الفعل يتعدى إلى اثنين فعل هذا نفس مني قلت (فعل) الذي هو للفاعل مبني إلى (فعل) الذي هو مبني للمفعول فانقص من المفعولات واحداً، وإذا نقلت (فعلت) إلى أفعلت، فإن كان الفعل لا يتعدى في (فعلت) فاعلم إلى واحد إذا نقلته إلى أفعلت تقول قلت فلا يتعدى إلى مفعول، فإن قلت أفعلت منه قلت أقمت زيدا، وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد فنقلته من (فعلت) إلى (أفعلت) حديثه إلى اثنين نحو قولك: رأيت الهلال هو متعد إلى مفعول واحد، فإن قلت: رأيت زيدا الهلال فيتعدى إلى اثنين، وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين فعلت إلى أفعلت تعدي إلى ثلاثة مفعولين تقول علمت بكرة خير الناس، فإن قلت: أعلمت قلت: أعلمت بكرة خير الناس فتعدي إلى ثلاثة فهذان النقلان مختلفان إذا نقلت (فعلت) إلى (فعلت) نقصت من المفعولات واحداً أبداً، وإذا نقلت (فعلت) إلى (أفعلت) زدت في

(١) أرى المنقولة بالهمزة من رأى التعدية لاثنتين نحو أرئت زيدا عنراً فاضلاً بمعنى أعلمته قال الله تعالى (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَانَهُمْ حَسْرَاتٍ عَلَيْهِمْ) فالهاء والميم مفعول أول و(أصنامهم) مفعول ثان و(حسرات) مفعول ثالث.

والبواقي ما فهمت معنى أعلم وأرى المذكورين من أتيا ونبا وأخبر وأخبر وتحدث تقول أنيات زيدا عمراً فاضلاً بمعنى أعلمته وكذلك تفعل في البواقي. انظر شرح شذور الذهب ١/ ٤٨٤.

المفعولات واحداً أبداً فتبين ذلك فإني إني ذكرت (فعلت)، وإن لم يكن من هذا الباب؛ لأن الأشياء تتضح بنفسها إلى أخذها واسم المفعول الجاري على فعله يعمل عمل الفعل نحو قولك: مضروب ومعط يعمل عمل أعطى ونعطي تقول: زيد مضروب أبوه قترفع (وأبوه) بمضروب كما كنت ترفعه بضارب إذا قلت: زيد ضارب أبوه عمراً وتقول: زيد معط أبوه درهماً (قترفع الأب) (بمعط) وتقول: دفع إلى زيد درهم قترفع الدرهم لأنك جررت زيدا مقام الدرهم مقام الفاعل ويجوز أن تقول: سير بزيد فتقيم (بزيد) مقام الفاعل فيكون موضعه رفعا ولا يمنعه حرف الجر من ذلك كما قال: ما جاءني من أحد فأحد فاعل، وإن كان مجرورا (بمن) وكذلك قوله تعالى: ﴿أَنْ يُتْرَكَ عَلَيْكُمْ مَنْ خَيْرٌ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥].

فإن أظهرت زيدا غير مجرور قلت: أعطى زيد درهماً وكسى زيد ثوبا فهذا وجه الكلام ويجوز أن تقول: أعطى زيدا درهم وكسى زيدا ثوب كما كان الدرهم والثوب مفعولين وكان لا يلبس على السامع الأخذ من المأخوذ ~~جاء ولكن لو قلت~~: أعطى زيد عمراً وكان زيد هو الأخذ لم يميز أن تقول: أعطى عمرو زيدا لأن هذا يلبس إذ كان يجوز أن يكون كل واحد منهما آخذاً لصاحبه وهو لا يلبس في الدرهم ~~ولا في الثوب~~ لأن الثوب لا يكون إلا مأخوذاً وإنا هنا مجاز والاول الوجه.

ومن هذا: أدخل القبر زيدا وألبست الحبة زيدا ولا يجوز على هذا ضرب زيدا سوطاً؛ لأن سوطاً في موضع قولك: ضربة بسوط فهو مصدر.

واعلم أنه يجوز أن تقيم المصادر "والظروف من الأزمنة والأمكنة مقام الفاعل في هذا الباب إذا جعلتها مفعولات على السعة، وذلك نحو قولك: سير بزيد سير شديد وضرب من

(١) يعمل المصدر عمل الفعل في موضعين:

أحدهما: أن يكون نائباً لنائب الفعل نحو ضرباً زيدا ف زيدا منصوب ب ضرباً لنائبته نائب الضرب وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في الضرب وقد تقدم ذلك في باب المصدر.
والثاني: أن يكون المصدر مقلداً ب أن والفعل أو ب ما والفعل وهو المراد بهذا الفصل فيقول ب أن إذا أريد المقضي أو الاستقبال. انظر شرح ابن حنبل ٩٣/٣.

أجل زيد عشرون سوطاً واختلف به شهران ومضى به فرسخان وقد يجوز نصبها على الموضع، وإن كنت لم تقم المجرور مقام الفاعل أعني قولك: يزيد على أن تحذف ما يقوم مقام الفاعل وتضمه، وذلك المحذوف على ضريين: إما أن يكون الذي قام مقام الفعل مصدراً استغنى عن ذكره بدلالة الفعل عليه وإما أن يكون مكاناً دلّ الفعل عليه أيضاً إذ كان الفعل لا يخلو من أن يكون في مكان كما أنه لا بد من أن يكون مشتقاً من مصدره نحو قولك: سير يزيد فرسخاً أضمرت السير؛ لأن (سير) يدل على السير فكأنك قلت: سير السير يزيد فرسخاً ثم حذفت السير فلم محتج إلى ذكره معه كما تقول: من كلب كان شراً له تريد: كان الكذب شراً له ولم تذكر الكذب؛ لأن (كذب) قد دل عليه.

ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْغُلُونَ بِنَا أَنَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ مِمَّنْ﴾ [آل عمران: ١٨٠]. يعني: البخل الذي يدل عليه (يَبْغُلُونَ)، وأما الذي يدل عليه الفعل من المكان فإن تضمه في هذه المسألة ما يدل عليه (سير) نحو الطريق وما أشبهه من الأمكنة. ألا ترى أن السير لا بد أن يكون في طريق فكأنك قلت: سير عليه الطريق فرسخاً ثم حذفت لعلم المخاطب بما تعني فقد صار في (سير يزيد) ثلاثة أوجه: أجودها أن تقيم (يزيد) مقام الفاعل فيكون موضعه رفعاً، وإن كان مجروراً في اللفظ وقد أريتاك مثل ذلك. والوجه الثاني: الذي يليه في الجودة أن تريد المصدر لتقييمه مقام الفاعل وتحذفه. والوجه الثالث: وهو أبعدا أن تريد المكان فتقييمه مقام الفاعل وتحذفه.

واعلم أنك إذا قلت: سير يزيد سيراً فالوجه النصب في (سير) لأنك لم تفد بقولك (سيراً) شيئاً لم يكن في (سير) أكثر من التوكيد، فإن وصفته فقلت: شديداً أو هيناً فالوجه الرفع لأنك لما نعتته قرنته من الأسماء وحدثت فيه فائدة لم تكن في (سير) والظروف بهذه المنزلة لو قلت: سير يزيد مكاناً أو يوماً لكان الوجه النصب، فإن قلت: يوم كنا أو مكاناً بعيداً أو قريباً أختير الرفع والتقديم والتأخير والإيضاح والإظهار في الاسم الذي قام مقام الفاعل ولم يسم من فعل به مثله في الفاعل يجوز فيه ما جاز في ذلك لا فرق بينهما في جميع ذلك وتقول: كيف أنت إذا نحى نحوك ونحوك على ما فسرنا، فإن قلت: نحى قصدك بالإختيار عند قوم

من النحويين النصب لمخالفة لفظ الفعل لفظ المصدر والمصادر والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شيء منها مرفوعاً في هذا الباب حتى يقدر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح فحيث لا يجوز أن يقام مقام الفاعل إذا لم تذكر الفاعل.

فأما الحال والتمييز فلا يجوز أن يحمل واحد منهما في محل الفاعل إذا قلت: سير يزيد قائماً أو تصيب بدن عمرو هرقاً لا يجوز أن تقيم (قائماً وعرقاً) مقام الفاعل لأنها لا يكونان إلا نكرة فالفاعل وما قام مقامه يضرر كما يظهر والمضمر لا يكون إلا معرفة وكذلك المصدر الذي يكون علة لوقوع الشيء نحو: جئتك ابتغاء الخير لا يقوم مقام الفاعل ابتغاء الخير؛ لأن المعنى لا ابتغاء الخير ومن أجل ابتغاء الخير، فإن أقمت مقام الفاعل زال ذلك المعنى وقد أجاز قوم في (كان زيد قائماً) أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله فيقولون: كَيْن قائم.

قال أبو بكر: وهذا عندي لا يجوز من قبل أن (كان) فعل غير حقيقي وإنما يدخل على المبتدأ والخبر فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل لأنها غير متعللين إذ كان إلى شيء واحد؛ لأن الثاني هو الأول في المعنى.

وقد نطق بها لم يسم فاعله في أحرف ولم ينطق فيها بتسمية الفاعل فقالوا: أُنِخْت الناقة وقد وضع زيد في تجارته ووُكس وأُفْرِى به وأُولِع به وما كان من نحو هذا مما أخذ عنهم سماعاً وليس بباب يقاس عليه.

(١) قال الأشموني: إذا قلت كان زيد قائماً جاز أن تكون كان ناقصة قائماً خبرها، وأن تكون تامة فيكون حالاً من فاعلها، وإذا قلت كان زيد أعرج وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة (وَلَا يَكُنِي الْفَاعِلُ) أي كان وأخواتها (مَعْمُولُ الْحَبْر) مطلقاً عند جمهور البصريين سواء تقدم الخبر على الاسم نحو كان طعامك أكلاً زيد خلافاً لابن السراج والفارسي وابن عصفور، أم لم يتقدم نحو كان طعامك زيد أكلاً، وأجازه الكوليون. انظر شرح الأشموني ١/١٢١.

شرح الخامس

وهو المشبه بالفاعل في اللفظ: المشبه بالفاعل على ضربين: ضرب منه ارتفع (بكان وأخواتها) وضرب آخر ارتفع بحروف شبهت (بكان) والفعل وأخوات (كان): صار وأصبح وأمسى وظل وأضحى وما دام وما زال وليس وما أشبه ذلك مما يجيء عبارة عن الزمان فقط وما كان في معناه من لفظه لفظ الفعل وتصاريفه تصاريف الفعل تقول: كان ويكون وسيكون وكائن فشبهوها بالفعل لذلك فأما مفارقتها للفعل الحقيقي، فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك: ضرب يدل على ما مضى من الزمان وعلى الضرب الواقع فيه وكان إنما يدل على ما مضى من الزمان فقط (ويكون) تدل على ما أنت فيه من الزمان وعلى ما يأتي فهي تدل على زمان فقط فأدخلوها على المبتدأ وخبره فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهاً بالفاعل ونصبوا بها الخبر تشبيهاً بالمفعول فقلنا: كان عبد الله أخاك كما قالوا: ضرب عبد الله أخاك إلا أن المفعول في (كان) لا بد من أن يكون هو الفاعل، لأن أصله المبتدأ وخبره كما كان خبر المبتدأ لا بد من أن يكون هو المبتدأ فإذا قالوا (كان زيد قائماً) فإنها معناه: زيد قام فيما مضى من الزمان فإذا قالوا: أصبح عبد الله منطلقاً فإنها المعنى: أتى الصباح وعبد الله منطلق فهذا تشبيه لفظي وكثيراً ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ، وإن لم يكن مثله في المعنى ومترى ذلك إن شاء الله فقد بان شبه (كان وأخواتها) بالفعل إذ كنت تقول: كان يكون وأصبح يصبح وأضحى ويضحى ودام يدوم وزال ي زال فأما ليس فالدليل على أنها فعل، وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لست كما تقول: ضربت ولستما كضربتما ولستنا كضربنا ولسن كضربين ولستن كضربتن وليسوا كضربوا ولستين أمة الله ذاهبة كقولك: ضربت أمة الله زيدا.

وإنما امتنعت من التصرف لأنك إذا قلت (كان) دللت على ما مضى، وإذا قلت (يكون) دللت على ما هو فيه وعلى ما لم يقع، وإذا قلت: ليس زيد قائماً الآن أو غداً أدت ذلك المعنى

الذي في يكون فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغني عن المضارع فيها وكذلك لم تبن بناء الأفعال التي هي من بنات الياء مثل باع ويات.

وإذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فاسم (كان) المعرفة كما كان ذلك في الابتداء هو المبتدأ لا فرق بينهما في ذلك تقول: كان عمرو منطلقاً وكان بكر رجلاً عاقلاً وقد يكون الاسم معرفة والخبر معرفة كما كان ذلك في الابتداء أيضاً تقول: كان عبد الله أخاك وكان أخوك عبد الله أيها شئت جعلته اسم (كان) وجعلت الآخر خبراً لها والشعراء قد يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة لعلمهم أن المعنى يؤول إلى شيء واحد فمن ذلك قول حسان:

كَأَنَّ سَلَاةً مَنْ يَبْتَ رَأْسِي بِكَوْنِ مَزَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

وقال القطامي:

قَفِي قَبْلَ التَّغْرِقِ يَا خَبِيرًا وَلَا يَسُكُ مَوْقِفُ مَنْ لَكَ الْوَدَاعُ

وقد مضى تفسير هذا وقد تخبر في هذا الباب بالنكرة عن النكرة إذا كان فيه فائدة، وذلك قولك: ما كان أحد مثلك وليس أحد خيراً منك وما كان رجل قائماً مقامك وإنما صلح هذا هنا لأن قولك: (رجل) في موضع الجماعة إذا جعلوا رجلاً رجلاً يدل على ذلك قولك: ما كان رجلاً أفضل منها.

والمعول في هذا الباب وغيره على الفائدة كما كان في المبتدأ والخبر.

فما كانت فيه فائدة فهو جائز فانت إذا قلت: ليس فيها أحد فقد نفيت الواحد والاثنين وأكثر من ذلك ومثل هذا لا يقع في الإيجاب ونظير أحد هريب وكتيع وطوري وديار قال الراجز:

(١) لا يصح في اسم كان وأخواتها إلا أن يكون معرفة، إلا في حالة النفي فتخبر عن النكرة بنكرة، حيث تريد أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو قوته؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه، مثل هذا كما يقول سيويه، وذلك قولك: "ما كان أحد مثلك" و"ما كان أحد خيراً منك". انظر معجم الفوائد العربية ٥/ ٢٣.

وبلـبـلـة ليس بها ديار

ومن هذه الأسماء ما يقع بعد (كل) لعمومها تقول: يعلم هذا كل أحد، وأما قول

الشاعر:

حتى ظهرت فما تخفى على أحد إلا على أحد لا يعرف القمر

فقد فسر هذا البيت على ضربين: أحدهما: أن يكون (أحد) في معنى واحد كأنه قال: إلا

على واحد لا يعرف القمر فأحد هذه هي التي تقع في قولك: أحد وعشرون وتكون على

قولك: (أحد) التي تقع في النفي فتجربه في هذا الموضع على الحكاية لتقديم ذكره إياء ونظير

ذلك أن يقول القائل: أما في الدار أحد فتقول مجيئاً بل وأحد إنها هو حكاية للفظ ورد عليه

وتقول: ما كان^(١) رجل صالح فمثبه زيداً في الدار إذا جعلت في الدار خبراً ومعنى هذا

الكلام أن زيداً صالح فمثبه مثله، فإن نصبت (بشبهاً) فقد ذممت زيداً أو أخبرت أن ما كان

صالحاً غير تشبيه.



فإذا قلت: ما كان أحد مثلك^(٢) كان ذلك أحد وكلها نكرات؛ لأن (مثل وشبه) يكن

نكرات، وإن أضفنا إلى المعارف لأنهم لا يخصص شيئاً بعينه؛ لأن الأشياء تتشابه من وجوه

وتتنافى من وجوه، فإن أردت (بمثلك) المعروف (بشبهك) خاصة كان معرفة كأخيك.

وتقول: ما كان في الدار أحد مثل زيد إذا جعلت (في الدار) الخبر، وإن جعلت (في الدار)

لغوا نصبت المثل قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

والظروف يجوز أن يفصل بها بين (كان) وما عملت فيه لإشتغالها على الأشياء فتقديمها

وهي ملغاة بمنزلة تأخيرها وأعلم أن جميع ما جاز في المبتدأ وخبره من التقديم والتأخير فهو

(١) قال ابن عقيل: لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما النافية ويدخل تحت هذا قسيان أحدهما ما كان النفي

شرطاً في عمله نحو ما زال وأخواتها فلا تقول قائلاً ما زال زيد وأجلز ذلك ابن كيسان والنحاس والثاني ما لم

يكن النفي شرطاً في عمله نحو ما كان زيد قائلاً فلا تقول قائلاً ما كان زيد وأجازاه بعضهم.

ومفهوم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم فتقول قائلاً لم يزل زيد ومنطلقاً لم يكن عمرو ومنعها

بعضهم. انظر شرح ابن عقيل ٢٧٦/١.

جائز في (كان) إلا أن يفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه، فإن فصلت بظرف ملغى جاز فأما ما يجوز فقولك: كان منطلقاً عبد الله وكان منطلقاً اليوم عبد الله وكان أخاك صاحبنا وزيد كان قائماً غلامه والزيدان كان قائماً غلامهما تريد كان غلامهما قائماً وكذلك: أخوات (كان) قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

وتقول: من كان أخاك إذا كانت (من) مرفوعة كأنك قلت: أزيد كان أخاك وتقول: من كان أخوك إذا كانت (من) منصوبة كأنك قلت: أزيداً كان أخوك وهذا كقولك: من ضرب أخاك ومن ضرب أخوك فما أجزته في المبتدأ والخبر من التقديم والتأخير فأجزه فيها ولكن لا تفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه ولا تقل: كانت زيداً الحمى تأخذ ولا: كان غلامه زيد يضرب لا تجز هذا إذا كان (زيد والحمى) اسمين لكان.

فإن أضمرت في (كان) الأمر أو الحديث أو القصة وما أشبه ذلك وهو الذي يقال له المجهول.

كان ذلك المضمر اسم (كان) وكانت هذه الجملة خبرها فعل ذلك يجوز كان زيداً الحمى تأخذ وعلى هذا أنشدوا:

فَأَضْبَحُوا وَالنُّوَى عَالِي مُعَرِّيهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يَلْقَى الْمَسَاكِينَ^(١)

(١) يجوز في ليس أن يكون اسمها ضمير الشأن - ضمير الشأن -. بقول سيبويه: فمن ذلك قول بعض العرب: "ليس خلق الله مثله" قلوا أن فيه إغماراً - وهو ضمير الشأن - لم يجوز أن تذكر الفعل ولم تجعله في الاسم، ولكن فيه من الإغمار مثل ما في إنه نحو "إنه من تأتينا تائه". قال الشاعر وهو حميد الأرقط:

فَأَضْبَحُوا وَالنُّوَى عَالِي مُعَرِّيهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يَلْقَى الْمَسَاكِينَ

(المعري: المتزل يتزله المسافر آخر الليل، يريد: أكلوا حمراً كثيراً وألقوا نواه، ولشدة جوعهم لم يلقوا كل

النوى).

أداة: وَلَيْسَ يُلْقِي الْمَسَاكِينَ كُلُّ النَّوَى، فاسم ليس ضمير الشأن، لأن كل تفعلول يُلْقِي، ومثله قول هشام أجي ذي الرئة:

هِيَ السَّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ تَسْتُولُ

كأنه قال: وليس الخبر يلقى المساكين كل النوى ولكن هذا المضمر لا يظهر وأصحابنا يميزون: غلامه كان زيد يضرب فينصبون الغلام (ببضرب) ويقدمونه؛ لأن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله فلو قلت: غلامه ضرب زيد كان جيداً فكان هذا بمنزلة: ضرب زيد غلامه.

ولو رفعت الغلام كان غير جائز؛ لأنه إضمار قبل الذكر فلا يجوز أن ينوي به غيره، فإن قال قائل: فأنت إذا نصبت فقد ذكرته قبل الاسم قيل له: إذا قدم ومعناه التأخير فإنما تقديره والنية فيه أن يكون مؤخراً، وإذا كان في موضعه لم يجوز أن تعني به غير موضعه ألا ترى أنك تقول: ضرب غلامه زيد؛ لأن الغلام في المعنى مؤخراً والفاعل على الحقيقة قبل المفعول ولكن لو قلت: ضرب غلامه زيداً لم يجوز؛ لأن الغلام فاعل وهو في موضعه فلا يجوز أن تنوي به غير ذلك الموضع.



وتقول: كان زيد قائماً أبوه وكان زيداً منطلقاً جارية يحبها والتقديم والتأخير في الأخبار المجملة بمنزلتها في الأخبار المفردة بل لم يفرقها تقول: أبوه منطلق كان زيد تريد كان زيد أبوه منطلق وقائمة جارية يحبها كان زيد قائمة جارية يحبها وفي داره ضرب عمرو خالداً كان زيد، فإن قلت: كان في داره زيد أبوه وأنت تريد: كان زيد في داره أبوه لم يجوز؛ لأن الظرف للاب فليس من كان في شيء وقد فصلت به بينها وبين خبرها ولو قلت: كان في داره أبوه زيد صلح لأنك قدمت الخبر بهيته وعل جملته فصار مثل قولك: كان منطلقاً زيد ومثل ذلك: كان زيداً أخواك يضربان هذا لا يجوز، فإن قدمت: (بضربان زيداً) جاز وتحوز هذه المسألة إذا أضمرت في (كان) مجهولاً وتقول: زيد كان منطلقاً أبوه فزيد مبتدأ وما بعده خبر له وفي (كان) ضمير زيد وهو اسمها ومنطلقاً أبوه (خبره)، وإن شئت رفعت (أبا) به (كان) وجعلت (منطلقاً) خبره وتقول: زيد منطلقاً أبوه كان تريد: زيد كان منطلقاً أبوه مثل المسألة التي قبلها.

وقال قوم: أبوه قائم كان (زيد) خطأ؛ لأن ما لا تعمل فيه (كان) لا يتقدم قبل (كان) والقياس ما خبرتك به إذ كان قولك: أبوه قائم في موضع قولك: (منطلقاً) فهو بمنزلة فإذا لم

يصح سماع الشيء عن العرب لجيء فيه إلى القياس ولا يميزون أيضاً: كان أبوه قائم زيد. وكان أبوه زيد أخوك، وكان أبوه يقوم أخوك، هذا خطأ عندهم لتقديم المكنى على الظاهر. وهذا جائز عندنا لأنك تقدم المكنى على الظاهر في الحقيقة وقد مضى تفسير المكنى: أنه إذا كان في غير موضعه وتقدم جاز تقدمه؛ لأن النية فيه أن يكون متأخراً والذي لا يجوز عندنا أن يكون قد وقع في موقعه وفي مرتبته فحيث لا يجوز أن ينوي به غير موضعه وأصول التقديم والتأخير موضع بلكر فيه إن شاء الله ولا يحسن عندي أن تقول: (أكلاً كان زيد طعامك) من أجل أنك فرقت بين أكل وبين ما عمل فيه بعامل آخر ومع ذلك فدخل لبس في بعض الكلام وإنما يحسن مثل هذا في الظروف نحو قولك: راغباً كان زيد فيك لإتساعهم في الظروف وأنهم جعلوها فضلاً على غيرها في هذا المعنى ولا أجز أيضاً: أكلاً كان زيد أبوه طعامك أريد به: كان زيد أكلاً أبوه طعامك للعلّة التي ذكرت لك بل هو ما هنا أقبح لأنك فرقت بين (أكل) وبين ما أرتفع به وفي تلك المسألة إنما فرقت بينه وبين ما انتصب به والفاعل ملازم لا بد منه والمفعول فضلة وقوم لا يميزون كذلك خلفك أبوه زيد وهو جائز عندنا وقد مضى تفسيره ويقولون: لا يتقدم (كان) على ما هي ولا يستعمل.

(١) لا يجوز أن يَلِ الأفعال الناقصة معمول خبرها إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً سواءً تقدّم الخبر على الاسم أم لا (جهور البصريين بمنعون مطلقاً إلا في الطرف والمجرور لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبي عنها، والكوفيون يميزون مطلقاً لأن معمول معمولها في معنى معمولها، وفصل ابن السراج والفارسي البصريان فأجازاه إن تقدّم وحده نحو "كان طعامك أكلاً زيد"؛ لأن المفعول من كمال الخبر، ومنعوه إن تقدّم وحده نحو "كان طعامك زيد أكلاً" إذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبي، واحتج الكوفيون بنحو قول الفرزدق:

قَتَانِيسُ هَذَا جَوْنٌ مَعْمُولٌ يُسَوِّمُ بِهَا كَانِ لِإِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ صَوْدًا

ووجه الحجة أن "إيائهم" معمول عود، وعود خبر كان، وقد ولي "كان" معمول خبرها وليس ظرفاً ولا جاراً ولا مجروراً و"هذا جون" من اختلفان وهي نسبة الشيخ و"عطية" أبو جبر، وخرج هذا البيت عن زيادة "كان" أو أن اسمها ضمير الشأن، و"عطية" مبتدأ و"عود" الجملة خبر، فلا تقول: "كان إيائك علي مكرماً" ولا "كان إيائك مكرماً علي" وتقول باتفاق النحاة "كان عندك علي جالساً" وكان في البيت أخوك

وما جاز أن يكون خبراً فالقياس لا يمنع من تقديمه إذا كانت الأخبار تقدم إلا أني لا أعلمه مسموعاً من العرب ولا يتقدم خبر (ليس) قبلها لأنها لم تصرف تصرف (كان) لأنك لا تقول: منها يفعل ولا فاعل وقد شبهها بعض العرب بـ(ما) فقال: ليس العليب إلا المسك فرفع وهذا قليل فإذا أدخلت على (ليس) ألف الاستفهام كانت تقريراً ودخلها معنى الإيجاب فلم يحىء معها أحد؛ لأن أحداً إنما يجوز مع حقيقة النفي لا تقول: أليس أحد في الدار؛ لأن المعنى يؤول إلى قولك: أحد في الدار وأحد لا يستعمل في الواجب ولذلك لا يجوز أن تحيىء إلا مع التقرير لا يجوز أن تقول فيها؛ لأن المعنى يؤول إلى قولك: زيد إلا فيها وذا لا يكون كلاماً وقد أدخلوا الباء في خبر (ليس) تأكيداً للنفي تقول: ألسن بزيد ولست بقائم^(١) وقالوا: أليس إنما قمت ولا يحىء (إنما) إلا مع إدخال الألف كذا حكى وتقول: ليس عبد الله بحسن ولا كريباً فتعطف (كريباً) على (يحسن) لأن موضعه نصب وإنما تدخل الباء هنا تأكيداً للنفي.



وتقول: ليس عبد الله بذاهب ولا خارج عمرو على أن تجعل صمراً (مبتداً) وخارجاً خبره وذلك أن تنصب فتقول: ليس عبد الله بذاهب ولا خارجاً عمرو على أنه معطوف على خبر (ليس) قبل الباء ولا يحسن ليس عبد الله بذاهب ولا خارج زيد فتجر بالباء ويرتفع زيد بـ(ليس) لا يجوز هذا لأنك قد عطفت بالواو على عاملين وإنما تعطف حروف العطف على عامل واحد ولكن تقول: ليس زيد بخارج ولا ذاهب أخوه فتجري (ذاهباً) على (خارج)، وترفع الأخ بـ(ذاهب) لأنه ملبس بـ(زيد) وهو من سببه فكأنك قلت: ليس زيد ذاهب ولا خارج ولو حملت (الأخ) على (ليس) لم يحز من أجل أنك تعطف على عاملين على (ليس) وهي

(١) نَزَادُ الْبَاءِ بِكَثْرَةٍ فِي خَيْرٍ "لَيْسَ" نَحْوُ: «أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ» (الآية: ٣٦ سورة الزمر). وقد نَزَادُ يَنْفَعُ

بِخَبَرِ كُلِّ نَاسِخٍ مِّنْهُ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ:

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعَجَلِهِمْ إِذَا جَشَعَ الْقَوْمُ أَصْغَلُ

انظر معجم القواعد العربية ٩/ ٢٣.

عاملة وحلي (الباء) وهي عاملة وقالوا: ما كان عبد الله ليقوم ولم يكن ليقوم فأدخلوا اللام مع النفي ولا يجوز هذا في أخوات (كان) ولا تقول: ما كان ليقوم وهذا يتبع فيه السماع. واعلم أن خبر (كان) إذا كنيت عنه جاز أن يكون متفصلاً ومتصلاً والأصل أن يكون متفصلاً إذ كان أصله أنه خبر مبتدأ تقول: كنت إياه وكان إياي هذا الوجه؛ لأن خبرها خبر ابتداء وحقه الإنفصال ويجوز كائني وكنته كقولك: (ضربني وضربته) لأنها متصرفة تصرف الفعل فالأول استحسن للمعنى والثاني لتقديم اللفظ قال أبو الأسود:

فإن لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فإِنَّهُ أَخُوها غَلَتْهُ أُمُّهُ يَلْبِائِيَّةٌ

و(الكان) ثلاثة مواضع:

الأول: التي يكون لها اسم وخبر.

الثاني: أن يكون بمعنى وقع وخلق فتكفي بالاسم وحده ولا تحتاج إلى خبر، وذلك قولك: أنا أخرفه مذ كان زيد أي: مذ خلق وقد كان الأمر أي: وقع وكذلك أمسى وأصبح تكون مرة بمنزلة (كان) التي لها خبر ~~وكانت كقوله في عطف ولم فتكون أفعلاً تامة تدل على معان وأزمة.~~

ولا ينكر أن يكون لفظ واحد لها معنيان وأكثر، فإن ذلك في لغتهم كثير من ذلك قولهم وجدت عليه من الموجدة ووجدت، يريدون وجدان الضالة وهذا أكثر من أن يذكر هنا.

الثالث: أن تكون توكيداً زائدة نحو قولك: زيد كان منطلق إنما معناه: زيد متطلق وجاز الغاؤها لا اعتراضها بين المبتدأ والخبر.

(١) قال الأشموني: و(في) هاء (كُنْته) وبابه (الخَلْفُ) الآتي ذكره (انتمى) أي انتسب و(كُنْلك) في هاء (خَلْتيه) وما أشبهه من كل ثاني ضميرين أولهما أنحصر وغير مرفوع، والعامل فيها ناسخ للابتداء (وَأَصْلاً) أَفْكَارُ في البابين؛ لأنه الأصل ومن الاتصال في باب كان قوله صلى الله عليه وسلم في ابن حبيد إن يكنه فلن تسلط عليه، وألا يكنه فلا خير لك في قتلها وقول الشاعر:

فإن لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فإِنَّهُ أَخُوها غَلَتْهُ أُمُّهُ يَلْبِائِيَّةٌ

ذكر الضرب الثاني: وهو ما ارتفع بالحروف المشبهة بالأفعال:

فمن ذلك (ما) وهي تجري مجرى (ليس) في لغة أهل الحجاز شبهت بها في النفي خاصة لأنها نفي كما أنها نفي يقولون: ما عمرو منطلقاً، فإن خرج معنى الكلام إلى الإيجاب لم ينصبوا كقولك: ما زيد إلا منطلق، وإن قدموا الخبر على الاسم رفعوا أيضاً فقالوا: (ما منطلق زيد) فتجتمع اللغة الحجازية^(١) والتميمية فيها معاً لأن بني تميم لا يعملونها في شيء ويدعون الكلام على ما كان عليه قبل النفي يعني الابتداء فإذا قلت: ما يقوم زيد فنيت ما في الحال حسن.

فإن قلت: ما يقوم زيد غداً كان أقبح؛ لأن هذا الموضع خصت به (لا) يعني نفي المستقبل.

ولو قلت: (ما قام زيد) كان حسناً كأنه قال: (قام) فقلت أنت: ما قام، فإن أخرت فقلت: ما زيد قام أو يقوم كان حسناً أيضاً وتقول: ما زيد بقائم فتدخل الباء كما أدخلتها في خبر (ليس) فيكون موضع (بقائم) نصيباً، فإن قدمت الخبر لم يحز لا تقول: ما بقائم زيد من أجل أن خبرها إذا كان منصوباً لم يتقدم والمجرور كالمندوب ولو قلت: ما زيد بذاهب ولا بخارج أخوه: وأنت ترهب أن تحمل (الأخ) على ما لم يكن كلاماً؛ لأن (ما) لا تعمل في الاسم إذا قدم خبره وتقول: ما كل يوم مقيم فيه زيد ذاهب فيه عمرة منطلقاً فيه خالد تحمل (مقيماً) صفة (ليوم) وذاهب فيه صفة (لكل) و(منطلقاً) موضع الخبر هذا على لغة أهل الحجاز وتقول: ما كل ليلة مقيم فيها زيد، وإذا قلت: ما طعامك زيد أكل وما فيك زيد راغب ترفع الخبر لا غير من أجل تقديم مفعوله فقد قدمت في التقدير؛ لأن مرتبة العامل قبل المفعول فيه.

(١) "ما" الحجازية هي من المشبهات بـ "ليس" في النفي وتعمل عملها وهو رأي البصريين (أما الكوفيون فلم يعملوها، وما بعدنا عنهم مبتداً والاسم بعده خبر، كما أهلوا ليس حملاً عليها، فقالوا: ليس الطيب إلا المنك، وأصلهم أن التميميين أهلوها) وإنما سُميت حجازية؛ لأن الحجازيين أهلوها، في النكرة، والمعرفة، ويلفتهم جاء التثنية قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (الآية: ٣١ سورة يوسف)، ﴿مَا هُنَّ أَهْلَانِهِمْ﴾ (الآية: ٣ سورة المجادلة)، انظر معجم القواعد العربية ٢٥/٨.

ملفوظاً به أو مقدراً وقوم يميزون إدخال الباء في هذه المسألة فيقولون: ما طعامك زيد بأكل وما فيك زيد براغب، إلا أنهم يرفعون الخبر إذا لم تدخل الباء ولا يميزون نصب الخبر في هذه المسألة.

وتقول: ما زيد قائماً بل قاعد لا غيراً لأن النفي نصبه ومن أجل النفي شبهت (ما) بليس فلا يكون بعد التحقيق إلا رفعاً وتقول زيد ما قام وزيد ما يقوم ولا يجوز: زيد ما قائماً ولا زيد ما قائم ولا زيد ما خلفك حتى تقول: ما هو قائماً وهو خلفك؛ لأن (ما) حقها أن يستأنف بها ولا يجوز أن تضم فيها إذ كانت حرفاً ليس بفعل وإنما يضم في الأفعال ولا يجوز: طعامك ما زيد أكل أبوه على ما فسرت لك وقد حكى من بعض من تقدم من الكوفيين إجازته ويجوز إدخال من على الاسم الذي بعدها إذا كان نكرة تقول: ما من أحد في النار وما من رجل فيها. ويجوز أن تقول: ما من رجل غيرك وغيرك بالرفع والجر ويكون موضع رجل رفعاً قال الله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٤٩] وغيره على المعنى وعلى اللفظ وإنما تدخل (من) في هذا الموضع لتدل على أنه قد نفى كل رجل وكل أحد.

(١) شروط إعمال ما المجازية أربعة شروط:

(أحدها) ألا يقرن اسمها بـ "إن" الزائدة ولا تبطل عملها كقوله:

يَنسِيْ عُذَاتِيْ مَا إِنِ انْسَتُمْ ذَمِيْ وَلَا ضَرِيْفٌ وَلَكِنْ اَنْتُمْ تَحْزَنُ

(يرفع "ذهب" على الإعمال، ورواية ابن السكيت "ذهباً" بالنصب، وتخرج حل أن "إن" الثانية مؤكدة لـ "ما" لا زائدة، و"عذاتة" هي من يروع، "الضريف" الفضة الخالصة "الحزف" كل ما عُيِّل من طين وشوي بالنار حتى يكون لغزاً).

(الثاني) ألا يتوقف نفي خبرها بـ "إلا" ولذلك وجب الرفع في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَفْرَأْنَا إِلَّا وَّاحِدَةً﴾

(الآية: ٥٠ سورة القمر)، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ (الآية: ١٤٤ سورة آل عمران)، ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾

(الآية: ١٥ سورة يس) قائماً قوله:

وَمَا السُّعْرُ إِلَّا مَسْجُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعْتَبَا

(السجنون السُّعْرُ الذي يُسَكى بما الماء والمعنى: وما الزمان بأهله إلا كالسُّعْرِ نارة يرفع وتارة

يضع).

فمن باب المفعول المطلق المحذوف ما قبله، على حد قولك "ما عتد إلا سبياً" أي يسمي سبياً والتقدير في البيت:

ما الذم إلا بدور دوران متجنون بأهله . وما صاحب الحاجات إلا يمتدب تعدياً
وأجاز يؤنس النصب بعد الإيجاب مطلقاً وهذا البيت يشهد له (و عند الفراء يجوز النصب بعد الإيجاب إذا كان الخبر وصفاً).

ولأجل هذا الشرط وجب الرفع بعد "هل ولكن" في نحو "ما هشام مسافراً بل نسيم" أو "لكن مقيم" على أنه خبر مبتدأ محذوف ولم يحذف نصبة بالمعطف لأنه موجب.

(الثالث) ألا يتقدم الخبر على الاسم، وإن كان جازاً ومجروراً، فإن تقدم بطل كقولهم "ما شيء من أعتب" (فه "شيء" خبر مقدم و"من" مبتدأ مؤخر، وحكى الجرمي "ما شيئاً من أعتب" على الإعمال وقال: إنه لغة، والمعتب: الذي عاد إلى سرقة بعد نكاحه). وقول الشاعر:

وما نخلل قومي فأخبرهم لليسى . ولكين إذا أذهبهم فليسهم هم

(نخلل: جمع نخل، خبر مقدم والخبر المؤخر المبتدأ مؤخر).

قال سيويه: وزعموا أن بعضهم قال وهو الفرزدق:

فأصبحوا قد أصاد الله يغمتهم . إذ هم قسرت إذ ما مثلهم بسير

بنصب "مثلهم" مع تعجمه، فقال سيويه: وهذا لا يكاد يعرف، على أن الفرزدق قيس يرفع مؤخرأ فكيف إذا تقدم.

(الرابع) ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها كقول مزاحم العقيلي:

وفالوا تعرفها المنازل من منى . وما كل من وإلى منى أنا هارف

("تعرفها" يقال: تعرفت ما عند فلان: أي تطلبت حتى عرفت، "المنازل" مفعول فيه، أو منصوب بترع الحاقص، و"كل" مفعول "عارف". فبطل عمل "ما" لقدم معمول الخبر على الاسم فه "أنا عارف" مبتدأ وخبره). إلا إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً فيجوز عملها كقول الشاعر:

بأهله حسرم لدا، وإن كنت أينما . فما كمل حين منى توالي مواليا

(فه "ما" نالمة حجازية "من توالي" اسم موصول اسمها "مواليا" خبرها منصوب "كل حين" ظرف زمان منصوب بـ "مواليا").

والأصل: فما من توالي مواليا كل حين.

ولو قلت: ما رجل في الدار لجاز أن يكون فيها رجلان وأكثر، وإذا قلت: ما من في الدار لم يجز أن يكون فيها أحد البتة.

وقال الأخفش: إن شئت قلت وهو رديء: ما ذاهبا إلا أخوك وما ذاهبا إلا جاريتك تريد: ما أحد ذاهبا وهذا رديء لا يحذف (أحد) وما أشبهه حتى يكون معه كلام نحو: ما منها مات حتى رأته يفعل كذا وكذا و(مات) في موضع نصب على مفعول (ما) في لغة أهل الحجاز.

وفي كتاب الله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ﴾ [النساء: ١٥٩] والمعنى: ما من أهل الكتاب أحد ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [سرم: ٧١] أي: وإن أحد منكم ومعنى: (إن) معنى: (بما) فقد بان أن في (ما) ثلاث لغات: ما زيد قائما وما زيد بقائم وما زيد قائم والقرآن جاء بالنصب وبالباء وبما شبه من الحروف بـ(ليس) (لات) شبهها بها أهل الحجاز، وذلك مع الحين خاصة قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَحِينَ مَضْرُوءًا﴾ [ص: ٣].

قال سيويه: تضمر فيها مرفوعاً قال البشير (أحد) في أنه لا يكون إلا مضمرأ فيها (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء إذا قلت: ~~لأنه لا يكون بشراً~~ قال: وليست لات كـ(ليس) في المخاطبة والإخبار عن غائب تقول: لست وليسوا وعبد الله ليس منطلقاً ولا تقول: عبد الله لات منطلقاً ولا قومك لاتوا منطلقين.

قال: وزعموا: أن بعضهم قرأ: (ولات حين مناص) وهو عيسى بن عمر وهي قليلة كما قال بعضهم في قول سعيد بن مالك:

مَنْ مَنَدَّ عَنْ نِزَاجِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا أَبْرَاحَ

فجعلها بمتزلة (ليس) قال: و(لات) بمتزلة (لا) في هذا الموضع في الرفع ولا يجاوز بها الحين يعني: إذا رفعت ما بعدها تشبيهاً (بليس) فلم يجاوز بها الحين أيضاً وأنها لا تعمل إلا في (الحين) رفعت أو نصبت وقال الأخفش الصغير أبو الحسن سيعد بن مسعدة: إنها لا تعمل في القياس شيئاً.

قال أبو بكر: والذي قال سيبويه: أنه يضم في (لات^(١)) إن كان يريد أن يضم فيها كما يضم في الأفعال فلا يجوز لأنها حرف من الحروف والحروف لا يضم فيها، وإن كان يريد أنه حذف الاسم بعدها وأضمره المتكلم كما فعل في قوله في (ما) ما منها مات أراد (أحداً) فحذف وهو يريد فجائز.

وقوم يدخلون في باب (كان) عودة الفعل كقولك: لأن ضربته لتضربه السيد الشريف وقولك: عهدي يزيد قائماً وهذا يذكر مع المحذوف والمحذوفات وما شبه أيضاً بالفاعل في اللفظ أخبار الحروف التي تدخل على المبتدأ وخبره فتنصب الاسم وترفع الخبر وهي إن وأخواتها وسنذكرها مع ما ينصب وهذه الحروف أعني (إن وأخواتها) خولف بين عملها وبين عمل الفعل بأن قدم فيها المنصوب على المرفوع.

وإنما أعملوا (ما) على (ليس)؛ لأن معانيها معنى ليس لأنها نفي كما أنها نفي ومع ذلك فليس كل العرب يعملها عمل (ليس) إنما روي ذلك عن أهل الحجاز وكان حق (ما) أن لا تعمل شيئاً إذ كانت تدخل على الأسماء والأفعال ورأبناهم إنما أعملوا من الحروف في الأسماء ما لا يدخل على الأفعال وأعملوا منها في الأفعال ما لا يدخل على الأسماء.

فأما ما يدخل على الأسماء والأفعال منها فالقوة من العمل وقد بين هذا فيما مضى وإذا قد ذكرنا ما يرتفع من الأسماء فكان ما يرتفع منها بأنه مبتدأ وخبر ومبتدأ معنيان فقط لا يشعب منهما فنون كما عرض في الفعل أن منه متصرفاً أو غير متصرف ومنه أسماء شبهت بالفعل وقد ذكرنا الفعل المتصرف فلنذكر الفعل الذي هو غير متصرف ثم نتبعه بالأسماء إن شاء الله.

(١) هذه هي أحد أقسام اسم ما محيل على ليس وهي أربعة لآت في لغة الجمع ولا تعمل إلا في الجنب بكثرة أو الساعة أو الأوان بقله ولا يجمع بين جزئياتها والأكثر كقول المحذوف اسمها نحو (ولآت خيبت مناصي) وما ولا النافيتان في لغة الحجاز، وإن النافية في لغة أهل العمالية وشرط إصاها نفي الخبر وتأخير وأنها لا يلبهن معمولة وليس ظرفاً ولا مجزئاً وتكثير معنوي لا وأن لا يقترب اسم ما بإن الزائدة نحو (ما هذا بشراً) و(ولا وددنا قصى الله وأقياً...)، وإن ذلك نافية ولا ضاركة. انظر شرح شذور الذهب ١/٢٥١.

ذكر الفعل الذي لا يتصرف

اعلم أن كل فعل لزم بناء واحداً فهو غير متصرف.

وقد ذكرت أن المتصرف: أن يقال فيه فعل يفعل ويدخله تصارييف الفعل.

وغير المتصرف: ما لم يكن كذلك فمن الأفعال التي لم تتصرف ولزمت بناء واحداً فعل

التمعجب نحو: ما أحسن زهداً وأكرم بعمر. والفعلان المبنيان للحمد والذم وهما نعم وبش.

فهذه الأفعال وما جرى مجراها لا تتصرف ولا يدخلها حروف المضارعة ولا يبنى منها

اسم فاعل.



الكتاب المذكور في المتن

شرح التعجب

فعل التعجب^(١) على ضربين وهو مفعول من بنات الثلاثة إما إلى أفعل ويبنى على الفتح؛ لأنه ماضٍ وإما إلى أفعل به ويبنى على الوقف؛ لأنه على لفظ الأمر.

فأما الضرب الأول: وهو أفعل يا هذا فلا بد من أن تلزمه (ما) تقول: ما أحسن زيداً وما أجمل خالداً وإنما لزم فعل التعجب لفظاً واحداً.

ولم يصرف ليدل على التعجب ولولا ذلك لكان كسائر الأخبار؛ لأنه خبر ويدل على أنه خبر أنه يجوز لك أن تقول فيه صلق أو كذب فإذا قلت: ما أحسن زيداً فلما (ما) اسم مبتدأ وأحسن خبره وفيه ضمير الفاعل وزيد مفعول به و(ما) هنا اسم تام غير موصول فكانت قلت: شيء حسن زيداً ولم تعف أن الذي حنته شيء بعينه فلذلك لزمها أن تكون مبهمة غير مخصوصة كما قالوا: شيء جارك أي: ما جارك إلا شيء وكذلك: شر امرأ فأناب أي: ما أمرأ إلا شر ونظير ذلك إني عما أن أفعل يريد: إني من الأمر أن أفعل فلما كان الأمر مجهولاً جعلت (ما) بغير صلة ولو وصلت لصار الاسم معلوماً وإنما لزم الفعل الماضي وحده؛ لأن التعجب إنما يكون عما وقع وثبت ليس بما يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون وإنما جاء هذا الفعل على (أفعل) نحو: أحسن وأجمل؛ لأن فعل التعجب إنما يكون مفعولاً من بنات الثلاثة فقط نحو: ضرب وعلم ومكث: لا يجوز غير ذلك نحو: ضرب زيد ثم تقول: ما أضربه وعلم ثم تقول:

(١) - تعريفه: هو انفعال في النفس عند شعورها بما يخفى مئة فإذا ظهر الشئ بطل التعجب.

٢ - صيغ التعجب: للتعجب صيغ كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ (الآية: ٢٨ سورة البقرة) وفي الحديث: (مُبَحَّانَ اللَّهُ إِنَّ لِلْمُؤْمِنِينَ لَا يَنْجُسُ).

ومن كلام العرب "لله دره فارساً" والمؤوب له في كتب العربية صيغتان لا غير ولا تتصرفان: "ما أفعله، وأفعل به".

لا طرادهما فيه نحو "ما أجمل الصنق" و"أكرم بصاحبه".

ويُنَادَى أبدأ - كما يقول سيويه - من "فعل" و"فعل" و"فعل" و"أفعل". انظر معجم القواعد العربية

ما أعلمه ومكث ثم تقول: ما أمكنه فتقله من فَعَلَ أو قَعَلَ أو فَعَّلَ إلى (افعل يا هذا) كما كنت تفعل هذا في غير التعجب ألا ترى أنك تقول: حسن زيد فإذا أخبرت أن فاعلاً فعل ذلك به قلت: حسن الله زيدا فصار الفاعل مفعولاً وقد بينت لك كيف ينقل (فَعَلَ) إلى (فَعِلَ) فيها مضي، وإذا قلت: ما أحسن زيدا^١ كان الأصل حسن زيد ثم نقلناه إلى (فَعِلَ) فقلنا: شيء أحسن زيدا وجعلنا (ما) موضع شيء ونزّم لفظاً واحداً ليدل على التعجب كما يفعل ذلك في الأمثال، فإن قال قائل فقد قالوا: ما أعطاه وهو من (أعطى يعطي) وما أولاه بالخبر، قيل: هذا على حذف الزوائد لأن الأصل عطا يعطو إذا تناول وأعطى غيره إذا ناوله وكذلك ولي وأولى غيره وقال الأنخس: إذا قلت: ما أحسن زيدا فلما: في موضع اللّي وأحسن: زيدا صلّتها والخبر محذوف واحتج من يقول هذا القول بقولك: حسبك؛ لأن فيه معنى النهي ولم يؤت له بخبر وقد طعن على هذا القول: بأن الأخبار لا تحذف إذا كان في الكلام ما يدل عليها وهذا الباب هندي يضارع باب (كان وأخواتها) من جهة أن الفاعل فيه ليس هو شيئاً غير المفعول ولهذا ذكره سيويه بجانب باب (كان وأخواتها) إذ كان (باب كان) الفاعل فيه هو المفعول.

فإن قال قائل: فما بال هذه الأفعال تصغر نحو: ما أميلحه وأحيسته والفعل لا يصغر فالجواب في ذلك: أن هذه الأفعال لما لزمت موضعاً واحداً ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى (يفعل) وغيره من الأمثلة لصغرت كما تصغر ونظير ذلك: دخول ألفات الوصل

(١) قال ابن عقيل: للتعجب صيغتان إحداهما ما أفعله والثانية أفعل به وإليها أشار المصنف بالبيت الأول أي أنطلق بأفعل بعد ما للتعجب نحو ما أحسن زيدا وما أوفى خليلينا أو جيء بأفعل قبل مجرورين نحو أحسن بالزبدتين وأصلق بيها

فما مبتدأ وهي نكرة تامة عند سيويه وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على ما وزلنا مفعول أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شيء أحسن زيدا أي جملة حسنا وكذلك ما أوفى خليلينا

وأما أفعل لفعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر وفاعله المجرور بالياء والياء زائدة

واستدل على فعلية أفعل بلزوم تون الوقاية له إذا اتصلت به ياء المتكلم نحو ما أقترني إلى عفو الله وحلى

فعلية أفعل بدخول تون التوكيد عليه. انظر شرح ابن عقيل ١٤٨/٣.

في الأسماء نحو: ابن واسم وامريء وما أشبهه لما دخلها النقص الذي لا يوجد إلا في الأفعال والأفعال مخصصة به فدخلت عليها ألفات الوصل لهذا السبب فأمكنك أوائلها للنقص وهذه الأسماء المنقوصة تعرفها إذا ذكرنا التصريف إن شاء الله.

وقولك: ما أحسنني يعلمك أنه فعل ولو كان اسماً لكان ما أحسنني مثل ضاربي ألا ترى أنك لا تقول: ضاربي.

والضرب الثاني من التعجب: يا زيد أكرم بعمرى" ويا هند أكرم بعمرى ويا رجلاً أكرم بعمرى ويا هندان أكرم بعمرى وكذلك جماعة الرجال والنساء قال الله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨]. وإنا المعنى: ما أسمعهم وأبصرهم وما أكرمهم ولست تأمرهم أن يصنعوا به شيئاً فتشئ وتجمع وتثنت وأفعل هو (فَعَّلَ) لفظه لفظ الأمر في قطع ألفه وإسكان آخره ومعناه إذا قلت: أكرم بزيد وأحسن بزيد كرم زيد جداً وحسن زيد جداً.

فقوله: بعمرى في موضع رفع **كـمـا قـالـوا: كـمـى** بالله والمعنى: كفى الله لأنه لا فعل إلا بفاعل وزيد فاعله إذا قلت: أكرم بزيد لأن زيداً هو الذي كرم وإنا لزمنا الباء هنا الفاعل لمعنى التعجب وليخالف لفظه لفظ سائر الأخبار، فإن قال قائل: كيف صار هنا فاعلاً وهو في قولك: ما أكرم زيداً مفعول قلنا: قد بينا أن الفاعل في هذا الباب ليس هو شيئاً غير المفعول ألا ترى أنك لو قلت: ما أحسن زيداً فقليل لك فسر وأوضح معناه وتقديره: قلت على ما قلناه: شيء أحسن زيداً، وذلك الشيء الذي حسن زيداً ليس هو شيئاً غير زيد؛ لأن الحسن لو حل في

(١) المصنف بالبيت الأول أي أنطق بأفعل بعد ما للتعجب نحو ما أحسن زيداً وما أوفى خليلينا أو جيء

بأفعل قبل مجرور بيا نحو أحسن بالزبدن وأصدق بهما

فما مبتدأ وهي تكرة تامة عند سيويه وأحسن فعل ماض فاعله ضمير مستتر عائد على ما وزينا مفعول أحسن والجملة خبر عن ما والتقدير شيء أحسن زيداً أي جعله حسناً وكذلك ما أوفى خليلينا

وأما أفعل ففعل أمر ومعناه التعجب لا الأمر وفاعله المجرور بالياء والباء زائدة

واستدل على فعلية أفعل يلزوم نون الوقاية له إذا اتصلت به ياء المتكلم نحو ما أقفركم إلى عفو الله وعلى

فعلية أفعل بدخول نون التوكيد عليه. انظر معجم القواعد العربية ٣٤ / ٤.

غيره لم يحسن هو به فكان ذلك الشيء مثلاً وجهه أو عينه وإنما مثلت لك بوجهه وعينه تمثيلاً
ولا يجوز التخصيص في هذا الباب لأنك لو خصصت شيئاً لزال التعجب؛ لأنه إنما يراد به أن
شيئاً قد فعل فيه هذا وخالفه لا يمكن تحديده ولا يعلم تليخيصه.

والتعجب كله إنما هو مما لا يعرف سببه فأما ما عرف سببه فليس من شأن الناس أن
يتمجبوا منه فكلما أهتم السبب كان أفخم وفي النفوس أعظم.

واعلم أن الأفعال التي لا يجوز أن تستعمل في التعجب على ضربين^(١):

الضرب الأول: الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب.

الضرب الآخر: ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف وسواء كانت الزيادة على الثلاثة أصلاً

أو غير أصل.

(١) لا يصح فعل التعجب إلا بما استكمل ثمانية شروط:

(الأول) أن يكون فعلاً فلا يقال: ما أحمره من الجواهر لأنه ليس بفعل.

(الثاني) أن يكون ثلاثياً فلا يُشْكَن من كثرَجٍ وعظِيزٍ واستخرجَ إلا "أفعل" فيجوز مطلقاً (عند سيويه).

وقيل يمتنع مطلقاً، وقال يجوز إن كانت الهزرة لغير نقل (المراد بالنقل: نقل الفعل من اللزوم إلى التعدي، أو
من التعدي لواحد إلى التعدي لاثنين، أو من التعدي لاثنين إلى التعدي لثلاثة وذلك بأن وضع الفعل على
هزرة). نحو "ما أظلم هذا الليل" و"ما أقفر هذا المكان".

(الثالث) أن يكون متصرفاً، فلا يُشْكَن من "يغم" و"يُس" وغيرهما بما لا يتصرف.

(الرابع) أن يكون معناه قابلاً للتفاضل، فلا يُشْكَن من فني ومات.

(الخامس) أن يكون تاماً، فلا يُشْكَن من ناقص من نحو "كان وظل ويات وصار".

(السادس) أن يكون نفساً، فلا يُشْكَن من تنف، سواء أكان ثلاثياً أم لثني، نحو "ما حاج بالدواء" أي ما
انتفع به، أم غير ملازم كـ "ما قام".

(السابع) أن لا يكون اسماً فاجله على "أفعل فعلاء" فلا يُشْكَن من: "عرج وشهل وخوفر الزرع"؛ لأن

اسم الفاعل من عرج "مَرَجاء" ومؤنثه "مَرَجاءة" وهكذا باقي الأمثلة.

(الثامن) أن لا يكون متبياً للفعول فلا يُشْكَن من نحو "ضرب" وبعضهم يشك في ما كان ثلاثياً لصيغة

"فعل" نحو "عُضيت بحاجتك" و"زهي علينا" فجيء "ما أعناه بحاجتك" و"ما أزهأ علينا". انظر معجم

فأما الألوان والعيوب فنحو: الأحمر والأصفر والأعور والأحول وما أشبه ذلك لا تقول فيه: ما أحمره ولا ما أعوره.

قال الخليل رحمه الله: وذلك أنه ما كان من هذا لوناً أو عيباً فقد ضارب الأسماء وصار خلقه كاليد والرجل والرأس ونحو ذلك فلا تقل فيه: ما أفعله كما لم تقل ما أيداه وما أرجله إنما تقول: ما أشد يده وما أشد رجله وقد اعتل النحويون بعلّة أخرى فقالوا: إن الفعل منه على أفعل وإفعال نحو: أحمر وإحمار وأعور وإعوار وأحول وإحوال، فإن قال قائل: قأت تقول: قد عورت عينه وحولت: فقل على هذا: ما أعوره وما أحوله، فإن ذلك غير جائز؛ لأن هذا منقول من (أفعل) والدليل على ذلك صحة الراو والياء إذا قلت: عورت عينه وحولت ولو كان غير منقول لكان: حالت وعارت وهذا يبين في بابيه إن شاء الله.

وأما الضرب الثاني: وهو ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف نحو: دحرج وضارب واستخرج وانطلق واغدودن واغدودن الشجر: إقامهم وطال واقتقر وكل ما لم أذكره مما جاوز الثلاثة فهذا حكمه وإنما جاز: ما أعطاه وأولاه على حذف الزوائد وأنت رددته إلى الثلاثة.

فإن قلت في (اقتقر): ما أفقره ~~فحذف الزوائد~~ ورددته إلى (فقر) جاز وكذلك كل ما كان مثله مما جاء اسم الفاعل منه على (فعليل) ألا ترى أنك تقول: رجل فقير وإنما جئت به على (فقر) كما تقول: كرم فهو كريم وظرف فهو ظريف ولكن تقول إذا أردت التعجب في هذه الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف كلها ما أشد دحرجته وما أشد استخراجه وما أقبح اقتقاره ونحو ذلك واعلم أن كل ما قلت فيه: ما أفعله قلت فيه: أفعل به وهذا أفعل من هذا وما لم تقل فيه: ما أفعله لم تقل فيه: هذا أفعل من هذا ولا: أفعل به تقول: زيد أفضل من عمرو وأفضل بزيد كما تقول: ما أفضله وتقول: ما أشد حرته وما أحسن بياضه وتقول على هذا: أشدد بياض زيد وزيد أشد بياضاً من فلان وهذا كله مجراه واحداً لأن معناه المبالغة والتفضيل^(١) وقد أشد بعض الناس:

(١) قال ابن عقيل: (ومصدر العادم بعد يتصب... وبعد أفعل جره بالياء يجب)

يَا لَيْتَنِي مِثْلُكَ فِي الْيَسَاضِي أَبْيَضُ مِنْ أَخْتِ بَنِي إِسَاضِي

قال أبو العباس: هذا معمول على فساد وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو ومن لا حجة معه وتأويل هذا وما أشبهه في الإصراب كتأويل ضعفه أصحاب الحديث وأتباع القصاص في الفقه.

فإن قال قائل فقد جاء في القرآن: ﴿وَمَنْ كَانَ فِي هَيْئِهِ أَهْمٌ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَهْمٌ وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٢]؟

قيل له: في هذا جوابان:

أحدهما: أن يكون من عسى القلب وإليه ينسب أكثر الضلال، فعلى هذا تقول: ما أعياه، كما تقول: ما أحفه.

الوجه الآخر: أن يكون من عسى العين فيكون قوله: ﴿فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَهْمٌ﴾ لا يراد به: أنه أهمل من كذا وكذا ولكنه فيها أهمل أي كان في الدنيا أهمل وهو في الآخرة أضل سبيلا.

وكل فعل مزيد لا يتعب منه نحو قولك: ما أموته لمن مات إلا أن تريد: ما أموت قلبه فذلك جائز.

■

يعني أنه يتم عمل إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بأشدد ونحوه وبأشد ونحوه ويتعجب مصدر ذلك الفعل العادم الشروط بعد أفعل مفعولا ويحذف بعد أفعل بالياء فتقول ما أشد دهرجه واستخراجه وأشد بدهرجه واستخراجه وما أقبح عوره وأقبح بعوره وما أشد حرته وأشد بدمرته:

وبالتدوير أحكم لغير ما ذكر ولا تقس على السلي منكم أنكر

يعني أنه إذا ورد بناء فعل التعجب من شيء من الأفعال التي سبق أنه لا يبنى منها حكم بتدويره ولا يقاس على ما سمع منه كقولهم ما أخصره من أخصر فبنوا أفعل من فعل زائد على ثلاثة أحرف وهو مبني للمفعول وكقولهم ما أحقه فبنوا أفعل من فعل الوصف منه على أفعل نحو حق فهو أحق وقولهم ما أعياه وأعس به فبنوا أفعل وأفعل به من عسى وهو فعل غير متصرف. انظر شرح ابن عقيل ١٥٥/٣.

مسائل من هذا الباب

تقول: ما أحسن وأجمل زيدا إن نصبت (زيداً) بد (أجمل)، فإن نصبت بد (أحسن) قلت: ما أحسن وأجمله زيدا تريد: ما أحسن زيدا وأجمله.

وعلى هذا مذهب إعمال الفعل الأول^(١) وكذلك: ما أحسن وأجملها أخوتك وما أحسن وأجملهم أخوتك فهذا يبين لك أن أحسن وأجمل وما أشبه ذلك أفعال.

وتقول: ما أحسن ما كان زيد فالرفع الوجه و(ما) الثانية في موضع نصب بالتعجب وتقدير ذلك: ما أحسن كون زيد.

تكون (ما) مع الفعل مصدراً إذا وصلت به كما تقول: ما أحسن ما صنع زيد أي: ما أحسن صنع زيد و(صنع زيد) من صلة (ما) وتقول: ما كان أحسن زيدا ص وما كان أظرف أباك فتدخل (كان) ليعلم: أن ذلك وقع فيما مضى كما تقول: من كان ضرب زيدا تريد: من ضرب زيدا (ومن كان يكلمك) تريد: من يكلمك.

(فكان) تدخل في هذه المواضع، وإن ألغيت في الإعراب لمعناها في المستقبل والماضي من عبارة الأفعال.

وقد أجاز قوم من النحويين: ما أصبح أبردها^(٢) وما أمسى أدفاها واحتجوا بأن: (أصبح وأمسى) من باب (كان) فهذا عندي: غير جائز ويفسد تشبيههم ما ظنوه: أن أمسى وأصبح

(١) أي أن الفعل الذي عمل في النصب في هذه الحالة هو الفعل الأول لتقدمه.

(٢) قال الأشموني: ألهم أيضاً تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزداد، وهو كذلك إلا ما شذ

من قولهم: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها. روى ذلك الكوفيون. وأجاز أبو علي زيادة أصبح وأمسى في قوله:

فَسَدُّ عَيْنَيْكَ وَفِيَّهَا أَصْبَحَ شَفُولَ بِمَشْفُولِ

وقوله:

أَعَادِلَ قُوتِي سَاعَوَيْتَ فَأَوِي كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَيْلِكَ دُغْوِي

وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب إذا لم ينحصر المعنى. انظر شرح الأشموني ١/ ١٢٣.

أزمنة مؤقتة و(كان) ليست مؤقتة ولو جاز هذا في أصبح وأمسى لأنها من باب (كان) لجاز ذلك في (أضحى) و(صار) و(ما زال) ولو قلت: ما أحسن عندك زيداً وما أجمل اليوم عبد الله نقبح؛ لأن هذا الفعل لما لم يتصرف ونزوم طريقة واحدة صار حكمه حكم الأسماء فيصغر تصغير الأسماء ويصحح المعتل منه تصحيح الأسماء تقول: ما أقوم زيداً وما أبيع شيهو بالأسماء ألا ترى أنك تقول في الفعل: أقام عبد الله زيداً، فإن كان اسماً قلت: هذا أقوم من هذا.

وتقول: ما أحسن ما كان زيداً وأجمله وما أحسن ما كانت هند وأجمله؛ لأن المضي ما أحسن كون هند وأجمله فالهاء للكون ولو قلت: وأجملها لجاز على أن تجعل ذلك لها. وإذا قلت: ما أحسن زيداً فرددت الفعل إلى (نفسك) قلت: ما أحسنتي؛ لأن (أحسن) فعل.

وظهر المقعول بعلة بالنون والياء ولا يجوز: ما أحسن رجلاً؛ لأنه لا فائدة فيه ولو قلت: ما أحسن زيداً ورجلاً معه جاز ولولا قولك: (معه) لم يكن في الكلام فائدة وتقول: ما أقبح بالرجل أن يفعل كذا وكذا فالرجل شائع وليس التعجب منه، إنما التعجب من قولك: أن يفعل كذا وكذا^(١).

ولو قلت: ما أحسن رجلاً إذا طلب ما عنده أعطاه كان هذا الكلام جائزاً ولكن التعجب وقع على رجل وإنما تريد التعجب من فعله.

وإنما جاز ذلك؛ لأن فعله به كان وهو المحمود عليه في الحقيقة والمنعوم، وإذا قلت: ما أكثر هبتك الدنانير وإطعامك للمساكين لكان حق هذا التعجب أن يكون قد وقع من الفعل والمفعول به؛ لأن فعل التعجب للكثرة والتعظيم، فإن أردت: أن هبته وإطعامه كثيران إلا أن الدنانير التي يهبها قليلة والمساكين الذين يطعمهم قليل جاز ووجه الكلام الأول. ولا يجوز أن تقول: ما أحسن في الدار زيداً وما أقبح عندك زيداً؛ لأن فعل التعجب لا يتصرف وقد مضى

(١) أي أن التعجب واقع من فعل الرجل، أو للمفعول.

هذا ولا يجوز: ما أحسن ما ليس زيداً. ولا ما أحسن ما زال زيد، كما جاز لك ذلك في (كان) ولكن يجوز: ما أحسن ما ليس يذكرك زيداً وما أحسن ما لا يزال يذكرنا زيد وهذا مذهب البنناديين.

ولا يجوز أن يتعدى فعل التعجب إلا إلى الذي هو فاعله في الحقيقة تقول: ما أضرب زيداً فزيد في الحقيقة هو الضارب ولا يجوز أن تقول: ما أضرب زيداً عمراً ولكن لك أن تدخل اللام فتقول: ما أضرب زيداً لعمرو.

وفعل التعجب نظير قولك: هو أفعل من كذا. فما جاز فيه جاز فيه. وقد ذكرت هذا قبل وإنما أهدته؛ لأنه به يسير هذا الباب ويعتبر.

ولا يجوز عندي أن يشتق فعل التعجب من (كان) التي هي عبارة عن الزمان فإذا اشتقت من (كان) التي هي بمعنى (خلق) جاز وقوم يميزون: ما أكون زيداً قائماً؛ لأنه يقع في موضعه المستقبل والصفات (في الدار) وما أشبه ذلك من الظروف ويميزون ما أظني لزيد قائماً ويقوم ولا يميزون (قام)؛ لأنه قد مضى فهذا يدل على أنهم إنما أرادوا (بقائم) ويقوم الحال.

وتقول: أشدد به^(١) ولا يجوز الإدغام وكذلك: أجود به وأطيب به؛ لأنه مضارع للأسماء. وقد أجاز بعضهم: ما أعلمني بأنك قائم وأنت قائم أجاز إدخال الباء وإخراجها مع (أن) وقال قوم: لا يتمعجب مما فيه الألف واللام إلا أن يكون بتأويل جنسي. لا تقول: ما أحسن الرجل، فإن قلت: ما أهيب الأسد جاز والذي أقول أنا في هذا: إنه إذا حرف الذي يشار إليه فالتعجب جائز.

(١) إن قَدْ فعل أخذ شروط التعجب، اشتقاً على التعجب وجوباً بـ "أشد أو أشيد" وشبههما، فتقول في التعجب من الزائد على ثلاثة "أشد أو أعظم" وكذا المنفي والمثبت للمفعول، إلا أن تصدراً يكون مؤولاً لا حريماً نحو "ما أكثر أن لا يقوم" و"ما أعظم ما ضرب" وأشد نبيها. انظر معجم القواعد العربية ٣٧/٤.

ولا يحمل فعل التعجب في مصدره وكذلك: أقبل منك لا تقبل: عبد الله أفضل منك فضلاً وتقول: ما أحسنك وجهاً وأنظفك ثوباً لأنك تقول: هي أحسن منك وجهاً وأنظف منك ثوباً.

وقد حكيت ألفاظ من أبواب مختلفة مستعملة في حال التعجب فمن ذلك: ما أنت من رجل! تعجب، وسبحان الله! ولا إله إلا الله! وكاليوم رجلاً وسبحان الله رجلاً ومن رجل! والعظمة لله من ربا! وكفاك بزيدي رجلاً.

وحسبك بزيدي رجلاً! ومن رجل! تعجب، والباء دخلت دليل التعجب ولك أن تسقطها وترفع وقال قوم: إن أكثر الكلام: أعجب لزيد رجلاً و﴿إيلاف قرنيش﴾ [قرنيش: ١].

وإذا قلت: لله درك من رجل! ورجلاً كان إدخالها وإخراجها واحداً.

قالوا: إذا قلت: إنك من رجل! لعالم! لم تسقط (نعم) لأنها دليل التعجب.

وإذا قلت: ويل أمه رجلاً! ومن رجل! فهو تعجب.

وربما تعجبوا بالنداء تقول: يا طيرك من ليل! ويا حسنة رجلاً! ومن رجل!.

ومن ذلك قولهم: يا لك فارساً! ويا لكماً! ويا للمرأة!.

ولهذا موضع يذكر فيه.

ومن ذلك قولهم: كرمأ وصلفاً!

قال سيوريه: كأنه يقول ألزمك الله كرمأ وأدام الله لك كرمأ وألزمك صلفاً.

ولكنهم حلفوا بالفعل ها هنا! لأنه صار بدلاً من قولك: أكرم به وأصلف به.

باب: (نعم وبش)

«نَعَمْ وَبَشٍ» فعلان مأخوذان كان أصلهما نَعَمْ وَبَشٍ فكسرت الفاءان منهما من أجل حرقى الحلق وهما: العين في (نَعَمْ) والهمزة في (بَشٍ) فصار: نَعَمْ وَبَشٍ كما تقول: شهد فتكر الشين: من أجل إنكسار الهاء ثم أسكنوا لها العين من (نَعَمْ) والهمزة من (بَشٍ) كما يسكنون الهاء من: شهد فيقولون شهد فقالوا: نَعَمْ وَبَشٍ ولذا ذكر حروف الحلق إذا كن عينات مكسورات وكسر الفاء لها والتسكين لعين الفعل موضع آخر ففي نعم أربع لغات: نَعَمْ وَنَعِمَ وَنِعْمَ وَنَعِمَ ونعم وبش وما كان في معناهما إنما يقع للجنس ويحيثان الحمد وذم وهما يشبهان التعجب في المعنى وترك التصرف وهما يجيئان على ضربين:

فضرب: يرفع الأسماء الظاهرة المعرفة بالالف واللام على معنى الجنس ثم يذكر بعد ذلك الاسم المحمود أو المذموم.

الضرب الثاني: أن تضر فيها المرفوع وهو اسم الفاعل وتفسره بنكرة منصوبة.

مركز تحقيق علوم اسلامی

(١) (فَعْلَانِ غَيْرِ مُتَصَرِّقَيْنِ نَعَمْ وَبَشٍ) عند البصريين والكسائي بدليل فيها ونعمت، واسمان عند الكوفيين بدليل ما هي نعم الولد، ونعم البر على بش العبر. وقوله:

صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بِأَكْبَرِ

يَنْعَمْ خَيْرٌ وَتَبَّأَبْ خَيْرٌ

وقال الأولون هو مثل قوله:

جَعَزَكَ مَا كَلَى بِنَامٍ صَاحِبَةٌ

وسبب عدم تصرفها لزومها إنشاء الملح والدم على سبيل المبالغة وأصلها قيل. وقد يردان كذلك أو يسكون العين وفتح الفاء وكسرها أو بكسرها. وكذلك كل ذي عين حلقية من فَعْلَانِ كان كشهد أو أسأ كفضخذ. وقد يقال في بش يش (زَالِحَانِ اسْمَيْنِ) على الفاعلية (مُقَارِنِي أَل) نحو نعم العبد وبش الشراب (أو مُقَارِنِي يَا قَارِبَتَا كُنْتُمْ حَقِيي الْكُرْمَا) «ولنعم دار الخفين» (النحل: ٣٠)، «وبش منى للتكبريين» (غافر: ٧٦)، أو مضافين لمضاف لما قلنا كقوله:

فَنِعْمَ أَيْنَ أَخْبَتِ الْقَوْمَ غَيْرَ مُكَذِّبٍ

انظر شرح الأسموني على الألفية ١/١٦٩

أما الظاهر فنحو قولك: نعم الرجل زيداً ويش الرجل عبد الله ونعم الدار دارك فارفع
الرجل والدار بنعم ويش لأنها فعلاّن يرتفع بهما فاعلاهما.

أما زيد: فإن رفعه على ضريين:

أحدهما: أنك لما قلت: نعم الرجل فكان معناه محمود في الرجال وقلت: زيد ليعلم من
الذي أثنى عليه فكانه قيل لك: من هذا المحمود قلت: هو زيد.

والوجه الآخر: أن تكون أردت التقديم فأخرته فيكون حيثئذ مرفوعاً بالابتداء ويكون
(نعم) وما عملت فيه خبره وليس الرجل في هذا الباب واحداً بعينه إنما هو كما تقول: أنا أفرق
الأسد والذئب لست تريد واحداً منهما بعينه إنما تريد: هذين الجنسين.

قال الله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَيْرٌ ﴿فَهَذَا واقع على الجنسين بين
ذلك قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [سورة العصر].

وما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام، وذلك قولك: نعم أخو
العشيرة أنت ويش صاحب الدار عبد الله ~~نعم القاتل أنت~~ ونعم الضارب زيداً أنت
ولا يجوز: نعم الذي^١ قام أنت ولا نعم الذي ضرب زيداً أنت من أجل أن الذي بصلته
مقصود إليه بعينه.

قال أبو العباس رحمه الله: فإن جاءت بمعنى الجنس كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاء بِالصَّدَقِ
وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [الزمر: ٣٣]، فإن نعم ويش تدخلان على (الذي) في هذا المعنى والمذهب.
فهذا الذي قاله قياس إلا أني وجدت جميع ما تدخل عليه نعم ويش فترفعه وفيه الألف
واللام فله نكرة تنصبه نعم ويش إذا فقد المرفوع (الذي) ليست لها نكرة البتة تنصبها.

(١) أجاز المبرد والفارسي إسناد نعم ويش إلى الذي نحو نعم الذي آمن زيد كما يستندان إلى ما فيه ال
الجنسية، ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس؛ لأن كل ما كان فاعلاً لنعم ويش وكان فيه
ال كان مفسراً للضمير المستتر فيها إذا نزعته منه، والذي ليس كذلك قال في شرح التسهيل ولا ينبغي أن
يمنع لأن الذي جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به. انظر شرح الأشعري على الألفية ١/ ١٧١.

ولا يجوز أن تقول: زيد نعم الرجل والرجل خير زيد؛ لأنه خبر عنه وليس هذا بمنزلة قولك: زيد قام الرجل؛ لأن معنى (نعم الرجل): محمود في الرجال كما أنك إذا قلت: زيد قاره العبد لم تكن من العبيد إلا ما كان له ولولا ذلك لم يكن قاره خبراً له.

فإن زعم زاعم: أن قولك: نعم الرجل زيد إنما زيد بدل من الرجل يرتفع بها ارتفع به كقولك: مررت بأخيكَ زيد وجاءني الرجل عبد الله قيل له: إن قولك: جاءني الرجل عبد الله إنما تقديره: إذا طرحت (الرجل) جاءني عبد الله فقل: نعم زيد لأنك تزعم أنه مرتفع بنعم وهذا محال؛ لأن الرجل لست تقصد به إلى واحد بعينه.

فإن كان الاسم الذي دخلت عليه (نعم) مؤنثاً أدخلت التاء في نعم ويش فقلت: نعمت المرأة هند ونعمت المرأتان الهندان ويشت المرأة هند ويشت المرأتان الهندان، وإن شئت ألقيت التاء فقلت: نعم المرأة ويش المرأة وتقول: هذه الدار نعمت البلد لأنك عنيت بالبلد: داراً وكذلك: هذا البلد نعم الدار؛ لأن قصبت إلى البلد.

وقال قوم: كل ما لم تقع عليه (أي) لم قوله نعم لا تقول: نعم أفضل الرجلين أخوك ولا نعم أفضل رجل أخوك لأنك لا تقول: نعم أفضل الرجلين أخوك؛ لأنه مدح والمدح لا يقع على مدح.

فأما الضرب الثاني: فإن تضرع فيها مرفوعاً يفسره ما بعده، وذلك قولهم: نعم رجلاً أنت ونعم دابة دابتك ويش في الدار رجلاً أنت ففي (نعم ويش) مضمرة يفسره ما بعده والمضمرة (الرجل) استغنى عنه بالنكرة المنصوبة التي فسرتها؛ لأن كل مبهم من الأعداد وغيرها إنما تفسره النكرة المنصوبة.

واعلم أنهم لا يضمرون شيئاً قبل ذكره إلا على شريطة التفسير وإنما خصوا به أبواباً بعينها.

وحق المضمرة أن يكون بعد المذكور، ويوضح لك أن نعم ويش فعلاً أنك تقول: نعم الرجل كما تقول: قام الرجل ونعمت المرأة كما تقول: قامت المرأة والنحويون يدخلون (حبذا زيد) في هذا الباب من أجل أن تأويلها حب الشيء زيد؛ لأن ذا اسم مبهم يقع على كل شيء.

ثم جعلت (حب وذا اسماً فصار مبتدأ أو لزم طريقة واحدة تقول: حبذا^(١) عبد الله وحبذا أمة الله).

ولا يجوز حبذه لأنها جعلاً بمتزلة اسم واحد في معنى المدح فانتقلا هما كانا عليه كما يكون ذلك في الأمثال نحو: (أطري فلانك ناعلة).

لأنت تقول ذلك للرجل والمرأة لأنك تريد إذا خاطبت رجلاً: أنت عندي بمتزلة التي قيل لها ذلك وكذلك جميع الأمثال إنما تحكي ألفاظها كما جرت وقت جرت وما كان مثل: كرم رجلاً زيدا وشرف رجلاً زيدا إذا تعجبت فهو مثل: نعم رجلاً زيد لأنك إنما تمدح وتذم وأنت متعجب.

ومن ذلك قول الله سبحانه: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: ١٧٧] وقوله: ﴿كَثُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥].

وقال قوم: لك أن تذهب بسائر الأفعال إلى مذهب (نعم وبنس) فتحولها إلى (فعل) فتقول: علم الرجل زيد وضربت اليد يده وجاد الثوب ثوبه وطاب الطعام طعامه وقضى الرجل زيد ودعا الرجل زيد وقد حكى عن الكسائي: أنه كان يقول في هذا: قضا الرجل ودعو الرجل.

وهو عندي قياس وذكروا أنه شذ مع هذا الباب ثلاثة أحرف سمعت وهي: سمع وعلم وجهل.

وقالوا: المضاعف تتركه مفتوحاً وتنوي به فَعَلْ يَقَعْلُ نحو: خف يَخْفُ.

(١) حَبْذَا: فعل لإنشاء المدح، ولا حَبْذَا فعل لإنشاء الذم، وما مثل "نَعَمْ وَيَسْ" (انظرهما في: نعم وبنس وما في معناهما) فيقال في المدح "حَبْذَا" وفي الذم "لا حَبْذَا" قال الشاعر:

أَلَا حَبْذَا عَافِي فِي الْمَسْوَى وَلَا حَبْذَا الْجَاهِلُ الْعَاقِلُ

فـ "حَبْ" فعل ماضٍ، والفاعل "ذا" وهي اسم إشارة ولا يُغَيَّرُ عَنْ صَوْرَتِهِ مُطْلَقاً جَرَّيَاهُ تَجْرَى الْأَمْثَالُ، وَجُمْلَةُ "حَبْذَا" مِنَ الْفَعْلِ وَالْفَاعِلِ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ، وَغَضُوصُهُ وَهُوَ "عَافِي" مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ أَوْ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ.

انظر معجم القواعد العربية ١٧/٧.

وتقول: ضم الرجل زيد وقالوا: كل ما كان بمعنى: نعم وبشس يجوز نقل وسطه إلى أوله. وإن شئت تركت أوله على حاله وسكنت وسطه فتقول ظُفِرَ الرجل زيد وظُفِرَ الرجل نقلت ضم العين إلى الفاء.

وإن شئت تركت أوله على حاله وسكنت وسطه فتقول: ظُفِرَ الرجل زيد كما قال:

وَحُبُّهَا مَقْتُولَةٌ حَسِينٌ تُقْتَلُ

وَحُبُّ أَيْضاً فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى نَعَمْ وَبَشَسْ لَمْ يَنْقَلِ وَسَطُهُ إِلَى أَوَّلِهِ.



مكتبة جامعة القاهرة

مسائل من هذا الباب

اعلم أنه لا يجوز أن تقول: قومك نعموا أصحاباً ولا قومك بشوا أصحاباً ولا أخواك
نعماً رجلين ولا بشوا رجلين.

وإذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيد فقولك: (رجلاً) تأكيد؛ لأنه مستغنى عنه بذكر
الرجل أولاً وهو بمنزلة قولك: هندي من الدراهم عشرون درهماً وتقول: نعم الرجلان
أخواك ونعم رجلين أخواك ويشس الرجلان أخواك ويشس رجلين أخواك وتقول: ما عبد الله
نعم الرجل ولا قريباً من ذلك عطفت (قريباً) على (نعم)؛ لأن موضعها نصب لأنها خبر (ما).
وتقول: ما نعم الرجل عبد الله ولا قريب من ذلك فترفع بالرجل بل (نعم) وعبد الله
بالابتداء ونعم الرجل: خبر الابتداء وهو خبر مقدم فلم تعمل (ما) لأنك إذا فرقت بين (ما)
وبين الاسم لم تعمل في شيء ورفعت (قريباً) لأنك عطفت على (نعم) ونعم في موضع رفع؛
لأنه خبر مقدم ولا يميز أحد من النحويين نعم زيد الرجل وقوم يميزون: نعم زيد رجلاً
ويحتجون بقوله: «وَحَسِّنْ أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا» قالوا: لا يجوز أن تقول: نعم زيد رجلين.

وللمتاؤل أن يتأول غير ما قالوا لأنه مطلق على خبره.

وتقول: نعم القوم الزيدون ونعم رجالاً الزيدون والزيدون نعم القوم والزيدون نعم
قوماً وقوم يميزون: الزيدون نعموا قوماً.

وهو غير جائز عندنا لما أخبرتك به من حكم نعم وصفة ما تعمل فيه.

(١) اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في نعم وأخواتها فقال قوم لا يجوز
ذلك وهو المنقول عن سيبويه فلا تقول نعم الرجل رجلاً زيد وذهب قوم إلى الجواز واستدلوا بقوله:
والتغليسون يشس الفحل فحلهم فحسلاً وأمهم زلاء منطليق
وقوله

'لزود مشسل زاد أيـسك فيتا' فنعم السـزاد زاد أيـسك زادا

وفصل بعضهم فقال إن أئاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما نحو نعم الرجل فارساً زيد
والا فلا نحو نعم الرجل رجلاً زيد، فإن كان الفاعل مضمراً جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقاً نحو نعم
رجلاً زيد. انظر شرح ابن عقيل ١٦٣/٣.

ويدخلون الـ (ظن) و (كان) فيقولون: نعم الرجل كان زيد ترفع زيدا بـ (كان) ونعم الرجل خبر (كان) وهذا كلام صحيح وكذلك: نعم الرجل ظننت زيدا تريد: كان زيد نعم الرجل وظننت زيدا نعم الرجل.

وكان الكسائي يميز: نعم الرجل يقوم وقام عندك فيضمر يريد: نعم الرجل رجل عندك ونعم الرجل رجل قام ويقوم ولا يميزه مع المنصوب لا يقول: نعم رجلاً قام ويقوم.

قال أبو بكر: وهذا عندي لا يجوز من قبل أن الفعل لا يجوز أن يقوم مقام الاسم وإنما تقيم من الصفات مقام الأسماء الصفات التي هي أسماء صفات يدخل عليها ما يدخل على الأسماء والفعل إذا وصفنا به فلاناً هو شيء وضع في غير موضعه يقوم مقام الصفة للذكورة وإقامتهم الصفة مقام الاسم اتساع في اللغة.

وقد يستقبح ذلك في مواضع فكيف تقيم الفعل مقام الاسم وإنما يقوم مقام الصفة، وإن جاء من هذه شيء شد من القياس فلا ينبغي أن يقاس عليه.

بل نقوله فيها قالوه فقط ويقول: نعم بك كفيلاً زيد كما قال تعالى: ﴿بَشِّرِ لِلْعَالَمِينَ بَدَلاً﴾ [الكهف: ٥٠] ويميز الكسائي: نعم فيك الراهب زيد ولا أهرقه مسموعاً من كلام العرب.

فمن قدر أن (فيك) من صلة الراهب فهذا لا يجوز البتة ولا تأويل له؛ لأنه ليس له أن يقدم الصلة على الموصول.

فإن قال: أجعل (فيك) تبيناً وأقدمه كما قال: (بشّر للعالمين بدلاً) قيل له: هذا أقرب إلى الصواب إلا أن الفرق بين المسألتين أنك إذا قلت: نعم فيك الراهب زيد فقد فصلت بين الفعل والفاعل ونعم وبشّر ليستا كسائر الأفعال لأنها لا تنصرفان.

وإذا قلت: بشّر في الدار رجلاً زيد. الفاعل مضمر في (بشّر) وإنما جئت برجل مفسراً فبين المسألتين فرق.

وهذا الأشياء التي جعلت كالأمثال لا ينبغي أن تستجيز فيها إلا ما أجازوه ولا يجوز عندي: نعم طعامك أكلاً زيد من أجل أن الصفة إذا قامت مقام الموصوف لم يجز أن تكون

بمنزلة الفعل الذي تقدم عليه ما عمل فيه وكما لا يجوز أن تقول: نعم طعامك رجلاً أكلاً زيد.

فتعمل الصفة فيما قبل الموصوف فكذلك إذا أقمت (أكلاً) مقام رجل كان حكمه حكماً.

وتقول: نعم غلام الرجل زيد ونعم غلام رجل زيد فما أضفته إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام وما أضفته إلى النكرة بمنزلة النكرة.

وتقول: نعم العمر عمر بن الخطاب وشس الحجاج حجاج بن يوسف تحمل العمر جنساً لكل من له هذا الاسم وكذلك الحجاج.

ولا تقول: نعم الرجل وصاحباً أخوك ولا نعم صاحباً والرجل أخوك من أجل أن نعم إذا نصبت تضمنت مرفوعاً مضمراً فيها وفي المسألة مرفوع ظاهر فيستحيل هذا ولا يجوز تأكيد المرفوع بـ(نعم).



قالوا: وقد جاء في الشعر منعوياً للرجل

نِعَمَ الْفَتَى الْمَرْيُ أَنْتَ أَقْبَرُ حَيْثُ رَأَيْتُ الْحَجْرَاتِ تَارَ الْمَوْقِدِ^(١)

وهذا يجوز أن يكون بدلاً غير نعت فكأنه قال: نعم المري أنت وقد حكى قوم على جهة الشذوذ: نعم هم قوماً هم.

وليس هذا مما يعرج عليه وقال الأخفش: حبذا ترفع الأسماء وتنصب الخبر إذا كان نكرة خاصة تقول: حبذا عبد الله رجلاً وحبذا أخوك قائماً.

(١) قال في شرح التسهيل: وأما النعت فلا ينبغي أن يمنع على الإطلاق بل يمتنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس لأن تخصيصه حيثيذ مناف للترك القصد، وأما إذا تؤول بالجامع لاكمل الفضائل فلا مانع من نعته حيثيذ لإمكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت. وعلى هذا يحمل قول الشاعر:

نِعَمَ الْفَتَى الْمَرْيُ أَنْتَ إِذَا هُمُ

وحمل أبو علي وابن السراج مثل هذا على البدل وأما النعت ولا حجة فيها له، وأما البدل والعطف فظاهر مكوته في شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغي أن لا يجوز منها إلا ما تباشره نعم (وَيَوْفَعَانِ) أيضاً على الفاعلية (مُضَمَّرًا) مبهماً (يُضَمَّرُ كَيْفَ قَوْمًا مُعْتَرَةً) تنظر شرح الأسموني على الألفية ١/ ١٧٢.

قال: وإنما تنصب الخبر إذا كان نكرة؛ لأنه حال قال: وتقول: حينئذ عبد الله أخونا، فأخونا رفع لأنك وصفت معرفة بمعرفة، وإذا وصلت بـ(ما) قلت: نعماً زيد ونعماً أخوك ونعماً أخوتك وصار بمنزلة حينئذ أخوتك.

وتقول: نعم ما صنعت ونعم ما أصعبك.

قال ناس إذا قلت: مررت برجل كفاك رجلاً.

وجدت (كفاك) في كل وجه وكانت بمنزلة (نعم) تقول: مررت بقوم كفاك قوماً وكفاك من قوم وكفوك قوماً وكفوك من قوم، فإن جئت بالباء والهاء وجدت به لا غير تقول مررت بقوم كفاك بهم قوماً.

وكذلك: مررت بقوم نعم بهم قوماً، وإن أسقطت الباء والهاء قلت: نعموا قوماً ونعم قوماً ولا ينبغي أن ترد (كفاك) إلى الاستقبال ولا إلى اسم الفاعل.

قال أبو بكر: قد ذكرت الفعل المتصرف والفعل غير المتصرف وبقي الأسماء التي تعمل عمل الفعل ونحن نتبعها بها إن شاء الله.

باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل

وهي تنقسم أربعة أقسام:

فالأول: منها اسم الفاعل والمفعول به.

والثاني: الصفة المشبهة باسم الفاعل.

والثالث: المصدر الذي صدرت عنه الأفعال واشتقت منه.

والرابع: أسماء سقوا الأفعال بها.

شرح الأول: وهو اسم الفاعل والمفعول به:

اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل^(١) هو الذي يجري على فعله ويطرد القياس فيه

ويجوز أن تنعت به اسماً قبله نكرة كما تنعت بالفعل الذي اشتق منه ذلك الاسم.

(١) يعمل اسمُ الفاعل عملَ الفعل المُضارع في التَّعْنِي والذَّوْم. وهو قسمان:

١- ما فيه "أل" ("أل" في اسم الفاعل والمفعول المتعلقين باسم موصول) الموصولة.

٢- والمجرّد من "أل".

وهناك التفصيل: ما فيه أل من اسم الفاعل:

أما ما كان فيه "أل" الموصولة من أسماء الفاعل فيعمل مطلقاً، ماهاً كان أو غيره، معتمداً (أي معتقداً على

نفي أو استظهارهم إلخ. كما سيأتي قريباً) أو غير معتمداً لأنه حالٌ عمل الفعل، والفعل يعمل في جميع الأحوال

نحو "حضر المكرم أخاك أمس أو الآن أو غداً" فصار معناه: حضر الذي أكرم أخاك، ومثله قوله تعالى:

﴿وَالْمُؤْمِنِينَ الصَّالَاتِ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (الآية: ١٦٦ سورة النساء) وقال قميم بن أبي مقبل:

يَا عَيْنُ بَنِي حَنْظَلٍ رَأَيْتُ حَبِيبَهُمُ الْكَاسِمِينَ الْقَتَا فِي عَسْوَةِ السُّبُرِ

وقد يُضاف اسمُ الفاعل مع وجود أل الموصولة، وقد قال قومٌ تَرَكْنِي عَرِيضَتُهُمْ: "هذا الضارب الرجل".

كسبهوه بالحسن الوجوه، وإن كان ليس مثله في المعنى. قال فلكرار الأسدي:

أَنَا ابْنُ الثَّارِكِ الْبَكْرِيِّ يَسِيرُ عَلَيْهِ الْمَلِكُ يَرْجِيهِ وَقَوْصًا

فالبكري: مفعولٌ للثاريك، فأضيف إليه تحفيفاً، ومن ذلك إتشاد بعض العرب قول الأعشى:

الوَاهِبُ الْمَالَةَ الْهَبَّانَ وَعَبْلِيهَا عُرُودًا تَرْجِي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا

سمُ الفاعلِ المجرّد من أل.

وأما المجرّد من "أل" فيعمل بثلاثة شروط:

ويذكر ويؤنث وتدخله الألف واللام ويجمع بالواو والنون كالفعل إذا قلت: يفعلون نحو: ضارب وأكل وقاتل يجري على: يضرب فهو ضارب ويقتل فهو قاتل ويأكل فهو آكل.

(أحدها) كونه للحال أو الاستقبال لا للماضي (خلاف للكسائي، ولا حجة له في قوله تعالى: ﴿وكلهم بايسط ذراعيه بالوعيد﴾) لأنه هل إرادة حكاية الحال الماضية، والمعنى: يسط ذراعيه بدليل: ونقلهم ولم يقل وقبلناهم).

(الثاني) اعتياده على استغناء أو نفي أو تحيز عنه، أو موصوله، ومنه الحال. فمثال الاستغناء "أحارث أنت قدر الإنصاف" ومنه قول الشاعر:

"أشجر أشتم وغداً ولقت به"

ومثال النفي: "ما طلبت أخوكم ضرب غيرهما"

ومثال التحيز عنه ما قاله امرؤ القيس:

إني بمتابك وأجسل خسرانك فيك رقت رقتي

وقال الأنخوص الرياحي:

عشائيم كبتوا ضليحين قبيحة ولا تاجيساً إلا بين خرائيم

ومثال التعت: "أزكن لي جلم زابني أكره من تعلمه". ومثال الحال: "أقبل أخوك مستبشراً وجهه".

والاعتناء على المقدّر منها كالاعتناء على المفقود به نحو "موطئ خالدة حبيبة أم مارية" أي أمتط (بدليل وجود "أم" المتصلة فإنها لا تأتي إلا بسباق النفي). ونحو قول الأعشى:

كناطح صخرة يوماً ليوثها فلم يضربها وأوقى قزكه الوعسل

أي كوطئ ناطح.

ويجب أن يذكر هنا أن شرط الاعتماد وعدم النفي، إنما هو إمتلئ النصب، ولرفع الفاعل في الظاهر، أما رفع الضمير المستتر فجائز بلا شرط.

(الثالث) من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد من "أل" ألا يكون مصغراً ولا موصوفاً لأنها يختصان بالاسم فيوجدان الوصف من الشبّه بالفعلية. وقيل: المصغر إن لم يحفظ له مكبر جازمها في قوله:

"توقرق في الأيدي كميث حصرها". فقد رُفع "حصرها" بكثيت فاعلاً له، وقيل يجوز في الموصوف إعماله قبل الصفة، نحو "هذا ضارب زبداً متسلط" فمتسلط صفة لضارب تأخر عن مفعول اسم الفاعل

وكل اسم فاعل فهو يجرى مجرى مضارعه ثلاثياً كان أو رباعياً مزيداً كان فيه أو غير مزيد
فمكرم جار على أكرم ومدحرج على مدحرج ومستخرج على مستخرج.

وقد بينا أن الفعل المضارع أحرب لمضارعه الاسم إذ كان أصل الإعراب للأسماء وأن
اسم الفاعل أصل بمضارعه الفعل إذ كان أصل الأفعال للأفعال وأصل الإعراب للأسماء.

وتقول: مررت برجل ضارب أبوه زيداً كما تقول: مررت برجل يضرب أبوه زيداً
ومررت برجل مدحرج أبوه كما تقول: مدحرج أبوه وتقول: زيد مكرم الناس أخوه كما تقول:
زيد مكرم الناس أخوه وزيد مستخرج أبوه عمراً كما تقول: يستخرج والمفعول يجرى
الفاعل كما كان (يفعل) يجرى مجرى (يفعل) فتقول: زيد مضروب أبوه سوطاً وملبس ثوباً.
وقد بينت لك هذا فيما مضى.

وعما يجرى مجرى (فاعل) مفعول نحو: قطع فهو مقطع وكسر فهو مكسر. يراد به المبالغة
والتكثير.



لمعناه معنى: (فاعل) إلا أنه مرة بعد مرة.

وفعال يجرى مجرى (فاعل) وإن لم يكن موازياً له لأن من كسر كسر وما زاد على الثلاثي أن يكون
أول (اسم) الفاعل ميبأ فالأصل في هذا (مقطع) والحق به قطع لأنه في معناه.

ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قتال أو: جراح لم تقل هذا لمن فعل فعلة واحدة كما أنك لا
تقل: قتلت إلا وأنت تريد جراحة فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَخَّلَقْتُ الْإِبْرَاهِيمَ﴾ (يوسف: ٢٣)
ولو كان باباً واحداً لم يميز فيه إلا أن يكون مرة بعد مرة.

ومن كلام العرب: أما العسل فأتت شراب. ومثل ذلك (فعل) لأنك تريد به ما تريد
(بفعل) من المبالغة قال الشاعر^(١):

ضروبٌ بنهمل السيف شوقاً سبائها إذا قُوموا زاداً فأتاك هافر

(وفعال) نحو: (مطعمان ومطعمام) لأنه في التكثير بمتزلة ما ذكرنا.

(١) هذا مثال لأفعال فَعُول وهو قول أبي طالب.

مسائل من هذا الباب

تقول: هذا ضاربٌ زيداً إذا أردت (بضارب) ما أنت فيه أو المستقبل كمعنى الفعل المضارع له.

فإذا قلت هذا ضارب زيد تريد به معنى المضى فهن بمعنى: غلام زيد وتقول: هذا ضارب زيد أمس وهما ضاربان زيد وهن ضاربان زيد وهو ضاربان أخيك. كل ذلك إذا أردت به معنى المضى لم يميز فيه إلا هنا يعني الإضافة (و) المحض؛ لأنه بمنزلة قولك: غلام عبد الله وأخو زيد.

ألا ترى أنك لو قلت: (غلامٌ زيداً) كان محالاً فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضياً؛ لأنه اسم وليست فيه مضارعة للفعل لتحقيق الإضافة، وإن الأول يتعرف بالثاني.

ولا يميز أن تدخل عليه الألف واللام من غيرهما كما لم يميز ذلك في (الغلام) وإنما يعمل اسم الفاعل الذي مضارع (يفعل) كما أنه يعرب من الأفعال ما مضارع اسم الفاعل الذي يكون للحاضر والمستقبل.

مركز تحقيق كتب التراث

فأما اسم الفاعل الذي يكون لما مضى فلا يعمل كما أن الفعل الماضي لا يعرف وتقول: هؤلاء حوارج بيت الله أمس ومررت برجل ضارب الزيدان ومررت بقوم ملازموهم أخوتهم. فيثنى ويجمع؛ لأنه اسم كما لو تقول: مررت برجل أخواه الزيدان وأصحابه وأخوته فإذا أردت اسم الفاعل الذي في معنى المضارع جرى مجرى الفعل في عمله وتقليده فقلت: مررت برجل ضارب الزيدان كما تقول: مررت برجل يضربه الزيدان ومررت بقوم: ملازمهم أخوتهم كما تقول: مررت بقوم يلازمهم أخوتهم وتقول: أخواك أكلان طعامك وقومك ضاربون زيداً وجواربك ضاربان عمراً إذا أردت معنى المضارع.

وتقول مررت برجل ضارب زيداً الآن أو غداً إذا أردت الحال أو الاستقبال فتصفه به؛ لأنه نكرة مثله أضفت أو لم تضيف كما تقول: مررت برجل يضرب زيداً ولا تقول مررت برجل ضارب زيد أمس؛ لأنه معرفة بالإضافة دالاً على البدل.

وتقول: مرتت بزيد ضارباً عمراً إذا أردت الذي يجري مجرى الفعل.

فإن أردت الأخرى أخضت فقلت: مررت بزيد ضارب عمرو، على النعت والبدل؛ لأنه

معرفه کما تقول: مررت بزيد غلام عمرو.

واعلم أنه يجوز لك أن تحذف التنوين والنون من أسماء الفاعلين التي تجري مجرى الفعل.

وتضيف استخفافاً ولكن لا يكون الاسم الذي تضيفه إلا نكرة، وإن كان مضافاً إلى

معرفة لأنك إنما حذقت التون استخفافاً فلما ذهبت التون عاقبها الإضافة والمعنى معنى ثبات التون.

فمن ذلك قول الله سبحانه: ﴿عَذَابًا بِأَلْفِ كَعْبَةٍ﴾ [المائدة: ٩٥] غلو لم يرد به التوبيخ لم

يَكُن صِفَةً (لهدى) وهو نكرة، ومثله: ﴿عَارِضٌ مُّظِرُّنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤] و﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾

فِيْتَهُ كُمْ ﴿[القمر: ٢٧]﴾ وأنشدوا:

هَلْ أَنْتَ بَاعْتُمْ دِينَكُمْ بِمَا جِئْتُمْ بِهِ ۖ أَوْ عِبَدَ رَبِّكُمْ أَمْ عَنِ الْغِيظِ ۚ أَوْ عِبَدَ رَبِّكُمْ أَمْ عَنِ الْغِيظِ ۚ أَوْ عِبَدَ رَبِّكُمْ أَمْ عَنِ الْغِيظِ ۚ

أراد: يباعث التنوين

ونصب الثاني؛ لأنه أحمل فيه الأول مقلداً تنوينه كأنه قال: أو ياعث عبد رب ولو جره.

على ما قبله كان عربياً جيداً إلا أن الثاني كلما تباعد من الأول قوي فيه النصب واختير.

(١) يجوز في تابع مفعول اسم الفاعل المجزوء بالإضافة: الجرُّ مُرَاعَاةٌ لِلنَّظْمِ، والنصبُ مُرَاعَاةٌ لِلْمَحَلِّ، أو

بالأشياء وصفه مُؤَن، أو فعل نحو "العَاقِل مُتَغَيِّبٌ دِينٌ وَدُنْيَا" أي وَصَفَ دُنْيَا، أَوْ يَتَغَيَّبُ دُنْيَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

قُلْ أَتَيْتُ بِمِثَارٍ مُّجَاجِلٍ أَوْ عِذْرٍ أَتَىٰ عَمَلُونَ بَيْنَ يَحْرَاقِ

(ديتار وعون بن غرقا كلها اعلام والمعنى: هل أنت باعث لحاجتنا ديتاراً أو عبد رب الذي هو أخو عون

بين فخر اوقه.

نصب هيداً عطفاً على محل دينار، ولو جر "هيد رب" لجاز، بل هو الأرجح،، فإن كان الوصف غير عاملي

تَعَيَّنَ إِسْهَارُ فِعْلِ الْمَنْصُوبِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا﴾ (الآية: ١ سورة فاطر)

(إنما لم يعمل "جاعل" في الآية وهو اسمٌ فاعل؛ لأنه بمعنى الماضي و"رسلًا" مفعول لـجمل مقبولة). انظر

تقول: هذا معطي زيد الدراهم وعمراً الدنانير ولو قلت: هذا معطي زيد اليوم الدراهم وغداً عمراً الدنانير لم يصلح فيه إلا التنصب لأنك لم تعطف الاسم على ما قبله وإنما أوقعت الواو على (غد) ففصل الظرف بين الواو وعمرو.

فلم يقر الجر فإذا أعملته عمل الفعل جاز؛ لأن الناصب ينصب ما يتأخر منه والجار ليس كذلك وتقول: هذا ضاربك وزيداً غداً لما لم يجر أن تعطف الظاهر على المضمرة المجرورة حلت على الفعل كقوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنَجِّوْكَ وَأَهْلَكَ﴾ [العنكبوت: ٢٣] كأنه قال: منجون أهلك ولم تعطف على الكاف والمجرورة.

واعلم أن اسم الفاعل إذا كان لا معنى فقلت: هذا ضاربٌ زيدٌ وعمروٌ ومعطيٌ زيدٌ الدراهم أمس وعمرو.

جاز لك أن تنصب (عمراً) على المعنى لبعده عن الجار فكأنك قلت: وأعطى عمراً فمن ذلك قوله سبحانه: (وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حساناً) وتقول: مررت برجل قائم أبوه فترفع الأب وتجرى (قائماً) على رجل؛ لأنه نكرة وصفته بنكرة فصار كقولك مررت برجل يقوم أبوه.

فإذا كانت الصفة لشيء من سببه فهي بمنزلتها إذا خلصت لرجل.

وتقول: زيداً عمروٌ ضاربٌ كما تقول: زيداً عمروٌ يضرب.

فإذا قلت: عبد الله جاريتك أبوها ضارب فين النحويين فيه خلاف فبعض يكره التنصب لتأخر ما بين الكلام وبعض يحيزه.

وأبو العباس يحيز ذلك ويقول: إن (ضارباً) يجري مجرى الفعل في جميع أحواله في العلم في التقديم والتأخير.

وإنما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه نحو قولك: كانت زيداً الحمى تأخذ.

وتقول: هذا زيد ضارب أخيك إذا أردت المضي لأنك وصفت معرفة بمعرفة وتقول هذا زيد ضارباً أخاك غداً فتنصب (ضارباً)؛ لأنه نكرة وصفت بها معرفة.

وإذا كان الاسم الذي توقع عليه (ضارباً) وما أشبهه مضمراً أسقطت النون والتنوين منه فعل أو لم يفعل؛ لأن المضمّر وما قبله كالشيء الواحد فكروها زيادة التنوين مع هذا الزيادة نحو قولك: هذا ضاربي وضاربك وهذان ضاربك غداً ولو كان اسماً ظاهراً لقلت: ضاربان زيداً غداً ولكنتك لما جئت بالمضمّر أسقطت النون وأضفته وتقول: هذا الضارب زيداً أمس، وهذا الشاتم عمراً أمس لا يكون فيه غير ذلك؛ لأن الألف واللام بمنزلة التنوين في معنى الإضافة وأنت إذا نونت شيئاً من هذا نصبت ما بعده.

وتقول: هؤلاء الضاربون زيداً وهذان الضاربان زيداً، وإن شئت: ألقيت هذه النون وأضفت؛ لأن النون لا تعاقب الألف واللام كما تعاقب الإضافة ألا ترى أنك تقول: هذان الضاربان وهؤلاء الضاربون فلا تحذف النون والتنوين ليس كذلك لا تقول: هذا الضارب بالتنوين فاعلم ولذلك جازت الإضافة فيما تدخله النون مع الألف واللام نحو قولك: هما الضاربان زيداً لأن النون تعاقب الإضافة كما ثبتت النون مع الألف واللام كذلك ثبتت الإضافة مع الألف واللام ولا يجوز: هذا الضارب زيد أمس، فإن أضفته إلى ما فيه ألف ولام جاز كقولك: هو الضارب الرجل أمس تشبيهاً بالحسن الوجه فكل اسم فاعل كان في الحال أو لم يكن فَعَلْ بعدُ فهو نكرة نونت أو لم تنون، وإن كان قد فعل فأضفته إلى معرفة، وإن أضفته إلى نكرة فهو نكرة.

شرح الثاني وهو: الصفة المشبهة باسم الفاعل

الصفات المشبهات بأسماء الفاعلين^(١) هي أسماء ينصب بها كما ينعت بأسماء الفاعلين وتذكر وتؤنث ويدخلها الألف واللام وتجمع بالواو والنون كاسم الفاعل وأفعال التفضيل كما يجمع الضمير في الفعل فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرت أو بعضها شبهوها بأسماء الفاعلين، وذلك نحو: حسن وشديد وما أشبه تقول: مررت برجل حسن أبوه وشديد أبوه لأنك تقول: حسن وجهه وشديد رشيدته فتذكر وتؤنث وتقول: الحسن والشديد فتدخل الألف واللام وتقول حسنون كما تقول: ضارب مضاربة وضاربون والضارب والضاربة فحسن يشبه بضارب وضارب يشبه يضرب وضاربان مثل: يضربان وضاربون مثل يضربون ولا يجوز: مررت برجل خير منه أبوه على النعت ولكن ترفعه على الابتداء والخبر، وذلك لبعده من شبه الفعل والفاعل من أجل أن (خير منه) لا يؤنث ولا يذكر ولا تدخله الألف واللام ولا يثنى ولا يجمع فبعض شبه الفاعل لكل (أفعل منك) بمنزلة: (خير منك) (وشر منك) وما لم يشبه اسم الفاعل فلا يجوز أن يرفع به إسماً ظاهراً البتة، وأما الصفات كلها فهي ترفع المضمر وما كان بمنزلة المضمر ألا ترى أنك إذا قلت: مررت برجل أفضل منك فلي (أفضل) ضمير الرجل ولولا ذلك لم يكن صفة له.

ولكن لا يجوز أن تقول: مررت برجل أفضل منك أبوه لبعده من شبه اسم الفاعل والفعل ولكن لو قلت: مررت برجل حسن أبوه وشديد أبوه ويرجل قاعد عمرو إليه لكان جائزاً وكذلك: مررت برجل حسن أبوه وشديد أبوه.

(١) علامة الصفة المشبهة استعسان جر فاعلها بها نحو حسن الوجه ومنطلق اللسان وظاهر القلب والأصل حسن وجهه ومنطلق لسانه وظاهر قلبه فوجهه مرفوع بحسن على الفاعلية ولسانه مرفوع بمنطلق وقلبه مرفوع بظاهر وهذا لا يجوز في غيرها من الصفات فلا تقول زيد ضارب الأب عمراً تريد ضارب أبوه عمراً ولا زيد قائم الأب عملاً تريد زيد قائم أبوه عملاً وقد تقدم أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه فتقول زيد مضروب الأب وهو حيث جاز مجرى الصفة المشبهة. انظر شرح ابن عقيل ١٤٠/٣.

واعلم أن سائر الصفات بما ليس باسم فاعل ولا يشبهه فهي ترفع الفاعل إذا كان مضمراً فيها وكان ضمير الأول الموصوف وترفع الظاهر أيضاً إذا كان في المعنى هو الأول. أما المضمر فقد بيته لك وهو نحو: مررت برجل خير منك وشر منك قفي (خير منك) ضمير رجل وهو رفع بأنه فاعل.

وأما الظاهر الذي هو في المعنى الأول فنحو قولك: ما رأيت رجلاً أحسن في هينه الكحل منه في عين زيد؛ لأن المعنى في الحسن لزيد فصار بمنزلة الضمير إذ كان الوصف في الحقيقة له ومثل ذلك: ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة.

واعلم أن قولك: زيد حسن وكريم من حَسُنَ بِحَسَنٍ وَكَرَّمَ بِكَرَمٍ كما أنك إذا قلت: زيد ضارب وقتل وقائم قهر من: ضرب وقتل وقام إلا أن هذه أسماء متعددة تنصب حقيقة.

أما إذا قلت: زيد حسن الوجه وكريم الحسب فأنت ليس تحب أن زيدا فعل بالوجه ولا بالحسب شيئاً والحسب والوجه إعلالان كما ينصب الفعل وحسن وشديد وكريم وشريف أسماء غير متعددة على الحقيقة وإنما تعديتها على التشبيه ألا ترى أنك إذا قلت: زيد ضارب عمراً فالمعنى: أن الضرب قد وصل منه إلى عمرو، وإذا قلت: زيد حسن الوجه أو كريم الأب فأنت تعلم أن زيدا لم يفعل بالوجه شيئاً ولا بالأب والأب والوجه فاعلان في الحقيقة وأصل الكلام زيد حَسَنٌ وَجْهٌ وَكَرِيمٌ أَبٌ حَسَبٌ؛ لأن الوجه هو الذي حسن والأب هو الذي كرم.

مسائل من هذا الباب

تقول: زيد كريم الحسب لأنك أضمرت اسم الفاعل في (كريم) فنصبت ما بعده على التشبيه بالمفعول والدليل على أن الضمير واقع في الأول قولك: هند كريمة الحسب ولو كان على الآخر لقلت: كريم حسبها كما تقول: قائم أبوها وإنما جاز هذا التشبيه، وإن كان الحسب خبر مفعول على الحقيقة بل هو في المعنى فاعل؛ لأن المعنى مفهوم خبر ملبس ومن قال: زيد ضارب الرجل وهو يريد التنوين إلا أنه حذفه قال: زيد حسن الوجه إلا أن الإضافة في الحسن الوجه والكريم الحسب وجميع بابهما هو الذي يختار؛ لأن الأسماء على حدها من الإضافة إلا أن يحدث معنى المضارعة، وإذا قلت: زيد حسن وجهه وكريم أبوه وفاره عبده فهذا هو الأصل ويعده في الحسن: زيد حسن الوجه وكريم الحسب ويجوز: زيد كريم الحسب وحسن الوجه ويجوز: زيد حسن وجهاً وكريم حسباً ويجوز: زيد كريم حسب وحسن وجه والأصل ما بدأنا به.

واعلم أنك إذا قلت: حسن الوجه فأضفت (حسناً) إلى الألف واللام فهو غير معرفة، وإن كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام من أجل أن المعنى حسن وجهه فهو نكرة فكما أن الذي هو في معناه نكرة ولذلك جاز دخول الألف واللام عليه فقلت: الحسن الوجه ولا يجوز الغلام الرجل وجاز الحسن الوجه وقولك: مورت برجل حسن الوجه بذلك على أن حسن الوجه نكرة لأنك وصفت به نكرة واعلم أن (حسناً) وما (أشبهه) إذا أعلمت عمل اسم الفاعل فليس يجوز عندي أن يكون لما مضى ولا لما يأتي فلا تريد به إلا الحال؛ لأنه صفة وحق الصفة صحبة الموصوف ومن قال: هنا حسن وجه وكريم حسب حجتهم أن الأول لا يكون معرفةً بالثاني أبداً فلما كاف يعلم أنه لا يعني من الوجوه إلا وجهه ولم تكن الألف واللام بمعرفتين للأول كان طرحهما أخف.

ومن كلام العرب: هو حديث عهد بالوجه. قال الراجز:

لا حــــــق بطن يقرأ سمــــين

ومن قال هذا القول قال: الحسن وجهاً؛ لأن الألف واللام يمنعان الإضافة^(١) فلا يجوز أن تقول: هذا الحسن وجه من أجل أن هذه إضافة حقيقة على بابها لم تخرج فيه معرفة إلى نكرة ولا نكرة إلى معرفة فالألف واللام لا يجوز أن يدخل على مضاف إلى نكرة ولو قلت ذلك لكنت قد ناقضت ما وضع عليه الكلام؛ لأن الذي أضيف إلى نكرة يكون به نكرة وما دخلت عليه الألف واللام يصير بهما معرفة فيصير معرفة نكرة في حال، وذلك محال.

وإنما جاز: الحسن الوجه (وما أشبهه) وإدخال الألف واللام على حسن الوجه؛ لأن (حسناً) في المعنى منفصل لإضافته غير حقيقية والتأويل فيه التنوين فكأنك قلت: حسن وجهه فلذلك جاز فإذا قلت: حسن وجه ثم أدخلت الألف واللام قلت: الحسن وجهاً فتنصب الوجه للتمييز أو الشبه بالمفعول به لما امتنعت الإضافة كما تقول: ضارب رجل ثم تقول: الضارب رجلاً وتقول هو الكريم نجساً والفارح عبداً ويجوز: الحسن الوجه؛ لأنه مشبه بالضارب الرجل؛ لأن الضارب بمعنى الذي ضرب والفعل واصل منه إلى الرجل على الحقيقة وقد قالوا: الضارب الرجل تشبوه بالحسن الوجه كما شبهوا الحسن الوجه به في النصب وحل هذا أنشد:

الواهب المائة الهجان وفيدما عسوداً ترجي خلقها أطفالها

والوجه: النصب في هذا وتقول هو الحسن وجه العبد كما تقول هو الحسن العبد؛ لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام وتقول: على التشبيه بهذا (الضارب أخي الرجل) كما تقول: الضارب الرجل وتقول: مررت بالحسن الوجه الجميلة ومررت بالحسن العبد النبيلة فأما قولهم: الواهب المائة الهجان وعبيدها فإنما أردوا: عبيد المائة كما تقول: كل شاة وسخلها بدمهم ورب رجل وأخيه لما كأن المضر هو الظاهر جرى مجراه.

وقال أبو العباس رحمه الله في إتشادهم:

(١) يجب أن يكون للمفعول مجرداً من أل والإضافة نحو الحسن وجهاً وحسن وجهاً، انظر شرح ابن عقيل

أَبَا إِبْنِ الثَّارِكِ الْبُخَّارِيُّ بِشَرِّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ عُكُوفًا^(١)

أنه لا يجوز عنده في (بشر) إلا النصب لأنهم إنما يخفضونه على البدل وإنما البدل أن توقع الثاني موقع الأول وأنت إذا وضعت (بشراً) في موضع الأول لم يكن إلا نصباً فأما نظير هذا قولك: يا زيد أخافنا على البدل.

وقال النحويون: (بشر).

واعلم أن كل ما يجمع بغير الواو والنون نحو: حسن وحسان، فإن الأجود فيه أن تقول: مرتت برجل حسان قومه من قبل أن هذا الجمع المتكسر هو اسم واحد صيغ للجمع ألا ترى أنه يعرب كأعراب الواحد المفرد لا كأعراب التثنية والجمع السالم الذي على حد التثنية. فأما ما كان يجمع مسلماً بالواو والنون نحو: (منطلقين)، فإن الأجود فيه أن تجعله بمنزلة الفعل المقدم فتقول: مرتت برجل منطلق قومه وأسما الفاعلين وما يشبهها إذا ثنيتها أو جمعتها الجمع الذي على حد التثنية بالواو والنون لم تثن وتجمع إلا وفيها ضمير الفاعلين مستتراً تقول: الزيدان قائمان فالألف والنون إنما جيء بهما للتثنية وتقول: الزيدون قائمون فالواو والنون إنما جيء بهما للجمع وليست بأسماء الفاعلين التي هي كناية كما هي في (يفعلان ويفعلون)، لأن الألف في (يفعلان) والواو في (يفعلون) ضمير الفاعلين.

فإن قلت: الزيدان قائم أبواهما لم يجوز أن تثني (قائماً) لأنه في موضع (يقوم أبواهما) إلا في قول من قال: أكلوني البراغيث فإنه يجوز على قياسه مرتت برجل قائمين أبوه. فاعلم.

(١) قد يُضَافُ اسْمُ الْفَاعِلِ مَعَ وَجُودِ آلِ الْفَوْصَةِ، وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ تُرْقُبُ هَرَبُهُمْ: "هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلُ". شَبَّهُوهُ بِالْحَسَنِ الْوَجِيءِ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِثْلُهُ فِي الْمَعْنَى. قَالَ الْمَرَارُ الْأَسَدِيُّ:

أَبَا إِبْنِ الثَّارِكِ الْبُخَّارِيُّ بِشَرِّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ عُكُوفًا

فَالْبُخَّارِيُّ: مَفْعُولٌ لِلتَّارِكِ، فَأَهْيَفَ إِلَيْهِ تَخْفِيفاً، وَمِنْ ذَلِكَ إِشَادُ بَعْضِ الْعَرَبِ قَوْلَ الْأَعْمَشِ:

الْوَاهِبُ الْمَائِسَةُ الْهَجَّاءُ وَجَبَّيْهَا عُرُوداً تَرْجُمِي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا

شرح الثالث: وهو المصدر

اعلم أن المصدر يعمل عمل الفاعل؛ لأن الفعل اشتق منه ويُني مثله للأزمنة الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل تقول من ذلك: عجبت من ضرب زيد عمرًا إذا كان زيد فاعلاً، وعجبت من ضرب زيد عمرو إذا كان زيداً مفعولاً، وإن شئت نونت المصدر وأصريت ما بعده بما يجب له لبطان الإضافة فاعلاً كان أو مفعولاً فقلت: عجبت من ضرب زيد بكراً ومن ضرب زيداً بكر وتدخل الألف واللام حل هذا فتقول عجبت من الضرب زيداً بكراً ولا يجوز أن تخفف (زيداً) من أجل الألف واللام لأنها لا يجتمعان والإضافة كالنون والتثوين.

وقال قوم: إذا قلت: أردت الضرب زيداً إنما نصبت بإظهار فعل؛ لأن الضرب لا ينصب وهو عندي قول حسن.

واعلم أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل ولا المفعول الذي مع المصدر حل المصدر؛ لأنه في صك وكذلك إن وكذا ما في العبارة أو وصف لو قلت: دارك أعجب زيداً دخول عمرو فتصيب الدار بالدخول كان خطأً

وقال قوم: إذا قلت: أعجبني ضرب زيداً فليس من كلام العرب أن ينونوا، وإذا نونت عملت بالفاعل والمفعول ما كنت تعدل قبل التثوين قالوا: فإن أشرت إلى الفاعل نصبت فقلت: أعجبني ضرب زيداً، وإن شئت رفعت وأردت: أعجبني أن ضرب زيد.

مسائل من هذا الباب

تقول: أعجب ركوبك الدابة زيدا فالكاف في قولك: (ركوبك) مخفوضة بالإضافة وموضعها رفع والتقدير: أعجب زيدا أن ركب الدابة فالمصدر يجر ما أضيف إليه فاعلاً كان أو مفعولاً ويجري ما بعده على الأصل وإضافته إلى الفاعل أحسن؛ لأنه له: كقول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾^(١) [البقرة: ٢٥١] وإضافته إلى المفعول حسنة؛ لأنه به اتصل وفيه حل وتقول: أعجبني بناء هذه الدار وترى المجلود فتقول: ما أشد جلده وما أحسن خياطة هذا الثوب فعلى هذا تقول أعجب ركوب الدابة عمرو زيدا إن أردت: أعجب أن ركب الدابة عمرو زيدا فالدابة وعمرو وركب في صلة (أن) وزيد متصّب (بأعجب) وبين خارج من الصلة فقدمه إن شئت قبل أعجب، وإن شئت جعلته بين (أعجب) ، بين الركوب وكذلك: عجت من دق الثوب القصار ومن أكل الخبز زيدا ومن أشباع الخبز زيدا، فإن نوبت المصدر أو أدخلت فيه ألفاً ولا ما امتنع الإضافة فجرى كل شيء هل أصله فقلت: أعجب ركوب زيد الدابة عمرواً فإن شئت قلت: أعجب ركوب الدابة زيد عمرواً ولا يجوز أن تقدم الدابة ولا زيدا قبل الركوب لأنها من صلتها فقد صاراً منه كالياء والذال من (زيد) وتقول: ما أعجب شيء شيئاً إعجاب زيد ركوب الفرس عمرو ونصبت (إعجاباً) لأنه مصدر وتقديره: ما أعجب شيء شيئاً إعجاباً مثل إعجاب زيد ورفعت الركوب بقولك: (أعجب) لأن معناه: كما أعجب زيدا أن ركب الفرس عمرو وتقول: أعجب الأكل الخبز زيد عمرواً كما وصفت لك وعلى هذا قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ﴾^(٢) [البقرة: ١٤-١٥]

(١) الأصل في الفاعل الرفع، وقد يحذف لفظاً بإضافة المصدر نحو:

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ (الآية: ٢٥١ سورة البقرة) أو بإضافة اسم المصدر نحو قول عائشة (رض) "ومن قبل الرجل امرأته الوضوء" (القبلة: مصدر قبل و"الرجل" فاعله وهو مجرور لفظاً بالإضافة و"امراته" مفعول به "الوضوء" مبتدأ مؤخر وخبره "من قبل الرجل").

ويجب حذف فعلاً إذا قرئ بعد الحروف المختصة بالفعل نحو "أذا السماء انشقت" (الآية: ١ سورة

الانشقاق). انظر معجم القواعد العربية ٢١/٥.

فالتقدير: أو أن يطعم لقوله: وما أدراك فعلى هذا يجري ما ذكرت لك ولو قلت: عمراً أعجبني أن ضرب خالداً كان خطأ؛ لأن عمراً من الصلة.

ومن قال: هذا الضارب الرجل لم يقل: عجبت من الضرب الرجل؛ لأن الضرب ليس بنعت والضارب نعت كالحسن وهو اسم الفاعل من (ضرب) كما أن حسناً اسم الفاعل من (حسن) ويحسن وهما نعتان مأخوذتان من الفعل للفاعل وتقول: أعجبني اليوم ضرب زيد عمراً (إن جعلت اليوم) نصباً بأعجبني فهو جيد، وإن نصبته بالضرب كان خطأ؛ وذلك؛ لأن الضرب في معنى (أن ضرب) وزيد وعمرو من صلتها فإذا كان المصدر في معنى (إن فعل) أو (أن يفعل) فلا يجوز أن ينصب ما قبله ولا يعمل إلا فيما كان من تمامه فيؤخر بعض الاسم ولا يقدم بعض الاسم على أوله، فإن لم يكن في معنى (إن فعل) وصلتها أعملته عمل الفعل إذا كان نكرة مثله فقدمت فيه وأخرت، وذلك قولك ضرباً زيداً، وإن شئت: زيداً ضرباً؛ لأنه ليس فيه معنى (أن) إنما هو أمر وقولك ضرباً زيداً ينصب بالأمر كأنك قلت: اضرب زيداً إلا أنه صار بدلاً من الفعل لما حلت به وحكى قوم أن العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر فقالوا: عجبت من طعامك طعاماً يعني من: من إطعامك وعجبت من دهنك لحيثك يريدون: من دهنك قال الشاعر:

أظلمت إن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحية ظلم^(١)

أراد: إن إصابتكم.

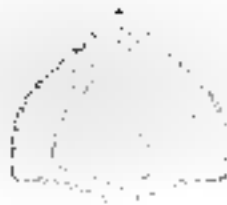
ومنه قوله:

ويغذ عطائك المشقة الرثاها...^(٢)

(١) الهزة للتداء وظلوم اسم امرأة متادى ومصابتكم اسم إن وهو مصدر بمعنى إصابتكم ويسمى اسم مصدر مجازاً ورجلاً مفعول بالمصدر وأهدى السلام جملة في موضع نصب على أنها صفة لرجلاً وتحية مصدر لأهدى السلام من باب تعدت جلوساً وظلم غير أن ولهذا البيت حكاية شهيرة عند أهل الأدب. انظر شرح شعور الذهب ٥٢٧/١.

(٢) من إهلاك اسم المصدر قوله:

أراد: بعد إعطائك وقال هؤلاء القوم: إذا جاءت الأسماء فيها المدح والذم وأصلها ما لم
 يسم فاعله رفعت مفعولها فقلت: عجبت من جنون بالعلم فيصير كالفاعل وأنا هو مفعول.
 هذا مع المدح والذم ولا يقال ذلك في غير المدح والذم.



الكتاب في النحو

أكثر ما يعبر به الصوت عنى ويعد عطائك المائة الرقايا
 فد(المائة) منصوب بـ(عطائك) ومنه حديث الخوطا من قبله الرجل امرأته الوضوء فد(امراته) منصوب
 بـ(قبله) وقوله:
 إذا صبح عيون الخنائق المسره لم يجهد
 عبرا ممن الأمالك إلا ميسرا
 انظر شرح ابن عقيل ٩٩/٣.

شرح الرابع

وهو ما كان من الأسماء التي سموا الفعل بها: فوضع هذه الأسماء من الكلام في الأمر والنهي فما كان فيها في معنى ما لا يتعدى من الأفعال فهو غير متعد وما كان منها في معنى فعل متعدٍ تعدى وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب: فمنها اسم مفرد واسم مضاف واسم استعمل مع حرف الجر.

فالضرب الأول: قولك: هلم زيدا وعندك زيدا. ورويد زيدا وحي هل الثريد وزعم أبو الخطاب: أن بعض العرب يقول: حي هل الصلاة. ومن ذلك: تراكها ومناها وهذه متعدية والمعنى: اتركها وامنعها وأما ما لا يتعدى فنحو: مه وصه وإيه.

والضرب الثاني: وهي الأسماء المضاف ومنها أيضاً ما يتعدى وما لا يتعدى فأما المتعدي فنحو: دونك زيدا وذكر سيويه: أن أبا الخطاب حدثه بذلك وحذرك زيدا وحذارك زيدا، وأما ما لا يتعدى فمكانك وبعيدك وخلفك إذا أردت تأخر وحذرتك شيئاً خلفه وفرتك إذا حذرتك من بين يديه شيئاً وأمرته أن يطعم وأماك ووراك.

والضرب الثالث: ما جاء مع أحرف الجر نحو: عليك زيدا وإليك إذا قلت: تنح. وذكر سيويه: أن أبا الخطاب حدثه: أنه سمع من يقال له إليك فيقول: (إلي) في هذا الحرف وحده كأنه قال له: تنح فقال: أتحنى ولا يجوز مثل هذا في أخوات إلي لأن هذا الباب إنما وضع في الأمر مع المخاطب وما أضيف فيه فإنما يُضاف إلى كاف علامة المخاطب المتكلم ولا يجوز أن تقول: رويد زيدا ودونه عمراً تريد غير المخاطب.

(١) من أسماء الأفعال ما هو في أصله ظرف وما هو مجرد بحرف نحو عليك زيدا أي الزمه وإليك أي تنح ودونك زيدا أي خلفه، ومنها ما يستعمل مصدرًا واسم فعل كرويد وإيه، فإن أبهر ما بعدهما فهما مصدران نحو رويد زيد أي إرواد زيد أي إمهاله وهو منصوب بفعل مضمر وإيه زيد أي تركه، وإن انتصب ما بعدهما فهما اسميا فعل نحو رويد زيدا أي أمهل زيدا وإيه عمراً أي أتركه. انظر شرح ابن عقيل ٣/ ٣٠٣.

وحكي أن بعضهم قال: عليه رجلاً ليس أي: خيرى وهذا قليل شاذ.

وجميع هذه الأسماء لا تصرف تصرف الفعل.

وحكي أن ناساً من العرب يقولون: هلمي وهلميا وهلموا فهؤلاء جعلوه فعلاً والهاء للثنية ولا يجوز أن تقدم مفعولات هذه الأسماء من أجل أن ما لا يتصرف لا يتصرف عمله فأما قول الله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] فليس هو حل قوله: عليكم كتاب الله ولكنه مصدر محمول على ما قبله؛ لأنه لما قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] فأعلمهم: أن هذا مكتوب مفروض فكان بدلاً من قول: كتاب الله ذلك فنصب (كِتَابَ اللَّهِ) وجعل عليكم تينياً.



مسائل من هذا الباب

تقول: رويدكم أنتم وعبد الله؛ لأن المضر في النية مرفوع ورويدكم وعبد الله وهو قبيح إذا لم تؤكد رويدكم أنتم أنفسكم ورويدكم أجمعون ورويدكم أنتم أجمعون كل حسن وكذلك رويد إذا لم يلحق فيه الكاف تجري هذا المجري وكذلك الأسماء التي للفعل جمعاً إلا أن هلم إذا لحقتها (لك)، فإن شئت حملت أجمعين ونفسك على الكاف المجرورة فقلت هلم لكم أجمعين وأنفسكم ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم ألا ترى أنه يجوز: هذا لك نفسك ولكم أجمعين ولا يجوز: لك وأخيك، وإن شئت حملت المعطوف والتأكيد والصفة على المضر المرفوع في النية فقلت: هلم لكم أجمعون كأنك قلت: تعالوا أجمعون وهلم لك أنت وأخوك كأنك قلت: تعالي أنت وأخوك، فإن لم تلحق (لك) جرى مجرى رويد ورويد يتصرف على أربع جهات يكون أمراً بجمعين: أرود أي أهمل ويكون صفة نحو: ساروا سيراً رويداً أي سهلاً وتكون حالاً تقول: رويداً أي متمهلين وتكون مصدراً نحو: رويد نفسه وذكر سيويه: أنه حدثه به من لا يفهم: أنه سمع العرب تقول: ضعه رويداً أي وضعاً رويداً.

وتلحق (رويد) الكاف وهي في موضع (أفعل) تينياً لا ضميراً فتقول: رويدك ورويدكم وإنما تلحقها لتين المخاطب المخصوص فقط غير ضمير، وذلك إذ كانت تقع لكل مخاطب على لفظ واحد.

ولك أن لا تذكرها ومثلها في ذا: حيهل وحيهلك فالكاف للخطاب وليست بإسم ومثل هذا في كلامهم كثير.

قال سيويه: وقد يجوز عليك أنفسكم وأجمعين وقال: إذا قلت: عليكم زيداً فقد أضمرت فاعلاً في النية فإذا قلت: عليك أنت نفسك لم يكن إلا رفعاً.

ولو قلت في: علي زيداً أنا نفسي لم يكن إلا جرأً وإنما جاءت الياء والكاف لتفصلاً بين المأمور والأمر في المخاطبة وكذلك: حذرك بمنزلة عليك والمصدر وغيره في هذا الباب سواء

ومن جعل: رويد مصدراً قال: رويدك نفسك إن حمله على الكاف، وإن حمله على المضمر في النية رفع.

قال: وأما قول العرب رويدك نفسك فإتهم يجعلون النفس بمنزلة عبد الله إذا أمرته به، وأما حيهلك وهاءك وأخواتها فلا يكون الكاف فيها إلا للخطاب ولا موضع لها من الإعراب لأنهم لم يجعلن مصادر.

أما قولك: دونك زيدا ودونكم إذا أردت تأخر فتظيرها من الأفعال جئت يا فتى يجوز أن تخبر عن مجيئك لا غير وجائز أن تعديها فتقول: جئت زيدا وكذلك تقول: علي زيدا وعلي به فإذا قلت: علي زيدا فمعناه أعطني زيدا، وإذا قلت: عليك زيدا فمعناه: خذ زيدا ومعنى (حيهل) أقرب وجائز أن يقع في معنى قرب فأما قولك: أقرب فكقولك: حيهل الشريد أي: أقرب منه وآتة وتنع حيهل كفتح حة عشر لأنها شيان جملاً شيئاً واحداً.

فأما قول الشاعر:

يَوْمَ كَثِيرٍ شَاءَ بِسَبِّ وَحْيٍ هَلْهُ ...

فلأنه جعله إسماً فصار كحضر موت ولم يأمر أحداً بشيء.

وقد توصل بـ(علي) كما وصلت بـ(هل) هذه فمن ذلك: حي على الصلاة، إنها معناه: أقربوا من الصلاة وإيتوا الصلاة.

(١) حي - حييلاً - حيهل: كلها أسماء أفعال للامر بمعنى: قلّم أو أقبل وعجل كقول المولّد: "حي على الصلاة حي على الفلاح" والمعنى: عجلوا إليها وتعالوا مني حين ولي حديث ابن مسعود: "إذا ذكر الصّالحون فحيّ قلّاً" (تكتب الكلمتان مفصولتين ومجموعتين بكلمة واحدة) بقمر أي ابتداء به وعجل يذكره، وهما كلمتان جوفيتا كلمة واحدة. ومثلها: "حيهل" وأصلها: حيّ بمعنى اضجل، وخلاً: حتّ واستعجال، فصارا كلمة واحدة وعليه قول الشاعر:

وَمَسَّحَ الْحَسَى بِسَنْ قَارٍ فَطَلَّ لِمَم . . . يَوْمَ كَثِيرٍ تَنَاقَبَ وَحْيُهُ

وفي (حيهل) ثلاث لغات: فأجودهن أن تقول: حيَّهل بعمر فإذا وقفت قلت: حيهلا الألف ها هنا لبيان الحركة كالهاء في قوله: كتابيه وحسابيه؛ لأن الألف من مخرج الهاء ومثل ذلك قولك: أنا قلت ذلك فإذا وقفت قلت: أناه.

ويجوز: حيهلاً بالتثوين فحعمل نكرة ويجوز: حيهلا بعمر وهي أردأ اللغات.

قال أبو العباس: وأما (حي هلا) فليست بشيء.

(وهلم) إنها هي لم أي أقرب وها للتنبيه إلا أن الألف حذفت فيها لكثرة الاستعمال وأنها جعلت شيئاً واحداً فأما أهل الحجاز فيقولون للواحد والاثنتين والمرأة وللجماعة من الرجال والنساء: هلم على لفظ واحد كما يفعلون ذلك في الأشياء التي هي أسماء للفعل وليس بفعل قال الله عز وجل: ﴿وَالْقَاتِلِينَ إِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾^(١) [الأحزاب: ١٨] واستجازوا ذلك لإخراجهم إياها عن مجرى الأفعال حيث وصلوها بحرف التنبيه كما أخرجوا خمسة عشر من الإعراب.

فأما بنو تميم فيصرفونها فيقولون للاثنتين: هلما وللأثنى هلمي كما تقول: رد وردا وردوا وارددن ووردي.

(١) قال في التسهيل: ولا علامة للمضمر المرتفع بها يعني بأسماء الأفعال، ثم قال ويروز مع شبهها في عدم التصرف دليل على فعليته يعني كما في هات وتعال، فإن بعض النحويين غلط فعدها من أسماء الأفعال وليس منها بل هما فعلاان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للأنثى هاتي وتعالين، وللأثنين هاتين وتعالين، وللجماعتين هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين، وهكذا حكم هلم عند بني تميم فإنهم يقولون: هلم هلمي هلموا هلممن، فهي عندهم فعل لا اسم فعل، ويدل على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو هلمن. قال سيوريه: وقد تدخل الحفيفة والثقيلة يعني على هلم، قال لأنها عندهم بمنزلة رد وردا وردى وردوا وارددن، وقد استعمل لها مضارعاً من قيل له هلم فقال لا أهلم، وأما أهل الحجاز فيقولون هلم في الأحوال كلها كغيرها من أسماء الأفعال. وقال الله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ شَهِدَاءُكُمْ﴾ (الأنعام: ١٥٠) ﴿وَالْقَاتِلِينَ إِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ (الأحزاب: ١٨)، وهي عند الحجازيين بمعنى احضر وتأتي عندهم بمعنى أقبل (وَأَخْزَ مَا لِي فِي) (فيه القتل) وجوباً فلا يجوز زيدا دراك خلافاً للكسائي. انظر شرح الأشموني

قال أبو بكر: وقد مضى ذكر الأسماء التي تعمل عمل الفعل بعد أن ذكرنا الأسماء المرتفعة فلم يبق اسم يرتفع إلا أن يكون تابعاً لإسم من الأسماء التي قدمنا ذكره وأن تكون مبنياً مشبهاً بالمعرب.

فأما التوابع فنحو: النعت والتأكيد والبدل والمطف ونحن نذكرها بعد ذكر الأسماء المنصوبات والمجرورات، وأما ما كان من الأسماء مبنياً مشبهاً للمعرب فنداء المفرد نحو قولك: يا زيد ويا حكم العاقل والعاقل ويا حكيمان ويا حكمون فهذا موضعه نصب وليس بمعرب وإنما حقه أن يذكر مع ذكر المبنيات من أجل أنه مبني وينبغي أيضاً أن يذكر مع المنصوبات من أجل أن موضعه منصوب فنحن نعيده إذا ذكرنا النداء إن شاء الله.

وقبل أن نذكر المنصوبات نقدم ذكر المعرفة والنكرة للإنتفاع بذلك فيها ولي المرفوعات أيضاً إن شاء الله.



باب المعرفة والنكرة

كل اسم هم اثنين فما زاد فهو نكرة وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحداً بعينه إذا ذكر.

والنكرة^(١) تنقسم قسمين: فأحد القسمين: أن يكون الاسم في أول أحواله نكرة مثل: رجل وفرس وحجر وجمل وما أشبه ذلك.

والقسم الثاني: أن يكون الاسم صار نكرة بعد أن كان معرفة وعرض ذلك في الأصل الذي وضع له غير ذلك نحو أن يُسمى إنسان بعمره فيكون معروفاً بذلك في حيه، فإن سمي باسم آخر لم نعلم إذا قال القائل: رأيت عمراً أي العمرين هو ومن أجل تنكره دخلت عليه الألف واللام إذا تثنى وجمع.

وتعتبر النكرة بأن يدخل عليها (رُبَّ) فيصلح ذلك فيها أو ألف ولام فيصير بعد دخول الألف واللام معرفة أو تنبيهاً وتجهيلاً بلفظها من غير إدخال ألف ولام عليها فجميع هذا وما أشبهه نكرة والنكرة قبل المعرفة ألا نرى أن الإنسان اسمه إنسان يجب له هذا الاسم بصورته قبل أن يعرف باسم وأكثر الأسماء نكرات وهذه النكرات بعضها أنكر من بعض فكلما كان أكثر عموماً فهو أنكر مما هو أخص منه فشيء أنك من قولك: حي وحي أنكر من قولك: إنسان فكلما قل ما يقع عليه الاسم فهو أقرب إلى التعريف وكلما كثر كان أنكر فاعلم.

(١) النكرة ما يقبل الـ وتؤثر فيه التعريف أو يقع موقع ما يقبل الـ فمثال ما يقبل الـ وتؤثر فيه التعريف رجل فتقول الرجل واحترز بقوله وتؤثر فيه التعريف مما يقبل الـ ولا تؤثر فيه التعريف كعباس عليها فإنك تقول فيه العباس فتدخل عليه الـ لكنها لم تؤثر فيه التعريف؛ لأنه معرفة قبل دخولها عليه ومثال ما وقع موقع ما يقبل الـ ذو التي بمعنى صاحب نحو جامتي ذو مال أي صاحب مال فذو نكرة وهي لا تقبل الـ لكنها واقعة موقع صاحب وصاحب يقبل الـ نحو الصاحب. انظر شرح ابن عقيل ٨٦/١.

ذكر المعرفة

والمعرفة^(١) خمسة أشياء: الاسم المكنى والمبهم والعلم وما فيه الألف واللام وما أضيف إليهن.

فأما المكنى: فنحو قولك: هو وأنت وإياك والهاء في (غلامه وضريقه) والكاف في غلامك وضريرك والتاء في (فمئت) وقمئت وقمئت يا هذا.

فأما المبهم: فنحو: هذا وتلك وأولئك المكنيات والمبهمات موضح يستقصي ذكرها فيه إن شاء الله.

وأما العلم: فنحو: زيد وعمر وعثمان.

واعلم أن اسم العلم على ثلاثة أحزاب إما أن يكون منقولا من نكرة أو مشتقا منها أو أصليا أحزابا.

فأما المنقول^(٢): فعل ضريرين: أحدهما من الاسم الآخر من صفة.



مركز تحقيق وتحقيق علوم

(١) عدداً ابن مالك من قاله:

وغيره معرفة كهم وفي وعند وابني والغلام والذي
أي غير النكرة المعرفة وهي ستة أقسام المفسر كهم واسم الإشارة كذي والعلم كهند والمحل بالألف
واللام كالغلام والموصول كالذي وما أضيف إلى واحد منها كابني وستكلم على هذه الأقسام
لما ليس في غيبة أو حضور كأننت وهـ نسيم بالسهمير
يشير إلى أن السهمير ما دل على غيبة كهم أو حضور وهو قسيان أحدهما ضمير المخاطب نحو أنت والثاني
ضمير المتكلم نحو أنا

وذو اتصال منه ما لا يتصل ولا يسل إلا اختيـاراً أبداً
كالهاء والكاف من ابني أكرمك والياء والهاء من عليه ما ملك
السهمير الهارز ينقسم إلى متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي لا يتصل به كالكاف من أكرمك ونحوه ولا
يتبع بعد إلا في الاختيار فلا يقال ما أكرمك إلاك وقد جاء شذوذاً في الشعر كقوله:

أهو ذرب العرش من فمة بفت عـلي فـما لي عـرض إلا ناصـر

انظر شرح ابن عقيل ١/٨٦-٩٠.

أما المنقول من الاسم النكرة فتحو: حجر وأسد فكل واحد من هذين نكرة في أصله فإذا سميت به صار معرفة، وأما المنقول من صفة فتحو: هاشم وقاسم وهباص وأحمر؛ لأن هذه أصولها صفات تقول: مزرت برجل هاشم ورجل قاسم ورجل عباس.

(١) هُوَ مَا نُقِلَ عَنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ:

(أ) إِنَّمَا مَنقُولٌ عَنْ: "ظَرَفَ" نحو "وَرَاءَكَ" بمعنى تأخر، و"أَمَّاكَ" بِمَعْنَى تَقَدَّمَ، و"دَوْلَكَ" بِمَعْنَى نُحِذُّ، "مَكَانَكَ" بِمَعْنَى اثْبَتُ.

(ب) وَإِنَّمَا مَنقُولٌ عَنْ "جَارٌ وَمَجْرُورٌ" نحو "عَلَيْكَ" بمعنى الزَّم، ومنه: «عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ» (الآية: ١٥) سورة المائدة) و"أَلَيْكَ" بمعنى تَنَحَّ، وَلَا يُقَاسُ عَلَى هَذِهِ الظُّرُوفِ غَيْرُهَا. وَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُتَّصِلَةً بِضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ، لَا الْغَائِبِ، وَلَا غَيْرِ الضَّمِيرِ، وَمَوْضِعُ الضَّمِيرِ حَرْفٌ بِالإِضَافَةِ مَعَ الظُّرُوفِ، وَجَرَّ بِالْحَرْفِ مَعَ الْمَنقُولِ مِنَ الْحُرُوفِ، وَإِذَا قُلْتَ: "عَلَيْكُمْ كَلِمَةٌ أَنْفُسُكُمْ" جاز رفع "كل" توكيداً للضمير المستكن، ودُرْهُ توكيداً للمجرور.



(ج) وَإِنَّمَا مَنقُولٌ عَنْ مُصَدِّرٍ وَهُوَ عَلَى تِسْعِينَ (الأول) مصدر استعمل فعله، كَخَرَجَ "رُوَيْدٌ بِمَكْرَةٍ" لِأَنَّهُمْ قَالُوا: "أَرْوَدُهُ إِزْوَادًا" بِمَعْنَى أَنْهَلَهُ إِسْهَالًا، ثُمَّ صَفَرُوا الْمَصْدَرَ بَعْدَ حَذْفِ زَائِدِهِ، وَأَقَامُوهُ مَقَامَ فِعْلِهِ، وَاسْتَعْمَلُوهُ تَارَةً مُضَافًا إِلَى مَفْعُولِهِ، فَقَالُوا: "رُوَيْدٌ عَمِيدٌ" وَتَارَةً مَتَوْنًا نَاصِبًا لِلْمَفْعُولِ، فَقَالُوا: "رُوَيْدًا عَلِيًّا" ("رويد" في المثالين: مصدر نائب عن أَرُودَ وَفَاعِلُهُ مُسْتَثْنَى وَجُوبًا وَ"محمد" في الأول مفعول به مَلْرُورٌ بِإِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ وَ"عليًا" في الثاني مفعول به منصوب).

(الثاني) مصدر أَهْمِلَ فَعْلُهُ نحو "بَلَّةٌ" فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ مُصَدِّرُ فِعْلِ مُهْمَلٍ مُرَادِفٍ لـ "دَخَ" وَ"اتَّوَكَّ" يُقَالُ "بَلَّةٌ عَلَى" بِتَنْصِبِ الْمَفْعُولِ، وَيَتَاءُ "بَلَّةٌ" عَلَى الْفَتْحِ عَلَى أَنَّهُ أَسْمٌ فَعْلٌ. وَتُسْتَعْمَلُ "بَلَّةٌ" بِمَعْنَى "كَيْفَ" فَتَكُونُ تَعْبِيرًا مُقَدِّمًا، وَمَا بَعْدُهَا مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ. وَقَدْ رُوِيَ بِالْأَوَّلِ الْثَلَاثَةِ (الإضافة والتنصب هل أنه مفعول به والرفع على أنه مبتدأ مؤخر) قَوْلُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ فِي وَفْعَةِ الْأَحْزَابِ:

تَلَرُّ الْجَاهِجِمَ صَاحِبِيَا هَامَاتُهَا بَلَّةُ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُحْلَقِ (فاعل "تلر" يعود على البوف في البيت قبله وهو قوله:

نصل البوف إذا قصرنا بخطونا قداماً ونلحقها إذا لم نلحق

والجهاجم جمع جُهْجُمَة: وهو عَظْمُ الرَّأْسِ، وَصَاحِبِيَا مِنْ صَحَا بِضَمِّهِ: إِذَا ظَهَرَ وَبَرَزَ، وَالْهَامَةُ: وَسَطُ الرَّأْسِ وَمُعْظَمُهُ. انظر معجم القواعد العربية ٤٦/٢.

وأما الأسماء المشتقة: فنحو: عمر وعثمان فهذان مشتقان من عامر وعائم وليسا بمنقولين؛ لأنه ليس في أصول النكرات عثمان ولا عمر إلا أن تريد جمع 'عمرة'.

فأسماء الأعلام لا تكاد تخلو من ذلك، فإن جاء اسم عربي لا تدري سمّ فقل أو اشتق فاعلم إن أصله ذلك، وإن لم يصل إلينا علمه قياساً على كثرة ما وجدناه من ذلك.

ولا أدفع أن يخترع بعض العرب في حال تسميته اسماً غير منقول من نكرة ولا مشتق منها، ولكن العام والجمهور ما ذكرت لك.

وأما الأعجمية فنحو: إسماعيل وإبراهيم ويعقوب فهذه أعربت من كلام المعجم.

وأما ما فيه الألف واللام، فإن الألف واللام يدخلان على الأسماء النكرات على ضربين: إما إشارة إلى واحد معهود بعينه أو إشارة إلى الجنس فأما الواحد المعهود: فإن يذكر شيء فتعود لذكره فنقول: الرجل وكذلك الدار والجار وما أشبهه كأن قاتلاً قال: كان عندي رجل من أمره ومن فصته.

فإن أردت أن يعود إلى ذكره قلت: ما فعل الرجل للمعهد الذي كان بينك وبين المخاطب من ذكره، وأما دخولها للجنس فإن تقول: أهلك الناس الدينار والدرهم لا تريد ديناراً بعينه ولا درهماً بعينه ولكن كقوله عز وجل: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ (٢) ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (العصر). بذلك الاستثناء على أن الإنسان في معنى الناس، وأما ما أضيف إليهن فنحو قولك: غلامك وصاحبك وغلام ذاك وصاحب هذه وغلام زيد وصاحب عمرو وغلام الرجل وصاحب الإمام ونحو ذلك.

مسائل في المعرفة والنكرة

تقول: (هذا عبد الله).

فهذا (هذا) اسم معرفة. و(عبد الله) اسم معرفة. و(هذا) مبتدأ. و(عبد الله) خبره.

فإن جئت بعد عبد الله بنكرة نصبتها حل الحال فقلت: هذا عبد الله واقفاً وكذلك كل اسم علم يجري مجرى عبد الله وتقول: هذا أخوك فهنا معرفة وأخوك فهنا معرفة بالإضافة إلى الكاف.

فإن جئت بنكرة قلت: هذا أخوك قائماً قال الله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْثٌ تُبْعَثُونَ﴾ [هود: ٧٢]. ولجاز أصحابنا الرفع في مثل هذه المسألة حل أربعة أوجه: أحدها: أن تجعل (أخاك) بدلاً من (هذا) وتجعل قائماً خبر (هذا) والآخر: أن تجعل (أخاك) خبراً لـ (هذا) وتضمر (هذا) من الأخ كأنك قلت: هذا أخوك هذا قائم، وإن شئت كان (أخوك) قائماً خبراً واحداً كما تقول: هذا حلو حامض أي: قد جمع الطعمين ومثل هذا لا يجوز أن يكون (حلوا) وحده ولا حامض الخبر وحده حتى تجمعهما، وإذا قلت: هذا الرجل ولم تذكر بعد ذلك شيئاً وأردت بالآلف واللام العهد فالرجل خبر عن (هذا)، فإن جئت بعد (الرجل) بشيء يكون خبراً جعلت (الرجل) تابعاً لـ (هذا) كالنعت؛ لأن المبهمة توصف بالأجناس وكان ما بعده خبراً عن (هذا) فقلت: هذا الرجل عالم وهذه المرأة عاقلة هذا الباب جديد فترفع (هذا) بالابتداء وترفع ما فيه الآلف واللام بأنه صفة وتعملها كاسم واحد.

ومنه قول النابغة الذبياني:

تَوَقَّعْتُ آيَاتَ مَا فَعَرَفْتَهَا لَسِيَتْ أَغْوَامٍ وَذَا الْعِصَامُ سَسَايُ

فإن أردت بالآلف واللام المعهود^(١) جاز نصب ما بعده فقلت: هذه المرأة عاقلة وهذا الرجل عالم فإذا كانت الآلف واللام في اسم لا يراد به واحد من الجنس وهو كالصفة الغالبة

(١) أي المعهود في ذهن السامع.

نصب ما بعد الاسم على الحال، وذلك قولك: هذا العباس مقبلاً، وإن كان الاسم ليس بعلم ولكنه واحد ليس له ثان كان أيضاً الخبر منصوباً كقولك: هذا القمر منيراً وهذه الشمس طالعة وكذلك إن أردت بالاسم أن تجعله يعم الجنس كله ويكون إخبارك عن واحد كما إخبارك عن جميعه كان الخبر منصوباً كقولك: هذا الأسد نهيباً وهذه العقرب مخوفة إذا لم ترد عقرها تراها ولا أسداً تشير إليه من سائر الأسد ولا يميز: هذا أنا وهذا أنت لأنك لا تشير للإنسان إلى نفسه ولا تشير إلى نفسك، فإن أردت التمثيل أي: هذا يقوم مقامك ويغني غناءك جاز أن تقول: هذا أنت وهذا أنا والمعنى: هذا مثلك وهذا مثلي، وأما قولك: هذا هو فيمتزلة قولك: هذا عبد الله إذا كان هو إنما يكون كناية عن عبد الله وما أشبهه ألا ترى أنك تكون في حديث إنسان فيسألك المخاطب عن صاحب القصة من هو فتقول: هذا هو وقال قوم: إن كلام العرب أن يجعلوا هذه الأسماء المكنية بين (ها وذا) وينصبون أخبارها على الحال فيقولون: ها هو ذا قائماً وها أنا ذا جالساً وها أنت ذا ظالماً وهذا الوجه يسميه الكوفيون التقريب وهو إذا كان الاسم ظاهراً جاماً بعد (هذا) مرفوعاً ونصبوا الخبر معرفة كان أو نكرة فأما البصريون فلا ينصبون إلا الحال فتقول: هذا هذا على التشبيه وهذا ذاك وهذا هذه.

واعلم أن من الأسماء مضافات إلى معارف ولكنها لا تعرف بها لأنها لا تخص شيئاً بعينه فمن ذلك: مثلك وشبهك وغيرك تقول: مررت برجل مثلك وبرجل شبهك وبرجل غيرك فلو لم يكن نكرات ما وصف بين نكرة وإنما نكر من معانيهن ألا ترى أنك إذا قلت: مثلك، جاز أن يكون (مثلك) في طولك أو لونه أو في علمك ولن يحاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء لكثرتها وكذلك شبهك، وأما غيرك فصار نكرة لأن كل شيء مثل الشيء. هداك فهو غيرك، فإن أردت بمثلثك وشبهك المعروف بشبهك فهو معرفة، وأما شبهك فمعرفة ولم يستعمل كما استعمل (شبهك) المعروف بأنه يشبهك وتقول هذا واقفاً زيد وهذا واقفاً رجل فتصيب (واقفاً) على الحال، وإن شئت رفعت فقلت هذا واقف رجل فتجعل (واقف) خبر (هذا) ورجل بدل منه وكذلك زيد وما أشبهه وينشد هذا البيت على وجهين:

أترضى بأنك لم تجف دماؤك وهذا عروس بالتيمنة خالداً

فينصب (عروس) ويرفع.

وتقول: هذا مثلك واقف وهذا غيرك منطلق لما خبرتك به من نكرة مثلك وغيرك وقد يجوز أن تنصب فيكون النصب أحسن فيها منه في سائر النكرات لأنها في لفظ المعارف.

وإن كانت نكرات فيقول: هذا مثلك منطلقاً وهذا حسن الوجه قائماً وقد عرفت أن (حسن الوجه) نكرة ولذلك جاز دخول الألف واللام عليه وأفضل منك وخير منك نكرة أيضاً إلا أنه أقرب إلى المعرفة من حسن وفاضل فتقول: هذا أفضل منك قائماً، فإن قلت: (زيد هذا) فزيد مبتدأ وهذه خبره والأحسن أن تبدأ (بهذا) لأن الأعراف أولى بأن يكون مبتدأ، فإن قلت زيد هذا عالم جاز الرفع والنصب فالرفع حل أن تجعل (هذا) معطوفاً على (زيد) عطف البيان وتوقع (عالمًا) بأنه خير الابتداء، وإن جعلت (هذا) خبراً لزيد نصبت (عالمًا) على الحال. واعلم أن (ذلك) مثل (هذا) تقول: إن ذلك الرجل عالم كما تقول: إن هذا الرجل عالم. وإن ذلك الرجل أخوك كما تقول: إن هذا الرجل أخوك.

والكوفيون يقولون: هذا عبد الله أفضل رجل وأي رجل فيستحسنون رفع ما كان فيه مدح أو ذم ورفعه عندهم على الاستئناف وعلى ذلك يتأولون قول الشاعر:

مَنْ يَكُ ذَا بَيْتٍ فَهَذَا بَيْتِي مَقِيضٌ مُصَيِّفٌ مُسْنِي

وهذه عند البصريين: من باب حلل حامض أي: قد جمع أنه مقيض وأنه مصيف مشي فقيه هذا الخلل.

(١) مواضع وجوب حذف المبتدأ أربعة: الأول ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع في معرض مدح أو ترحيم، الثاني ما أخبر عنه بمخصوص نعم ونقص المؤخر، نحو نعم الرجل زيد ونقص الرجل عمرو إذا قدر المخصوص خبراً، فإن كان مقصداً نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا خبر، وقد ذكر الناقض هذين في موضعهما من هذا الكتاب. الثالث ما حكاه الفارسي من قولهم في ذمتي لأفعلن التحذير في ذمتي عهد أو ميثاق، الرابع ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جيء به بدلاً من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة، أي أمرى سمع وطاعة. ومنها قوله:

مَنْ يَكُ ذَا بَيْتٍ فَهَذَا بَيْتِي مَقِيضٌ مُصَيِّفٌ مُسْنِي

وقوله:

يَنَامُ بِأَخِي ذِي مُقَلَّيْهِ وَيُجِيسُ بِأُخْرَى الْأَعْيَادِي فَهَوَ يَقْطَانُ نَائِمٌ

انظر شرح الأشموني على الألفية ١/ ١١٠.

واعلم أن من كلام العرب أسماء قد وضعتها موضع المعارف وليست بالمعارف التي ذكرناها وأصروها وما بعدها إعراب المعارف، وذلك نحو قوهم للأسد: أبو الحارث وأسماء وللثعلب: ثعلبة وأبو الحصين وسقتم وللثعلب: دالان وأبو جمعة وللضبع: أم عامر وحضاجر وجعار وجيال وأم عكل وقنام ويقال للضبعان قَم وهو الذكر منها وللغراب: ابن أبرج.

قال سيبويه: فإذا قلت: هذا أبو الحارث فأنت تريد: هذا الأسد أي هذا الذي سمعت باسمه أو هو الذي عرفت أشباهه ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك كما عرفت زيدا وعمرا ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم وإنما منع الأسد وما أشبهه أن يكون له اسم معناه معنى زيد أن الأسد وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الثامن ألا تراهم قد اختصوا الخيل والإبل والغنم والكلاب وما يثبت معهم بأسماء: كزيد وعمرو ومن ذلك: أبو جنادب وهو شيء يشبه الجندب غير أنه أعظم منه وهو ضرب من الجنادب كما أن بنات أوير ضرب من الكماء وهي معرفة وابن قنرة ضرب من الحيات وابن آوى معرفة. ويدللك على أنه معرفة أن آوى غير معرفة وابن قنرة ومنهم أبو ص.

وبعض العرب يقول: أبو بريس وحمار قبان: دوية كأنه قال في كل واحد من هذا الضرب هذا الذي يعرف من أحناش الأرض بصورة كذا فاختصت العرب لكل ضرب من هذه الضروب اسماً على معنى يعرفها بها فعل هذا تقول: هذا ابن آوى مقبلاً ولا تصرف آوى لأنه معرفة ولأنه على وزن (افعل) وتُنصب مقبلاً كما نصبته في قولك: هذا زيد مقبلاً وحكم جمعها حكم زيد إلا أن منها ما ينصرف وما لا ينصرف كما تكون الأسماء المعارف وغيرها.

وقد زعموا: أن بعض العرب يقول: هذا ابن عرس مقبل فيرفعه على وجهين فوجه مثل: هذا زيد مقبل ووجه على أنه جعل عرساً نكرة فصار المضاف إليه نكرة وما ابن غلص وابن لبون وابن ماء فنكرة لأنها تدخلها الألف واللام.

واعلم أن في كلامهم أسماء معارف بالألف واللام وبالإضافة غلبت على أشياء فصارت لها كالأسماء والأعلام مثل: زيد وعمرو نحو: النجم تعني الثريا وابن الصعق ابن رالان وابن كراع، فإن أخرجت الألف واللام من النجم وابن الصعق تنكر.

وزعم الخليل: أن الذين قالوا: الحارث والحسن والعباس إنما أرادوا أن يمحطوا بالرجل هو الشيء بعينه كأنه وصف غلب عليه ومن قال: حارث وعباس فهو يجره مجرى زيداً.

وأما السَّمَك والدَّيْران والعَيُّوق وهذا النحر فإنما يلزمه الألف واللام من قبل أنه عندهم الشيء بعينه كالصفات الغالبة وإنما أزيل عن لفظ السامك والدابر والعايك ف قيل: سَمَّاكَ وقَيْرَان وعَيُّوق للفرق كما فصل بين العِلْد والعَدِل وبناء حصين وامرأة حصان.

قال سيبويه: فكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة، فإن كان عربياً تعرفه ولا تعرف الذي اشتق منه فإنما ذلك لأننا جهلنا ما علم غيرنا أو يكون الآخر لم يصل إليه علم ما وصل إلى الأول المسمى.

قال: وبمنزلة هذه النجوم الأربعاء والثلاثاء يعني: أنه أريد به الثالث والرابع فأزيل لفظه كما فعل بالسَمَّاك.

وتقول: هذان زيدان منطلقان فمنطلقان صفة للزيدين وهو نكرة وصفت به نكرة قال وتقول: هؤلاء عرفات حسنة وهذان أبنان حسن والفرق بين هذا وبين زيدين أن زيدين لم يجعل اسماً لرجلين بأعينهما ولا في الدواب إنما يكون هذا في الأماكن والجبال وما أشبه ذلك من قبل أن الأماكن لا تزول فصار أبنان وعرفات كالشيء الواحد.

والذي والتي: معرفة ولا يشيان إلا بصلة ومن وما يكونان معرفة ونكرة لأن الجواب فيها يكون بالمعرفة والنكرة وأيم وكلهم وبعضهم معارف بالإضافة وقد ترك الإضافة وفيهن معناها قائم وأجمعون وما أشبهها معارف لأنك لا تتعت بها إلا معرفة ولا يدخل عليها الألف واللام.

وقال الكسائي: سمعت: (هو أحسن الناس هاتين) يريد: عيتين فجعله نكرة. وهذا شاذ غير معروف.

ويكون (ذا) في موضع الذي فتقول: ضربت هذا يقوم وليس بحاضر تريد: الذي يقوم قالوا: وقد جاء هذا في الشعر.

ذكر الأسماء المنصوبات

الأسماء المنصوبات تنقسم قسمة أولى على ضربين:

فالضرب الأول هو العام الكثير: كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرفع بالرفع وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع وفي الكلام دليل عليه فهو نصب.

والضرب الآخر: كل اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة وقد نما بالإضافة والنون وحالت النون والإضافة بينهما ولولاها لصلح أن يضاف إليه فهو نصب.

والضرب الأول: ينقسم على قسمين: مفعول ومثبه بمفعول.

والمفعول ينقسم على خمسة أقسام: مفعول مطلق ومفعول به ومفعول فيه ومفعول له

ومفعول معه.



شرح الأول:

وهو المفعول المطلق^(١) ويعني به المفعول المتصرف في النوع

المصدر اسم كسائر الأسماء إلا أنه معنى غير شخص.

والأفعال مشتقة منه وإنما انفصلت من الضائرات بها تضمنت معالي الأزمنة الثلاثة

بتصرفها.

(١) هو اسم يؤكد عاملة، أو يبين نفعه أو عاقبته وليس خبراً ولا حالاً (بخلاف نحو قولك "فضلك" فعلان "و" فعلك علم نافع" فإنه وإن بين العلم في الأول والنوع في الثاني، فهو خبر عن "فضلك" في الأول، وخبر عن "فعلك" في الثاني، وبخلاف نحو "ولّى مكبراً" فإنه كان تأكيداً لعاملة فهو حال من الضمير المستتر في "ولّى")، نحو "امنع للمعروف نصيباً" و"سز سائر الفضلاء" و"افعل الخير كل يوم مرة أو مرتين".

كونه مفعولاً، وغير مصدر: أكثر ما يكون المفعول المطلق مفعولاً، وليس قولك: "افعل حسناً" و"أعطى عطاة" مصدرين فإنهما من أسماء المصادر، لأنها لم تحرر على أفعالها لتخصي حروفها عنها، وقد يكون

غير مصدر. انظر معجم القواعد العربية ٢٥/٦٨.

والمصدر: هو المفعول في الحقيقة لسائر المخلوقين فمعنى قولك: قام زيد وفعل زيد قياماً
سواء، وإذا قلت: ضربت فإنها معناه أحدثت ضرباً وفعلت ضرباً فهو المفعول الصحيح.
ألا ترى أن القاتل يقول: من فعل هذا القيام فتقول: أنا فعلته ومن ضرب هذا الضرب
الشديد فتقول: أنا فعلته. تريد: أنا ضربت هذا الضرب.

وقولك: ضربت هذا الضرب، وقولك: ضربت زيدا لا يصلح أن تغيره بأن تقول:
فعلت زيدا؛ لأنه ليس بمفعول لك، فإنها هو مفعول لله تعالى فإذا قلت: ضربت زيدا فالفعل
لك دون زيد وإنما أحدثت الضرب به وهو المصدر فعل هذا تقول: قمت قياماً وجلست
جلوساً وضربت ضرباً وأعطيت إعطاءً وظننت ظناً واستخرجت استخراجاً وانقطعت
انقطاعاً واحمررت احمراراً فلا يمتنع من هذا فعل منصرف البتة.

ومصدر الفعل الذي يعمل فعله فيه على ضربين: قريباً ذكر تأكيداً نحو قولك:
قمت قياماً وجلست جلوساً فليس في هذا أكثر من أنك أكدت فعلك بذكرك مصدره وضرب
ثاني تذكره للفائدة نحو قولك: ضربت زيدا ضرباً شديداً والضرب الذي تعرف.
وقمت قياماً طويلاً فقد أكدت في الضرب أنه شديد وفي القيام أنه طويل وكذلك إذا
قلت: ضربت ضربتين وضربات فقد أكدت المراتب وكم مرة ضربت.

وقال سيبويه: تقول: قعد قعدة سوء وقعد قعدتين لما عمل في الحدث يعني المصدر عمل
في المرة منه والمرة وما يكون ضرباً منه، وإن خالف اللفظ.
فمن ذلك: قعد القرصاء^(١) واشتمل الصماء ورجع القهقري؛ لأنه ضرب من فعله الذي
أخذ منه.

(١) قد يتوهم عن المصدر في الانصب على المفعول المطلق (وهو منصوب بالفعل المذكور، وهو مذهب
المازني والسيبوي والمبرد واختاره ابن مالك لأطرافه، أما مذهب سيبويه والجمهور فينصب بفعل مفعول من
نقطة ولا يطرده هنا في نحو "خلفت يميناً" إذ لا يعمل له، ما دل على المصدر، وذلك أربعة عشر شيئاً: أحد
عشر للنوع، وثلاثة للمؤكد.
أما الأحد عشر للنوع فهي:

قال أبو العباس قولهم: القرفصاء واشتمل الصماء ورجع القهقري هذه حل وتلقيات لها وتقديرها: اشتمل الشمل التي تعرف بهذا الاسم وكذلك أخواتها.

قال: وجملة القول: إن الفعل لا ينصب شيئاً إلا وفي الفعل دليل عليه فمن ذلك المصادر لأنك إذا قلت: قام فني (قام) دليل على أنه: فعل قياماً فلذلك قلت: قام زيد قياماً فعديته إلى المصدر وكذلك تعديه إلى أسماء الزمان؛ لأن الفعل لا يكون إلا في زمان وتعديه إلى المكان؛

(١) كَلَيْتَ، نحو: ﴿لَا تَمْلِكُوا كُلَّ الْمَلِكِ﴾ (الآية: ١٢٨ سورة النساء).

(٢) بَغُضِبْتَهُ، نحو: "أَكْرَهْتُ بِغَضِي الْإِكْرَامَ".

(٣) تَوَعَّه، نحو: "رَجَعَ الْقَهْقَرَى" و"قَعَدَ الْقَرْفَصَاءَ".

(٤) صِفَتْهُ، نحو: "مَزَتْ أَحْسَنَ الشَّرِّ".

(٥) هَبَّتْهُ، نحو: "يَمُوتُ الْجَاهِدُ بِنَا سُوْدَ".

(٦) الْكَارِ إِلَيْهِ، نحو: "مَلَمَحَ هَذَا الْوَلَمُ أَشْأَوِي".

(٧) دَقَّتْهُ، كقول الأحنس:

أَلَمْ تَقْضِمْضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرْمَدْنَا وَعَادَ كَمَا عَادَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

(البيت للأعشى مضمون بن فمس من قصيدة في مدح النبي (ص) و"السليم": الملقوغ، والشاهد فيه "كَيْلَةً أَرْمَدَا" حيث نصب "ليلة" بالناية عن المصدر والتقدير: اختهاها مثل اختها من كَيْلَةٍ أَرْمَدَا وليس انضمامها على الطرف)

(٨) "تَا" الاستفهامية، نحو: "مَا تُضْرِبُ الْفَاجِرَ؟" (أي: أي ضرب تضربه).

(٩) "مَا" الشرطية، نحو: "مَا شِئْتُ فَاجْلِسْ" (أي: أي جُلُوس شئت فاجلس).

(١٠) أَلْتَهُ، نحو: "مَسَرَّتُهُ سَوْطًا" وهو يطرد في ألة الفعل دُونَ غَيْرِهَا، فلا يجوز مَسَرَّتُهُ خَشَبَةً.

(١١) الْعَدَدُ، نحو: ﴿فَاجْلِسُوا لَهُمْ ثَلَاثِينَ جَلْسَةً﴾ (الآية: ٤ سورة النور).

أما الثلاثة للمؤكد فهي:

(١) مَرَادَيْتُهُ، نحو: "فَرِحْتُ بِجَلِيلَا" و"وَعَقَّتْهُ حُبَا".

(٢) مُلَايِيهِ فِي الْأَشْيَاقِي، نحو: ﴿وَاللَّهُ أَتَبَكُّم مِّنَ الْأَرْضِ بِكَأَنَّكَ﴾ (الآية: ١٧ سورة نوح) ﴿وَتَبَكَّلَ إِلَ﴾

تَبَيَّلَا﴾ (الآية: ٨ سورة الزمل). والأصل: "إِنْبَاءَا" و"تَبَيَّلَا".

(٣) اسم المصدر، نحو: "تَوَعَّهْ وَتَوَعَّهْ" و"أَعْطَى عَطَاءً". انظر معجم القواعد العربية ٦٩/٢٥.

لأنه فيه يقع وتعديه إلى الحال؛ لأنه لأفعل إلا في حال واحق ذلك به المصدر؛ لأنه مشتق من لفظه ودال عليه.

واعلم أن (أن) تكون مع صلتها في معنى المصدر وكذلك (ما) تكون مع صلتها في معناه، وذلك إذا وصلت بالفعل خاصة إلا أن صلة (ما) لا بد من أن تكون فيها ما يرجع إلى (ما) لأنها اسم وما في صلة (أن) لا يحتاج أن يكون معه فيه راجع؛ لأن (أن) حرف والحروف لا يكتفى عنها ولا تفسر فيكون في الكلام ما يرجع إليها والذي يوجب أن (ما) اسم وأنها ليست حرفاً (كان)؛ أنها لو كانت (كان) لعملت في الفعل كما عملت (أن) لأنها وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال فلما لم نجد لها عاملة حكمنا بأنها اسم وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وغيره من النحويين فتقول يعجبني أن يقوم زيد تريد: قيام زيد ويعجبني ما صنعت تريد: صنيعك إلا أن هذين، وإن كانا قد يكونان في معنى المصادر فليس يجوز أن يقعا موقع المصدر في قولك: ضربت زيدا ضرباً لا يجوز أن تقول: ضربت زيدا أن ضربت تريد: ضرباً لا ضرباً زيداً ما ضربت تريد: معنى (ضرباً) وأنت مؤكد لفعلك ويجوز: ضربت ما ضربت أي الذي الذي ضربت كما تقول: فعلت ما فعلت أي: مثل الفعل الذي فعلت وتقول: فعلت ما فعل زيد أي: كالفعل الذي فعل زيد، فإن لم ترد هذا المعنى فالكلام محال؛ لأن فعلك لا يكون فعل غيرك.

قال الله تعالى: ﴿وَحُطِّمَتْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩] والتأويل عندهم والله أعلم:

كالخوض الذي خاضوا^(١).

(١) "الذي" أكثر ما تكون متوصلاً اسماً، وقد تكون متوصلاً حرفياً نحو قوله تعالى: ﴿وَحُطِّمَتْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ (الآية: ٧٠ سورة التوبة)، التقدير: وحُطِّمَتْ كَحُطِّمَتْهُمْ (=الذي).

وقد يُسمَّى المتوصلاً الحرفي: التأويل بالمصدر، وحروفه: الحروف المصدرية. انظر معجم القواعد العربية

مسائل من هذا الباب

تقول: ضربته عبد الله تضمير الضرب تعني: ضربت الضرب عبد الله ولو قلت ضربت عبد الله ضرباً وضربته زيداً ما كان به بأمس حلي أن تضمير المصدر.

واعلم أنه لا يجوز أن تعمل ضمير المصدر لا تقول: سرتي ضربك حمراً وهو زيداً وأنت تريد: وضربك زيداً؛ لأنه إنما يعمل إذا كان على لفظه الذي تشتق الأفعال منه ألا ترى أن (ضرب) مشتق من الضرب فلأنما يعمل الضرب وما أشبهه من المصادر إذا كان ظاهراً غير مضمراً وإنما يعمل لشبهه بالفعل فكما أن الفعل لا يضمير فكذلك المصدر لا يجوز أن يقع موقع الفعل وهو مضمراً وإنما جاز إظهار المصدر؛ لأنه معنى واحد ولم يميز إظهار الفعل؛ لأنه معنى وزمان ولو أضمير لصار اسماً.

وتقول: مررت بهم جميعاً إذا هتيت أنك لم تمر كمنهم أحداً أو: مررت بهم كلاً قال الأخفش كل وجميع ها هنا بمنزلة المصدر كأنك قلت مررت بهم صفاً ومررت بهم كلاً أي: مروراً صفاً وكلاً فكل وجميع ها هنا بمنزلة المصدر كأنك قلت: مررت بهم صفاً ومررت بهم صفاً لهم وكأنك قلت: طررتهم طراً وليس الجميع والكل بالقوم كما أن الطر والقاطبة ليس بالقوم يعني إذا قلت: مررت بهم قاطبة وطرراً فكأنك قلت: جمعتهم جمعاً وكذلك في طر كأنك قلت: طررتهم أي أتيت عليهم طراً.

وذكر سيويه: هذا في باب ما يتصب؛ لأنه حال وقع فيه الخبر وهو اسم.

وقال: من ذلك: مررت بهم جميعاً وهامة وجماعة وقال: هذه أسماء متصرفة ولا يجوز أن يدخل فيها الألف واللام.

وزعم الخليل: أن قاطبة "و" طراً لا يتصرفان في موضع المصدر.

(١) أن تكون تكثر لا معرفة، وذلك لازم، فإن قدقت معرفة أولت بشكرة نحو "تجاء وحده". أي متفرداً، و"رجع عوده على بنبه". أي عادداً، ومثله "مررت بالقوم خمسهم" و"مررت بهم ثلاثهم" (ويجوز بخمستهم وثلاثهم على البك والكن بخلاف المعنى) أي لقومياً وتثنية، و"جاءوا قسهم بقضيتهم" (في

واعلم أن في الكلام مصادر تقع موقع الحال فتغني عنها وانتصابها انتصاب المصادر نحو قولك: أتاني زيد مشياً فقولك: مشياً قد أغنى عن ماشٍ ويمشي إلا أن التقدير: أتاني بمشي مشياً فمن ذلك: قتلته صبراً، ولقيته فجأة ومفاجأة وكفاحاً ومكافحة ولقيته عياناً وكلمته مشافهة وأتيته ركضاً وعدواً وأخذت عنه سماعاً وسمعاً.

قال سيويه: وليس كل مصدر يوضع هذا الموضع ألا ترى أنه لا يحسن: أتنا مرة ولا رجلة.

قال أبو العباس: ليس يمتنع من هذا الباب شيء من المصادر أن يقع موقع الحال إذا كانت قصته هذه القصة وخالف سيويه وقد جاء بعض هذه المصادر يغني عن ذكر الحال بالالف واللام نحو: أرسلها العراك والعراك لا يجوز أن يكون حالاً ولا ينتصب انتصاب الحال وإنما انتصب عندي على تأويل: أرسلها تعترك العراك فـ(تعترك) حال والمصدر الذي عملت فيه الحال هو العراك ودل على (تعترك) فأغنى عنه وكذلك: طلبته جهداً وطاقتك كأنك قلت: طلبته بجهده جهداً وتطبيق طاقته أي: تستغرضها في ذلك.

مركز تحقيق علوم اسلامی

القاموس: بفتح ضاد "تضهم" أي عن الحال - ويضمها - أي جريهم على التوكيد، والضم: الخصى الصغار، والقضيب: الخصى الكبير. أي يجمعا، ومنه أيضاً قولهم "فعلت جُهدِي" و"أشرفت طاقتي" ولا تُستعمل إلا مضافاً وهو معرفة، وفي موضع الحال، وتأويله: بجهداً ومُطيقاً ومنه قول أبيد:

فأرسلها العِراكَ ولم يَدُدْها ولم يُشْفِقْ على نَعْسِ الدُّخالِ

(الإرسال: التخليفة والإطلاق، وفاعل أرسلها: جمار الوحش، وحسب الملائكة، والدُّود: الطراد، أشفق عليه: إذا رحمه، والنَّعْس: مصدر يقال: نعس بنعس: إذا لم يتم مُرادُه، وكذا البعير إذا لم يتم شربه، والدُّخال: أن يُدخل بعيرٌ قد شرب مرةً في الإبل التي لم تُشرب حتى يشرب معها، يقول: أورد البعير - وهو جمار الوحش - أكنه الماء دفعةً واحدةً مُردجةً ولم يُشفق هل ينعسها أن ينعس عند الشرب، ولم يلدّها؛ لأنه يخاف الصياد بخلاف الرعاء الذين يكيدون أمر الإبل، فإنهم إذا أوردوا الإبل جعلوها قطعاً حتى تروى) ومثل فأرسلها العراك، قولك: "مررت بهم الجئاء الغفير" أي على الحال على نية طرح الألف واللام وهذا كقولك: "مررت بهم قاطبةً" و"مررت بهم طراً". انظر معجم القواعد العربية ٤/٧.

ومذهب سيويه أن قولهم: مررت به وحده وبهم وحدهم ومررت برجل وحده أي مفرد أقيم مقام مصدر (يقوم) مقام الحال وقال: ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة. وزعم الخليل: أنه إذا نصب فكأنه قال: مررت بهؤلاء فقط مثل وحده في معناه أي: أفرقهم.

وأما بنو نعيم فيجرونه على الاسم الأول ويعربونه كما عرابه توكيداً له.

قال سيويه ومثل خستهم قول الشماخ:

أَتَنِي سُلَيْمٌ قَهْهَا قَهْهَا بِقَهْهَا...

كأنه قال: انقض آخرهم على أولهم وينقض العرب يجعل (نقضهم) بمنزلة كلهم يجره على الوجود فهذا مأخوذ من الإلتصاف بنفسه على ما ذكرت لك من قبل.

وزعم يونس: أن وحده بمنزلة عنده وأن خستهم كقولك جميعاً وكذلك طراً

وقاطبة.

مركز تحقيق تكوير علوم

وجعل يونس نصب وحده كأنك قلت: مررت برجل على حياله فطرح على فأما: (كلهم وجميعهم وعامتهم وأنفسهم وأجمعون) فلا يكون أبداً إلا صفة إذا أضفتن إلى المضمرات وتقول: هو نسبي وحيداً لأنه اسم مضاف إليه.

قال الأخفش: كل مصدر قام مقام الفعل ففيه ضمير فاعل، وذلك إذا قلت: سقياً لزيد وإنما تريد: سقى الله زيداً ولو قلت: سقياً الله زيداً كان جيداً لأنك قد جئت بها يقوم مقام الفعل ولو قلت: أكلاً زيد الخبز وأنت تأمره كان جائزاً كقوله:

فَنَدَا زُرَيْقُ الْمَالِ نَسِدِلُ الثَّعَالِيَّةِ^(١)...

(١) قال الأشموني: (زَالَاثَرُ) أي اللفظ الدال على الطلب (إِنَّ لَمْ يَكْ لِلثَّعَالِيَّةِ حَلٌّ فِيهِ) فليس بفعل أمر بل (هُوَ اسْمٌ) إما مصدر نحو: فند لا زريق المالة أي الندل، وأما اسم فعل أمر (تَحْوُ صَةً)، فإن معناه اسكت (وَحَرَّهْل) معناه. أقبل، أو قدم، أو عجل ولا محل للثمن فيها. انظر شرح الأشموني ١٨/١.

وتقول: ضربتك ضرباً عمرو خالداً ومعناه: ضربتك ضرب عمرو خالداً فإذا قلت: ضربتك زيد خالداً فلا تقدم خالداً قبل الضرب؛ لأنه في صلته.

قال أبو بكر: وليس هذا مثل قولك: ضرباً زيداً وأنت تأمره؛ لأن ذلك قد قام مقام الفعل فيجوز أن يقدم المفعول فتقول: زيداً ضرباً وقد مضى تفسير هذا.

وتقول: ضربتك ضرب زيد عمراً وكذلك: ضربتك ضربك زيداً وضرباً أنت زيداً إذا جعلته فاعلاً وضربتك ضرباً إياك زيداً إذا جعلته مفعولاً تريد: ضرباً زيد إياك.

وقال الأخفش: من رد عليك ضرباً زيد عمراً إذا كنت تأمره أدخلت عليه سقياً له فقلت له: أأنت تريد سقى الله زيداً فإنه قائل: نعم فتقول:

فكما جاز سقاء له حين أقمت السقي مقام (سقا) فكذلك تقيم الضرب مقام (ليضرب)

وتقول: ضرب زيد ضرباً وقتل عمرو قتلاً فتعدي الفعل الذي بني للمفعول إلى المصدر كما تعدي الفعل الذي بني للفاعل لا فرق بينهما في ذلك فأما المفعول الذي دخل عليه حرف الجر

نحو: سيرا بعبد الله فأنت في المصادر والظروف بالخيار إن شئت نصبت المصادر نصبها قبل وأقمت المفعول الذي دخل عليه حرف الجر مقام الفاعل فقلت: سير بعبد الله سيراً شديداً

أقمت (بعبد الله) مقام الفاعل ونصبت (سيراً) كما تنصبه إذا قلت: سار عبد الله سيراً شديداً وكذلك يجوز في أسماء الزمان والمكان أن تنصبها نصب الظروف في هذه المسألة ويجوز من

أجل شغل حرف الجر بعبد الله أن تقيم المصادر والظروف معه مقام الفاعل وترفعها إلا أن الأحسن ألا ترفع إذا نعمت أو أفادت معنى سوى التوكيد وقصد الإخبار عنها فإذا لم يكن

فيها إلا التوكيد نصبت والرفع بعيد جداً تقول: سير بعبد الله سير شديد ومر بعبد الله المرور الذي علمته، وإن شئت نصبت وإنما حسن الرفع لأنك قد وصفت المصدر فصار كالأسماء

المفيدة فأما النصب: فعلى أنك أقمت (بزيد) مقام الفاعل فصار كقولك: ضرب عبد الله الضرب الذي يعلم وشتم عبد الله الشتم الشديد وكذلك لو قلت: مر بعبد الله مروان وسير

بعبد الله سير شديد لكان مفيداً. وقال الله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣]، فإن قلت: سير بعبد الله سير وسيراً ونهض إلى عبد الله ذهاباً فالنصب الوجه؛

لأن المصادر مركبة أما جواز الرفع على بعد إذا قلت: سير بعبد الله؛ لأنه ليس في قولك: سير من الفائدة إلا ما في (سير) وجوازه على أنك إذا قلت: سير بعبد الله سير فمغناه: سير بعبد الله ضرب من السير؛ لأنه لو اختلف لكان الوجه أن تقول: سير بعبد الله سيران أي: سير سريع وبطيء أو: قديم وحديث وهذا قول أبي العباس رحمه الله.

واعلم أن قولهم ضرب زيد سوطاً أن معناه: ضرب زيد ضربة بسوط فالسوط هنا قد قام مقام المصنوع ولذلك لم يجر أن تهم السوط مقام الفاعل لا يجوز أن تقول: ضرب سوطاً زيداً كما تقول: أعطى درهم حمراً.

شرح الثاني وهو المفعول به^(١)

قد تقدم قولنا في المفعول على الحقيقة أنه المصدر ولما كانت هذه تكون على ضربين: ضرب فيها يلاقي شيئاً ويؤثر فيه. وضرب منه لا يلاقي شيئاً ولا يؤثر فيه فسمي الفعل الملاقى متعدياً وما لا يلاقي غير متعد.

فأما الفعل الذي هو غير متعد فهو الذي لم يلاق مصدره مفعولاً نحو: قام وأحمر وطال. إذا أردت به ضد قصر خاصة، وإن أردت به معنى علا كان متعدياً والأفعال التي لا تتعدى هي ما كان منها خلقة أو حركة للجسم في ذاته وهيئة له أو فعلاً من أفعال النفس غير متشبث بشيء خارج عنها.

أما الذي هو خلقة فنحو: أسود وأحمر وأحمر وأشهب وطال وما أشبه ذلك. وأما حركة الجسم بغير ملاقة شيء آخر فنحو: قام وقعد وسار وغار ألا ترى أن هذه الأفعال مصوغة لحركة الجسم ^{في ذاته} فإن قالوا قائل: فلا بد لهذه الأفعال من أن تلاقي المكان وأن تكون فيه قيل: هذا لا بد منه لكل فعل والمتعدي وغير المتعدي في هذا سواء وإنما علمنا بحيط بأن ذلك كذلك؛ لأن الفعل يصنع ليدل على المكان كما صيغ ليدل على المصدر والزمان.

وأما أفعال النفس التي لا تتعلها فنحو: كرم وظرف وفكر وخصب وخبر ونظر وملع وحسن وسمع وما أشبه ذلك.

وأما الفعل الذي يتعدى فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها وما أشبه ذلك من أفعال النفس وأفعال الخواص من الخمس كلها متعدية ملاقية نحو: نظرت وشممت وسمعت

(١) هو اسم دل على ما وقع عليه فعل الفاعل، ولم يتغير لأجله صورة الفعل، نحو "يحب الله المتحبن عينه" ويكون ظاهراً كما مثل، وصحيراً متصلاً نحو: "أرسلني الأستاذ" ومتصلاً نحو: "إياك نعبد" (الآية: ٤: سورة الفاتحة). انظر معجم القواعد العربية ٥٩/٢٥.

وذقت ولمست وجميع ما كان في معانيهن فهو متعد وكذلك حركة الجسم إذا لاقت شيئاً كان الفعل من ذلك متعدياً نحو: أثبتت زيداً ووطئت بلك ودارك، وأما قولك: فارقت وقاطعت وباريت وقاركت فإنها معناه: فعلت كما يفعل وساريت بين الفعلين والمساواة إنما تعلم بالتلاقي وتركك في معنى تاركك؛ لأن كل شيء تركته فقد تركك فافهم هذا، فإن فيه غموضاً قليلاً.

(١) الأصل في عايل الفعلين هو أن يذكر، وقد يختلف إذا جوازاً، وذلك إذا دلت عليه قرينة نحو "صديقك" في جواب "من أكثرفت؟".

وهذا كثير، نحو قولك "هلاً غيراً من ذلك" أي هلاً تفعل غيراً من ذلك.

ومن ذلك "ادفع الشر ولو أضجاً" أي ولو دفعت إصبعاً ومثله تقول لئن قدِم: "تخير مقدم" ويجوز فيه الرفع، ومثله تقول "مبهوراً مأجوراً". قد يختلف الفعل بمعنى مفعوله لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل من ذلك قول ذي الرمة:

وَبَارَيْتُهُ إِذَا تَمَّيْتُ مُسَيَّماً
وَلَا يَرِي مِثْلَهَا حُجْماً وَلَا عَرَبَ

كأنه قال: اذكر دياره، ومن ذلك قول العرب "كلهما وقرأ" (كولي أمثال الميالي: كلاهما وقرأ، كلاهما: أي زيد وسام) يُريد أحدهما كليهما وقرأ.

ومن ذلك قولهم: "كل شيء ولا شهمة حر" أي لفت كل شيء ولا تركب شهمة حر، ومن العرب من يقول: "كلاهما وقرأ" كأنه قال: كلاهما في ثابتين ويزدن قرأ، وكل شيء قد يقبل ولا تركب شهمة حر.

ومما يتحجب في هذا الباب على إحصاء الفعل للثبوت إظهاره، قوله تعالى: ﴿اتَّبَعُوا خَيْراً لَكُمْ﴾ (الآية: ١٧١ سورة النساء) "قداءك أوسع لك" والتقدير: اتبعوا وأتوا خيراً لكم، لأنك حين قلت: اتبعوا فانت تريد أن تخرجه من أمره وتدخله في آخره، ويجوز في مثل هذا إظهار الفعل، ومعنى "قداءك أوسع لك" تأخر تجد مكاناً أوسع لك، ومثله قول ابن الرقيات:

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا
وَلَهَا فِي مَقَارِفِ الرُّؤُوسِ طِيّاً

والمعنى: إلا ورأيت لها طيياً.

ومثله قول ابن قتيبة:

تَذَكَّرْتُ أَرْضاً بِهَا أَهْلُهَا
أَخْرَجَهَا فِيهَا وَأَهْلُهَا

والمعنى: وتذكرت أرضاً وأهلها. انظر معجم القواعد العربية ٥٩/٢٥.

وقد اختلف النحويون في: (دخلت البيت) هل هو متعد أو غير متعد وإنما التبس عليهم ذلك لاستعمال العرب له بغير حرف الجر في كثير من المواضع وهو هندي غير متعد كما قدمناه وإنك لما قلت: دخلت إنما عنيبت بذلك انتقالك من بسيط الأرض ومنكشفها إلى ما كان منها غير بسيط منكشف فالإنتقال ضرب واحد وإن اختلفت المواضع و(دخلت) مثل غرت إذا أتيت الغور، فإن وجب أن يكون (دخلت) متعدياً وجب أن يتعدى (غرت) ودليل آخر: أنك لا ترى فعلاً من الأفعال يكون متعدياً إلا كان مضاعفة متعلية، وإن كان غير متعد كان مضادة غير متعد فمن ذلك: تحرك وسكن، فتحرك غير متعد وسكن غير متعد وأبيض وأسود كلاهما غير متعد وخرج ضد دخل وخرج غير متعد فوجب أن يكون دخل غير متعد وهذا مذهب سيويه.

قال سيويه: ومثل: ذهبت الشام دخلت البيت يعني: أنه قد حذف حرف الجر من الكلام وكان الأصل هنه: ذهبت إلى الشام ودخلت في البيت.

هما مستعملان بحروف الجر فحذف حرف الجر من حذفه اتساعاً واستخفافاً فإذا قلت: ضربت وقتلت وأكلت وشربت وتحركت وسكنت وأحيا وأمات فهذه الأفعال ونحوها هي المتعدية إلى المفعولين نحو: ضربت زيداً وأكلت الطعام وشربت الشراب وذكرْتُ الله واشتهيت لقاءك وهويت زيداً وما أشبه هذا من أفعال النفس المتعدية فهذا حكمه ولا تتم هذه الأفعال المتعدية ولا توجد إلا بوجود المفعول لأنك إن قلت: ذكرت ولم يكن مذكور فهو محال وكذلك: اشتهيت وما أشبهه.

واعلم أن هذا إنما قيل له مفعول به لأنه لما قال القائل: ضربت وقتل قيل له: هذا الفعل بمن وقع فقال: بزيد أو بعمر أو بهذا إنما يكون في المتعدي نحو ما ذكرنا ولا يقال فيها لا يتعدى نحو: قام وقعد لا يقال هذا القيام بمن وقع ولا هذا القعود بمن حل إنما يقال: متى كان هذا القيام وفي أي وقت وأين كان وفي أي موضع والمكان والزمان لا يخلو فعلٌ منهما متعدياً كان أو غير متعد فمتى وجدت فعلاً حقه أن يكون غير متعد بالصفة التي ذكرت لك ووجدت العرب قد حدثه فاعلم أن ذلك اتساع في اللغة واستخفاف وأن الأصل فيه أن يكون متعدياً

بحرف جر وإنما حذفوه استخفافاً نحو ما ذكرت لك من: ذهبت الشام ودخلت البيت وسرى هذا في مواضع من هذا الكتاب.

وهذه الأفعال المتعدية تنقسم ثلاثة أقسام: منها ما يتعدى إلى مفعول واحد ومنها ما يتعدى إلى مفعولين ومنها ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فأما ما يتعدى إلى مفعول واحد فقد ذكرنا منه ما فيه كفاية ونحن ننبهه بما يتعدى إلى مفعولين وإلى ثلاثة بعد ذكرنا مسائل هذا الباب إن شاء الله.



مسائل من هذا الباب

اعلم أن الأفعال لا تنشئ ولا تجمع، وذلك لأنها أجناس كمصادرهما ألا ترى أنك تقول: بلغني ضربكم زيدا كثيراً وجلوسكم إلى زيد قليلاً كان الضرب والجلوس قليلاً أو كثيراً وإنما ينشئ الفاعل في الفعل، فإن قلت فإنك تقول: ضربتك ضربتين وعلمت هلمتين فإنما ذلك لاختلاف النوعين من ضرب يخالف ضرباً في شدته وقلته أو علم يخالف علماً كعلم الفقيه وعلم النحو كما تقول: عندي ثوبان إذا اختلفت الأجناس ومع ذلك، فإن الفعل يدل على زمان فلا يجوز أن تنبيه كما ثبت المصدر، وإن اختلفت أنواعه فالفعل لا يدل له من الفاعل يليه بعده إما ظاهراً وإما مضمراً ولا يجوز أن ينشئ ولا يجمع لما بينت لك فإذا قلت: الزيدان يقومان فهذه الألف ضمير الفاعلين والنون علامة الرفع، وإذا قلت: الزيدون يقومون فهذه الواو ضمير الجمع والنون علامة الرفع ويجوز أن قاموا الزيدون ويقومون الزيدون على لغة من قال: أكلوني البراضيت هؤلاء إنما يجيئون بالألف والنون وبالواو والنون في: يضربان ويضربون وبالألف والواو في: ضربا وضربوا فيقولون: ضربا الزيدان وضربوا الزيدون ليعلموا أن هذا الفعل لإثنين لا لواحد ولا لجميع ولا لإثنين ولا لواحد كما أدخلت التاء في فعل المؤنث لتفصل بين فعل المذكر والمؤنث فكذلك هؤلاء زادوا بياناً ليفرقوا بين فعل الإثنين وبين الواحد والجميع وهذا لعمري هو القياس على ما أجمعوا عليه في التاء من قولهم: قامت هند وقعدت سلمى ولكن هذا أدى إلى إلباس إذ كان من كلامهم التقديم والتأخير فكان السامع إذا سمع قاموا الزيدون لا يدري هل هو خبر مقدم والواو فيه ضمير أم الواو عمل الجمع فقط غير ضمير وكذلك الألف في (قاما الزيدان) فلهذا وغيره من العلل ما جمع على التاء ولم يجمع على الألف والواو فجاز في كل فعل مؤنث تقول: فعلت ولا يحسن سقوطها إلا أن تفرق بين الاسم والفعل فإذا بعد منه حسن نحو قولهم: حضر اليوم القاضي امرأة.

وقال أبو العباس رحمه الله: إن التانيث^(١) معنى لازم غير مفارق إذا لزم المعنى لزمته علامته وليس كذا التثنية والجمع؛ لأنه يجوز أن يفترق الإثنين والجمع فتخبر عن كل واحد منهما على حياله والتانيث الحقيقي الذي لا يجوز فعله إلا بعلامة التانيث هو كل مؤنث له ذكر كالحيوان نحو قولك: قامت أمة الله وتنجت فرسك والناقة إلا أن يضطر شاعر فيجوز له حذف العلامة على قبح، فإن كان التانيث في الاسم ولا معنى تحته فأنت مخير إن شئت جئت بالتاء لتانيث اللفظ، وإن شئت حذفتها.

قال الله عز وجل: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] (قالوا)؛ لأن الموعظة والوعظ سواء.

وقال تعالى: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّبِيحَةَ﴾ [هود: ٦٧]؛ لأن الصبيحة والصوت واحد أما قوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَسْرُورَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣] فإنما جاء على تقدير جماعة فهو تانيث الجمع ولا واحد لزمه التانيث فجمع عليه فلو كان تانيث الواحد لزمه التاء كما تقول: قامت المسلمات؛ لأنه على (مسلمة) وتقول: قامت الرجال؛ لأنه تانيث الجمع.

واعلم أن الفاعل لا يجوز أن يقدم على الفعل إلا على شرط الابتداء خاصة وكذلك ما قام مقامه من المفعولين الذين لم يسم من فعل بهم فأما المفعول إذا كان الفعل متصرفاً فيجوز تقديمه وتأخيره تقول: هربت زهداً وزهداً هربت وأكلت خبزاً وخبزاً أكلت وصربت هند عمراً وعمراً هربت هند وغلأمك أخرج بكراً وبكراً أخرج غلامك وتقول: أشبع الرجلين

(١) أصل الاسم أن يكون مذكراً والتانيث فرع عن التكدير ولكون التكدير هو الأصل استغنى الاسم للمذكر عن علامة تدل على التكدير ولكون التانيث فرعاً عن التكدير انظر إلى علامة تدل عليه وهي التاء والألف المقصورة أو الممدودة والتاء أكثر في الاستعمال من الألف ولذلك قدر في بعض الأسماء كمين وكثف.

ويستدل على تانيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة بعود الضمير إليه مؤنثاً نحو الكفف نهشتها والعين كحللتها وبما أشبه ذلك كوصفه بالمؤنث نحو أكلت ككفا مشوية وكرد التاء إليه في التصغير ككتيفة وهدية. انظر شرح ابن عقيل ٩١/٤.

الرغيفان ويكفي الرجلين الدرهمان وتقول: حرق فاه الخل؛ لأن الخل هو الفاعل وتقول: أعجب ركوبك الدابة زيداً فالكاف في قولك: (ركوبك) مخفوضة بالإضافة وموضعها رفع والتقدير: أعجب زيداً أن ركبت الدابة فالمصدر يجر ما أضيف إليه فاعلاً كان أو مفعولاً ويجري ما بعده على الأصل فإضافته إلى الفاعل أحسن؛ لأنه له كقول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾^(١) [البقرة: ٢٥١].

وإضافته إلى المفعول حسنة؛ لأنه به اتصل وفيه حل تقول: أعجبنى بناء هذه الدار وما أحسن خياطة هذا الثوب فعل هذا يقول: أعجب ركوب الفرس عمرو زيداً أردت: أعجب أن ركب الفرس عمرو زيداً.

فالفرس وعمرو وركب في صلة أن وزيد متصّبب بـ(أعجب) خازج عن لاصلة تقدمه إن شئت قبل (أعجب)، وإن شئت جعلته بين أعجب والركوب وكذلك: عجبت من دق الثوب القصار، فإن نونت المصدر أو جعلت فيه ألفاً ولأما امتنعت إضافته فجري كل شيء على أصله فقلت: أعجب ركوب زيد الفرس عمرو وإن شئت قلت: أعجب ركوب الفرس زيداً عمرو ولا يجوز أن تقدم الفرس ولا زيداً قبل الركوب لأنها من صلتها فقد صاراً منه كالياء والبال من زيد.

(١) أعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ما سبيله الجواز كما سلف، ومنه ما سبيله الوجوب وهذا شروع في بيانه (وَلَوْلَا) الامتناعية (غالباً) أي في غالب أحوالها وهو كون الامتناع معلقاً بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق (حذف الخبر ختم) نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ (البقرة: ٢٥١)، أي ولولا دفع الله الناس موجود، حذف موجود وجوباً للعلم به، وسد جوابها مسدداً، أما إذا كان الامتناع معلقاً على الوجود المقيد وهو غير الغالب عليها، فإن لم يدل على المقيد دليل وجوب ذكره نحو لولا زيد سائلاً ما سلم وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام: ﴿لَوْلَا قَوْمُكَ لَهَيْثُ عَهْدٍ بِكَفَرٍ لِهَيْثُ الْكُفَّةِ﴾ على قواعد إبراهيم، وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحول لولا أنصار زيد هو ما سلم. انظر شرح الأشموني على الألفية ١/١٠٦.

وتقول: ما أعجب شيء شيئاً إعجاب زيد ركوب الفرس عمرو نصبت (إعجاب)؛ لأنه مصدر وتقديره: ما أعجب شيء شيئاً إعجاباً مثل إعجاب زيد ورفعت الركوب بقولك: أعجب؛ لأن معناه: كما أعجب زيداً أن ركب الفرس عمرو.

وتقول: أعجب الأكل الحز زيد عمراً على ما وصفت لك وعلى ذلك قال الله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [١٤] ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤-١٥] التقدير: أو أن أطعم، لقوله وما أدراك.

وتقول: أعجب بيع طعامك رخصته المشتري؛ فالتقدير: أعجب أن باع طعامك رخصه الرجل المشتري.

فالرخص هو الذي باع الطعام وتقول: أعجبتني ضرب الضارب زيداً عبد الله رفعت الضرب؛ لأنه فاعل بـ (أعجبتني) وأضفته إلى الضارب ونصبت زيداً؛ لأنه مفعول في صلة الضارب ونصبت عبد الله بالضرب الأول (الضارب) المجرود وتقديره: أعجبتني أن ضرب الضارب زيداً عبد الله.

وتقول: أعجب إعطاء الدراهم أهلك غلامك أباك نصبت أباك بـ (أعجب) وجملت غلامك هو الذي أعطى الدراهم أخاك.

وتقول: ضرب الضارب عمراً المكرم زيداً أحب أخواك نصبت ضرب الأول بـ (أحب) وجررت (الضارب) بالإضافة وعديته إلى (عمرو) ونصبت المكرم زيداً بضرب الأول، فإن أردت أن لا تعديه إلى عمرو قلت: ضرب الضارب المكرم زيداً أحب أخواك وهذا كله في صلة الضرب لأنك أضفته إلى الضارب وسائر الكلام إلى قولك (أحب) متصل به.

وتقول: سر دفعك إلى المعطي زيداً ديناراً درهماً القائم في داره عمرو نصبت القائم (بسر) ورفعت عمراً بقيامه ولو قلت: سر دفعك إلى زيد درهماً ضربك عمراً كان محالاً؛ لأن الضرب ليس بما يسر ولو قلت: وافق قيامك فعود زيد صلح ومعناه أنها اتفقا في وقت واحد ولو أردت (بوافق) معنى الموافقة التي هي الإعجاب لم يصلح إلا في الأدميين.

باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين

الفعل الذي يتعدى على مفعولين ينقسم إلى قسمين^(١): فأحدهما يتعدى إلى مفعولين وذلك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر.

والآخر يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر فأما الذي يتعدى إلى مفعولين وذلك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر فقولك: أعطى عبد الله زيدا درهما وكسا عبد الله بكرا ثوبا فهذا الباب الذي يجوز فيه الاختصار على المفعول الأول ولا بد أن يكون المفعول الأول فاعلاً فيه في المعنى بالمفعول الثاني ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيت زيدا درهما فزيد المفعول الأول.

والمعنى: أنك أعطيت فآخذ الدرهم والدرهم مفعول في المعنى لزيد وكذلك: كسوت زيدا ثوبا المعنى: أن زيدا اكتسى الثوب وليست
والأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد كلها إما نقلتها من (فعل) إلى (أفعل) كتاب كان من هذا الباب تقول: ضرب زيدا جبراً ثم تقول: أضربت زيدا عمراً أي: جعلت زيدا يضرب

(١) المتعدي إلى مفعولين أصلها المبني والخبر، ولا يقتصر في هذا الباب على أحد المفعولين، يقول سيبويه: وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول، وفائدة هذه الأفعال ظن، أو يقين، أو كلاهما، أو تحويل، فهذه أربعة أنواع: نوع مختص بالظن، ونوع مختص باليقين، ونوع صالح للظن واليقين، ونوع للتحويل. فللأول وهو الظن:

"حباً يحب" و"عداً" لا للجسيان و"زعم" و"جعل" و"هب" بصيغة الأمر للمخاطب خبر متصرف. وللثاني وهو اليقين:

"علم" لا لعلمية، وهي شئ الشقة العليا، و"وجد" و"ألقى" و"درى" و"تعلم" بمعنى أحلم. وللثالث وهو الظن واليقين:

"ظن" و"حب" و"خال" و"هَب" و"ود" و"ترك" و"تخذ" و"اتخذ".

وتنصب هذه الأفعال هي وما يتصرف منها (إلا: هَب وتعلم فإني لا يتصرفان) تنصب مفعولين أصلها المبني والخبر. انظر معجم القواعد العربية ٢٥ / ٢٢.

عمراً فعمرو في المعنى مفعول لزيد فهذه هي الأفعال التي يجوز لك فيها الإقتصار على المفعول الأول؛ لأن الفاعلة واقعة به وحده تقول: أعطيت زيداً ولا تذكر ما أعطيته فيكون كلاماً تاماً مفيداً.

وتقول: أضربت زيداً ولا تقول لمن أضربت.

واعلم أن من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين في اللفظ وحقه أن يتعدى إلى الثاني بحرف جر إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجر فيه فيجوز فيه الوجهان في الكلام.

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ ^(١) [الأعراف: ١٥٥] وسميته زيداً وكنيت زيداً أبا عبد الله ألا ترى أنك تقول: اخترت من الرجال وسميته يزيد وكنيته بأبي عبد الله ومن ذلك قول الشاعر:

اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً كُنْتُ مُحْصِيَةً رَبِّ الْعِبَادِ إِلَهُ الْوُجْهِ وَالْعَمَلِ

وقال عمرو بن معد يكرب:



(١) ما ينصب مفعولين ليس أصلها المبتدأ والخبر ومي: "أعطى" نحو "أعطى عبد الله زيداً درهماً" و"كسب" نحو "كسرت بشرأ الثياب الجيدة" و"منح" نحو "منحت خالداً كتاباً" و"ألست أحمد فريداً" و"اخترت الرجال همتاً" و"سميته عمراً" وكنيت "هتراً أبا خلفي" و"دعوته زيداً" التي بتعني سميته، و"أمرتك الخير" و"استغفر الله ذنباً" وهذا وأمثاله يجوز فيه الإقتصار على المفعول الأول.

ويقول سيويه في هذا الباب: الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن ثبتت اختصرت على المفعول الأول، وإن ثبتت تعدى إلى الثاني، كما تعدى إلى الأول.

وذلك قولك: "أعطى عبد الله زيداً درهماً" و"كسرت بشرأ الثياب الجيدة" ومن ذلك "اخترت الرجال عبد الله" ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ (الآية: ١٥٥ سورة الأعراف)، وسميته زيداً، وكنيت زيداً أبا عبد الله، ودعوته زيداً إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عييت الدعاء إلى أمر يجاوز مفعولاً واحداً.

ومنه قول الشاعر:

اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً كُنْتُ مُحْصِيَةً رَبِّ الْعِبَادِ إِلَهُ الْوُجْهِ وَالْعَمَلِ

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلُ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ

أراد: استغفر الله من ذنب وأمرتك بالخير ومن ذلك: دعوته زيداً إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عנית الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً فأصل هذا دخول الباء فإذا حذف حرف الجر عمل الفعل ومنه: ثبت زيداً تريد: عن زيد وأنشد مسيبويه في حذف حرف الجر قول المتلمس:

أَكَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَاحْتَبْتُ بِأَكْلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

وقال: تريد على حب العراق. وقد خوف في ذلك.

قال أبو العباس: إنما هو: أليت أطعم حب العراق، أي: لا أطعم.

كما تقول: والله أبرح ما هنا أي: لا أبرح.

وخالفه أيضاً في نبات زيداً فقال: زَيْدٌ مُعْنَاءُ: أعلمت زيداً ونبأت زيداً معناه: أعلمت زيداً.

واعلم أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدى الفعل إنما هذا يجوز فيها استعماله وأخذ سماعاً عنهم ومن ذلك قول الفرزدق:

مِمَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرُّجَالُ سَمَاحَةً وَجُوداً إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرِّعَازُ

والقسم الثاني: وهو الذي يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر هذا الصنف من الأفعال التي تنفذ منك إلى غيرك ولا يكون من الأفعال المؤثرة وإنما هي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقيناً أو شكاً، وذلك قولك: حسب عبد الله زيداً بكراً وظن عمرو خالداً أخاك وخال عبد الله زيداً أباك وعلمت زيداً أخاك ومثل ذلك: رأى عبد الله زيداً صاحبنا إذا لم ترد رؤية العين.

ووجد عبد الله زيداً ذا الحفاظ إذا لم ترد التي في معنى وجدان الضالة.

ألا ترى أنك إذا قلت: ظننت عمرواً منطلقاً فإنها شكك في إنطلاق عمرو لا في عمرو

وكذلك إذا قلت: علمت زيداً قائماً فالمخاطب إنما استفاد قيام زيد لا زيداً؛ لأنه يعرف زيداً كما

تعرفه أنت والمخاطب والمخاطب في المفعول الأول سواء وإنما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر لا في المبتدأ فلما كانت هذه الأفعال إنما تدخل على المبتدأ والخبر والفائدة في الخبر والمفعول الأول هو الذي كان مبتدأ والمفعول الثاني هو الذي كان الخبر بقي موضع الفائدة على حاله.

واعلم أن كل فعل متعدد لك ألا تعديه وسواء عليك أكان يتعدى إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين أو إلا ثلاثة لك أن تقول: ضربت ولا تذكر المضروب لتفيد السامع أنه قد كان منك ضرب.

وكذلك ظننت يجوز أن تقول: ظننت وعلمت إلى أن تفيد غيرك ذلك.

واعلم أن ظننت وحسبت وعلمت وما كان نحوهن لا يجوز أن يتعدى واحد منها إلى أحد المفعولين دون الآخر لا يجوز: ظننت زيدا وتسكت حتى تقول: (قاتلها) وما أشبه.

من أجل أنه إنما يدخل على المبتدأ والخبر كما لا يكون المبتدأ بخبر خبر كذلك: (ظننت) لا تعمل في المفعول الأول بغير مفعول ثان.

فأما قولهم: ظننت ذاك فإنها جاز التكرار عليه؛ لأنه كناية عن الظن يعني المصدر فكانه قال: ظننت ذاك الظن (ذاك): إشارة إلى المصدر تعمل الظن فيه كما تعمل الأفعال التي لا تتعدى في المصدر إذا قلت: قمت قهأماً ويجوز إذا لم تعد: ظننت أن تقول: ظننت به فجعله موضع ظنك كما تقول: نزلت به ويجوز لك أن تلغي الظن إذا توسط الكلام أو تأخر، وإن شئت أعملته تقول: زهداً ظننت منطلق وزيداً منطلقاً ظننت فتلغي الظن إذا تأخر ولا يحسن الإلغاء إلا مؤخراً فإذا ألغيت فكانت قلت: زيداً منطلقاً في ظني ولا يحسن أن تلغيه إذا تقدم.

مسائل من هذا الباب

تقول: ظننته أخاك قائماً تريد: ظننت الظن فتكون الهاء كناية عن الظن كأنك قلت: ظننت أخاك قائماً الظن ثم كنيته عن الظن وأجاز بعضهم: ظننتها أخاك قائماً يريد: الظنة وكذلك إن جعلت الهاء وقتاص أو مكاناً على السعة تقول: ظننت زيداً منطلقاً اليوم ثم تكتفي عن اليوم فتقول: ظننت زيداً منطلقاً فيه ثم تحذف حرف الجر على السعة فتقول: ظننته زيداً منطلقاً تريد: ظننت فيه والمكان كذلك وإذا ولي الظن حروف الاستفهام وجوابات القسم بطل في اللفظ عمله وعمل في الموضع تقول: علمت أزيد في الدار أم عمرو وعلمت إن زيداً لقائم وأخال لعمرو أخوك وأحسب ليقوم زيد ومن التحويين من يجعل ما ولا كـ (أن) واللام في هذا المعنى فيقول: أظن ما زيد منطلقاً وأحسب لا يقوم زيد؛ لأنه يقول: والله ما زيد محسناً والله لا يقوم وزيد.

وتقول: ظننته زيد قائم تريد ظننت الأمر والخبر وهذا الذي يسميه الكوفيون المجهول. وتقول ظننته هند قائمة فتذكر لأنك تريد الأمر والخبر وظننته تقوم هند ويجوز في القياس: ظننتها زيد قائم تريد: القصة ولا أعلمه مسموحاً من العرب. فأما الكوفيون فيجيزون تأنيث المجهول وتذكيره إذا وقع بعده المؤنث يقولون: ظننته هند قائمة وظننتها هند قائمة وتقول: ظننته قائم زيد والهاء كناية عن المجهول. والكوفيون يجيزون إذا ولي هذه الهاء فعل دائم النصب فيقولون: ظننته قائماً زيد ولا أعرف لذلك وجهاً في القياس ولا السماع من العرب وتقول: زيد أظن منطلقاً فتلغي (أظن) كما هزفتك.

وتقول: خلقتك أحسب عمرو قائم وقائم أظن زيد فتلغي، وإن شئت أعملت والكوفيون لا يجيزون إذا تقدمه ماضي أو مستقبل أن يعملوا.

ويجيزون أن يعمل إذا تقدمه اسم أو صفة والإلغاء عندهم أحسن.

قال أبو بكر، وذلك عندنا سواء.

قال الشاعر:

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم ثوب عذفي . وفي الأراجيز خلت اللؤم والحور^(١)

فألفني: (خلت) ويلغي المصدر كما يلغي الفعل وتقول: عبد الله ظني قائم وفي ظني وفيها
أظن وظناً مني فهذا يلغي وهو نصب تريد: أظن ظناً، وإذا قلت: في ظني (ففي) من صلة
كلامك جعلت ذلك فيها تظن.

وحكي عن بعضهم: أنه جعله من صلة خبر عبد الله؛ لأن قيامه فيها يظن وتقول: ظنت
زيداً طعامك أكلاً وطعامك ظنت زيداً أكلاً.

ولا يجوز: ظنت طعامك زيداً أكلاً من حيث قبح: كانت زيداً الحمى تأخذ وهذه المسألة
توافق: كانت زيداً الحمى تأخذ من جهة وتحالفها من جهة أما الجهة التي تحالفها، فإن (كانت)
خالية من الفاعل وظنت معها الفاعل والفعل لا يخلو من الفاعل.

(١) تعبري هذه الأفعال التي تعدى إلى مفعولين أصلها المفعول المجرى امران:

أولها: الإلقاء، والثاني: الفصل.

والإلقاء ينطال تعدياً إلى مفعولين فقطاً ومثلاً، إما يقدم العامل، أو يتوسطه، أو يتأخره.

فالأول نحو: "ظننت زيداً قائماً" ويمتدح الرفع عند البصريين، ويقبح، ويجب عندهم نصب الجزأين: "زيد
وقائم وهو الصحيح، ويجوز عند الكوفيين والأغفش ولكن الإعمال عندهم أحسن ألما قول بعض بني قزارة:
كذلك أدبت حتى صار من خلقي إني وجئت بلاك السهمي الأدب

فالرواية الصحيحة نصب بلاك والأدب كما في الحماسة.

والثاني: ويجوز بلا قبح ولا ضعف في توسط العامل نحو "زيداً ظننت قائماً" والإعمال أقوى، ومن توسط
العامل قول اللويث الميموني أبو الأكليل يجر العجاج:

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم ثوب عذفي . وفي الأراجيز خلت اللؤم والحور

والأصل: اللؤم الحوراء، والمفعول الثاني متعلق وفي الأراجيز ومثله في تأخير العامل تقول: "عمر وآب
ظننت" يجوز الإلقاء، والإعمال، ولكن الإلقاء هنا أقوى من إعماله؛ لأنه كما يقول سيويه إنما يخص بالملك،
بعد ما يمتطي كلامه على اليقين ومن التأخير قول أبي أسيدة اللبيري:

هـما سيدينا يجرهان وإنيما يـمـورنا إن أيسرت عتاهما

والتفريق بينه وبين الفاعل أقبح منه بين وبين المفعول.

والذي يتفقان فيه أن (كان) تدخل على مبتدأ وخبر وظنت ما عملاً فيه بما لم يعمل فيه.

فإن أعملت: (ظننت) في مجهول جاز كما جاز في (كان) ورفعت زيدا وخبره فقلت:

ظننته طعامك زيداً أكلاً ويجوز: ظننته أكل زيد طعام ويجوز في قول الكوفيين نصب أكل.

وقد أجاز قوم من النحويين: ظننت عبد الله يقوم وقاعداً وظننت عبد الله قاعداً ويقوم.

ترفع (يقوم) وأحدهما نسق على الآخر.

ولكن إعرابها مختلف وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم على الفعل والفعل على

الاسم؛ لأن العطف آخر التثنية فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنية كذلك لا يجوز في

العطف ألا ترى أنك إذا قلت: زيدان فإنها معناه: زيد وزيد فلو كانت الأسماء على لفظ واحد

لاستغني عن العطف.

وإنما احتج إلى العطف لإختلاف الأسماء تقول: جاءني زيد وعمرو لما اختلفت الأسمان

ولو كان اسم كل واحد منهما واحداً لقلت: جاءني العمران فالتثنية نظير العطف ألا ترى أنه

يجوز لك أن تقول: جاءني زيد وزيد فحق الكلام التي يعطف بعضها على بعض أن يكون متى

اتفقت ألفاظها جاز تثنيتهما وما ذكروا جائز في التأويل لمصارعة (يَفْعَلُ) لفاعل وهو عندي

قبيح لما ذكرت لك.

وتقول: ظن ظاناً زيداً أخاك عمرو تريد: ظن عمرو ظاناً زيداً أخاك رفعت عمراً وهو

المفعول الأول إذ قام مقام الفاعل ونصبت (ظاناً)؛ لأنه المفعول الثاني فبقي على نصبه.

ويجوز أن ترفع ظاناً وتنصب عمراً فتقول: ظن ظان زيداً أخاك عمراً كأنك قلت: ظن

رجل ظان زيداً أخاك عمراً فترفع (ظاناً) بأنه قد قام مقام الفاعل وتنصب زيداً أخاك به

وتنصب عمراً؛ لأنه مفعول (ظن).

وهو خبر ما لم يسم فاعله وتقول: ظن مظنون عمراً زيداً.

كانك قلت: ظن رجل مظنون عمراً زيداً فترفع (مظنون) بأنه قام مقام الفاعل وفيه ضمير رجل والضمير مرتفع به (مظنون) وهو الذي قام مقام الفاعل في مظنون وعمراً منصوب به (مظنون) وزيداً منصوب به (ظن).

وتقول: ظن مظنون عمرو أخاه زيداً كأنك قلت: ظن رجل مظنون عمرو أخاه زيداً (مظنون) في هذا وما أشبهه من النعوت يسميه الكوفيون خلقاً يعنون أنه خلف من اسم. ولا بد من أن يكون فيه راجع إلى الاسم المحذوف.

والبصريون يقولون: صفة قامت مقام الموصوف والمعنى واحد فترفع (مظنون) بأنه قام مقام الفاعل وهو ما لم يسم فاعله وترفع عمراً به (مظنون)؛ لأنه قام مقام الفاعل في مظنون.

ونصبته أخاه به (مظنون) ورجعت الهاء إلى الاسم الموصوف الذي (مظنون) خلف منه ونصبته زيداً به (ظن) فكانك قلت: ظن رجل مظنون عمرو أخاه زيداً لم يميز لأن التأويل: ظن رجل مظنون عمرو أخاه زيداً (مظنون) صفة لرجل ولا بد من أن يكون في الصفة أو فيها تشبث به الصفة ما يرجع إلى رجل.

وليس في هذه المسألة ما يرجع إلى رجل فمن أجل ذلك لم يميز ويموز في قول الكوفيين: ظن زيد قائماً أبوه على معنى أن يقوم أبوه.

ولا يميز هذا البصريون؛ لأنه تقطع لباب (ظن) وما عليه أصول الكلام وإنما يميز هذا الكوفيون فيما عاده عليه ذكره.

وينشدون:

أظن ابن طرسوث هُميمة ذاهباً بعادته تكلاؤسة وجعائله

باب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين^(١)

أعلم أن المفعول الأول في هذا الباب هو الذي كان فاعلاً في الباب الذي قبله فنقلته من فَعَلَ إلى (أَفْعَلَ) فصار الفاعل مفعولاً وقد بينت هنا فيما تقدم تقول رأى زيد بشراً أخاك فإذا نقلتها إلى (أَفْعَلَ) قلت: أرى الله زيداً بشراً أخاك وأعلم الله زيداً بكرةً خير الناس.

وقد جاء (فَعَلْتُ) في هذا النحو تقول: نبات زيداً عمراً أبا فلان ولا يجوز الإلغاء في هذا الباب كما جاز في الباب الذي قبله لأنك إذا قلت: علمت وظننت وما أشبه ذلك فهي أفعال غير واصله فإذا قلت: (أعلمت) كانت واصله فمن هنا حسن الإلغاء في (ظننت وعلمت) ولم يجر الإلغاء: (علمت) لأنك إذا (ظننت) فإنما هو شيء وقع في نفسك لا شيء فعلته. وإذا قلت: (أعلمت) فقد أثرت أثراً أوقعته في نفس غيرك.

ومع ذلك فإن: (ظننت وعلمت) لا يعلان على المتبداً والخبر فإذا ألغينا بقي الكلام تاماً مستقياً بنفسه تقول: زيداً ظننت (منطوقاً) فإذا ألغيت: (ظننت) بقي زيد ومنطلق فقلت: زيد منطلق ثم تقول (ظننت) والكلام مستغن والملغى نظير المحذوف فلا يجوز أن يلغى من الكلام ما إذا حذفته بقي الكلام غير تام ولو ألغيت: (أعلمت ورأيت) من قولك: أريت زيداً بكرةً خير الناس وأعلمت بشراً خالداً شر الناس والملغى كالمحذوف لبقية زيد بكرةً خير الناس فزيد بغير خبر والكلام غير مؤلف ولا تام.

(١) ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهو سبعة أحدها أعْلَمَ المنقولة بالهمزة من عَلِمَ المتعدية لاثنتين تقول: أَخْلَفْتُ زيداً عمراً فاضلاً.

الثاني أَرَى المنقولة بالهمزة من رَأَى المتعدية لاثنتين نحو: أَرَيْتُ زيداً عمراً فاضلاً بمعنى أعلمته قال الله تعالى (كَذَلِكَ يُرِيحُ اللَّهُ أَجْهَالَهُمْ خَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ) فالله والميم مفعول أول و(أعماهم) مفعول ثان و(خسرات) مفعول ثالث.

والثالثي ما حُصِّنَ معنى أعلم وأرى للمذكورين من أباً ونبأً وأخبرَ وخبرَ وحدث تقول: أنبأت زيداً عمراً فاضلاً بمعنى أعلمته وكذلك تفعل في البواقي وإنما أصل هذه الخمسة أن تتعدى لاثنتين إلى الأول بنفسها وإلى الثاني بالياء أو عَنْ نحو: (أَنْبَأْتُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ) (تَبَيَّنُونِي بِعِلْمِي) (وَبَيَّنْتُهُمْ عَنْ حَقِيقَةِ إِبْرَاهِيمَ) وقد يحذف الحرف نحو: (مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا) انظر شرح شلور الذهب ١/ ٤٨٤.

واعلم أن هذه الأفعال المتعدية كلها ما تعدى منها إلى مفعول وما تعدى منها إلى اثنين وما تعدى منها إلى ثلاثة إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعدي تعدت إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى مفعول من المصدر والظرفين والحال، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيداً المال إعطاءً جهاً وأصنعت هذا زيداً قائماً العلم اليقين إعلماً لما انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدى.



مكتبة جامعة القاهرة

مسائل من هذا الباب

تقول: سرقت عبد الله الثوب الليلة فتعدي (سَرَقْتُ) إلى ثلاثة مفعولين على أن لا تجعل (الليلة) ظرفاً ولكنك تجعلها مفعولاً على السعة في اللغة كما تقول: يا سارق الليلة زيداً الثوب.

فتضيف (سارقاً) إلى الليلة وإنما تكون الإضافة إلى الأسماء لا إلى الظروف وكذلك حروف الجر إنما تدخل على الأسماء لا على الظروف فكل منجر بجار عامل فيه فهو اسم وتقول: أعلمت زيداً عمراً هنداً معجبها هو.

كان أصل الكلام: علم زيداً عمراً هنداً معجبها هو.

فزيد مرفوع بـ(عَلِمَ) وعمره منصوب بأنه المفعول الأول وهند مرتفعة بالابتداء (ومعجبها) هو الخبر و(هو) هله كناية عن عمرو وراجعة إليه فلم يجوز أن تقول: معجبها ولا تذكر (هو)؛ لأن أسماء الفاعلين إذا جرت على خبر من هي له لم يكن بد من إظهار الفاعل. وقد بينا هذا فيما تقدم (وهند) خبرها الجملة بأسرها قامت مقام المفعول الثاني وموضعها نصب فإذا نقلت (عَلِمَ) إلى (أَعْلَمْتُ) صار زيد مفعولاً فقلت: أعلمت زيداً عمراً هنداً معجبها هو، فإن قيل لك أكن عن (هند معجبها هو).

قلت: أعلمت زيداً عمراً إياه؛ لأن موضع الخبر نصب.

وهذا إذا كنيت عن معنى الجملة لا عن الجملة وتقول: أعلمت زيداً أخاك قائماً تريد: أعلمت العلم فتكون الهاء كناية عن المصدر كما كانت في (ظننته زيداً أخاك)، فإن جعلت الهاء وقتاً أو مكاناً على السعة جاز كما كان في (ظننته) وقد فسرت في باب مسائل (ظننت).

ومن قال: (ظننته زيد قائم) فجعل الهاء كناية عن الخبر والأمر وهو الذي يسميه الكوفيون المجهول لم يجوز له أن يقول في (أعلمت زيداً عمراً خير الناس) أعلمت زيداً عمرو خير الناس لما خبرتك به من أنه يبقى زيد بلا خبر وإنما يجوز ذلك في الفعل الداخِل على المبتدأ والخبر فلا يجوز هذا في (أعلمت) كما لا يجوز الإلغاء لأنك تحتاج إلى أن تذكر بعد الهاء خيراً

تأما يكون هو بجملته تلك الهاء والأفعال المؤثرة لا يجوز أن يضم فيها المجهول إنها تذكر المجهول مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر ونحو: كان وظننت وأن وما أشبه ذلك ألا ترى أن تأويل ظننته زيد قائم ظننت الأمر والخبر زيد قائم وكذلك إذا قلت: إنه زيد قائم فالتأويل: أن الأمر زيد قائم وكذلك: كان زيد قائم إذا كان فيها مجهول التأويل كان الأمر زيد قائم ولا يجوز أن تقول: أعلمت الأمر ولا أريت الأمر هو ممتنع من جهتين: من جهة أن زيدا يكون بغير خبر يعود إليه ولو زدت في المسألة أيضاً ما يرجع إليه ما جاز من الجهة الثانية.

وهي أنه لا يجوز: أعلمت الخبر خبراً إنها يعلم المستخبر وتقول: أعلمت عمراً زيدا ظاناً بكرة أخاك قلت: أعلمت عمراً زيدا رجلاً ظاناً بكرة أخاك.

فإن رددت إلى ما لم يسم فاعله قلت: أعلم عمرو زيدا ظاناً بكرة أخاك ولك أن تقيم (زيداً) مقام الفاعل وتنصب عمراً فتقول: أعلم زيد عمراً ظاناً بكرة أخاك ولا يجوز: أعلم ظان بكرة أخاك عمراً زيدا.

من أجل أن حق المفعول الثالث أن يكون هو الثاني في المعنى إذ كان أصله المبتدأ والخبر وقد تقدم تفسير ذلك، فإن كان عمرو هو زيد له إسمان جاز وجعلته هو على أن يغني عنه ويقوم مقامه كما تقول: زيد عمرو أي: أن أمره وهو يقوم مقامه جاز وإلا فالكلام محال، لأن عمراً لا يكون زيدا.

شرح الثالث: وهو المفعول فيه

المفعول فيه^(١) ينقسم على قسمين: زمان ومكان أما الزمان، فإن جميع الأفعال تتعدى إلى كل ضرب منه معرفة كان أو نكرة، وذلك أن الأفعال صيغت من المصادر بأقسام الأزمنة كما بينا فيما تقدم فيما نصب من أسماء الزمان فانصبه على أنه ظرف وتعتبره بحرف الظرف أعني (في) فيحسن معه فتقول: قمت اليوم وقمت في اليوم فأنت تريد معنى (في)، وإن لم تذكرها ولذلك سميت إذا نصبت ظرفاً لأنها قامت مقام (في) ألا ترى أنك إذا قلت: قمت اليوم ثم قيل لك: أكن عن اليوم قلت: قمت فيه وكذلك: يوم الجمعة ويوم الأحد واليلة وليلة السبت وما أشبه ذلك وكذلك: تكراتها نحو قولك: قمت يوماً وساعة وليلة وعشياً وعشية وصباحاً ومساءً.

فأما سحر إذا أردت به سحر يومك وغدوة وبكرة هذه الثلاثة الأحرف فإنها لا تتصرف تقول: جئتك اليوم سحر وغدوة وبكرة لا تتصرف وسنذكرها في موضعها فيما يتصرف وما لا يتصرف إن شاء الله.



من تقيت بكرة ونحو

(١) قال ابن هشام: المفعول فيه وهو ما ذكر فصلة لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقاً أو مكان مطلقاً أو مؤيد مقدراً أو مادة حادثة عليه كصفت يوماً أو يوم الخميس وجلست أمانك وبرزت قرسها وجلست بجلسك والمكان غيرهن يجوز بهي كصلبت في المسجد ونحو قالاً خيمتي أم تعبد وقولهم دخلت الدار على التوسيع

وأقول الرابع من المنصوبات الخمسة عشر للمفعول فيه ويسمى الظرف وهو عبارة عما ذكرت والحاصل أن الاسم قد لا يكون ذكر لأجل أمر وقع فيه ولا هو زمان ولا مكان وذلك كزيداً في خربت زيداً وقد يكون إتما لأجل أمر وقع فيه ولكنه ليس بزمان ولا مكان نحو رغب المطون أن يفعلوا خيراً، فإن المعنى في أن يفعلوا وعليه في أحد التفسيرين قوله تعالى (وَرَغَبُونَ أَنْ تُنَكِّحُوهُمْ) وقد يكون العكس نحو (إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّكَ يَوْمَاً) ونحو (لَيُنْزِلَنَّ يَوْمَ التَّلَاقِ) (وَأَنْزَلْنَاهُمْ يَوْمَ الْآزِقَةِ) ونحو (الله أعلم حيث يجعل رسالته) فهذه الأنواع لا تسمى ظرفاً في الاصطلاح بل كل منها مفعول به وقع الفعل عليه لا فيه يظهر ذلك بأدنى تأمل للمعنى وقد يكون مذكوراً لأجل أمر وقع فيه وهو زمان أو مكان فهو حيثل متصوب على معنى في وهذا النوع خاصة هو المسمى في الاصطلاح ظرفاً وذلك كقولك صنت يوماً أو يوم الخميس وجلست أمانك. انظر شرح شذور الذهب ١/ ٢٩٩.

وكل ما جاز أن يكون جواب (متى) فهو زمان ويصلح أن يكون ظرفاً للفعل يقول
القاتل: متى قصت فتقول: يوم الجمعة ومتى صمت فتقول: يوم الخميس ومتى قدم فلان
فتقول: عام كذا وكذا وكل ما كان جواب متى فالعمل يجوز أن يكون في بعضه وفي كله يقول
القاتل: متى سرت فتقول: يوم الجمعة فيجوز أن يكون سرت بعض ذلك اليوم.

ويجوز أن يكون قد سرت اليوم كله (وكم) من أجل أنها سؤال عن عدد تقع على كل
معدود والأزمنة مما يعد فهي يسأل بها عن عدد الأزمنة فيقول القاتل: كم سرت فتقول: ساعة
أو يوماً أو يومين ولا يسأل (بكم) إلا عن نكرة (ومتى) لا يسأل بها إلا عن معرفة أو ما قارب
المعرفة يقول القاتل: كم سرت فتقول: شهرين أو شهراً أو يوماً ولا يجوز أن تقول: الشهر
الذي تعلم ولا اليوم الذي تعلم لأن هذا من جواب (متى).

وأما قولهم: سار الليل والنهار والنهر والأبد فهو، وإن كان لفظه لفظ المعارف فهو في
جواب (كم) ولا يجوز أن يكون جواب (متى) لأنه إنما يراد به التكثير وليست بأوقات
معلومة محدودة لما قالوا: سار عليه الليل والنهار فكانهم قالوا: سار عليه دعراً طويلاً
وكذلك الأبد فإنما يراد به التكثير والعدد ولا فالكلام محال.

وذكر سيويه: أن المحرم وسائر أسماء الشهور أجريت مجرى النهر والليل والنهار وقال
لرقلت: شهر رمضان أو شهر ذي الحجة كان بمنزلة يوم الجمعة أو الهارحة ولصار جواب
(متى) فالمحرم عنده بلا ذكر (شهر) يكون في جواب (كم)، فإن أضفت شهراً إليه صار في
جواب (متى) وحجته في ذلك استعمال العرب له لذلك قال: وجميع ما ذكرت لك مما يكون
مجري على (متى) يكون مجري على (كم) ظرفاً وغير ظرف.

وبعض ما يكون في (كم) لا يكون في (متى) نحو: الدهر والليل والنهار.
واعلم أن أسماء الأزمنة تكون على ضربين: فمعناها ما يكون اسماً ويكون ظرفاً ومنها ما لا
يكون إلا ظرفاً.

فكل اسم من أسماء الزمان فلك أن تجعله اسماً وظرفاً إلا ما خصته العرب بأن جعلته
ظرفاً، وذلك ما لم تستعمله العرب مجزئاً ولا مرفوعاً.

وهذا إنما يؤخذ سماعاً عنهم فمن ذلك: (سحر) إذا كان معرفة غير مصروف تعني به: سحر يومك لا يكون إلا ظرفاً وإنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجر وبالألف واللام أو نكرة وكذلك تحقير سحر إذا عنيت: سحر يومك لم يكن إلا ظرفاً.

تقول: سير عليه سحيراً وتصرفه؛ لأن (فعللاً) متصرف حيث كان.

ومثله ضحى إذا عنيت: ضحى يومك وصباحاً وعشية وعشاء إذا أردت: عشاء يومك فإنه لم يستعمل إلا ظرفاً وكذلك: ذات مرة وبعيدات بينً ويكرأ وضحوة إذا عنيت: ضحوة يومك وعتمة إذا أردت: عتمة ليلتك وذات يوم وذات مرة وليل ونهار إذا أردت: ليل ليلتك ونهار نهارك وذو صباح ظرف.

قال سييويه: أخبرنا بذلك يونس إلا أنه قد جاء في لغة الخثعم: ذات ليلة وذات مرة أي جاءتا مرفوعتين فيجوز هل هذا أن تنصب نصب المفعول على السعة.

واعلم أن العرب قد أقامت أسماء الأزمنة مقام الأسماء وأختصاراً وهذه الأسماء نهيء على ضربين:

أحدهما: أن يكون أصل الكلام إسماء الأسماء الأزمان إلى مصدر مضاف فحذف اسم الزمان اتساعاً نحو: جئتكم مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر فالمراد في جميع هذا: جئتكم وقت مقدم الحاج ووقت خفوق النجم ووقت خلافة فلان ووقت صلاة العصر.

والآخر: أن يكون اسم الزمان موصوفاً فحذف اتساعاً وأقيم الوصف مقام الموصوف نحو: طويل وحديث وكثير وقليل وقديم وجميع هذه الصفات إذا أقيمتها مقام الأحيان لم يجر فيها الرفع ولم تكن إلا ظرفاً وجرت مجرى ما لا يكون إلا ظرفاً من الأزمنة فأما قريب، فإن سييويه أجاز فيه الرفع وقال: لأنهم يقولون: لقيته مذ قريب وكذلك متى قال: والنصب عندي عربي كثير.

فإن قلت: سير عليه طويل من الدهر وشديد من السير فأطلقت الكلام ووصفته كان أحسن وأقوى وجاز.

قال أبو بكر: وإنما صار أحسن إذا وصف لأنمه بصير كالأسماء؛ لأن الأسماء هي التي توصف وكل ما كان من أسماء الزمان يجوز أن يكون إسمياً وأن يكون ظرفاً فلك أن تنصبه نصب المفعول على السعة تقول: قمت اليوم وقعدت الليلة فتنبه نصب (زيد) إذا قلت: هربت زيداً ويشين لك هذا في الكناية أنك إذا قلت: قمت اليوم فتنبه نصب المفعول على السعة فكشيت عنه قلت: قمته، وإذا نصبته نصب الظروف قلت: قمت فيه.

وإذا وقع موقع المفعول جاز أن يقوم مقام الفاعل فيها لم يُسم فاعله، ألا تراهم قالوا: حيد عليه يومان وولد له مشون عاماً.



مسائل من هذا الباب

تقول: يوم الجمعة القتال فيه فيوم الجمعة مرفوع بالابتداء والقتال فيه الخير والهاء راجعة إلى يوم الجمعة، وإذا أضمرته وشغلت الفعل عنه خرج من أن يكون ظرفاً والظروف متى كني وتحدث عنها زال معنى الظرف ويجوز: يوم الجمعة القتال فيه على أن تفسر فعلاً قبل يوم الجمعة يفسر القتال فيه كأنك قلت: القتال يوم الجمعة القتال فيه هذا مذهب سيويه والبصريين فلك أن تنصبه نصب الظروف ونصب المفعول.

وتقول: اليوم الصيام واليوم القتال فترفع الصيام والقتال بالابتداء واليوم خبر الصيام والقتال واليوم منصوب بفعل محذوف كأنك قلت: الصيام يستقر اليوم أو يكون اليوم وما أشبه ذلك ولا يجوز أن تقول: زيد اليوم ويجوز أن تقول: الليلة الحلال^(١).

وقد بينا هذا فيما تقدم عند ذكرنا خبر الجنب.

وتقول: اليوم الجمعة واليوم السبت لا يخل في اليوم، فإن جعلته اسم اليوم رفعت. فأما: اليوم الأحد واليوم الاثنين واليوم الثلاثاء واليوم الأربعاء واليوم الخميس واليوم السبت ولا يكون عملاً فيها وإنما كان ذلك في الجمعة والسبت؛ لأن الجمعة بمعنى الاجتماع والسبت بمعنى الانقطاع.

(١) قال ابن عقيل: ظرف المكان يقع خبراً عن الجنة نحو زيد عندك وعن المعنى نحو القتال عندك وأما ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بنحو القتال يوم الجمعة أو في يوم الجمعة ولا يقع خبراً عن الجنة قال المصنف إلا إذا أفاد نحو الليلة الحلال والرطب شهري ربيع، فإن لم يفد لم يقع خبراً عن الجنة نحو زيد اليوم وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقاً، فإن جاء شيء من ذلك يؤول نحو قولهم الليلة الحلال والرطب شهري ربيع التقدير طلوع الحلال الليلة ووجود الرطب شهري ربيع هذا مذهب جمهور البصريين وذهب قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك من غير شرط لكن بشرط أن يفيد كقولك نحن في يوم طيب وفي شهر كذا وإلى هذا أشار بقوله، وإن يفد فأخباراً، فإن لم يفد امتنع نحو زيد يوم الجمعة. انظر شرح ابن عقيل ٢١٤/١.

وتقول: اليوم رأس الشهر واليوم رأس الشهر أما النصب فكانك قلت: اليوم ابتداء الشهر، وأما الرفع فكانك قلت: اليوم أول الشهر فتجعل اليوم هو الأول، وإذا نصبت فالثاني غير الأول.

واعلم أن أسماء الزمان تضاف إلى الجعل وإلى الفعل والفاعل وإلى الابتداء والخبر تقول: هذا يوم يقوم زيد وأجيشك يوم يخرج الأمير وأخرج يوم عبد الله أمير وتقول: إن يوم عبد الله أمير زيداً جالس تريد: إن زيداً جالس يوم عبد الله أمير، فإن جعلت في أول كلامك (فيه) قلت: إن يوماً فيه عبد الله خارج زيداً مقيم فتعصب (زيداً) بـ(أن) و(مقيم) خبره و(يوماً) متعصب بأنه ظرف لـ(مقيم) و(فيه عبد الله خارج) صفة ليوم، فإن قلت: إن يوماً فيه عبد الله خارج زيد فيه مقيم خرج اليوم من أن يكون ظرفاً وصار اسماً لـ (أن) وإني أخرجه من أن يكون ظرفاً: أنك جئت (بفيه) فأخبرت عنه: بأن إقامة زيد فيه.

لـ(فيه) الثانية أخرجه من أن يكون ظرفاً لأنها كملت مفعلاً عنه ولم يخرج (فيه) الأولى من أن يكون ظرفاً لأنها من صلة الكلام الذي هو صفة (اليوم) فالصفة لا تعمل في الموصوف فيكون متى شغلها خرج الظرف عما هو عليه وإني دخلت لتفصل بين يوم خرج فيه عبد الله وبين يوم لم يخرج فيه فقولك: يوم الجمعة قدمت فيه بمنزلة قولك: زيد مررت به لا فرق فيه الإخبار عنهما وتقول: ما اليوم خارجاً فيه عبد الله وما يوم خارج فيه عبد الله منطلقاً فيه زيد. وتقول: ما يوماً خارجاً فيه زيد منطلق عمرو فتعصب يوماً بأنك جعلته ظرفاً للإطلاق ونصبت (خارجاً) لأنه صفة لليوم، وأما (منطلق) فإني رفعتك لأنك قدمت خبر (ما). ومن قال:

يا سارق الليل أفل النار

فجر (الليلة) وجعلها مفعولاً بها على السعة فإنه يقول: أما الليلة فأنت سارقها زيد، وأما اليوم فأنت آكله خبزاً وهذان اليومان أنا ظانها زيداً عاقلاً؛ لأنه قد جعله مفعولاً به على

السعة ولا تقول: اليوم أنا معلمه زيداً بشراً منطلقاً؛ لأنه لا يكون فعل يتعدى إلى أربعة مفاعيل فيشبه هذا به وقد أجازوه بعض الناس.

وتقول على هذا القياس: أما الليلة فكأنها زيدٌ منطلقاً، وأما اليوم فليس زيد منطلقاً، وأما الليلة فليس زيد إياها منطلقاً، وأما اليوم فكأنه زيد منطلقاً، وأما اليوم فكان زيد إياه منطلقاً تريد في جميع هذا: (في) فتحذف على السعة ولا تقول: أما اليوم فليته زيداً منطلق تريد: لبت فيه؛ لأن (ليت) ليست بفعل ولا هذا موضع مفعول فيتسع فيه وجميع هذا مذهب الأخفش. وذكر الأخفش أنه يجوز: أما الليلة فما زيد إياها منطلقاً؛ لأن (ما) مشبه بالفعل قال: لم يجوز في (ما) فهو أقيس؛ لأن (ما)، وإن كانت شبهت بالفعل فليست كالفعل.

قال أبو بكر: وهو عندي لا يجوز البتة.

وتقول: الليلة أنا منطلقها. تريد: أنا أن أنطلق فيها.

وتقول: الليلة أنا منطلقها. تريد: أنا أنطلق فيها.

ولا يجوز: الليلة أنا إياها منطلق ولا: اليوم نحن إياه منطلقون. تريد: نحن منطلقون فيه.

ولا يجوز: أما اليوم فالقتال إياه. تريد: فيه؛ وأما الليلة فالرحيل إياها. تريد: فيها؛ لأن

السعة والحذف لا يكونان فيه كما لا سعة فيه ولا حذف في جميع أحواله. قال الأخفش: ولو تكلمت به العرب لأجزئناه.

ذكر المكان

اعلم أن الأماكن ليست كالأزمنة التي يعمل فيها كل فعل فينصبها نصب الظروف؛ لأن
الأمكنة: أشخاص^(١) له خلق وصور تعرف بها كالجبل والوادي وما أشبه ذلك وهن بالناس
أشبه من الأزمنة لذلك وإنما الظروف منها التي يتعدى إليها الفعل الذي لا يتعدى ما كان منها
مبهماً خاصة ومعنى المبهمة أنه هو الذي ليست له حدود معلومة تحصره.

وهو يلي الاسم من أقطاره نحو: خلف وقدام وأمام ووراء وما أشبه ذلك ألا ترى أنك
إذا قلت: قمت خلف المسجد لم يكن لذلك الخلف نهاية تلقى عندها وكذلك إذا قلت: قدام
زيد. لم يكن لذلك حد يتهي إليه فهذا وما أشبهه هو المبهمة الذي لا اختلاف فيه أنه ظرف.

وأما مكة والمدينة والمسجد والدار والبيت فلا يجوز أن يكن ظرفاً؛ لأن لها أقطاراً
محدودة معلومة تقول: قمت أمامك وصليت وراءك ولا يجوز أن تقول: قمت المسجد ولا
قعدت المدينة ولا ما أشبه ذلك والأمكنة تتلصق بغيرها ما استعمل اسماً يتصرف في جميع
الإحزاب وظرفاً ومنها ما لا يرفع ولا ينصب كالأزمنة

فأما الظروف التي تكون اسماً فذكر مسبوقة: أنها خلفك وقدامك وأمامك وتحتك
وقبالتك. ثم قال: وما أشبه ذلك. وقال: ومن ذلك: هو ناحية من الدار ومكاناً صالحاً وداره
ذات اليمين وشرقي كذا وكذا.

(١) ظرف المكان يقع خبراً عن الجثة نحو زيد عندك وعن المعنى نحو القتال عندك، وأما ظرف الزمان
فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بنفي نحو القتال يوم الجمعة أو في يوم الجمعة ولا يقع خبراً عن الجثة
قال المصنف إلا إذا أفاد نحو الليلة الحلال والرطب شهري ربيع، فإن لم يفد لم يقع خبراً عن الجثة نحو زيد
اليوم ولك هذا ذهب قوم منهم المصنف وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقاً، فإن جاء شيء من ذلك يزول نحو
قوله الليلة الحلال والرطب شهري ربيع التقدير طلوع الهلال الليلة ووجود الرطب شهري ربيع هذا مذهب
جمهور البصريين وذهب قوم منهم المصنف إلى جواز ذلك من غير شلوح لكن بشرط أن يفيد كقولك نحن في
يوم طيب وفي شهر كذا. انظر شرح ابن عقيل ٢١٤/١.

قال: وقالوا: منازلهم يميناً وشمالاً وهو قصدك وهو حلة الغور أي قصده وهما خططان جنابتي أنفهما يعني الخططين اللذين اكتنفا أنف الظبية وهو موضعه ومكانه صددك ومعناه القصد وسبقك وهو قربك وقربتك ثم قال: واعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون اسماً غير ظرف بمنزلة زيد وعمر.

وحكى: هم قريب منك وقريباً منك وهو وزن الجبل أي: ناحية منه وهو زنة الجبل أي: حذاءه وقربتك وقربك وحواليه بنو فلان وقومك أقطار البلاد قال ومن ذلك قول أبي حية: إذا ما نَعَشْنَاهُ عَلَى الرَّحْلِ يَتَشَنَّى مُسَالِيَهُ عَنْهُ مِنْ وِرَاءٍ وَمُقَدِّمٍ مسالة: عطفاء.

وبما يجري مجرى ما ذكره سيبويه من الأسماء التي تكون ظرفاً فرسخ وميل تقول: سرت فرسخاً وفرسخين وميلاً وميلين، فإن قال قائل: فرسخ وميل موقت معلوم فلم جعلته مبهماً قيل له: إنما يراد بالجهم ما لا يعرف له من البلاد موضع ثابت ولا حدود من الأمكنة فهذا إنما يعرف مقداره.

فالإيهام في الفرسخ والميل بعد موجود؛ لأن كل موضع يصلح أن يكون من الفرسخ والميل فافهم الفرق بين المعروف الموضع والمعروف القدر وكذلك ما كان من الأمكنة مشتقاً من الفعل نحو: ذهب المذهب البعيد وجلست المجلس الكريم.

وأما الظروف التي لا ترفع: فعند وسوى وسواء إذا أردت بها معنى (غير) لم تستعمل إلا ظرفاً.

قال سيبويه: إن سواك بمنزلة مكانك ولا يكون اسماً إلا في الشعر.

ودل على أن سواك ظرف أنك تقول: مررت بمن سواك والفرق بين قولك: عندك وخلقتك أن خلقتك تعرف بها الجهة وعندك لما حضرك من جميع أقطارك وكذلك سواك لا تخص مكاناً من مكان فبعداً من الأسماء لإستيلاء الإيهام عليهما.

واعلم أن الظروف أصلها الأزمنة والأمكنة ثم تسع العرب فيها للتقريب والتشبيه فمن ذلك قولك: زيد دون الدار وفوق الدار إنما تريد: مكاناً دون الدار ومكاناً فوق الدار ثم يتسع

ذلك فتقول: زيد دون عمرو وأنت تريد في الشرف أو العلم أو المال أو نحو ذلك وإنما الأصل المكان.

وعما اتسعوا فيه قولهم: (هو مني بمنزلة الولد) إنها أخبرت أنه في أقرب المواضع، وإن لم ترد البقعة من الأرض وهو مني منزلة الشغاف ومزجر الكلب ومقعد القابلة ومناط الثريا ومقعد الإزار^(١).

قال سيبويه: أجرى مجرى: هو مني مكان كذا ولكنه حلف. ودرج السيول ورجع أفراجه وقال: إنها يستعمل من هذا الباب ما استعملت العرب، وأما ما يرتفع من هذا الباب لقولك: هو مني فرسخان وأنت مني يومان وميلان وأنت مني عدوة الفرس وغلوة السهم هذا كله مرفوع لا يجوز فيه إلا ذاك وإنما فصله من الباب الذي قبله أنك تريد: ها هنا بيني وبينك فرسخان ولم ترد أنت من هذا المكان لأن ذلك لا معنى له فيما كان في هذا المعنى فهذا مجراه نحو: أنت مني فوت اليد ودعوة الرجل.

قال سيبويه: وأما أنت مرأى وتجمع لرفع الأعم جعلوه الأول ويحضر الناس ينصب مرأى ومسمعا فأما قولهم: داري من خلف دارك فرسخا فانتصب فرسخ؛ لأن ما خلف دارك الخبر وفرسخا على جهة التمييز، فإن شئت قلت: داري خلف دارك فرسخان تلغني (خلف).

(١) اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان أحدهما المجهم والثاني ما صيغ من المصدر بشرطه الذي مستذكره والمجهم كالجبهات الست نحو فوق وتحت ويحين وشمال وأمام وخلف ونحو هذا كالمقادير نحو غلوة وميل وفرسخ ويريد تقول جلست فوق الدار ومرت غلوة فتنصبها على القرطبة. وأما ما صيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومقعد فشرط نصبه قياسا أن يكون عامله من لفظه نحو قعدت مقعد زيد وجلست مجلس عمرو فلو كان عامله من غير لفظه تعين جره بقي نحو جلست في مرمى زيد فلا تقول جلست مرمى زيد إلا شلوا.

ونما ورد من ذلك قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا أي كائن مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا والقياس هو مني في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا ولكن نصب شلوا ولا يقاس عليه خلافا للكسائي. انظر شرح ابن عقيل ١٩٥/٢

قال مسيويه: وزعم يونس: أن أبا عمرو كان يقول: داري من خلف دارك فرسخان شبهه: بدارك مني فرسخان.

قال: وتقول في البعد زيد مني مناط الثريا كما قال:

وإن بني حرب كما قد علمتم مناط الثريا قد تعلت نجومها^(١)

واعلم أنه لا يجوز: أنت مني مربط الفرس وموضع الجمار لأن ذلك شيء غير معروف في تقريب ولا تباعد وجميع الظروف من الأمكنة خاصة تتضمن الجشت دون ظرف الأزمنة تقول: زيد خلفك والركب أمامك والناس عندك وقد مضى تفسير هذا ذلك أن تحمل الظروف من المكان مفعولات على السعة كما فعلت ذلك في الأزمنة.



(١) يكثر حذف "في" من كل اسم مكان يدل على معنى القرب أو البعد حتى يتأكد يلحق بالقياس نحو: "هو مني مترلة الولد" و"هو مني مناط الثريا فالأول: في قرب المترلة، والثاني: في ارتفاع المترلة، ومن الثاني قول الشاعر:

وإن بني حرب كما قد علمتم مناط الثريا قد تعلت نجومها

(يقول: هم في ارتفاع المترلة كالثريا إذا استعلت، ومناطها السماء ونطت الشيء بالشيء إذا علقت به) انظر

مسائل من هذا الباب

تقول: وَسَطَ رأسه دهن لأنك تخبر عن شيء فيه وليس به هذا إذا أسكنت السين كان ظرفاً، فإن حركت السين فقلت: وَسَطَ لم يكن ظرفاً تقول: وسط رأسه صلب فترفع لأنك إنما تخبر عن بعض الرأس فوسط إذا أردت به الشيء الذي هو اسمه وجعلته بمنزلة البعض فهو اسم وحركت السين وكان كسائر الأسماء، وإذا أردت به الظرف وأسكنت السين: تقول: ضربت وَسَطَةَ وَوَسَطَ الدار واسع وهذا في وَسَطَ الكتاب؛ لأن ما كان معه حرف الجر فهو اسم بمنزلة زيد وعمر.

وأما قول الشاعر:

هَبَّتْ شَمَالاً فَلَذِكْرِي مَا ذَكَرْتُكُمْ جِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرَقِي حَوْرَانَا

لأنه جعل الصفاة في ذلك الموضع ولو رفع الشرقي لكان جينداً بجعل الصفاة هي الشرق بعينه وتقول: زيد خلفك وهو الأجود.

فإن جعلت زيدا هو الخلف قلت: زيد خلفك فرفعت.

وتقول: سير بزيد فرسخان يومين، وإن شئت: فرسخين يومان أي: ذلك أقمته مقام

الفاعل على سعة الكلام وصلح.

وتقول: ضربت زيدا يوم الجمعة عندك ضرباً شديداً فالضرب مصدر ويوم الجمعة

ظرف من الزمان وعندك ظرف من المكان وقولك: شديداً نعت للمصدر يقع فيه فائدة.

فإذا بنيت الفعل لما لم يسم فاعله رفعت زيدا وأقررت الكلام على ما هو عليه؛ لأنه لا

سبيل إلى أن تجعل شيئاً من هذه التي ذكرنا من ظرف أو مصدر في مكان الفاعل والاسم الصحيح معها، فإن أدخلت (شاغلاً) من حروف الإضافة كنت خيراً بين هذه الأشياء وبينه.

فإن شئت نصبت الظرف والمصدر وأقمت الاسم الذي معه حرف الإضافة مقام

الفاعل، وإن شئت أقمت أحدهما ذلك المقام إذا كان متصرفاً في بابه، فإن كان بمنزلة عند

وذاوات مرة وما أشبه ذلك لم يقم شيء منها مقام الفاعل ولم يقع له ضمير كضمير المصادر

والظروف المتمكنة وأجود ذلك أن يقوم المتصرف من الظروف والمصادر مقام الفاعل إذا كان معرفة أو نكرة موصوفة لأنك بقرب ذلك من الأسماء وتقول: سير على بعيرك فرسخان يوم الجمعة، فإن شئت نصبت (يوم الجمعة) على الظرف وهو الوجه، وإن شئت نصبت على أنه مفعول على السعة كما رفعت الفرسخين على ذلك وتقول: الفرسخان سير يزيد يوم الجمعة، فإن قدمت يوم الجمعة وهو ظرف قلت: يوم الجمعة سير يزيد فيه فرسخان، وإن قدمت: يوم الجمعة على أنه مفعول قلت: يوم الجمعة سيرة يزيد فرسخان، وإن قدمت يوم الجمعة والفرسخين ويوم الجمعة ظرف قلت: الفرسخان يوم الجمعة سيرا فيه يزيد، وإن جعلت يوم الجمعة مفعولاً قلت: سيرا، فإن أقمت يوم الجمعة مقام الفاعل قلت: الفرسخان يوم الجمعة سير يزيد فيها، فإن جعلت الفرسخين مفعولين على السعة قلت: الفرسخان يوم الجمعة سيرهما يزيد، فإن زدت في المسألة خلفك قلت: سير يزيد فرسخان يوم الجمعة خلفك فإذا قدمت الخلف مع تقديمك الفرسخين وأقمت الفرسخين مقام الفاعل وجعلت الخلف واليوم ظرفين قلت: الفرسخان يوم الجمعة خلفك سيرا يزيد فيه فيه، وإن جعلتها مفعولين على السعة قلت: الفرسخان يوم الجمعة خلفك سيرا يزيد إياه ترد أحد الضميرين المنصوبين إلى اليوم والآخر إلى خلف وأن لا تجعل مفعولاً ولا مرفوعاً أحسن، وذلك؛ لأنه من الظروف المقاربة للإبهام وكذلك أمام ويمين وشمال فإذا قلت: عندك قام زيد فقبل لك أكن عن (عندك) لم يجز لأنك لا تقول: قمت في عندك فلذلك لم توقعه على ضمير وإنما دخلت (من) على (عند) من بين سائر حروف الجر كما دخلت على (لدى).

وقال أبو العباس وإنما خصت (من) بذلك لأنها لا ابتداء الغاية فهي أصل حروف الإضافة.

واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفًا يسميها الكسائي صفة والفراء يسميها محال ويخلطون الأسماء بالحروف فيقولون: حروف الخفض: أمام وقدام وخلف وقبل وبعد وتلقاء وتجاه وحذاء وإزاء ووراء ممدودات ومع وعن وفي وعلى ومن وإلى وبين ودون وعند وتحت وفوق وقبالة وحيال وقبل وشطر وقرب ووسط ووسط ومثل ومثل وسوى ومواء

محدودة ومتى في معنى وَشَطَّ والباء الزائدة والكاف الزائدة وحول وحولي وأَجَلْ وإَجَلْ وإِجَلْ مقصورٌ وَجَلَلْ وإِجَلَلْ في معناها وحذاء ممدود ومقصور وَيَذُلْ وَيَذُلْ ورثد وهو القرن ومكانٌ وقُرَابٌ وَلِلَّة وشبة وخدن وقرن وقرن وميتاء وميداء والمعنى واحد ممدود ومتا مقصورٌ بمتزلة حذاء ولدى فيخلطون الحروف بالأسماء والشاذ بالشائع وقد تقدم تبين الفرق بين الاسم والحرف وبين الشاذ والمستعمل فإذا كان الظرف غير محل للأسماء سماه الكوفيون الصفة الناقصة وجعله البصريون لغواً ولم يجوز في الخبر إلا الرفع، وذلك قولك: فيك عبد الله راغب ومنك أخواك هاربان وإليك قومك قاصدون؛ لأن (منك وفيك وإليك) في هذه المسائل لا تكون محلاً ولا يتم بها الكلام وقد أجاز الكوفيون: فيك راغباً عبد الله شبهها الفراء بالصفة التامة لتقدم (راغب) على عبد الله وذهب الكسائي إلى أن المعنى: فيك رغبة عبد الله.

واستضعفوا أن يقولوا: فيك عبد الله راغباً وقد أنشدوا بيتاً جاء فيه مثل هذا منصوباً في

التأخير:

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا، فَإِنْ بَحَّهَا أَخَاكَ مُصَابَ الْقَلْبِ جَاءَ بِهَا بِلَايَةٍ^(١)

فنصب (مصاب القلب) على التثنية بقولك: إن بالباب أخاك واقفاً وتقول: في الدار عبد الله قائماً فتعيد (فيها) توكيداً ويجوز أن ترفع (قائماً) فتقول: في الدار عبد الله قائم فيها ولا يجوز الكوفيون الرفع قالوا: لأن الفعل لا يوصف بصفتين متفتحين لأنك لو قلت: عبد الله قائم في الدار فيها لم يكن يحسن أن تكرر (في) مرتين بمعنى.

(١) لا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان خبر ظرف ولا مجرور نحو إن زيدا أكل طعامك فلا يجوز إن طعامك زيدا أكل وكذا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو إن زيدا واثق بك أو جالس عندك فلا يجوز. تقديم المعمول على الاسم فلا تقول إن بك زيدا واثق أو إن عندك زيدا جالس وأجازه بعضهم وجعل منه قوله:

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا، فَإِنْ بَحَّهَا أَخَاكَ مُصَابَ الْقَلْبِ جَاءَ بِهَا بِلَايَةٍ

وهذا الذي اعتلوا به لازم في النصب؛ لأنه قد أعاد (في) والتأكيد إنها هو إعادة للكلمة أو ما كان في معناها، فإن استقيح التكرير سقط التأكيد ويميزون في قولك: عبد الله في الدار قائم في البيت الرفيع والنصب لاختلاف الصفتين وتقول: له عليّ عشرون درهماً فلك أن تجعل (له) الخبر ولك أن تجعل (عليّ) الخبر وتلغي أيما شئت.



شرح الرابع من المنصوبات وهو المفعول له

اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدرأ ولكن العامل فيه فعل غير مشتق منه وإنما يذكر؛ لأنه عذر لوقوع الأمر نحو قولك: فعلت ذلك حذراً الشر وجتتك مخافة فلان (فجئتك) غير مشتق من (مخافة) فليس انتصابه هنا انتصاب المصدر بفعله الذي هو مشتق منه نحو (خفتك) مأخوذة من مخافة وجتتك ليست مأخوذة من مخافة فلما كان ليس منه أشبه المفعول به الذي ليس بينه وبين الفعل نسب.

قال سيوريه: إن هذا كله يتنصب؛ لأنه مفعول له كأنه قيل له: لم فعلت كذا وكذا فقال: لكذا وكذا ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله ومن ذلك: فعلت ذاك أجل كذا وكذا وضمنت ذلك ادخار فلان، قال حاتم:

وأغفر عوزاء الكريم ادخاره
وأضجع عن شتم اللئيم تكريماً



(١) قال ابن هشام: هو المصدر المفعول له وليس المفعول لأجله والمفعول له فاعل كقمت أجلاً لك ويجوز فيه أن يحذف الفعل ويجب في مثل ذلك شرط أن يحذف باللام أو كذاها وأقول الثالث من المنصوبات المفعول له ويسمى المفعول لأجله والمفعول من أجله وهو ما اجتمع فيه أربعة أمور أحدها أن يكون مصدرأ والثاني أن يكون مذكوراً للتعليل والثالث أن يكون المفعول به حذراً مشاركاً له في الزمان والرابع أن يكون مشاركاً له في الفاعل مثال ذلك قوله تعالى (يَحْمِلُونَ أَسْبَابَهُمْ فِي آفَاتِهِمْ مِنَ الْعَارِ حَفَرِ الْمَوْتِ) فالحفر مصدر مشتق لما ذكرنا فلذلك انتصب حمل المفعول له والمعنى لأجل حفر الموت ومعنى ذلك الكلمة حمل التعليل ونقطة منها شرط من الشروط الباقية. انظر شرح سلور الذهب ١/ ٢٩٥.

(٢) أنواع المفعول لأجله المستوفي الشروط فهو:

(١) إما أن يكون مجرداً من "أل" والإضافة.

(٢) أو مقروناً بـ "أل".

(٣) أو "مضافاً".

فإن كان الأول: فالمطرد نصبه، نحو "زيتي اللبنة إكراماً للقادم"، ومثله قول الشاعر وهو حاتم الطائي:

وأغفر عوزاء الكريم ادخاره
وأضجع عن شتم اللئيم تكريماً

وقال الحارث بن هشام:

فَصَفَعْتُ عَنْهُمْ وَالْأَجْبَةُ فِيهِمْ طَمَعًا هُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُقْبِلٍ

وقال النابغة:

(أدخاره: إنقاء عليه)

وقال النابغة الذبياني:

وَعَلَسْتُ يَثْرُونَ لِي بِمَنَاجِمْ نَجْمٍ بِحَالٍ بِهِ زَائِجِي الْحُقُولُ نَسَاطِيرُ
(المنجى: المرتفع من الأرض، الحمولة: الإبل قد أطلقت الحمل، والمنجى لازدياده وحلوه يرى الإبل كالطيور)

جَذَارًا مَلَّ أَنْ لَا تَسَالُ عَفَاكَ وَلَا يَسْنُوْنَ حَسَى يَمُشْنَ حَرَائِرًا
وقال الحارث بن هشام:

فَصَفَعْتُ عَنْهُمْ وَالْأَجْبَةُ فِيهِمْ طَمَعًا هُمْ بِعِقَابِ يَوْمٍ مُقْبِلٍ
ويجوز على قلة كقول الرازي:

مَنْ أَمَكَمَ لِرَغْبَةٍ فَيَكْمُ جَبْرٌ وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرًا بِتَقْوَى
(المنجى: مَنْ قَصَدَكُمْ فِي إِحْسَانِكُمْ فَقَدْ ظَهَرَ الشَّاهِدُ فِي "الرَّغْبَةِ" إِذْ بَرَزَتْ فِيهِ اللَّامُ وَالْأَزْجَعُ نَصْبُهُ)
وإن كان الثاني - وهو للقرن بال فالأكثر جرؤه بالخريف، نحو "أَضْفَعُ عَنْهُ لِلشَّفَقَةِ عَلَيْهِ"، يُنْصَبُ عَلَى قِلَّةِ، كقول الرازي:

لَا أَقْبُدُ الْجَنِينَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ قَوَّالَتْ رُقًى الْأَعْدَاءُ
(الهيجاء: الحرب، والشاهد في "الجنين" حيث نصبه، والأزجع جرؤه باللام)
ومثله قول الشاعر:

فَلَيْتَ لِي بِيَوْمٍ قَوْمًا إِذَا زَكُوا نُسُوا الْإِخْشَاءَ قُرْسَانًا وَرُكْبَانًا
نصب الإخشاء مفعولاً لأجله، والأول أن يُجر باللام.

وإن كان الثالث - أي أن يكون مضافاً - جاز فيه الأمران على السواء نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ﴾ (الآية: ٢٠٧ سورة البقرة) ﴿وَأَنَّ مِنْهَا لَمَّا تَجِيطُ مِنْ حَشِيَّةِ اللَّهِ﴾ (الآية: ٧٤ سورة البقرة) جاء ابتغاء مفعولاً لأجله مع الإضافة وفي الآية الثانية جر بمن: من خشية الله. انظر معجم القواعد العربية ٦٧/٢٥.

وَحَلَّتْ يُسَوِّي فِي يَفْسَاحٍ مُنْعٍ يَحْتَالُ بِهِ رَاعِي الْحُمُولَةِ طَائِرًا
جِدَارًا هَلَى أَنْ لَا تُصَابَ مَقَادِي وَلَا يُسَوَّى حَتَّى يُمْتَنَّ خِرَائِرًا

وقال المعجاج:

يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ مُجْهَرٍ مَخَافَةَ وَذَعَلَ الْمَجْبُورِ

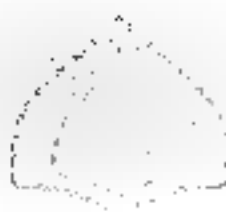
يصف ثور الوحش والعافر هنا: الرملة التي لا تنبت أي: يركب هذا الثور كل عافر مخافة الرماة والزعل: النشاط أي يركب خوفاً ونشاطاً والمجبور: المسرور.

واعلم أن هذا المصدر الذي ينتصب؛ لأنه مفعول له يكون معرفة ويكون نكرة كشمع حاتم ولا يصلح أن يكون حالاً كما تقول: جئتك شيئاً لا يجوز أن تقول: جئتك خوفاً تريد: خائفاً وأنت تريد معنى للخوف ومن أجل الخوف وإنما يجوز: جئتك خوفاً إذا أردت الحال فقط أي: جئتك في حال خوفي أي: خائفاً ولا يجوز أيضاً في هذا المصدر الذي تنصبه نصب المفعول له أن تقيمه مقام ما لم يسم فاعله.

قال أبو العباس رحمه الله: أبو عمرو يذهب إلى أنه ما جاء في معنى لـ (كلذا) لا يقوم مقام الفاعل ولو قام مقام الفاعل لجاز: سير عليه مخافة الشر فلو جاز: سير فيه المخافة لم يكن إلا رفعاً فكان مخافة وما أشبهه لم يجيء إلا نكرة، فأشبه مع خرج مخرج مع لا يقوم مقام الفاعل نحو: الحال والتمييز ولو جاز لما أشبه (مخافة الشر) أن يقوم مقام الفاعل لجاز سير (يزيد راكب) فأقمت (راكباً) مقام الفاعل ومخافة الشر، وإن أضفت إلى معرفة فهو بمنزلة (مثلك) وغيرك وضارب زيد غداً نكرة.

قال أبو بكر: وقرأت بخط أبي العباس في كتابه: أخطأ الرياشي في قوله: مخافة الشر ونحوه (حال) أقبح الخطأ؛ لأن باب لـ (كلذا) يكون معرفة ونكرة وهذا خلاف قول سيويه؛ لأن سيويه يجعله معرفة ونكرة إذا لم تضافه أو تدخله الألف واللام كمجرأه في سائر الكلام؛ لأنه لا يكون حالاً.

قال مسيويه: حسن فيه الألف واللام؛ لأنه ليس بحال فيكون في موضع فاعل حالاً وأنه لا يبتدأ به ولا يبنى على مبتدأ؛ لأنه عند تفسير لما قبله وليس منه وأنه انتصب كما انتصب الدرهم في قولك عشرون درهماً.



مكتبة جامعة القاهرة

شرح الخامس وهو المفعول معه

أعلم أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول^(١) بتوسط الواو والواو هي التي دلت على معنى (مع) لأنها لا تكون في العطف بمعنى (مع) وهي ها هنا لا تكون إذا عمل الفعل فيها بعدها إلا بمعنى (مع) ألزمت ذلك ولو كانت عاملة كان حقها أن تحذف. فلما لم تكن من الحروف التي تعمل في الأسماء ولا في الأفعال وكانت تدخل على الأسماء والأفعال وصل الفعل إلى ما بعدها فعمل فيه.

(١) قال ابن هشام: المفعول معه وهو الاسم الفاعل الثاني وأو المصاحبة مسبوقة بفعل أو ما فيه عتاة وحروفه كـ (برئت والنيل، وأنا سائر والنيل).

وأقول الخامس من المنصوبات المفعول معه

وإنما يجعل آخرها في الذكر لأمرين أحدهما أنها مختلفة في هل هو قياسي أو سماعي وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسي والثاني أن العامل فيها يعمل المصاحبة حرف ملقوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات.

مركز تحقيق مكتبة علوم

وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة أمور أحدها أن يكون اسماً والثاني أن يكون واقعاً بعد الواو الدالة على المصاحبة والثالث أن تكون تلك الواو مسبوقة بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه.

وذلك كقولك برئت والنيل واستوى الماء والغلبة وجاء البرد والطائفة وكقول الله تعالى (فأجمعوا أمركم وشركاءكم) أي فأجمعوا أمركم مع شركاءكم فـ (شركاءكم) مفعول معه لاستيفائه الشروط الثلاثة ولا يجوز على ظاهر اللفظ أن يكون معطوفاً على (أمركم) لأنه حيث شريك له في معناه فيكون التفسير أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم.

وذلك لا يجوز لأن أجمع أنها تتعلق بالمعاني دون النوات تقول أجمعت رأيي ولا تقول أجمعت شركائي وإنما قلت على ظاهر اللفظ لأنه يجوز أن يكون معطوفاً على حذف مضاف أي وأمر شركاءكم ويجوز أن يكون مفعولاً لفعل ثلاثي محذوف أي وأجمعوا شركاءكم بوضلي الألف.

ومن قرأ (فأجمعوا) وصل الألف صح النطق على قراءته من غير اختصار لأنه من جمع وهو مشترك بين المعاني والنوات تقول جمعت أمري وجمعت شركائي قال الله تعالى (فَجَمَعَ كَيْلَهُ ثُمَّ أَتَى) (الذي جمع مالا وعنده) ويجوز هذه القراءة أن يكون مفعولاً معه ولكن إذا أمكن النطق فهو أولى لأنه الأصل وليس من

وكان مع ذلك أنها في العطف لا تمنع الفعل الذي قبلها أن يعمل فيها بعدها فاستجازوا في هذا الباب إعمال الفعل ما بعدها في الأسماء، وإن لم يكن قبلها ما يعطف عليه، وذلك قوهم: ما صنعت وأباك ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها.

قال سيويه: إنما أردت: ما صنعت مع أباك ولو تركت الناقة مع فصيلها والفصيل مفعول معه والأب كذلك والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها.

ومثل ذلك ك (ما زلت وزيداً) أي: ما زلت يزيد حتى فعل فهو مفعول به فقد عمل ما قبل الواو فيها بعدها والمعنى معنى الباء ومعنى (مع) أيضاً يصلح في هذه المسألة؛ لأن الباء يقرب معناها من معنى مع إذ كانت الباء معناها الملاصقة للشيء ومعنى (مع) المصاحبة ومن ذلك: ما زلت أسير والتيل واستوى الماء والخشب أي مع الخشب وبالخشب وجاء البرد والطالبة أي مع الطالبة وأنشد سيويه:

وَكُؤُوسُوا أَنْتُمْ رَبَّنَا أَيْسِيكُم مَّكَانَ الْكُلُوبِ مِّنَ الطَّعَالِ

وقال كعب بن جعيل:

فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَبْرَانِ لَمْ يَتَغَيَّرَا فِي الْمَلِكِ إِذْ لَقَا حَتَّى تَقْدَا

(١) وَأَوَّ الْمَعِيَّة - عند سيويه - تعمل في الاسم ولا تعطف على الضمير قبلها ومثل ذلك: "ما زلت وزيداً حتى فعل" وقال كعب بن جعيل:

وَكَاَنَ وَإِيَّاهَا كَحَبْرَانِ لَمْ يَتَغَيَّرَا عَنِ الْمَلِكِ إِذْ لَقَا حَتَّى تَقْدَا
وَلَا يَجُوزُ تَقْدُّمُهُ عَلَى عَامِلِهِ، فَلَا تَقُولُ "وَصِفَةُ النَّهْرِ مِزَتْ"
الرَّفْعُ بَعْدَ أَنْتَ وَكَيْفَ وَمَا الاسْطِغَامِيَّةُ:

تقول: "أَنْتَ وَهَؤُلَاءِكَ" و"كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدٌ" و"مَا أَنْتَ وَخَالِدٌ" يَعْمَلْنَ فِيهَا كَانَ مَعْنَاهُ مَعَ - بِالرَّفْعِ، وَيَعْمَلُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، لَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: "مَا أَنْتَ وَمَا زَيْدٌ" فَيَحْسُنُ وَلَوْ قُلْتَ: "مَا صَنَعْتَ وَمَا زَيْدٌ" لَمْ يَحْسُنْ وَلَمْ يَسْتَقمْ، وَزَعَمُوا أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: "كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدٌ" و"مَا أَنْتَ وَزَيْدٌ" وَهُوَ قَلِيلٌ فِي كَلَامِ الْقُرْبِ، وَلَمْ يَحْمِلُوا عَلَى مَا وَلَا كَيْفَ، وَلَكِنَّهُمْ حَمَلُوهُ عَلَى الْفِعْلِ، وَعَلَى النُّصْبِ أَنْشَدَ بَعْضُهُمْ - وَهُوَ اسْمُهُ بَيْنَ الْحَارِثِ الْغَلِيلِ:
لَبِئْسَ أَنَا وَالسَّيْرِ فِي مَتَلَفٍ بِسَبْرٍ بِالذِّكْرِ الْقَصَائِدِ

قال: وإن قلت: ما صنعت أنت وأبوك جاز لكل الرفع والنصب لأنك أكدت التاء التي هي اسمك بأنت.

وقبيح أن تقول: ما صنعت وأبوك فتعطف على التاء وإنما قبيح لأنك قد بنيتها مع الفعل وأسكنتها ما كان في الفعل متحركاً وهو لام الفعل فإذا عطفت عليها فكأنك عطفت على الفعل وهو على قبحه يجوز وكذلك لو قلت: اذهب وأخوك كان قبيحاً حتى تقول: أنت! لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر.

فقد ذلك استباحهم العطف على المضمرات الاسم ليس بمعطوف على ما قبله في قولهم: ما صنعت وأباك.

ومما يدل على أن هذه الباب كان حقه خفض المفعول بحرف جر أنك تجمد الأفعال التي لا تتعدى والأفعال التي قد تعدت إلى مفعولاتها جميعاً فاستوفت ما لها تتعلق إليه فتقول: استوى الماء والخشب وجاء البرد والطهالة فلولا توسع الواو وإنما في معنى حرف الجر لم يجوز ولكن الحرف لما كان غير حامل حمل الفعل فيها بعدما ولا يجوز التقديم للمفعول في هذا الباب لا تقول: والخشب استوى الماء لأن الواو أصلها أن تكون للعطف وحق المعطوف أن يكون بعد المعطف عليه كما أن حق الصفة أن تكون بعد الموصوف وقد أخرجت الواو في هذا الباب عن أحدها ومن شأنهم إذا أخرجوا الشيء عن حده الذي كان له الزموم حالاً واحدة وسنورد فصلاً في هذا الكتاب لذكر التقديم والتأخير وما يحسن منه ويجوز وما يقبح ولا يجوز إن شاء الله.

وهذا الباب والباب الذي قبله أحني: بابي المفعول له والمفعول معه كان حقه أن لا يفارقها حرف الجر ولكنه حذف فيها ولم يجزياً بحرى الظروف في التصرف في الإعراب وفي

على تأويل: ما كنت، لم يحمّلوا الكلام على ما ولا كيف، ولكنهم حملوه على الفعل، ومثله قولك: "كيف أنت وقصعة من تريد" التفسير عند من نصب: كيف تكون وقصعة من تريد. "وكيف أنت وزيداً" قد رده: ما كنت وزيداً. انظر معجم القواعد العربية ٧٩/٢٥.

إقامتها مقام الفاعل فبدلك ترك العرب لذلك أنها بابان وضعا في غير موضعها وأن ذلك اتساع منهم؛ لأن فيهما؛ لأن المفعولات التي تقدم ذكرها وجدناها كلها تقدم وتؤخر وتقام مقام الفاعل وتبتدأ ويخبر عنها إلا أشياء منها مخصوصة وقد تقدم تبيينها في مواضعها.

ويفرق بين هذا الباب والباب الذي قبله أن باب المفعول له إذا قلت: جئتك طلب الخير إن في (جئتك) دليلاً على أن ذلك لشيء.

وإذا قلت: ما صنعت وأباك فليس في (صنعت) دليل على أن ذلك مع شيء؛ لأن لكل فاعل غرضاً له فعل ذلك الفعل وليس لكل فاعل مصاحب لا بد منه ولا يجوز حذف الواو في ما صنعت وأباك كما جاز حذف اللام في قولك: فعلت ذاك حذار الشر تريد: لحذار الشر؛ لأن حذف اللام لا يلبس وحذف الواو يلبس.

ألا ترى أنك لو قلت: ما صنعت أباك صار الأب مفعولاً به.



القسم الثاني من الضرب الأول من المنصوبات

وهو المشبه بالمفعول: المشبه بالمفعول ينقسم على قسمين:

فالقسم الأول قد يكون فيه المنصوب في اللفظ هو المرفوع في المعنى.

والقسم الثاني: ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع.

ذكر ما كان المنصوب فيه هو المرفوع في المعنى

هذا النوع ينقسم على ثلاثة أضرب: فمنه ما العامل فيه فعل حقيقي ومنه ما العامل فيه شيء على وزن الفعل ويتصرف تصرفه وليس بفعل في الحقيقة ومنه ما العامل فيه حرف جامد غير متصرف.

ذكر ما شبه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي

وهو صنفان يسميها النحويون الحال^(١) والتمييز: فلما الذي يسمونه الحال فنحو قولك:

جاء عبد الله راكباً وقام أخوك متعباً وجلس بكر متعباً.

فجاء عبد الله مرتفع (بجاء) والمعنى: جاء عبد الله في هذه الحال وراكب متعب يشبه بالمفعول لأنه جاء به بعد تمام الكلام واستتمت الفاعل بفعله، وإن في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليل على المفعول ألا ترى أنك إذا قلت: قمت فلا بد من أن يكون قد قمت على حال من أحوال الفعل فاشبه: جاء عبد الله راكباً ضرب عبد الله رجلاً.

وراكب هو عبد الله ليس هو غيره وجاء وقام فعل حقيقي تقول: جاء يحيى وهو جاء وقام يقوم وهو قائم والحال تعرفها وتعتبرها بإدخال (كيف) على الفعل والفاعل تقول: كيف

(١) هي ما تميز هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى، أو كليهما.

وعامليها: الفعل، أو شبهة، أو متعده، وشروطها: أن تكون تكملة وصاحبها معرفة نحو "أقبل محمدٌ صاحبكاً" و"الضرب المائة بارداً" و"وعلستُ غالياً مائتين" و"هذا زيدٌ قاتلاً".

وقولهم: "أرسلها العيرالك" و"موزت به وحده" إنما يخالف ظاهر شرط التمييز - فموزول، فأرسلها العيرالك تؤول مفعلة، ووخده تؤول مفعلة وقال سيويه: "إنها تعارف مفعلة موضح التكرار أي مفعلة، انظر

جاء عبد الله فيكون الجواب: ركباً وإنما سميت الحال؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أنت فيه تطاول الوقت أو قصر.

ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع ولا لما لم يأت من الأفعال ويبتدأ بها.

والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه ولا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفة متصفة غير ملازمة.

ولا يجوز أن تكون خلقة لا يجوز أن تقول: جاءني زيد أحر ولا أخوك ولا جاءني عمرو طويلاً، فإن قلت: متطاولاً أو متحاولاً جاز؛ لأن ذلك شيء بفعله وليس بخلقة.

ولا تكون الحال إلا نكرة لأنها زيادة في الخبر والفائدة وإنما تفيد السائل والمحدث غير ما يعرف، فإن أدخلت الألف واللام صارت صفة للإسم المعرفة ورفقاً بينه وبين غيره والفرق بين الحال وبين الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر، وإن لم يكن للإسم مشارك في لفظه.

ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد الطالم فانت لا تقول ذلك إلا وفي الناس رجل آخر اسمه زيد وهو غير قائم ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم.

وتقول: مررت بالفرزدق قائماً، وإن لم يكن أحد اسمه الفرزدق غيره فقولك: قائماً إنما ضمنت به إلى الأخبار بالمرور خبراً آخر متصلاً به مفيداً.

فهذا فرق ما بين الصفة والحال وهو أن الصفة لا تكون إلا لاسم مشترك فيه لمعنيين أو لمعان والحال قد تكون للاسم المشترك والاسم المفرد وكذلك الأمر في النكرة إذا قلت: جاءني رجل من أصحابك ركباً إذا أردت الزيادة في الفائدة والخبر، وإن أردت الصفة خفضت فقلت: مررت برجل من أصحابك ركب وقبيح أن تكون الحال من نكرة؛ لأنه كالخبر عن النكرة والأخبار عن النكرات لا فائدة فيها إلا بما قدمنا ذكره في هذا الكتاب فمتى كان في الكلام فائدة فهو جائز في الحال كما جاز في الخبر، وإذا وصفت النكرة بشيء قربتها من المعرفة وحسن الكلام.

تقول: جاءني رجل من بني نعيم ركباً. وما أشبه ذلك.

واعلم أن الحال يجوز أن تكون من المفعول كما تكون من الفاعل تقول: ضربت زيداً قائماً فتجعل قائماً لزيد.

ويجوز أن تكون الحال من التاء في (ضربت) إلا أنك إذا أزلت الحال عن صاحبها فلم تلاصقه لم يميز ذلك إلا أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه أنت، فإن كان غير معلوم لم يميز وتكون الحال من المجرور كما تكون من المنصوب إن كان العامل في الموضع فعلاً فتقول: مررت بزيد ركباً، فإن كان الفعل لا يصل إلا بحرف جر لم يميز أن تقدم الحال على المجرور إذا كانت له فتقول: مررت ركباً بزيد إذا كان (راكباً) حالاً لك، وإن كان لزيد لم يميز؛ لأن العامل في (زيد) التاء فلما كان الفعل لا يصل إلى زيد إلا بحرف جر لم يميز أن يعمل في حاله قبل ذكر الحرف.

والهصريون يميزون تقديم الحال على الفاعل والمفعول والمكنى والظاهر إذا كان العامل فعلاً يقولون: جاءني ركباً أخوك وراكباً وركبت زيداً ركباً وراكباً وضربت زيداً، فإن كان العامل معنى لم يميز تقديم الحال تقول: زيد فيها قائماً فالعالم في (قائم) معنى الفعل؛ لأن الفعل غير موجود.

مركز تحقيق كتب التراث

(١) الحال مع صاحبها - في التقديم والتأخر كما ثلاث أخوال:

(أ) جَوَارُ التَّأَخَّرِ عَنْهُ وَالتَّقَدُّمُ عَلَيْهِ نَحْوُ "لَا تَأْكُلِ الطَّعَامَ حَازِئاً" ويجوز "لَا تَأْكُلِ حَازِئاً الطَّعَامَ".

(ب) أَنْ تَتَأَخَّرَ عَنْهُ وَتُجُوباً وَذَلِكَ فِي مَوْطِعَيْنِ:

(١) أَنْ تَكُونَ مَحْضُورَةً، نَحْوُ: «وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ» (الأنعام: ٤٨) سورة الأنعام.

(٢) أَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا مُجْرُوراً أَوْ مَحْضُوراً بِجُرْ غير زائد نَحْوُ "نَظَرْتُ إِلَى الشَّيْءِ لَا يَتَعَلَّقُ لِحَبْرَتِهَا"، وَأَمَّا قَوْلُ

الشاعر:

تَسَلَّيْتُ طَرّاً عَنْكُمْ بَعْدَ تَبَيُّنِكُمْ بِمَذَكَّرَاتِكُمْ حَتَّى غَالَتْكُمْ جَنْدِي

بتقديم "طراً" وهي حال على صاحبها المجرور بمن، فمضروبة.

وإنما بإضافة، نَحْوُ "تَرَفِّي عَنْكَ عَجْلاً". حال من الكاف في حملك وهي مضاف إليه.

(ج) أَنْ تَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ وَتُجُوباً كَمَا إِذَا كَانَ صَاحِبُهَا مَحْضُوراً فِيهِ نَحْوُ "مَا حَضَرَ مُسْرِعاً إِلَّا أَخُوكَ". انظر شرح

ولا يجوز أن تقول: قائماً زيد فيها ولا زيد قائماً فيها.

والكوفيون لا يقدمون الحال في أول الكلام؛ لأن لها ذكراً من الأسماء، فإن كانت لمكنى جاز تقديمها فيشبهها البصريون بنصب التمييز ويُسبِّهها الكسائي بالوقت. وقال الفراء: هي بتأويل جزاء وكان الكسائي يقول: رأيت زيدا ظريفاً. فينصب (ظريفاً) على القطع ومعنى القطع أن يكون أراد النعت فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه.

وأعلم أنه يجوز لك أن تقيم الفعل مقام اسم الفاعل في هذا الباب إذا كان في معناه وكنت إنما تريد به الحال المصاحبة للفعل تقول: جاءني زيد يضحك. أي: ضاحكاً. وضررت زيدا بقوم، وإنما يقع من الأفعال في هذا الموضع ما كان للحاضر من الزمان.

فأما المستقبل والماضي فلا يجوز إلا أن تدخل (قد) على الماضي فيصلح حيث أن يكون حالاً تقول: رأيت زيدا قد ركب أي: راكباً إلا أنك إنما تأتي (بقد) في هذا الموضع إذا كان ركوبه متوقفاً فتأتي (بقد) ليعلم أنه قد ابتدأ بالفعل ومر منه جزء والحال معلوم منها أنها تتناول فإنما صلح الماضي هنا لاتصاله بالحاضر فأغنى عنه ولولا ذلك لم يجوز فمضى رأيت فعلاً ماضياً قد وقع موقع الحال فهذا تأويله ولا بد من أن يكون معه (قد) إما ظاهرة وإما مضمرة لتؤدّن بابتداء الفعل الذي كان متوقفاً.

مسائل من هذا الباب

تقول: زيد في الدار قائماً فتعصب (قائماً) بمعنى الفعل الذي وقع في الدار، لأن المعنى: استقر زيد في الدار، فإن جعلت في الدار للقيام ولم تجعله لزيد قلت: زيد في الدار قائم لأنك إنما أردت: زيد قائم في الدار فجعلت: (قائماً) خبراً عن زيد وجعلت: (في الدار) ظرفاً لقائم فمن قال هذا قال: إن زيدا في الدار قائم، ومن قال الأول قال: إن زيدا في الدار قائماً فيكون: (في الدار) الخبر ثم خبرٌ على أي حال وقع استقراره في الدار ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَهَيَّوْنَ﴾ (١٥) ﴿أَجْلِينَ﴾ [الزمر: ١٥-١٦] فالخبر قوله: (في جَنَّاتٍ وَهَيَّوْنَ)، و(أَجْلِينَ): حال، وقال عز وجل: ﴿قُلِ النَّارُ لَكُمْ خَالِدُونَ﴾ [التوبة: ١٧]؛ لأن للمعنى: وهم خالدون في النار فخالدون: الخبر و(في النار): ظرف للمخلود وتقول: جاء راكباً زيد كما تقول: ضرب صرّاً زيد وقاتلاً زيداً رأيت كما تقول: الدرهم زيدا أعطيت وخريت قائماً زيدا كما تقول: صرّاً ضرب زيد وقاتلاً زيداً رأيت قال أبو العباس: وقول الله تعالى عندنا: ﴿قُلِ الَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ أَهْلُهَا﴾ (الحج: ١٧) (الحشما أبصارهم يخرجون من الأجداث) وكذلك من الأجداد

مُرِيداً يَخْطُرُ مَا لَمْ يَسْرَنِي وَإِذَا يَحْلُو لِمَ لِحْمِي رَنَحَ

قال: ومن كلام العرب: رأيت زيدا مصعداً منحدرأ ورأيت زيدا ماشياً راكباً إذا كان أحدهما ماشياً والآخر راكباً وأحدهما مصعداً والآخر منحدرأ.

تعني: أنك إذا قلت: رأيت زيدا مصعداً منحدرأ أن تكون أثبت المصعد وزيد المنحدر فيكون (مصعداً) حالاً للقاء و(منحدرأ) حالاً لزيد وكيف قدرت بعد أن يعلم السامع من المصعد ومن المنحدر جاز وتقول: هذا زيد قائماً وذلك عبد الله راكباً فالعامل معنى الفعل وهو التثنية كأنك قلت: أنتبه له راكباً، وإذا قلت: ذاك زيد قائماً فإنها ذاك للإشارة كأنك قلت: أشير لك إليه راكباً ولا يجوز أن يعمل في الحال إلا فعل أو شيء في معنى الفعل لأنها كالمفعول فيها وفي كتاب الله: ﴿وَهَذَا بَعْثٌ لِّأُولَئِكَ﴾ [هود: ٧٢].

ولو قلت: زيد أخوك قائماً وعبد الله أبوك ضاحكاً كان غير جائز. وذلك أنه ليس ها هنا فعل ولا معنى فعل ولا يستقيم أن يكون أباه أو أخاه من النسب في حال ولا يكون أباه أو أخاه في أخرى ولكنك إن قلت: زيد أخوك قائماً فأردت: أخاه من الصداقة جازاً لأن فيه معنى فعل كأنك قلت: زيد يواخيك قائماً فإذا كان العامل غير فعل ولكن شيء في معناه لم تقدم الحال على العامل؛ لأن هذا لا يعمل مثله في المفعول.

وذلك قولك: زيد في الدار قائماً لا تقول: زيد قائماً في الدار وتقول: هذا قائماً حسن ولا تقول: قائماً هذا حسن وتقول: رأيت زيدا ضارباً عمراً وأنت تريد رؤية العين ثم تقدم الحال فتقول: ضارباً عمراً رأيت زيدا وتقول: أقبل عبد الله شامخاً أخاه ثم تقدم الحال فتقول: شامخاً أخاه أقبل عبد الله وقوم يميزون: ضربت يقوم زيدا ولا يميزون: ضربت قائماً زيدا إلا وقائم حال من التاء؛ لأن (قائماً) يلبس ولا يعلم حال من التاء أم من زيد والفعل يبين فيه لمن الحال.

والإلباس مني وقع لم يجر؛ لأن الكلام وضع للإبارة إلا أن هذه المسألة إن علم السامع من القائم جاز التقديم كما ذكرنا فيما تقدم تقول: جاءني زيد فرسك راكباً وجاءني زيد فيك راغباً وتقول: فيها قائمين أخواك تنصب (قائمين) على الحال ولا يجوز التقديم لما أخبرتك ولا يجوز: جالساً مررت بزيدا؛ لأن العامل الباء وقد بنيت فيما مضى ومحال أن يكون: (جالس) حالاً من التاء؛ لأن المرور يناقض الجلوس إلا أن يكون محمولاً في قبة أو سفينة وما أشبه ذلك تقول: لقي عبد الله زيدا راكبين ولا يجوز أن تقول: الراكبان ولا الراكبين وأنت تريد النعت، وذلك لاختلاف إعراب المنعوتين فاعلمه.

والأنفخش يذكر في باب الحال: هنا بשרاً أطيب منه ثمراً وهذا عبد الله مقبلاً أفضل منه جالساً.

(١) قال ابن هشام: العاشر اسم التخصيل كالفصل وأعلم وتعمل في تمييز وعزف وحال وقايل مشتق مطلقاً ولا يحمل في مضارع ومفعول به أوله أو تفعه ولا في مرفوع مفعول به في الأصح إلا في مسألة الكخيل

قال: وتقول: هذا بئراً أطيب منه عنب.

فهذا: اسم مبتدأ. والبئر: خبره. وأطيب: مبتدأ ثانٍ. وعنب: خبر له.

قال: وكذلك ما كان من هذا النحو لا يتحول فهو رفع، وما كان يتحول فهو نصب.

وإنما قلنا: لا يتحول؛ لأن البئر لا يصير عنباً، والذي يتحول قولك: هذا بئراً أطيب منه ثمراً، وهذا عنباً أطيب منه زيباً.

وأما الذي لا يتحول فنحو قولك: هذا بئر أطيب منه عنب، وهذا زبيب أطيب منه تمر (فأطيب منه): مبتدأ. وتمر: خبره.

وإن شئت قلت: (تمر) هو المبتدأ و(أطيب منه): خبر مقدم.

وتقول: مررت بزيد واقفاً. فت نصب (واقفاً) حل الحال. والكوفيون يميزون نصبه على

الخبر، يجعلونه كنصب خبر (كان) وخبر الظرف فيميزون فيه إدخال الألف واللام.

ويكون: (مررت) عندهم على ضربين: (مررت بزيد) فتكون تامة، ومررت بأخاك،

فتكون ناقصة إن أسقطت الأخ كقوله: (كان) إذا قلت: كان زيد أخاك ثم أسقطت الأخ كان ناقصاً حتى نحمله به.

وهذا الذي أجازوه غير معروف عندي من كلام العرب ولا موجود في ما يوجهه

القياس.

وأقول إنما أُخِرْتُ هذا عن الظرف والمجرور، وإن كان مأخوفاً من لفظ الفعل؛ لأن عمله في المرفوع

الظاهر ليس مطروحاً كما تراه الآن.

وأشرت بالتمثيل بأفضل وأعلم لي أنه ينشأ من المقاصر والمتعدي.

ومثال إعماله في التمييز (أنا أكثر منك علماً وأحرز نكراً) (هم أحسن الثنا ورفياً).

ومثال إعماله في إعمال زيد أحسن الناس مَجَسَّماً وهذا بئراً أطيب منه زيباً.

ومثال إعماله في الظرف قول الشاعر:

فإننا وجَدْنَا العِرَاقَ أَخْرَجَ مَاعَةً إِلَى السُّوْنِ وَمِنْ رَيْطٍ يَمَانٍ مُسْتَهْمٍ

وأجاز الأخفش: إن في الدار قائمين أخويك وقال: هذه الحال ليست متقدمة لأنها حال لقولك (في الدار) ألا ترى أنك لو قلت: قائمين في الدار أخواك لم يجز لأن: (في الدار) ليس بفعل.

وتقول: جلس عبد الله أكلاً طعامك فالكسائي يميز تقديم (طعامك) على (أكلي) فيقول: جلس عبد الله طعامك أكلاً ولم يجره الفراء وحكي عن أبي العباس محمد بن يزيد: أنه أجاز هذه المسألة.



المكتبة الوطنية بدمشق

باب التمييز

الأسماء التي تنصب بالتمييز^(١) والعامل فيها فعل أو معنى فعل والمفعول هو فاعل في المعنى، وذلك قولك: قد تفقأ زيد شحماً وتعصب عرقاً وطبت بذلك نفساً وامتلأ الإناء ماء وضمت به ذرعاً فالماء هو الذي ملأ الإناء والنفس هي التي طابت والعرق هو الذي تصبب فللفظة لفظ المفعول وهو في المعنى فاعل.

وكذلك: ما جاء في معنى الفعل وقام مقامه نحو قولك: زيد أفرهم عبداً وهو أحسنهم وجهاً فالغارة في الحقيقة هو العبد والحسن هو الوجه إلا أن قولك: أفره وأحسن في اللفظ لزيد وفيه ضميره والعبد غير زيد والوجه إنما هو بعضه إلا أن الحسن في الحقيقة للوجه والفراة للعبد فإذا قلت: أنت أفره العبيد فأضفت فقد قدمت على العبيد ولا بد من أن يكون إذا أضفته واحداً منهم.



فإذا قلت: أنت أفره عبد في الناس مستأنجاً^(٢) من كل عبد إذا أفردوا عبداً كما تقول: هذا خير إثنين في الناس أي: إنا كائناً الذي هو مستأنجاً

واعلم أن الأسماء التي تنصب على التمييز لا تكون إلا تكرات تدل على الأجناس^(٣) وأن العوامل فيها إذا كن أفعالاً أو في معاني الأفعال كنت بالخيار في الاسم المميز إن شئت جمعته،

(١) هو: ما يرفعُ الأنيامُ المُتكرِّرُ عَنْ ذاتِ مذكورة، تكررُ بمعنى من وهو مُفْرَدٌ أو نِسْبِيٌّ وهو الجُنْدَلَةُ. انظر شرح ابن عقيل ٢/٢٨٦.

(٢) الاسمُ المُفْرَدُ المُتَّبِعُ: هو أربعة أنواع:

(١) العَدَدُ: نحو "أَخَذَ عَشْرَ كُرُوبًا" (الآية ٤: سورة يوسف). وفي بحث "العدد" الكلامُ عليه مفصلاً. (العدد).

(٢) المُقْدَارُ: وهو ما يُعْرَفُ بِهِ كَمِّيَّةُ الْأَشْيَاءِ، وَذَلِكَ: إِثْنَا "مَسَاحَة" كـ "فِرَاحِ أَرْضًا" أو "كَيْل" كـ "مُدٍ قَمَحًا" و"صَاعِ تَمْرًا" أو "وَزْن" كـ "رَطْلٍ سَمْنًا" ونحو قولك: "ما في السَّيَاءِ مَوْضِعُ كَفِّ سَحَابًا" و"في مِثْلِهِ كِتَابًا" و"على الْأَرْضِ مِثْلُهَا مَاءً". و"ما في النَّاسِ مِثْلُهُ فَارِسًا". ونحو: "مِلءُ الْإِنَاءِ غَسَلًا" ومنه قوله تعالى:

وإن شئت وحدثه تقول: طبتم بذلك نفساً، وإن شئت أنفساً قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ طِينٌ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِثْلُ نَفْسٍ﴾ [النساء: ٤] وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣] فتقول على هذا: هو أفره الناس عبيداً وأجود الناس دوراً.

قال أبو العباس: ولا يجوز عندي: عشرون دراهم يا فتى والفصل بينهما أنك إذا قلت: عشرون فقد أتيت على العدد فلم يحتاج إلا إلى ذكر ما يدل على الجنس.

فإذا قلت: هو أفره الناس عبداً جاز أن تعني عبداً واحداً فمن ثم اختيار وحسن إذا أردت الجماعة أن تقول: عبيداً، وإذا كان العامل في الاسم المميز فعلاً جاز تقديمه عند المازي وأبي العباس وكان سيبويه لا يميزه والكوفيون في ذلك هل منزه سيبويه فيه؛ لأنه يراه.

كقولك: عشرون درهماً وهذا أفرهم عبداً فكما لا يجوز: درهماً عشرون ولا: عبداً هذا أفرهم لا يجوز هذا ومن أجاز التقديم قال: ليس هذا بمتزلة ذلك؛ لأن قولك: عشرون درهماً إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من فعل.

وقال الشاعر فقدم التمييز لما كان العامل فعلاً:

اتَّجَرُ سَلَمَى لِلْفِرَاقِ حَيْبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فعل هذا تقول: شحاً تفقات وعرقاً تصببت وما أشبه ذلك، وأما قولك: الحسن وجهاً والكريم أبا، فإن أصحابنا يشبهونه: بالضارب رجلاً وقد قدمت تفسيره في هذا الكتاب وغير ممنع عندي أن يتصب على التمييز أيضاً بل الأصل ينبغي أن يكون هذا، وذلك الفرع لأنك

﴿مِنْهَا قَرْعٌ خَيْرٌ﴾ (الآية: ٧ سورة الزلزلة)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِبَنِيٍّ مَدَدًا﴾ (الآية: ١٠٩ سورة الكهف).

(٣) ما كان قرعاً للتمييز. وضابطه: كل قرع حصل له بالتفريع اسم خاص، يليه أضله، بحيث يصح إطلاق الأصل عليه نحو "هذا باب حديث" و"هو خاتم فضة". وهذا النوع يصح إطلاق الأصل عليه نحو "هذا باب حديث" و"هو خاتم فضة". وهذا النوع يصح أن يعرب حالاً.

أما الناصب للتمييز في هذه الأنواع فهو ذلك الاسم المجهول، وإن كان جامداً؛ لأنه شبيه باسم الفاعل لطلبه له في المعنى. انظر معجم القواعد العربية ٩/٤.

قد بينت بالوجه الحسن منه كما بينت في قولك: هو أحسنهم وجهاً وكذلك يجري عندي قولهم: هو العقور كلياً وما أشبه فإذا نصبت هذا على تقدير التمييز لم يجوز أن تدخل عليه الألف واللام فإذا نصبت على تقدير المفعول والتشبيه بقولك: الضارب رجلاً جاز أن تدخل عليه الألف واللام وكان الفراء لا يميز إدخال الألف واللام في وجه وهو منصوب إلا وفيما قبله الألف واللام نحو قولك: مررت بالرجل الحسن الوجه وهو كله جائز لك أن تنصبه تشبيهاً بالمفعول.



مسائل من هذا الباب

تقول: زيد أفضل منك أبا فالفضل في الأصل للاب كأنك قلت: زيد يفضل أبوه أباك ثم نقلت الفضل إلى زيد وجئت بالاب مفسراً ولك أن تؤخر (منك) فتقول: زيد أفضل أبا منك، وإن حذف (منك) وجئت بعد أفضل بشيء يصلح أن يكون مفسراً، فإن كان هو الأول فأضف أفضل إليه واخفضه، وإن كان غيره فانصبه واضمره نحو قولك: علمك أحسن علم تخفض (عليك) لأنك تريد: أحسن العلوم وهو بعضها وتقول: زيد أحسن علماً تريد: أحسن منك علماً فالعلم غير زيد فلم تجز إضافته، وإذا قلت: أنت أفره عبد في الناس فإنها معناه: أنت أحد هؤلاء العبيد الذين فضلتهم.

ولا يضاف (أفعل) إلى شيء إلا وهو بعضه كقولك: عمرو أقوى الناس ولو قلت: عمرو أقوى الأسد لم يجوز وكان محالاً؛ لأنه ليس منها.

ولذلك لا يجوز أن تقول: زيد أفضل إخوته لأن هذا كلام محال يلزم منه أن يكون هو أخا نفسه، فإن أدخلت (من) فيه جاز قلت: عمرو أقوى من الأسد أفضل من إخوته ولكن يجوز أن تقول: زيد أفضل الإخوة ~~من الإخوة~~ وتقول: هذا الثوب خير ثوب في اللباس إذا كان هذا هو الثوب، فإن كان هذا رجلاً قلت: هذا الرجل خير منك ثوباً لأن الرجل غير الثوب وتقول: ما أنت بأحسن وجهاً مني ولا أفره عبداً، فإن قصدت قصد الوجه بعينه قلت: ما هذا أحسن وجه رأيت إنما تعني الوجه إذا ميزت وجهاً.

وقال أبو العباس رحمه الله: فأما قلوهم: حسبك بزيد رجلاً وأكرم به فارساً وما أشبه ذلك ثم تقول: حسبك به من رجل وأكرم به من فارس والله دره من شاهر وأنت لا تقول: عشرون من درهم ولا هو أفره منك من عبد فالفضل بينهما أن الأول كان يلتبس فيه التمييز بالحال فأدخلت (من) لتخلصه للتمييز ألا ترى أنك لو قلت: أكرم به فارساً وحسبك به خطيباً لجاز أن تعني في هذه الحال وكذلك إذا قلت: كم ضربت رجلاً وكم ضربت من رجل جاز ذلك لأن (كم) قد يتراخى عنها مميزها، فإن قلت: كم ضربت رجلاً لم يدر السامع أردت: كم مرة ضربت رجلاً واحداً أم: كم ضربت من رجل فدخل (من) قد أزال الشك

وقال في قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ [غافر: ٦٧] وقوله: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾^(١) [النساء: ٤]: أن التمييز إذا لم يسم عنده معلوماً: كالعشرين والثلاثين جاز تيسره بالواحد للدلالة على الجنس وبالجميع إذا وقع الإلباس ولا إلباس في هذا الموضع لقوله: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ﴾ ونقوله: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ﴾ وقال: وقد قال قوم (طِفْلاً) حال وهذا أحسن إلا أن الحال إذا وقعت موقع التمييز لزمها ما لزمه كما أن المصدر إذا وقع موقع الحال لم يكن إلا نكرة تقول: جاء زيد مشياً فهو مصدر ومعناه ماشياً وهذا كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]؛ لأنه في هذه الحال.

(١) أقسام التمييز المبين لجهة النسبة لأربعة:

أحدها: أن يكون محولاً عن الفاعل كقول الله عز وجل (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا) أصله واشتعل شيب الرأس وقوله تعالى (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا) أصله، فإن طابت أنفسهن لكم عن شيء منه فعول الإسناد فيهما عن المضاف وهو الشيب في الآية الأولى والانتفاء في الآية الثانية إلى المضاف إليه وهو الرأس وخمير النسوة فارتفعت الرأس وجيء بذلك الكلام والنون بنون النسوة ثم جيء بذلك المضاف الذي حوّل عنه الإسناد فضلة وتميزاً وأفردت النفس بهد أن كانت مجموعة لأن التمييز إنما يطلب فيه بيان الجنس وذلك يتأدى بالفرد.

الثاني: أن يكون محولاً عن المفعول كقوله تعالى (وَوَجَّعْنَا الْأَرْضَ عَيْونًا) قيل الظهير (ونجرتنا) هيون الأرض وكلنا قيل في غرست الأرض شجراً ونحو ذلك.

الثالث: أن يكون محولاً عن خبرها كقوله تعالى (أَنَا أَكْثَرُ بِنِكَ مَالًا) أصله مالي أكثر فحلف المضاف وهو المال وأقيم المضاف إليه وهو ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل وصار أنا أكثر منك ثم جيء بالمحذوف تمهيزاً وعطفه زيد أحسن وجهاً وعفرو ألقى جزعاً وفيه ذلك التقدير ونجى زيد أحسن وجرعاً عمرو ألقى.

الرابع: أن يكون غير محوّل كقول العرب لله ذرة فارساً وخنبك به ناصراً وقول الشاعر:

(يَا حَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ...)

يا حرف نداء حارتا متأدى مضاف للياء وأصله يا جارتين فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً ما مبتدأ وهو اسم استفهام أنت خبره والمعنى عظمت كما يقال زيد وما زيد أي شيء عظيم وجارة تمهيز وقيل حال وقيل ما نافية وأنت اسمها وجارة خبر ما الحجازية أي كنت جارة بل أنت أشرف من الجارة والصواب الأول. انظر

واعلم أن (أفعل منك) لا يشئ ولا يجمع وقد مضى ذكر هذا تقول: مررت برجل أفضل منك ويرجلين أفضل منك ويقوم أفضل منك وكذلك المؤنث.

وأفضل موضعه خفض على النعت إلا أنه لا يتصرف، فإن أضفته جرى على وجهين إذا أردت: أنه يزيد على غيره في الفضل فهو مثل الذي معه (من) فتوحده تقول: مررت برجل أفضل الناس وأفضل رجل في معنى أفضل الرجال وكذلك التثنية والجمع تقول: مررت برجلين أفضل رجلين ونساء أفضل نساء.

والوجه الآخر أن تحمل أفضل اسماً ويشئ ويجمع في الإضافة ولا يكون فيه معنى (من) كذا) فإذا كان بهذه الصفة جاز أن تدخله الألف واللام إذا لم تصفه ويشئ ويجمع ويؤنث ويعرف بالإضافة فتقول: جاءني الأفضل والأفضلان والأفضلون وهذان أفضل أصحابك وهؤلاء أفضل أصحابك فإذا كان على هذا لم تقع معه (من) وكانت أثناء على (فعل) وتثنيها الفضليان والفضلين وتجمع الفضل والفضليات

قال سيويه: لا تقول: نسوة صغر ولا قوم أصاغر إلا بالألف واللام وأفعل التي معها (منك) لا تتصرف، وإن أضفتها إلى معرفة لا ترى أنك تقول: مررت برجل أفضل الناس فلو كانت معرفة ما جاز أن تصف بها النكرة ولا يجوز أن تسقط من أفعل (من) إذا جعلته اسماً أو نعتاً تقول: جاءني رجل أفضل منك ومررت برجل أفضل منك فلا تسقطها، فإن كان خبراً جاز حذفها وأنت تريد: أفضل منك وزيد أفضل وهند أفضل.

قال أبو بكر: جاز حذف (من)؛ لأن حذف الخبر كله جاز والصفة تبيين ولا يجوز فيه حذف (من) كما لا يجوز حذف الصفة؛ لأن الصفة تبيين وليس لك أن تبهم إذا أردت أن تبين.

الضرب الثاني: المنصوب فيه هو المرفوع في المعنى: هذا الضرب العامل فيه ما كان على لفظ الفعل وتصرف تصرفه وجرى مجراه وليس به فهو خبر (كان وأخواتها) ألا ترى أنك إذا قلت: كان عبد الله منطلقاً فالمنطلق هو عبد الله وقد مضى شرح ذلك في الأسماء المرفوعات إذ لم يمكن أن تخلو الأسماء من الأخبار فيها فقد غنينا عن إعادة لك في هذا الموضوع.

الضرب الثالث: الذي العامل فيه حرف جامد غير متصرف الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل فترفع وتنصب خمسة أحرف وهي: **إن** و**لكن** و**ليت** و**لعل** و**وكان**.

فإن: توكيد الحديث وهي موصلة للقسم لأنك لا تقول: والله زيد منطلق، فإن أدخلت (إن) اتصلت بالقسم فقلت: والله إن زيدا منطلق، وإذا خففت فهي كذلك إلا أن لام التوكيد تلزمها عوضاً لما ذهب منها فتقول: إن زيدا لقائم ولا بد من اللام إذا خففت كأنهم جعلوها عوضاً ولثلاثا تلتبس بالتفي.

ولكن: ثقيلة وخفيفة توجب بها عيب نفي ويستلزم بها فهي لتحقيق وحذف حال على حال مخالفاً.

وليت: تمن.

ولعل: معناها الترويق لرجو أو مخوف.

وقال سيبويه: لعل وعسى: طمع وإشفاق.

وكان: معناها التشبيه إنما هي الكافة التي تكون للتشبيه دخلت على (أن).

وجميع هذه الحروف مبنية على الفتح مشبهة للفعل الواجب ألا ترى أن الفعل الماضي كله مبني على الفتح فهذه الأحرف الخمسة تدخل على المبتدأ والخبر فت نصب ما كان مبتدأ وترفع الخبر فتقول: إن زيدا أخوك ولعل بكراً منطلق ولأن زيدا الأسد فإن: تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله نحو: ضرب زيدا رجل وأعلمت هذه الأحرف في المبتدأ والخبر كما أعلمت (كان) وفرق بين عمليهما: بأن يقدم المنصوب بالحروف على المرفوع كأنهم جعلوا ذلك فرقاً بين الحرف والفعل، فإن قال قائل: إن (أن) إنما عملت في الاسم فقط فنصبه وتركبت الخبر على حاله كما كان مع الابتداء وهو قول الكوفيين.

قيل له: الدليل على أنها هي الرافعة للخبر أن الابتداء قد زال وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولاً فيه ومع ذلك أنا وجدنا كلما عمل في المبتدأ رفعاً أو نصباً علم في خبره ألا ترى إلى ظنت وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره

وكذلك: كان وأخواتها فكما جاز لك في المبتدأ والخبر جاز مع (أن) لا فرق بينهما في ذلك إلا أن الذي كان مهتداً يتنصب بأن وأخواتها.

ولا يجوز أن يقدم خبرها ولا اسمها عليها ولا يجوز أيضاً أن تفصل بينهما وبين اسمها بخبرها إلا أن يكون ظرفاً لا يجوز أن تقول: إن متطلق زيداً تريد: إن زيداً متطلق ويجوز أن تقول: إن في الدار زيداً، وإن خلفك عمراً لأنهم اتسعوا في الظروف وخصوها بذلك وإثما حسن تقديم الظرف إذا كان خبراً؛ لأن الظرف ليس مما تعمل فيه (إن) ولكثرته في الاستعمال.

وإذا اجتمع في هذه الحروف المعروفة والنكرة فالاختيار أن يكون الاسم المعرفة والخبر النكرة كما كان ذلك في المبتدأ لافرق بينها في ذلك واللام تدخل على خبر (إن) خاصة مؤكدة له ولا تدخل في خبر أخواتها، وإذا دخلت لم تغير الكلام عما كان عليه تقول: إن زيداً لقائم، وإن زيداً لفيك راغب، وإن عمراً لطعامك أكل، وإن شئت قلت: إن زيداً فليك لراغب، وإن عمراً طعامك لأكل ولكنه لا بد من أن يكون خبر (إن) بعد اللام؛ لأنه كان موضعها أن تقع موقع (إن) لأنها للتأكيد ووصلة للناسم على أن قلنا أزالتها (إن) هن موضعها وهو المبتدأ أدخلت على الخبر فيما كان بعدها ~~نحو~~ ~~فان~~ ~~قد~~ ~~خدمت~~ ~~الخبر~~ لم يجز أن تدخل اللام فيما بعده لا يصلح أن تقول: إن زيداً لفيك راغب ولا: إن زيداً أكل لطعامك وتدخل هذه اللام على الاسم إذا وقع موقع الخبر.

تقول: إِنَّ فِي الدَّارِ لَزِينًا، وَإِنْ خَلَفْتُ لِعَمْرٍأ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾
[الليل: ١٣].

واعلم أنهم يقولون: إنه زيد منطلق يريدون أن الأمر زيد منطلق وإنما أظهروا المضمحل المجهول في (إن ظننت) خاصة ولم يظهروا في (كان)؛ لأن المرفوع ينستر في الفعل والمنصوب يظهر ضميره فمن قال: كان زيد منطلق قال: إنه زيد منطلق وإنه أمة الله ذاهبة وإنه قام عمرو والكوفيون يقولون: إنه قام عمرو هذه الجاء عماد ويسمونها المجهول.

ويجوز أن تحذف الهمزة وأنت تريد: فتقول: إن زيدا منطلق تريد: إنه، وإن حذف الهمزة فتصح أن يلي إن فعل يفتح أن تقول: إن قام زيد، وإن يقوم عمرو تريد: إنه، فإن فصلت بينها

وبين الفعل بظرف جاز ذلك قلت: إن خلقت قام زيد ويقوم عمرو، وإن اليوم خرج أخوك ويخرج عمرو وقال الفراء: اسم إن في المعنى وقال الكسائي: هي معلقة وأصحابنا يجيزون: إن قائماً زيد، وإن قائماً الزيدان، وإن قائماً الزيدون ينصبون (قائماً) بأن ويرفعون (زيداً) بقائم على أنه فاعل.

ويقولون: الفاعل سد مسد الخبر كما أن (قائماً) قام مقام الاسم.

وتدخل (ما) زائدة على (إن) على ضربين: فمرة تكون ملغاة دخولها كمخروجها لا تغير إعراباً تقول: إنما زيداً منطلق وتدخل على (إن) كافة للعمل فتبنى معها بناء فيبطل شبهها بالفعل فتقول: إنما زيد منطلق (فإنما): ها هنا بمنزلة (فعل) ملغى مثل: أشهد لزيد خير منك. قال سيبويه: وأما ليتما زيداً منطلق، فإن الإلغاء فيه حسن وقد كان رؤية ينشد هذا البيت رفعا:

قَالَتْ أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَيَّامُ لَيْتَا نَحْنُ نَحْمَدُكَ وَأَنْصِفَهُ فَقَدْ

قال، وأما لعلمها فهو بمنزلة كأنها قالما بين كراخ
مركز تحقيق النصوص

(١) إذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر، فلا يجوز أن زيداً هو لقائم، ولا إن لفي الدار لزيداً، ولا إن في الدار لزيداً لجالس (وَوَصَلْنَا) الزائدة (بِذِي الْحَرَوَلِ مُبْطِلٌ إِهْمَالُهَا) لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء ومبنيها للدخول على الفعل فوجب إهمالها لذلك، نحو إنما زيد قائم، وكأنها خالد أسد، ولكنها عمرو جبان، ولعلمها بكر عالم (وَقَدْ يُمْسِي الْعَمَلُ) ونجعل ما ملغاة وذلك مسموع في ليت لبقاء اختصاصها كقوله:

قَالَتْ أَلَا لَيْتِمَا هَذَا الْحَيَّامُ لَيْتَا نَحْنُ نَحْمَدُكَ وَأَنْصِفَهُ فَقَدْ

يروى بنصب الحيام على الإعمال ورفعها على الإهمال، وأما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازها فيها قياساً، ووافقهم الناطم ولذلك أطلق في قوله: وقد يبقى العمل، وذهب سيويه المنع لما سبق من أن ما أزال اختصاصها بالأسماء وهيأتها للدخول على الفعل نحو: «قل إنما يوحى إلي أنما أمركم إليه واحد» (الأنبياء: ١٠٨)، «كأنما يساقون إلى الموت» (الأنفال: ٦)، وقوله:

لَوْلَا مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُم وَلَكِنْ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ تَفْسِيكَ وَانظُرْنَ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّيَا أَنْتَ حَاسِمٌ
قال الخليل: إنما لا تعمل في ما بعدها كما أن (أرى) إذا كانت لغواً لم تعمل ونظير (إنما)
قول المرار:

أَحْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَنَا أَفْتَانُ رَأْسِكَ كَالثَنَامِ الْمُخْلِصِ
جعل (بعد) مع (ما) بمنزلة حرف واحد وابتداء ما بعده والفرق بين إن وإنما في المعنى أن
إنما تقيمه لتحقير الخبر.

قال سيويه تقول: إنما مررت حتى أدخلها إذا كنت محطراً السيرك إلى الدخول.
(وأن) المفتوحة الألف عملها كعمل (إن) المكسورة الألف إلا أن الموضع الذي تقع فيه
المكسورة خلاف الموضع الذي تقع فيه المفتوحة ونحن نفردها باباً للذكر الفتح والكسر يلي هذا
الباب إن شاء الله (وأن) المفتوحة مع ما بعدها بمنزلة المصدر تقول: قد علمت أن زيداً منطلق
فهو بمنزلة قولك: علمت انطلاق زيداً وحرف (أن) زيداً قائم كقولك: حرفت قيام زيد.
واعلم أن (إن وأن) تخففان فإذا خففتا فلك أن تعملها ولك أن لا تعملها أما من لم
يعملها فالحجة له: أنه إنما أحمل لما أشبهت الفعل بأنها على ثلاثة أحرف وأنها مفتوحة.
فلما خففت زال الوزن والشبه.

والحجة لمن أحمل أن يقول: هما بمنزلة الفعل.

فإذا خففتا كانتا بمنزلة فعل محذوف.

قال فعل يعمل محذوفاً عمله تاماً، وذلك قولك: لم يك زيد منطلقاً فعمل عمله والنون فيه
والأقيس في (أن): أن يرفع ما بعدها إذا خففت وكان الخليل يقرأ: (إن هذا لساحران) فيؤدي
خط المصحف ولا بد من إدخال اللام على الخبر إذا خففت إن المكسورة تقول: إن الزيدان
منطلقان، وإن هذا لمنطلقان كيلا يلتبس (بإن) التي تكون نفيًا في قولك: إن زيد قائم تريد: ما
زيد بقائم، وإذا نصب الاسم بعدها لم يحتج إلى اللام لأن النصب دليل فكان سيويه لا يرى
في (إن) إذا كانت بمعنى (ما) إلا رفع الخبر لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر كما تدخل
ألف الاستفهام ولا تغير الكلام، وذلك مذهب بني عميم.

قال أبو العباس وغيره: نَجِيزُ نصب الخبر على التشبيه بـ (ليس) كما فعل ذلك في ما.
قال أبو بكر: وهذا هو القول؛ لأنه لا فصل بينهما وبين (ما) في المعنى.
قال أبو علي الفارسي: القول غير هذا ولـ (إن) المخففة أربعة مواضع: (إن) التي تكون في الجزاء نحو: إن تأتني آتاك.

والثاني: أن تكون في معنى (ما) نفيًا تقول: إن زيد منطلق تريد: ما زيد منطلق.
والثالث: أن تدخل زائدة مع (ما) فتردها إلى الابتداء كما تدخل (ما) على إن الثقلة فتضمنها حملها، وذلك قولك: ما إن يقوم زيد وما إن زيد منطلق ولا يكون الخبر إلا مرفوعاً قال الشاعر فروة بن مسيك:

وَمَا إِنْ طِينًا جُبِينٌ وَلَكِنْ مَتَانًا وَقَوْلُهُ آخِرُهُ

الرابع: أن تكون مخففة من الثقلة فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر ولم يميز غير ذلك لما خبرتك به وعلى هذا قوله الجاهلي: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ» [الطارق: ٤] وقوله: «وَأِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ» [المجادل: ١٦٧]، وإن نصبت بها لم تخرج إلى اللام إلا أن تدخلها توكيداً كما تدخلها في (إن) الثقلة لأن الكسب قد زال.

وأما (أن المخففة) من المفتوحة الألف إذا خففتها من أن المشددة فالإختيار أن ترفع ما بعدها على أن تضم فيها الغاء لأن المفتوحة وما بعدها مصدر فلا معنى لها في الابتداء والمكسورة إنما دخلت على الابتداء وخبره.

وأن الخفيفة تكون في الكلام على أربعة أوجه: فوجه: أن تكون هي والفعل الذي تنصبه مصدراً نحو قولك: أريد أن تقوم: أي: أريد قيامك.

(١) أَكْثَرُ مَا يُرَادُّ "إِنْ" بِعَدِّ "مَا" النَّالِيَةِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ، نَحْوُ قَوْلِ النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِي:

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِسَيِّئَةٍ أَلَيْتُ تَكَرُّهُهُ إِذْ لَا رَفْعَ سَوَاطِي لِي بِسَيِّئَةٍ

فَإِنْ هَذَا زَائِدٌ لَتَوْكِيدِ النَّفْيِ.

أو جملة اسمية كقول فروة بن مسيك:

لَسْنَا إِنْ طِينًا جُبِينٌ وَلَكِنْ مَتَانًا وَقَوْلُهُ آخِرُهُ

(طِينًا: شأننا وعادتنا، والعلة والسبب) انظر معجم القواعد العربية ٢/ ١١٥.

والثاني: أن تكون في معنى (أي) التي تقع للعبارة والتفسير، وذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ الْمُتْلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا﴾ [ص: ٦]. ومثله: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ٧٢].

والثالث: أن تكون فيه زائدة مؤكدة، وذلك قولك: لما أن جاز زيد قمت، والله أن لو فعلت لأكرمته، قال الله تعالى: (وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا) [العنكبوت: ٣٣].

والرابع: أن تكون مخففة من الثقيلة، وذلك قوله تعالى: ﴿وَأَخِرُّ ذَهَوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]. ولو نصبت بها وهي مخففة لجاز.

قال سيبويه: لا تخففها أبداً في الكلام وبعدها الأسماء إلا وأنت تريد الثقيلة تضمير فيها الاسم يعني الهاء قال: ولو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون إذ اضطررا في الشعر يريدون معنى (كان) ولم يريدوا الإضمار، وذلك قوله:

كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ رَقَبَةً رَشَاءً خُلْبٍ...

قال: وهذه الكاف إنما هي ~~مضافة إلى~~ (لأن) فلما اضطر إلى التخفيف ولم يضم لم يغير ذلك التخفيف أن ينصب بها كما أنك قد حذف من الفعل فلا يتغير من عمله نحو: لم يكن صالحاً ولم يك صالحاً ومثل ذلك يعني الأول قول الأعرابي:

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَسْتَعِيلُ

كانه قال: إنه هالك، وإن شئت رفعت في قول الشاعر: كَانَ وَرَيْدَاهُ رَشَاءً خُلْبٍ.

(١) كَانَ: مُحَقَّقَةٌ مِنْ "كَانَ" وَلَا يَخْتَلِفُ حَمَلُهَا عَنِ الْمَشْدُودِ وَيُجَوِّزُ إِثْبَاتُ اسْمِهَا، وَإِفْرَادُ خَيْرِهَا كَقَوْلِ رُؤْبَةٍ:

كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ رَقَبَةً رَشَاءً خُلْبٍ

(الوريدان: عِرْقَانِ فِي الرَّقَبَةِ وَهُوَ اسْمُ "كَانَ" وَالرَّشَاءُ: الْحَبْلُ وَهُوَ خَيْرُهَا، الْخُلْبُ: اللَّيْفُ، وَرَوَايَةُ هَذَا الشَّطْرُ بِاللَّسَانِ هَكَذَا "كَانَ وَرَيْدَاهُ رَشَاءً خُلْبٍ" قَالَ: وَيُرْوَى: وَرَيْدِيهِ عَلَى إِحْيَالِ "كَانَ" وَكَقَوْلِ بَاغُثِ بْنِ صُرَيْمٍ الْبُشْكَرِيِّ:

وَيَوْمَ تَوَافَيْنَا بَوَاجٍ مَقْنَمٍ كَانَ غَلِيَّةً تَعْطَسُوا إِلَى وَرَاقِ السَّلَمِ

(يُرْوَى بَرَفِ غَلِيَّةٍ عَلَى حَذْفِ الْأَسْمِ أَيْ كَأَنَّهَا وَبِالنَّصْبِ عَلَى حَذْفِ الْحَبْرِ، أَيْ كَانَ مَكَانَهَا غَلِيَّةً، وَبِالْجَرِّ عَلَى الْأَصْلِ "كَظِيَّةً" وَزَيْدَتِ "إِنْ" بَيْنَهُمَا"). انظر معجم القواعد العربية ١٦/٢٣.

واعلم أنه قبيح أن يلي (إن) المخففة الفعل إذا حلفت إياه وأنت تريد ما كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مثل قبيح أن تقول: قد عرفت أن يقوم زيد: حتى تفصل بين أن والفعل بشيء يكون عوضاً من الاسم نحو: لا وقد والسين. تقول: قد عرفت أن لا يقوم زيد وأن سيقوم زيد وأن قد قام زيد كأنه قال: عرفت أنه لا يقوم زيد وأنه سيقوم زيد وأنه قد قام زيد ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْثَى﴾ [المزمل: ٢٠]، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩].

وأما قولهم: أما أن جزاك الله خيراً فإنهم إنما أجازوه؛ لأنه دعاء ولا يصلون إلى (قد) هنا ولا إلى (السين) لو قلت: أما أن يضر الله لك لجازاً لأنه دعاء ولا تصل هنا إلى السين ومع هذا كثر في كلامهم حتى حلفوا فيه: أنه وإنه لا يحلف في غير هذا الموضع.

وسمعتهم يقولون: أما أن جزاك الله خيراً شبهوه (بأنه) أضمروا فيها كما أضمروا في (أن) فلما جازت (أن) كانت هذه أجوز.

واعلم أنك إذا عطفت اسماً على أن وما عملت عليه من اسم وخبر فلك أن تنصبه على الإشراف به وبين ما عملت به أن وذلك قولهم ما عملت به على الابتداء يعني موضع أن فتقول: إن زيدا منطلقاً وعمراً وعمرو؛ لأن معنى: إن زيدا منطلقاً زيد منطلق قال الله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ يَبْرِيءُ مَنِ الْمُشْرِكِينَ وَذَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣].

(١) قال الأشموني: الخامس إذا قيل جئت لتكرمني فالتصب بأن مضمر، وجوز أبو سعيد كون المضمر كـي، والاول أول؛ لأن أن أمكن في عمل التصب من غيرها فهي أقوى على التجوز فيها بأن تصل مضمره و(كلاً بأن) أي من نواصب المضارع أن المضمرية نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا﴾ (البقرة: ١٨٤)، ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خِطْبَتِي﴾ (الشعراء: ٨٢)، (لا بعد جمل) أي ونحوه من أعمال اليقين فلها لا تنصب لأنها حتمية المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ (المزمل: ٢٠)، ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ (طه: ٨٩)، أي أنه سيكون وأنه لا يرجع، وأما قراءة بعضهم أن لا يرجع بالتصب وقوله:

تَرْجَى عَنْ اللَّهِ أَنْ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَن لَأَيُّهَا تَكُنْ تَحْلِقُوا بِسَلْطَر

فما شذ. نعم إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده، ولذلك أجاز سيويه ما عملت إلا أن تقوم بالتصب، قال: لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجري مجرى قولك أشير عليك أن تقوم: وقيل يجوز بلا تأويل. ذهب إليه القراء وابن الأثيري. والجمهور على المنع. انظر شرح الأشموني ١/ ٣٣٥.

وذلك أن تحمله على الاسم المضمر في (منطلق)، وذلك ضعيف إلا أن تأتي (هو) تأكيداً للمضمر فتقول: إن زيداً منطلق هو وعمرو، وإن شئت حملت الكلام على الأول فقلت: إن زيداً منطلق وعمراً ظريف.

ولعل وكأن وليت: ثلاثهن يجوز فيهن جميع ما جاز في إن إلا أنه لا يرفع بعدهن شيء على الابتداء.

وقال سيبويه: ومن ثم اختار الناس: ليت زيداً منطلق وعمراً وضعف عندهم أن يحملوا عمراً على المضمر حتى يقولوا (هو) ولم تكن ليت واجبة ولا لعل ولا كأن فقيح عندهم أن يدخلوا الكلام الواجب في موضع التثني فيصيروا قد ضموا إلى الأول ما ليس في معناه يعني أنك لو قلت: ليت زيداً منطلق وعمرو فرفعت عمراً كما ترفعه إذا قلت إن زيداً منطلق وعمرو فعطف عمراً على الموضع لم يخل من أجل أن ليت وكأن ولعل لها معان غير معنى الابتداء وإن: إنما تؤكد الخبر والمعنى على الابتداء والخبر ولم تزل الحديث عن وجوبه وما كان عليه.

مرآتية في النحو

وإذا كان خبر إن فعلاً ماضياً لم يجوز أن تدخل عليه اللام التي تدخل على خبرها إذا كان اسماً تقول: إن عمراً لقائم، وإن بكراً لأخوك ولا يجوز أن تقيم (قام) مقام (قائم) فتقول: إن زيداً لقائم وأنت تريد هذه اللام لأن هذه اللام لام الابتداء.

تقول: والله لزيد في الدار ولعمرو أخوك فإذا دخلت إن أزيلت إلى الخبر والدليل على ذلك قولهم: قد علمت إن زيداً لمنطلق فلو لا اللام لانفتحت أن وإنها انكسرت؛ لأن اللام مقصورة بين علمت، وإن ألا ترى أنك تقول: قد علمت لزيد منطلق أقسمت اللام بين الفعل والابتداء لأنها لام الابتداء فلما أدخلت (أن) وهي تدخل على المبتدأ وخبره تأكيداً كدخول اللام للتأكيد لم يجمعوا بين تأكيدين وأزالوها إلى الخبر، فإن كان الخبر اسماً كالمبتدأ أو مضارعاً للاسم دخلت عليه، وإن لم يكن كذلك لم تدخل عليه قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ زَيْدٌ لِيَخْفَكُمْ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤] أي: لحاكم.

فإن قال قائل: أراي أقول: لأقومن ولتطلقن فأبدأ باللام وأدخلها على الفعل قيل له: ليست هذه اللام تلك اللام هذه تلحقها النون وتلزمها وليست الأسماء داخلة في هذا الضرب فإذا سمعت: والله لقام زيد فهذه اللام هي التي إذا دخلت على المستقبل كان معها النون كما قال امرؤ القيس:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةً فَاجِرٌ لَنَامُوا قَمًا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي^(١)

قال: ويقال: إنه أراد: لقد ناموا فلما جاء (يقصد) قربت الفعل من الحاضر فهذه اللام التي تكون معها النون غير مقدر فيها الابتداء.

تقول: قد علمت أن زيدا ليقومن وأن زيدا لقام فلا تكسر أن كما تكسرها في قولك: أشهد إن محمداً لرسول الله.

واعلم أن بكراً أعلم ذلك، قال سيبويه: إن هذه اللام دخلت على جهة الشذوذ. قال سيبويه: وقد يستقيم في الكلام ~~لأنه يبدأ بالحرف~~ وليذهب ولم يقع (ضرب) والأكثر على الاستهم كما خبرتك في اليمين ولا يجوز أن ~~يسمى~~ (إن) على (أن) كما لا يدخل تانيث على تانيث ولا استفهام على استفهام فحرف التأكيد كذلك لا يجوز أن يدخل حرف تأكيد على حرف مثله لا يجوز أن تقول: إن إنك منطلق يسري تريد: إن انطلقك يسري. فإن فصلت بينها قلت: إن عندي أنك منطلق جاز^(٢).

(١) أكثر ما تراءد "إن" بعد "ما" التامة إذا دخلت على جملة فعلية، نحو قول النابغة الجعاني:
مَا إِنْ أَتَيْتُ بِقُوَّةٍ أَنْتَ تَكْرُمُهُ إِذْ أَنْفَلَتْ مَسْرُوحِي إِلَى يَدَي
فإن هنا زائدة لتوكيد النفي.

أو جملة اسمية كقول قزوة بن مسيك:

فَلَسْنَا إِنْ طَلَبْنَا جُحِينَ وَلَكِنْ عَنَّا نَأَا وَدُرُكُهُ أَخْرَيْنَا

(طيفنا: ثماننا وعادتنا، والعلة والسبب) انظر معجم القواعد العربية ١١٥/٢.

(٢) هناك مواضع يجوز فيها الوجهان: الأول أن تقع بعد واو مبنية بمفرد صالح للمطف عليه نحو: ~~إن~~ لك أن لا تجوع فيها ولا تحرى وإنك لا نظمأ فيها ولا تضحي^(طه: ١١٩)، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إما على الاستئناف أو المطف على جملة أن الأولى والباقيون بالفتح عطفاً على أن لا تجوع. الثاني أن تقع بعد

قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾ (١١٨) ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ﴾ [طه: ١١٨-١١٩]، فإن هي التي فتحت أن وموضع أن في قوله: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا﴾ وما علمت فيه نصب بأن الأولى كما تقول: إن في الدار لزيداً فحسن إذا فرقت بين التأكيدين،

ومن قرأ: (وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ) وجعله مستأنفاً كقولك: إن في الدار زيداً وعمرو منطلق؛ لأن الكلام إذا تم فلك أن تستأنف ما بعده، فإن قال قائل: من أين؟ قلت في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾ أن الفعل المضارع وقع موقع (حاكم) ولم تقل إن الموضع للفعل وإنما وقع الاسم موقعه بمضارعه له قيل له: لو كان حق اللام أن تدخل على الفعل وما ضارع الفعل لكان دخولها على الماضي أولى؛ لأنه فعل كما أن المضارع فعل ومع ذلك إنها قد تدخل على الاسم الذي لا يضارع الفعل نحو قولك: إن الله لربنا، وإن زيداً لأخوك فليس هنا فعل ولا مضارع لفعل ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على حرف الجزاء لا تقول: إن زيداً؛ لأن أتاني أكرمه ولا ما أشبه ذلك.

ولا تدخل على النفي ولا على الحال ولا على الصفة ولا على التوكيد ولا على الفعل الماضي كما قلنا إلا أن يكون معه (قد).

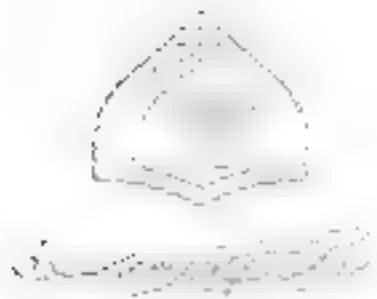
حتى فتكسر بعد الابتدائية نحو مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه، وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل. الثالث أن تقع بعد أما نحو أما أنك فاضل فتكسر إن كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا، وتفتح إن كانت بمعنى حقاً كما تقول حقاً أنك فاهب ومنه قوله:

أَحَقُّ أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَغْلُوا

أي أفي حق هذا الأمر؟ الرابع أن تقع بعد لا جرم نحو: ﴿لَا جرم أن الله يعلم﴾ (النحل: ٢٣)، فالتفتح عند سيويه على أن جرم فعل وأن وصلتها فاعل، أي وجب أن الله يعلم ولا صلة، وعند الفراء على أن لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناه لا بد، ومن بعدها مقفلة والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لأيتيك (وَتَعْدُ ذَاتِ الْكُثْرِ تَصْحَبُ الْخَيْرَ) جوازاً (لَا مَ ائْتِلَاءَ نَحْوِ إِي لَوْزَر) أي ملجأ، وكان حق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام؛ لأن لها الصدر، لكن لما كانت للتأكيد، وإن للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فزحطوا اللام إلى الخير. انظر شرح الأشعري ١/١٤٦.

ولكنَّ الثقيلة التي تعمل عمل (إن) يستدرك بها بعد النفي وبعد الإيجاب يعني إذا كان بعدها جملة تامة كالذي قبلها نحو قولك: ما جاءني زيدٌ لكن عمراً قد جاء وتكلم عمر لكن بكراً لم يتكلم.

ولكن الخفيفة إذا ابتدأت ما بعدها وقعت أيضاً بعد الإيجاب والنفي للاستدراك، فأمّا إذا كانت (لكن) عاطفة اسماً مفرداً على اسم لم يجوز أن تقع إلا بعد نفي لا يجوز أن تقول: جاءني زيد لكن عمرو وأنت تريد عطف عمرو على زيد.



مسائل من هذا الباب

تقول: إن عبد الله الظريف منطلق، فإن لم تذكر (منطلق) وجعلت الظريف خبراً رفعته فقلت: إن عبد الله الظريف كما كنت تقول: كان زيد الظريف ذاهباً، وإذا لم تحي بالذاهب قلت: كان زيد الظريف وتقول: إن فيها زيدا قائماً إذا جعلت (فيها) الخبر وتنصب (قائماً) على الحال.

فإن جعلت (قائماً) الخبر والظرف (فيها) رفعت فقلت: إن فيها زيدا قائم وكذلك إن زيدا فيها قائم وقائماً تقول: إن بك زيدا مأخوذاً، وإن لك زيدا واقف لا يجوز إلا الرفع؛ لأن (بك ولكل) لا يكونان خبراً لزيد فلو قلت: إن زيدا بك، وإن زيدا لك لم يكن كلاماً تاماً وأنت تريد هذه المعاني، فإن أردت بأن زيدا لك أي ملك لك وما أشبه ذلك جاز ومثل ذلك: إن فيك زيدا لراغب ولو قلت: إن فيك زيدا راغباً لم يصلح وإنما تنصب الحال بعد تمام الكلام وتقول: إن اليوم زيدا منطلق لا يجوز إلا الرفع؛ لأن (اليوم) لا يكون خبراً لزيد وتقول: إن اليوم فيك زيد ذاهب فتصب (اليوم) لا يكون خبراً لزيد وتقول: إن اليوم فيك زيد ذاهب فتصب (اليوم) وإن؛ لأنه ليس هنا بظرف ضرورة في الكلام ما يعود إليه.

وتقول: إن زيدا فيها قائماً. وإن شئت ألغيت (لفيها) فقلت: إن زيدا فيها قائم واللام تدخل على الظرف خبراً كان أو ملغى مقدماً على الخبر خاصة ويدلك على ذلك قول الشاعر وهو أبو زيد:

إن أمراً خصني عمداً مودته على التثاني لعنني غير مكفور

وإذا قلت: إن زيدا فيها لقائم فليس (فيها) إلا الرفع؛ لأن اللام لا بُدَّ من أن يكون خبراً إن بعدها على كل حال وكذلك: إن فيها زيدا لقائم وروى الخليل: أن ناساً يقولون: إن بك زيد مأخوذ فقال: هذا علي: إنه بك زيد مأخوذ وشبهه بما يجوز في الشعر نحو قول ابن صريم اليشكري:

وَيَوْمًا تُؤَافِقُنَا بِوَجْهِ مَقْسَمٍ كَأَنَّ ظِيَّةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

وقال آخر:

رَوَّجْهُ مُشْرِقِ النُّخْرِ كَأَنَّ لُحْدِيَّاهُ حُقَّانِ

لأنه لا يحسن ما هنا إلا الإضمار.

وزعم الخليل: أن هذا يشبه قول الفرزدق:

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيًّا عَظِيمُ الْمَشَاغِرِ

قال سيبويه: والنصب أكثر في كلام العرب كأنه قال: ولكن زنجياً عظيماً المشافر لا

يعرف قرابتي، ولكنه أضر هذا.

قال: والنصب أجود؛ لأنه لو أراد الإضمار لخفف ولجعل المضمر مبتدأ كقولك: ما أنت

صالحاً ولكن طالع: وتقول: إن مالا، وإن ولياً، وإن عدداً أي: إن لهم مالا والذي أضمرت

(لهم) وقال الأحمسي:

إِنْ مَحَلًّا، وَإِنْ مَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًّا

سأذكر في كتابي

(١) إن كان الحرف كأن فيقلب لها ما وجب؛ لأن لكن يجوز ثبوت اسمها والمراد خبرها وقد روي قوله

وَيَوْمًا تُؤَافِقُنَا بِوَجْهِ مَقْسَمٍ كَأَنَّ ظِيَّةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

بنصب الظلية على أنه اسم كان والجملة بعدها صفة لها والخبر محذوف والتقدير كأن ظيئة عاطية هذه المراء على التشبيه المعكوس وهو أبلغ ويرفع الظلية على أنها الخبر والجملة بعدها صفة والاسم محذوف والتقدير كأنها ظيئة ويجوز الظلية على زيادة أن بين الكاف وجوردها والتقدير كظيئة. انظر شرح شذور الذهب

٣٦٧/١

(٢) المختار أن اسم إن معرفة وتغيرها نكرة. إذا اجتمع في اسم إن وأخواتها وتغيرها فالذي يختار أن يكون

اسمها معرفة لأنها دخلت على الابتداء والخبر، ولا يكون الاسم نكرة إلا في الشعر نحو قول الفرزدق:

وإِنْ حَرَامًا أَنْ أَشَبَّ مُقَاعِيًّا بِأَبْسَالِي السُّنَمِ الْكِسْرَامِ الْقَهْقَارِمِ

القَهْقَارِمِ: جمع خُفَيْرِم: وهو الجواد المعطاء.

وقول الأحمسي:

إِنْ مَحَلًّا، وَإِنْ مَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًّا

المعنى: إن لنا في الدنيا محلاً، وإن لنا عنها أرحالاً. انظر معجم القواعد العربية ٢/ ١٢٥.

وتقول: إن غيرها إبلا وشاء كأنه قال: إن لنا غيرها إبلا وشاء، وإن عندنا غيرها إبلا وشاء فالذي يضم هذا النحو وما أشبهه ونصبت إبلا وشاء على التمييز والتبيين كإنتصاب القارس إذا قلت: ما مثله من الناس فارماً ومثل ذلك قول الشاعر:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا

كأنه قال: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعاً أو أقبلت رواجعاً.

وقال الكسائي: أضمر (كانت) وتقول: إن قريباً منك زيداً إذا جعلت (قريباً) ظرفاً، وإن جعلته اسماً قلت: إن قريباً منك زيد فيكون الأول هو الآخر، وإذا كان ظرفاً كان غيره. وتقول: إن بعيداً منك زيد والوجه: أن تحمل المعرفة اسم إن فتقول: إن زيداً بعيداً منك. قال سيويه: وإن شئت قلت: إن بعيداً منك زيداً وقلما يكون بعيداً منك ظرفاً. وإنما قل هذا لأنك لا تقول إن بعيداً زيداً وتقول إن قريباً زيداً فاللحن أشد فممكننا من الظروف من البعد لأن حق الظرف أن يكون محيطاً بالجسم من أقطاره.

وزعم يونس: أن العرب تقول: إن بديك زيداً أي: إن مكانك زيداً، وإن جعلت البديل بمنزلة البديل قلت: إن بديك زيد أي إن بديك زيد وتقول: إن ألفاً في دراهمك بيض إذا جعلت: (بيضاً) خبراً، فإن وصفت بها (ألفاً) قلت: إن ألفاً في دراهمك بيضاً يجوز لك أن

(١) (لَإِنْ) و(أَنَّ) و(لَيْتَ) و(لَعَلَّ) و(كَأَنَّ عَكْسُ مَا لَكَانَ) الناقصة (مِنْ عَمَلٍ) فت نصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر خبراً لها (كَأَنَّ زَيْدًا حَامٍ بِأَيِّ كُفٍّ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو صِغْفَرٍ) أي حقد. وقس الباقي هذه اللغة المشهورة. وحكى قوم منهم ابن سيده أن قوماً من العرب تنصب بها الجزأين معاً من ذلك قوله: إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَمَّاتِ وَلَتَكُنَّ خُطَاكَ يَخَافُونَ أَنَّ حُرَّاسَنَا أَشْبَاهَا وقوله:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا

وقوله:

كَأَنَّ أَذْنِيَّ إِذَا تَشَوَّفَا قَابِوْ أَوْ قَلَسْنَا حَرَقَا

انظر شرح الأشموني على الألفية ١/ ١٣٩.

تفصل بين الصفة والموصوف وتقول: إن زيدا منطلق وعمرأ ظريف فتعطف عمرأ على (إن) ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ تَحْتِهِ سَبْعَةُ آبْحُرٍ﴾ [لقمان: ٢٧].

وقد رفعه قوم ولم يجعلوا الواو عاطفة على تأويل (إذ) كقولك: لو ضربت عبد الله وزيد قائم ما ضرك، أي: لو ضربت عبد الله وزيد في هذه الحال فكأنه قال: ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر هذا أمره ما تعدت كلمات الله وتقول: إن زيدا منطلق وعمرأ فتعطف على زيد وتستغني بخبر الأول إذ كان الثاني في محل مثل حاله قال رؤية:

إِنَّ الرِّيحَ الْجَوْدَ وَالْحَرِيفَا بِدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا
أراد: وإن الصيوف بدأ أبي العباس فاكضى بخبر الأول.

ولك أن ترفع على الموضع؛ لأن موضع الإن ابتداء فتقول: إن زيدا منطلق وعمرأ؛ لأن الموضع للابتداء وإنها دخلت إن مؤكدة للمكان.



(١) لك في هذا التطيف وجهان: النصيب ~~تتصل بك~~ اسم إنضموك قولك: "إن زيدا منطلق وعمرأ مؤم" وعلى هذا قرأ من قرأ والبحر بالفتح من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ تَحْتِهِ سَبْعَةُ آبْحُرٍ﴾ (الأنعام: ٢٧ سورة لقمان) وقد رُفِعَ آخَرُونَ: والبحر: والواو للمحال، وعلى هذا قول الزجاج وهو رؤية بن القجاج:

إِنَّ الرِّيحَ الْجَوْدَ وَالْحَرِيفَا بِدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا

والوجه الآخر: عطفه على الابتداء الذي هو اسم إن قبل أن تدخل عليه إن تقول: "إن زيدا منطلق ومسيب". وفي القرآن الكريم مثله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَرِيءُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ سُئِلَهُ﴾ (الآية: ٣ سورة التوبة). وقال جرير:

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالنُّبُوَّةَ فِيهِمْ وَالْمُكْرَمَاتُ وَسَادَةُ أَهْلِهَا

وأنا قلت: "إن زيدا منطلق لا عمرأ" فتصيره مع الواو في وجهي النصب والرفع، وأعلم أن كعل وكان وليت يجوز فيهن جميع ما جاز في "إن" إلا أنه لا يرفع بعلمن شيء على الابتداء.

ولكن بمتزلة "إن"

وتقول: "إن زيدا فيها لا بئل عمرأ"، وإن شئت نصبت: أي: لا بئل عمرأ. انظر معجم القواعد العربية

وتقول: إن قومك فيها أجمعون. وإن قومك فيها كلهم فقي (فيها) اسم مضمَر مرفوع كالذي يكون في الفعل إذا قلت: إن قومك ينطلقون أجمعون فإذا قلت: إن زيدا فيها، وإن زيدا يقول ذلك ثم قلت: نفسه. فالنصب أحسن.

فإذا أردت حمله على المضمَر قلت: إن زيدا يقول ذاك هو نفسه فإذا قلت: إن زيدا منطلق لا عمرو فتفسيره كتفسيره مع الواو في النصب والرفع، وذلك قولك: إن زيدا منطلق لا عمرا، وإن زيدا منطلق لا عمرو ولكن بمنزلة إن وتقول: إن زيدا فيها لا بل عمرو، وإن شئت نصبت و(لا بل) تجري مجرى الواو ولا تقول: إن زيدا منطلق العاقل اللبيب إذا جعلته صفة لزيد ويجوز أن تقول: إن زيدا منطلق العاقل اللبيب فترفع.

قال سيويه: والرفع على وجهين: على الاسم المضمَر في (منطلق) كأنه بدل منه كقولك: مررت به زيد يعني أنه يجعله بدلا من المضمَر في منطلق.

قال: وإن شاء رفعه على معنى: **﴿عَلَامُ الْغُيُوبِ﴾** إذا كان جواب من هو فتقول: زيد كأنه قيل له من هو فقال: العاقل اللبيب وقد قرأ الحسن هذه الآية على وجهين: **﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَامُ الْغُيُوبِ﴾** [سبا: ٤٨] و**﴿عَلَامُ الْغُيُوبِ﴾** **﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَامُ الْغُيُوبِ﴾**

وتقول: إن هذا أخاك منطلق فتنصب أخاك على ضربين من التقدير: على حذف البيان وهو كالصفة وعلى البدل فمن قال هذا قال: إن الذي رأيت أخاك ذاهب ولا يكون الأخ صفة (الذي) لأن أخاك أخص من الذي، فلا يكون صفة وإنما حق الصفة أن تكون أعم من الموصوف.

قال الخليل: إن من أفضلهم كان زيدا على إلغاء (كان).

(١) قرأ عيسى بن عمر: **﴿عَلَامُ الْغُيُوبِ﴾** على أنه بدل، أي قل: إن ربّي عَلَامُ الْغُيُوبِ يقذف بالحق، قال أبو إسحاق: والرفع من جهتين على الموضع لأن الموضع رفع، وعلى البدل عما في (يقذف)، قال أبو جعفر: وفي الرفع وجهان آخران: يكون خبرا بعد خبر، ويكون على إهمال مبتدأ. وزعم الفراء: أن الرفع في مثل هذا أكثر في كلام العرب إذا أتى بعد خبر (إن)، ومثله: **﴿إِنْ ذَلِكَ لِحَقُّ تَحَاصِمِ أَهْلِ النَّارِ﴾**. [أعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: ٢/٢٤٢].

قال سيبويه: وسألت الخليل عن قوله: ﴿وَيَكَاَنَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ و﴿وَيَكَاَنَ اللَّهُ﴾ [القصص: ٨٢] فزعم: أنها وي^١ مفصولة من (كأن) والمعنى وقع على أن القوم اتتبعوها فتكلموا على قدر علمهم أو نبهوا فقبل لهم: أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا والله أعلم.
قال: وأما المفصرون فقالوا: (ألم تر أن الله) وقال زيد بن عمرو بن نفيل: [الخفيف]
سَأَلَتَانِي الْعَلَّاقُ إِذْ رَأَيْتَانِي قُلْ مَا لِي قَدْ جِئْتَانِي بِنُكْرٍ
وَيَكَاَنَ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ يُجَبِّبُ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعْشُ عَيْشَ ضُرٍّ^٢
قال: وناس من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان وذلك: أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال هم كما قال زهير:

بَدَأَ لِي آلِي لَسْتُ مُنْزِكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِلاً^٣



(١) اسم الفعل المُرْتَجِل:

هو مَا وَضِعَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ كَذَلِكَ كـ ﴿يَكُونُ يَكُونُ﴾ بمعنى اتَّوَجَّعَ و"أَف" بِمَعْنَى اتَّقَصَّرَ. و"وي" بمعنى أَضْجَبَ قال تعالى: ﴿وَيَكَاَنَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ (الآية: ٨٢ سورة القصص). أي أَضْجَبَ لَعَنَ فَلَاحَ الْكَافِرِينَ، ومثلها "وَأَمَّا" و"وَا" قال أبو النجم:
وَأَمَّا السَّلَامِيُّ ثُمَّ وَأَمَّا وَأَمَّا هِيَ الْمُنَى لَسُو أَنَا لِنَاكَ

انظر معجم القواعد العربية ٤٥ / ٢.

(٢) ذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن الأصل ويليك فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وفتح أن بفعل مضارع كأنه قال ويليك أعلم أن. وقال قطرب: قبلها لام مضمر والتقدير ويليك؛ لأن الصحيح الأول. قال سيبويه سألت الخليل عن الآيتين فزعم أنها وي مفصولة من كأن، ويدل على ما قاله قول الشاعر:
وَيَ كَاَنَ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ يَجْـ سَبَبٌ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعْشُ عَيْشَ ضُرٍّ

انظر شرح الأشموني على الألفية ٢٧٣ / ١.

(٣) قد يُحذف حَرْفُ الْجَزْ - غير ربّ - وَيَقِي حَمَلُهُ، وهو ضَرْبان: سَهَامِي خَيْرٌ مُطَرِدٌ كَقَوْلِي رُؤْيَا وَقَدْ قِيلَ لَهُ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ قَالَ: خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ، التقدير:

على خَيْرٍ، كَقَوْلِهِ:

وَكَيْفَ مِمَّنْ أَلِي قَنِسَ الْفَتْنَةِ حَسَى بَدَحَ فَارَقِي الْأَعْلَامَ

فأضمر الباء وأعلمها، وأما قولهم: (والصائبون) فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتداء فقال:
والصائبون بعد ما مضى الخبر قال الشاعر:

وَالْأَفَاعِلُمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بَغَاة مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

كأنه قال: فاعلموا أنا بغاة ما بقينا وأنتم كذلك.

وتقول: إن القائم أبوه منطلقة جاريته نصبت القائم بأن ورفعت الأب بفعله وهو القيام
ورفعت (منطلقة)؛ لأنه خبر إن ورفعت الجارية بالإنطلاق؛ لأنه فعلها.

(الناء في كريمة: للمبالغة، ألفته: أعطيته ألفاً، "بَلَح" تكبر، "الأحلام" الجبال، والشاهد: كسر الأحلام
بحرف جر محذوف وهذا شاذ إن صححت القافية.
قياسي مُطَرِّد في مواضع أشهرها:

- (١) لفظ الجلالة في القَسَم دون عِوَض نحو: **لَا أَفْعَلُ كَذَا** أي والله.
- (٢) بعد كَمْ الاستهزاء إذا دخل عليها حرف جر نحو: **بِكَمْ دَرَهْمٍ اشْتَرَيْتَ** أي من درهم.
- (٣) لام التعليل إذا جرَّت "كَمْ" و**سَلَفَتْ** نحو: **كَمْ نَكِرْتَنِي** إذا تَلَزَّزْتُ "كَمْ" تعليلية أي لكي
تُكْرِمَنِي.

- (٤) مع "أَنْ" و"أَنَّ" نحو: **عَجِبْتُ أَنَّكَ قَادِمٌ** و"أَنَّ قَدِمْتَ" أي مِنْ أَنَّكَ قَادِمٌ وَمِنْ لَنْ قَدِمْتَ.
- (٥) المَعْطُوفُ عَلَى غَيْرِ "لَيْسَ" وما الحجازية "البصالحُ لِدُخُولِ الْجَزَائِرِ كَقَوْلِ زُهَيْرٍ:
بَسَدَانِي أَلَّ لَسْتُ مُنِيرَكَ مَا مَطَى وَلَا سَابِي نَسَبًا إِذَا كَانَ جَانِبًا
فَحَقَّقَ "سَابِي" (ورواية الديوان: سابقاً بالنصب فلا تصلح شاهداً) على توهم وجود الباء في مُنِيرَكَ.
ومثاله في "ما الحجازية" "ما زَيْدٌ حَالِمًا وَلَا مُتَعَلِّمٌ" (والغالب في هذا وأمثاله السماع فقط). أي التقدير: ما
زَيْدٌ بِعَالِمٍ وَلَا مُتَعَلِّمٍ.

(٥) مَعْتَلَقُ الْجَزَائِرِ وَالْمَجْرُورِ وَالظَرْفُ:

لَا بُدَّ لِكُلِّ مِنَ الْجَزَائِرِ وَالْمَجْرُورِ وَالظَرْفِ مِنْ مُتَعَلِّقٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ؛ لَأَنَّ الْجَزَائِرَ يُوصِلُ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الْأَسْمِ،
وَالظَرْفُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ شَيْءٍ يَقَعُ فِيهِ، فَالْمُوصِلُ مَعْنَاهُ إِلَى الْأَسْمِ، وَالْوَاقِعُ فِي الظَرْفِ هُوَ الْمُتَعَلِّقُ الْعَامِلُ فِيهِمَا،
وهو: إِنَّا لَنَعْلَمُ أَوْ مَا يُشَبِّهُهُ مِنْ تَصَدُّرِ أَوْ اسْمٍ فِعْلِيٍّ، أَوْ وَصْفٍ وَلَوْ تَأْوِيلًا نَحْوُ: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي
الْأَرْضِ﴾ (الآية: ٣ سورة الأنعام). فالجَزَائِرُ مُتَعَلِّقٌ بِلَفْظِ الْجَلَالَةِ، تَأْوِيلُهُ بِالْمَعْبُودِ أَوْ الْمُسَمَّى بِهِ الْأَسْمِ وَمِثْلُهُ
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ، وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ﴾ (الآية: ٨٤ سورة الزخرف) فِي السَّمَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِ"إِلَه"؛
لأنه بمعنى مَعْبُود.

ويجوز أن تكون الجارية مرفوعة بالابتداء وخبرها: (منطوقة) والجملة خبر (إن) فيكون
التقدير: إن القائم أبوه جارئة منطوقة إلا أنك قدمت وأخرت ويقول: إن القائم وأخوه قاعد
فترفع الأخ بعطفك إياه على المضمر في (قائم) والوجه إذا أردت أن تعطفه على المضمر المرفوع
أن تؤكد ذلك المضمر فتقول: إن القائم هو وأخوه قاعد.

وإنما قلت: (قاعد)؛ لأن الأخ لم يدخل في (إن) وإنما دخل في صلة القائم فصار بمنزلة
قولك: إن الذي قام مع أخيه قاعد ونظير ذلك أن المتروك هو وأخوه مريضين صحيح ولو
أردت أن تدخل الأخ في (إن) لقلت: إن المتروك مريضاً وأخاه صحيحاً وتقول: إن زيدا كان
منطقاً نصبت زيداً (يان) رجعلت ضميره في (كان).

وكان وما عملت فيه في موضع خبر (إن)، وإن شئت رفعت (منطقاً) على وجهين:
أحدهما: أن تلغي (كان) وقد مضى ذكر ذلك.

والوجه الثاني: أن تضمن المفعول به في (كان) وهو قبيح ونحمل منطقاً اسم (كان)
فكانك قلت: إن زيداً كأنه منطلق.
وقبحه من وجهين:

أحدهما: حذف الماء وهو كقولك: إن زيداً ضرب عمرو تريد: ضربه.
والوجه الآخر: أنك جعلت منطقاً هو الاسم (الكان) وهو نكرة وجعلت الخبر الضمير
وهو معرفة فلو كان: إن زيداً كان أخوك تريد: كأنه أخوك كان أسهل وهو مع ذلك قبيح
لحذف الماء وتقول: إن أفضلهم الضارب أخاً له كان صالحاً فقولك: كان (صالحاً) صفة
لقولك: (أخاً له)؛ لأن النكرات توصف بالجمل ولا يجوز أن تقول: إن أفضلهم الضارب
أخاه كان صالحاً فتجعل: (كان صالحاً) صفة لأخيه وهو معرفة، فإن قال قائل: فإنها نكرة
مثلها فأجز ذلك على أن تجعله حالاً فذاك قبيح والأخفش يميزه على قبحه وقد تأولوا على
ذلك قول الله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] وتأويل ذلك عند أبي
العباس: على الدعاء وأنه من الله تعالى إيجاب عليهم.

وقال: القراءة الصحيحة التي جل أهل العلم عليها إنها هي: (أو جاؤكم حصرة صدروكم).

وقال الأخفش: أقول: إن في الدار جالساً أخواك فانصب (جالساً) (بان) وارفع (الأخوين) بفعلها واستغنى بها عن خبر (إن) كما أقول: أذهب لأخواك فارفع (أذهب) بالابتداء وأخواك بفعلها واستغنى عن خبر الابتداء لأن. خبر الابتداء إنها جيء به ليتم به الكلام.

قال: وكذلك تقول: إن بك واثقاً أخواك، وإن شئت (واثقين أخواك) فجعلت (واثقين) اسم (إن) ولا يجوز: أن بك واثقين أخويك فتتصب (واثقين) على الحال؛ لأن الحال لا يجوز في هذا لأنك لا تقول: إن بك أخويك، وتسكت وتقول: إن فيها قائماً أخواك، وإن شئت قائمين أخويك فتتصب أخويك (بان) وقائمين على الحال وفيها خبر (إن) وهو خبر مقدم، وإذا ولي (قائم) إن ولم يكن بينهما ظرف (لم يميز توحيد) عند الكوفيين وصار اسماً لا يفصل بينه وبين عمله بخبر إن، وذلك قولك: إن قائمين الزيدان، وإن قائمين الزيدون. وأجاز الفراء: إن قائماً الزيدان، وإن قائماً الزيدون على معنى إن من قام الزيدان، وإن من قام للزيدون.

وأجاز البصريون إن قائماً الزيدان والزيدون على ما تقدم ذكره.

ولا يميز الكوفيون: إن أكلاً زيد طعامك إذا كان المنسوب بعد زيد وهذا جائز عند البصريين، فإن قلت: إن أكلاً طعامك زيد كانت المسألة جائزة في كل قول وكذلك كل منصوب من مصدر أو وقت أو حال أو ظرف، فإن قلت: خلفك أكلاً زيد استوى القولان في تأخير الطعام بعد زيد فقلت: إن خلفك أكلاً زيد طعامك ولك أن تؤخر (أكلاً) والظروف من الزمان في ذا كالظروف في المكان.

والفراء يميز: إن هنا وزيد قائمان، وإن الذي هنالك وزيد قائمان وإنك وزيد قائمان إذا كان اسم (إن) لا يتبين فيه الإعراب نحو هذا وما ذكرناه في هذه المسائل وعلى ذلك ينشدون هذا البيت:

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ قَبَائِي وَقَبَائِيهَا الْغَرِيبُ^(١)

(١) إذا دخلت اللام على الفعل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر، فلا يجوز أن زيداً هو لقائهم، ولا إن لقي الدار لزيداً، ولا إن في الدار لزيداً بخالس (وَوَضِلُّ مَنَّا) الزائلة (بِلَيْدِي الْحَرُوفِ مُبْطِلٌ إِعْمَالُهَا) لأنها تزيد اختصاصها بالأسماء ومبطلها للدخول على الفعل فوجب إعمالها لذلك، نحو إنها زيد قائم، وكأنها محالة أسده ولكنها عمرو جيان، ولعلها يكر عالم (وَقَدْ يَبْقَى الْقَتْلُ) وتعمل ما حلغاه وذلك مسموع في ليت لبقاء اختصاصها كقوله:

قَالَتْ أَلَا لَيْسَتْهَا حَسَدًا اخْتِصَامٌ لَنَا إِلَى حَمَائِنَا أَوْ نَضْفَةُ قَقْرٍ

يروي بنصب الحما على الإعمال ورفع على الإعمال، وأما البواقي فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازها فيها قياساً، ووافقهم الناظم ولذلك أطلق في قوله: وقد يبقى العمل، ومذهب سيويه المنع لما سبق من أن ما أزلت اختصاصها بالأسماء وحياتها للدخول على الفعل نحو: ﴿قُلْ إِنَّمَا يَوْحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (الأنبياء: ١٠٨)، ﴿كَأَنَّمَا يَسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ (الأنفال: ٢٠) وقوله:

قَوْلَاهُ مَا فَرَقْتُمْ قَالَاهُ لَكُم مَّا يَطْفَى قَسَوَاتِ يَكُونُ

وقوله:

أَيْدٍ نَظَرَ أَيْدٍ قَبْدَ قَبْرِ لَعَلَّهَا نَارُ الْجِسْمِ الْقَبْدِ

بخلاف ليت فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الإعمال في ليتها، وهو بشكل على قوله في شرح التسهيل: يجوز إعمالها وإعمالها بالإجماع (وَجَائِزٌ) بالإجماع (وَقَفَّتْ مَعْطُورًا عَلَى مَنُصُوبٍ إِنَّ) المكسورة (بِمَعْنَى أَنْ تُسَكِّمَ) خبرها نحو إن زيداً أكل طعامك وعمرو، ومنه:

قَفْنُ يَكُ لَمْ يَنْجِبْ أَبْرُهُ وَأُمُّهُ فَإِنْ لَنَا الْأُمُّ النَّجِيَّةُ وَالْأَبُ

(رَأَى) المفتوحة على الصحيح إذا كان موضعها موضع الجملة بأن تقدمها علم أو معناه نحو: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (التوبة: ٣)، ﴿مَنْ ذُوْنَ لَيْثٍ وَكَلَمٌ وَكَأَنَّ﴾ حيث لا يجوز في المعطوف مع هذه الثلاث إلا النصب تقدم المعطوف أو تأخر لزوال معنى الابتداء معها وإجاز القراء الرفع معها أيضاً متقدماً ومتأخراً بشرطه السابق وهو خفاء الإعراب (وَحُفَّتْ إِنَّ) المكسورة (فَقُلْ الْقَتْلُ) وكثير الإعمال لزوال اختصاصها حيث يندرج: ﴿وإن كل لما جميع لدينا محضرون﴾ (يس: ٣٢)، وإجاز إعمالها امتصاصاً للأصل نحو: ﴿وإن كلاً لما ليونهم﴾ (هود: ١١١) (وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ) لتفرق بينها وبين أن النافية ولهذا تسمى اللام الفارقة، وقد عرفت أنها لا تلزم عند الإعمال لعدم اللبس. انظر شرح سنود الذهب ١/ ١٥٠.

فيرفع (قياراً) وينصب وكذلك لو قال: الغريان فأفراد الفعل وتثيته في هذا عندهم سواء.

والكسائي يميز الرفع في الاسم الثاني مع الظاهر والمكنى، فإن نعت اسم إن أو أكدته أو أبدلت منه فالنصب عندنا لا يجوز غيره وإنما الرفع جاء عندنا على الغلط.

وقد قال الفراء: يجوز أن تقول: إنهم أجمعون قومك على الغلط لما كان معناه: هم أجمعون قومك وإنه نفسه يقوم بجوز أن ترفع تأكيد ما لا يتبين فيه الإعراب وهو وأصحابه كثيراً ما يقيسون على الأشياء الشاذة.

وقال قوم: إن الاختيار مع الواو التثنية في قولك: إن زيداً وحمراً قائمان ويجوز: قائم مع ثم والفاء التوحيد ويجوز التثنية بجوز: لأن زيداً ثم حمراً قائم وقائمان. وإن زيداً فعمراً قائم وقائمان.

ومع (أو) (ولا) التوحيد لا غير أن الخبر عن أحدهما خاصة دون الآخر. وأعلم أن الهاء التي تسمى المجهولة في قولك: إنه قام بكر وفي كل موضع تستعمل فيه فهي موحدة لا ينسق عليها ولا تكون فيها حال منصوبة ولا توكيد ولا ثلث ولا ثثنى ولا تجمع ولا تذكر وما بعدها مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل.

وقوم يقولون: إنها إذا كانت مع مؤنث أنثت. وذكرنا نحو قولك: إنه قائم جاريتك وإنها قائمة جاريتك.

وقالوا إذا قلت: إنه قائم جواريتك ذكرت لا غير، فإن جئت بما يصلح للمذكر والمؤنث أنثت وذكرت نحو قولك: إنه في الدار جاريتك وإنها في الدار جاريتك.

وحكي عن الفراء أنه قال: لا أجيز: إنه قام؛ لأن هاء العماد إنما دخلت لشيئين لإسم وخبر وكان يميز فيما لم يسم فاعله: إنه ضرب وقال: لأن الضمة تدل على آخر.

والكسائي يميز: إنه قام قال: والبهناديون إذا وليت أن النكرات أضمرُوا والهاء ولم تضر الهاء إلا صفة متقدمة، وإن جازوا بعدها بأفعال يعنون بالأفعال أسم الفاعل أتبعوها إذا كانت نكرة ورفعوها إذا كانت معرفة كقولهم: إن رجلاً قائماً، وإن رجلاً أخوك، وإذا

أضمرُوا الخبر لم ينسقوا عليها بالمعرفة فلا يقولون: إن رجلاً وزيداً؛ لأن خبر المعرفة لا يُضمر عندهم ويقولون: كل أداة ناصبة أو جازمة لا تدخل عليها اللام مع (إن)، فإن كانت الأداة لا تعمل شيئاً دخلت اللام عليها.

وقد أجاز الفراء حذف الخبر في: (إن الرجل)، وإن المرأة، وإن الفأرة، وإن الذهبية ولا يميزه إلا بتكرير (إن).

ويقولون: (ليت) تنصب الأسماء والأفعال أي: الأخبار نحو: ليت زيداً قائماً وقال الكسائي: أضمرت: (كان).

وقالوا: (لعل) تكون بمعنى: (كي) وبمعنى: خليف وبمعنى: ظننت وقالوا: والدليل على ظننت أن نحيء بالشين والدليل على (عسى) أن نحيء بأن وقالوا: (ليت) قد ذهب بها إلى (لو) وأولوها الفعل الماضي وليتي أكثر من ليتين ولعل أكثر من لعلي وإنني وإني سواء. وذكر سيويه: لهنك لرجل صدق قائلاً وعلم كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين وليس كل العرب تتكلم بها في (إن) ولكنهم يخطئوا أهاء مكان الألف كقولك: هرفت. ولحققت هذه اللام (إن) كما لحقت (عسى) فليحقت. (إن زيداً لما لينطلقن فالحقت) اللام في اليمين والثانية لام (إن) وفي: لما لينطلقن اللام الأولى: لام (لئن) والثانية: لام اليمين. والدليل على ذلك النون التي معها.

وقال: قول العرب في الجواب إنه فهو بمنزلة أجل، وإذا وصلت قلت: إن يا فتى. واعلم أن (إن) واخواتها قد يجوز أن تفصل بينها وبين أخبارها بما يدخل لتوكيد الشيء أو لرفعه؛ لأنه بمنزلة الصفة في الفاعلة يوضح عن الشيء ويؤكد، وذلك قولك: إن زيداً فافهم ما أقول رجل صالح، وإن عمراً والله ظالم، وإن زيداً هو المسكين مرجوم؛ لأن هذا في الرفع يجري مجرى المدح والذم في النصب وعلى ذلك يتأول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (٣٠) أَوْلَيْكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ [الكهف: ٣١] فأولئك هو الخبر.

ومذهب الكوفيين والبغداديين في (إن) التي تحجب باللام يقولون: هي بمنزلة (ما) وإلا وقد قال الفراء: إنها بمنزلة (قد) وتدخل أبداً على آخر الكلام نحو قولك: إن زيداً لقائم تريد: ما زيد إلا قائم وقد قيل: إنه يريد: قد قام زيد وكذلك: إن ضرب زيد لعمراً، وإن أكل زيد لطعامك وكان الكسائي يقول: هي مع الأسماء والصفات يعني بالصفات والظروف إن المثقلة خففت ومع الأفعال بمعنى ما وإلا وقال الفراء: كلام العرب أن يولوها الماضي قالوا: وقد حكى: إن يزينك لنفسك، وإن يشينك ليه وقد حكي مع الأسماء وأنشدوا:

فقلت إن القوم الذي أنا منهم لأهل مقامات وشاء وجاملي

وكل ما كان من صلة الثاني لم تدخل اللام عليه وكل ما كان من صلة الأول أدخلت اللام عليه نحو قولك: إن ظننت زيدا لفي الدار قائماً، فإن كان في الدار من صلة الظن دخل عليها، وإن كان من صلة (قائم) دخلت اللام على (قائم) يعنون أن اللام إنما تدخل على ما هو في الأصل خبر المبتدأ ألا ترى أنه لو دخل الكلام من (ظننت): كان زيد في الدار قائماً فزيد مبتدأ وفي الدار خبره وقائم حاله والعامل فيه (في الدار) فهو من صلة (في الدار) فاستبحوا أن يدخلوا اللام على (قائم)؛ لأنه من صلة الثاني وهو الخبر وقالوا كل أخوات الظن وكان على هذا المذهب وكذلك صلة الثاني في قولك: إن ضربت رجلاً لقائماً لا يدخلون عليها اللام و(قائماً) صلة رجل هذا خطأ عندهم وعند غيرهم ولا يجوز: إن زال زيد قائماً؛ لأنه لا يجوز زال زيداً لقائماً وتقول: إن كان زيداً لقائماً.

باب كسر ألف إن وفتحها

ألف إن تكسر^(١) في كل موضع يصلح أن يقع فيه الفعل والابتداء جميعاً، وإن وقعت في موضع لا يصلح أن يقع فيه إلا أحدهما لم يحز لأنها إنما تشبه فعلاً داخلاً على جملة وتلك الجملة

(١) يجوز كسر حمزة "إن" وفتحها في نسبة مواضع:

(١) أن تقع بعد فاء الجزاء نحو: «مَنْ عَمِلْ مِنْكُمْ سُوءًا بِمَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ يُفُورُ رَحِيمًا» (الآية: ٥٤ سورة الأنعام) فُرى بكسر "إن" وفتحها، فالكسر على معنى: فهو مُفُورٌ رحيم، والفتح على تقدير أنها ومفعولها مَفْرَدٌ خَبِرُهُ فَتُفُوتُ، أي فالغفران والرحمة حاصِلان.

(٢) أن تقع بعد "إذا" الفجائية كقول الشاعر وأشدّه يسيرة:

رَكُنْتُ أَرَى زَيْلًا كَمَا قِيلَ سَيِّئًا إِذَا أَنَا حَبَسْتُ الْقَفَا وَاللَّهْزَامَ

("أرى" بضم الحمرزة: بمعنى أظن يتعلّق إلى التعليل في "اللزّام" جمع لزّمة بكسر اللام: طرف الخلقوم فكسر "إن" على معنى "فإذا هر عبد الغفا" والفتح على معنى "فلما العبودية" أي حاصلة.

(٣) أن تقع في موضع التعليل، نحو: «إِنَّا ظَنَنَّا أَنَّكُمْ كَانُوا مِنْكُمْ» (قرأ نافع والكاسي بفتح "أن" على تقدير لام الهمزة، وقرأ الباقر بالكسر، على أنه تعليل لـ «هو البرّ الرحيم» (الآية: ٢٨ سورة الطور) ومثله قوله تعالى: «وَوَصَّلَ عَلَيْهِمْ أَنْ صَلَاتُكَ تَكُنْ لَهُمْ» (الآية: ١٠٣ سورة التوبة) ومثله "لَيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ" بفتح "إن" وكسرها.

(٤) أن تقع بعد فعل مُسَمٍّ، ولا لام بعدها كقول رؤبة:

أَوْ تَحْيِيْنِي بِرُؤْسِكَ الْقَسِيْبِي إِنْ أَبَى قَبَائِلُكَ السَّعْيِي

يُؤْوَى بكسر "إن" وفتحها، فالكسر على الجزاء يُلْقَسَمُ (والبصريون يوجبونه) والفتح بتقدير "على أي" و"أن" مؤوَّلة بمصدر عند الكاسي والبغداديين.

(٥) أن تقع خبراً عن قول، وخبراً عنها بقول (المراد من القول الأول: لفظ القول والمراد بالثاني: أن اللفظ عما يقال قولاً مثلاً: "إني أحمد الله" فإنها تقال قولاً عملاً، بخلاف "إني مؤمن" فالإيمان تصديق بالقلب لا قول باللفظ)، والقابل واحد، نحو "قولي إني أحمد الله" بفتح إن وكسرها فإذا فتحت فقل متصدية "قولوط؟؟" أي قولي حمداً؟؟، وإذا كسرت فعلى معنى القول: أي "قولي إني أحمد الله" فالخبر على الأول: مفرد، وعلى الثاني جملة مُستغنية عن العائد لأنها نفس المبتدأ في المعنى.

ولو اتّقى القول الأول وجب فتحها نحو "عَمَلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ" ولو اتّقى القول الثاني وجب كسرها نحو "قولي إني مؤمن". فالقول الثاني "إني مؤمن" والإيمان لا يقال، لأنه عبادة في القلب.

مبتداً وخبر والجملة التي بعد (إن) لا موضع لها من الإعراب يعامل بعمل فيها من فعل ولا حرف ألا ترى أنك تقول: إن عمراً منطلق فهذا موضع يصلح أن يبتداً الكلام فيه فتقول: عمرو منطلق ويصلح أن يقع الفعل موقع المبتداً فتقول: انطلق عمرو وهذه الجملة لا موضع لها من الإعراب لأنها غير مبنية على شيء.

و(إن) المكسورة تكون مبتدأة ولا يعمل فيها ما قبلها وهي كلام تام مع ما بعدها وتدخل اللام في خبرها ولا تدخل اللام في خبر (إن) إذا كانت (إن) محمولة على ما قبلها. واللام إذا وليت الظن والعلم حلفت الفعل فلم تعمل نحو قولك: قد علمت إن زيداً لمنطلق وأظن إن زيداً لقائم فهذا إنما يكون في العلم والظن ونحوه.

ولا يجوز في غير ذلك من الأفعال لا تقول: وعدتك إنك لخارج إنما تدخل في الموضع الذي تدخل فيه أيهم فتعلق الفعل ألا ترى أنك تقول: قد علمت أيهم في الدار وكل موضع تقع فيه (إن) بمعنى اليمين وصلة المقسم فهي مكسورة فمن ذلك قولهم إذا أرادوا معنى

من الإعراب

ولو اختلفت الفاعل وجب كسرها نحو: "قولي إن شاماً يئس ربه".

(٦) أن تقع بعد "واو" مسبوبة بمترد صالح للمعطف عليه نحو: «إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنت» (قرا نافع وأبو بكر بكسر "إن" إما على الاستئناف، وإما بالمعطف على جملة "إن" الأولى، وقرا الباقون بالفتح معطفاً على "ألا" = تجوع " والتقدير: إن لك عدم الجوع وعدم الظلم. «لا تطعموا فيها ولا تفسح» (الآية: ١١٩-١٢٠ سورة طه)

(٧) الأكثر أن تكسر "إن" بعد حتى، وقد تفتح قليلاً إذا كانت عاطفة، تقول: "عرفت أمورك حتى أنك حسن الطوية" كأنك قلت: عرفت أمورك حتى حسن طويتك، ثم وضعت أن في هذا الموضع.

(٨) أن تقع بعد "أما" (انظر "أما" في حرفها) نحو "أما إنك مؤذّب" فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة "ألا" والفتح على أنها بمعنى "أسفاً" وهو قليل.

(٩) أن تقع بعد "لا جرم" (انظر "لا جرم" في حرفها) والغالب الفتح نحو: «لا جرم أن الله يعلم» (الآية: ٢٣ سورة النحل) فالفتح على أن جرم فعل ماضي معناه وجب و"أن" وصلتها فاعل، أي وجب أن الله يعلم، و"لا" زائدة وإما على أن "لا جرم" ومعناها "لا بد" و"من" بعدها مقصورة، والتقدير: لا بد من أن الله يعلم. انظر معجم القواعد العربية ١٢٢/٢.

اليمين: أعطيته ما إن شره خير من جيد ما معك وهؤلاء الذين إن أجبتهم لأشجع من شجعائكم قال الله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُتُوبِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [القصص: ٧٦] (فإن) تدخل صلة (للذي)؛ لأن صلة الذي لا موضع لها من الإعراب يعامل بعمل فيها من فعل ولا حرف جر.

فإذا وقعت إن بعد القول حكاية فهي أيضاً مكسورة لأنك تحكي الكلام مبتدأ والحكاية لا تغير الكلام عما كان عليه تقول: قال عمرو: إن زيدا خير منك.

قال سيويه: كان عيسى يقرأ هذا الحرف: (فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ) [القمر: ١٠]. أراد أن يحكي كما قال: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾ [الزمر: ٣] كأنه قال والله أعلم قالوا: ما نعبدهم فعلى هذا عندي قراءة: (فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ) أي: دعا ربه فقال: إني مغلوب.

وتكرر أيضاً بعد إلا في قولك: ما قدم علينا أمير إلا إنه مكرم لي؛ لأنه ليس هنا شيء يعمل لي (إن) ولا يجوز أن تكون عليه.



قال: قال سيويه: ودخل اللام على حكاية ذلك على أنه موضع ابتداء.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠]، فإن زال ما بعد إلا عن الابتداء ونبته على شيء فتحت تقول: ما غضبت عليك إلا أنك فاسق كأنك قلت: إلا لأنك فاسق، وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ﴾ [التوبة: ٥٤].

(١) في باب المحضر بالتثنية واللام، بمعنى الأمثلة الآية تقول: "ما قدم علينا أمير إلا إنه مكرم لنا" لأنه ليس هنا شيء يعمل فيكون ولا يجوز أن تكون أنت وإنا تريد أن تقول: ما قدم علينا أمير إلا هو مكرم لنا. وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ (الآية: ٢٠ سورة الفرقان) ومثل ذلك كثير.

ما أعطيتني ولا سألتكما إلا واني لحاجتي فجزى الله عني

ويغير معنى ما تقدم من المحضر تقول: "ما غضبت عليك إلا أنك فاسق" وهذا يفتح همزة أن. انظر معجم

فإنما حمله على (منعهم) أي: ما منعهم إلا أنهم كفروا فموضع: أنهم كفروا رفع أي: ما منعهم لا كفروهم فلما صار لها موضع فتحت.

و(حتى): تبتدأ بعدها الأسماء وهي معلقة لا تعمل في (إن)، وذلك قولك: قد قاله القوم حتى إن زيدا يقوله: وانطلق الناس حتى إن عمراً لنطلق.

وأجال سيويه أن تقع المفتوحة ما هنا وكذلك إذا قلت: مررت فإذا إنَّه يقول ذاك قال: وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرتك به:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

وإذا ذكرت (إن) بعد واو الوقت كسرت؛ لأنه موضع ابتداء نحو قولك: رأيت شاباً وأنه يومئذ يفخر.



(١) يجوز فتح إن وكسرها إذا وقعت بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا إن زيدا قائم فمن كسرها جعلها جملة والتقدير خرجت فإذا زيد قائم ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرا وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية والتقدير فإذا قيام زيد أي ففي الحاضرة قيام زيد ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً والتقدير خرجت فإذا قيام زيد موجوداً ومما جاء بالوجهين قوله:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عِبْسُ سِدِّ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

انظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٥٦.

ذكر أن المفتوحة

أن المفتوحة الألف مع ما بعدها بتأويل المصدر وهي تجعل الكلام: شأناً وقصة وحديثاً
ألا ترى أنك إذا قلت: علمت أنك منطلق فإنما هو: علمت انطلاقتك فكأنك قلت: علمت
الحديث ويقول القائل: ما الخبر فيقول المجيب: الخبر أن الأمير قادم.

فهي لا تكون مبتدأة ولا بد من أن تكون قد عمل فيها عامل أو تكون مبنية على قبلها لا
تريد بها الابتداء تقول: بلغني أنك منطلق (فإن) في موضع اسم مرفوع كأنك قلت: بلغني
انطلاقتك وتقول: قد عرفت أنك قادم (فإن) في موضع اسم منصوب كأنك قلت: عرفت
قدومك وتقول: جئتك؛ لأن كريم (فإن) في موضع اسم مخفوض كأنك قلت: جئت لكريمك.
(وإن) إذا كانت مكسورة بمنزلة الفعل. وإذا كانت مفتوحة بمنزلة الاسم والفعل لا
يعمل في الفعل فلذلك لا يعمل الفعل في (إن) المكسورة ويعمل في (أن) المفتوحة لما صارت
بمعنى المصدر والمصدر اسم.

قال سيويه: يفتح أن تقول: أنك منطلق بلغني أو عرفت.

وإنما استفتح ذلك، وإن أردت تقديم الفعل لا متناهم من الابتداء بأن المفتوحة لأنها إنما
هي بمنزلة (أن) الخفيفة التي هي مع الفعل بمعنى المصدر.
وما كان بمنزلة الشيء فليس هو ذلك الشيء بعينه فلا يجوز أن يتصرف تصرف (أن)
الخفيفة الناصبة للفعل في جميع أحوالها.

فأما (أن) الخفيفة التي تنصب الفعل فإنها يبدأ بها؛ لأن الفعل صلة لها وقد نابت هي
والفعل عن مصدر ذلك الفعل ولا يلي أن الخفيفة الناصبة للفعل إلا الفعل و(أن) الشديدة
ليست كذلك؛ لأنه لا يليها إلا الاسم وهي بعد للتأكيد كما إن (إن) المكسورة للتأكيد تقول: إن
يقوم زيد خير لك ولا يجوز: أن زيد قائم خير لك قال الله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾
[البقرة: ١٨٤] وتقول: ليت أن زيدا منطلق فأصل هذا الابتداء والخبر فينوب عن خبر (ليت)
ولا يجوز: أن يقوم زيد حتى يأتي بخبر وأنت مع (أن) تلفظ بالفعل ومع (أن) المشددة قد يجوز
أن لا تلفظ بالفعل نحو قولك: قد علمت أن زيدا أخوك والمواضع التي تقع فيها أن المفتوحة

لا تقع فيها (إن) المكسورة فمتى وجدتها يقعان في موقع واحد فاعلم أن المعنى والتأويل مختلف^(١).

وإذا وقعت أن موقع المصدر الذي تدخل عليه لام الجر فتحتها نحو: جئتكَ أنك تريد الخير، ويقول الرجل للرجل: لم فعلتَ ذلك فيقول: لم أنه ظريف، تريد: لأنه.

قال سيويه: سألت الحليل عن قوله: ﴿وَأَنْ هَلِ أَمِئْتُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢] فقال: إنها هو على حذف اللام، وقال عز وجل: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [هود: ٢٥] إنها أراد: باني، وإذا عطفت (إن) على أن وقد عمل في الأولى الفعل ففتحها فتحت المعطوف أيضاً إلا أن تريد أن تتأنف ما بعد حرف العطف وتأتي بجملة نحو قولك: قد عرفتُ أنه ذاهب ثم إنه معجل فتحت الثانية؛ لأن (عرفت) قد عمل فيها وتقول قد عرفتُ أنه منطلق ثم إنني أخبرتك أنه معجل لأنك ابتدأت (باني).

وإن جئت بها بعد واو الوقت كسرت كما أخبرتك وتقع بعد (لو) مفتوحة فتقول: لو أنك في الدار لجئتكَ.

مركز تحقيق تكملة علوم

قال سيويه: (فإن) مبنية على (لو) كما كانت مبنية على (لولا) تقول: لولا أني منطلق لفعلت (فإن) مبنية على (لولا) كما تبنى عليها الأسماء وقال في لو كأنك قلت: لو ذاك وهذا تمثيل، وإن كانوا لا يبنون على (لو) غير أن كما كان (تسلم) في قولك بلدي تسلم في موضع اسم.

(١) أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لأن لفظها كلفظ بعض مقصوداً به الماضي أو الأمر. والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجد فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف. وذلك بأن جعل اسمها محذوفاً لتكون بذلك عاملة كلا عاملة. وبما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصلتها بمعمولها ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة (وإن يكن) صدر الجملة الواقعة خبر أن المفتوحة المخففة (فملاً ولم يكن) ذلك الفعل (دعاً ولم يكن) تضريره محتملاً فالأحسن (حيث) (الفضل) بين أن وبينه (يقْد) نحو: «ونعلم أن قد صدقتا» (المائدة: ١١٣). انظر شرح الأسموني ١/ ١٥٣.

قال أبو العباس رحمه الله: إن (لو) إنها نحيء على هيئة الجزاء فإذا قلت: لو أكرمتني لزرتك فلا بد من الجواب؛ لأن معناها: إن الزيارة امتنعت لامتناع الكرامة فلا بد من الجواب؛ لأنه علة الامتناع و(إن) المكسورة لا يجوز أن تقع هنا كما لا يجوز أن تقع بعد حروف الجزاء لأنها إنما أشبهت الفعل في اللفظ والعمل لا في المعنى و(أن) المفتوحة مع صلتها مصدر في الحقيقة فوقوعها على ضربين:

أحدهما: أن المصدر يدل على فعله فيجري منه ويعمل عمله فقد صح معناها في هذا الوجه.

فإن قال قائل إذا قلت: لو أنك جئتني لأكرمك فلم لا تقول: لو مجئتك لأكرمك قيل له: لأن الفعل الذي قد لفظت به من صلة (أن) والمصدر ليس كذلك ألا ترى أنك تقول: ظننت أنك منطلق فتعديه إلى (أن) وهي ومجئها اسم واحد؛ لأنه قد صار لها اسم وخبر فدلّت بهما على المفعولين وغيرهما من الأسماء لا بد معها من مفعول ثان.

والوجه الآخر: أن الأسماء تقع بعد (لو) على تقديم الفعل الذي بعدها فقد وليتها على حال، وإن كان ذلك من أجل ما بعدها فذلك وليتها (أن) لأنها اسم وامتنت المكسورة لأنها حرف جاء لمعنى التوكيد والحروف لا تلي (لو) فمما وليها من الأسماء قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠].

وقال جرير:

لَوْ خَيْرُكُمْ عَلَقَ الزُّبَيْرُ بِحَنِيهِ أَدَى الْجَوَارِ إِلَى بَنِي الْعَوَامِ

وفي المثل: لو ذات سوار لطمنتي^(١).

(١) تختص "لو" مطلقاً بالفعل، ويجوز أن يليها قليلاً: اسم مفعول لفعل محذوف وجوباً يفسره ما بعده، إذا ترقى كقول النطشسي القسي:

أَخْلَايَ لَمَوْ خَيْرُ الْجِسَامِ أَحَابَتُكُمْ غَنِيْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَى السُّذُورِ مَغْتَسِبُ

وقولهم في المثل: "لو خير ذات سوار لطمنتي" (قاله حاتم الطائي، وكان قد أسر فلطمته جارية من تجواري أخي الذي أسره فيه، وتضرب للوضع بين الشريف).

وكذلك: لو أنك جئت أي: لو وقع مجيئك؛ لأن المعنى عليه.

قال سيبويه: سأله - يعني: الخليل - عن قول العرب: ما رأيته مذ أن الله خلقني؟

فقال: إن في موضع اسم كأنك قلت: مذ ذاك، فإن كان الفعل أو غيره يصل باللام جاز تقديمه وتأخيره؛ لأنه ليس هو الذي يصل فيه في المعنى، وذلك نحو قول تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨] أي: ولأن المساجد وإنما جاز ذلك؛ لأن اللام مقدرة قبل (أن) وهي العاملة في (أن) لا الفعل وكل موضع تقع فيه (أن) تقع فيه (إنها) وما ابتدئ بعدها صلة لها كما أن ما ابتدئ بعد الذي صلة له ول تكون هي عاملة فيما بعدها كما لا يكون الذي عاملاً فيما بعده فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨].

فلو قلت: يوحى إلي أن إلهكم إله واحد كان حسناً فأما إنها مكسورة فلا تكون اسماً وإنها هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل منقول مثل: أشهد في يد خير منك. والموضع الذي لا يجوز أن يكون فيه (أن) لا تكون (إنها) إلا مبتدأة مكسورة مثل قولك: وجدتك إنما أنت صاحب كل خفي لأنك لو قلت: وجدتك أنك صاحب كل خفي لم يجوز. (وإنها وإن) يُصيران الكلام: شأناً وقصةً وحديثاً ولا يكون الحديث الرجل ولا زيداً ولا ما أشبه ذلك من الأسماء.

ويجوز أن تبدل مما قبلها إذا كان ما قبلها حديثاً وقصةً تقول: بلغتنى قصتك أنك فاعل وقد بلغني الحديث أنهم منطلقون فقولك: (أنهم منطلقون) هو الحديث.

أو منصوب نحو: "لو محمداً رأيت أكرمت"، أو خبر لـ "كان" محذوفة مع اسمها نحو: "إلتوس ولو حائماً من حديد" أي ولو كان الملتصق حائماً ويليها كثيراً "أن" وصلتها، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ (الآية: ٥ سورة الحجرات). والمصدر المؤول فاعل بـ "ثبت" مقدر، أي ولو ثبت صبرهم، ومثله قولهم بن أبي بن مفضل: ما أنقسم العيش لو أن الفقى حَبَّرُ تَبْرُ الحَوَادِثُ عَنْهُ وهو مَلُومُ أي لو كُتِبَتْ حَبْرِيَّتُهُ. انظر معجم القواعد العربية ٣٨/٤.

وقد تبدل من شيء ليس هو الحديث ولا القصة لإشتغال المعنى عليه نحو قول عز وجل: ﴿وَإِذْ يَبْعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾^(١) [الأنفال: ٧].

(فإن) مبدلة من إحدى الطائفتين موضوعة في مكانها كأنك قلت: وإذ يعدكم الله أن إحدى الطائفتين لكم وهذا يتضح إذا ذكرنا البديل في موضعه إن شاء الله.



(١) يجب الفتح في ثمان مسائل:

- إحداها: أن تقع فاعلة نحو (أَوْ لَمْ يَخْلُوهُمْ أَنَا أَنْزَلْنَا) أي أنزلنا.
- الثانية: أن تقع نالبة عن الفاعل نحو (وَأَوْجِي لِي نُوحِ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ) (قل أوجي لي أنه استمع نقر من الجن).
- الثالثة: أن تقع مفعولاً لغير القول نحو (وَلَا تَحْمِلُونَهُمْ أَثَرُ ثَمَرٍ بِالله).
- الرابعة: أن تقع في موضع رفع بالابتداء نحو (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً).
- الخامسة: أن تقع في موضع خبر عن اسم معنى نحو اعتقادي أنك قاضٍ.
- السادسة: أن تقع مجرورة بالحرف نحو (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ).
- السابعة: أن تقع مجرورة بالإضافة نحو (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطَلِقُونَ).
- الثامنة: أن تقع تابعة لشيء مما ذكرنا نحو (اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَلِي فَعَلْنَاكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ) ونحو (وَإِذْ يَبْعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ) فإعيا في الأولى متعلوفة على المفعول وهو نعمتي وفي الثانية بتلك منه وهو إحدى.

ذكر المواضع التي تقع فيها إن وأن المفتوحة والمكسورة والتأويل والمعنى مختلف

تقول: إنا أنه ذاهب وإنا أنه منطلق. ففتح وتكسر.

قال سيبويه: وسألت الخليل عن ذاك فقال: إذا فتحت فإنك تجعله كقولك: حقاً أنه منطلق، وإذا كسرت فكانه قال: إلا أنه ذاهب.

وتقول: إنا والله إنه ذاهب كأنك قلت: قد علمت والله إنه ذاهب.

وإنا والله أنه ذاهب كقولك: إلا أنه والله ذاهب.

قال: وسأله عن قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(١)

[الأنعام: ١٠٩] ما يمنعه أن يكون كقولك: ما يدريك أنه يفعل فقال: لا يحسن ذا في هذا

(١) اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله جل وعز: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا﴾.

فقرأ ابن كثير: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا﴾ مكسورة الألف.

فقرأ أبو عمرو بالكسر أيضاً، غير أن أبا عمرو كان يجلس حركة الراء من: ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾.

وقرأ نافع، وعاصم في رواية حفص، وحزرة، والكسائي - وأحسب ابن حاتم - (أنا) بالفتح.

وأما أبو بكر بن عياش فقال يحیی عنه: لم نحفظ عن عاصم كيف قرأ ألتعاً أم كسراً؟ وقال حسين

الجعفي، عن أبي بكر، عن عاصم: ﴿إِنَّهَا﴾ مكسورة، أخبرني به موسى بن إسحاق، عن هارون بن حاتم،

عن حسين الجعفي بذلك، وحدثني موسى بن إسحاق، عن أبي هشام محمد بن يزيد، قال: سمعت أبا

يوسف الأحشي قراها على أبي بكر: ﴿إِنَّهَا﴾ كسراً، ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بالياء، وكذلك روى داود الأودي أنه

سمع عاصمًا يقرأها: ﴿إِنَّهَا﴾ كسراً.

قال سيبويه: سأله - يعني: الخليل - عن قوله عز وجل: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ما

منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟

فقال: لا يحسن ذلك في هذا الموضع، إنا قال: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾، ثم ابتدأ فأوجب، فقال: ﴿إِنَّهَا إِذَا

جاءت لا يؤمنون﴾، ولو قال: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا﴾ كان ذلك عنه علماً لهم وأهل المدينة يقولون:

(أنا)، فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: اثبت السوق أنك تشتري لنا شيئاً؛ أي: لعلك، فكانه قال:

لعلها إذا جاءت لا يؤمنون [الحجة للقراء السبعة: ٣/ ٢٧٧].

الموضع إنما قال: وما يشعركم ثم ابتدأ فأوجب فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون قال: ولو كان: (وما يشعركم أنها) كان ذلك عنراً لهم وأهل المدينة يقرأون: (أئها).

فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: انت السوق أنك تشتري لنا شيئاً أي: لملك. فكانه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون.

وتقول: إن لك هذا هل وأنت لا تؤذي فكانه قال: وإن لك أنك لا تؤذي، وإن شاء ابتدأ.

وقد قرئ هذا الحرف على وجهين: «وَأَنْتَ لَا تَنْظُمُ فِيهَا وَلَا تُضْحِي» [طه: ١١٩].

وتقول: إذا أردت أن تخبر ما يعني المتكلم أي: إنى نجد إذا ابتدأت كما تقول: أنا نجد، وإذا شئت قلت أي: أنى نجد. كأنك قلت: أي: لأنى نجد.

وتقول: ذاك، وإن لك عندي ما أحببت قال الله تعالى: «فَلْيَكُنْمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ هَذَابُ النَّارِ» [الأنفال: ١٤]. كأنه قال: **عمل الأمر لك**، وإن لك.

قال سيبويه: ولو جاءت مبتدأة لجاز

مركز تحقيق تكملة علوم

(١) هناك مواضع يجوز فيها الوجهان: الأول أن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للمعطف عليه نحو: «إِنْ لَكَ أَنْ لَا تَجْعَلَ فِيهَا وَلَا تَعْرِى وَأَنْتَ لَا تَنْظُمُ فِيهَا وَلَا تُضْحِي» (طه: ١١٩)، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إما على الاستئناف أو المعطف على جملة أن الأولى والباقيون بالفتح عطفاً على أن لا تجوع. الثاني أن تقع بعد حتى فتكسر بعد الابتدائية نحو مرضى زيد حتى إنهم لا يرجونه، ونفتح بعد الجارة والعاطفة نحو حرفت أمورك حتى أنك فاضل. الثالث أن تقع بعد أما نحو أما أنك فاضل فتكسر إن كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا، ونفتح إن كانت بمعنى حقاً كما تقول حقاً أنك فاهب ومث قوله: **أَحَقُّ أَنْ جِئْتَنَا اسْتَظَلُّوا**

أي إلى حق هذا الأمر؟ الرابع أن تقع بعد لا جرم نحو: «لَا جَرَمَ أَنْ اللَّهُ يَعْلَمُ» (النحل: ٢٣)، فالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل وأن وصلتها فاعل، أي وجب أن الله يعلم ولا صلة، وعند الفراء على أن لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناه لا بد، ومن بعدها مقبرة والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لأيتيك (وَيَعْدُ ذَاكَ الْكُفْرُ تَضَعُ الْحَبْرَ) جوازاً (لَا مَ ابْتِدَاءَ نَحْوِ إِي لَوَزَزَ) أي ملجأ، وكان حق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام؛ لأن لها الصدر، لكن لما كانت للتأكيد، وإن للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فزحلوا اللام إلى الخبر. انظر شرح الأشموني على الألفية ١/١٤٦.

قال: وسألت الخليل عن قوله: ﴿وَأَنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥٢]. فقال: إنما هو على حذف اللام قال: ولو قرأها قارئ: (وَأَنْ) كان جيداً. وتقول: ليك إن الحمد والنعمة لك، وإن شئت قلت: أن الحمد قال ابن الأتية: أبلغ الحارث بن ظالم الموعِد والناذِر النذير عليهما إنما تقتل النيام ولا تقتل يقظان فإصلاح كميما وإن شئت قلت: إنما تقتل النيام على الابتداء زعم ذلك الخليل.

وقال الخليل: في قوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِّنْ مَّحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولُهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ [التوبة: ٦٣] قال: ولو قال: فإن كانت عربية جيدة.

وتقول: أول ما أقول إني أحمد الله كأنك قلت: أول ما أقول الحمد لله. و(إن) في موضعه، فإن أردت أن تحكي قلت: أول ما أقول: إني أحمد الله وتقول: مررت فإذا إنه عبيد، وإذا أنه عبد تريد: مررت فإذا العبودية به واللوم. وقد عرفت أمورك حتى إنك أحمق كالمجان. حتى حثكم وهذا قول الخليل.

مركز تحقيق تكوير علوم اسلامی

مسائل في فتح ألف (أن) وكسرها

تقول: قد علمت أنك إذا فعلت ذاك أنك سوف تغبط ويحوز أن تكسر تريد معنى الفاء
وتقول: أحقاً أنك ذاهب والحق نك ذاهب وأكبر ظنك أنك ذاهب وأجهد رأيك أنك ذاهب
وكذلك هما إذا كانا خيراً غير استفهام حملوه على: أي حق أنك ذاهب قال العبدى:

أَحَقُّ أَنْ جِيزَتْ نَسَا أَسْتَحْلُوا فَنُشْتَا وَيُسْتَهْم قَرِيسَقُ

قال: فريق ولم يقل فريقان كما يقال للجماعة: هم صديق.

وقال تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قُعِيدٌ﴾ [ق: ١٧] ولم يقل: قُعِيدَانِ والرفع في جميع
هذا قوي إن شئت قلت: أحق أنك ذاهب وأكبر ظني أنك ذاهب فحمل الآخر هو الأول.

قال أبو العباس: سألت أبا عثمان لم لا تقول: يوم الجمعة أنك منطلق قال: هذا يميز قوم
وهم قليل على التقديم والتأخير يميزون: أنك منطلق يوم الجمعة وإنها كان الوجه: يوم الجمعة
أنك منطلق لأنهم يريدون: في يوم الجمعة أنت منطلق قلت: فلم أجازوا: أما يوم الجمعة فإنك
منطلق قال: لأن ما بعد الفاء مبتدأ ونصب (يوم الجمعة) بالمعنى الذي أحدثته أما كأنه قال:
مهما يكن من شيء يوم الجمعة فإنك منطلق وهو نحو قولك: زيد في الدار (اليوم) نصبت
اليوم بمعنى الاستقرار في قولك: في الدار قلت: أتميز كيف إنك صانع على قولك: كيف أنت
صانع قال: من أجازة في يوم الجمعة أجازة ههنا.

قال أبو العباس: لا يجوز هذا في (كيف) لأن كيف لا ناصب لها قال: قال أبو عثمان: قرأ
سعيد بن جبير: (إلا أنهم ليأكلون الطعام) "فتفتح إن وجعل اللام زائدة كما زيدت في قوله:

أَمْ اِخْتَلَيْتُ لِعَجَسٍ سَوْزٍ شَهْرِيَّةً

(١) أجاز المبرد دخولها في خبر أن المفتوحة وقد قرئ شافاً إلا أنهم ليأكلون الطعام بفتح أن ويخرج أيضاً
على زيادة اللام. انظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٦٧.

(٢) قال الأشموني معقياً: نفيه: اقضى كلامه أنها لا تصحب خبر غير إن المكسورة وهو كذلك، وما ورد
من ذلك يحكم فيه بزيادتها، فمن ذلك قراءة بعض السلف: ﴿إلا أنهم ليأكلون الطعام﴾ (الفرقان: ٢٠)، بفتح
الهزة وأجازة للمبرد، وما حكاه الكوفيون من قوله:

وتقول: قد علمت أن زيدا لينطلقن فتفتح؛ لأن هذه لام القسم وليست لام (إن) التي في قولك: قد علمت إن زيدا ليقوم؛ لأن هذه لام الابتداء والأولى لام اليمين فليست من (إن) في شيء.

قال أبو عثمان: في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] إن (مثل) و(ما) جُعِلَا اسماً واحداً مثل: خمسة عشر، وإن كانت ما زائدة وأنشد:

وَتَذَاهِي مَنخَرَاهُ بِدَمٍ مِثْلُ مَا أَثْمَرَ مُهَاضُ الْجَبَلِ

قال سيويه والنحويون يقولون: إنما بناء يعني مثل؛ لأنه أضافه إلى غير متمكن وهو قوله: إنكم، وإن شاء أعرب (مثلاً) لأنها كانت معرفة قبل الإضافة فترفع فتقول: مثل ما أنكم كما تقول في (يومئذ) من النباء والإعراب فتحربه كما كان قبل الإضافة ويبينه لما أضافه إليه من أجل أنه غير متمكن وأن الأول كان مبهماً فإنها حصر بالثاني.

وكذلك:

عَلَى رَحِيْنٍ عَابَتْهُ الْمُنِيْبَةُ عَلَى الْعُصْبَةِ

وَلَكِنَّهُ مِنْ حُبِّهَا لَعُوْدٌ

ومنه قوله:

أُمُّ الْخَلَسِيِّ لَعَجُوْدٌ قَهْرِيَّةٌ تَزْعُمِي مِنَ الْخُصَمِ يَعْظُمُ الرُّقْبَةُ

وقوله:

فَقَالَ مَنْ سِيلُوا أَنْسَى لَجُؤُوكَا

وقوله:

وَمَارِئْتُ مِنْ كَيْلٍ لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا لَكَافُؤَايِمِ الْمُقْصَى بِكُلِّ مَسْرَادٍ

وقوله:

أَمْسَى أَبَانٌ ذِكْرًا لَبَغْدَ مَرْزُوقٍ وَمَا أَبَانٌ لِمَنْ أَضْلَاجُ شُرُوكَانِ

انظر شرح الأشموني على الألفية ١/١٤٦.

(١) الأسماء المضافة إلى الجملة على قسمين أحدهما ما يضاف إلى الجملة لزوماً والثاني ما يضاف إليها

جوازاً.

وكذلك:

لم يَمْنَعِ الشَّرْبُ مِنْهَا عَمِيرٌ أَنْ تَطْلُقَتْ حَمَامَةٌ فِي حُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَسَالٍ

وأشار في هذين البيتين إلى أن ما يضاف إلى الجملة جوازاً يجوز فيه الإعراب والبناء سواء أضيف إلى جملة فعلية صدرت بياض أو جملة فعلية صدرت بمضارع أو جملة اسمية نحو هذا يوم جاء زيد ويوم يقوم عمرو أو يوم بكر قائم. وهذا ملعب الكوفيين وتبعهم الفارسي والمصنف لكن المختار فيها أضيف إلى جملة فعلية صدرت بياض البناء وقد روى بالبناء والإعراب قوله:

حل حين عاثب المشب على العيا

يفتح نون حين على البناء وكسرها على الإعراب. انظر شرح ابن عقيل ٥٩/٣.

(١) البناء، وذلك في ثلاثة أبواب:

(أ) أن يكون المضاف مَبْهَمًا كـ "خَيْرٌ وَمِثْلٌ وَمِثْلٌ" فعمل المصنف "فَوَلَّيْتُ أَيْ تَهَيَّيْتُ بِبِ الْأَسْلَاحِ":

لم يَمْنَعِ الشَّرْبُ فِيهَا عَمِيرٌ أَنْ تَطْلُقَتْ حَمَامَةٌ فِي حُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَسَالٍ

و "عَمِيرٌ" فاعل بـ "لَمْ يَمْنَعِ" وقد يُشْتَرَكُ فِيهِ الْمَصْنُوعُ وَمِثْلُ "مِثْلِي" قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ كُنُوتُونَ﴾ (الآية: ٣٣ سورة الذاريات). الأكثر على فتح "مِثْلٌ" وهي صفة لـ "لَحَقُّ" مبنية على الفتح، ومثال "يَنْ" قوله سبحانه: ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾ (الآية: ٩٤ سورة الأنعام). فيمن فتح "يَنْ" ويؤيده قراءة الرفع.

(ب) أن يكون المضاف زماناً مَبْهَمًا، والمضاف إليه "إِذْ" نحو ﴿وَمِنْ يَجْزِي يَوْمَئِذٍ﴾ (الآية: ٦٦ سورة هود)

يقرأ بفتح يوم وفتح.

(ج) أن يكون زماناً مَبْهَمًا والمضاف إليه فعل مبنٍ بِنَاءٍ أَحَدِيًّا أَوْ بِنَاءٍ عَارِضًا، أمَّا الأصلُ كقول النابغة:

حَلَّ حِينٍ عَاثَبْتُ الْمُحْسِبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ أَلَا أَضْحُ وَالسُّنْبُ وَلِزْغُ

وَأَمَّا الْعَارِضُ فَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَا يَجْلِسُنَّ مِنْهُنَّ قُلُوبِي تَحُلُّهَا عَلَى حِينٍ يَنْشُضِينَ كُلَّ حُلُمٍ

فإن كان المضاف إليه فعلاً مُعَرَّبًا، أو جملة اسمية رَجَبُ الإعراب عند البصريين، ولكن قراءة نافع في قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾ (الآية: ١١٩ سورة المائدة) بفتح "يَوْمٌ" وقراءة ﴿يَوْمٌ لَا تَنْفَعُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾ (الآية: ١٩ سورة الانفطار) بفتح "يَوْمٌ" تيملاً من جواز البناء صحيحاً. انظر معجم القواعد العربية

وكل المبهات كذلك ولا يدخل في هذا: ضربني غلام خمسة عشر رجلاً؛ لأن الغلام مخصوص معلوم غير مبهم بمنزلة وحين ونحو ذلك وأبو عمرو يختار أن يكون نصب: (مثل ما أنكم تنطقون) على أنه حال للنكرة (الحق) ولا اختلاف في جوازه على ما قال.

وتقول: إن زيدا إنه منطلق. كأنك قلت: إن زيدا هو منطلق.

والمكسورة والمفتوحة مجازهما واحد قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَمَلُوا الشُّرُوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٩] وقال عبد الله وهب الفزاري الأسدي جاهلي:

رَعَمْتُ هُنَيْدَةً أَنَهَا صَرَمْتُ حُبْلِي وَوَضَلُ الْغَائِيَاتِ عُرُورُ
إِنِّي وَحَالِيكَ إِنِّي لَبَشِيعٌ مُلَبُّ الْقَنَاءِ بِصِرْحَكُنْ جَسَدِيرُ

قال سيبويه: وسألته يعني التحليل عن شد ما أنك ذاهب بمنزلة: حقاً أنك ذاهب فقال: هذا بمنزلة حقاً أنك ذاهب كما تقول: أما لك ذاهب بمنزلة: حقاً أنك وكما كانت (لو) بمنزلة (لولا) ولا يبدأ بعدها من الأسماء سوى (لأن) نحو: لو أنك ذاهب ولولا يبدأ بعدها الأسماء ولو بمنزلة (لولا)، وإن لم يميز فيها ما يجوز فيها، وإن شئت جعلت: شد ما كنعم ما كأنك قلت: نعم العمل أنك تقول الحق قال: وسألته عن قوله.

كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، وذلك حق كما أنك ها هنا فزعم أن العاملة في (أن) الكاف وما لغو إلا أن (ما) لا تحذف من ها هنا كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ (كأن) التي للتشبيه كما ألزموا التون (لأفعلن) واللام في قولهم: إن كان ليفعل: كراهية أن يلتبس اللفظان ويدل ذلك على أن الكاف هي العاملة قولهم: هذا حق مثل ما أنك هنا ففتحوا (أن) وبعض العرب يرفع (مثل) حدثنا به يونس فيما أيضاً لغو لأنك تقول: مثل ما أنك ها هنا ولو جاءت (ما) مسقطاً من الكاف في الشعر جاز.

قال النابغة الجعدي:

قُرُومٌ تَسَامِي جَنْدَبَابٍ دِفَاعِهِ كَأَن يُؤْخَذَ الْمَرْءُ الْكَرِيمُ فَيَقْتَلَا

يريد: كما أنه يؤخذ المرء قال أبو عثمان: أنا لا أنشده إلا (كأن) يؤخذ المرء.
فأنصب يؤخذ لأنها (أن) التي تنصب الأفعال دخلت عليها كاف التشبيه ألا ترى أنه
نسق عليه (يقتل) فنصبه لذلك.

قال سيوريه: سألته يعني الخليل هل يجوز: إنه لحق كما أنك ها هنا على حد قولك: كما
أنت ها هنا فقال: لا؛ لأن أن لا يبدأ بها في كل موضع ألا ترى أنك لا تقول: يوم الجمعة أنك
ذاهب ولا: كيف أنك صانع (فكما) بتلك المترلة قال: وسألت الخليل عن قوله: أحقاً أنه
لذاهب فقال: لا يجوز كما لا يجوز يوم الجمعة أنه لذاهب.

وقال: يجوز في الشعر: أشهد أنه ذاهب يشبه بقوله والله أنه ذاهب؛ لأن معناه معنى
اليمين كما أنه إذا قال: أشهد أنت ذاهب ولم يذكر اللام لم يكن إلا ابتداء وهو قبيح ضعيف إلا
باللام ومثل ذلك في الضعف: علمت أن زيداً ذاهب كما أنه ضعيف: قد علمت عمرو خير
منك ولكنه هل إرادة اللام كما قال تعالى ﴿فَإِن لَّمْ يَكُنِ الْغَافِقُونَ لِآيَاتِهِ لَبِيزَاتٍ﴾ [الشعشع: ٩]... وهو على
اليمين وكان في هذا حسن حين طال الكلام يعني أن التأويل: (والشمس وضحاها لقد
أفلح).

قال أبو العباس رحمه الله والبغداديون يقولون: والله إن زيداً منطلق فيفتحون (إن) وهو
عندي القياس؛ لأنه قسم فكانه قال: أحلف بالله على ذاك أشهد أنك منطلق.

قال: والقول عندي في قوله تعالى: ﴿لَا جَزْمَ أَنَّ هُمُ النَّارُ﴾ [النحل: ٦٢] والله أعلم أن
(لا) زائدة للتوكيد وجزم فعل ماض فكانه قال والله أعلم جزم أن لهم النار وزيادة (لا) في
هذا الموضع كزيادتها في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسَوِّرِي السَّيْنَةَ وَلَا السَّيْنَةَ﴾ [فصلت: ٣٤] وإياها

(١) تفتح همزة بعد لا جزم نحو قوله تعالى: ﴿لَا جَزْمَ أَنَّ هُمُ النَّارُ﴾ (الآية: ٦٢ سورة النحل) ومعناها:
لقد سق أن لهم النار، وهناك كثير من التفسير بمعنى حقا فتعجب أن يفتها، فتقول مثلاً "أما جهنم رأيت فأنتك
ذاهب" ونحو "سألت ما أنك ذاهب" وهذا بمنزلة: حقا أنك ذاهب، وتقول: "أما أنك ذاهب" بمنزلة حقا
أنتك ذاهب، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنتَكُم تَعْلَمُونَ﴾ (الآية: ٢٣ سورة الذاريات) وتقبل همزة
"إن" الفتح والكسر في مواضع. انظر معجم القواعد العربية ١٢٨/٢.

تقول: لا يستوي عبد الله وزيد، وكقوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البعد: ١] ونحوه من الفواتح.

وتقول: أما جهد رأي فإنك راحل، وأما يوم الجمعة فإنك سائر؛ لأن معنى (أما) مهما يكن من شيء فإنك سائر يوم الجمعة فما بعد الفاء يقع مبتدأ ألا ترى أنك تقول: أما زيداً فضررت على التقديم؛ لأن المعنى: مهما يكن من شيء فزيداً ضررت وفضررت.

قال أبو العباس: فيلزم سيويه أن يقول على هذا: أما زيداً فإنك ضارب.

قال سيويه: وإذا قلت: أما حقاً فإنك قائم، وأما أكبر ظني فإنك منطلق فعل الفعل لا على الظرف لأنك لم تضطر إلى أن تجعلها ظرفاً إذا كانت (أما) إنما وضعت على التقديم لما بعد الفاء نصار التقديم: مهما يكن من شيء فإنك ذاهب حقاً وفيما قال نظر وشغب: ولا يجوز عندي على هذا أن يقول: أما هتاء، فإن عمراً ضارب؛ لأن تقدير الاسم الذي يلي (أما) أن يلي الفاء ملاصقاً لها.

فما جاز أن يلاصق الفاء جاز أن يلي (أما) وما لم يجر أن يلاصقها لم يجر أن يلي (أما) فلا يجوز أن تقول: مهما يكن من شيء، لأن هذا عمراً ضارب فتصعب هنذا بضارب ويجوز أن تقول: مهما يكن من شيء، فإن أكبر ظني عمراً ذاهب فيكون: أكبر ظني ظرفاً (لذاهب) وهذا إنما أجازته مع إما لأنهم وضعوها في أول أحوالها على التقديم والتأخير صار حكمها حكم ما لا تأخير فيه ولو كان موضع يجوز أن يقدم فيه ولا يقدم لم يجر أن يعمل ما بعد (أن) في ما قبلها وعلى ذلك ففيه نظر كثير والأقيس في قولك: أما حقاً فإنك قائم: أن تعمل معنى (أما) في (حقاً) كأنك قلت: مهما يكن من شيء حقاً فإنك قائم وأحسبه قول المازني.

وتقول: أيقول: إن عمراً منطلق إذا أردت معنى: أظن كأنك قلت: أظن أن عمراً منطلق، فإن أردت الحكاية قلت: أظن: إن وتقول: ظننت زيدا أنه منطلق؛ لأن المعنى: ظننت زيدا هو منطلق ولا يجوز فيه الفتح؛ لأنه يصير معناه: ظننت زيدا الإطلاقي ولو قلت: ظننت أمرك أنك منطلق جاز كأنك قلت: ظننت أمرك الإطلاقي والأخفش يقول: إذا حسن في موضع (إن) وما عملت فيه (ذلك) فافتحها نحو قولك: بلغني أنه ظريف لأنك تقول: بلغني

ذاك قال: وما لم يحسن فيه (ذاك) فأكسرها قال: وتقول: أما أنه منطلق؛ لأنه لا يحسن ها هنا أما
 ذاك ثم أجازره بعد على معنى: حقاً أنه منطلق وقال: لأن أما في المعنى: (حقاً) لأنها تأكيد فكأنه
 ذكر حقاً فجعلها ظرفاً قال: وقد قال ناس: حقاً إنك ذاهب على قولهم: إنك منطلق حقاً
 فتنصب (حقاً) على المصدر كأنه قال: أجزأ ذاك حقاً قال: وهذا قبيح وهو من كلام العرب.



ذكر ما يكون المنصوب فيه في اللفظ غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع

وهو المستثنى

المستثنى يشبه المفعول إذا أتى به بعد استثناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام.

تقول: جاءني القوم إلا زيداً فجاءني القوم: كلام تام وهو فعل وفاعل فلو جاز أن تذكر (زيداً) بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصباً.

لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر فلما توسطت (إلا) حدث معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد إلا فالمستثنى بعض المستثنى منهم ألا ترى أن زيداً من القوم فهو بعضهم فتقول هل ذلك: ضربت القوم إلا زيداً ومررت بالقوم إلا زيداً فكأنك قلت في جميع ذلك: أمتني زيداً فكل ما استثنيه (إلا) بعد كلام موجب فهو منصوبٌ وألا تخرج الثاني مما دخل فيه الأول فهي تشبه حرف النفي فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً فالمعنى: قام القوم لا زيد إلا أن الفرق بين الاستثناء والعطف أن الاستثناء لا يكون إلا بعضاً من كل والمعطوف يكون غير الأول ويجوز أيضاً في المعطوف أن تعطف على واحد نحو قولك: قام زيد لا عمرو ولا يجوز أن تقول في الاستثناء: قام زيد إلا عمرو.

لا يكون المستثنى إلا بعضاً من كل وشيئاً من أشياء و(لا) إنها تأتي لتنفي عن الثاني ما وجب للأول و(إلا) تخرج الثاني مما دخل فيه الأول موجباً كان أو منقياً ومعناها الاستثناء والاسم المستثنى منه مع ما تستثيه منه بمنزلة اسم مضاف ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني قومك (إلا قليلاً منهم فهو بمنزلة قولك: جاءني أكثر قومك فكأنه اسم مضاف لا يتم إلا بالإضافة، فإن فرضت الفعل لما بعد إلا عمل فيها بعدها لأنك إنما تنصب المستثنى إذا كان اسماً من الأسماء وهو بعضها فأما إذا فرضت الفعل لما بعد إلا عمل فيها بعد إلا وزال ما كنت تستثني منه، وذلك نحو قولك: ما قام إلا زيد وما قعد إلا بكر فزيد مرتفع بquam ويكر مرتفع بقعد وكذلك: ما ضربت إلا زيداً وما مروت إلا بعمر و(لما فرضت الفعل لما بعد إلا عمل فيه. فإذا قلت: ما قام أحد إلا زيد فإني رفعت لأنك قدرت إبدال زيد من (أحد).

فكانك قلت: ما قام إلا زيد وكذلك البديل من المنصوب والمخفوض تقول: ما ضربت إلا أحداً إلا زيداً وما مررت بأحد إلا زيداً فالبديل منه بمنزلة ما ليس لي الكلام وهذا يبين في باب البديل، فإن لم تقدر البديل وجعلت قولك: ما قام أحد كلاماً تاماً لا يتوي فيه الإبدال من (أحد) نصبت فقلت: ما قام أحد إلا زيداً.

والقياس عندني إذا قال قائل: قام القوم إلا أباك فضيت هذا الكلام أن تقول: ما قام القوم إلا أباك؛ لأن حق حرف النفي أن ينفي الكلام الموجب بحاله وهيته فأما إن كان لم يقصد إلى نفي هذا الكلام الموجب بتمامه ونفي كلامه على البديل قال: ما قام القوم إلا أبوك، فإن قدمت المستثنى لم يكن إلا النصب نحو قولك: ما لي إلا أباك صديق وما فيها إلا زيداً أحداً؛ لأنه قد بطل البديل فلم يتقدم ما يبدل فيه؛ لأن البديل كالنعت إنها يجري على ما قبله، فإن أوقعت استثناء بعد استثناء قلت: ما قام أحد إلا زيداً إلا عمراً.

فتنصب عمراً؛ لأنه لا يجوز أن يكون لفعل واحد قاعلان مختلفان يرتفعان به بغير حرف عطف فهذا مما يصرح أن النصب واجب بعد استثناء الراجع بالمرفوع.

ولك أن تقول: ما أتاى أحد إلا زيداً إلا عمراً ولا زيداً إلا عمرو فتنصب أيها شئت وترفع الآخر.

وتقول: ما أتاى إلا عمراً إلا بشراً أحد.

فإن استثنيت بعد الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين نحو: أعطيت زيداً درهماً قلت: أعطيت الناس الدراهم إلا زيداً ولا يجوز أن تقول: إلا عمراً الدنانير؛ لأن حرف الاستثناء إنما تستثنى به واحداً، فإن قلت: ما أعطيت أحداً درهماً إلا عمراً دانقاً وأردت الاستثناء أيضاً لم يجوز، فإن أردت البديل جاز فأبدلت عمراً من أحد ودانقاً من قولك: درهماً فكانك قلت: ما أعطيت إلا عمراً دانقاً.

واعلم أنهم قد يحذفون المستثنى استخفافاً نحو قوهم: ليس إلا وليس غير كأنه قال: ليس إلا ذاك وليس غير ذلك.

واعلم أيضاً: أنهم ربما يحملون في هذا الباب الاسم على الموضع، وذلك قولهم: ما أتاني من أحد إلا زيد وما رأيت من أحد إلا زيداً؛ لأنه يفصح أن تقول: ما أتاني إلا من زيد.
فإذا قلت: لا أحد فيها إلا عبد الله فلا بد من إجرائه على الموضع ورفع؛ لأن أحداً مبني مع (لا) ومبتدأه في بابه إن شاء الله.

ولا يجوز أن يعمل ما بعد (إلا) لسيا قبلها لا يجوز ما أنا زيداً إلا ضارب تريد ما أنا إلا ضارب زيداً وقد جاءت ألفاظ قامت مقام (إلا) وأصل الاستثناء (لا لا) ونحن نفردها باباً إن شاء الله.

ولا يجوز أن تستثني النكرة من النكرات في الموجب لا تقول: جاءني قوم إلا رجلاً؛ لأن هذا لا فائدة من استثناءه، فإن نَعْتَهُ أو خَصَصْتَهُ جاز وهذا امتناعه من جهة الفائدة فمتى وقعت الفائدة جاز.



هذا باب ما جاء من الكلم في معنى (إلا)

اعلم أنه قد جاء من الأسماء والأفعال والحروف ما فيه إلا: أما الأول من ذلك: فما جاء من الأسماء نحو: غير وموئى وقوم يحكون: موئى وسواء ويضمون إليها: بيد بمعنى: غير وحكم (غير) إذا أوقعها موقع إلا أن تعربها بالإعراب الذي يجب للإسم الواقع بعد إلا تقول: أتاني القوم غير زيد لأنك كنت تقول: أتاني القوم إلا زيدا وتقول: ما جاءني أحد غير زيد لأنك كنت تقول أتاني القوم إلا زيدا وتقول ما جاءني أحد غير لأنك كنت تقول: ما جاءني أحد إلا زيد وما رأيت أحداً غير زيد كما تقول: ما رأيت أحداً إلا زيدا وما مررت بأحد غير زيد كما تقول: ما مررت بأحد إلا زيد فتعرب (غيراً) بإعراب زيد في هذه المسائل بعد إلا وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلا جاز بغير ولا يجوز أن تكون غير بمنزلة الاسم الذي تبدأ بعد إلا في قولك: ما مررت بأحد إلا زيد غير أنه لا يجوز أن تقول ما مررت بأحد غير زيد غير منه وأنت تريد ذلك المعنى وإنما أدخلوا فيها معنى الاستثناء في كل موضع يصلح أن يكون صفة وكذلك (إلا) أقاموها مقام غير إذا كانت صفة كما أقاموا غير مقام إلا إذا كانت استثناء وأصل غير في هذا الباب أن تكون صفة والاستثناء عارض فيها وأصل (إلا) الاستثناء والصفة عارضة فيها شبهت بغير لما شبهت غير بها فتقول هل هذا إذا جعلت غير صفة: جاءني القوم غير زيد ومررت بالقوم غير أخويك ورأيت القوم غير أصحابك تجري غير مجرى (مثل) في الإعراب والصفة وكذلك إن جعلت إلا بمعنى غير قلت: جاءني القوم إلا زيد ومررت بالقوم إلا زيد ورأيت القوم إلا زيدا تنصبه نصب غير إلى الصفة لا على الاستثناء.

وزعم الخليل ويونس: أنه يجوز: ما أتاني غير زيد وعمرو فيجريه على موضع غير لا على ما بعد غير والوجه الجهر، وذلك أن: غير زيد في موضع إلا زيد وفي معناه حملوه على الموضع ألا ترى أنك تقول: ما أتاني غير زيد ولا عمرو ولا يقبح: كأنك قلت: ما أتاني إلا زيد ولا عمرو.

واعلم أن إلا لا يجوز أن تكون صفة إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون في استثناء، وذلك أن تكون بعد جماعة أو واحد في معنى الجماعة إما نكرة وإما ما فيه الألف واللام على غير معهود؛ لأن هذا هو الموضع الذي تجتمع فيه هي وغير فصارعتها لذلك ولم تكن بمنزلتها في غير هذا الموضع لأنها لا يجتمعان فيه كما أن غير لا تدخل في الاستثناء إلا في الموضع الذي صارعت فيه إلا ألا ترى أنك تقول: مررت برجل غيرك ولا تقع إلا في مكانها لا يجوز أن تقول: جاءني رجل إلا زيد تريد غير زيد على الوصف والاستثناء هنا محال ولكن تقول: ما يحسن بالرجل إلا زيد أن يفعل كذا؛ لأن الرجل: جنس ومعناها بالرجل الذي هو غير زيد كما قال ليبيد:

إنما يُجْزَى الفتي غَيْرُ الجَمْعِ

وكذلك: مررت بالقوم إلا زيد كما قال:

أَتِيحَتْ فَالْقَتْ بَلَدٌ فَرَّقَ بِلَايَةٍ قَلِيلٍ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَائِمَهَا^(١)

وذكر سيبويه قولهم: أتاني القوم سواك وحكى عن الخليل أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك إلا أن في سواك معنى الاستثناء وسواء تنصب في هذا كله لأنها تجري مجرى الظروف وتنخفض ما بعدها.

وأما الثاني: فما جاء في الأفعال في موضع الاستثناء وهي: لا يكون وليس وهذا وخلا فإذا جاءت وفيها معنى الاستثناء ففيها إضمار، وذلك قولك: أتاني القوم لس زيدا وأتوني لا يكون عمراً وما أتاني أحد لا يكون زيدا كأنه قال: ليس بعضهم زيدا.

وترك (بعضاً) استغناءً بعلم المخاطب والخليل يجوز في ليس ولا يكون أن تجعلها صفتي، وذلك قولك: ما أتاني أحد ليس زيدا وما أتاني رجل لا يكون عمراً فذلك على أنه صفة أن بعضهم يقول: ما أتاني امرأة لا تكون فلانة وما أتني امرأة ليست فلانة. وأما (هذا) و(خلا) فلا يكونان صفة ولكن فيها إضمار كما كان في (ليس).

(١) هذا مثال المعرف الشبيه بالنكرة.

ولا (يكون)، وذلك قولك: ما أثنى أحد خلا زيدا وأثنى القوم عدا عمرًا، فإن أدخلت (ما) على عدا وخلا وقلت: أثنى القوم ما عدا زيدا وأثنى ما خلا زيدا (فما) هنا اسم وخلا وعدا صلة له قال ولا توصل إلا بفعل.

قال سيبويه: وإذا قلت: [أثنى] إلا أن يكون زيد فالرفع جيد بالغ وهو كثير في كلامهم و(أن يكون) في موضع اسم مستثنى والدليل على أن (أن يكون) هنا ليس فيها معنى الاستثناء أن ليس وخلا وعدا لا يقعن هنا.

ومثل الرفع قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٩] وبعضهم ينصب على وجه النصب في لا يكون.

وأما الثالث: فما جاء من الحروف في معنى (إلا) قال سيبويه: من ذلك (حاشا) وذكر أنه حرف يجر ما بعده كما نجر (حتى) ما بعدها وفيه معنى الاستثناء قال: ويعض العرب يقول: ما أثنى القوم خلا عدا الله فيجعل خلا بمنزلة حاشا قلنا قلت: ما خلا فليس فيه إلا النصب؛ لأن (ما) اسم ولا يكون صلتها إلا الفعل وهي التي في قولك: أفعل ما فعلت.

وحكى أبو هشام المازني عن أبيه يزيد قال: سمعت أهرابياً يقول: اللهم اغفر لي ولئن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصم نصب به (حاشا).

قال أبو العباس: إنما حاشا بمنزلة خلا ولأن خلا إذا أردت به الفعل إنما معناه جاوزه من قولك: خلا يخلو وكذلك حاشا يحاشي وكذلك قولك: أنت أحب الناس إلي ولا أحاشي أحداً أي: ولا أستثنى أحداً وتصيرها فعلاً بمنزلة خلا في الاستثناء قول أبي عمر الجرمي وأنشد قول النابغة:

وَلَا أَرَى قَاحِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

والبغداديون أيضاً يميزون النصب والجر به (حاشا).

واعلم أن من الاستثناء ما يكون منقطعاً من الأول وليس ببعض له وهذا الذي يكون (إلا) فيه بمعنى لكن.

ونحن نقر له باباً يلي هذا الباب إن شاء الله.

باب الاستثناء المتقطع من الأول

إلا في تأويل (لكن) إذا كان الاستثناء منقطعاً عند البصريين.

ومعنى سوى عند الكوفيين والاختيار فيه النصب في كل وجه^(١).

وربما ارتفع ما قبل إلا وهي لغة بني تميم وإنما ضارعت إلا (لكن)؛ لأن (لكن) للاستدراك بعد النفي فانت توجب بها للثاني ما نفيت عن الأول فمن هنا تشابها تقول: ما قام أحد إلا زيد فزيد قد قام ويفرق بينهما: أن لكن لا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك قصة إلى قصة تامة نحو قولك: جاءني عبد الله لكن زيد لم يهيء ولو قلت: مررت بعبد الله لكن عمرو لم يجر وليس منهاج الاستثناء المتقطع منهاج الاستثناء الصحيح؛ لأن الاستثناء الصحيح إنما هو أن يقع جمع يوهم أن كل جنسه داخل فيه ويكون واحد منه أو أكثر من ذلك لم يدخل فيما دخل فيه السائر بمستثنيه منه فيعرف أنه لم يدخل فيهم نحو: جاءني القوم إلا زيدا، فإن قال: ما جاءني زيد إلا عمرا فلا يجوز إلا على معنى لكن.

واعلم أن إلا في كل موضع على معناها في الاستثناء وأنها لا بد من أن تخرج بعضاً من كل فإذا كان الاستثناء منقطعاً فلا بد من أن يكون الكلام الذي قبل إلا قد دل على ما يستثنى منه فتفقد هذا فإنه يدق فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود: ٤٣] فالعاصم الفاعل من رحم ليس بعاصم ولكنه دل على العصمة والنجاة.

(١) إن كان الاستثناء منقطعاً نعين النصب عند جمهور العرب فنقول ما قام القوم إلا حاراً ولا يجوز الاتباع وأجازوه بنو تميم فنقول ما قام القوم إلا حار وما ضربت القوم إلا حاراً وما مررت بالقوم إلا حار. وهذا هو المراد بقوله وانصب ما انقطع أي انصب الاستثناء المتقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بني تميم وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه.

لمعنى اليتيم أن الذي استثنى إلا ينصب إن كان الكلام موجياً ووقع بعد ثامه وقد نه على هذا التقييد بذكره حكم النفي بعد ذلك وإطلاق كلامه يدل على أنه ينصب سواء كان متصلاً أو منقطعاً. وإن كان غير موجب وهو الذي فيه نفي أو شبه نفي انتخب أي اختير إتباع ما اتصل ووجب نصب ما انقطع عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المتقطع. انظر شرح ابن عقيل ٢/ ٢١٥.

فكانه قال والله اعلم لكن من رحم يُعصم أو معصوم ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قُرْبَةً لَّكَنتُ فَتَنَصَّهَا إِلَيْهَا﴾ [يونس: ٩٨] وهذا الضرب في القرآن كثير. ومن ذلك من الكلام: لا تكونن من فلان في شيء إلا سلاماً بسلام وما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضرَّ (فما نفع) مع الفعل بمنزلة اسم.

ولولا (ما) لم يميز الفعل هنا بعد إلا وإنما حسن هذا الكلام؛ لأنه لما قال: ما زاد دل على قوله هو على حاله فكانه قال: هو على حاله إلا ما نقص وكذلك دل بقوله: ما نفع ما هو على أمره إلا ما ضرَّ وقال الشاعر:

تَجَا سَالِمٍ وَالنَّفْسُ وَنَهْ بِشِدْفِهِ وَلَمْ يَنْجُ إِلَّا جَفْنُ سَيْفٍ وَمِثْرَا
فقوله: نجيا ولم ينج كقولك: أفلت ولم يفلت أي: لم يفلت إفلتاً صحيحاً كقولك: تكلمت ولم أتكلم ثم قال: إلا جفن سيف ومثراً كأنه قال: لكن جفن سيف ومثراً وقال الآخر:

وما بالربيع من أحسن
مركز حيث تكثر علوم

(١) الاستثناء المقتطع: وهو ما كان المنقضى ليس من نوع المنقضى منه - إما لأنه ليس بنفسه نحو: جاء بئوك إلا ابن عماد أو لأنه هَذَا المخالفة في الحكم لما قبله نحو ﴿لَا تَقُولُونَ لَهَا مَوْتَ إِلَّا الْمَوْتُ الْأَوَّلُ﴾ (الآية: ٥٦ سورة الدخان) و﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾ (الآية: ٢٩ سورة النساء). والمقتطع في لغة التجار يفترون فيه النصب في الشيء نحو قولك: "ما فيها أخذ إلا حماراً" جاءوا به على معنى ولكن حماراً، وكبرهوا أن يبيدوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه، فيقول على معنى "لكن" ويقول فيه ما قبله.

وأما بنو عميم فيقولون: "لا أخذ فيها إلا حماراً" أرادوا ليس فيها إلا حماراً، ولكنه ذكر أخذاً نوكتها؛ لأن يعلم أن ليس فيها أعمى، ثم أبيل، فكانه قال: ليس فيها إلا حماراً ومثل ذلك قولهم: "تالي جنت إلا السيف" جعله جنته، وعلى هذا أنشدت بنو عميم قول النابغة الذبياني:

يَا دَارَ مَيْمَةٍ بِالْعَلْيَاءِ قَالَتِ أَقْوَتْ وَطَأَتْ عَلَيْهَا مَالِفُ الْأَبْدِ

(أقوت: خلعت من أهلها)

ثم قال: إِنْ أَوْ آوِي.

فهذا كأنه كما قال: من أحد اجتزأً بالبعض من الكل فكانه قال: ما بالربع من شيء واكتفى بأحد؛ لأنه من الاستثناء فساغ ذلك له؛ لأنه لم يلبس.

وأما قول الشاعر:

مَنْ كَانَ أَمْرٌ فِي تَقَرُّقٍ فَالِجِ قَلْبُوكَ جَرِيتَ مَعًا وَأَقْدَتِ
إِلَّا كَتَايَرَةَ الَّذِي ضَيَّعْتُمْ كَالْفُضْنِ فِي غُلُوَائِهِ الْمُتَنَبِّتِ

وقال الآخر:

كَلَّا وَتَيْتَ اللَّهُ حَتَّى يُنْزِلُوا مِنْ رَأْسِ شَاهِقَةٍ إِلَيْنَا الْأَمْوَدَا

ثم قال:

إِلَّا كَخَارِجَةِ الْمُكَتَلِّفِ نَفْسَهُ وَأَبْنَى قَيْصَةَ أَنْ أَغْيَبَ وَشَهِدَا
فَإِنَّ الْكَافَّ زَالِمَةً كَزِيَادَتِهَا فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾
[الشورى: ١١].

وكقول رؤية:

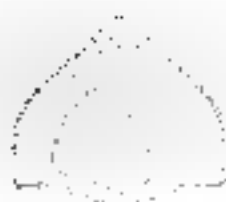
وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَاتًا أَصِيلَاتُهَا فَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ
(أصيلاتا: مصخر أصول شلوذا)

وَالْأَوَارِيَّ لَا يَسْأَلُهَا وَالنَّوِيَّ كَالْحَوْضِ بِالْمُظْلَمَةِ الْجَلِيدِ
(الأواري: عبابس الخليل واحدها آري، لايا: بطحا، والنوي: حاجز حوق الخباء يَنْفَعُ منه الماء، للظلمة: أرض حفر فيها الحوض لغير إقامة، الجلدة: الصلبة)
ومثل ذلك قول جرّان القزّود:

وَيَلْدُو لَيْسَ فِيهَا أَنْبَسُ إِلَّا الْبَعَافُ بِرُّ وَإِلَّا الْوَسْبُ

لواحق الأقارب فيها كالمق...^(١)

والمق: الطول وإنما المعنى: فيها طول كما يقال: فلان كذا الهيئة أي: ذو الهيئة.



الهيئة التي هي في وسطها

(١) ما زيدت فيه قول رؤية:

(لواحق الأقارب فيها كالمق...)

أي فيها المق أي الطول وما حكاه القراء أنه قيل لبعض العرب كيف تصنعون الأقط فقال كمين أي هينا.

انظر شرح ابن عقيل ٢٦/٣.

مسائل من باب الاستثناء

تقول: ما مررت بأحد يقول ذاك إلا زيد. وما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيداً هذا وجه الكلام، وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل أعني: المضمر في (يقول) فقلت: ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيداً فعربي.

قال عدي بن زيد:

في كَيْلَةٍ لَا تَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَائِدُهَا

وإنما تكلموا بذلك؛ لأن (تقول) في المعنى منفي إذ كان وصفاً لمنفي أو خبراً كما قالوا: قد عرفتُ زيداً أبو من هو؛ لأن معناه معنى المستفهم عنه.

ويجوز: ما أظنُّ أحداً فيها إلا زيداً لا أحدٌ منهم اتخذت عنده يداً إلا زيد رفعت زيداً في المسألة الأولى على البدل من المضمر في فيها المرفوع وخفضته في الثانية على البدل من الهاء المخفوضة في (عنده) وتقول: ما ضربت أحداً يقول ذاك إلا زيداً لا يكون في ذلك إلا النصب؛ لأن القول غير منفي هنا وإنما أخبرت: أنك ضربت عن يقول ذاك زيداً والمعنى في الأول أنك أردت أنه ليس يقول ذاك إلا زيداً لا يكون في ذلك إلا النصب؛ لأن القول غير منفي هنا وإنما أخبرت أنك ضربت عن يقول ذاك زيداً والمعنى في الأول أنك أردت أنه ليس يقول ذاك إلا زيد.

ولكنك قلت: رأيت أو ظننت ونحوهما لتجعل ذلك فيها رأيت وفيها ظننت ولو جعلت: رأيت من رؤية العين كان بمنزلة (ضربت).

قال الخليل: ألا ترى أنك تقول: ما رأيته يقول ذلك إلا زيد وما أظنه يقوله إلا عمرو فهذا يدلُّك على أنك إنما أنتحييت على القول وتقول: قل رجل يقول ذاك إلا زيد وليس (زيد) بدلاً من الرجل في (قل).

قال مبيتيه: لكن (قل رجل) في موضع (أقل رجل) ومعناه كمعناه وأقل رجل مبتدأ مبني عليه، والمستثنى بدل منه؛ لأنه يدخله في شيء يخرج منه من سواء، وكذلك أقل من وقل من إذا جعلت من بمنزلة رجل.

قال: حدثنا بذلك يونس بن العرب يجعلونه نكرة، يعني: من.

قال أبو العباس: إذا قلت: قل رجل يقول ذاك إلا زيد وليست هذه قل التي تريد بها قل الشيء وإنما تريد ما يقول ذاك إلا زيد. والدليل على أن رجل في معنى رجال أنك لو قلت: قل زيد إلا زيد لم يجز لأنك لا تستثنى واحداً من واحد هو هو وقولك: إلا زيداً بدل على معنى أقل رجل فهو بدل من قولك: قل رجل.

وتقول: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعاب به من قبل (أن شيء) في موضع رفع في لغة بني تميم فلما قبح أن يجعله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع وشيء في لغة أهل الحجاز في موضع اسم منصوب ولكنك إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يعاب به استوت اللغتان وصارت (ما) على أقس الوجهين وهي لغة تميم.

وتقول: لا أحد فيها إلا عبد الله تحمل عبد الله على موضع (لا) دون لفظه وكذلك تقول: ما أتاني من أحد إلا عبد الله ألا ترى أنك تقول: ما أتاني من أحد لا عبد الله ولا زيد من قبل أنه خطأ أن تحمل المعرفة على (من) في هذا الموضع كما تقول: لا أحد فيها إلا زيد، لا عمرو؛ لأن المعرفة لا تحمل على (لا).

وتقول: ما فيها إلا زيد وما علمت أن فيها إلا زيداً ولا يجوز: ما إلا زيد فيها ولا ما علمت أن إلا زيداً فيها وإنما حسن لما قلتمت وفصلت بين أن وإلا لطول الكلام كاشياء تجوز في الكلام إذا طال وتحسن.

ولا يجوز أن تقول: ما علمت أن إلا زيداً فيها من أجل أنك لم تفصل بين (أن) وإلا كما فصلت في قولك ما علمت أن فيها إلا زيداً.

قال سيويه: وتقول إن أحداً لا يقول ذاك وهو خبيث ضعيف فمن أجاز هذا قال: إن أحداً لا يقول هذا إلا زيداً حله على (إن) وتقول: لا أحد رأيته إلا زيد، وإن بنيت جعلت (رأيته) خبراً لأحد أو صفة.

وتقول: ما فيهم أحد إلا قد قال ذاك إلا زيداً كأنه قال: قد قالوا ذاك إلا زيداً.
وتقول: ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا و(أن) في موضع اسم مرفوع قال الشاعر:
لم يَمْنَحِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ هَتَفَتْ حَمَامَةٌ فِي حُصُونِ ذَاتِ أَوْ قَالَ
وناس يقولون: غير أن نطقت وقد مضى تفسيره.

وتقول: ما أتاني زيد إلا حمرو إذا أردت بذكرك زيداً: بعض من تَنَبَّهْتُ توكيداً للتغني فهي بمنزلة ما لم تذكره ولا يجوز أن تقول: ما زيد إلا قام، فإن قلت: ما زيد إلا يقوم كان جيداً، وذلك أن الموضع موضع خبر والخبر اسم فاعل كان: ما زيداً إلا يقوم كان جيداً لمضارعة يفعل الأسماء. ولم يقولوا: أكثر من ذلك.

قال أبو العباس رحمه الله: والتقدير: ما زيد شيئاً إلا ذا فلا يجوز أن يقع بعد إلا شيء إلا اسم في معنى شيء الذي هو حد زيد؛ لأنه واحد من شيء؛ لأنه شيء في معنى جماعة وتقديره: ما زيد شيئاً من الأشياء إلا قائم فلا يجوز أن يقع بعد (إلا) إلا اسم أو مضارع له ومن هنا وجب أن تقول ما زيد إلا الجبن أكل وإلا الخبر أكله هو وفيمن قال زيداً ضربت: قال: ما زيد إلا الخبز أكله ولا يجوز: ما الخبز إلا زيد أكل.

لا يجوز أن تعمل الفعل الذي بعد إلا في الاسم الذي قبلها بوجه من الوجوه؛ لأن الاستثناء إنما يجيء بعد مضي الابتداء؛ لأن المعنى: ما الخبز شيئاً إلا زيد أكله، فإن حذفنا الماء من (أكله) أضمرتها ورفعت الخبر.

لا يجوز إلا ذلك، فإن قلت: ما زيد إلا قد قام فهو أمثل ولو لم يجره مجيز كان قاصداً فيه إلى مثل ترك إجازة ما قبله؛ لأن (قد) إنما أكدت وصارت جواباً لتوقع خبر والفعل الماضي على حاله ومن أجازة فعل وجه أن (قد) لما زادت ضارع الفعل بالزيادة التي قبله الأفعال المضارعة

والأسماء؛ لأن الأفعال المضارعة يدخلها السين وسوف والأسماء يدخلها الألف واللام فتقول: ما زيد إلا قد قام ألا ترى أن (قد) إذا لحقت الفعل الماضي صلح أن يكون حالاً نحو: جاء زيد قد ركب دابة ولولا (قد) كان قبيحاً، فإن قيل: أليس تقول: ما جاءني زيد إلا تكلم بجميل فقد وقع الفعل الماضي بعد إلا قيل: إنما جاز وجاده؛ لأنه ليس قبله أسم يكون خبراً له وإنما معناه: كلما جاءني زيد تكلم (بجميل)، فإن قال: فأنت قد تقول: ما تأتيني إلا قلت حسناً وما تحدثني إلى صدقت فمن أين وقع الماضي بعد إلا والذي قبله مضارع قيل: فالمضارع الذي قبله في معنى الماضي؛ لأنه حكاية الحال.

ألا ترى أن معناه: كلما تحدثني صدقتي وكلما جئتني قلت: حقاً ولو قلت: ما زيد إلا أنا ضارب لأخبرت الهاء في (ضارب)؛ لأن زيدا لا سبيل لضارب عليه؛ لأن تقديره: ما زيد شيئاً إلا أنا ضاربه، فإن كانت ما المجازية فهي الواقعة لزيد، وإن كانت التيمية فإنما جاء الفعل بعد أن حمل الابتداء فصار بمنزلة الواو كان زيد ضربت في أنه لا بد من الهاء في (ضربت) وتقول: ما كان أخا كل إلا زيد وما ضرب أباك إلا زيد؛ لأن الفعل فارغ لما بعده فتقديره ما كان أحد أخاك إلا عمرو وما كان أخوك أحداً إلا زيدا فما بعد (إلا) من فاعل أو مفعول مستثنياً من اسم في النية أو خبر ولا يجوز: ما منطلقاً إلا كان زيد من حيث استحالة ما زيدا إلا ضرب عمرو وتقول ما كان زيد قائماً إلا أبوه وما زيد قائماً إلا أبوه؛ لأن (ما) في قائم منفي في المعنى والأب هو الفاعل كما تقول: ما قام إلا زيد.

فإن قلت: ما زيد قائماً أحد إلا أبوه كان جيداً؛ لأن الاستثناء معلق بما قبله غير منفصل منه ونظير ذلك: زيد ما قام أحد إلا أبوه وزيد ما كان أحد قائماً إلا أبوه.

وتقول: ما أظنُّ أحداً قائماً إلا أبوك والنصب في الأب أجود على البذل من (أحد) ولو قلت: ما زيد قائماً أحد إليه إلا أبوه كان أجود حتى يكون الاستثناء فضلة.

ويقول: إن أخويك ليسا منطلقاً إلا أبوهما كما تقول: إن أخويك ليسا منطلقاً جارتيهما وكذلك: إن أخويك ليسا منطلقاً أحد إلا أبوهما كما تقول: مررت برجالٍ ليسوا إلا منطلقاً آبائهم.

قال أبو العباس رحمه الله: يزعم البغداديون: أن قولهم: إلا في الاستثناء إنما هي إن ولا ولكنهم خففوا إن لكثرة الاستعمال ويقولون إذا قلنا: ما جاءني أحد إلا زيد. فإنما رفعنا زيدا (بلا)، وإن نصبنا فلان (إن).

ونحن في ذلك بخيرون في هذا؛ لأنه قد اجتمع عاملان (إن ولا) فنحن نعمل أيها شئنا وكذلك يقولوا جاءني القوم إلا زيدا ولا يعرفون ما نقول نحن أن رفعه على الوصف في معنى غير فيلزمهم أن يقولون: ما جاءني إلا زيدا إذا أصموا (إن) وهم لا يقولون به فسألناهم: لم ذلك فقالوا: لأن أحد مضمرة قلت ذاك أجدر أن يجوز النصب كما يجوز إذا أظهرت أحدا فلم يكن في ذاك وما يتولد فيه من المسائل حجة وهذا فاسد من كل وجه ذكرنا إياه يجعل له حظاً فيما يلتفت إليه ويجب على قولهم أن تنصب النكرات في الاستثناء بلا تنوين لأن: لا تنصب النكرات بلا تنوين.

قال سيبويه: إذا قلت لو كان معنا زيد رجل إلا زيد لغلينا الدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيد هلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنك قد أحلت ونظير ذلك قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا أَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] ومثل ذلك قوله: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]، ومثله قول لييد:

وإذا جُوزت قرصاً فأجزه إنما يجزي الفتى خير الجمل

قال أبو العباس رحمه الله: لو كان معنا إلا زيدا لغلينا أجود كلام وأحسنه والدليل على جودته أنه بمنزلة النفي نحو قولك: ما جاءني أحد إلا زيد وما جاءني إلا زيد أنك لو قلت: لو كان معنا أحد إلا زيد هلكنا فزيد معك كما قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا أَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] والله تعالى فيها.

وتقول: لو كان لنا إلا زيدا أحد هلكنا كما تقول: ما جاءني إلا زيدا أحد والدليل على جودة الاستثناء أيضاً أنه لا يجوز أن يكون إلا وما بعدها وصفاً إلا في موضع لو كان فيه استثناء لجاز.

ألا ترى أنك تقول: ما جاءني أحد إلا زيد على الوصف إن شئت وكذلك: جاءني القوم إلا زيد على ذلك ولو قلت: جاءني رجلاً إلا زيد تريد: غير زيد على الوصف لم يجز؛ لأن الاستثناء هنا محال وتقول: ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدا؛ لأن معنى: ما أكل أحد إلا الخبز أنه قد أكل الخبز كل إنسان فكأنك قلت أكل الخبز كل إنسان فكأنك قلت أكل الخبز كل إنسان إلا زيدا وكذلك ما مسلوب أحد إلا ثوباً إلا زيدا لأنك أردت: كل إنسان سلب ثوباً إلا زيدا وتقول: ما ضربت أحداً إلا قائماً فتنصب (قائماً) على الحال وكذلك: ما مررت بأحد إلا (قائماً) وما جاءني أحد إلا راكباً، فإن قلت: ما مررت بأحد إلا قائماً إلا زيدا نصبت: زيدا ولم يجز أن تبدله من (أحد)؛ لأن المعنى: مررت بكل أحد قائم، وإن شئت: قائماً إلا زيدا وتقول: ما مر به البعير إلا إيلك وذهب الدنانير إلا دنانيرك وفي كتاب الله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ﴾ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [العصر].

قال الأخفش: لو قلت: أين إلا زيدا قومك وكيف إلا زيدا قومك، لجاز؛ لأن هذا بمنزلة أما هنا إلا زيدا قومك ويجوز ضرب إلا زيدا قومك أصحابنا على أن يستثنى زيدا من الفاعلين. وقال: لو استثنى من المفعولين لم يجز لأنك لم تحمى للمفعولين بذكر في أول الكلام (ضرب) هو من ذكر الفاعلين؛ لأن الفعل (لهم).

واعلم أنه لا يجوز أن تجمع بين حرفين من هذه الحروف إلا ويكون الثاني اسماً مثل قولك: قام القوم إلا خلا زيدا هذا لا يجوز أن تجمع بين إلا وخلا، فإن قلت: إلا ما خلا زيدا وإلا ما عدا جاز ولا يجوز إلا حاش زيدا والكسائي: يجيزه إذا خفض (بحاشا) والبغداديون يجيزون في: ما عندي إلا أباك أحداً الرفع والنصب في (أبك) يجيزون: ما عندي إلا أبوك أحد.

وقد مضى ذكر هذا وما يجوز فيه وما لا يجوز.

وإذا قلت: ما قام القوم إلا زيد وهل قام القوم إلا زيد فالرفع عند البصريين على البدل وعند الكوفيين على العطف ويقولون: إذا اجتمعت (إلا وغيرها) فاجعل إحداها تتبع ما قبلها وإحداها استثناء فيقولون: ما جاءني أحد إلا زيد غير عمرو ترفع زيدا وتنصب (غير) وهذا

عندنا إنما انتصب الثاني؛ لأنه لا يجوز أن يرفع بالفعل فاعلان وقد مضى تفسير ذلك، وإذا تَسَقَّتْ جاز رفعها جميعاً فقلت: ما جاءني أحد إلا زيد وغير عمرو قال الشاعر:

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرٌ وَاحِدَةٍ دَارُ الْخَلِيفَةِ إِلَّا دَارٌ مَرَوَّاتٍ

ترفع (غير) وتنصب دار مروان ولك أن تنصبها جميعاً على قولك: ما جاءني أحد إلا زيدا ورفعها جميعاً لا يجوز إلا على أن تجعل (غير) نعتاً فيصير الكلام كأنك قلت: ما بالمدينة دار كبيرة إلا دار مروان.

ولا يجوز أن يقع بعد إلا شيان مختلفان على غير جهة البدل لا يجوز: ما أكل إلا عبد الله طعامك.

ولا ما أكل إلا طعامك عبد الله وقد مضى تفسير هذا، فإن جعلت (إلا) بمعنى غير فقد أجزاه قوم.

وإذا قال القائل: الذي له عندي مائة درهم إلا درهمين فقد أقر بشانية وتسعين، وإذا قال: الذي له عندي مائة إلا درهماً فقد أقر بمئة؛ لأن المعنى: له عندي مائة غير درهمين. وكذلك لو قال: له علي مائة غير ألف.

كان له مائة ألا ترى أنه لو قال: له علي مائة مثل درهمين جاز أن يكون المعنى: أن المائة درهماً.

وكذلك لو قال: له علي مئة مثل ألف كان عليه ألف (فغير) نقبض مثل، وإذا قلت: ما له عندي إلا درهمين فأردت أن تقر بما بعد (إلا) رفعته لأنك إذا قلت: ما له عندي مئة إلا درهماً فإنها رفعت درهماً بأن جعلته بدلاً من (مئة) فكأنك قلت: ما له عندي إلا درهماً، وإذا نصبت فقلت: ما له عندي مئة إلا درهمين فما أقررت بشيء؛ لأن (عندي) لم ترفع شيئاً فثبت له عندك فكأنك قلت: ما له عندي ثمانية وتسعون.

كذلك إذا قلت ما لك علي عشرون إلا درهماً فإذا قلت: ما لك عشرون إلا خمسة فأنت تريد: ما لك إلا خمسة وتقول: لك علي عشرة إلا خمسة ما خلا درهماً فالذي له ستة.

وكل استثناء فهو مما يليه والأول: حط والثاني: زيادة وكذلك جميع العدد فالدرهم مستثنى من الخمسة فصار المستثنى أربعة.

ولا يُنسق على حروف الاستثناء (بلا) لا تقول: قام القوم ليس زيداً ولا عمراً. ولا: قام القوم غير زيد ولا عمرو، والنفي في جميع العربية ينسق عليه (بلا) إلا في الاستثناء. وقال بعضهم: (لا سيما) يحىء شبيهاً بالاستثناء، وحكى: ولا سيما يوم ويوماً، من رفع جعله في صلة (ما) ومن خفض خفض بـ(سي) [قياساً وليس من كلام العرب] "ها هنا، وجعل (ما) زائدة للتوكيد و(السي) المثل، ومن نصب جعله ظرفاً" وحكى عن الأحرر: أنه كان يميز: ما قام صغير وما خلا أخاك كبير وإنما قاسه على قول الشاعر:

وَبَلَدٌ لَسِيْسٌ بِهَا طَوْرِي وَلَا خِلَ الْجَنِّ بِهَا إِنْسِي

وليس كما ظن؛ لأن إنسي مرتفع (بها) على ملحقهم ولو قلت: ما أتاني إلا زيد إلا أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله زيداً كان جيداً.

قال أبو بكر: قد كنا قلنا عند افتتاحنا ذكرنا الأسماء المنصوبات أنها تنقسم قسمة أولى على ضربين.

وأن الضرب الأول: هو العام الكثير. وقد ذكرناه بجميع أقسامه.

وبقي الضرب الآخر وهو (إلا) ونحن ذاكرون إن شاء الله الضرب الآخر من الأسماء المنصوبة من القسمة الأولى.

(١) ما بين المعكوفين ساقط في (ط).

(٢) إن كان منقطعاً فالجوازون يوجبون نصبه وهي اللغة الغلّيا ولهذا أجمعت السبعة على النصب في قوله تعالى (مَا كُنْمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتْبَاعُ الظَّنِّ) وقوله تعالى (وَمَا لَأَتَّخِذَ عِتْدَةً مِنْ يُعْمَلُ تُخْزَى إِلَّا اتِّفَافٌ وَنَجْوَى الزُّبَى) (الآخر) ولو أبدل ما قبله لقريء برفع (إلا اتباع) (إلا ابتغاء) لأن كلا منهما في موضع رفع أما على أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النفي وأما على أنه مبتدأ تقدم خبره عليه والتسميون يميزون الإبدال ويختارون النصب قال الشاعر:

وَبَلَدٌ لَسِيْسٌ بِهَا إِنْسِي إِلَّا الْبَيْتُ أَفْرَدٌ وَالْأَنْوَارُ سِيْسٌ

انظر شرح شذور الذهب ١/٣٤٤.

هذا الضرب كل اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة قد ثما
بالإضافة والنون وحالت النون بينهما أو الإضافة ونولها لصلح أن يضاف إليه والفرق بين
هذا الضرب من التمييز وبين التمييز الذي قبله أن المنصوب هنا يتصّب عند تمام الاسم،
وذلك يتصّب عند تمام الكلام وهذا الضرب أكثر ما يكون في نوعين يميزان المقادير والأعداد
وقد نصّبوا أشياء نصّب الأسماء بعد المقادير.



باب تمييز المقادير

المقدرات بالمقادير على ثلاثة أضرب: ممحوح ومكيل وموزون.
 أما ما كان منها على معنى المساحة فقولهم: ما في السماء قدر راحة سحاباً جعل قدر
 الراحة شيئاً معلوماً نحو: ما يمسح به ما في الأرض وكل ما كان في هذا المعنى فهذا حكمه.
 وأما ما كان على معنى الكيل فقولهم: عندي قفيزان برأ وما أشبه ذلك.
 وأما ما كان على معنى الوزن فقولهم: عندي منوان سمناً وعندي رطل زيتاً.
 فالتمييز^(١) إنما هو فيما يحتمل أن يكون أنواعاً ألا ترى أنك إذا قلت: عندي مناً ورطل
 وأنت تريد: مقدار مناً ومقدار رطل لا الرطل والمن اللذين يوزن بهما جاز أن يكون ذلك
 المقدار من كل شيء يوزن من الذهب والفضة والسمن والزيت وجميع الموزونات وكذلك
 الذراع يجوز أن يكون مقدار الذراع من الأرضين والنياب ومن كل ما يمسح وكذلك القفيز
 والمكيل يصلح أن يكال به الحنطة والشعير والنياب وكل ما يكال.
 فأما قولهم: لي مثله رجلاً فمثبه بذلك لأن المثل مقدار فذلك الأصل ولكنهم يتسمون
 في الكلام فيقولون: لي مثله رجلاً وهم يريدون في شجاعته وبنائه أو غير ذلك.
 فإذا قلت: لي مثله زيداً فذلك على بابه إنما يريد: مثل شيء في وزنه وقدره والهاء في مثله
 حالت بين مثل وبين زيد أن تضيفه إليه وكذلك النون في (منوان) فتصبته كما نصبت المفعول
 لما حال الفاعل بينه وبين الفعل بينه وبين الفعل.
 ولولا المضاف والنون لأضفته إليه؛ لأن كل اسم يلي اسماً ليس بخبر له ولا صفة ولا
 بدل منه فحقه الإضافة وسيتضح لك ذلك في باب الحذف إن شاء الله.

(١) التمييز وهو اسم تكرر فصلة يرفع إتيان اسم أو اجمال نسبه.
 فالأول بعد العدد الأحد عشر فما فوقها إلى المائة وتسمى الاستيعابية نحوكم عهداً ملكت وتعد المقادير كـ
 رطلي. ثانياً وكـ شبر أرضاً وقفيز برأ وشبههين من نحو (مقال قرّة خيراً) ونحو سنناً ومثلها زيداً ومرفيع
 راحة سحاباً وتعد قزيعه نحو خاتم حديد
 والثاني أما محوّل عن الفاعل نحو (واشتعل الرأس شيباً) أو عن المفعول نحو (وتعجزنا الأرض صيوناً) أو
 عن غيرهما نحو (أنا أكثر منك مالاً) أو غير محوّل نحو (كثرة فارساً. انظر شرح شلبيد الذهب ١/٣٢٩).

ومثل ذلك: عليه شعر كليين ديناً فالشعر مقدار وكذلك: لي ملء الدار خيراً منك ولي ملء الدار أمثالك؛ لأن خيراً منك وأمثالك نكرتان، وإن شئت قلت لي ملء الدار رجلاً وأنت تريد: رجلاً وكل مميز مفسر في المقادير والأعداد وغيرها.

(فمن) تحسن فيه إذا رددته إلى الجنس تقول: لي مثله من الرجال وما في السماء قدر راحة من السحاب وله دره من الرجال وعندني عشرون من الدراهم ومنه ما تدخل فيه (من) وتقره على إفراده كقولك: لله دره من رجل.

قال أبو العباس رحمه الله: أما قولهم: حسبك يزيد رجلاً وأكرم به فارساً وحسبك يزيد من رجل وأكرم به من فارس، وله دره من شاعر، وأنت لا تقول: عشرون من درهم ولا هو أقرء من عبيد.

فالفصل بينهما: أن الأول كان يلتبس فيه التميز بالحال فأدخلت (من) لتخلصه للتمييز ألا ترى أنك لو قلت: أكرم به فارساً وحسبك به خليلاً لجاز أن تعني في هذه الحال وكذلك إذا قلت: كم ضربت رجلاً وكم ضربت من رجل، جازي ذلك؛ لأن (كم) قد يتراخى عنها مميزها.

وإذا قلت: كم ضربت لم يدر السامع أردت: كم مرة ضربت رجلاً واحداً أم: كم ضربت من رجل فدخول (من) قد أزال الشك.

ويجوز أن تقول: عندني رطل زيت وخمسة أثواب حل البدل؛ لأنه جائز أن تقول: عندني زيت رطل وأثواب خمسة فتوخوها على هذا المعنى وجائز الرفع في: لي مثله رجل.

تريد: رجل مثله فأما الذي يتعصب إلتصاف الاسم بعد المقادير فتقولك: ويحه رجلاً وله دره رجلاً وحسبك به رجلاً.

قال العباس بن مرداس:

ومرة يحميهم إذا ما تبددوا ويطعنهم شزراً فأبرحت فارساً^(١)
قال سيويه: كأنه قال: فكفى بك فارساً وإنما يريد: كفيت فارساً ودخلت هذه الباء
توكيداً ومن ذلك قول الأعشى:

فَأَبْرَحْتَ رَبّاً وَأَبْرَحْتَ جَاراً...^(٢)

ومثله: أكرم به رجلاً.

وإذا كان في الأول ذكر منه حسن أن تدخل (من) توكيداً لذلك الذكر تقول: ويجه من
رجل والله در زيد من فارس وحسبك به من شجاع ولا يجوز: عشرون من درهم ولا هو
أفهمهم من عبء؛ لأنه لم يذكره في الأول ومعنى قولهم: ذكر منه أن رجلاً هو الهاء في ويجه.
وفارس هو زيد والدرهم ليس هو العشرون والعبد ليس هو زيد ولا الأفره؛ لأن الأفره
خير زيد.



أكرم به رجلاً

(١) وذلك قولك: "وَيْجُهُ رَجُلًا" وأنت تريد الثناء عليه. و"لَهُ ذُرَّةٌ رَجُلًا" و"حَسْبُكَ بِهِ مِنْ فَارِسٍ" ومثل
ذلك قول العباس بن مرداس:

وَمُرَّةٌ يَحْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَدَّدُوا وَيَطْعَنُهُمْ شَزْرًا فَأَبْرَحْتَ فَارِسًا

(يمدح مرة بأنه إذا تبددت الخيل في الغارة ردها وحماها، ويطعنهم شزراً؛ الشزور: ما كان في جانب وهو
أشد، وأبرحت: تبيت فضلك كما يبيت البزاح من الأرض، والشاهد: فارساً وهو منصوب على التمييز) فكأنه
قال: فكفى بك فارساً.
ومن ذلك قول الأعشى:

تَقُولُ ابْنِي حِينَ جَدَّ الرَّجِيلُ فَأَبْرَحْتَ رَبّاً وَأَبْرَحْتَ جَاراً

(فأبرحت رباً وأبرحت جاراً تميز والمعنى: ظهرت وتبينت رباً وجاراً).

ومثله: "أكرم به رجلاً". انظر معجم القواعد العربية ٤/ ٤١.

(٢) انظر معجم القواعد العربية ٤/ ٤١.

باب تمييز الأعداد

اعلم أن الأعداد كالمقادير تحتاج إلى ما يميزها كحاجتها.

وهي تحيي على ضربين: منها ما حقه الإضافة إلى المعدود، وذلك ما كان منه يلحقه التنوين ومنها ما لا يضاف وهو ما كان فيه تون أو بني إسم منه مع اسم فجعلنا بمتزلة اسم واحد^(١).

أما المضاف فما كان منها من الثلاثة إلا العشرة فأنث تصيفه إلى الجمع الذي بني لأدنى العدد نحو: ثلاثة أثواب وأربعة أفلس وخمسة أكلب وعشرة أجمال.

فأفعل وأفعال مما بني لأقل العدد وأقل العدد هو العشرة فما دونها ذلك أن تدخل في المضاف إليه الألف واللام لأنه يكون الأول به معرفة فتقول: ثلاث للأثواب وعشرة الأفلس.

ومن ذلك مائة وألف؛ لأن المائة نظير عشرة لأنها عشر عشرات والألف نظير المائة؛ لأنه عشر مئات.

كسر في تمييز الأعداد

(١) تمييز العدد المركب كتمييز عشرين وأخواته فيكون مفردا منصوبا نحو أحد عشر رجلا وإحدى عشرة امرأة:

وإن أضيف عدد مركب يسبق البناء وعجز قصد يعرب

يجوز في الأعداد المركبة إضافتها إلى غير يميزها ما عدا اثني عشر فإنه لا يضاف فلا يقال اثنا عشر كـ، وإذا أضيف العدد المركب فملذهب البصريين أنه يبقى الجزآن على بنائهما فتقول هذه خمسة عشر كـ ومررت بخمسة عشر كـ بفتح آخر الجزئين.

وقد يعرب المعجز مع بقاء الصدر على بنائه فتقول هذه خمسة عشر كـ ورأيت خمسة عشر كـ ومررت بخمسة عشر كـ:

وصح من اثنين فما فوق إلى عشرة كفاصل من فعلا

واختصه في التأنيث بالتاء ومعنى ذكرت فسا ذكر فاعلا بغير تاء

يصاغ من اثنين إلى عشرة اسم موزن لفاعل كما يصاغ من فعل نحو ضارب من ضرب فيقال ثان وثالث ورابع إلى عاشر بلا تاء في التذكير وتاء في التأنيث. انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٧٤/٤.

قال أبو العباس رحمه الله: ولكنك أضفت إلى المميز: لأن التثوين غير لازم في المئة وألف والنون في عشرين لازمة لأنها تثبت في الوقف وتثبت مع الألف واللام فإذا زدت على العشرة شيئاً جعل مع الأول اسماً واحداً وبنياً على الفتح ويكون في موضع حدد فيه نون، وذلك قولك: أحد عشر درهماً وخمسة عشر ديناراً وبذلك على أن عشر قد قامت مقام التثوين قولهم: اثنا عشر درهماً ألا ترى أن عشر قد عاقبت النون فلم يهتمعاً فهذا على ذلك إلى تسعة عشر فإذا ضاعفت أدنى العقود وهو عشرة كان له اسم من لفظه ولحقته الواو والنون والياء والنون نحو: عشرون وثلاثون إلى تسعين والذي يبين به هذه العقود لا يكون إلا واحداً نكرة تقولال: عشرون ثوباً وتسعون غلاماً.

فإذا بلغت المئة تركت التثوين وأضفت المئة إلى واحد مفر ووجب ذلك في المئة لأنها تشبه عشرة وعشرين أما شبهها بعشرة فلأنها عشر عشرات فوجب لها من هذه الجهة الإضافة، وأما شبهها بعشرين وتسمين فلأنها العقد الذي يلى تسعين فوجب أن يكون مميزاً واحداً فأخيفت إلى واحد لذلك إلا أنك تدخل على الألف واللام إن شئت؛ لأن الأول يكون به معرفة وكذلك ألف حكمه حكم مئة وتثنيتهما كل واحد منهما ألفاً درهم وقد جاء بعض هذا متوناً منصرياً ما بعده في الشعر قال الريح:

إذا عاش الفتي متين عاماً فقد ذهب البشاشة والفتاء^(١)

(١) شد لميز المائة بمفرد منصوب كقوله:

إذا عاش الفتي ياتين عاماً

فلا يقاس عليه، وأجاز ابن كيسان المائة درهم والألف ديناراً (وأخذ الأثر وصلته بمئة) مجرداً من التاء (مرجاً) لها (قاصداً مغلطاً ذكر) نحو: «أحد عشر كوكباً» (يوسف: ٤)، وهمة أحد مبدلة من واو وقد قيل: واحد عشر على الأصل وهو قليل. وقد يقال واحد عشر على أصل العدد. (وقل لدى التأنيث إحدى عشرة) امرأة بإثبات التاء وقد يقال واحد عشرة (والشبن فيها غن فميم كسره) أي مع المونث فيقولون إحدى عشرة واثنتا عشرة بكسر الشين، وبعضهم يفتحها وهو الأصل إلا أن الأنصح التكين وهو لغة الحجاز، وأما في التذكير فالشين مفتوحة، وقد تسكن عين عشر فيقال: أحد عشر وكذلك أخواته لتوالي الحركات، وبها قرأ أبو جعفر، وقرأ هبة - صاحب حفص - «اثنا عشر شهراً» (التوبة: ٣٦)، وفيها جمع بين ساكنين (ق)

قال سيويه وثلاث: وأما تسع مائة وثلاث مائة فكان حقه مئتين أو مئتان ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر.

وقال: اختص هذا إلى تسع مئة ثم ذكر: أنهم قد يختصون الشيء بها لا يكون لنظائره فذكر: لذن وغدوة وما شعرت به شعرة وليت شعري والعمر والعمر ولا يقولون إلا لعمرك في اليمين وذكر مع ذلك أنه قد جاء في الشعر الواحد يراد به الجمع وأنشد:

فِي خَلْقِكُمْ عَظَمٌ وَقَدْ شَجِينَا

يريد: في خلوقكم. وقال آخر:

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَوَفُّوا فَمِنْ زَمَانِكُمْ زَمَنٌ مَحْبُوسٌ

واعلم أن (كم) اسم عدد مبهم فما يفسرها بمنزلة ما يفسر العدد وقد أفردت لها باباً يلي هذا الباب.



مركز تحقيقات تكميلية علوم اسلامی

أما (مع غير أحد واختى ما معونها فَعَلَتْ) في العشرة من التجريد من التاء مع المذكر وإثباتها مع المؤنث (فَأَفْعَلْ قَصْدًا) والحاصل أن للعشرة في التركيب عكس ما لها قبله فتختلف التاء في التذكير وتثبت في التأنيث (وَالثَلَاثَةُ وَتِسْعَةٌ وَمَا يَنْهَيَا إِنْ رُكِبَا مَا قُلَّتَا) أي في الأفراد وهو ثبوت التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث. انظر شرح الأشعروني على الألفية ١/ ٣٩٦.

باب (كم)

اعلم أن لـ (كم) موضعين^(١): تكون في أحدهما استفهاماً وفي الآخر خبراً فأما إذا كانت استفهاماً فهي فيه بمنزلة: عشرين وما أشبهه من الأعداد التي فيها نون تنصب ما يفسرها تقول: كم درهماً لك كما تقول: أعشرون درهماً لك أثلاثون درهماً لك فينصب الدرهم بعد (كم) كما أنصب بعد عشرين وثلاثين لأن (كم) اسم يتظم العدد كله ويخص الاستفهام بالنصب ليكون فرقاً بينه وبين الخبر؛ لأن العدد على ضربين: منه ما يضاف إلى المحدود ومنه ما لا يضاف كما ذكرنا فجعلت (كم) في الاستفهام بمنزلة ما لا يضاف منه، وذلك نحو: خمسة عشر وعشرين فخمسة عشر أيضاً بمنزلة اسم منون ألا ترى أنه لا يضاف إلى ما يفسره فإذا قلت: كم درهماً لك فإنما أردت: كم لك من الدراهم كما أنك لما قلت: عشرون درهماً إنما أردت: عشرون من الدراهم ولكنهم حذفوا (من) استخفافاً كما قالوا: هذا أول فارس في الناس وإنما يريدون: هذا أول الفرسان.

قال الخليل: إن: (كم درهماً لك) أقوى من (كم لك درهماً)، وذلك أن قولك: (أعشرون لك درهماً) أقبح إلا أنها في (كم) حرة مجتمعة وذلك كقبح في عشرين إلا أن الشاعر قد قال:

هَلْ أَنْتِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلاً^(٢)

(١) يلتحق بالعدد المخفوض تمييز كم الخبرية وهي اسم دال على عدد مجهول الجنس والمقدار يستعمل للتكثير ولهذا إنما يستعمل غالباً في مقام الافتخار والتعظيم ويقتصر إلى تمييز بين جنس المراد به ولكنه لا يكون إلا مخفوضاً كما ذكرنا ثم تارة يكون مجزئاً كتمييز الثلاثة والعشرة وأخواتها وتارة يكون مفرداً كتمييز المائة والألف وما فوقها.

والخامس ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض وهو كم الاستفهامية المجرورة بكم يرفعهم اشتدَّت فالتنصب على الأصل والجرب من مضمرة لا بالإضافة خلافاً للزجاج. انظر شرح شذور الذهب ١/ ٦٠٢.

(٢) لا يجوز فصل هذا التمييز، وأما قوله:

هَلْ أَنْتِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلاً

لفرودة. انظر شرح الأشعرى على الألفية ١/ ٣٩٨.

واعلم أن (كم) لا تكون إلا مبتدأة في الاستفهام والخبر ولا يجوز أن تبنيها على فعل وأنها تكون فاعلة في المعنى ومفعولة ومبتدأة وظرفاً كما يكون سائر الأعداد في التقدير لا يجوز أن تقول: رأيت كم رجلاً فتقدم عليها ما يعمل فيها.

فأما كونها فاعلة فقولك: كم رجلاً أُناني، وأما كونها مفعولة فقولك: كم رجلاً ضربت، وأما كونها مبتدأة فقولك: كم دانقاً دراهمك.

واعلم أنه لك ألا تذكر ما تفسر به (كم) كما جاز لك ذلك في العدد تقول: كم درهم لك فالتقدير: كم قيراطاً درهم لك ولا تذكر القيراط.

وتقول: كم غلمانك والمعنى كم غلاماً غلمانك ولا يجوز إلا الرفع في غلمانك؛ لأنه معرفة.

ولا يكون التمييز بالمعرفة فكأنك قلت: أعشرون غلمانك، وأما كونها ظرفاً فقولك: كم ليلة سرت كأنك قلت: أعشرين ليلة سرتكم يوماً أقمت كأنك قلت: اثلاثين يوماً أقمت فكم عدد.

والعدد: حكمه حكم المعدود الذي عدته به

فإن كان المعدود زماناً فهو زمان، وإن كان حيواناً فهو حيوان. وإن كان غير ذلك فحكمه حكمه.

ولا يجوز: كم غلماناً لك كما لا يجوز: أعشرون غلماناً لك.

قال: وحكى الأخفش: أن الكوفيين يجيزونه، وإذا قلت: كم عبد الله ماكث (فكم) ظرف فكأنك قلت: كم يوماً عبد الله ماكث فكم أيام وعبد الله يرتفع بالابتداء كما ارتفع بالفعل حين قلت: كم رجلاً ضرب عبد الله وتقول: كم غلمان لك فتجعل (لك) صفة لهم والمعنى: كم غلاماً غلمان لك.

قال سيبويه: وسألته يعني التحليل عن قولهم: على كم جذع بيتك مبني فقال: القياس والنصب وهو قول عامة الناس يعني نصب جذع.

وهم كثير منهم الفرزدق وهذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه: رفع ونصب وخفض فإذا قلت: كم عمة فعلى معنى: رُبِّ، فإن قلت: كم عمة فعلى وجهين: على ما قال سيويه في لغة من ينصب في الخبر وعلى الاستفهام، فإن قلت: كم عمة فرفعت أوقعت (كم) على الزمان فقلت: كم يوماً عمة لك وخالة قد حلبت على عشاري أو كم مرة ونحو ذلك.

واعلم أنك إذا قلت: (كم عمة) فليست تقصد إلى واحدة بعينها.

وكذلك إذا نصبت.

فإن رفعت لم يكن إلا واحدة؛ لأن التمييز يقع واحدة في موضع الجميع.

فإذا رفعت فلأنها المعنى: كم ذاتقاً هذا الدرهم الذي أسألك عنه فالدرهم واحد؛ لأنه خير وليس بتمييز، وإذا فصلت بين كم وبين الاسم ويشيء استغنى عليه السكون أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون وانصب؛ لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور قال زهير:

نَسُوْهُمْ سَنَانًا وَكَسَمَ ذُوْكَهُ
مِنَ الْأَرْضِ مُخَدَّوِيًّا غَارَةً
وإن شئت رفعت فجعلت: كم مراراً وأنشد سيويه:

كَمْ بِجُودٍ مَقْرَفٍ نَسَالَ الْعُلَى
وَكَرِيمٍ بَخْلَةٍ قَدْ وَصَّعَ

يفصل بين كم وبين مقرف بالظرف وأجاز في مقرف الرفع والنصب أيضاً على ما فسرنا.

لَعَنَرِي وَمَا عَنَرِي عَلَى يَمِينِ
لَقَدْ نَطَقْتُ بِطَلٍّ عَلَى الْأَنْعَارِ
(الأنعار: هم بنو قريظ من بني نعيم)

وَيَبْتَنِي مِنَ الْحِجَاوِعِ

(الحجادة: المشاة، وأصلها من الجذع: وهو قطع الأنف والأذن)

وقال الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَتُ
فَدَعَا قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي

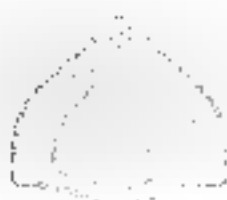
(القدعاء: معوجة الرمخ من اليد والرجل، والمثراء: الناقة حملت عشرة أشهر، يصف نساء جرير بأعين

واعييات له يتخلبن عشاره). انظر معجم القواعد العربية ٢٥ / ١٠٥.

واعلم أنك إذا قلت: كم من درهم عندك فلا يجوز أن تقول: عندك عشرون من درهم.
وقد أجروا مجرى (كم) في الاستفهام فنصبوا فوهم: له كذا وكذا درهماً كأنهم قالوا: له
عدد ذا دراهم.

قال سيويه: هو كناية للعدد بمنزلة فلان في الحيوان وهو مبهم وصار ذا من كذا بمنزلة
التنوين؛ لأن المجرور بمنزلة التنوين.

قال: وكذلك كآين رجلاً قد رأيت، قال: زهم ذلك يونس.
وكائن قد أتاني رجلاً إلا أن أكثر العرب إنما تتكلم بها مع (من) قال الله تعالى: ﴿وَكَايْنِ
مِّنْ قُرَيْشٍ﴾ [محمد: ١٣]، فإن حلفت (من) فالكلام عربي جيد.



أَكْرَمُ الْمَشْرِقِيِّينَ وَاسْمُهُ

مسائل من هذه الأبواب

تقول: عندي رطل زيتاً ورطل زيت فمن نصب فعلى التمييز ومن خفض أضاف ومن رفع اتبع وكل هذا جائز في المقادير وكذلك: بيت ثين وجرة زيت، فإن قلت: شاة لحم وجبة خبز فالإضافة لأنك لم ترد: مقدار شاة لحمًا ومقدار جبة خبزاً، فإن أردت هذا المعنى جاز النصب وتقول: عندي زق عسل سمناً تغيف الأول وتنصب الثاني تريد مقدار زق عسل سمناً ولا يجوز عندي ملء زق عسلاً سمناً إلا في بدل الغلط خاصة؛ لأنه لا يكون عندك ملء زق عسلاً سمناً إلا في بدل الغلط خاصة؛ لأنه لا يكون عند ملء زق سمناً وملؤه عسلاً لأنه من أيهما امتلا فقد شغله عن الآخر ومن ذلك قوله جل وعز: (أو عدل ذلك صياماً) و(ملء الأرض ذهباً) ويجوز: ملء الأرض ذهب في غير القرآن.

وتقول: عندي رطلان زيتاً والرطلان زيتاً ولا يجوز: الرطلان زيتاً؛ لأنه لا يجمع بين الألف واللام والإضافة وكان الكسائي يضيفه ويدخل الألف واللام في كل ما كان مفسراً ويميز أيضاً: الرطل الزيت والرطل الزيت والخمسة الأثواب والخمسة الأثواب فإذا قال: رجل السوء وزن السبعة لم يميز أن تدخل عليه الألف واللام لأن إضافته صحيحة والبصريون يابون إدخال الألف واللام في جميع هذا والفراء أيضاً يابأه إلا مع الضارب الرجل والحسن الوجه وقد مضى تفسير هذا.

فإذا قلت: ماء فرات وممر شهير ورطب برقي قضيباً عوسج ونخلتا برقي فكان ليس بمقدار معروف مشهور فكلام العرب الخفض والاختيار فيه الإضافة أو الإتيان ولا يجوز فيه التمييز إذ لم يكن مقدار وتقول: كم مثله لك وكم خيراً منه لك وكم غيره مثله لك انتصب (غير) بكم وانتصب المثل؛ لأنه صفة له ومثله وغيره نكرة، وإن كانا مضافين إلى معرفة وقد ذكر هذا.

ولم يميز يونس والخليل: كم غلماناً لك لأنك لا تقول: أعشرون غلماناً لك إلا على وجه: لك مئة أيضاً وعليك راقود خلا، فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غلماناً ويقبح أن تقول:

كم غلمانا لك لأن: لك مسبب نصب: غلمان ولا يجوز أن يتقدم عليها كما لم يجوز: زيد قائماً فيها وقد بينا: أن العامل إذا كان معنى لم يجوز أن يتقدم مفعوله عليه.

وتقول: كم أتاني لا رجل ولا رجلان وكم عبد لك لا عبد ولا عبدان فهنا محمول على (كم) وموضعها من الإعراب لا على ما تعمل فيه كم كأنك قلت: عشرون أتوني لا رجل ولا رجلان ولو قلت: كم لا رجل ولا رجلين في الخبر والاستفهام كان غير جائز.

وتقول: كم منهم شاهد على فلان إذا جعلت شاهداً خيراً (لكم) وكذلك هو في الخبر أيضاً تقول: كم مأخوذ بك إذا أردت أن تجعل: مأخوذاً بك في موضع (لك) إذا قلت: كم لك لأن (لك) لا تعمل فيه (كم) ولكنه مبني عليها خبر لها وتقول: كم رجل قد رأيتك أفضل من زيد لأنك جعلت (أفضل) خيراً عن (كم) لأن (كم) اسم مبتدأ.

فأما (رُب) إذا قلت: رُب رجل أفضل منك فلا يكون لها خبر لأنها حرف جر وكم لا تكون إلا اسماً وتقول: كم امرأة قد قامت ولا يجوز أن تقول: كم امرأة قد قمن؛ لأن المعنى: كم من مرة امرأة قد قامت.

فإن كانت (امرأة) محبزة فقلت: كم امرأة قد قامت ولا يجوز أن تقول: قامت وقمن لجعل الفعل مرة على لفظ المفسر ومرة على معنى (كم) وقال الله جل وعز: ﴿وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي عَنْهُمْ شِفَاتُهُمْ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٦] فردوه إلى معنى (كم) وقال جل ثناؤه: ﴿وَكَمْ مِّن مَّزِينَةٍ أُهْلِكْنَاَهَا فَبَاءَ بِهَا بُسًّا يَوْمَئِذٍ﴾ [الأعراف: ٤] فجاء على لفظ المفسر فإدخالك (من) وإخراجها واحد لأنك تريد التفسير.

وتقول: كم ناقة لك وفصيلها وفصيلها نصباً ورفعاً من رفع اتبع ما في لك ومن نصب اتبع الناقة وإنما جاز في فصيلها النصب وهو مضاف إلى الضمير؛ لأن التأويل: وفصيلها لها كما قيل: كل شاة وسخلتها بدرهم فالتأويل وسخلتها لها كما قالوا: رُب رجل وأخيه والمعنى: وأخ له فإذا قلت: كم ناقة وفصيلها لك فلا يجوز في الفصيل إلا النصب كأنك قلت: كم ناقة وكم فصيل ناقة لك وتقول: كم رجلاً قد رأيت وامرأة على لفظ (رجل) ويجوز: ونساء؛ لأن

المعنى: رجل لكل رجل امرأة والفراء يقول: كم رجلاً قد رأيت ونساءه وكم رجل قد رأيت ونسائه ويقول: تأويل (رجل) جمع فلا أرد عليه بالتوحيد.

قال أبو بكر: ويجوز عندي: كم رجلاً رأيت ونساءهم؛ لأن المعنى: كم رجالاً رأيت ونساء لهم.

وتقول: كم زيد قائم وكم ثوبك مصبوغ تريد: كم مرة أو ساعة زيد قائم وما أشبه ذلك. وكم درهماً أو ديناراً ثوبك مصبوغ وما أشبه ذلك.

قال الفراء: إذا قلت: عنيد خمسة أثواباً فهو أشبه شيء بقولك: مررت برجل حسن وجهاً.

قال أبو بكر: وليس هو عند أصحابنا كذلك؛ لأن وجهاً عندهم منصوب بأنه مشبه بالمفعول؛ لأن حسن يشبه اسم الفاعل. وقد مضى ذكر هذا.

والنصب في قولهم: خمسة أثواباً شاذ لأنها يجوز مثله في ضرورة شاعر.

وقال أحمد بن يحيى رحمه الله: كل منصوب على التفسير فقد جعل ما قبله في تأويل الفعل ولذلك قلت: عندي خمسة وزناً وعدداً فجعلت لها مصدراً.

فتأويله عندي ما بعد به الدرهم خمسة وكذلك في كل التفسير ترده تقديره إلى أن تقدره الفعل: فإن قال قائل: فأنت تقول: ما أحسنك من الرجال وما أحسنك من رجل فيشبهها إذا فيه فرق إذا قلت: ما أحسنك من الرجال فإنها تريد: أنت حسن من بينهم ومن جماعتهم، وإذا قلت: من رجل ففيها مذهب.

أما مذهب أبي العباس محمد بن يزيد رحمه الله فيقول: فصلوا بين الحال والتمييز وقد مضى ذكر ذلك.

وقال غيره: تكون (من) هنا لإبتداء الغاية كأنك قلت: ما أحسنك من أول أحوالك بوصف بها الرجل إلى غاية النهاية ومذهب آخر أن تكون (من) تبييضاً للجنس المميز برجل رجل كأنك.

قلت: ما أحسنك من الرجال إذا ميزوا رجلاً رجلاً فجعلت رجلاً موحداً ليبدل على تمييز الرجال بهذا الإفراد وكذلك: ما أحسنك من رجلين.

كأنك قلت: من الرجال إذا ميزوا رجلين رجلين.

والقياس على مذهب الكسائي: عندي الخمسة الألف درهم فيجعل الخمسة مضافة إلى الألف والألف مضافة إلى الدرهم وإذا هتدنا لا يجوز وتقول على مذهبيهم: عندي الخمسة العشر الألف درهم فتفتح الخمسة والعشر وتنصب الألف على التفسير وتضيفه إلى الدرهم. وهذا لا يجوز لما قدمنا ذكره.

وتقول: عندي عشرون رجلاً صالحاً وعندي عشرون رجلاً صالحون ولا يجوز: صالحين على أن تجعله صفة رجل، فإن كان جمعاً على لفظ الواحد جاز فيه وجهان: تقول: عندي عشرون درهماً جياداً وجياد من رفع جعله صفة للجرحين ومن نصب أتبعه المفسر وهذا البيت ينشد على وجهين:

فِيهَا اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ حُلُوبَةً سَوْدًا كَخَالِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ^(١)

يروى: سود وتقول: عندي ثلاث نسوة وصجوزين وشابة تروى مرة على ثلاث ومرة على نسوة، وإذا قلت: خمسك أو خمسة أثوابك لم تخرج منه مفسراً لأنه قد أضيف وعلم.

(١) قال ابن هشام: الرابع أن لا يكون صاحبها نكرة محضة كما تقدم من الأمثلة وقد تأتي كذلك كما روى سيويه من قوفهم حَلِيَّةٌ يَاقَةُ وقال الشاعر وهو عترة العبي:

فِيهَا اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ حُلُوبَةً سَوْدًا كَخَالِيَةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ

فحلوبة لتمييز العدد وسوداً إما حال من العدد أو من حُلُوبَةٍ أو صفة وعلى هذين الوجهين ففيه تخلف على المعنى لأن حلوبة بمعنى حلاب فلهاذا صح أن يحمل عليها سوداً والوجه الأول أحسن. وفي الحديث: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ جَالِساً وَصَلَّى وَرَاءَهُ رَجُلَانِ قِيَاماً فَجَالِساً حَالٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَقِيَاماً حَالٌ مِنَ النُّكْرَةِ الْمُحْضَةِ.

وإنما الغالب إذا كان صاحب الحال نكرة أن تكون عامة أو خاصة أو مؤخره عن الحال. شرح شذور

ويجيز البخداديون: خمسة دراهمك ودرهمك ينوي في الأول الإضافة وهذا إنما يجوز عندي مثله في ضرورة الشاعر قالوا: وقد سمع: برئت إليك من خمسة وعشري.
 النخاسين قالوا: ولا يجوز مع المكتى وتقول: عندي خمسة وزناً تنصب وترفع من نصب فعل المصدر ومن رفع جعله نعتاً.
 كأنه قال: خمسة موزونة، وإذا قالوا: عندي عشرون وزن سبعة نصبوا ورفعوا مثل ذلك وكذلك إن أدخلوا الألف واللام قالوا: عندي العشرون وزن السبعة ووزن السبعة النصب والرفع وكان الأخفش يجيز: كم رجلاً عندك وعبيد يعطف (عبيده) على المضمر الذي في (عندك) ويرفعه قال: ولو قلت: كم رجلاً وعبيد عندك على التقديم والتأخير جاز كأنك قلت: كم رجلاً عندك وعبيده قال الشاعر:

أَلَا يَا نُحْلَةَ مَنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ
 وقال يزيد بن الحكم الثقفي:
 جَمَعْتُ وَنُحْلًا غِيَّةً وَنُحْمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ كُنْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي^(١)

- (١) اختصاص الواي العاطفة: تختص الراؤ من سائر حروف العطف بواحد وعشرين حكماً:
 (١) ألها تعطف اسماً لا يستغنى عنه كـ "اختصم صمرو وخالد" واصطف بكر وعلي و"اشترك محمد وأخوه" و"جلست بين أخي وصديقي"؛ لأن الاختصاص والاصطفاف والشركة واليعة من المعاني التي لا تقوم إلا بإثنين فصاعداً.
 (٢) عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه، نحو "زئداً أكرمت خالداً وأخاه"
 (الأجنبي هو "خالداً والسببي هو "أخاه".
 (٣) عطف ما تضمنه الأول إذا كان المعطوف ذا مزية نحو: «خافظوا على الصلوات والصلوة الرضطى»
 (الآية: ٢٣٨ سورة البقرة).

- (٤) عطف الشبه على مرادفه نحو «مترعة ومتهجأ» (الآية: ٣٨ سورة المائدة).
 (٥) عطف عامل قد خيف وبي معمولة نحو «والذين تبوءوا الدار والإيمان» (الآية: ٩ سورة الحشر)
 وكلمة الإيمان في الآية، وإن كانت في الظاهر معطوفة على الدار ولكن فعل "تبوءوا" لا يصح للإيمان لأن

قال: وقد فسرنا الآية في كتاب الله جل وعز: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [البقرة: ٦٢] والصابئون كذلك وتقول: كم يسيرك أن لك درهماً.

فتنصب الدرهم وتعني: درهماً واحداً ولو قلت: كم يسيرك أن لك من (درهم) لم يجوز؛ لأن (أن) لا اسم لها وكذلك لو قلت: كم درهماً يسيرك أن لك لم يجوز وتصحيح المسألة: كم يسيرك أنه لك من درهم تريد: كم من درهم يسيرك أنه لك وتقول: كم تزعم أن إلى زيد درهماً قد دفع تنصب درهماً (بأن) ودرهم ها هنا واحد وكم مرار ترد: كم مرة تزعم وتقول: كم عندك قائماً رجلاً تنصب (قائماً) على الحال ولجعل خبر (كم) (هناك) وهو قبيح لأنك قد فصلت بين (كم) وبين ما عملت فيه وتقول: كم مالك إلا درهماً إذا كنت تستقله وكم عطاؤك إلا خمسون كأنك قلت: كم درهماً مالك إلا درهماً وكم درهماً عطاؤك إلا خمسون فهذا في الاستقلال كقول القائل: هل الأمر إلا بغير الله وهل الدنيا إلا شيء زائل وتقول: كم

مرآتيتكم بغير علم

تبور في الأماكن فلا بد لها من تقدير لعل يناسبها مثل "اعتقدوا" وهذا هو العامل المحذوف هل نحو قول الشاعر:

حلفتها تبناً وماء بارداً،

المعنى: وسقيتها ماء بارداً.

(٦) جَوَازُ قَضَائِهَا مِنْ مَغْطُوفِهَا بِظَرْفٍ أَوْ مَدْبُوعٍ، نَحْوُ ﴿فَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَبَلاً وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَبَلاً﴾ (الآية: ٩: سورة يس).

(٧) جَوَازُ تَقْدِيمِهَا وَتَقْوِيمِ مَغْطُوفِهَا فِي الظَّرْفِ نَحْوُ قَوْلِهِ:

جَنَّتْ وَقَمَشَتْ غِيَّةً وَنَيْبَةً خِصَالاً فَلَا تَسْتَ مِنْهَا يَشْرَعُ وَي

(٨) جَوَازُ العطف على الجوار في الجزر خاصة نحو ﴿وَانْتَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ (الآية: ٦: سورة المائدة) والمراد بالجوار هنا: أن كلمة برؤوسكم مجرورة فجز ما بعدها وهي أرجلكم لجوارها ما قبلها، وهذه قراءة من جز أرجلكم، والقراءة الثانية: وأرجلكم بفتح الهمزة عطفاً على الوجوه، على الأصل، في قراءة أبي عمرو وأبي بكر وابن كثير وحمة.

(٩) جَوَازُ حَذْفِهَا إِنْ أَمِنَ اللَّيْسَ كَقَوْلِهِ: "كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ". انظر معجم القواعد ٢٨/٣.

ثلاثة ستة إلا ثلاثان وكم خمسة عشرة إلا خستان وكم رجلاً أصحابك إلا خمسون إذا كنت تستقل عددهم ويكون ما بعد إلا تفسيراً (لكم) وترفعه إذا كانت (كم) رفعاً وتنصب إذا كانت (كم) نصباً ونحوه إذا كانت (كم) جراً يقول: كم ثلاثة وجدت ستة إلا ثلاثين وكم درهماً أرضك إلا ألف وكذلك: كم ثلاثة ستة إلا ثلاثان وكم عشرون خمسة إلا أربع خمسات.

هذا على الاستثناء تجعل ما بعد إلا بدلاً من (كم) كأنك قلت: هل بشيء أرضك إلا ألف وهل شيئاً وجدت ستة إلا ثلاثين فاعتبر هذا بهذا.

قال أبو بكر: قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات وذكرنا في كل باب من المسائل مقداراً كافياً فيه درية للمتعلم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب؛ لأنه كتاب أصول ونحن نفرد كتاباً لتفريع الأصول ومن بعضها ببعض ونسمية كتاب الفروع ليكون فروع هذه الأصول إن أقر الله في الأجل والآخرنا من الرفع والنصب فلندكر الضم والفتح اللذين يضارحانها إن شاء الله.

ذكر الاسم المضموم والمفتوح اللذين يضارحان المعرب

اعلم أن الضم الذي يضارع الرفع هو الضم الذي يطرد في الأسماء ولا يخص اسماً بعينه كما أن الفعل هو الذي يرفع الأسماء ولا يخص اسماً بعينه وهذا الضرب إنما يكون في النداء، وأما الفتح الذي يشبه النصب فما كان على هذا المنهاج مطرداً في الأسماء ولا يخص اسماً بعينه وهذا الضرب إنما يكون في النفي (بلا) وسندكر كل واحد منهما في بابها إن شاء الله.

باب النداء

الحروف التي ينادى بها خمسة: يا وأيا وهيا وأي وبالألف وهذه يندب بها المدعو إلا أن أربعة غير الألف يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنه أو للإنسان المعروض أو النائم المستقل وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها ويجوز أن تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريباً مقبلاً عليك توكيداً، وإن شئت حذفتهن كلهن استغناءً إلا في الميهم والنكرة فلا يحسن أن تقول: هذا وأنت تريد: يا هذا ولا رجل وأنت تريد: يا رجل ويجوز حذف: يا من النكرة في الشعر.

والندبة يلزمها: يا ووا (ووا) يخص بها المندوب.

وأصل النداء تنبيه المدعو ليقبل عليك وتعرّج فيه الاستغاثة والتعجب والمدح والندبة وسنذكر ذلك في مواضعه والأسماء المناداة تنقسم على ثلاثة أصناف: مفرد ومضاف ومضارع للمضاف بطوله.

النداء تنقسم على ثلاثة أصناف

شرح الأول:

وهو الاسم المفرد في النداء الاسم المفرد ينقسم على ضربين: معرفة ونكرة فالمعرفة: هو المضموم في النداء والمعرفة المضمومة في النداء على ضربين: إحداهما: ما كان اسماً علمياً قبل النداء نحو: زيد وعمرو فهو على معرفته.

وضرب كان نكرة فتعرف بالنداء نحو: يا رجل أقبل صار معرفة بالخطاب وأنه في معنى: يا أيها الرجل.

فهذان الضربان هما اللذان يُضَمَّان في النداء تقول: يا زيد ويا عمرو ويا بكر ويا جعفر ويا رجل أقبل ويا غلام تعال.

فأما: يا زيد فزيد وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء وهو في النداء معرفة كما كان ولو كان تعريفه بالنداء لقدر تكثيره قبل تعريفه ويجعل قول من قال: أنه معرفة النداء فقط إنك

قد تنادي باسمه من لا تعلم له فيه شريكاً كما تقول: يا فرزدق أقبل ولو كنت لا تعرف أحداً له مثل هذا الاسم ولو لم يكن عرف أن هذا اسمه فيما تقدم لما أجابك إذا دعوته به.

ومن قال إذا قلت: يا زيد أنه معرفة بالنداء فهذا الكلام من وجه حسن ومن وجه قبيح عندي أما حسنة: فإن يعني: أن أول ما يوضع الاسم ليعرف به الإنسان أنه ينادي به فيقول له أبوه أو من سواه مبتدأ: يا فلان، وإذا كرر ذلك عليه علم أنه اسمه ولولا التكرير أيضاً ما علم فمن قال: أن الاسم معرفة بالنداء أي: أصله أنه به صار يعرف المسمى فحسن، وإن كان أراد: أن التعريف الذي كان فيه قد زال وحدث بالنداء تعريف آخر فقد بينا وجه الإحالة فيه ويلزم قائل هذا القول شذاهات أخر عندي.

وأما قولك: يا رجل. فهنا كان نكرة لا شك فيه قبل النداء وإنما صار بإختصاصك له وإقبالك عليه في معنى: يا أيها الرجل فرم. وإنما ادعى من قال: أن: يا زيد معرفة بالنداء لا بالتعريف الذي كان له.

قيل: أنه وجد الألف واللام لا يجتمعان في التعريف في الشبهة ألا ترى أنك تقول يا زيدان أقبلًا ولولا يا لقلت: الزيدان إذا أريدت للتكرير وإنما حذفتم الألف واللام استغناءً بيا عنها إذ كانتا آلة للتعريف كما حذفنا من النكرة في النداء أيضاً.

ووجدنا ما ينوب عنها فليس ينادي شيء مما فيه الألف واللام إلا الله عز وجل.

قال سيبويه: وذلك من أجل أن هذا الاسم لا تفارقه الألف واللام وكثر من كلام العرب.

وأما الاسم النكرة الذي بقي على نكرته فلم يتعرف بتسمية ولا نداء فإذا ناديته فهو منصوب تقول: يا رجلاً أقبل ويا غلاماً تعال وكذلك إن قلت: يا رجلاً هاقلأ تعال فالنكرة منصوبة وصفتها أو لم تصفها ومعنى هذا أنك لم تدع رجلاً بعينه فمن أجابك فقد أطاعك ألا ترى أنه يقول: من هو وراء حائط ولا يدري من وراءه من الناس: يا رجلاً أغثنى ويا غلاماً كلمني كما يقول: الضريز يا رجلاً خذ بيدي فهو ليس يقصد واحداً بعينه بل من أخذ بيده فهو بغية قال الشاعر:

فِيَا رَاكِبًا إِذَا عَرَضْتَ قَبْلَهُ كِدَامَايَ مِنْ كُجْرَانِ أَنْ لَا تَقْلَقِيَا

وإنما أعريت النكرة ولم تبين لأنها لم تخرج عن بابها إلى غير بابها كما أخرجت المعرفة، فإن قال قائل: ما علمنا أن قولهم: يا زيد مبني على الضم وليس بمعرب مرفوع قيل: يدل على أنه غير معرب أن موضعه نصب والدليل على ذلك أن المضاف إذا وقع موقع المفرد نصب تقول: يا عبد الله وأن الصفة قد تنصب على الموضع تقول: يا زيد الطويل فلو كانت الضمة إعراباً لما جاز أن تنصبه إذا أضفناه ولا أن تنصب وصفه لكنا نقول: أنه مضموم مضارع للمرفوع

(١) ما يجب نصبه من المنادى ثلاثة أنواع:

(١) النكرة غير المقصورة كقول الأحمس لغير معين "يا رجلاً أخذ بيدي".

(٢) المضاف سواء أكانت الإضافة محضة، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأَى﴾ (الآية: ١٤٧ سورة آل عمران)، أن غير محضة نحو "يا مالك يوم الدين".

وتتبع الإضافة في النداء إلى "كأن الخطاب محض" لأنه لا يجوز الجمع بين خطبتين، ويجوز في الثانية، أما الغالب والمتكلم فيجوز بينهما "يا غلامي" أو "يا غلامتنا" (كما في المنقصب وأما الشجري). فإذا أضيف المنادى إلى ضمير المتكلم فأجود الوجوه حذف الياء نحو قوله تعالى: ﴿يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ (الآية: ٥١ سورة هود) وسنأتي تفصيل ذلك في رقم ٨ من هذا البحث.

(٣) الشبيه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، مثلاً له، نحو "يا صاحكاً ونجته" و"يا سامعاً دُعَاءَ الْمُظْلُومِ".

(ج) ما يجوز ضمّه وقسمه:

ما يجوز ضمه على الأصل، وقسمه على الإتيان، نوهان:

(١) أن يكون علماً مفرداً مؤسوفاً بابن متصل به، مضاف إلى علم نحو "يا خالد بن الوليد" والمختار الفتح لفتحته، ومنه قول رؤبة:

يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ سُرَيْدُ الْمَجْدِ عَلَى بَكِّ عَمْدُودِ

لأن التقى شرط ما ذكره تعالى الضم كما إذا قلت "يا رجل ابن علي" و"يا أحمد ابن هاشم" لا يتجاوز علمية المنادى في الأولى، وعلمية المضاف إليه في الثانية، وفي نحو "يا خالد الشجاع ابن الوليد"، لوجود الفصل، ونحو "يا علي الفاضل"، لأن الصفة غير ابن. والوصف بـ "ابنة" كالوصف بابن نحو "يا عائشة ابنة صالح" بخلاف "بنت" لقلة استعمالها في نحو ذلك. انظر معجم القواعد ٢٦/١١.

ويشبهه من أجل أن كل اسم متمكن يقع في هذا الموضع يضم فأشبهه من أجل ذلك المرفوع (بقام) يعني الفاعل؛ لأن كل اسم متمكن يلي (قام) فهو مرفوع فلهذا حسن أن تتبعه ألتعت فتقول: يا زيد الطويل كما تقول: قام زيد الطويل يا زيد وعمرو فتعطف كما تعطف على المرفوع. وينبغي أن تعلم: أن حق كل منادى النصب من قبل أن قولك: يا فلان ينوب عن قولك: أنادي فلاناً؛ لأن قولك: (يا) هو العمل بعينه وأنه فارق سائر الكلام؛ لأن الكلام لفظ يعني عن العمل وهذا العمل فيه هو اللفظ.

فإن قلت: ناديت زيداً بعد قولك: يا زيد وهو مثل قولك: ضربت زيداً بعد علمك ذلك به فتأمل هذا فإنه منفرد به هذا الباب.

وأما السبب الذي أوجب بناء الاسم المفرد فوقه موقع غير المتمكن ألا ترى أنه قد وقع موقع المضمرة والمكتبات والأسماء إنها جعلت للغيبة لا تقول: قام زيد وأنت تحذف زيداً عن نفسه إنها تقول: قمت يا هذا فلما وقع زيد وما أشبهه بعد (يا) في النداء موقع أنت والكاف وأنتم وهذه مبنيات لمضارعتها الحروف بحسب أمر المبنيات في مواضعها.

وينبغي على الحركة في النداء: لأن أصله المتمكن لفرق بينه وبين ما لا أصل له في التمكن فأما تحريكه بالضم دون غيره فإنهم شبهوه بالغايات نحو قبل وبعد إذ كانت تعرب بها يجب لها من الإعراب إذا أضفتها وهو النصب والحذف دون الرفع وتقول: جئت قبلك ومن قبلك فلما حذف منها الاسم المضاف إليه بني الباقي على الضم وهي الحركة التي لم تكن له قبل البناء فعلم أنها غير إعراب.

فقالوا: جئتك من قبل ومن بعد ومن هل يا هذا فكذلك هذا المنادى لما كان مضافاً منصوباً ضم مفردة ألا ترى أنك تقول: يا عبد الله فتنصب، فإن لم تضيف قلت: يا عبد ويا غلام فضممت فكذلك التقدير في كل مفرد، وإن كنت لم تفرد عن إضافة فهذا تقديره.

واعلم أن لك أن تصف زيداً وما أشبهه في النداء وتؤكد وتبدل منه وتعطف عليه بحرف العطف وعطف البيان.

أما الوصف فقولك: يا زيد الطويل والطويل فترفع على اللفظ وتنصب على الموضع، فإن وصفته بمضاف نصبت الوصف لا غير؛ لأنه لو وقع موقع زيد لم يكن إلا منصوباً تقول: يا زيد ذا الجملة وكذلك إن أكدته تقول: يا زيد نفسه ويا تميم كلكم ويا قيس كلكم.

فأما يا تميم أجمعون فأنشئت فيه بالخيار إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت حكم التأكيد حكم النعت إلا أن الصفة يجوز فيها النصب على إضمار (أعني) ولا يجوز في أجمعين ذلك، وأما البدل فقولك: يا زيد زيد الطويل ويا زيد أخانا؛ لأن تقدير البدل أن يقوم الثاني مقام الأول فيعمل فيه ما عمل في الأول فقولك: يا زيد أخانا كقولك: يا أخانا.

واعلم أن عطف البيان كالنعت سواء لا يلزمك فيه طرح التنوين كما لا يلزمك في النعت طرح الألف واللام تقول: يا زيد زيداً فتعطف على الموضع ويا زيد زيد وأمر البدل وعطف البيان سنذكرهما مع ذكر توابع الأسماء وهذا البيت ينشد على ضربين:

إني وأسطار سطران ماطران لقائيل يا نصر نصر نصر نصر^(١)

لمن قال: يا نصر نصر فإنه جعل للنصوين تبييناً للمضموم وهو الذي يسميه النحويون عطف البيان وسأفرق لك عطف البيان من البدل في موضعه ويجري العطف للبيان مجرى الصفة فأجرها على قولك: يا زيد الظريف وتقديره: يا رجل زيداً أقبل على قول من نصب الصفة. وينشد:

يا نصر نصر نصر نصر

جعلها تبييناً وأجرى أحدهما على اللفظ والآخر على الموضع كما تقول: يا زيد الظريف العاقل ولو نصبت (العاقل) على (أعني) كان جيداً ومنهم من ينشده:

يا نصر نصر نصر نصر

فجعل الثاني بدلاً من الأول وتنصب الثالث على التبيين فكأنه قال:

يا نصر نصر نصر نصر

وأما العطف فقوله: يا زيد وعمرو أقبلًا ويا هند وزيد أقبلًا ولا يجوز عطف الثاني على الموضوع لما ذكرناه في باب العطف وهو أن حكم الثاني حكم الأول؛ لأنه منادى مثله وكل مفرد منادى فهو مضموم.

وقد قالوا على ذلك: يا زيد والحارث لما دخلت الألف واللام (ويا) لا تدخل عليهما فاعلم وإنما يبنى الأول؛ لأنه منادى مخاطب باسمه وعلة الثاني وما بعده كعلة الأول لا فرق بينهما في ذلك ألا ترى أنهم: يقولون: يا عبد الله وزيد فيضمون الثاني والأول منصوب هذه العلة ولولا ذلك لم يجوز قال جميع ذلك ابن السراج أيضاً، فإن عطفت اسماً فيه ألف ولام على مفرد، فإن فيه اختلافاً.

أما الخليل وسيبويه والمأزني: فيختارون الرفع يقولون: يا زيد والحارث أقبلًا وقرأ الأعرج وهو عبد الرحمن بن هرمز: (يا جبال أوبى معة والطير) [سبأ: ١٠].

وأما أبو عمرو وعيسى ويونس وأبو عمرو الجرمي فيختارون النصب وهي قراءة العامة. وكان أبو العباس يختار النصب في قوله: يا زيد والرجل ويختار الرفع في الحارث إذا قلت: يا زيد والحارث؛ لأن الألف واللام في الحارث دخلت عنده للتخيم والألف واللام في الرجل دخلتا بدلاً من (يا)؛ لأن قولك: البضر والحارث ونصر وحارث بمنزلة ومثل ذلك اختلافهم في الاسم المنادى إذا لحقه التنوين اضطراراً في الشعر، فإن الأولين يؤثرون رفعه أيضاً ويقولون: هو بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين فيبقى على لفظه وأبو عمرو بن

(١) عن الحسن «يا جبال أوبى» يرسل الهمزة وسكون الواو مخففة من (أب: رجع) والابتداء حيثل بضم الهمزة.

والجمهور بقطع الهمزة وتشديد الواو، من (التأويب) وهو (الترجيع)، أي: يسبح هو وترجع هي معه التسبيح.

وأما ما روي عن روح من رفع الراء من «والطير» نسقاً على لفظ «جبال» أو حل الضمير المستكن في (أوبى) للفصل بالطرف فهي انفرد به لابن مهران، عن عتبة الله بن جعفر، عن أصحابه عنه، لا يقرأ بها، ولذا أسقطها صاحب الطيبة على عادته رحمه الله تعالى، والمشهور عن روح النصب كغيره، عطفًا على «جبال» [لحاف فضلاء البشر ٢/ ٣٨٣].

العلاء وأصحابه يلزمون النصب ويقولون هو بمنزلة قولك: مررت بعثمان يا فتى فإذا لحقه التنوين رجع إلى الخفض.

فإن كان المنادى مبهماً فحكمه حكم غيره إلا أنه يوصف بالرجل وما أشبهه من الأجناس وتقول: يا أيها الرجل أقبل فيكون (أي) ورجل كاسم واحد (فأي) مدعو والرجل نعت له ولا يجوز أن يفارقه نعت لأن (أيًا) اسم مبهم ولا يستعمل إلا بصلة إلا في الجزاء والاستفهام فلما لم يوصل ألزم الصفة لتبينه كما كانت تبينه الصلة.

و(ها) تبينه وكذلك إذا قلت: يا هذا الرجل فإذا قلت: يا أيها الرجل لم يصلح في (الرجل) إلا الرفع؛ لأنه المنادى في الحقيقة و(أي) مبهم متوصل إليه به.

وكذلك: يا هذا الرجل إذا جعلت هذا سبباً إلى نداء الرجل وذلك أن تقيم الصفة مقام الموصوف فتقول: يا أيها الطويل ويا هذا القصير كقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ﴾ [يوسف: ٨٨]، فإن قدرت الوقف على هذا ولم تجعله وصلة إلى الصفة وكان مستغنياً بإفراجه كنت في صفة بالخيار: إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت كما كان ذلك في نعت زيد فقلت: يا هذا الطويل والطويل.

وأما (أي) فلا يجوز في وصفها النصب لأنها لا تستعمل مفردة، فإن وصفت الصفة بمضاف فهو مرفوع لأنك إنما تنصب صفة المنادى فقط.

قال الشاعر:

يا أيها الجاهل ذو الثَّري

(١) ذهب الأخفش في أحد قوله إلى أن المرفوع بعد أي خبر مبتدأ محذوف وأي موصولة بالجملة، ورد بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أول وجاز وصلها بالفعلية والظرف. الثالث: ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن ما دخلت للتبني مع اسم الإشارة فإذا قلت يا أيها الرجل تريد يا أيها ذا الرجل ثم حلت فا اكتفاء بها. الرابع: يجوز أن توصف صفة أي ولا تكون إلا مرفوعة مفردة كانت أو مضافة كقوله:

يا أيها الجاهل ذو الثَّري لا تؤعبدني حياءً بسانك

فوصف (الجاهل) وهو صفة بـ (ذر) ويجوز النصب على أن تجعله بدلاً من (أي) فتقول: يا أيها الجاهل ذا التنزي ولا يجوز أن تقول: هذا أقبل وأنت تناديه تريد: يا هذا كما تقول: زيد أقبل وأنت تريد يا زيد ولا: رجل أقبل؛ لأن هذين نعت لأي، فإن جاء في الشعر فهو جائر ولك أن تسقط (يا) فتقول: زيد أقبل وإنما قبح إسقاط حرف النداء من هذا ورجل لأنها يكونان نعتاً لأي فلا يجمع عليها حذف المنعوت وحرف النداء فاعلم.

فأما قولهم: اللهم اغفر لي، فإن الخليل كان يقول: الميم المشددة في آخره بدل من (يا) التي للنداء لأنها حرفان مكان حرفين.

قال أبو العباس: الدليل على صحة قول الخليل: أن قولك: اللهم لا يكون إلا في النداء لا تقول: غفر اللهم لزيد ولا: سخط اللهم على زيد كما تقول: سخط الله على زيد وغفر الله لزيد وإنما تقول: اللهم اغفر لنا اللهم اهدنا وعلِّمنا، فإن قال القراء: هو نداء معه (أم) قيل: له فكيف تقول: اللهم اغفر لنا واللهم آمنا بغير ذكر (اللهم) مرتين قال: ويجب على قوله أن تقول: يا اللهم لأنه: يا الله آمنا ولا يلزم ذلك بل لا يلزم أن يقول اللهم بدل من يا.

وإذا وصفت مفرداً بمضاف لم يكن المضاف إلا منصوباً تقول: يا زيد ذا الجمعة، فأما: يا زيد الحسن الوجه، فإن سيويه: يميز الرفع والنصب في الصفة؛ لأن معناه عند الانفصال فهو كالمفرد في التقدير؛ لأن حسن الوجه بمنزلة حسن وجهه فكما أن يميز: يا زيد الحسن والحسن فكذلك يفعل إذا أضاف؛ لأنه غير الإضافة يعني به وأنشد:

يا صَاحِبَ يَأْذَا الضَّامِرِ العَنِي

يريد: يا ذا الضامرة عنه وتقول: يا زيد أو عبد الله ويا زيد أو خالد وقال سيويه: أو ولا في العطف على المنادى بمنزلة الواو.

شرح الاسم المنادى الثاني وهو المضاف:

اعلم أن كل اسم مضاف منادى فهو منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه كما بينا
تقول: يا عبد الله أقبل ويا غلام زيد افعل ويا عبد مرة تعال ويا رجل سوء ثب المعركة والنكرة
في هذا سواء وقال عز وجل: ﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا نَادِيَ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

وذكر سيويه: أن ذلك منصوب على إخماد الفعل المتروك إظهاره.

وقال أبو العباس: أن (يا) بدل من قولك: أدمع أو أريد لا أنك تخبر أنك تفعل ولكن بها
علم أنك قد أوقعت فعلاً يا عبد الله وقع دعاؤك بعبد الله فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه
فعلك، فإن أضفت المنادى إلى نفسك لحكم كل اسم تضيفه إلى نفسك أن تحذف إعرابه
وتكسر حرف الإعراب وتأتي بالياء التي هي اسمك فتقول: يا غلامي وزيتي فإذا ناديت
قلت: يا غلام أقبل لا تثبت (ياء) الإضافة كما يجب التنوين في المفرد تشبيهاً به وثبات الياء فيها
زعم يونس في المضاف لغة وكان أبو عمرو يقول: (يا) منادى اتقون).

وقد يدلون مكان الياء الألف لأنها أحقت عليهم نحو: يا ربا تجاوز حنا ويا غلاماه لا
تفعل فإذا وقفت قلت: يا غلاماً وعلى هذا يجوز: يا أبا ويا أمه.

قال سيويه: وسألت الخليل عن قوهم: يا أبة ويا أبة لا تفعل ويا أبتاه ويا أمتاه فزعم
الخليل: أن هذه الهاء مثل الهاء في حمة وخالة وزعم: أنه سمع من العرب من يقول: يا أمة لا
تفعل ويدلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في حمة أنك تقول في الوقت: يا أمة ويا أبة كما تقول: يا
خالة إنها يلزمون هذه في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة كأنهم جعلوها عوضاً من حذف
الياء قال: وحدثنا يونس: أن بعض العرب يقول: يا أم لا تفعل ولا يجوز ذلك في غيرها من
المضاف.

وبعض العرب يقول: يا رب أخضر لي ويا قوم لا تفعلوا، فإن أضفت إلى مضاف إليك
قلت: يا غلام غلامي ويا ابن أخي فتبت الياء، لأن الثاني غير منادى فإنها تسقط الياء في

الموضع الذي يسقط فيه التنوين وقالوا: يا ابن أم ويا ابن عم فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد لكثرة في كلامهم.

قال أبو العباس رحمه الله: سألت أبا عثمان عن قول من قال: يا ابن أم لا تفعل فقال: عندي فيه وجهان: أحدهما أن يكون أراد: يا ابن أُمِّي فقلب الياء ألفاً فقال: يا ابن أُمَّا ثم حذف الألف استخفافاً من (أُمَّا) كما حذف الياء من (أُمِّي).

ومثل ذلك: يا أبة لا تفعل والوجه الآخر أن يكون: ابن عمل في أم عمل خمسة عشر فبني لذلك قلت: فلم جاز في الوجه الأول قلب الياء ألفاً فقال: يجوز في النداء والخبر وهو في النداء أجود قلت: وأم قال: لأن النداء يقرب من التنبه وهو قياس واحد، وذلك قولك: وا أماء قلت: فنجزه في الخبر في الشعر فقال: في الشعر وفي الكلام جيداً بالغ أقول: هذا غلاماً قد جاء فأقبلها لأن الألف أخف من الياء.

وقد قال الشاعر:

وَقَدْ زَعَمُوا أَنِّي جَزَعْتُ عَلَيْهِمَا وَهَلْ جَزَعُ إِنْ قُلْتُ: وَابَايَاهَا
يريد: وا بآبي هما. وأنشد سيويه لأبي النجم:

يا بنتَ هَمَّا لا تلوي واهجعي^(١)

(١) قال في شرح الكافية: إذا كان آخر المضاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة كبنى قبل يا بني أو يا بني لا غير فالكسر على الترام حذف ياء المتكلم فراراً من تولي الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت التنوين وليس بعد اختيار الشيء إلا لزومه. والفتح على وجهين: أحدهما أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفاً ثم التزم حذفها لأنها بدل مستقل. الثاني: أن ثانية ياء بني حذفت ثم أدمجت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت؛ لأن أصلها الفتح كما فتحت في يدي ونحوه. وقد تقدمت بقية الأحكام في باب المضاف إلى ياء المتكلم (وَقَتَّعَ أَوْ كَسَّرَ وَحَذَفُ الْيَاءِ) والألف تحذف كثيراً الاستعمال (استعز في) قولهم (يا ابن أم) ويا ابنة أم و(يا ابن عم) ويا ابنة عم (لا تَقَرُّ) أما الفتح ففيه قولان: أحدهما أن الأصل أما وعمما بقلب الياء ألفاً فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها. الثاني أنها جعلت اسماً واحداً مركباً وبني على الفتح والأول قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكي عن الأخفش والثاني قبل هو مذهب سيويه والبصريين، وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج

فإن أضفت اسماً مثني إليك: نحو عبيد وزيدتين قلت: يا عبيد ويا زيد ففتحت الياء من قبل أن أصل الإضافة إلى نفسك الفتح تقول: هذا بني وغلامي يا فتى ثم تسكن إذا شئت استخفافاً فلها التقى ساكنان في عبيد واحتجت إلى الحركة رددت ما كان للياء إليها فإذا صغرت ابناً قلت بني ثم أضفته إلى نفسك قلت: يا بني أقبل ولم تكن هذه الياء كياء الشبهة؛ لأن هذه حرف إعراب كما يتحرك دال عبيد تقول: هذا بني كما تقول: هذا عبد فإذا أضفتها إلى نفسك كسرت حرف الإعراب إرادة للياء وكان الأصل في: يا بني أن تأتي بياء بعد الياء المشددة فحذفتها واستغثت بالكر عنها وتقول: يا زيد عمرو ويا زيد زيد أخينا ويا زيد زيدنا.

قال سيبويه وزعم الخليل ويونس: أن هذا كله سواء وهي لغة للعرب جيدة، وذلك لأنهم قد علموا: أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً؛ لأنه مضاف فلما كرروه تركوه على حاله قال الشاعر:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يَلْقَىٰكُمْ فِي مَوَاوِءٍ حُمُرُ

وإن شئت قلت: يا تيم تيم عدي ويا زيد زيد أخينا فكل اسمين لفظهما واحد والآخر منهما مضاف فالجيد الضم في الأول والثاني منها منصوب؛ لأنه مضاف، فإن شئت كان بدلاً من الأول، وإن شئت كان عطفاً عليه عطف البيان والوجه الآخر نصب الأول بغير تنوين

وغيره أنه مما اجتزى فيه بالكسرة عن الياء المحلولة من خبر تركيب. قال في الارتشاف: وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم لها من أحد عشر إذا أضافوه إليها، وأما إثبات الياء والالف في قوله:

يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيْقَ نَفْسِي

وقوله:

يَا ابْنَةَ عَمٍّ لَا تُلَوِّمِي وَأَفْجِصِي

فضرورة. أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو يا ابن أخي ويا ابن عمي فالياء فيه ثابتة لا غير، وهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم ولم يقل في نحو يا ابن أم يا ابن عم. انظر شرح الأشموني ٢٤٦/١.

لأنك أردت بالأول: يا زيد عمرو فأما أقحمت الثاني توكيدا للأول، وأما حذف من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني فكأنه في التقدير: يا زيد عمرو زيد عمرو ويا تيم عدي تيم عدي.

واعلم أن المضاف إذا وصفته بمفرد ومضاف مثله مل يكن نعتة إلا نصباً لأنك إن حملته على اللفظ فهو نصب والموضع موضع نصب فلا يزال ما كان على أصله إلى غيره، وذلك نحو قولك: يا عبدة الله العاقل ويا غلامنا الطويل والبدل يقوم مقام البدل منه تقول: يا أخانا زيد أقبل، فإن لم ترد البدل وأردت البيان قلت: يا أخانا زيداً أقبل؛ لأن البيان يجري مجرى النعت.

شرح الثالث: وهو الاسم المنادى المضارع للمضاف لطوله:

إذا ناديت اسماً موصولاً بشيء هو كالتهم له فحكمه حكم المضاف إذا كان يشبهه في أنه لفظ مضموم إلى لفظ هو تمام الاسم الأول ويكون معرفة ونكرة، وذلك قولك: يا خيراً من زيد أقبل. ويا ضارباً رجلاً ويا حشرون رجلاً ويا قائماً في الدار وما أشبهه جميع هذا منصوب أقبلت على واحد فخاطبته وقدرت التعريف، وإن أردت التنكير فهو أيضاً منصوب وقد كنت عرفت أن المعارف على ضربين: معرفة بالنسبة ومعرفة بالنداء.

وقال الخليل: إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهي منصوبة؛ لأن التنوين لحقها فطالت فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب ورد إلى الأصل كما تفعل ذلك بقبل وبعد وزعموا: أن بعض العرب يصرف قبلاً فيقول: أبداً بهذا قبلاً فكأنه جعلها نكرة، وأما قول الأحرص:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْشَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْشَرُ السَّلَامُ

فإنها لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف.

(١) إذا كان المنادى مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة يجب بناؤه على الضم وذكر هنا أنه إذا اضطر شاعر إلى تنوين هذا المنادى كان له تنوينه وهو محصوم وكان له نصبه وقد ورد السباع بهما فمن الأول قوله:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْشَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْشَرُ السَّلَامُ

انظر شرح ابن عقيل ٢٦٢/٣.

وكان عيسى بن عمر يقول: يا مطراً يشبهه بيا رجلاً. قال سيويه: ولم نسمع عربياً يقوله وله وجه من القياس إذا نون فطال كالنكرة فالتنوين في جميع هذا الباب كحرف في وسط الاسم وكذلك: لو سميت رجلاً: بثلاثة وثلاثين لقلت: يا ثلاثة وثلاثين أقبل وليس بمنزلة قولك للجهاة: يا ثلاثة وثلاثون لأنك أردت في هذا: يا أيها الثلاثة والثلاثون ولو قلت أيضاً وأنت تنادي الجهاة: يا ثلاثة والثلاثين لجاز الرفع والنصب في الثلاثين كما تقول: يا زيد والحارث والحارث وتكنك أردت في الأول: يا من يقال له ثلاثة وثلاثون.

وإن نعت الاسم المفرد بابن فلان أو ابن أبي فلان وذكرت اسمه الغالب عليه وأصفته إلى اسم أبيه أو كنيته، فإن الاسم قد جعلاً بمنزلة اسم واحد لأنه لا ينفك منه ونصب لطوله تقول: يا زيد بن عمرو كأنك قلت: يا زيد عمرو فجعلت زيداً وابناً بمنزلة اسم واحد ولا تنون زيداً كما لم تكن تنونه قبل النداء إذا قلنا: رأيت زيد بن عمرو، فإن قلت: يا زيد ابن أخيها خصمت الدال من (زيد) لأن ابن أخيها ليس غير لازم وكذلك: يا زيد ابن ذي المال ويا رجل ابن عبد الله لأن رجلاً اسم غير غالب حتى لم يكن المنادى اسماً غالباً والذي يضيف إليه ابناً غالباً لم يميز فيه ما ذكرنا من نصب الأول بغير تنوين، وإذا قلت: يا رجل ابن عبد الله فكأنك قلت: يا رجل يا ابن عبد الله وعلى هذا ينشد هذا البيت:

يا حَكَمُ بْنُ الْمُنْتَرِ بْنِ الْجَبْرِ ———— ارْوُدْ

ولو قلت: يا حَكَمُ بْنُ الْمُنْتَرِ كان جيداً وقياساً مطرفاً وكان أبو العباس رحمه الله يقول: إن نصب: يا حسن الوجه لطوله لا لأنه مضاف لأن معناه: حسن وجهه. قال أبو بكر: والذي عندي أنه نصب من حيث أضيف فما جاز أن يضاف وينخفض ما أضيف إليه، وإن كان المعنى على غير ذلك كذلك نصب كما يتنصب المضاف لأنه على لفظه.

وللمرأة في الإضافة يا هنت أقبلي ويا هتي أقبلا وللجمع: يا هنات أقبلن وتزاد في آخر الاسم في النداء الألف التي تين بالهاء في الوقف إذا أردت أن تسمع بعيداً أو تندب هالكاً؛ لأن المندوب في غاية البعد وللندبة باب مفرد نذكره بعون الله تعالى.

تقول: يا زيداه إذا ناديت بعيداً هنا إذا وقفت على الهاء وهي ساكنة وإنما تزداد في الوقف لخفض الألف كما تزداد لبيان الحركة في قولك غلامه وما أشبه ذلك.

إذا وصلت ألف النداء بشيء أغنى ما بعد الألف من الهاء فقلت: يا زيدا أقبل ويا قوما تعالوا.

فأما لام الاستغاثة والتعجب فتدخل على الاسم المنادى من أوله وهي لام الجر فتخفضة ولذلك أيضاً باب يذكر فيه إلا أنها تزداد إذا أردت أن تسمع بعيداً، وأما ما حذف من آخره في النداء فقولهم في فلان: يا فل أقبل.

وذكر سيبويه أن: هناء ونومان وقل استعمالهم بها النداء.

وقال: قول العرب: يا فل أقبل لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً ثبت في غير النداء ولكنهم بنوا الاسم على حرفين وجعلوه بمنزلة دم والتليل على ذلك أنه ليس أحد يقول: يا فلا.

فإن عنوا امرأة قالوا: يا قلة وإنما بني على حرفين؛ لأن النداء موضع تخفيف ولم يجر في غير النداء؛ لأنه جعل اسماً لا يكون إلا كناية لمنادى نحو: يا هناء ومعناه، يا رجل، وأما فلان، فلأنما هو كناية عن اسم سمي به المحدث عنه خاص فالب قال: وقد اضطر الشاعر فبناه على هذا المعنى قال أبو النجم:

في لجة أميك فسلاناً عن قل

(١) وكثر استعمال فعل في النداء خاصة مقصوداً به سب الذكور نحو يا فسق ويا غدر ويا لكع ولا يتقاس ذلك. وأشار بقوله وجر في الشعر فل إلى أن بعض الأسماء المخصوصة بالنداء قد تستعمل في الشعر في غير النداء كقوله:

تدخل منه إيل يالهوجـل في لجة أميك فلاناً عن قل

قوله: (في لجة) أي: في كثرة أصوات ومعناه: أمسك فلاناً عن فلان.

فأما ما حذف آخره للترخيم فله باب وإنما أخرجنا (قل) عن الترخيم؛ لأنه لا يجوز أن يرخم اسم ثلاثي فينقص في النداء ولم يكن متقوصاً في غير النداء ولأنه ليس باسم علم وللترخيم بابٌ يفرد به إن شاء الله.



باب اللام التي تدخل في النداء للاستغاثة والتعجب

اعلم أن اللام التي تدخل للاستغاثة "ها" هي لام الخفض وهي مفتوحة إذا أدخلتها على الاسم المنادى كأن المنادى كالملكى.

وقد بينا هذا فيما مضى فانفتحت مع المنادى كما تنفتح مع الملكى إلا ترى أنك تقول: لزيد ولبكر فتكسر.

فإذا قلت: لك وله فتحت وقد تقدم قولنا في أن المبني كالملكى فلذلك لم يتمكن في الإعراب وبني فتقول: يا لبكر ويا لزيد ويا للرجال ويا للرجلين إذا كنت تدعوهم.

(١) ١- تعريف المشتقات: هو ما طُلب إقباله ليخلص من شبهة أو يُعين على مشقة.

٢- ما يتعلق به من أحكام: يتعلق بالمشتقات أحكام هي:

١- اختصاصه بـ "ها" من بين أدوات النداء، مذكورة في جملها.

٢- هكئة جرّه بـ "لام" مفتوحة في أوله، وإن كان في أصلها "أل" وهي لام الجر، فتحت للفرق بينها وبين لام "المشتقات من أجله" في نحو "ها لله لعل".

٣- ذكر مشتقات من أجرو بعدّه جوازاً إملاً نحو: "ها لله لعل" أو كسرّاً على، نحو "ها لله لعل".

وإما مجرور بـ "من" نحو:

يَا لَلرَّجُلِ ذِي الْأَثَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَزِيحُ الْحَقُّ الْمُرَوِّىَ هُمُ بِنَا

٤- أنه إذا عطف على المشتقات، فإن أضيفت "ها" معه فتحت لانه نحو:

يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمَنَّا قَوْمِي لِأَنَّا سِ عُسُوهُمْ فِي أَرْبَعِ عَادٍ

وإن لم توجد "ها" معه كسرت لانه نحو:

قول الشاعر:

يَكِيكَ نَسَاءُ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكُهُولِ وَالسُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

٥- ويجوز أن لا يُبتدأ المشتقات باللام فالأكثر جوازاً أن يُحتم بالالف عوضاً عن اللام، ولا يجتمعان

كقوله:

يَا بَرِّمَنَا لِأَمَلِي تَيْلٌ هَزٌ وَغَنَى بَغْدٌ فَالْقَسِيَّةُ وَهَسَوَانِ

(ف) "يزيدنا" مشتقات والالف فيه عوض من اللام و"لأمل" مشتقات له وهو اسم فاعل و"تيل" مفعول

(ه) انظر معجم القواعد ٢/ ٢٣.

وقال أصحابنا: إنها فتحتها لتفصل بين المدعو والمدعو إليه.

ورجب أن تفتحها؛ لأن أصل اللام الحافضة إنها كان الفتح فكسرت مع المظهر ليفصل بينها وبين لام التوكيد ألا ترى أنك تقول: إن هذا لزيد إذا أردت: إن هذا زيد فاللام هنا مؤكدة وتقول: إن هذا لزيد إذا أردت أنه في ملكه.

ولو فتحت لالتباس، فإن وقعت اللام على مضمرة فتحتها على أصلها فقلت: أن هذا لك، وإن هذا لأنت؛ لأنه ليس هنا لبس وتقول: يا للرجال للماء ويا للرجال للعجب ويا لزيد للخطب الجليل قال الشاعر:

يا للرجال ليؤم الأربعة أما ينقك يحدثني بعد النهي طربا
وقال آخر:

تكتنفي الوئساء فأزعجوني فيا للناس السواشي المطاع
فالذي دخلت عليه اللام المفتوحة هو المدعو والمستغاث به والذي دخلت عليه اللام المكسورة هو الذي له ومن أجله
واعلم أنه لا يجوز أن تقول: يا لزيد لمن هو قريب منك ومقبل عليك.

وذكر سيويه: أن هذه اللام التي للإستغاة بمنزلة الألف التي تبين بها في الوقف إذا أردت أن تسمع بعيداً، فإن قلت: يا لزيد ولعمرو.

كسرت اللام في (عمرو) وهو مدحور؛ لأنه يسوغ في المعطوف على المنادى ما لا يسوغ في المنادى.

ألا ترى أن الألف واللام تدخل على المعطوف على المنادى ويجوز فيه النصب وإنما يتمكن في باب النداء ما لصق (يا) يعني بحرف النداء.

وأما أبو العباس رحمه الله فكان يقول في قولهم: يا لزيد ولعمرو إنها فتحت اللام في (زيد) ليفصل بين المدعو والمدعى إليه فلما عطفت على (زيد) استغنيت عن الفصل لأنك إذا عطفت عليه شيئاً صار في مثل حاله وقال الشاعر:

يَتَكَبَّرُ نَادٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكُفْهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

وأما التي في التعجب فقول الشاعر:

لَحْطَابٌ تَسِيلُ يَا لِبُرْتُنَ مِنْكُمْ أَذَلُّ وَأَمْضَى مِنْ مُسَلِكِ الْمَقَانِبِ

وقالوا: يا للعجب ويا للهاء لما رأوا حجباً أو رأوا ماء كثيراً كأنه يقول: تعال يا حجب وتعال يا ماء فإنه من أيامك وزمانك وأبانك ومثل ذلك قولهم: يا للدهامي أي: تعالين فإنه لا يستنكر لكن؛ لأنه من أحيائكن وكل هذا في معنى التعجب والإستغاثة فلا يكون موضع (يا) سواها من حروف النداء نحو: أي وهيا وأيا.

وقد يجوز أن تدعو مستغثاً بغير لام فتقول: يا زيد وتتعجب كذلك كما أن لك أن تنادي المندوب ولا تلحق آخره ألفاء لأن النداء أصل لهذه أجمع وقد تحلف العرب المتأدي المستغاث به مع (يا)؛ لأن الكلام يدل عليه فيقولون: يا للعجب ويا للهاء كأنه قال: يا لقوم للهاء ويا لقوم للعجب وقال أبو عمرو قولهم: يا ويل لك **ويا ويح لك** كأنه نبه إنساناً ثم جعل الويل له ومن ذلك قول الشاعر:

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْصَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى يَمَعَانٍ مِنْ جَارِ

فيا لغير اللعنة ولغير الويل كأنه قال: يا قوم لعنة الله على فلان.

باب الندبة

الندبة^(١) تكون بياء أو بواو ولا بد من أحدهما وتلحق الألف آخر الاسم المندوب إن شئت، وإن شئت نذبت بغير ألف والألف أكثر من هذا الباب.

(١) الندبة: تَفْجَعُ وتَوْحُ مشن حُزْنٍ وَحَمٌ يُلْحَقُ التَّكْوِبَ عَلَى الْمُنْدُوبِ عِنْدَ فَقْدِهِ.

١- المندوب: هُوَ الْمُتَجَمِّعُ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ حَقِيقَةً كَقَوْلِ جَرِيرٍ يَنْدُبُ صُرَّ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ:

"وَقَمْتُ نَبِيَّ بَأَمْرِ اللَّهِ يَا حُمَراً" أو تَنِيلاً كَقَوْلِ صُرَّ بْنِ الْخَطَّابِ، وَقَدْ أُخْبِرَ بِجَذْبِ أَصَابِ بَعْضِ الْعَرَبِ: "وَأَحْمَرَاهُ" (وَأَحْمَرَاهُ: وَاءٌ حَرْفٌ نَدْبَةٌ هَمْرَاهُ مُنَادَى مَدُوبٍ مَبْنِي عَلَى الْفُضْمِ الْمَقْدَرُ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهِ الْفَتْحَةُ الْمُنَاسِبَةُ لِلْأَلْفِ فِي عَمَلِ نَصَبِ، وَالْأَلْفُ لِلنَّدْبَةِ، وَالْمَاءُ لِلسَّكْتِ).

أو الْمُتَوَجِّعُ لَهُ كَقَوْلِ قَيْسِ الْعَمِيرِيِّ:

فَرَا كَيْدًا مِنْ حُبٍّ مَنْ لَا يُجْلِسِي وَمِنْ عَسِيرَاتٍ مَبَاهِلُنَّ لَنَاءٍ
أو الْمُتَوَجِّعُ مَتْنَهُ نَحْوُ "وَأَحْسَبِيكَ".

٢- أَدْوَانُهَا: أَدْوَانُ النَّدْبَةِ خَرَفَانُ: "هَـ" و"وَا" وَخَرَفَانُ قَبْلَ الْأَسْمِ.

٣- أَحْكَامُ الْمُنْدُوبِ: لِلْمُنْدُوبِ أَحْكَامٌ كَثِيرَةٌ خِلَافَ مَا يَحْكُمُ بِهِ

(أَحَدُهَا) أَنَّهُ كَالْمُنَادَى غَيْرِ الْمُنْدُوبِ فَيُنَى عَلَى الْفُضْمِ فِي نَحْوِ: "وَأَعْلِيْقَةَ رَسُولِ اللَّهِ"، وَإِذَا اضْطُرَّ إِلَى التَّوْنِينِ فِي الشَّعْرِ جَازَ فَضْمُهُ وَنُصْبُهُ، نَحْوُ: "وَأَقْقَعَسَا وَأَيْنَ يَنْبِي قَقْعَسُ".
(الثَّانِي) أَنَّهُ يَخْتَصُّ مِنْ بَيْنِ الْأَدْوَانِ بِـ "رَا" مُطْلَقاً وَبـ "هَـ" إِنْ أَمِنَ اللَّبْسُ كَمَا فِي قَوْلِ جَرِيرِ الْمُكَلَّمِ "يَا حُمَرَا".

(الثَّالِثُ) أَنَّهُ لَا يُنْدَبُ إِلَّا الْعَلَمُ الْمَشْهُورُ وَنَحْوُهُ، كَالضَّافِ إِضَافَةً تُوضِّحُ الْمُنْدُوبَ تَوْضِيحَ الْعَلَمِ وَالْمَوْصُولِ الَّذِي اشْتَهَرَ بِصِلَةٍ تَعَيَّنَتْ نَحْوُ "وَأَحْسَبِيكَ" و"وَأَمِنَ مُحَمَّدَاهُ" و"وَأَمِنَ هَاجِرٌ إِلَى مَدِينَتِكَ" فَلَا يُنْدَبُ الْعَلَمُ غَيْرُ الْمَشْهُورِ، وَلَا التَّكْرَةُ كـ "رَجُلٌ" وَلَا الْمُبْهَمُ كـ "أَيُّ" وَاسْمُ الْإِشَارَةِ، وَالْمَوْصُولُ غَيْرُ الْمَشْهُورِ بِالصِّلَةِ.
الغَالِبُ أَنَّ يُجْتَمِعُ بِالْأَلْفِ الزَّائِدَةُ وَهَاءُ السَّكْتِ، وَيُحذفُ لَهَا مَا قَبْلَهَا مِنْ أَلْفٍ فِي آخِرِ الْأَسْمِ نَحْوُ "وَأَمْوَاسَاهُ" أَوْ مِنْ تَنْوِينٍ فِي صِلَةٍ نَحْوُ "وَأَمِنَ قَتَعَ قَلْبَاهُ" أَوْ تَنْوِينٍ فِي مُضَافٍ إِلَيْهِ، نَحْوُ "وَأَغْلَامُ مُحَمَّدَاهُ" أَوْ فَضْمَةٍ نَحْوُ "وَأَحْمَدَاهُ" أَوْ كُسْرَةٍ نَحْوُ "وَأَحَاجِبُ الْمَلِكَاهُ"، فَإِنْ أَوْقَعَ حَذْفُ، الْفُضْمَةُ، أَوْ الْكُسْرَةُ فِي لَبْسٍ أَبْوَيْتَا، وَجُعِلَتْ الْأَلْفُ وَأَوَّاءُ بَعْدَ الْفُضْمَةِ، نَحْوُ "وَأَغْلَامُهُمْ" أَوْ "وَأَغْلَامُكُمْ" (فَلَوْ قِيلَ: وَأَغْلَامُهَا، أَوْ وَأَغْلَامُكُمَا، لَتَبَسَ الْمَذْكُورُ بِالْمُؤَنَّثِ فِي الْأَوَّلَى وَالْجَمْعُ بِالْمُنْتَنِي فِي الثَّانِيَةِ)، وَيَاءُ بَعْدَ الْكُسْرَةِ نَحْوُ "وَأَغْلَامُكُمِي" (فَلَوْ قِيلَ "وَأَغْلَامُكَهَا" لَتَبَسَ بِالْمَذْكُورِ).

قال سيويه: لأن النذبة كأنهم يترنمون فيها ومن شأنهم أن يزيدوا حرفاً إذا نادوا بعيداً ولا أبعد من المنسوب فإذا وقفوا قالوا: يا زيدا واصمراء فيقفون على هاء الخفاء الألف، فإن وصلوا النداء بكلام أسقطوا الهاء، وإذا لم تلحق الألف قلت: وا زيد بكر والألف تفتح ما قبلها مضموماً كان أو مكسوراً تقول وا زيد فتضم، فإن أدخلت الألف قلت: وا زيدا، فإن أضفت إلى اسم ظاهر غير مكنى قلت: وا غلام زيد، فإن أدخلت الألف قلت واغلام زيدا وحذفت التنوين؛ لأنه لا يلحق ساكنان.

قال سيويه: ولم يحركوها يعني التنوين في هذا الموضع؛ لأن الألف زيادة فصارت تعاقب التنوين وكان أخف عليهم، فإن أضفت إلى نفسك قتل وأزيد فكسرت الدال، فإن أدخلت الألف قلت: وا زيدا يكون إذا أضفته إلى نفسك، وإذا لم تضفه سواء ومن قال: يا غلامي قال: وا زيدا فيحرك الياء في لغة من أسكن الياء للألف التي بعدها؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً.



مركز تحقيق النصوص العربية

٤- المنسوب المضاف للياء:

إذا نُسب المضاف للياء اجتزأ به اللغات الست (انظر هذه اللغات الست في بحث "النداء" رقم ٣/٧)، فقل لغة من قال "يا غلام" بالكسر، أو "يا غلام" بالضم، أو "يا غلاماً" بالألف، أو يا "غلامي" بالإسكان يقال "واغلاماً" وحل لغو من قال: "يا غلامي" بالفتح، أو "يا غلامي" بالإسكان يلقأ الفتح حل الأول؛ ويجتزأ به على الثاني (قد استبان أن أين سكن الياء أن يفتحها أو يفتحها). وإذا قيل "يا غلام غلامي" لم يميز في النذبة حذف الياء لأن المضاف إلى الياء غير متاخي، ولما لم يُحذف في النداء لم يُحذف في النذبة.

٥- ألف النذبة تابعة لما قبلها:

وإنما جعلوها تابعة ليقرئوا بين المذكر والمؤنث، وينت الاليتين واجتمع، وذلك قولك: "واظهرهوه" إذا أضفت الظهر إلى مذكر، وإنما جعلتها وأولاً لصرق بين المذكر والمؤنث إذا قلت: واظهرهاه للمؤنث. وتقول: "واظهرهوه" وإنما جعلت الألف وأولاً لصرق بين الاليتين واجتمع إذا قلت: "واظهرهوه" للاليتين. وتقول: "واغلاماً مكينة" إذا أضفت الغلام إلى مؤنث، وإنما فعلوا ذلك ليقرئوا بينها وبين المذكر إذا قلت: "واغلاماً مكينة". وتقول: "واثقطعاً ظهره" في قول من قال: "مررت بظهره قبل"، وتقول: "واثقطعاً ظهره" في قول من قال: "مررت بظهره قبل". انظر معجم القواعد ٢٦/٩.

قال أبو العباس: ولك في وا غلامي في لغة من أسكن الياء وجهان: أن تحرك الياء لدخول الألف فتقول: واغلامياء وأن تسقطها لالتقاء الساكنين فتقول: واغلاماه كما تقول جاء غلام العاقل فتحذف الياء فأما من كان يحرك الياء قبل الندبة فليس في لغته إلا إثباتها مع الألف تقول: واغلاماه وذكر سيبويه: أنه يجوز في الندبة: واغلاميه فيبين الياء بالهاء كما هي في غير النداء، فإن أضفت إلى مضاف إليك قلت: واغلام غلامي، فإن أدخلت الألف قلت: واغلام غلامياء لا يكون إلا ذلك؛ لأن المضاف الثاني غير منادى وقد بيناه لك فيما تقدم.

وكذلك وانقطاع ظهر ياء لا بد من إثبات الياء، وإذا وافقت ياء الإضافة الياء الساكنة في النداء لم يجلوا بداً من فتح ياء الإضافة ولم يكسر ما قبلها كراهية للكسرة في الياء ولكنهم يفتحون ياء الإضافة ويجمعون على ذلك لثلاثي ساكنان.

فإذا ناديت فأنت في إلحاق الألف بالخيار أيضاً، وذلك قولك: واغلامياء وواقاضياء وواغلاميّ في تنية غلام وواقاضيّ. وإن وافقت ياء الإضافة ألفاً لم تحرك الألف وأثبتوا الياء وفتحوها لثلاثي ساكنان وأنت أيضاً بالخيار في إلحاق الألف، وذلك قولك وامثناي ووامثناء.

فإن لم تصف إلى نفسك قلت: وامثناي وتحذف الإلف الأولى لثلاثي ساكنان ولم يخافوا التباساً، فإن كان الاسم المنتوب مضافاً إلى مخاطب مذكر قلت: واغلامك يا هذا، فإن ألحقت ألف الندبة قلت: واغلامكاه، وإن ثبت قلت: واغلامكاه، وإن جمعت قلت: واغلامكموه فقلبت الف الندبة واواً كيلا يلتبس بالثنية وتقول للمؤنث: واغلامكيه.

وكان القياس الألف لولا اللبس وفي الثنية واغلامهيا والمذكر والمؤنث في الثنية سواء وتقول في الجمع: واغلامكناه وتقول في الواحد المذكر الغائب واغلامهوه وللثنتين واغلامهيا وللجميع واغلامهوه وللمؤنث: واغلامهيا وفي الثنية: واغلامهيا وللجميع واغلامهنما، فإن كان المنادى مضافاً إلى مضاف نحو: وانقطاع ظهره قلت في قول من قال: مررت بظهرهوه قيل: وانقطاع ظهرهوه وفي قول من قال: بظهرهيه قال: وانقطاع ظهرهيه.

وقال قوم من النحويين: كل ما كان في آخره ضم أو فتح وكسر ليس يفرق بين شيء وبين شيء جاز فيه الإتيان والفتح وغير الإتيان مثل قِطام تقول: واقطامية ويا قطاماه ويقولون: يا رجلانية ويا رجلاناه ويا مسلموناه ويقولون: يا غلام الرجلية والرجلاه فإذا كانت الحركة فرقاً بين شيئين مثل: قمتُ وقمتَ فالإتيان لا غير نحو: واقياماً قمتوه وقمتاه وقمتيه وقد مر تنبيه المفرد وجمعه في النداء في (هن) فقس عليه.

واعلم أن ألف التثنية لا تدخل على الصفة ولا الموصوف إذا اجتمعوا نحو: وأزيد الظريف والظريف؛ لأن الظريف غير منادى وليس هو بمنزلة المضاف والمضاف إليه؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد وأنت في الصفة بالخيار إن شئت وصفت، وإن شئت لم تصف وهذا قول الخليل.

وأما يونس فيلحق الألف الصفة ويقول: وأزيد الظريفاه ولا يجوز أن تدب التكرة وذلك: وارجلاه ويا رجلاه ولا المبهمة لا تقول: وأعلم.

قال سيويه: إنما ينبغي أن تضع بأعراف الأسماء ولا تبهم وكذلك قولك: وأمن في الداراه في الفتح وذكر يونس: أنه لا يستقيم. وأمن حمر زمراه؛ لأن هذا معروف بعينه.

وقال الأخفش: التثنية لا يعرفها كل العرب وإنما هي من كلام النساء فإذا أرادوا السجع وقطع الكلام بعضه من بعض أدخلوا ألف التثنية على كلام يريدون أن يسكتوا عليه وألقوا الهاء لا يبالون أي كلام كان.

باب الترخيم

الترخيم^(١) حذف أو آخر الأسماء المفردة الأعلام تحقيقاً ولا يكون ذلك إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر ولا يكون في مضاف إليه ولا مضاف ولا في وصف ولا اسم متون في النداء ولا يرخم مستغاث به إذا كان مجروراً، لأنه بمنزلة المضاف ولا يرخم المندوب هذا قول سيويه والمعروف من مذاهب العرب.

والترخيم يجري في الكلام على ضربين: فأجود ذلك أن ترخم الاسم فتدع ما قبل آخره على ما كان عليه وتقول في: حارث: يا حارث أقبل فتترك الراء مكسورة كما كانت.

وفي مسلمة: يا مسلم أقبل وفي جعفر: يا جعفر أقبل تدع الفتحة على حالها وفي يعفر: يا يعفر أقبل وفي برثن: يا برث أقبل تترك الضمة على حالها وفي هرقل أقبل تدع القاف على سكونها والوجه الآخر أن تحذف من لواحق الأسماء وتدع ما بقي اسماً على حاله نحو: زيد وعمرو فتقول: في حارث يا حار وفي جعفر يا جعفر أقبل وفي هرقل: يا هرقل أقبل. وكذلك كل اسم جاز في ترخيمه فإن كان آخر الاسم حرفان زيदा معا حذفتهما لأنها بمنزلة زيادة واحدة.

(١) الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتلينه. يقال صوت رخيم أي سهل لين. ومنه قوله:

تَـبَـيَّرَ مِثْلَ الحَرِيرِ وَمَنَطِقٌ رَّخِيمٌ الحَوَاشِي لَأُفَرَّاءَ وَلَا تُزَرُّ

أي رقيق الحواشي، وأما في الاصطلاح فهو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص. وهو على نوعين: ترخيم التصغير كقولهم في أسود سويد وسياتي في باب، وترخيم النداء وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المتأدي (كَمَا شَعَا فِيمَنْ دَعَا شَعَادًا) وإنما توسع في ترخيم المتأدي، لأنه قد تغير بالنداء، والترخيم تغيير والتغيير بأنس بالتغيير فهو ترقيق.

تنبيه: أجاز الشارح في نصب ترخيماً ثلاثة أوجه: أن يكون مفعولاً له أو مصدرًا في موضع الحال أو ظرفًا على حذف مضاف. وأجاز للراعي وجهاً رابعاً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً وناصبه احذف، لأنه يلائم في المعنى. وأجاز المكودي وجهاً خامساً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً لعامل محذوف أي رخم ترخيماً (وَجَوَزُهُ) أي جوز الترخيم (مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِهَا) أي سواء كان علماً أو غير علم ثلاثياً أو زائداً على الثلاثي. انظر شرح الأشموني ٢٥٦/١.

وذلك قولك: في عثمان: يا عثم. وفي مروان: يا مرو أقبل. وفي أسماء: يا أسم أقبل.
وكذلك كل ألفين للتأنيث نحو: حمراء وصفراء وما أشبه ذلك.

إذا سميت به وكذلك ترخيم رجل يقال له: مسلمون تحذف منه الواو والنون وكذلك
رجل اسمه مسلمان.

قال سيويه: فأما رجل اسمه بنون فلا يطرح منه إلا النون لأنك لا تصير اسماً على أقل
من ثلاثة أحرف ومن قال يا حاز قال يا بني، فإن رخت اسماً آخره غير زائد إلا أن قبل آخره
حرفاً زائداً، وذلك الزائد واو ساكنة قبلها ضمة أو ياء ساكنة قبلها كسرة أو ألف ساكنة
حذفت الزائد مع الأصلي وشبه بحذف الزائد ولم يكن ليحذف الأصل ويبقى الزائد، وذلك
قولك في منصور: يا منصور أقبل تحذف الراء وهي أصل وتحذف الواو وهي زائدة وفي عمار يا
عم أقبل وفي رجل اسمه عتريس: يا عتري أقبل فإن كان الزائد الذي قبل حرف الإعراب
متحركاً ملحفاً كان أو زائداً جرى مجرى الأصل.

فأما الملحق فقولك في قنور: يا قنور أقبل وفي رجل اسمه هينع يا هيني أقبل؛ لأن هذا
ملحق بسفرجل وسنين لك هذا في موضعه من التصريف إن شاء الله.

وأما الزائد غير الملحق فقولك في رجل سميت به حولايا ويردرايا يا حولاي أقبل ويا
بردراي أقبل؛ لأن الحرف الذي قبل آخره متحركاً فأشبهت الألف التي للتأنيث الهاء التي
للتأنيث فحذفت الألف وحدها كما تحذف الهاء وحدها؛ لأن الهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم
ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً والهاء لا تحذف إلا وحدها كان ما قبلها أصلياً أو زائداً أو
ملحقاً أو منقوصاً وحذف الهاء في ترخيم الاسم العلم أكثر في كلام العرب من الترخيم فيما لا
هاء فيه وكذلك إن كان اسماً عامماً غير علم.

والعلم قولهم في سلمة: يا سلم أقبل تريد يا سلمة وقالت الجهنية في هودة بن علي الحنفي
وكان كسرى أقطعه وتوجه بناج:

يا هود ذا الناج إننا لا نقول مسوى يا هود يا هود إما قادم دهم

وأما العام فنحو قول المعجاج:

جَارِي لَا تَسْتَكْرِ هَلِيرِي ^(١)

أي: جالي، وأما ما كان منقوصاً وكان مع الهاء على ثلاثة أحرف فقولهم: يا شاء ادجني. قال أبو عجلي: إذا وصلت سقطت همزة الوصل فالتفت الألف وهي ساكنة مع الراء مع ادجني وهي ساكنة أيضاً فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ووليت الشين المفتوحة الراء، وإذا وقفت قلت: يا أدجني مثل أقبل فلم يحذف الألف رغم شاة ويا ثبت أقبل تريد: ثبة وناس من العرب يشنون الهاء فيقولون: يا سلمة أقبل يحمون الهاء ويدعون الاسم مفتوحاً على لفظ الترخيم والذين يحذفون في الوصل الهاء إذا وقفوا قالوا: يا سلمة ويا طلحة لبيان الحركة ولم يجعلوا المتكلم بالخيار في حذف الهاء عند الوقف والشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف لأنهم إذا اضطروا يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها قال ابن الخرع:

وَكَاذَتْ قَرْازَةٌ تُسْقَى بِسَاءٍ قَسَاؤِي قَرْازَةٌ أُولَى قَسَرَارَا

والضم جائز في البيت وكذلك إن رخصت ما خرجاً من اسمين قد ضم أحدهما إلى الآخر فحكم الثاني حكم الهاء في الحذف وذلك تكملة لشرح

(١) جاري، لا تستكري هليري... سيري وإشفاقي هل بميري

على أن العذير هنا بمعنى الحال التي يحاولها المرء بعذر عليها، وقد بين بقوله: سيري وإشفاقي، الحال التي ينبغي أن يعذر فيها ولا يلام عليها.

ومثله لابن الشجري في أماليه فإنه قال: العذير: الأمر الذي يحاوله الإنسان فيعذر فيه. أي: لا تستكري ما أحاوله معذوراً فيه. وقد فسر بالبيت الثاني. وعليه فعذيري فمفعول تستكري، وسيري: عطف بيان له أو بدل منه أو خبر مبتدأ محذوف أي: هو سيري... ويجوز أن يكون عذيري مبتدأ خبره سيري - كما قال ابن الحاجب في الإيضاح - وعلى هذا فمفعول تستكري محذوف.

قال الزجاج: العذير: الحال. وذلك أن المعجاج كان يصلح حلياً لجملة، فأنكرته وهزئت منه فقال لها هذا. قال علي بن سليمان الأخطش: العذير: الصوت. كأنه كان يرجز في عمله يحلله فأنكرت عليه ذلك، أي: لا تستكري صوتي ورفعه بالحديث، لأنني قد كبرت. والحلس للبعر، وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة، وهو يكسر للهملة وسكون اللام. انظر خزائن الأدب ٢٠٣/١.

نحو: حضر موت ومعدي كرب ومار سرجس ومثل رجل سميت بخمسة عشر تحذف الثاني وتبقى الصدر على حاله فتقول: يا حضر أقبل ويا معدي أقبل ويا خمسة أقبل.
قال مبيويه: وإن وقفت قلت: يا خمسة بالهاء وإنما قال ذلك؛ لأن تاء التانيث لا ينطق بها إلا في الوصل.

فإذا وقفت عليها وقفت بالهاء وبما شبه بحضر موت: عمرويه زعم الخليل: أنه يحذف الكلمة التي ضمت إلى الصدر فيقول: يا عمر أقبل قال: أراه مثل الهاء لأنها كانتا بالتين فضم أحدهما إلى الآخر.

واعلم أن من قال: يا حار فإنه لا يعتد بها حلف ويجعل حكم الاسم حكم ما لم تحذف منه شيئاً.

فإن كان قبل الطرف حرفاً يعتل في أواخر الأسماء وينقلب أعل وقلب نحو: رجل سميت بعرقوة إن رخت فيمن قال يا حار قلت: يا عرقوة أقبل ولم يميز أن تقول: يا عرقوة لأن الاسم لا يكون آخره واو أو قبلها حرف متحرك وحذفين في التصريف ومن قال: يا حار فإنه يجعل الراء حرف الإعراب تقدير ما لا تاء في كتابه فيقول: لا يفعل ذاك إلا بما مثله في الأسماء فمن رخم اسماً فكان ما يبقى منه على مثال الأسماء فجاءت، وإن كان ما يبقى على غير مثال الأسماء فهو غير جائز وكذلك إن كان قبل المحذوف للترخيم شيء قد سقط لالتقاء الساكنين فإنك إذا رخت وحذفت رجع الحرف الذي كان سقط لالتقاء الساكنين نحو: رجل سميت (بقاضون) كان الواحد (قاضي) قبل الجمع فلما جاءت واو الجمع سقطت الياء لالتقاء الساكنين، فإن رخت (قاضين) وهو في الأصل قلت: يا قاضي فرجع ما كان سقط لالتقاء الساكنين وشبه بهذا وقفك على الهاء إذا رخت رجلاً اسمه: خمسة عشر؛ لأن التاء إثنا جليها الوصل فلما زال الوصل رجعت الهاء وكذلك إن كنت أسكنت حرفاً متحركاً للإدغام في حرف مثله وقبله ساكن فحذفت الأخير للترخيم فإنك ترد الحركة لالتقاء الساكنين، وذلك قولك لرجل اسمه (راد) يا راد أقبل إذا رخت وفي عجماء أقبل؛ لأن الأصل: رادد وعجماء، وأما مفر فإذا سميت به ورخته قلت: يا مفر أقبل ولم تحرك الراء؛ لأن ما قبلها متحرك، وأما

عمر إذا كان اسم رجل فإنك إذا رخته تركت الراء الأولى مجزومة؛ لأن ما قبلها متحرك فقلت: يا عمر أقبل ونقاتل أن يقول: هلاً رددت الحركة فقلت: يا عمر أقبل إذا كان الأصل عموراً كما رددت الياء في (قاضي) فالجواب في ذلك: أنك إنما رددت الياء في (قاضي) لأنك لم تبين الواحد هل حذفها كما بنيت (دم) على الحذف وعمر لم تلحق الراء الأخيرة بعد إن تم بالأولى ولم يتكلم بأصله.

فإن كان آخر الاسم حرفاً مدغماً بعد الألف وأصل الأول منها السكون أعني الحرفين المدغم أحدهما في الآخر حركته إذا رخته بحركة ما قبله، وذلك نحو: اسحار يا هذا تقول: يا اسحار فتحركه بحركة أقرب المتحركات منه.

وكذلك تفعل بكل ساكن احتيج إلى حركته من هذا الضرب.

قال رجل من أزد السراة:

الْأَرْبُ مَوْلُودٌ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبُوانٌ

ففتح الدال بحركة الياء لما احتاج إلى حركتها لأن الفتحة قريبة منها وأسحار اسم وقع مدغماً آخره وليس لرائه الأولى نصيب في الحركة

واعلم أن الأسماء التي ليست في أواخرها هاء أن لا يحذف منها أكثر.

(١) معنى "رُبَّ" التوكيد، وثاني للتحليل فالأول كقوله عليه الصلاة والسلام: (يا رُبَّ كاسية في الدنيا حارية يوم القيامة)، والثاني كقول رجل من أزد السراة:

الْأَرْبُ مَوْلُودٌ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبُوانٌ

(سكنت اللام من يلد تشبيهاً بكف فالتقى ساكتان حركت الدال بالفتح اتهاها للياء)

وقد تحذف "رُبَّ" ويبقى حملها بعد الفاء كثيراً كقول امرئ القيس:

فَوَيْلٌ لَكَ حُبْلٍ قَدْ طَرَفَتْ وَمُرْجِعٍ فَأَقْبَنْتُهَا عَنْ ذِي عَمَلٍ عَمَلٍ

(طرق: أتى ليلاً، "التهايم" التعاويد، "محول" أتى عليه حول)

وبعد الراي أكثر كقول امرئ القيس:

وَلَيْسَ كَعُوجِ الْبَحْرِ أَرْعَى شُدُولَهُ عَلَى بَلَدٍ أَعْمَى لَيْسَ

(الشُدُول: السائر واحدها: سدول، لَيْسَ: ليختر). انظر معجم القواعد ٢٠ / ١١.

قال سيوريه: وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر قال: وكل اسم خاص رخصته في النداء فالترخيم فيه جائز، وإن كان في هذه الأسماء الثلاثة أكثر وكل اسم على ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذا لم يكن آخره هاء؛ لأن أقل الأصول ثلاثة فإنها يرخم من الأربعة وما زاد؛ لأن ما بقي في الأسماء على عدته والفرء يرخم من ذلك ما كان محرك الثاني نحو: قدم وعضد وكثف إذا سمي به رجلاً وقال: إن من الأسماء ما يكون على حرفين كدم ويد ولم يجز أن تقول في بكر: يا بك أقبل؛ لأنه لا يكون اسم على حرفين ثانيه ساكن إلا مبهماً نحو من وكم وليس من الأسماء اسم نكرة ليس في آخره هاء تحذف منه شيء إذا لم يكن اسماً غالباً إلا أنهم قد قالوا: يا صاح أقبل وهم يريدون: يا صاحب، وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف والفرء إذا رخم: فمطر حذف الطاء مع الراء لأنها حرف ساكن والنحويون على خلافه في حذف الطاء وما أشبهها من السواكن الواقعة ثالثة ويحيز الفرء في حارة: يا حما أقبل بصير مثل رخصا:

ولي سميد يا سمي بصير مثل عسي ولا يحيز: يا ثمود في ثمود؛ لأنه ليس له في الأسماء نظير.

واعلم أن الشعراء يرخمون في غير النداء اضطراباً فمن ذلك قول الأسود ابن يعفر:

أودى ابن جُلهمَ حَبَادَ بِهَرَمته إن ابن جُلهمَ أمسى حَيَّة الوادي

أراد: جُلهمه والعرب يسمون الرجل جُلهمه والمرأة جُلهم.

باب مضارع للنداء

اعلم أن كل منادى مختص، وإن العرب أجرت أشياء لما اختصتها بجرى المنادى كما أجروا التسوية بجرى الاستفهام إذ كان التسوية موجودة في الاستفهام، وذلك قولهم: أما أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرجل أو: تفعل نحن كذا وكذا أيها القوم واللهم اغفر لنا أيتها العصابة. قال سيبويه: أراد أن يؤكد؛ لأنه اختص إذ قال: إنه لكنه أكد كما تقول لمن هو مقبل عليك كذا كان الأمر يا فلان ولا يدخل في هذا الباب لأنك لست تنبه غيرك.

ومن هذا الباب قول الشاعر:

أنا بني كُثِّلَ لا تَمَيَّ لأبٍ عنه ولا هو بالأبناء يَشِيرُنا^١

نصب بني مختصا على فعل مضمر كما يفعل في النداء نحو (أعني) وما أشبه ذلك.



(١) قال ابن هشام: المنادى نوع من أنواع المفعول به وله أحكام تخصه فلهذا أفردته بالذكر وبيان كونه مفعولاً به أن قولك يا عبد الله أصله يا أدهو عبد الله ف يا حرف تنبيه وأدهو فعل مضارع قُصِدَ به الإنشاء لا الإخبار وفاعله مستتر وعبد الله مفعول به ومضاف إليه ولما علموا أن الضرورة داهية إلى استعمال النداء كثيراً أوجبوا فيه حذف الفعل اكتفاء بأمرين أحدهما دلالة قرينة الحال والثاني الاستغناء بها جعلوه كالنائب عنه والقائم مقامه وهو يا وأخواتها

وقد تبين بهذا أن حقَّ المُنَادَاتِ كلها أن تكون منصوبة لأنها مفعولات ولكن النصب انما يظهر اذا لم يكن المنادى مبنياً وانما يكون مبنياً اذا أشبه الضمير بكونه مفرداً معرفة فإنه حيثل يثنى على الضمة أو نالها نحو يا زَيْدُ ويا زَيْدَانِ ويا زَيْدُونَ، وأما المضاف

والشيء بالمضاف والنكرة غير المقصودة فإنهن يستوجبن ظهور النصب وقد مضى ذلك كله مشروحاً مثلاً في باب البناء فمن أحبَّ الوقع عليه فليرجع إليه. انظر شرح شفاء الذهب ١/ ٢٨٤.

مسائل من هذا الباب

تقول: يا هذا الطويل أقبل في قول من قال: يا زيد الطويل ومن قال: يا زيد الطويل قال: يا هذا الطويل وليس الطويل بنعت هذا ولكنه عطف عليه وهو الذي يسمى عطف البيان؛ لأن هذا وسائر المبهات إنما تين بالأجناس ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني زيد فخفت أن يلتبس الزيدان على السامع أو الزبود قلت: الطويل وما أشبه لتفصل بينه وبين غيره عن له مثل اسمه، وإذا قلت: جاءني هذا فق أو مات له إلى واحد بحضرتك وبحضرتك أشياء كثيرة وإنما ينبغي لك أن تين له عن الجنس الذي أومأت له إليه لتفصل ذلك عن جميع ما بحضرتك من الأشياء ألا ترى أنك لو قلت له: يا هذا الطويل وبحضرتك إنسان ورمح وغيرهما لم يدر إلى أي شيء تشير.

وإن لم يكن بحضرتك إلا شيء طويل واختار شيء قصير واحد فقلت: يا هذا الطويل جاز عندي؛ لأنه غير ملبس بالأصل ذاك وأنت في المبهمة تخص له ما يعرفه بعينه وفي غير المبهمة تخص له ما يعلمه بقلبه.

وتقول في رجل سميت بقولك: زيد وعمرو يا زيدا وعمرا أقبل تنصب لطول الاسم ولو سميت: طلحة وزيدا لقلت: يا طلحة وزيدا أقبل، فإن أردت بطلحة الواحدة من الطلح قلت: يا طلحة وزيدا أقبل لأنك سميت بها منكورة ولم تكن ولم تكن جميع الاسم فتصير معرفة إنها هي في حشو الاسم كما كانت فيما نقلتها عنه وتقول: يا زيد الظريف على أصل النداء عند البصريين وقال الكوفيون: يراد بها يا أيها الظريف فلما لم يأت (يا أيها) نصبت ورياً نصبوا المنعوت بغير تنوين فأتبعوه نعتهم وينشدون:

فما كغيبُ بن مائة وابنُ سعدى بأَجود منك يا عُمَر الجواد^(١)

(١) انتصاب المتأدي لفظاً أو محلاً عند سيره على أنه مفعول به وناسبه الفعل المقدر، فأصل يا زيد عنده أدعو زيدا، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته، وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لصدقه الفعل، فعل الملهين يا زيد جملة وليس المتأدي أجدر جزأها فعند سيره جزأها

والنصب عند الكوفيين في العطف على (أيها) كما كان في النعت فلما لم يأتي (يا أيها) نصب ويجيزون: يا عبد الله وزيداً ويقولون: يا أبا محمد زيد أقبل وهو عند البصريين بدل وهو عند الكوفيين من نداء ابن.

وإذا قلت: زيداً فهو عند الكوفيين نداء واحد ويسميه البصريون عطف البيان ويجيز الكوفيون: يا أيها الرجل العاقل على تمديد النداء كذا حكى في عنهم ويجيز البصريون: يا رجلاً ولا يجيز الكوفيون ذلك إلا فيما كان نعتاً نحو قوله:

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنْ لَا تَلْقَاهَا

جزأها أي الفعل والفاعل مقدران، وعند المبرد حرف النداء مد مد أحد جزأي الجملة أي الفعل والفاعل مقدر والمفعول مهنا على الملحقين واجب الذكر لفظاً أو تقديرًا إذ لا نداء بدون المنادى (وَنَحْوُ زَيْدٍ ضَمٌّ وَافْتَحَنُ مِنْ نَحْوِ زَيْدِ بْنِ سَعِيدٍ لَا تَمَيَّنْ) أي إلقا كان المنادى علمًا مفرداً موصوفاً بابن متصل به مضاف إلى علم نحو يا زيد بن سعيد جاز فيه الضم والفتح، والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح، ومنه قوله:

يَا حَكَمُ بْنُ الْمُثَنَّى بْنِ الْخَطَّابِ
مُرَادُكَ الْمَجْدُ عَلَيْكَ مَعْدُودٌ

تنبيه: شرط جواز الأمرين بكون الابن صفة كما هو الظاهر، فلو جعل بدلاً أو عطف بيان أو منادى أو مفعولاً بفعل مقدر تعين الضم، وكلامه لا يوفي بذلك، وإن كان مراده (وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمًا وَتَلِ الْإِبْنُ عَلَمٌ قَدْ حُتِّا) الضم مبتدأ خبره قد حُتِّا وإن لم يل شرط جوابه محذوف، والتقدير فالضم متحتم أي واجب. ويجوز أن يكون قد حُتِّا جوابه والشرط وجوابه خبر للبتداء. واستغنى بالضمير الذي في حتم رابطاً، لأن جملة الشرط والجواب يستغنى فيهما بضمير واحد لتترلها مترلة الجملة الواحدة، وهل هنا فلا حذف. ومعنى البيت أن الضم متحتم أي واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة كما في نحو يا رجل ابن عمرو، ويا زيد الفاضل ابن عمرو، ويا زيد الفاضل لاتقاء علمية المنادى في الأولى، واتصال الابن به في الثانية والوصف به في الثالثة، ولم يشترط هنا الكوفيون كقوله:

مَتَا كَعْبُ بْنُ مَتَّى وَأَبْنُ أَرْوَى
بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا

بفتح عمر، وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت. ونحو يا زيد ابن أخي لعدم إضافة ابن إلى علم وهو مراد عجز البيت. انظر شرح الأشمولي ١/ ٢٣٨.

ولا يكادون يحذفون (يا) من النكرة ويقولون: وا زيد في النداء ويقولون: وأ أي زيد.
قال أبو العباس: إنما قالوا: هذا ابنم وزأيت ابنأ ومررت بابنم فكسروا ما قبل الميم إذا
انكسرت وفعلوا ذلك في الضم والنصب؛ لأن هذه الميم زيدت على اسم كان منفرداً منها
وكان الإعراب يقع على آخره فلما زيدت عليه ميم أصريت الميم إذ كانت طرفاً وأصريت ما
قبلها إذ كانت تسقط فرجع الإعراب إليه وقولك وقد يخفف الهمز فتقول: مَرُّ فيقع الإعراب
على الراء فلذلك تبعث الهمزة وكذلك إذا قلت: يا زيد بن عمرو جعلتها بمنزلة واحدة اسم
واحد واتبعت الدال حركة ابن فهو مثل ابنم وقال في قولهم: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة.
لا يجوز: اللهم اغفر لهم أيتها العصابة.

وقال: قلت لأبي عثمان: ما أنكرت من الحال للمدعو قال: لم أنكر منه إلا أن العرب لم
تدع على شريطة لا يقولون يا زيد راكباً أي نذكرك في هذه الحال ونمسك هن دعائك ماشياً
لأنه إذا قال: يا زيد فقد وقع الدعاء على كل حال
قال: قلت: فإنه إن احتاج إليه راكباً لم يحتج إليه في غير هذه الحال فقال: يا زيد راكباً أي
أريدك في هذه الحال قال: أأست قد تقول: يا زيد دعاء حقاً قلت: بلى قال: علام تحمل المصدر
قلت: لأن قولي: يا زيد كقولي: أدعو زيدا فكأنني قلت: أدعو دعاء حقاً قال: فلا أرى بأساً بأن
تقول على هذا: يا زيد قائماً وألزم القياس.

قال أبو العباس: ووجدت أنا تصديقاً لهذا قول النابغة:

قالت بنو عامر نحالوا بني أسد
بأبؤس للجهل ضرراً لأقوام^١

(١) على أن المبرد أجاز أن ينصب عامل المنادى الحال، نحو: يا زيد قائماً، إذا ناديته في حال قيامه. قال:
ومنه يا أبؤس للجهل.. والقاهر أن عامله أبؤس الذي هو بمعنى الشدة، وهو مضاف إلى صاحب الحال، أهني
الجهل تقديراً لزيادة اللام.

أقول: من جعل عامل الحال النداء جعل الحال من المضاف وفيه مناسبة جيدة، فإن الجهل ضرار ويؤسه
ضرار، ومن جعل ضرراً حالاً من المضاف إليه جعل العامل المضاف. ومن جعله من المضاف إليه الأعلم،

وقال الأخفش: لو قلت: يا عبد الله صالحاً لم يكن كلاماً.

وقال أبو إسحاق يعني الزبدي: كان الأصمعي: لا يميز أن يوصف المنادي بصفة البتة مرفوعة ومنصوبة.

وقال أبو عثمان لا أقول: يا زيد وخيراً من عمرو أقبلًا إذا أردت بخير من عمرو المعرفة لأنني أدخل الألف واللام إذا تباعد المنادي من حرف النداء كما أقول: يا زيد والرجل أقبلًا ولكن أقول: يا زيد والآخر أقبلًا، ويا زيد ويا خيراً من عمرو أقبلًا إذا أردت حرف النداء كان ما بعده معرفة.

ولم يحمى معه الألف واللام كما تقول: يا خيراً من زيد العاقل أقبل فتنبس العاقل، لأنه صفة له وكذلك: يا زيد ويا آخر أقبلًا وقال أبو عثمان: أنا لا أرى أن أقول: يا زيد الطويل وذا الجملة إن عطفت على زيد والنحويون جميعاً في هذا على قول.

قال: وأرى إن عطفت (ذا الجملة) على (الطويل) أن أرفعه كما فعلت في الصفة والنحويون كلهم يخالفونه ولا يجوزون إلا نصب ذي الجملة وهذا عنده كما تقول: يا زيد الطويل ذو الجملة إذا جعلته صفة للطويل.

وإن كان وصفاً لزيد أو بدلاً منه نصبته وكان أبو عثمان يميز يا زيد أقبل على حذف ألف الإضافة لأنه يجوز في الإضافة: يا زيد أردت: يا زبدي فأبدلت من الياء ألفاً.

قال: ونصب ضراراً على الحال من الجهل. وإنما كان يرد هذا الانتظار على المبرد لو جعل ضراراً حالاً من المضاف إليه. وقد أجاز ابن جني في قوله بقرى من قول الحياسي:

ألفى بقرى منجلى حين أجلبت

الوجهين قال: يجوز أن تجعل بقرى حالاً من ألفى، وذلك أنها ياء ضمير المتكلم فأبدلت ألفاً تخفيفاً فيكون معنى هذا: تلهفت وأنا بقرى أي: كأننا هناك، كما أن معنى الأول لو أنتهت: يالهفتي كأنه في ذلك الموضع. فيكون بقرى في هذا الأخير حالاً من المنادي المضاف كقوله:

يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام

أي: يا بؤس الجهل، أي: أدموه ضراراً. وإذا جعلته حالاً من الياء المتقلبة ألفاً كان العامل نفس اللفظ، كقولك يا قيامي ضاحكاً؛ ندعو القيام أي: هذا من أوقاتك. انظر خزائن الأدب ١/ ٤٠٥.

وعلى هذا قرئ: (يَا أَبَتَ لِمَ تَعْبُدُ) [مريم: ٤٢] و(يَا قَوْمَ لَا أَسْأَلُكُمْ) [هود: ٥١] قال: ومن زعم أنه على حذف الندة فهذا خطأ لأن من كان من العرب لا يلحق الندة ألفاً فهي عنده نداء فلو حذفوها لصارت بدلاً على غير جهة الندة.

وقال أبو العباس: لا أرى ما قال أبو عثمان في حذف الألف إذا جعلتها مكان ياء الإضافة صواباً نحو: يا غلاماً أقبل لا يجوز حذف الألف لحذفها كما تحذف الياء إذا قلت: يا غلام أقبل. وقال: يا أبت. لا يجوز عندي إلا على الترخيم كما قال مسيويه مثل: يا طلحة أقبل وقال: زعم أبو عثمان أنه يجيز: يا زيد وحمراً أقبل على للموضع كما أجاز: يا زيدُ زيداً أقبل فعطف زيد الثاني على الموضع عطف البيان وأهل بغداد يقولون: يا الرجلُ أقبل ويقولون لم نر موضعاً يدخله التنوين يمتنع من الألف واللام وينشئون:

يَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَأَا يَا كُتُبَانِ أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا

وقال أبو عثمان: سألت الأخفش كيف يرفع عليهما فيمن كسر اللام على قولك: يا حار فقال: يا طيلس أقبل قلت: أرايت فيعملان قطباً الصحيح إنما يوجد هنا في المعتل نحو: سيد وميت.

مركز تحقيق تكوير علوم

(١) قال أبو عثمان: ووضع الألف مكان الياء في الإضافة مطرد، وأجاز: يا زيد أقبل؛ إذا أردت الإضافة قال: وعلى هذا قراءة من قرأ: ﴿يَا أَبَتَ لِمَ تَعْبُدُ﴾ و﴿يَا قَوْمَ لَا أَسْأَلُكُمْ﴾، وأشد أبو عثمان: وقد زعموا أني جزعت عليهما وعمل جزع إن قلت وإياكهما فهذا الوجه أوجه من الإسكان، وقد أجاز أبو عثمان وراه مطرداً، فعل رأي أبي عثمان يكون ما رواه حفص من عاصم أنه قرأ في كل القرآن: ﴿يَا بَنِي﴾ إذا كان واحداً [الحجة للقراء السبعة: ٤/ ٣٤١].

(٢) أخرجه ابن الأنباري في "الإنصاف" عن حلف المتأدي وإقامة صفته مقامه قال: "التقدير فيه ولي الذي قبله، فإياها الغلامان، وإيا حبيتي التي، وهذا قليل باب الشعر".

و"إياكما": تخيير، و"أن تكسبانا": أي: من أن تكسبانا، وماضيه كسب يتعدى إلى مفعولين، يقال: "كسبت زيداً مالاً وعلياً أي: أنلته".

قال ثعلب: كلهم يقول: كسبك فلان خيراً، إلا ابن الأعرابي فإنه يقول: "أكسبك بالآلف" كذا في "المصباح".

وهذا البيت شائع في كتب النحو، ولم يعرف له قائل ولا ضميعة. انظر خزائن الأدب ١/ ٢٥٧.

قال: فقال: قد علمت أني قد أخطأت لا يجوز ترخيمه إلا على قولك يا حار قال: وكان الأخفش لا يجوز عنده ترخيم حبلوى اسم رجل فيمن قال: يا حار، وذلك؛ لأنه يلزمه أن يحذف يأتي النسب ويقلب الواو ألفاً لئلا يفتح ما قبلها فيقول: يا حبل فتصير ألف فعلية منقلبة وهذا لا يكون أبداً إلا للتأنيث.

فلهذا لا يجوز؛ لأن ألف التأنيث لا تكون منقلبة أبداً من شيء. وهذا البناء لا يكون للمذكر أبداً وقال: كان الأخفش يقول: إذا رخت سفريج اسم رجل في قول من قال: يا حار.. فحذفت الجيم لزمك أن ترد اللام التي حذفتها لطول الاسم وخروجه من باب التصغير فتقول: يا سفير أقبل؛ لأنه لما صار إسماً على حياله فحذفت الجيم على أن يعتد بها ولجعله بمنزلة (قاصون) اسم رجل إذا قلت: يا قاضي الياء التي كانت ذهبت لالتقاء الساكنين لما حذفت ما حذفت من أجله.

قال أبو العباس: وليس هذا القول بشيء. ووجه الغلط فيه بين، وذلك لأنك لم تقصد به إلى سفرجل فتسميه به ولا هو منه في شيء إنما قصدت إلى هذا الذي هو سفريج ولا لام فيه فهو على مثال ما يرخم فرخته بعد أن ثبت إسماً ألا ترى أنك تقول: في تصغير سفرجل: سفريج وسفريج للموضع ولو سميته: سفريج لم يجوز أن تقول فيه: سفرجل واسمه سفريج لأنك لست تقصد إلى ما كان يجوز في سفرجل وكذلك فرزدق.

لو سميته بتصغيره فيمن قال: فرزد لم يجوز في اسمه أن تقول: فريزق، وإن كان ذلك يجوز في تصغير فرزدق لأنك سميته بشيء بعينه فلزمه.

وتقول: يا زيد وعمرو الطويلين والطويلان؛ لأنه بمنزلة قولك: يا زيد الطويل وتقول بلا هؤلاء وزيد الطوال؛ لأن كله رفع والطوال عطف عليهم ولا يجوز أن يكون صفة لإفراق الموصوفين وتقول: يا هذا ويا هذان الطوال، وإن شئت قلت: الطوال؛ لأن هذا كله مرفوع والطوال عطف عليهم هنا وليس الطوال بمنزلة: يا هؤلاء الطوال؛ لأن هذا يقبح من جهتين: من جهة أن المبهم إذا وصفته بمنزلة اسم واحد فلا يجوز أن تفرق بينه وبينه والجهة الأخرى

أن حق المبهم أن يوصف بالأجناس لا بالنحوت وتقول: يا أيها الرجل وزيد الرجلين الصالحين تنصب ولا ترفع من قبل أن رفعهما مختلف، وذلك أن زيدا على النداء والرجل نعت (لأي) وتقول في النتبة: يا زيد زيدا ويا زيدا زيدا وقوم يميزون: يا زيدا زيدا وقوم يميزون: يا زيدا يا زيدا ويا زيدا ويا زيدا وقد مضى تفسير ما يجوز من ذا وما لا يجوز وقالوا: من قال يا هناه ويا هناه بالرفع والجهر من رفع توهم أنه طرف للاسم ويكسر؛ لأنه جاء بعد الألف.

والثنية: يا هنائيه ويا هنائاه ويا هنوتاه في الجمع وهتاه في المؤنث وهتائيه في الثنية وهتائاه ويا هنائوه في الجمع لا غير والقراء لا ينعت المرخم إلا أن يريد نداء بين ونعت المرخم عندي قبيح كما قال القراء من أجل أنه لا يرخم الاسم إلا وقد علم ما حذف منه وما يعني به. فإن احتيج إلى النعت للفرق فرد ما سقط منه أولى كقول الشاعر:

أضمر بن ضمرة ما ذا ذكرت من صرمة أخذت يسا المرار

أراد: يا ضمريا ابن ضمرة.

والكوفيون يميزون: يا جرجر في جرة وفي حولاك يا حول فيحذفون الزوائد كلها وهذا إخلال بالاسم يسقطون فيه ثلاثة أحرف ~~فيها~~ ~~فيها~~ ~~فيها~~ ولا نظير لهذا في كلام العرب ويقولون للمرأة: يا ذات الجمجمة أقبل ويا ذواتي الجمم للإثنين وللجماعة يا ذوات الجمم بكسر التاء وقد يقال: يا ذواتي الجممة ويا ذوات الجممة.

قال أبو بكر: وذلك أن ذات إنما هي ذاة فالتاء زائدة للجمع وإنما صارت الهاء في الواحدة تاء حين أضفتها ووصلتها بغيرها.

وتقول: يا هذا الرجل. والرجل أقبل ويا هذان الرجلان والرجلين مثل: يا زيد الظريف والظريف النصب على الموضع والرفع على اللفظ وتقول: يا أخونا زيد وعمرو على قولك يا: زيد وعمرو يعني البتل.

وقال الأخفش: وإن شئت قلت: زيد وعمرو على التعويض كأنك قلت أحدهما زيد والآخر عمرو.

قال أبو بكر: هذا عندي إنما يجوز إذا أراد أن يخبر بذلك بعد تمام النداء.
وتقول: يا أيها الرجل زيد؛ لأن زيدا معطوف على الرجل عطفاً للبيان يجري عليه كما
يجري النعت للبيان ولو جاز أن لا تنون زيدا لجاز أن تقول: يا أيها الجاهل ذا التنزي.
على النعت وإنما هو ذو التنزي وتقول: يا أيها الرجل عبد الله تعطف على الرجل عطفاً
البيان.

قال الأخفش: ولو نصبت كان في القياس جائز إلا أن العرب لا تكلم به نصباً ولكن
تحمّله على أن تبدله من (أي)؛ لأن (أي) في موضع نصب على أصل النداء وقال: إذا رخصت
رجلاً اسمه شاة قلت: يا شاة أقبل ومن قال: يا حارّ فرفع قال: يا شاة أقبل فرد الهاء الأصلية؛
لأنه لا يكون الاسم على حرفين أحدهما ساكن إلا ميبهاً وقال: تقول في شبة على ذا القياس يا
وشي أقبل وفي دية: يا ودي أقبل فتدغم في أوله لأنها ذهبت من الأول؛ لأن الأصل: وديت
ووشيت وإنما ردت الواو؛ لأن مثل: لا يكون اسماً.

وذلك أن الاسم لا يكون على حرفين أحدهما ساكن قال: وتكرر الواو إذا رددتها؛ لأن
الأصل وشبه كما كانت قالت العرب: رَجُلًا كَأَنَّهَا: وقالوا: ولدة والكوفيون وقوم يميزون:
يا رجل قام ويقولون: إن كان تعجباً نصبت كقولك: يا سيداً ما أنت من سيد ويكون مدحاً
كقولك: يا رجلاً لم أر مثله وكذلك جميع النكرات عندهم وتقول: يا أيها الرجل ويا أيها
الرجلان ويا أيها الرجال ويا أيها النساء على لفظ واحد والاختيار في الواحدة في المؤنث يا أيها
المرأة، وإذا قلت: يا ضاربي فأردت به المعرفة كان مثل: يا صاحبي وغلامي ويجوز عندي أن
تقول: يا ضاربٍ أقبل كما تقول: يا غلامٍ أقبل، فإن أردت غير المعرفة لم يجر إلا إثبات الياء
وتقول: يا ضاربي غداً وشاقي لأنك تنوي الانفصال وتقول: يا قاضي المدينة لك أن تنصّبها
وذلك أن ترفع الأول وتنصب الثاني والكوفيون يميزون نصب الأول بتنوين؛ لأنه يكون خلفاً
وما لا يكون خلفاً فلا يجوز في الأول عندهم التنوين مثل: يا رجل رجلاً لا يميزون النصب في
الأول وقالوا كل ما كان يكون خلفاً فلك الرفع بلا تنوين والنصب بتنوين ويقولون: يا قائماً
أقبل ويا قائمٌ أقبل ويميزون أن يؤكد ما فيه وينسق عليه ويقطع منه كما يصنع بالخلف

ويجيزون: يا رجل قائماً أقبل على تدايين، وإن شئت كان في الصلة ويجيزون: يا رجل قائماً أقبل. ينون فيها الألف واللام.

ويحكون عن العرب: يا مجنون مجنون أقبل ويجيزون: يا أيها الذي قمت أقبل ويا أيها الذي قام أقبل وهو جائز ولا يجيزونه في من وكذا ينهي ويقولون: يا رجلاً قمت أقبل ويا رجل قمت أقبل والفراء إذا خاطب رفع لا غير ويقولون: يا قاتل نفسك ويا عبد بطنك وهذا جائز قال أحمد بن يحيى: لو أجزت الرفع لم يكن خطأ قال: وكذلك: يا ضاربنا ولا شائنا يختار النصب مع كل ما ظهرت إضافته قال: ويجوز في القياس الرفع وأنت تنوي الألف واللام.

فإذا كان لا يجوز فيه الألف واللام لم يجز إلا النصب مثل: يا أفضل منا ويا أفضلنا ويا غلام زيد ويا غلام رجل إنما يجوز الرفع في القياس مع ضارب زيد وحسن الوجه وقال: أما مثلنا وشبهنا فالنصب لا غير.

وقال الأخفش: تقول: إذا نسبت رجلاً إلى جباري وحيتي قلت: جباري وحيتي فإذا رخت لم ترد الألف وكذلك إذا نسبت إلى مريم قلت: مريمي لم ترد الألف لو رخت؛ لأن هذا لم يحذف لالتقاء الساكنين ولو كان حذف لالتقاء الساكنين لفي الحرف مفتوحاً فكان يكون جباري وحيتي قال: وإن شئت قلت: إني أرد الألف وأقول ذهب لإجتماع الساكنين ولكنهم كسروا لأنهم رأوا جميع النسب يكسر ما قبله قال: ومن قال: احذفه هل أبي أهيه بناء قال: لا أحذفه لإجتماع الساكنين وجب عليه أن لا يرد في: ناحي وقاضي إذا نسب إلى ناحية وقاضي وقال: إذا سميت رجلاً حبلاوي أو حراوي إذا رخته فيمن قال: يا حارز فرفع همزت لأنها واو صارت آخراً فتهمزها وتصرفها في المعرفة والنكرة لأنها الآن ليست للتأنيت.

قال أبو بكر: وجميع ما ذكرت من المسائل فينبغي أن تعرضه على الأصول التي قدمتها فما صح في القياس فأجزه وما لم يصح فلا تجزه وإنما أذكر لك قول القائلين كيلاً تكون غريباً فيمن خالفك، فإن الحيرة تقارن الغربة وقد ذكرنا الضم الذي يضارع الرفع ونحو نتبعه الفتح الذي يشبه النصب إن شاء الله.

باب النفي بـ (لا)

الفتح الذي يشبه النصب هو ما جاء مطرداً في الأسماء التكرات المفردة ولا تخص اسماً بعينه من التكرات إذا نفيتها (بلا)، وذلك قولك: لا رجل في الدار ولا جارية فأى اسم نكرة ولي (لا) وكان جواباً لمن قال: هل من غلام فهو مفتوح، فإن دخلت (لا) على ما عمل بعضه في بعض من معرفة أو نكرة لم تعمل هي شيئاً إنما تفتح الاسم الذي يليها إذا كانت قد نفت ما لم يوجبه موجب.

(١) لا النافية للجنس (وتسمى "لا" التبرئة):

[١] شروط عملها:

نعمل عمل "إن" يستو شروط:

(أ) أن تكون نافية.

(ب) أن يكون المنفي بها الجنس (ولو كانت نفي واحدة قولت عمل

"ليس" نحو "لا رجل قائماً بل رجلاً قاعاً" لا "لا رجل قائماً" أي لا يفصل لها، إذ هو كرم الله وجهه كان فيصلاً في الحكومات هل ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم: أقضاكم على، فصار اسماً كالجنس المقيد لمعنى الفصيل، وعلى هذا يمكن وصفه بالنكرة، وهذا كما قالوا: "لكل يرهون موسى" أي لكل جبار قهار، فيصرف يرهون وموسى لتكثيرهما بالمعنى المذكور كما في الرضي ج - ١ ص ٢٦٠).

(ج) أن يكون نفيه نصاً (وهو الذي يراد به النفي العام، وقدّر فيه "من" الاسفراقية، فإذا قلنا "لا رجل في الدار" وأنت تريد نفي الجنس لم يصح الإبتداع "من" فكان سائلاً سأل: هل من رجل في الدار؟ فيقال: "لا رجل").

(د) ألا تدخل عليها جاز (وإن دخل عليها الحائض لم تعمل شيئاً، وتخصت النكرة بعدها نحو "تخصت من لا شيء، وشذ" جئت بلا شيء" بالفتح).

(هـ) أن يكون اسمها نكرة متصلاً بها (وإن كان اسمها معرفة، أو نكرة متصلاً منها أهملت، ووجب تكراؤها، نحو "لا محمود في الدار ولا هاشم" ونحو: "لا فيها حول ولا هم عنها ينزفون" فإنها لم تتكرر مع المعرفة في قولهم "لا تترك أن تفعل" من النوال والتويل وهو المعطية وهو مبتدأ، وأن تفعل سداً سد خبره لتأول "لا تترك" بلا يتبني لك أن تفعل).

(و) أن يكون خبرها أيضاً نكرة. انظر معجم القواعد ٢ / ٢٤.

فأما إذا دخلت على كلام قد أوجبه موجب فإنها لا تعمل شيئاً وإنها خولفت بها إذا كانت تنفي ما لم يوجب وكل منفي فإنها ينفي بعد أن كان موجباً وأنت إذا قلت: لا رجل فيها إنها نفيت جماعة الجنس وكذلك إذا قلت: هل من رجل لم تسأل عن رجل واحد بعينه إنها سألت عن كل من له هذا الاسم ولو أسقطت (من) فقلت: هل رجل لصلح لواحد والجمع فإذا دخلت (من) لم يكن إلا للجنس.

واعلم أن (لا) إذا فتحت ما بعدها فقد يجيء الخبر محذوفاً كثيراً تقول: لا رجل ولا شيء تريد في مكان أو زمان وربما لم يحذف مخالفت ما وليس ألا ترى أن (ما) تنفي بها ما أوجبه الموجب و(ليس) كذلك وهما يدخلان على المعارف و(لا) في هذا الموضع ليست كذلك وقد اختلف النحويون في تقديرها اختلافاً شديداً فقال سيويه: (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها وتترك التنوين لما تعمل فيه لازم لأنها جعلت وما تعمل فيه بمتزلة اسم واحد نحو: خمسة عشر، وذلك؛ لأنه لا يشبه ما ينصب وهو الفعل ولا ما أجرى مجراه لأنها لا تعمل إلا في نكرة (ولا) ما بعدها في موضع ابتداء فلما خولفت بها عن حال أخواتها خولفت بلفظها كما خولفت بخمسة عشر ولا تعمل إلا في نكرة كما أن: رُبَّ لا تعمل إلا في نكرة فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها كما قالوا: يا ابن أم فهي مثلها في اللفظ وفي أن الأول عامل في الثاني و(لا): لا تعمل إلا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم التحليل كقولك: هل من عبد أو جارية فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة.

(فلا) وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذا قلت: هل من رجل فالكلام بمتزلة اسم مبتدأ والذي يبنى عليه في زمان أو مكان هو الخبر ولكنتك تضمرة وإن شئت أظهرته. قال أبو العباس محمد بن يزيد: فإن قال قائل: فهل يعمل في الاسم بعضه فالجواب في ذلك: بلغني أنك منطلق إنما هو بلغني إنطلاقك (فإن) عاملة في الكاف وفي منطلق وكذلك موقعها مفتوحة أبداً، وكذلك (أن) الخفيفة هي عاملة في الفعل وبه تحت اسماً فكذلك (لا) عملت عنده فيما بعدها وهي وما بعدها بمتزلة اسم.

قال: والدليل على أن (لا) وما عملت فيه اسم أنك تقول: غضبت من لا شيء وجئت بلا مال كما قال:

حَتَّ قُلُوصِي حِينَ لَا حِينَ عَنْ^١

فجعلها اسماً واحداً فالوضع موضع نصب نصبته (لا) وسقوط التنوين؛ لأنه جعل معها اسماً واحداً والدليل على ذلك: أنه إن اتصل بها اسم مفرد سقط منه التنوين وصار اسماً واحداً وموضع الاسم بأسره موضع رفع كما كان موضع ما هو جوابه كذلك.

(١) على أن الشاعر أضاف حين الأول إلى الجملة، كما تقول: حين لا رجل في الدار، أي: حين لا حين حين حاصل.

قال الأعمش: الشاهد فيه نصب حين بلا التنوين "والجواب حين إلى الجملة" وخبر لا محذوف والتقدير حين لا حين عن لها، أي: حَتَّ في غير وقت الحنين ولو جررت الحين على إلقاء لا جاز. و "الفرص": الناقة الشابة بمنزلة الجارية من الأماشي. و "حنيتها": حنينها إلى أهلها. والمضى أنها حَتَّ إليها على بعد منها، ولا سبل لها إليها. انتهى.

مركز تحقيق التراث

وقد رابن الشجري الخبر لنا بالنون، والصواب ما قبله.

وجوز أبو علي في "المسائل المتشعبة" الحركات الثلاث في حين الثاني: النصب على إعمال لا عمل إن، والرفع على إعمالها عمل ليس، والجر على إلغائها وإضافة حين الأول إلى الثاني.

وقال أبو علي في "التذكرة القصرية" لا يقتدر للا هذه في رواية النصب خبر، فإنه قال عند الكلام على قولهم: ألا ماء بارد: قال المازني: يرفع يارد على أنه خبر ويجوز على قياس قوله، أن يرتفع لأنه صفة ماء ويضمر الخبر.

ويجوز نصبه على قوله أيضاً على أنه صفة والخبر مضمر، ويجوز على قياس سيويه ومن هذا المازني ألا ماء يارد بلا تنوين، إلا أنك لا تضمر لها خبراً لأنها مع معمولها الآن بمنزلة اللفظة الواحدة، كقولهم: جئت بلا مال وغضبت من لا شيء، أي: بفتحها، فلا يلزمك إضمار الخبر في هذه المسألة.

ومثله قوله: حَتَّ قُلُوصِي حِينَ لَا حِينَ عَنْ أضاف حين إليها كما تضيفه إلى المقرد. وقد يحتمل هذا عندي أن يكون إضافة إلى جملة والخبر محذوف، كما يضاف أسماء الزمان إلى الجملة، وذلك لأن حَتَّ ماض، فعين بمعنى إذ، وهي مما يضاف إلى المبتدأ والخبر. فأما قوله حين لا حين فالثاني خبر الأول، لأن الحين يقع على الكبير واليسير من الزمان. انظر خزانة الأدب ١/ ٤٧٧.

وأما الكسائي: فإنه يقول: النكرات يبتدأ بأخبارها قبلها لثلاثي يوهمك أخبارها أنها لها صلات فلما لزم التبرئة الاسم وتأخر الخبر أرادوا أن يفصلوا بين ما ابتدئ خبره وما لا يكون خبره إلا بعده فغيروه من الرفع إلى النصب لهذا ونصبوه بغير تنوين؛ لأنه ليس بنصب صحيح إنما هو مغير كما فعلوا في النداء حين خالفوا به نصب المضاف فرفعوه بغير تنوين ولم يكسروه فيشبه ما أضيف إليه.

وقال الفراء: إنما أخرجت (لا) من معنى غير إلى (ليس) ولم تظهر ليس ولا إذا كانت في معنى (غير) عمل ما قبلها فيما بعدها كقولك: مررت برجل لا عالم ولا زاهد و(لا) إذا كانت تبرئة كان الخبر بعدها ففصلوا بهذا الإعراب بين معنيين.

وفي جميع هذه الأقوال نظر وإنما تضمننا في هذا الكتاب الأصول والوصول إلى الإعراب فأما عدا ذلك من النظر بين المخالفين، فإن الكلام يطول فيه ولا يصلح في هذا الكتاب على أننا ربما ذكرنا من ذلك الشيء القليل.

ذكر الأسماء المنقبة في هذا الباب

واعلم أن المنقبي في هذا الباب ينقسم أربعة أقسام: نكرة مفردة غير موصوفة ونكرة موصوفة ونكرة مضافة ومضارع للمضاف^(١).

(١) "لا" النافية للجنس تستل عمل "إن" ولكن نكرة يكون اسمها شيئاً على الفتح (ويرى الزبيدي: أن نقول: مبني على ما ينصب به بئد متبني على الفتح، وعنده أن ذاك أولى) في محل نصب، وتارة يكون متعرباً منصوباً، فالمتبني على الفتح من اسم لا يكون "مفرداً" نكرة أي غير مضاف، ولا شبيه بالمضاف (سائر قريباً تعريفه) أو "جمع تكسير" نحو "لا طالب مقصّر" و"لا طلاب في المدرسة" فإذا كان "جمع مؤنث سالماً" يبنى على الفتح، أو على الكسر، وقد روي بهما قول سلائمة بن جندب:

أودى الشباب الحدي نجد عواقبه فيه تلذ ولا لذات للشيب

("أودى" ذهب "نجد" خبر مقدم من "عواقبه" وفتح الإخبار به عن الجمع، لأنه مصدر).

وأما المتبني على ياء المتش، وأما المجموع جمع سلامة فذكر فينبى على ياء الجمع، كقوله:

تعر فلا لقين بالقبش ملق لا كلن لوردا والنسبون تساع

("تعر" نصير "القين" صاحبين، "الوردا" جمع واردة وقوله:

يحمس الناس لابنين ولا أباء إلا وقصد عنتهم شؤون

("عنتهم" أهمتهم "شؤون" جمع شأن وهي: الشواغل) ومثل ذلك في الشبهة والجمع قولهم: "لا يدين بها

لك" و"لا يدين اليوم لك" إذا جعلت لك خبراً لها، ويصح في نحو "لي ولك" أن يكونا خبراً ولو كان قاصداً للإضافة.

وتوكيدها باللام الزائدة نحو قول الشاعر وهو تبار بن تميم البشكري فيما جمعه خبراً:

أي الإسلام لا أب لي بسواه إذا انتفخوا بقسي أو قوسيم

وعلة البناء تضمن معنى "من" الاستغرافية، بدليل ظهورها في قوله:

فقام يسود الناس عنها بسيفه وقال ألا لا يمن مبيد إلى هند

وليس من المنسوب بلا النافية للجنس قولك: لا مرحباً، ولا أهلاً ولا كرامة، ولا شقياً ولا رعيماً، ولا

هيناً ولا مريئاً، فهذه كلها منصوبة ولكن ليس بلا، ولكن بفعل محذوف، ومثلها: لا سلام عليك.

وأما القسم الثاني وهو المعرّب المنسوب فهو أن يكون اسم "لا" مضافاً أو شبيهاً بالمضاف (الشبيه

بالمضاف: هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، وهنا يصدق على المشتقات مع معمولاتها في الرفع والنصب

والجر كقولك: "محمود فعله" "طالع بجلا" "خير يا تعملون"، وأما قولهم "لا أبلك" فاللام زائدة لتأكيد

أما الأول: وهو النكرة المفردة: فنحو ما خبرتك من قولك: لا رجل عندي ولا رجل في الدار ولا صاحب لك ﴿لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨] ولا صنع لزيد ولا رجل ولا شيء تريد: لا رجل في مكان ولا شيء في زمان وتقول: لا غلام ظريف في الدار. فقولك: ظريف خبر وقولك: في الدار خبر آخر، وإن شئت جعلته لظريف خاصة ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿لَا حَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [هود: ٤٣].

وقال: ﴿الم ﴿١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢-٢]، وأما قول الشاعر:

لَا هَيْثُمَ اللَّيْلُ لِمَنْ لَمْ يَلْمِ

فإنه جعله نكرة أراد لا مثل هيثم ومثل ذلك: لا بصر لكم.

وقال ابن الزبير الأسدي:

أَرَى الْحَاجَّاتِ هِنْدًا بِهَا خَيْبٌ تَكْسِدُنْ وَلَا أُمِّيَّةٌ فِي الْبِلَادِ



مكتبة المخطوطات في طهران

معنى الإضافة (= لا أبالك)). فالضاد نحو: "لا ناصر حتى عذول" والشبيه بالضاف نحو "لا كريباً أهله سفيه" "لا حافظاً هذه مسي" "لا واثق بالله عذول" فـ "لا" في الجميع نافية للجنس، وما بعدها اسمها وهو منصوب بها، والمتأخر خبرها.

ويقول سيبويه: واعلم أن "لا" وما عملت فيه في موضع ابتداء كما أنك إذا قلت: هل من رجل، فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ. انظر معجم القواعد ٢٤ / ٤.

(١) على أن "لا" النافية للجنس لا تدخل على العلم، وهذا مؤول إما بتقدير مضاف وهو مثل، وإما بتأويل العلم باسم الجنس. وقد ينهها الشارح المحقق.

وقد أورده صاحب الكشف عند قوله تعالى: "فلن يقبل من أحدكم ملء الأرض ذهباً" على أنه على تقدير مثل ملء الأرض، فحذف مثل كما حذف من لا هيثم الليلة.

قال الفاضل اليمني: وقد اعترض هنا بوجهين: أحدهما: التزم العرب تهمزة الاسم للمستعمل عن الألف واللام، ولم يجوزوا قضية ولا أبا الحسن، كما جوزوا ولا أبا حسن، ولو كانت إضافة مثل منوية لم يمتنع إلى ذلك.

والثاني: إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بمثل. انظر خزانة الأدب ١ / ٤٨٠.

أراد: ولا مثل أمية، فإن ثبت المنفي (بلا) قلت: لا غلامين لك ولا جاريتين لا بد من إثبات النون في التثنية والجمع الذي هو بالواو والنون قد ثبت في المواضع التي لا تثبت فيها التثنية بل قد يثنى بعض المبنيات بالالف والنون والياء والنون. نحو: هذا والذي. تقول: هذان واللذان.

قال أبو العباس: وكان مسيوه والتحليل يزعمان: أنك إذا قلت: لا غلامين لك أن غلامين مع (لا) اسم واحد النون كما ثبت مع الألف واللام في تثنية ما لا ينصرف وجمعه نحو: هذان أحمران وهذان المسلمان وقال: وليس القول عندي كذلك؛ لأن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً لم يوجد ذلك كما لو يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبلها بمنزلة اسم واحد.

الثاني: النكرة الموصوفة:

أعلم أنك إذا وصفت النكرة في هذا الباب فلك فيها ثلاثة أوجه:

الأول منها: وهو الأحسن أي تجزئ الصفات الموصوف وتكون الصفة، وذلك قولك: لا رجل ظريفاً في الدار فتنون؛ لأنه حقيقة فيكون هو الموصوف في الدار وهو الخبر وحجة من فعل هذا أن النعت منفصل من المنعوت مستغني عنه وإنما جاء به بعد أن مضى الاسم على حاله، فإن لم تأت به لم تحتج إليه.

والوجه الثاني: أن تجعل المنفي ونعته اسماً واحداً وتبنيه معه فتقول: لا رجل ظريف في الدار بنيت رجل مع ظريف وحجة من رأى أن يجعله مع المنعوت اسماً واحداً أن يقول: لما كان موضع يصلح فيه بناء الاسمين اسماً واحداً كان بناء اسم مع (اسم) أكثر وأحسن من بناء اسم مع حرف، فإن قلت: لا رجل ظريفاً حاقلاً فأنت في النعت الأول بالخيار فأما الثاني: فليس فيه إلا التثنية؛ لأنه لا يكون ثلاثة أشياء اسماً واحداً وكذلك المعطوف لو قلت: لا رجل وغلاماً عندك لم يصلح في (غلام) إلا التثنية من أجل واو العطف؛ لأنه لا يكون في الأسماء مثل حضر موت اسماً واحداً إذا كانت بينهما واو العطف.

والتكرير والنعته: بمنزلة واحدة تقول في النعت: لا رجل ظريف لك والتكرير على ذلك يجري تقول: لا ماء ماء بارداً، وإن فصلت بين الموصوف والصفة بشيء لم يميز في الصفة إلا التنوين، وذلك قولك: لا رجل اليوم ظريفاً ولا رجل فيها عاقلاً من قبل أنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد وقد فصلت بينهما كما أنه لا يجوز لك أن تفصل بين: عشر وخمسة في خمسة عشر.

والوجه الثالث: أن تجعل النعت على الموضع فترفع؛ لأن (لا) وما علمت فيه في موضع اسم مبتدأ فتقول: لا رجل ظريف فتجري (ظريف) على الموضع فيكون موضع اسم مبتدأ والخبر محذوف، وإن شئت جئت بخبر فقلت: (لك) أو عندك كما بينت لك فيما تقدم قال الشاعر:

وَرَدَ بِجَارِزِهِمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا تَسْرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مُضْبُوحُ

والنعت على اللفظ أحسن وكذلك إذا قلت: لا ماء ماء بارداً، وإن شئت قلت: لا ماء ماء بارداً، فإن جعلت الاسمين اسماً واحداً قلت: لا ماء ماء بارداً جعلت ماء الأول والثاني اسماً واحداً وجعلت (بارد) نعتاً على الموضع.

ومن ذا قول العرب: لا مال له قليل ولا كثير.

قال سيبويه: والدليل على أن (لا رجل) في موضع اسم (مبتدأ) في لغة تميم قول العرب من أهل الحجاز: لا رجل أفضل منك والعطف في هذا الباب على الموضع كالنعت فمن ذلك قول الشاعر وهو رجل من مذحج^(١):

(١) هذا الشعر لضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن بن نسل بن دارم شاعر جاهلي. ويقال: إن ضمرة كان اسمه شقة فسماه النعمان ضمرة بن ضمرة. وكان يبر أمه ويخضعها، وكانت مع ذلك تؤثر أخاً له يقال له جندب، فقال هذا الشعر. هكذا رواه ابن هشام اللخمي في شرح أبيات الجمل. ورواه بعضهم: يا ضمر أخبرني وقال: إن قاتله ضمرة. وهو خطأ. ونسبه أبو رياش لهام بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل كليب. وزعم ابن الأعرابي: أنه قيل قبل الإسلام بخمسةائة سنة. وفي شرح أبيات سيبويه: أنه لبعض مذحج؛ وقال السرياني: هو لزراعة الباهلي.

هَذَا لَعَمْرُكَ الصَّغَارُ بَعِيْهِ لَا أُمِّي إِنْ كَسَمْتُ أَنْ ذَاكَ وَلَا أَبُ

والأجود أن تعطفت على اللفظ فتقول: لا حول ولا قوة هذا إذا جعلت لا الثانية مؤكدة

للتنفي ولم يقلر أنك ابتدأت التنفي بها، فإن قلت ذلك كان حكمها حكم الأول فقلت: لا حول ولا قوة، وإن شئت عطفت على الموضع كما خبرتك.



الشيخ الفقيه أبو بكر بن محمد بن عمرو بن نسيب

وقال الأُمدي في المؤلف والمختلف: هو هُني بن أحر، من بني الحارث ابن مرة بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة، جاهلي. وأنشدوا له: يا هُمر أخبرني.

وهني: مصغر هن، وأصله هنيو فأبدلت الواو ياء وأدغمت في الياء لسبقها بالسكون. ورواه أبو محمد الأعرابي عن أبي الندي: أنه لعمر بن الغوث بن طيء، وأنشدوا له: يا طي أخبرني ولست بكاذب

باب ما يثبت فيه التنوين

والنون من الأسماء المنفية فإن ثبت فلا بد من النون تقول: لا غلامين ولا جاريتين تثبت النون هنا كما تثبت في النداء والأسماء المبنية فيها ما ينشأ وتثبت فيه النون، وإن كان المفرد مبنياً ألا ترى أنك تثني هذا فتقول: هذان وهذين وكذلك: اللذان واللذين.

وتقول: لا غلامين ظريفيين لك ولا مسلمين صالحين لك ولا عشرين درهماً لك ونظير هذه النون التنوين إذا لم يكن منتهى الاسم وصار كأنه حرف قبل آخر الاسم وهو قولك: لا خيراً منه ولا حسناً وجهه لك ولا ضارباً زهداً لك؛ لأن ما بعد حسن وضارب وخير صار من تمام الاسم فوجب أن يحذفوا قبل أن ينتهوا منتهى الاسم.

وقال الخليل: كذلك: لا أمراً بالمعروف لك إذا جعلت (بالمعروف) من تمام الاسم وجعلته متصلاً به كأنك قلت: لا أمراً معروفاً لك. وإن قلت: لا أمر بمعروف لك فكأنك جعلت بمعروف بعد ما بنيت هل الأول كلاماً.

الثالث: نكرة مضافة:

التنوين يسقط من كل مضاف في هذا الباب وغيره فإذا نصبت مضافاً وأعملت (لا) نصبت ولا بد من أن يكون ذلك المضاف نكرة؛ لأن (لا) لا تعمل في المعارف والمضاف ينقسم في هذا الباب على قسمين: مضاف لم يذكر معه لام الإضافة ومضاف ذكرت معه لام الإضافة، فأما المضاف المطلق فتقولك: لا غلاماً رجلي لك ولا ماء ساء في دارك ولا مثل زيد لك وإنها امتنع هذا أن يكون اسماً واحداً مع (لا)؛ لأنه مضاف والمضاف لا يكون مع ما قبله اسماً واحداً ألا ترى أنك لا تجهد اسمين جعلاً اسماً واحداً وأحدهما مضاف إنها يكونان مفردين: كحضر موت ويعلمبك ألا ترى أن قوله: يا ابن أم لما جعل (أم) مع ابن اسماً واحداً حذف ياء الإضافة وقال ذو الرمة:

هِيَ الدَّارُ إِذْ مَيَّ لَأَهْلِكَ جَبْرَةً كَيْبَانِي لَا أَمْشَاهُنَّ لِيَالِيَا

فأمثالهن نصب به (لا).

وأما القسم الآخر المنفي بلام الإضافة:

فالتنوين والنون تقع في هذا الموضع كما وقع مما قبله لما أضفته، وذلك قولهم: لا أباً لك ولا غلام لك.

وقال الخليل: إن النون إنما ذهبت للإضافة ولذلك لحقت الألف الأب التي لا تكون إلا في الإضافة وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أباك في موضع: لا أبالك ولو أردت الأفراد: لا أب لزيد فاللام مقحمة ليؤكد بها الإضافة كما وقع في النداء: يا يؤس للحرب هذا مقدار ما ذكره أصحابنا.

ولقائل أن يقول: إذا قلت: أن قولهم: لا أباك تريد به: لا أبالك فمن أين جاز هذا التقدير والمضاف إلى كاف المخاطب معرفة والمعارف لا تعمل فيها لا قبل له: إن المعنى إذا قلت: لا أبالك الانفصال كأنك قلت: لا أباً لك فتون لطول الاسم وجعلت (لك) من تمامه وأضمرت الخبر ثم حذف التنوين استخفافاً وأضفوا وألزموا اللام لتدل على هذا المعنى فهو منفصل بدخول اللام وهو متصل بالإضافة وإنما فعل في هذا الباب وخصوه كما خصوا النداء بأشباه ليست في غيره.

وإنما يجوز في اللام وحدها أن تقحم بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن معنى الإضافة معنى اللام ألا ترى أنك إذا قلت: غلام زيد فمعناه: غلام لزيد فدخول اللام في هذا يشبه قولهم: يا تيم تيم عدي أكد هذه الإضافة بإعادة الاسم كما أكد ذلك بحرف الإضافة فكأنه قد أضافه مرتين.

والشاعر قد يضطر فيحذف اللام ويضيف قال:

أبَا الْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ آتِي مُلَاقِي لَا أَبَاكَ تُخَوِّفُنِي

(١) قال شارح أبي علي الفارسي: هو لأبي حية التميمي قاله أبو عمرو، قال: جلبه أبو علي شاهداً على حذف هذه اللام ضرورة، فثبت الألف في أبا دليل الإضافة والتعريف، ووجود اللام دليل الفصل والتكثير. حذف لام الجز وهو يريد بها؛ ولولا أنها في حكم التثنية في اللفظ لما عملت لا، لأنها لا تعمل إلا في نكرة. فأما دلالة الألف فيه وحذف النون من نحو لا يدي بها لك على إرادة الإضافة، فلأن وجود العمل مانع فيها من

وقال الآخر:

فقد مات ششاخ ومات مزرد وأي كسـريـم لا أباك محمد

اللفظ، فضعف اقتضاء المعنى مع وجود للانع اللفظي. لأن هذا مثل لم يقصد به نفي الأب وإنما قصد به اللطم. وكذلك لا يندى لك، إنما المراد لا طاقة لك بها.

وهو قياس من التحوين على قولهم لا أباً لك. وفي الكتاب: لا أباً فاعلم لك؛ وفيه دليل على أنه ليس بمضاف. ويجوز أن تكون الألف لام الكلمة كما قال: "الرجز" إن أباه وأباً أباه فأما قوله تخوفيني، فإنه أراد تخوفيتني فحذف إحدى التونين: فقبل حذف الأولى كما حذف الإعراب، في قول امرئ القيس: "السريع" فالיום أشرب غير مستحق وقال المبرد حذف الثانية، وهو أول لأنها إنما زيدت مع الياء لتقي الفعل من الكسرة، والأولى علامة الرفع انتهى كلامه.

وإذا كان الأمر كذلك علم أن قولهم لا أباً لك إنما فيه تعظيم ظاهره واجتماع صورتي الفصل والوصل والتعريف والتشكيك لفظاً لا معنى. ونحن إنما عقدنا لهذا الأمر وصلاً على المعنى كأن يكون الشيء الواحد في الوقت الواحد قليلاً كثيراً. هذا ما لا يذهب به في النظر خزنة الأدب ١/ ٤٩٦.

(١) وقوله: "وقد مات ششاخ ومات مزرد" هما أخوان لأب وأم، وصحبايان، وشاهريان. وقد تقدم ترجمة الششاخ في الشاهد الحادي والتسمين بعد المائة.

واسمه معقل بن عرار، والمزرد اسمه يزيد بن عرار، وإنما سمي مزرداً بقوله: "الطويل".

قلبت تزرداً عييد فإني لدرد المسؤولي في السنين مزرد

ولما أخ آخر شقيقهما وهو جزء بن عرار، بفتح الجيم وسكون الزاي بعدها همزة. ومات الششاخ وجزء متهاجرين.

وسبب ذلك على ما روى الكلبي أن الششاخ كان يهوى امرأة من قومه يقال لها كلبة بنت جوال، وكان يتحدث إليها ويقول فيها الشعر، فخطبها فأجابته ومنت أن تزوجه، ثم خرج إلى صفر له فتزوجها أخوه جزء، فأل الششاخ أن لا يكلمه أبداً، وهجاء بقصيدته التي يقول فيها: "الطويل"

لنا صاحب قد خان من أجل نظره سقيم فؤاد حسب كلبة شباغلة

فبأننا متهاجرين.

وقوله: "لا أباً لك"، جملة اعتراضية بين أي عزيز وهو موصوف، وبين يمنع وهو صفة لأي. وكذلك

يخلد ويخلد على تلك الرواية. انظر خزنة الأدب ١/ ٤٩٥.

فإن قال: لا مسلمين صالحين: لك قوصف المنفي قبل مجيئك (هلك) لم يكن بد من إثبات النون من قبل أن الصالحين نعت للمنفي وليس بمنفي وإنما جاء التخفيف في النفي.

الرابع: المضارع للمضارع:

المضارع للمضارع في هذا الباب ما كان عاملاً فيها بعده كما أن المضارع عامل فيها بعده فهو منصوب كما أن المضارع منصوب وما بعده من تمامه كما أن المضارع من تمام الأول إلا أن التنوين يثبت فيه ولا يسقط منه؛ لأنه ليس منتهى الاسم فصار كأنه حرف قبل آخر الاسم. فالتنوين هنا والنون يثبتان إذا كان المنفي عاملاً فيها بعده فهو وما عمل فيه بمنزلة اسم واحد فمن ذلك قولهم: لا خيراً منه ولا حسناً وجهه لك ولا ضارباً زيداً لك؛ لأن ما بعد حسن وضارب وخير صار من تمام الاسم.

فجميع هذا قد عمل فيها بعده ومثل ذلك قولك: لا عشرين درهماً لك لولا درهم لجاز أن تقول: لا عشرين لك وعشرون جعلت في درهم فنصبته.

وقال الخليل: كذلك: لا أمراً بالمعروف لك إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم وجعلته متصلاً به كأنك قلت: لا أمراً معروفاً لك، وإذا قلت: لا أمر بمعروف فكأنك جئت بمعروف تبيناً بعد أن تم الكلام وتقول: لا أمر يوم الجمعة لك إذا نفيت جميع الأمرين ووزعت: أنه ليسوا له يوم الجمعة، فإن أردت أن تنفي الأمرين يوم الجمعة خاصة قلت: لا أمر يوم الجمعة لك جعلت يوم الجمعة من تمام الاسم فصار بمنزلة قولك: لا أمراً معروفاً لك.

ولو قلت: لا خير عند زيد ولا أمر عنده لم يجز إلا بحذف التنوين لأنك لم تصله بها يكمله اسماً ولكنه اسم تام فجعلته مع (لا) اسماً واحداً.

باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيره عن حاله

هذا الباب ينقسم على ثلاثة أقسام: اسم معرفة واسم منفي بلا بعده اسم منفي بلا وهما جواب مستفهم قد ثبت عنده أحد الشيتين واسم قد عمل فيه فعل أو هو في معنى ذلك.

أما الأول: فالاسم المعرفة:

وقد عرفتك أن (لا) لا تنصب المعارف، فإن عطفت معرفة منفية على نكرة وقد عملت فيها لم تعملها في المعرفة وأعملتها في النكرة، وذلك قولك: لا غلام لك ولا العباس لك ولا غلامك ولا أخوة لك.

قال سيويه: فأما من قال: كل نعمة وسخلتها بدرهم فينبغي أن يقول: لا رجل لك وأخا له ولا يحسن أن تدخل (لا) على معرفة مبتدأة غير معطوفة على كلام فقد تقدم فيه (لا)، فإن كررت لا جاز.

فأما الذي لا يجوز فقولك: لا زيد في الدار (ما) إلا أن يضطر شاعر فيرفع المعرفة ولا يشي (لا) قال الشاعر:

بَكَتْ حَزَنًا وَاسْتَرْجَعْتَ ثُمَّ أَذْنَتْ رَكَابَهَا أَنْ لَا إِلِينَارُ جَوْعَهَا

فأما الذي يحسن ويجوز فقولك: لا زيد في الدار ولا عمرو ولما ثبت حسن.

الثاني: الاسم المنفي بلا بعده اسم منفي أيضاً بلا:

وهذا الصنف إنها يجيء على لفظ السائل إذا قال: أغلام عندك أم جارية إذا ادعى أن عنده أحدهما إلا أنه لا يدري: أغلام هو أم جارية فلا يحسن في هذا إلا أن تعيد (لا) فتقول: لا غلام عندي ولا جارية، وإذا قال: لا غلام فإنها هو جواب لقوله: هل من غلام ولم يثبت أن عنده شيئاً فعملت لا فيما بعدها، وإن كان في موضع ابتداء ومن ذلك قول الله: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الأحقاف: ١٣].

وقال الشاعر:

وَمَا هَرَمْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُغْلِبَةً لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمْلُ

وكذلك إذا فصلت بين (لا) والاسم بحشو لم يحسن إلا أن تعيد الثانية؛ لأن جعل جواب إذا عندك أم ذا فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا حَوْلٌ وَلَا لَهَا مِنْ عِنْدِهَا يُنْزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧].

ولا يجوز: لا فيها أحد إلا على ضعف، فإن تكلمت به لم يكن إلا رفعاً؛ لأن (لا) لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم رافعة ولا ناصبة ومعنى قولي: رافعة إذا أصملت حمل ليس تقول: لا أحد أفضل منك في قول من جعلها كـ (ليس).

الثالث: وهو ما حمل فيه فعل أو كان في معنى ذلك:

اعلم أن هذا يلزمك فيه تثنية (لا) كما لا تنى لا في الأفعال، وذلك قولك: لا مرحباً ولا أهلاً ولا كرامة ولا مسرة ولا سقياً ولا رعيّاً ولا هنيئاً ولا مريباً؛ لأن هذه الأسماء كلها عملت فيها أفعال مضمرة فالفعل مقدر بعد (لا) كأنك قلت: لا أكرمك كرامة ولا أسرك مسرة فعل هذا جميع هذه الأسماء وما لم يجر أن يـ (لا) من الأفعال لم يجر أن يليها ما حمل فيه ذلك الفعل لا يجوز أن تقول: لا ضرباً وأنت تريد الأمر لأنه لا يجوز: لا أضرب إنها تدخل على الدعاء إذا كان لفظه لفظ الخبر وأضربه على ذلك نحو: لا سقياً ولا رعيّاً كأنك قلت: لا سقاه الله ولا رعاء.

وكذلك إذا ولي (لا) مبتدأ في معنى الدعاء لم تعمل فيه كما لم تعمل فيما بني على الفعل ن ومعناه الدعاء، وذلك قولهم: لا سلام عليكم.

قال سيبويه: قولهم: لا سواء إنها دخلت ها هنا لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه ألا ترى أنك لا تقول: هذان لا سواء فجاز هذا كما جاز: لاها الله ذا حين عاقبت فلم يجر ذكر الواو يعني أن قولهم: لا سواء أصله: هذان لا سواء وهذان مبتدأ ولا سواء خبرهما كما تقول: هذان سواء ثم أدخلت (لا) للنفي وحذفت (هذان) وجعلت (لا) تعاقب (هذان).

وقال أبو العباس: وقول سيويه: ألا ترى أنك لا تقول: هذان لا سواء أي: لا تكاد تقول ولو قلته جاز.

وقالوا: لا نؤكد أن تفعل جعلوه معاقباً لقولك لا ينبغي وصار بدلاً منه.

واعلم أنه قبيح أن تقول: مررت برجل لا فارس حتى تقول: ولا شجاع وكذلك: هذا
زيد فارساً لا يحسن حتى تقول: لا فارساً ولا شجاعاً، وذلك أنه جواب لمن قال: أهرجل
شجاع مررت أم بفارس ولقوله: أفرس زيد أم شجاع وقد يجوز على ضعفه في الشعر.



باب (لا) النافية إذا دخلت عليها ألف الاستفهام

الألف إذا دخلت على (لا) جاز أن يكون الكلام استفهاماً وجاز أن يكون تمنياً والأصل الاستفهام فإذا كان استفهاماً محضاً فحالتها كحالتها قبل أن يلحقها ألف الاستفهام، وذلك قولك: ألا رجل في الدار الأهلأً أفضل منك ومن قال: لا رجل قائم في الدار قال: ها هنا ألا رجل قائم في الدار وكذلك من تون ومن رفع ثم رفع ها هنا وقال الشاعر:

حَارِبُ بْنُ كَعْبٍ أَلَا أَهْلًا تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَاهِخِرِ^(١)

فإذا دخلها مع الاستفهام معنى التمني، فإن النحويين يختلفون في رفع الخبر ويجرون ما سراه على ما كان عليه قبل.

فأما الخليل وسيويه والجرمي أكثر النحويين فيقولون: ألا رجل أفضل منك ولا يميزون رفع: أفضل وحببتهم في ذلك أنهم قالوا: لا رجل أفضل منك فرفع: لأن (لا) ورجل في موضع ابتداء وأفضل: خبره فهو خبر اسم مبتدأ، وإذا قلت متعياً: ألا رجل أفضل منك فموضعه نصب وإنما هو كقولك: اللهم علاماً أي: هب لي علاماً فكانت قلت: ألا اعطني ألا أصيب فهذا مفعول.

وكان المازني وحده يميز فيه جميع ما جاز في النافية بغير الاستفهام فتقول: ألا رجل أفضل منك وتقول فيمن جعلها كليس: ألا أفضل منك ويجري مجراها قبل ألف الاستفهام. واعلم أن (لا) إذا جعلت كليس لم تعمل إلا في نكرة ولا يفصل بينها وبين ما عملت فيه لأنها تموي رافعة مجراها ناصبة.

وأما قول الشاعر:

(١) يَجُوزُ حَلْفُ أَتَوَاتِ الثَّلَاةِ، وَحَلْفُ "بَا" بِكَتَرٍ، نَحْوُ: «يُوسُفُ أَعْرِضْ عَن هَذَا» (الآية: ٢٩ سورة يوسف)، «سَتَرْجُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ» (الآية: ٣١ سورة الرحمن)، يقول سيويه: «وإن شئتَ حَلَفْتُهُنَّ كُلَّهُنَّ كَقَوْلِكَ: حَارِبُ بْنُ كَعْبٍ أَيْ يَا حَارِثُ بْنُ كَعْبٍ، انظر معجم القواعد ٢٦/٩».

ألا رجلاً جزاء الله خيراً يَدُلُّ على محصلة تبييت^(١)

فزعهم الخليل: أنه أراد: الفعل وأنه ليس لـ (لا) ها هنا عمل إنها أراد ألا تروني، وأما يونس فكان يقول: إنها تمنى ولكنه نَوْن مضطراً وكان يقول في قول جرير:

فلا حسباً فخرت به يسيم ولا جحداً إذا ذكر الجحود

إنما نَوْن مضطراً وكذا يقول أبو الحسن الأخفش.

ومن قال: لا رجل ولا امرأة لم يقل في التمني إلا بالنصب وعلى مذهب أبي عثمان يجوز الرفع كما كان قبل دخول الألف.

كان أبو عثمان يقول: اللفظ على ما كان عليه، وإن كان دخله خلاف معناه ألا ترى أن قولك: غفر الله لزيد معناه الدعاء ولفظه لفظ ضرب فلم يغير لما دخله في المعنى.

وكذلك: حسبك رفع بالابتداء إن كان معناه التمني.

(١) قال سيويه: وسألت الخليل عن هذا البيت، فشرح أنه ليس على التمني، ولكن بمنزلة قول الرجل: فهلا خيراً من ذلك؟ كأنه قال: ألا تروني رجلاً جزاء الله خيراً؟ واستدل بـ "ومن معاني ألا العرض والتحضيض، ومعناها طلب الشيء، ولكن العرض طلب بلين، والتحضيض طلب بحث، وتخصص ألا هذه بالفعلية، ومنه عند الخليل هذا البيت، والتقدير عنده: ألا تروني رجلاً هذه صفته! فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى.

وزعم بعضهم: أنه محذوف عن شريطة التفسير، أي: ألا جزى الله رجلاً جزاء خيراً. وألا على هذا للتنبيه. وقال يونس: ألا للتمني، ونَوْن الاسم للضرورة. وقول الخليل أولى لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل بخلاف التنوين، وإضمار الخليل أولى من إضمار خبره، لأنه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة، وإنما قصد طلبه. وأما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول: إن "يدل" صفة لرجل فيلزم الفصل بينها بالجملة المفسرة وهي أجنبية، فمردود بقوله تعالى: "إن امرؤ هلك ليس له ولد" ثم الفصل بالجملة لازم وإن لم تقدر مفسرة إذا لا تكون صفة لأنها إتشائية. كلام المغني.

وقدر العامل غير الخليل ألا أجدر رجلاً. وقدره بعضهم ألا هات رجلاً. وروي أيضاً "ألا رجل" بالرفع والجر، فالرفع اختاره الجوهري على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، أي: ألا يدل رجل. وقيل: "رجل": مبتدأ مخصص بالاستفهام والنهي بوجلة "يدل" خبره. والجر على تقدير ألا دلالة رجل، فحذف المضاف وبقي لا مضاف إليه على حاله. انظر خزائن الأدب ١/٣٢٨.

باب تصرف (لا)

لـ (لا) في الكلام مواضع وجملتها النفي ومواضعها تختلف فتقع على الأسماء نحو قولك: ضربت زيدا لا عمراً وجاءني زيد لا أخوه وتقع على الأفعال في القسم وغيره تقول: لا يخرج زيد وأنت غير ولا ينطلق عبد الله ويكون للنهي في قولك: لا ينطلق عبد الله ولا يخرج زيد وتجزم بها الفعل فيكون بحذاء قولك في الأمر: ليخرج عبد الله ولتقم طائفة منهم معك.

وقد تكون من النفي في موضع آخر وهو نفي قولك: ليت وعمران فإذا أردت نفي هذا قلت: لا تأت زيدا وعمراً لم يكن هذا نفيه على الحقيقة؛ لأنه إن أتى أحدهما لم يعصه؛ لأنه نهاه عنهما جميعاً، فإن أراد أن تمتنع منهما معاً فنفي ذلك: لا تأت زيدا ولا عمراً فمجيئها هاهنا لمعنى انتظام النهي بأمره؛ لأن خروجها إخلال به.

ويقع بعدها في القسم الفعل الماضي في معنى المستقبل، وذلك قولك: والله لا فعلت إنها المعنى: لا أفعل؛ لأن قولك في القسم لا أفعل إنها هو لما يقع فأما قولهم: لا أفعل نفي لقولك: لا أفعلن؛ ولذلك يجوز أن تحذف (لا) وأنت تريد النفي وجاز أن تقول: لا قام زيد ولا قعد عمرو تريد الدعاء عليه. وهذا مجاز.

وحق هذا الكلام أن يكون نفياً لقيامه وقعوده فيما مضى.

وقال الله عز وجل: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ [البقرة: ١١].

ومن هذا قول [الأعرابي] للنبي صلى الله عليه وسلم: (أَرَأَيْتَ مَنْ لَا أَكْلَ وَلَا شَرِبَ وَلَا

صَاحَ فَاسْتَهْلَ؟) ^(١) أي: مَنْ لم يأكل ولم يشرب، يعني: الجنين.

فإذا قلت: والله أفعل ذاك فمعناه: لا أفعل فلو قلت: والله أقوم تريد: لأقومن كان خطأ

لأنها حذفست استخفافاً لاستبداد الإيجاب باللام والنون.

(١) أخرجه مسلم (١٦٨٤)، وأخرجه الترمذي (١٤٠١)، وأخرجه النسائي (٤٨٢١). ونص النسائي:

أَنْ رَجُلًا مِنْ هَذِهِ لَنْ لَهُ امْرَأَتَانِ، فَرَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِعَمُودِ الْقُسْطَاطِ فَاسْقَطَتْ، فَقِيلَ: أَرَأَيْتَ مَنْ لَا أَكْلَ وَلَا شَرِبَ وَلَا صَاحَ فَاسْتَهْلَ؟ فَقَالَ: "أَسْجَعُ كَسْجَعِ الْأَعْرَابِ؟"، فَقَصَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ: "يَغْرَى حَبِيدُ أَوْ أَمَةٌ، وَجُعِلَتْ عَلَى عَاقِلَةِ الْمَرْأَةِ".

ولهذا موضع آخر يذكر فيه ويكون في موضع (ليس اقتحم العقبة) وقد مضى ذكرها وقد تكون (لا). مؤكدة كما كانت (ما) في قوله: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَئِنَّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] و(بما خطاياهم).

فمن ذلك قوله: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾ [المعارج: ٤٠] إنها هو: فأقسم بذلك على ذلك قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦] وكذلك قال المفسرون في قوله: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١] إنها هو: أقسم فوق القسم على قوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٧].

قال أبو العباس: فقل لهم في عروض ذلك: أن الزوائد من هذا الضرب إنما تقع بين كلامين أو بعد كلام كقولك: جئتكم لأمر ما فكان من جوابهم: أن مجاز القرآن كله مجاز سورة واحدة بعد ابتدائه وأن بعضه متصل ببعض فمع ذلك قوله: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ إِلَّا يَفْقَهُونَ عَلٰى شَيْءٍ﴾ [الحديد: ٢٩].

وقوله: ﴿وَلَا تُسْتَوَى الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ [الحجرات: ٢٤] وإنا هو: لا تستوي الحسنة والسيئة ومعناه ينبتك عن ذلك إنها مر: لا تستوي الحسنة والسيئة.

مسائل من باب (لا)

تقول: لا غلامين، ولا جاريتي لك.

إذا جعلت الآخر مضافاً ولم تجعله خبراً له وصار الأول مضمراً له كأنك قلت: لا غلامين في ملكك، ولا جاريتي لك. كأنك قلت: ولا جاريتك في التمثيل.

قال سيويه: ولكنهم لا يتكلمون به يعني بالمضمر واختص (لا) بهذا النفي، وإن شئت قلت: لا غلامين ولا جاريتين لك إذا جعلت (لك) خبراً لها وهو قول أبي عمرو. وكذلك لو قلت: لا غلامين لك وجعلت (لك) خبراً.

فإذا قلت: لا أبالك فيها هنا إضمار مكان ولكنه يترك استخفافاً واستثناء.

وتقول: لا غلامين ولا جاريتين لك، وغلامين وجاريتين لك، كأنك قلت: لا غلامين ولا جاريتين في مكان كذا وكذا.

فجاء (هلك) بعدما بني حل الكلام الأول في مكان كذا وكذا كما قال: لا يدين بها لك حين صيره كأنه جاء (هلك) بعدما قال: لا يدين بها في الدنيا لك وقبيح أن تفصل بين الجار والمجرور فتقول لا أخا هذين اليومين لك.

قال سيويه: وهذا يجوز في ضرورة الشعر؛ لأن الشاعر إذا اضطر فصل بين المضاف والمضاف إليه.

قال الشاعر:

كأن أصوات من يغالطن بنا أواخر الميسر أصوات الفرائج^(١)

(١) فصل لضرورة الشعر، بالطرف بين المتضامين. والأصل: كأن أصوات أواخر الميسر من يغالطن بنا إقراض الفرائج.

في الأصول لابن السراج: وقبيح أن تفصل بين الجار والمجرور فتقول لا أخا هذين اليومين لك. قال سيويه: هذا يجوز في ضرورة الشعر لأن الشاعر إذا اضطر فصل بين المضاف إليه، وأنشد هذا البيت. و"من" للتعليل و"الإيغال": الإبعاد، يقال أوغل في الأرض، إذا أبعد فيها، حكاه ابن دريد قال: وكل داخل في شيء دخول مستعجل فقد أوغل فيه.

ومن قال: كم بها رجل فأضاف فلم يبال الفتح قال: لا يدري بها لك ولا أخا يوم الجمعة لك ولا أخا فاعلم لك والجر في: (كم) بها وترك النون في: لا يدري بها لك قول يونس.

واحتج بأن الكلام لا يستغني ورد ذلك عليه سيويه بأن قال: الذي يستغني به الكلام والذي لا يستغني قبحهما واحد إذا فصلت بين الجار والمجرور وتقول: لا غلامَ وجاريةَ فيها؛ لأن (لا) إنما تجعل وما تعمل فيه اسماً إذا كانت إلى جنب الاسم لكنك يجوز أن تفصل بين خمسة وعشر في قولك: خمسة عشر كذلك لا يجوز أن تفصل بين (لا) وبين ما بني معها وتقول: لا رجلٌ ولا امرأةٌ يا فتى.

إذا كانت (لا) بمنزلتها في (ليس) مؤكدة للنفي حين تقول: ليس لك رجل ولا امرأة قال رجل من بني سليم وهو أنس بن العباس:



وقال الأصمعي في شرح هذا البيت: "الأصل: سرعة الدخول في الشيء، يقال أوخل في الأمر: إذا دخل فيه بسرعة. والضمير للإبل في بيت قبله. و"الأواخر": جمع آخره، بوزن فاعله، وهي آخره الرجل، وهو العمود الذي في آخر الرجل الذي يستند إليه الراكب، ويقال فيه مؤخر الرجل.

قال ابن حجر في "فتح الباري": هو بضم أوله ثم همزة ساكنة، وأما الخاء فجزم أبو عبيد بكسرها وجوز الفتح، وأنكر ابن قتيبة الفتح، وعكس ذلك ابن منجي فقال: لا يقال مقدم ومؤخر بالكسر إلا في العين خاصة، وأما في غيرها فيقال بالفتح فقط. ورواه بعضهم بفتح الحفرة وتشديد الخاء. انتهى.

وقال صاحب "الصحاح": ومؤخر العين، مثل مؤمن: الذي يلي الصدغ، ومقدمها: الذي يلي الأنف، ومؤخرة الرجل أيضاً لغة قليلة في آخره الرجل، وهي التي يستند الراكب إليها. قال يعقوب: ولا تقل مؤخرة انتهى.

و"الميس": بفتح الميم: شجر يتخذ منه الرجال والأقناب، وإضافة الأواخر إليه كإضافة خاتم فضة. و"الإنقاض": مصدر انقضت الدجاجة: إذا صوتت - وهو بالنون والقاف والضاد المعجمة - وروي بذلك: "أصوات الفراريح" جمع فزوجة، وهي صفار الدجاج. يريد أن رحالهم جدد وقد طال سيرهم فبعض الرجل يحك بعضاً فتصوت مثل أصوات الفراريح، من شدة السير واضطراب الرجل. وهذا البيت من قصيدة لذي الرقة. انظر خزائن الأدب ١/ ٤٩٧.

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْفَتْحُ عَلَى الرَّائِي

وتقول: لا رجل ولا امرأة فيها فتعيد (لا) الأولى كما تقول: ليس عبد الله وليس أخوه فيها فيكون حال الآخرة كحال الأولى وتقول: لا رجل اليوم ظريفاً ولا رجل فيها عاقتحم العقبة). اقلاً إذا جعلت (فيها) خبراً ولا رجل فيك راغباً من قبل أنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسم واحد. وقد فصلت بينهما.

وتقول: لا ماء سماء بارداً ولا مثله عاقلاً من قبل أن المضاف لا يجعل مع غيره بمنزلة خفية حشر فإذا قلت: لا ماء ولا لبن ثم وصفت اللبن فانت بالخيار في التوين وتركه، فإن جعلت الصفة للماء لم يكن إلا متوناً؛ لأنه لا يفصل بين الشيتين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد.

وحكى سيويه عن العرب: لا كزيد أحلاماً بين لأنك فصلت بين (لا) و(أحد).

(١) قول المصنف وبعد ذاك الخبر افكر رافعه معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم لا مرفوعاً والرافع له لا عند المصنف وجاعة وعند سيويه الرفع له إن كان متشعباً مضافاً أو مشبهاً بالمضاف، وإن كان الاسم مفرداً فاختلف في رفع الخبر فذهب سيويه إلى أنه ليس مرفوعاً بلا وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ؛ لأن منعه أن لا واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء والاسم المرفوع بعدها خبر عن ذلك المبتدأ ولم تعمل لا عنه في هذه الصورة إلا في الاسم وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بلا فتكون لا عاملة في الجزئين كما علمت فيها مع المضاف والمشبّه به.

وأشار بقوله والثاني اجعلاً إلى أنه إذا أتى بعد لا والاسم الواقع بعدها يعاطف ونكرة مفردة وتكررت لا نحو لا حول ولا قوة إلا بالله يجوز فيها خمسة أوجه وذلك لأن المعطوف عليه إما أن يبنى مع لا على الفتح أو ينصب أو يرفع، فإن بني معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه الأول البناء على الفتح لتركيبه مع لا الثانية وتكون لا الثانية عاملة عمل إن نحو لا حول ولا قوة إلا بالله. الثاني النصب عطفاً على محل اسم لا وتكون لا الثانية زائدة بين المعاطف والمعطوف نحو لا حول ولا قوة إلا بالله ومنه قوله:

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْفَتْحُ عَلَى الرَّائِي

وحكى مسيوه عن العرب: لا كزيد أحد ولا مثله أحد فحمله على الموضع والموضع رفع، وإن شئت حملته على (لا) فتوته ونصبته، وإن شئت قلت: لا مثله رجلاً على التمييز كما تقول: لي مثله غلاماً قال ذو الرمة:

هِيَ الْبَنَاتُ إِذْ نَسِيَ لِأَهْلِيكَ جَبِراً لَيْسَ لِي لَا أَنْشَأَنَّ لِيَا لَيْسَ

(١) على أن " زائراً " قيل منصوب على تقدير فعل، أي: لا أرى كمشية زائراً. وإنما لم يعمل الكاف اسمياً " لا " مضافاً إلى المشية ويكون زائراً عطفاً بياناً للكاف تبعاً على اللفظ أو صفة على طرز البيت الذي قبله، لأن الزائر غير المشية، فلما كان الثاني غير الأول لعدم صحة الحمل جعلت " لا " نافية للفعل المقدر دون كونها نافية للمجنس.

وصاحب هذا القيل هو مسيوه، وهذا نعت؛ وأما قول جرير: لا كالمشية زائراً ومزوراً فلا يكون إلا نصباً، من قبل أن المشية ليست بالزائر، وإنما أراد لا أرى كالمشية زائراً، كما تقول ما رأيت كاليوم رجلاً، فكاليوم مثل قولك في اليوم لأن الكاف ليست باسم. وفي معنى النصب كما قال تاج رجلاً، وسبحان الله رجلاً، إنها أراد تاج ما رأيت رجلاً وسبحان الله ما رأيت رجلاً، فكأن تاج رجلاً، واستغناء، لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع إنما يفسر فيه هذا الفعل لكثرة استعماله في هذا الموضع.

فإن الأحكام: أصله لا أرى زائراً ومزوراً كزائر المشية ومزوراً، فحذف اختصاراً للعلم، كما قالوا: ما رأيت كاليوم رجلاً، أي: كرجل أراه اليوم. ولا يحيزن في هذا رفع الزائر، لأنه غير المشية، وليس بمنزلة لا كزيد رجل، لأن زيدا من الرجال انتهى.

وقد نقل أبو العباس ثعلب في " أماليه " قاعدة لحذف الفعل مع المظرف الزماني، قال: حكى الكسائي نزلنا المنزل الذي البارحة، والمنزل الذي آتاه، والمنزل الذي أمس. فيقولون في كل وقت شاهدوه من قريب، ويحذفون الفعل وحده كأنهم يقولون: نزلنا المنزل الذي نزلنا أمس، والذي نزلناه اليوم؛ اكتفوا بالوقت من الفعل، إذ كان الوقت يدل على الفعل وهو قريب. ولا يقولون الذي يوم الخميس، ولا الذي يوم الجمعة.

وكذا يقولون: لا كاليوم رجلاً. ولا كالمشية رجلاً، ولا كالساعة رجلاً، فيحذفون مع الأوقات التي هم فيها. وأما الفراء مع العلم. وهو جائز وأشد؛ لا كالمشية زائراً ومزوراً وكل ما كان فيه الوقت لجائز أن يكون بحذف الفعل معه، لأن الوقت القريب يدل على فعل لقربه. انتهى.

وقد قدر أبو علي الفارسي في " المسائل المشهورة " فملين، قال: نصب زائراً لأن الفعل مقدر، فكان تقديره: لا أرى زائراً ومزوراً له كرجل أراه المشية. فنصب على الفعل وحذف ذلك لما في الكلام من الدلالة عليه.

قال سيويه: وأما قول جرير:

لا كالعشية زائراً ومـــــــروراً

فلا يكون إلا نصباً من قبل أن العشية ليست بالزائر وإنما أراد: لا أرى كالعشية عشية زائراً كما تقول: ما رأيت كالיום رجلاً فكالיום كقولك: في اليوم. لأن الكاف ليست باسم وفيه معنى التعجب كما قال: تالله رجلاً، وسبحان الله رجلاً، إنما أراد: تالله ما رأيت رجلاً، ولكنه يترك إظهار الفعل استغناء. وتقول: لا كالعشية ولا كزيد رجل.

لأن الآخر هو الأول ولأن زيدا رجل وصار: لا كزيد كأنك قلت: لا أحد كزيد ثم قلت: رجل كما تقول: لا مال له قليل ولا كثير على الموضع قال امرؤ القيس:

ويلمها في مراء الجـمـو طالـب
ولا كهذا الذي الأرضي مـطلـوب



ويجوز الرفع هاهنا، وهو قبيح لأن الزائر ليس هو العشية، ويجوز رفعه كأنك أردت كصاحب العشية، فحذفت صاحباً وجعلت العشية إذا رفعتها دلالة على ما حذفت. انظر خزانة الأدب ١/ ٤٩٣. (١) حل أن قوله: "مطلوب"، حذفت بيان لاسم "لا" المضاف: فإن الكاف اسم مضاف لاسم الإشارة في محل نصب بلا على أنه اسمها؛ وقد تبعه البيان بالرفع باعتبار أن "لا" مع اسمها في محل رفع على الابتداء والخبر محذوف، أي: موجود وتحوه. ويجوز أن يكون مطلوب صفة اسم لا، ولا يفرض إضافة الكاف إلى اسم الإشارة، فإنها بمعنى مثل، وهي لا تعرف بالإضافة إلى المعرفة. هذا محصل ما قاله الشارح المحقق. وفيه أنهم قالوا: إن البيان يكون في الجرامد، والصفة تكون في المشتقات، فكيف لا يكون فرق بين البيان والوصف.

وقد أورد سيويه هذا البيت من باب الوصف لا غير. قال الأعلام: الشاهد فيه رفع "مطلوب" محلاً على موضع الكاف، لأنها في تأويل مثل وموضعها موضع رفع، وهو بمنزلة لا كزيد رجل. ولو نصب محلاً على اللفظ أو على التمييز لجاز. انتهى.

ونقل ابن السراج في الأصول عن سيويه أن اسم "لا" في مثل هذا محذوف والكاف حرف، وهذا كلامه: وتقول لا كزيد رجل، لأن الآخر هو الأول ولأن زيدا رجل، وصار لا كزيد كأنك قلت: لا أحد كزيد ثم قلت رجل، كما تقول لا مال له قليل ولا كثير على الموضع. انظر خزانة الأدب ١/ ٤٩١.

لأنه قال: ولا شيء لهذا ورفع على الموضع.

وإن شئت نهيت على التفسير كأنه قال: لا أحد كزيد رجلاً.

قال سيويه: ونظير: لا كزيد في حذفهم الاسم قولهم: لا عليك وإنما يريدون: لا بأس عليك ولا شيء عليك ولكنه حذف لكثرة استعمالهم إياه.

ومن قال: لا غلام ولا جارية قال: أغلام وألا جارية إنها دخلت في النفي لا في المعطوف عليه.

ألا تراك تقول في النداء: يا يؤس للحرب ولا تقول: يا يؤس زيد ويؤس الحرب فالتنفي كالنداء وكذلك إذا قلت: لا غلامي لك ولا مسلمي لك إن كانت لا الثانية نافية غير عاطفة جاز إسقاط النون، وإن كانت عاطفة لم يجر إلا إثبات النون فتقول: لا غلامين لك ولا مسلمين لك.

وناس يميزون أن تقول: لا رجل ولا امرأة وهو منهي جاز على قبح لأنك إذا رفعت فحقه التكرير وتقول: لا رجل كان قائماً ولا رجل ظنته قائماً إن جعلت كان وظنت: صلة لرجل أضمرت الخبر، وإن جعلتها خبرين لم نحتاج إلى مضمرة.

وقوم يميزون: لا زيد لك ولا يميزون لا غلام الرجل لك إلا بالرفع ويميزون: لا أبا محمد لك ولا أبا زيد لك.

يجعلونه بمنزلة اسم واحد ولا يميزون: لا صاحب درهم لك؛ لأن الكنية بمنزلة الاسم.

ويقولون: عبد الله يجري مجرى النكرة إذ كانت الألف واللام لا يسقطان منه.

وقال الفراء: جعل الكسائي: عبد العزيز وعبد الرحمن بمنزلة عبد الله وإسقاط الألف

واللام يميز قولك: عبد العزيز لك.

وقالوا: الغائب من المكنى يكون مذهب نكرة نحو قولك: لا هو ولا هي؛ لأنه يوهبك

عنداً، وإن شئت قضيت عليه بالرفع والنصب، فإن جعلته معرفة جئت معه بما يرفعه وحكوا:

إن كان أحد في هذا الفخ ولا هو يا هذا وكذلك: هذا وهذان عندهم ويقولون: لا هذين لك ولا هاتين لك وكذلك ذاك؛ لأنه غائب.

وجميع هذه الأشياء التي تخالف الأصول التي قدمتها لك لا تجوز في القياس ولا هي مسموعة من الفصحاء.

وتقول: لا رجل أخوك ولا رجل عمك لا يجوز في أخيك وعمك إلا الرفع.
وقد حكى: أن كلام العرب أن يُدْخِلُوا: هو مع المفرد فيقولون: لا رجل هو أخوك ولا رجل هو عمرو ويقولون: لا بنات لك كما تقول: لا مسلمي لك.
وتقول: ألا رجلاً زيداً أو عمراً تريد: ألا أحد رجلاً يكون زيداً أو عمراً ويجوز أن يكون بدلاً من رجل فإذا جاءت أو مع (ألا) فهو طلب.

وتقول: لا رجل في الدار لا زيد ويدخل عليها ألف الاستفهام فتقول: ألا رجل في الدار ألا زيد.



وتقول: ألا رجل إلا امرأة يا أحمد.
وتقول: ألا ماء ولو بارداً وكقولهم: سبيح لأنه وضع النعت موضع المنعوت فلو قلت: ألا ماء ولو بارداً لكان جيداً.

وذلك يجوز إلا أنك تضر بعد (لو) فعلاً ينصب ماء.
وكأنك قلت: ولو كان ماءً بارداً.
فإذا جئت بـ(لو) كان ما بعدها أحسن، قال أحمد بن يحيى ثعلب: كان يقال: متى كان ما بعد (لو) نعتاً للأول نصب ورفع ومتى كان خبر نعت رفع هنا قول المشايخ.
وقال الفراء: سمعت في خبر النعت الرفع والنصب.
وإذا قال: ألا مستعدي الخليفة أو غيره وألا معدي الخليفة أو غيره فالرفع كأنك بينت فقلت: ذاك الخليفة أو غيره أو هو الخليفة أو الخليفة هو أو غيره.

والنصب على إضمار (يكون) كأنك قلت: يكون الخليفة. أي: يكون المعدي الخليفة أو

خير.

وقوم يميزون: ألا قاتل قولاً ألا ضارب ضرباً وهنا عندي لا يجوز إلا بتوحيه؛ لأنه قد
أعمل في المصدر فطال وقد مضى تفسير هذا.

ويجوز أن تقول: لا قاتل قول ولا ضارب ضرب لتضيف إلى المصدر.

وتقول: لا خير بخير بعده النار ولا شر بشر بعده الجنة، لأنك قلت: لا خير في خير بعده
النار ولا شر في شر بعده الجنة ويجوز أن تكون هذه الباء دخلت لتأكيد النفي كما تدخل في خير
(ما) وليس فتكون زائدة كأنك قلت: لا خير خير بعده النار ولا شر شر بعده الجنة، لأن
جعلت الحاء واجعة إلى خير الأول الذي مع (لا) قلت: لا خير بعده النار خير.

فصار قولك: بعد النار جملة نعت بها: لا خير والنار مبتدأ وبعده: خبره والجملة صفة
لخير كما تقول: لا رجل أبوه منطلق في الدار رجل مكفي وأبوه: منطلق مبتدأ وخبر.
والجملة بأمرها صفة لرجل، قال أبو بكر هذه أكرنا الأسماء المرفوعات والمنصوبات
وما ضارها بجميع أقسامها وبقي الأسماء المنصوبة هي منطوقها إن شاء الله.

ذكر الجر والأسماء المجرورة

الأسماء المجرورة تنقسم قسمين: اسم مجرور بحرف جر أو مجرور بإضافة اسم مثله إليه وقولي: جر وخفض بمعنى واحد.

ذكر حروف الجر

حروف الجر تصل ما قبلها بها بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم ولا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء كما يتنا فيما تقدم فأما إيصالها الاسم بالاسم فقولك: الدار لعمر، وأما وصلها الفعل بالاسم فقولك: مررت بزيد فالباء هي التي أوصلت المجرور بزيد. وحروف الجر تنقسم قسمين: فأحد القسمين: ما استعملته العرب حرفاً فقط ولم يشترك في لفظه الاسم ولا الفعل مع الحرف ولم تجزه في موضع من المواضع مجرى الأسماء ولا الأفعال.

والقسم الآخر: ما استعملته العرب حرفاً وجر حرف.

فالقسم الأول: وهو الحرف الذي استعملته حرفاً فقط على ضربين: فالضرب الأول منها: ألزم عمل الجر، والضرب الثاني: غير ملازم لعمل الجر.

فأما الحروف الملازمة لعمل الجر: فمن وإلى وفي والباء واللام.

ولرب: باب يفرّده لخروجها عن منهاج أخواتها وأنا متين معنى حرفي منها.

أما (من): فمعناها: ابتداء الغاية.

تقول: مررت من موضع كذا إلى موضع كذا.

وفي الكتاب: من فلان إلى فلان. إنما يريد: ابتداءه فلان.

وسيويه يلعب إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الأماكن وتكون للتبعيض نحو قولك:

هنا من الثوب.

وهنا منهم تقول: أخذت ماله ثم تقول: أخذت من ماله فقد دلت على البعض.

قال أبو العباس: وليس هو كما قال عندي؛ لأن قوله: أخذت من ماله إنما ابتداء غاية ما أخذ فدل على التبعض من حيث صار ما بقي إنتهاء له والأصل واحد.

وكذلك: أخذت منه درهماً وسمعت منه حديثاً أي: أول الحديث وأول مخرج هذه الدراهم وقولك: زيد أفضل من عمرو وإنما ابتدأت في إعطائه الفضل من حيث عرفت فضل عمرو فابتداء تقديمه هذا الموضع فلم يخرج من ابتداء الغاية.

وقال في وقت آخر: من تكون على ثلاثة أضرب لابتداء الغاية كقولك: خرجت من الكوفة إلى البصرة وللتبعض كقولك: أخذت من ماله.

والأصل يرجع إلى ابتداء الغاية لأنك إذا قلت: أخذت من المال فأخذك إنما وقع ابتداءه من المال.

ويكون لإضافة الأنواع إلى الأسماء كقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْحَقُّورُ وَالْمَيِّرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [المائدة: ٩].

وكقول الله عز وجل: ﴿وَعَذَابُ اللَّهِ الَّذِينَ آمَنُوا وَقَوْلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُنَّ مُنْفَرَةٌ﴾ [الفتح: ٢٩]. أي: من هؤلاء الذين آمنوا وأجسروا الرجس من الأوثان.

فقولك: رجس جامع للأوثان وغيرها.

فإذا قلت: من الأوثان فلأنها معناه الذي ابتداءه من هذا الصنف قال: وكذلك قول مسيبويه: هذا باب علم ما الكلم من العربية؛ لأن الكلم يكون عربياً وعجمياً فأضاف النوع وهو الكلم إلى اسمه الذي يبين به ما هو وهو العربية وتكون زائدة قد دخلت على ما هو مستغن من الكلام إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة نحو قولهم: ما جاءني من أحد وما كلمت من أحد وكقوله عز وجل: ﴿أَن يُتْرَكَ عَلَيْكُمْ مِّنْ خَيْرٍ مِّنْ رِّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥] إنما هو: خير ولكنها تأكيد وكذلك: ما ضربت من رجل إنما هو: ما ضربت رجلاً فهذا موضع زيادتها إلا أنه موضع دلل فيه على أنه للثكرات دون المعارف ألا ترى أنك تقول: ما جاءني من أحد وما جاءني من رجل ولا تقول: ما جاءني من عبد الله.

لأن رجلاً في موضع الجمع ولا يقع المعروف هذا الموضع؛ لأنه شيء قد عرف بعينه ألا ترى أنك تقول: عشرون درهماً ولا تقول: عشرون الدرهم.

وقال سيويه: إذا قلت: ما أتاني من رجل أكذبت بمن؛ لأنه موضع تبيين فأراد أنه لم يأت به بعض الرجال والناس وكذلك: ويجه من رجل إنها أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال وكذلك: لي ملوّه من عسل وقال كذلك: أفضل من زيد.

إنما أراد أن يفضل على بعض ولا يعم وجعل زيدا الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك: شرّ من زيد وكذلك إذا قال: أخزى الله الكاذبين مني ومنك إلا أن هذا وأفضل لا يستغنى عن (من) فيها لأنها توصل الأمر إلى ما بعدها وقال: وتقول: رأيت من ذلك الموضع فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء.

وأما (إلى) فهي للمتهى تقول: سرت إلى موضع كذا فهي متهى سيرك، وإذا كتبت من فلان إلى فلان فهو النهاية فمن الابتداء إلى الإجماع وجائز أن تقول: سرت إلى الكوفة وقد دخلت الكوفة وجائز أن تكون بفتحها أو بكسرها لأن (إلى) نهاية فهي تقع على أول الحد وجائز أن تتوغل في المكان ولكن تقع على بجزءه لأن النهاية غاية.

قال أبو بكر: وهذا كلام يخلط معنى (من) بمعنى (إلى) فإنما (إلى) للغاية و(من) لابتداء الغاية وحقيقة هذه المسألة: أنك إذا قلت: رأيت الهلال من موضعي (فمن) لك، وإذا قلت: رأيت الهلال من خلال السحاب (فمن) للهلال والهلال غاية لرؤيتك فكذلك جعل سيويه (من) غاية في قولك: رأيت من ذلك الموضع وهي عنده ابتداء غاية إذا كانت (إلى) معها مذكورة أو مبنية فإذا استغنى الكلام عن (إلى) ولم يكن يقتضيها جعلها غاية وبطل على ذلك قوله: ما رأيت مذ يومين فجعلتها غاية كما قلت: أخذته من ذلك المكان فجعلته غاية ولم ترد متهى أي: لم ترد ابتداء له متهى.

أي: استغنى الكلام دون ذكر المتهى وهذا المعنى أراد والله أعلم وهذه المسألة ونحوها إنما تكون في الأفعال المتعدية نحو: رأيت وسمعت وشممت وأخذت.

تقول: سمعت من بلادي الرعد من السماء، ورأيت من موضعي البرق من السحاب،
وشممت من هاري الريحان من الطزيق.

(فمن) الأولى للفاعل و(من) الثانية للمفعول وعلى هذا جميع هذا الباب لا يجوز عندي
غيره إنما جاز هذا؛ لأن للمفعول حصة من الفعل كما للفاعل.

وبعض العرب يحذف الأسماء مع (من) وقد ذكرنا بعض ذلك فيما قد مضى قال الله
تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصفافات: ١٦٤] والتأويل عند أصحابنا: وما منا أحد
إلا له.

والكوفيون يقولون إن (مَنْ) تضرع مع (من) وفي التأويل عندهم: إلا مَنْ له مقام وما
كان بعده شيء لم يسم غاية، قال سيويه: (إلى) متبني لا ابتداء الغاية يقول: مِنْ كذا إلى كذا.
ويقول: الرجل: إنما أنا إليك، أي: أنت غايي، وتقول: فمت إليه فتجعله متهاك من
مكانك.



(في): وفي معناها الوعاء.

فإذا قلت: فلان في البيت فلاناً تريد: أن البيت قد حواه وكذلك: المال في الكيس، فإن
قلت: في فلان عيب فمجاز واتساع لأنك جعلت الرجل مكاناً للعيب يحتويه وإنما هذا تمثيل
بذاك وكذلك تقول: أثبت فلاناً وهو في هنفوان شبابه أي: وهو في أمره ونهيه فهذا تشبيه
وتمثيل أي: أحاطت به هذه الأمور قال: وإن اتسعت في الكلام فلانها تكون كالمثل يجاء به
يقارب الشيء وليس مثله.

(الباء): معناه الإلصاق فجائز أن يكون معه استعانة وجائز لا يكون فأما الذي معه
استعانة فقولك: كتبت بالقلم وعمل الصانع بالقيوم.

والذي لا استعانة معه فقولك: مررتُ بزيد ونزلت بعبد الله.

وتزاد في خبر المنفي توكيداً نحو قولك: ليس زيد بقائم وجاءت زائدة في قولك: حسبك
زيد وكفى بالله شهيداً وإنما هو كفى الله.

قال سيويه: باء الجر إنها هي للإلتزاق والإختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد ودخلت به وضرت بالسوط ألزقت ضربك إياه بالسوط فيما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله.

(اللام): اللام: لام الإضافة، قال سيويه: معناها الملك والإستحقاق ألا ترى أنك تقول: الغلام لك والعبد لك فيكون في معنى: هو عبد لك وهو أخ لك فيصير نحو: هو أخوك فيكون هو مستحقاً لهذا كما يكون مستحقاً لما يملك فمعنى هذا اللام معنى إضافة الاسم.

وقال أبو العباس: لام الإضافة تجعل الأول لاصقاً بالثاني ويكون المعنى: ما يوجد في الأول تقول: هذا غلام لزيد وهذه دار لعبد الله.

فأما تسميتهم إياها لام الملك فليس بشيء إذا قلت: هذا غلام لعبد الله فإنما دلت على الملك من الثاني للأول فإذا قلت: هذا سيد لعبد الله دلت بقولك على أن الثاني للأول. وإذا قلت: هذا أخ لعبد الله فإنما هي جارته وليس أحدهما في ملك الآخر. ولام الاستغاثة: هي هذه الإلام إلا أن هذه تكسر مع الاسم الظاهر وتلك تفتح وقد مضى ذكر ذلك في حد النداء.

فلام الإضافة حقها الكسر إلا أن تدخلها على معنى نحو قولك: له مال ولك ولهم ولها فهي في جميع ذلك مفتوحة وهي في الاستغاثة كما حرفتك مفتوحة.

قال سيويه: إنها أردت أن تجعل ما يعمل في المنادى مضافاً إلى بكر باللام يعني بذلك الفعل المضمر الذي أغنت عن إظهاره (يا) وقد مضى تفسير هذا.

فهذه الحروف التي للجر كلها تضيف ما قبلها إلى ما بعدها.

فإذا قلت: سرت من موضع كذا فقد أضفت السير إلى ما بعدها فإذا قلت: مررت بزيد فقد أضفت المرور إلى زيد بالياء.

وكذلك إذا قلت: هذا لعبد الله فإذا قلت: أنت في الدار فقد أضفت كينونتك في الدار إلى الدار (بقي) فإذا قلت: فيك خصلة سوء فقد أضفت إليه الرداة (بقي) فهذه الحروف التي ذكرت لك تدخل على المعرفة والنكرة والظاهر والمضمر فلا تجاوز الجر.

واعلم أن العرب تتسع فيها فقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني فمن ذلك: الباء تقول: فلان بمكة وفي مكة وإنما جازا معاً لأنك إذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا.

فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، وإذا قلت: في موضع كذا فقد خبرت (بقي) عن احتوائه إياه وإحاطته به فإذا تقارب الحرفان، فإن هذا التقارب يصلح لمعاقبة، وإذا تباين معناه لم يجوز ألا ترى أن رجلاً لو قال: مررت في زيد أو: كتبت إلى القلم لم يكن هذا يلتبس به فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض فمتى لم يتقارب المعنى لم يجوز وقد حكى: كنت بالمال حراً وفي المال حراً وهو يستعمل النامى بكسر الهمزة في كفه.

وقال في قول طرفة:

وإن يلتقي الحسي الجميع فلا يخفى
إلى فذوق البيت الكريم المصمد

إن (إلى) بمعنى (في) ولا يجوز أن يدخل حرف من هذه التي ذكرت على حرف منها فلا يجوز أن تدخل الباء على (إلى) ولا اللام على (من) ولا (في) على (إلى) ولا شيئاً منها على آخر.

باب (رُبَّ)

(رُبَّ): حرف جر وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلاً له إلى المجرور كأخواته إذا قلت: مررت برجل وذهبت إلى غلام لك ولكنه لما كان معناه التقليل وكان لا يعمل إلا في نكرة فصار مقابلاً (لكم) إذا كانت خبراً فجعل له صدر الكلام كما جعل (لكم) وآخر الفعل والفاعل فموضع رُبَّ وما عملت فيه نصب كما أن موضع الباء ومن وما عملنا فيه نصب إذا قلت: مررت بزيد وأخذت من ماله.

ويدل على ذلك أن (كم) يُبنى عليها ورُبَّ: لا يجوز ذلك فيها، وذلك قولهم: كم رجل أفضل منك فجعلوه خبراً (لكم) كذلك رواه سيويه عن يونس عن أبي عمرو بن العلاء: أن العرب تقول: لا يجوز أن تقول: رُبَّ رجل أفضل منك ولا يجوز أن تجعله خبراً لرُبَّ كما جعلته خبراً (لكم) وما يتبين أن رُبَّ حرف وليست باسم (ككم).

أن (كم) يدخل عليها حرف الجزم ولا يدخل على رُبَّ تقول: بكم رجل مررت وإنك تولي (كم) الأفعال ولا توليها ورُبَّ. قال أبو العباس: رُبَّ تنبيه عما وقعت عليه أنه قد كان وليس بكثير.

فلذلك لا تقع إلا على نكرة ولأن ما بعدها يخرج مخرج التمييز تقول: رب رجل قد جاءني فأكرمه ورب دار قد أبتيتها وأنفقت عليها وقال في موضع آخر: رب معناها الشيء يقع قليلاً ولا يكون ذلك الشيء إلا منكوراً؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه ولا تكون رب إلا في أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها.

وقال أبو بكر: والنحويون كالمجتمعين على أن رُبَّ جواب إنما تقول: رُبَّ رجل عالم لمن قال: رأيت رجلاً عالماً أو قدرت ذلك فيه فتقول: رُبَّ رجل عالم تريد: رُبَّ رجل عالم قد رأيت فصارحت أيضاً حرف النفي إذا كان حرف النفي يليه الواحد المنكور وهو يراد به الجماعة.

فهذا أيضاً مما جعلت له صدراً.

واعلم أن الفعل العامل فيها أكثر ما يستعمله العرب محذوقاً؛ لأنه جواب وقد علم
فحذف ورباً جيء به تأكيداً وزيادة في البيان فنقول: رُبَّ رجل عالم قد أتيت فتجعل هذا هو
الفعل الذي تعلقت به (رُبَّ) حتى يكون في تقديره: برجلٍ عالمٍ مررت وكذلك إذا قال: رُبَّ
رجل جاءني فأكرمه وأكرمه فما هنا فعل أيضاً محذوف فكأنه قال له قاتل: ما جاءك رجل
فأكرمه وأكرمه فقلت: رُبَّ رجل جاءني فأكرمه وأكرمه أي: قد كنت فعلت ذاك فيكون
جاءني وما بعده صفة رجلٍ والصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد والكلام بعد ما تم، فإن لم
تضمر: قد فعلت وما أشبه ذلك وإلا لم يميز فإذا قال: ما أحسنت إليّ.

قلت: رُبَّ إحسان قد تقدم إليك مني فكأنك قلت: قد فعلت من إحسان إليك قد تقدم.
فإن قال قائل: لم يلزم الصفة قيل: لأنه أبلغ في باب التقليل؛ لأن رجلاً قائماً أقل من رجل
وحده فخصت بذلك والله أعلم.

وكذلك لو قلت: رُبَّ رجل جاهل ضربت في جعلت: ضربت هو العامل في رب، فإن
جعلته صفة أضممت فعلاً نحو ما ذكرناه اتصالاً بالكلام: رُبَّ رجل جاهل ضربت قد
فعلت ذاك.

واعلم أنه لا بد للنكرة التي تعمل فيها (رُبَّ) من صفة إما اسم وإما فعل لا يجوز أن
تقول: رُبَّ رجل ونسكت حتى تقول: رُبَّ رجل صالح أو تقول: رجل يفهم ذاك ورب
حرف قد خولف به أخواته واضطرب النحويون في الكلام فيه.

وهذا الذي خبرتك به ما خلص لي بعد مباحثة أبي العباس رحمه الله وأصحابنا المنقذين
الفهماء، وسأخبرك ما قال سييويه والكوفيون فيه قال سييويه: إذا قلت: رُبَّ رجل يقول ذاك
فقد أضفت القول إلى الرجل برُبَّ وكذلك يقول من تابعه على هذا القول إذا قال: رُبَّ رجل
ظريف قد أضافت رُبَّ الظريف إلى رجل وهذا لا معنى له؛ لأن إتصال الصفة بالموصوف
يقضي عن الإضافة.

وأما الكوفيون ومن ذهب مذهبهم فيقولون: رب وضعت على التقليل نحو: ما أقل من
يقول ذاك وكم وضعت على التكثر نحو قولك: ما أكثر من يقول ذاك وإنما خفضوا (لكم)؛

لأن من تصحبها تقول: كم من رجل ثم تسقط من وتعمل فكذلك: رُبُّ، وإن لم تر (من) معها كما قال: ألا رجل ومن رجل وهم يريدون: أمّا من رجل وحكي عن الكسائي أو غيره من القدماء: أن بعض العرب يقول: رُبُّ رجل ظريف فترفع ظريفاً تجعله خيراً (الرُبُّ) ومن فعل هذا فقد جعلها اسماً وهذا إنما يجيء على الغلط والتشبيه وفي رب لغات: رُبُّ ورُبُّ يا هذا ومن النحويين من يقول: لو سكنت جازاً: ورُبْتُ.

واعلم أن (رُبُّ) تستعمل على ثلاثة وجوه:

فالوجه الأول: هو الذي قد ذكرت من دخولها على الاسم الظاهر النكرة وعملها فيه وفي صفة الجر.

والوجه الثاني: دخولها على المضمرة على شريطة التفسير فإذا أدخلوها على المضمرة نصبوا الاسم الذي يذكرونه للتفسير بعد المضمرة فيقولون: رُبُّ رجلاً والمضمرة هنا كالمضمرة في (نعم) إذا قلت: نعم رجلاً زيد إلا أن المضمرة في (نعم) مرفوعة لأنه ضمير الفاعل وهو مع رُبُّ مجرور وإنما جاز في رُبُّ وهي لا تدخل إلا على نكرة من أجل أن المعنى تقول إلى نكرة وليس هو ضمير مذكور وحق الإحصاء أن يكون بعد مذكور ولكنهم ربما خصوا أشياء بأن يضمروا فيها على شريطة التفسير وليس ذلك بمطرد في كل الكلام وإنما يقتصرون به بعضه فإذا فعلت ذلك نصبت ما بعد الهاء على التفسير فقلت: رُبُّ رجلاً وهذه الهاء على لفظ واحد، وإن وليها المذكر أن المؤنث أو الاثنان أو الجماعة موحدة على كل حال.

الوجه الثالث: أن تصلها فتستأنف ما بعدها وتكفيها عن العمل فتقول: ربما قام زيد وربما قعد وربما زيد قام وربما فعلت كذا ولما كانت رب إنما تأتي لما مضى فكذلك ربما لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضياً فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فشم إحصاء كان قالوا: في قوله: ﴿رَبِّمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] أنه لصديق الوعد كأنه قد كان كما قال: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فُتِحُوا قُلُوبُهُمْ﴾ [سبا: ٥١]. ولم يكن فكأنه قد كان لصديق الوعد.

ولا يجوز: رَبُّ رجل سيقوم وليقومن غداً إلا أن تريد: رَبُّ رجل يوصف بهذا تقول:
رب رجل مسيء اليوم ومحسن غداً أي: يوصف بهذا ويجوز: ربنا رجل عندك فتجمل: (منا)
صلة ملغاة.

واعلم أن العرب تستعمل الواو مبتدأة بمعنى: (رَبُّ) فيقولون: وبلد قطعْتُ يريدون
وَرُبُّ بلد وهذا كثير.

وقال بعض النحويين: أن الواو التي تكون مع التكرات ليست بخلف من (رَبُّ) ولا كم
وإنما تكون مع حروف الاستفهام فتقول: وكم قد رأيت ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ [آل
عمران: ١٠١] يدل على التعجب ثم تسقط كم وتترك الواو ولا تدخل مع رَبُّ ولو كانت
خلفاً من (كم) لجاز أن يدخل عليها النسق كما فعل بواو اليمين وهي عندي: واو العطف
وهذا أيضاً مما يدل على أن رب جواب مهبط على كلام.



مكتبة جامعة القاهرة

مسائل من هذا الباب

تقول: رَبُّ رَجُلٍ قَائِمٍ وَضَارِبٍ وَرَبُّ رَجُلٍ يَقُومُ وَيَضْرِبُ.

وتقول: رَبُّ رَجُلٍ قَائِمٍ نَفْسَهُ وَعَمَرُو وَرَبُّ رَجُلٍ قَائِمٍ ظَرْفًا فَتَنْصِبُ عَلَى الْحَالِ مِنْ (قَائِمٍ) وتقول: رَبُّ رَجُلٍ ضَرْبَةٍ وَزَيْدًا وَرَبُّ رَجُلٍ مَرَّتَ بِهِ فَتَعِيدُ الْبَاءَ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ الْمَجْرُورَ لَا يَنْسُقُ عَلَيْهِ بِالْأَسْمِ الظَّاهِرِ وتقول: رَبُّ رَجُلٍ قَائِمٍ هُوَ وَزَيْدٌ فَتُوكَدُ مَا فِي (قَائِمٍ) إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: رَبُّ رَجُلٍ قَامَ وَزَيْدٌ فَتَعْطِفُ عَلَى الْمُضْمَرِ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ وتقول: رَبُّ رَجُلٍ كَانَ قَائِمًا وَظَنَّتَهُ قَائِمًا فَقِي (كَانَ) ضَمِيرُ رَجُلٍ وَهُوَ اسْمُهَا وَقَائِمًا خَبَرُهَا.

وكذلك: الْهَاءُ فِي (ظَنَّتَهُ) ضَمِيرُ رَجُلٍ وَهُوَ مَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ. وَقَائِمًا مَفْعُولُهَا الثَّانِي، وَإِذَا قُلْتَ: رَبُّ رَجُلٍ قَدْ رَأَيْتَ وَرَبُّ امْرَأَةٍ فَالِاخْتِيَارُ أَنْ تَعِيدَ الصِّفَةَ فَتَقُولَ: وَرَبُّ امْرَأَةٍ قَدْ رَأَيْتَ لِأَنَّكَ قَدْ أَعَدْتَ رَبُّ وَقَدْ جَاءَ مِنَ الْعَرَبِ إِدْخَالُ (رَبِّ) عَلَى (مِنْ) إِذَا كَانَتْ نَكْرَةً غَيْرَ مُوصُولَةٍ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَوْصِلْ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ أَنْ تَوْصِفَ لِأَنَّهَا مُبْهَمَةٌ حَكِي عَنْهُمْ: مَرَّتَ يَمُنْ صَالِحٌ وَرَبُّ مَنْ يَقُومُ ظَرْفٌ وَقَالَ الشَّعْرُ:

يَا رَبُّ مَنْ تَقْتَسِمُ لَكَ تَا صِيحٌ وَمُؤْتَمِنٌ بِالْقَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ

وتدخل رَبُّ عَلَى مِثْلِكَ وَشَبِيهَكَ إِذَا كَانَتْ لَمْ تَكْتَصِرْ قَابِلًا لِإِضَافَةٍ وَهِيَ نَكْرَتَانِ فِي الْمَعْنَى.

وتقول: رَبُّ رَجُلٍ مُخْتَصِمٍ وَامْرَأَةٍ وَزَيْدٍ وَلَا يَجُوزُ الْخَفْضُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِاثْنَيْنِ، فَإِنْ قُلْتَ: رَبُّ رَجُلَيْنِ مُخْتَصِمِينَ وَامْرَأَتَيْنِ جَارَ لَكَ الْخَفْضُ وَالرَّفْعُ فَتَقُولَ: وَامْرَأَتَانِ وَامْرَأَتَيْنِ أَمَا الْخَفْضُ: فَبِالْعَطْفِ عَلَى (رَجُلَيْنِ) وَالرَّفْعُ: بِالْعَطْفِ عَلَى مَا فِي مُخْتَصِمِينَ وَلَوْ قُلْتَ: رَبُّ رَجُلَيْنِ مُخْتَصِمِينَ هُمَا وَامْرَأَتَانِ فَأَكْدَدْتَ ثُمَّ عَطَفْتَ لَكَانَ أَجُودَ حَكِي عَنْ بَعْضِهِمْ: أَنَّهُ يَقُولُ: إِذَا جَاءَ فَعَلٌ يَعْنِي بِالْفِعْلِ اسْمُ الْفَاعِلِ بَعْدَ النِّعَةِ رَفَعَ نَحْوَ تَوَلَّى: رَبُّ رَجُلٍ ظَرْفٌ قَائِمٌ وَالْكَلَامُ الْخَفْضُ وَزَعَمَ الْفَرَاءُ: أَنَّهُمْ تَوَهَّمُوا (كَمْ) إِذَا كَانُوا يَقُولُونَ: كَمْ رَجُلًا قَائِمًا.

وتقول: رَبُّ ضَارِبِكَ قَدْ رَأَيْتَ وَرَبُّ شَاتِمِكَ لَقَدْ لَقَيْتَ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ فِي تَيْنِكَ يَرِيدُ ضَارِبَ لَكَ، وَإِنْ قُلْتَ: ضَارِبِكَ أَمْسَ لَمْ يَجْزَ؛ لِأَنَّهُ مَعْرُوفَةٌ.

والأخفش يعترض بالأيان فيقول: رُبُّ وَالله رجل قد رأيت ورُبُّ رجل قد رأيت وهذا لا يجوزُ عندنا؛ لأن حروف الجر لا يفصل بينها وبين ما عملت فيه وسائر النحويين يخالفونه. وحكى الكوفيون: ربه رجلاً قد رأيت ورجها رجلين وديهم رجلاً وديهن رجلاً ودين نساء ودينه نساء مَنْ وَخَد.

فلأنه رد كناية عن مجهول وَمَنْ لم يوجد فلأنه كلام كأنه قال: له ما لك جوار فقال: دهن جوار قد ملكت.

وكان الكسائي يميز: رب مَنْ قائم على أنه استغهام وينخفض (قائماً) والفراء بأبائه؛ لأن كل موضع لم تقع المعرفة لم يستغهم بمن فيه. والضرب الثاني من حروف الجر:

وهو ما كان غير ملازم للجر، وذلك حتى والواو.

فوار القسم وهي بدل من الباء وأبدلت لأنها من الشفة مثلها.

والتاء: تستعمل في القسم في الله عز وجل وهي بدل من الواو والتاء قد تبدل من الواو في

مواضع سترها وقد خصوا القسم بأشياء ونحن نفرد باباً للأسماء المنخفضة في القسم، وأما الواو التي تقع موقع رب فقد مضى ذكرها.

باب (حتى)

(حتى): منتهى لا ابتداء الغاية بمنزلة (إلى) إلا أنها تقع على ضربين:

إحدهما: أن يكون ما بعدها جزءاً عما قبلها وينتهي الأمر به.

والضرب الآخر: أن ينتهي الأمر عنده ولكنها قد تكون عاطفة وتليها الأفعال.

ويستأنف الكلام بعدها ولها نصرف ليس (إلى) و(إلى) أيضاً مواقع لا تقع (حتى)

فيها.

فأما الضرب الأول: وهو ما ينتهي به الأمر فإنه لا يجوز: أن يكون الاسم بعد حتى إلا من جماعة كالاستثناء لا يجوز: أن يكون بعد واحد ولا اثنين؛ لأنه جزء من جماعة وإنما يذكر التحقير أو تعظيم أو قوة أو ضعف، وذلك قولك: ضربت القوم حتى زيد فزيد من القوم وانتهى الضرب به فهو مضروب مفعول ولا يجوز أن يكون أحقر من ضربت أو أعظمهم شأنًا وإلا فلا معنى لذكره وكذلك المعنى إذا كانت عاطفة كما تعطف الواو تقول: ضربت القوم حتى عمرو، فعمر من القوم به انتهى الضرب، وقدم الحجاج حتى المشاة والنساء.

فهذا في التحقير والضعف وتقول: مات الناس حتى الأنبياء والملوك فهذا في التعظيم والقوة ولك أن تقول: قام القوم حتى زيد جراً، وإن كان في المعنى: جاء لأنك أنتهيت بالمجيء إليه بحتى فتقدير المفعول وقد بينا فيما تقدم أن كل فعل معه فاعله تعدى بحرف جر إلى اسم فموضعه نصب.

قال أبو بكر: والأحسن عندي في هذا إذا أردت أن تخبر عن زيد بفعله أن تقول: القوم حتى زيد فإذا رفعت فحكمه حكم الفاعل في أنه لا بد منه فإذا خفضت فهو كالمتصوب الذي يستغني الفاعل عنه، وأما قول الشاعر:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يَخْفَ رَحْلُهُ وَالزَّادَ حَتَّى يَمْلَسَهُ الْقَاهَا^(١)

(١) هل أن حتى وإن كانت يستأنف بعدها الكلام، إلا أنها ليست مشحونة للاستئناف، فلم يكن الرفع بعدها أولى، فهي كسائر حروف العطف، يعني أنه يجوز في نعله النصب، والرفع.

فلك فيه الخفض والرفع والتصب فالحفض: على ما خبرتك به والتصب فيه وجهان: فوجه أن يكون منصوباً (بالقى) ومنحطوفاً على ما عمل فيه (ألقى) ويكون ألقاها توكيداً. والوجه الثاني: أن تنصبه بفعل مضمر يفسره (ألقاها) والرفع على أن يستأنف بعدها والمعنى ألقى ما في رحله حتى نعله هذه حالها، وإذا قلت: العجب حتى زيد يشتمني فالمعنى: العجب لسبب الناس إياي حتى زيد يشتمني.

قال الفرزدق:

أما التصب فمن وجهين: أحدهما نصبه بإظهار فعل يفسر ألقاها كأنه قال: حتى ألقى نعله ألقاها، كما يقال في الواو وغيرها من حروف العطف.

الثاني: أن يكون نصبه بالعطف على الصحيفة، ومنه معنى الواو، كأنه قال: ألقى الصحيفة حتى نعله، يريد ونعله، كما تقول: أكلت السمكة حتى رأسها ينقلب رأسها أي: ورأسها، فعل هنا الماه عائدة على الفعل أو الصحيفة، وألقاها تكرر وتوكيد. فإن قلت: شرط المعطوف به حتى أن يكون أمراً متصلاً بجملة كقولهم أكلت السمكة حتى المشاة أو جزءاً من كل، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو كجزء، نحو: أعجبتني الجارية حتى حديثها فكيف جاز عطف نعله، مع أنه ليس واحداً بما ذكر؟ قلت: جاز، لأن ألقى الصحيفة والزاد، في معنى ألقى ما يظله؛ فالنمل بعض ما ينمل.

وأما الرفع فعل الابتداء، وجملة ألقاها هو الخبر، فحتى، على هذا، وعلى الوجه الأول، من وجهي التصب، حرف ابتداء، والجملة بعدها مستأنفة.

وزعم ابن خلف: أن حتى هنا عاطفة والجملة بعدها معطوفة على الجملة المتقدمة، وهذا شيء قاله ابن السكيت، نقله عنه ابن هشام في المغني، ورد به بقوله: لأن حتى لا تعطف الجملة، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء، وهذا لا يتأتى إلا في المقدرات. وقد نازعه النحاة في هذا التعليل.

وأشد سيويه هذا البيت على أن حتى فيه حرف جر، وأن مجرورها ضاية لما قبله، كأنه قال: ألقى للصحيفة والزاد وما معه من المتاع حتى انتهى الإلقاء إلى النمل، وعليه فجملة ألقاها للتأكيد والتضمير يجوز فيه أيضاً أن يعود على النمل وعلى الصحيفة. فقوله: حتى نعله ألقاها روي عن ثلاثة أوجه، وهذا البيت لأبي مروان النحوي، انظر خزانة الأدب ٣١٨/١.

فيا عجباً حتى كليب تسبني كسأن أباهما تهشّل أو مجاوشع^{١٧}

(١) على أن حتى فيه ابتدائية، وفاللتها هنا التحقير.

أنشده سيويو، وقال: فحتى هنا بمتزلة إذا، وإنما هي ما هنا كحرف من حروف الابتداء.

وقال الأندلسي في شرح الفصل: يقع بعدها الجملة الفعلية والاسمية، وتسمى حرف ابتداء، وتفيد معناها الذي هو النغمة، إما في التحقير، أو في التعظيم، كما في بيت الفرزدق:

فوا عجباً حتى كليب تسبني

أي: تعجبوا لسب الناس إياي، حتى كليب، كأنه يقول: كل الناس تسبني حتى كليب على حقارها. ولو خفض هنا كليب لجاز، ويكون تسبني إما حال من كليب، أو مستأنف، وحتى كليب متعلق به.

قال ابن المستوفي بعد أن نقله: قوله أي تعجبوا في تفسير واعجباً، غير صحيح لأنه ينادي العجب على ما ذكره العلماء تأدياً لا يأمر أحداً به.

وقوله: ولو خفض كليب هنا لجاز محال، لأن خفضه بعد حتى إما أن يكون بالمطف على المجرور قبلها، أو يكون بمعنى إلى، ولا مجرور قبلها فتطوّل عليه. ولما كانت النغمة إذ ليس ما قبلها مفرداً من جنس ما بعدها، فبقي الرفع لا غير. وذكر قسماً منها في التعظيم والتحقيق، ولم يأت إلا بالتحقير.

وقوله: ويكن تسبني، إما حال من كليب أو مستأنف بالرفع فيها، وصوابه: انصب فيها. ولا أعلم ما أراد بقوله: وحتى كليب متعلق به. ٢٥١.

أقول: أما فوا عجباً فقد روي أيضاً: فيا عجباً يتنون ويذنه.

أما الأول فيحتمل أن يكون عجباً منادى منكراً، ويحتمل أن يكون يا حرف تنبيه، وعجباً مصدر منصوب بفعل محذوف، ي: تعجبوا عجباً. ويحتمل أن تكون يا حرف نداء، والمنادى محذوف، أي: يا قوم، وعجباً كذلك.

لكلام الأندلسي جار على كل من هذين الوجهين. وأما الثاني فإنه أراد: فيا عجباً، فقلب ياء المتكلم ألفاً، وهي لغة.

وأما قوله: خفض كليب محال.... إلخ، فنقول: هي جوف والمغيا غير مذكور، والتقدير: فوا عجباً الناس تسبني حتى كليب. وهذا المذكور لا يد منه في الابتدائية أيضاً.

وقوله: ولم يأت إلا بالتحقير نقول: لا يضر ذلك. ومثال التعظيم: حتى ماء دجلة أشكل البيت الآتي وقوله: صوابه النصب فيها يعني أنه يجب أن يقول: ويكون يسبني إما حالاً من كليب، أو مستأنفاً بنصبها، لأنه خبر كان، وكأنه رفع على تقدير يكون، إما تامة أو زائدة.

فإذا قلت: مررت بالقوم حتى زيد، فإن أردت العطف فينبغي أن تعيد الياء لتفريق بين ما أنجز بالياء وبين ما أنجز (بحتى).

الضرب الثاني: المجرور بحتى: وهو ما انتهى الأمر عنه وهذا الضرب لا يجوز فيه إلا الجر؛ لأن معنى العطف قد زال، وذلك قولك: إن فلاناً يصوم الأيام حتى يوم الفطر فأنتهت (حتى) بصوم الأيام إلى يوم الفطر ولا يجوز أن تنصب (يوم الفطر) لأنه لم يصمه فلا يعمل الفعل فيما لم يفعله وكذلك إذا خالفت الاسم الذي بعدها ما قبلها نحو قولك: قام القوم اليوم حتى الليل قالت أو لم: قام القوم اليوم حتى الليل.

واعلم أنك إذا قلت: مررت حتى أدخلها فحتى على حالها في عمل الجر، وإن كان لم يظهر هنا (وإن وصلتها) اسم، وقال مسيويه: إذا قلت: مررت حتى أدخلها فالتأصب للفعل ها هنا هو الجار للإسم إذا كان خاية.



وقوله: لا أعلم ما أراد بقوله: وحتى كليب متعلق بما قبله من أن حتى الجارة تكون متعلقة بيسني، إذ كل جار لا بد له من متعلق. وهذا ظاهر. مركز تحقيق تكملة علوم أصولي
قال ابن هشام في المغني: ولا بد من تقدير محطوف قبل حتى من هذا البيت، يكون ما بعد حتى خاية له، أي: فوا عجباً بيسني الناس حتى كليب بيسني.

والبيت من قصيدة للفرزدق عجا بها جريراً، تقدم بعض منها في الشاهد السادس بعد السبعائة. وقوله: فوا عجباً هو من قبيل التندية للتوجع، كأنه يقول: أنا أتوجع لعدم حضورك يا عجي، فاحضر هنا الأمر الذي يتعجب منه.

وكليب: جد وعط جرير، وهو جرير بن عطية بن الحطاف بن بدر بن سلمة بن كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن لؤم. ويجمع مع الفرزدق في حنظلة بن مالك.

وهشيل ومجاشع أخوان، ابنا دارم بن مالك بن حنظلة. ومجاشع قبيلة الفرزدق، وهي أشرف من كليب. وأما هشيل فهم أهيام الفرزدق لا آيازم، وإن كانت العرب تسمي العم آياً. جعلهم في الحق بحيث لا يسبون مثله لشرفه.

يقول: يا عجباً نسب الناس إياي حتى كليب على ضعفها في القبائل، ويعدّها من الفضائل، كأنه لها أبا كريماً، وحسباً صميماً، كما لهشيل ومجاشع. والقب: الشتم. والقب: بالكسر: الذي يسابك وتسا به. انظر غزاة الأدب ٤١٣/٣.

فالفعل إذا كان غاية منصوب والاسم كان غاية جر وهذا قول الخليل.

وقال سيويه: إنها نحيء مثل كي التي فيها إضمار (أن) وفي معناها، وذلك قولك: كلمتك حتى تأمر لي بشيء: قال سيويه: لحتى في الكلام نحو ليس إلا تقول إنها أنا إليك أي: أنت غايته ولا تكون حتى ها هنا.

وهي أعم من (حتى) تقول: قمت إليه فجعلته متهاك من مكانك ولا تقول: حتاه وغير سيويه يميز: حتاه وحتاك في الخفض ولا يميزون في النسق؛ لأن المضمرة المتصلة لا يلي حرف النسق لا تقول: ضربت زيدا وك يا هنا ولا قتلت عمراً وه إنها يقولون في مثل هذا: إياك وإياه والقول عندي ما قال سيويه: لأنه غير معروف إتصال حتى بالكاف وهو في القياس غير ممتنع.



الكتاب الثاني من كتاب

مسائل من هذا الباب

تقول: ضربت القوم حتى زيدا وأوجعتُ تنصب لأنك جئت بحرف نسق على الأول وكذلك: ضربت القوم حتى زيدا ثم أوجعت وقال قوم: النصب في هذا لا غير لأنك جئت بحرف نسق على الأول تريد حتى ضربت زيدا وأوجعت وثم أوجعت.

قال أبو بكر: وهذا عندي على ما يقدر التكلم أن قدر الإجماع لزيد فالنصب هو الحسن، وإذا كان الإجماع للمقوم جاز عندي النصب والخفض وتقول: ضربت القوم حتى زيدا أيضاً وحتى زيدا زيادة وحتى زيدا فيها أظن؛ لأن هذه دلت على المضمرة: كأنك قلت: حتى ضربت زيدا فيها أظن، وحتى ضربت زيدا أيضاً، فإن جعلت: (فيها أظن) من صلة الأول خفضت كأنك قلت: ضربت القوم فيها أظن حتى زيد وتقول: أتيتك الأيام حتى يوم الخميس ولا يجوز: حتى يوم؛ لأنه لا فائدة فيه وكذلك لو قلت: صمتُ الأيام إلا يوماً، فإن وقت ما بعد إلا وما بعد (حتى) حسن وكانت فيه فائدة فقلت: صمتُ الأيام إلا يوم الجمعة وحتى يوم الجمعة.

وقال قوم: إن أردت مقلد يوم جاز قلت على هذا: أتيتك الأيام حتى يوم. وقالوا: فإن قلت: أتيتك كل وقت حتى ليلاً، وحتى نهاراً وكان الأول غير موقت والثاني غير موقت نصبت الثاني كما نصبت الأول وكان الخفض قبيحاً.

وقال أبو بكر: وجميع هذا إنما يراعي به الفائدة واستقامة الكلام صلحا فيه فهو جائز.

وتقول: ضربت القوم حتى إن زيدا لمضروب.

فإذا أسقطت اللام، فإن كانت (إن) مع ما بعدها بتأويل المصدر فتحته.

قال سيوريه: قد عرفت أمورك حتى أنك أحقُّ كأنه قال: حتى حقك وقال: هذا قول

الخليل فهذا؛ لأن الحق جاء بتأويل المصدر وقد مضى تفسير ذا.

وتقول: ضربتُ القومَ حتى كان زيدٌ مضروباً وضربتُ القومَ حتى لا مضروبٌ صالحاً
فيهم. جاز في هذا كما جاز الاستئناف والابتداء بعدها فلما جاز الابتداء جاز ما كان بمنزلة
الابتداء وتقول: لا آتيكَ إلى عشرٍ من الشهر.

وحتى عشر من الشهر لأنك تترك الإتيان من أول العشر إلى آخر هذه فتقع هنا (حتى) وإلى ولا نقول: آتيك حتى عشر إلا أن تريد: آتيك وأواظب على إتيانك إلى عشر.

وتقول: كتبتُ إلى زيد ولا يجوز حتى زيد؛ لأنه ليس هنا ما يستثنى منه زيد على ما بينت لك فيما تقدم.

وقوم يميزون: ضربتُ القومَ حتى زيداَ فضربتُ إن أردتُ كلامين وقالوا: يجوز فيه الخفض والنصب والاختيار عندهم الخفض قالوا: وإن اختلف الفعل أدخل في الثاني الفاء ولم تسقط وخفض الأول نحو قولك: ضربتُ القومَ زيدَ فتركتُ ولا يكون ضربتُ القومَ حتى تركتُ زيداَ.

وتقول: جلس حتى إذا تهيأ أمرنا قام وأقام حتى ساءت ساعة تهيأ أمرنا قطع علينا وانتظر حتى يوم شخصنا مضي معنا فيوم وتلجأ إلى الله عز وجل في موضع جر وهذا قول الأخفش؛ لأن قولك: جلس حتى ساعة تهيأ أمرنا ذهب إنما قولك: ذهب جواب لتيها وحتى واقع على الساعة وهي غاية له.

وتقول: أنتظر حتى إن قسم شيء أخذته منه فقولك: أخذت منه راجع إلى: قسم وهو جوابه وقع الشرط والجواب بعدها كما استأنف ما بعدها وكما وقع الفعل والفاعل والابتداء والخبر.

وتقول: اقم حتى متى ناكل ناكل معنا.

واقم حتى آينا يخرج نخرج معه فاي مبتداء لأنها للمجازاة وكذلك: أجلس حتى أي يخرج نخرج معه.

وقال الأخفش: يقول لك الرجل: انتهي فتقول: إما حتى الليل فلا وإما حتى الظهر فلا وإما إلى الليل فلا ولا يحسن فيه إلا الجبر وقال تقول: كل القوم حتى أخيك وهو الآن غاية، وذلك أنه لا بد لكل القوم من جر وتقول: كل القوم حتى أخيك فيها لأنك أردت: كل القوم فيها حتى أخيك.

وتقول: كل القوم حتى أخيك ضربت.

وقال الأخفش في كتابه الأوسط: إن قوماً يقولون: جاءني القوم حتى أخوك يعطفون الأخ على.

(القوم) وكذلك: ضربت القوم حتى أخاك قال: وليس بالمعروف.

وتقول: ضربت القوم حتى زيد ضربته على الغاية ولو قلت: حتى زيد مضروف فجبرت زيدا لم يكن كلاماً؛ لأن مضروباً وحده لا يستغني؛ لأنه اسم واحد كما استغني ضربته فعل وفاعل وهو كلام تام.



مركز تحقیق ونگارش علوم اسلامی

باب الأسماء المنخفضة في القسم

أدوات القسم والمقسم به خمس: الواو والباء والتاء واللام ومن فأكثرها الواو ثم الباء وهما يندخلان على محلوف تقول: والله لأفعلن وبالله لأفعلن فالأصل الباء كما ذكرت لك ألا ترى أنك إذا كنت عن المقسم به رجعت إلى الأصل فقلت: به آتيك ولا يجوزوه لا آتيك ثم التاء وذلك قولك: تالله لأفعلن ولا يقال مع غير الله قال الله: (وتالله لا أكيدن أصنامكم) وقد تقول: تالله وفيها معنى التعجب وبعض العرب يقول في هذا المعنى فتجيء باللام ولا يجيء إلا أن يكون فيه معنى التعجب وقال أمية بن هانئ:

لَه يَنْقَى عَلَى الْإِيمَانِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرِ بْنِ الظَّيَّانِ وَالْأَمْسِ

يريد: والله لا يبقى إلا أن هذا مستعمل في حال تعجب.

وقد يقول بعض العرب: لله لأفعلن ومن العرب من يقول: من ربي لأفعلن والله من ربي إنك لا شر كذا حكاة سيبويه وقال: ولا يدخلونها في غير (ربي) ولا تقول (لله) إلا هاهنا.

وقال الخليل: جئت بهذه الحروف لأنك تضيف حلقك إلى المحلوف به كما تضيف به بالباء إلا أن الفعل يجيء مضمراً يعني أنك إذا قلت: والله لأفعلن وبالله لأفعلن فقد أضمرت: أحلف وأقسم وما أشبهه مما لا يتعدى إلا بحرف والقسم في الكلام إنما تجيء به للتوكيد وهو وحده لا معنى له لو قلت: والله وسكت أو بالله ووقفت لم يكن لذلك معنى حتى تقسم على أمر من الأمور وكذا إن أظهرت الفعل وأنت تريد القسم فقلت: أشهد بالله وأقسم بالله فلفظه لفظ الخبر إلا أنه مضمرباً يؤكد.

وعرض في القسم شيان: أحدهما: حذف حرف الجر والتعويض أو الحذف فيه بغير تعويض.

فأما ما حذف منه حرف الجر وعوض منه فقولهم: أي ها الله ثبتت ألف ها؛ لأن الذي بعدها مدغم ومن العرب من يقول: أي هالله فيحذف الألف التي بعد الهاء.

قال سيويه: فلا يكون في المقسم به ها هنا إلا الجرا لأن قولهم (ها) صار عوضاً من اللفظ بالواو فحذفت تخفيفاً على اللسان ألا ترى أن الواو لا تظهر ها هنا. ويقولون: أي ها الله للأمر هذا فحذف الأمر لكثرة استعمالهم وقدم (ها) كما قدم قوم: ها هو ذا وها أنذا قال زهير:

تَعْلَمَنَّ هَا لَعَنَ اللهُ ذَا قَسَمَا فاقصد بقرعك وأنظر أين تنسلك^(١)

ومن ذلك ألف الاستفهام قالوا: الله ليفعلن فالألف عوض من الواو ألا ترى أنك لا تقول: او الله.

وقال سيويه: ومن ذلك ألف اللام، وذلك قولهم: أفا لله لضعلن: وقال: ألا ترى أنك إن قلت: أفر الله لم تثبت هنا قول سيويه وللمستعمل لسيويه أن يقول: إن الألف كما جعلت عوضاً قطعت وهي لا تقطع مع الواو.

الثاني: ما يعرض في المقسم وهو حذف حرف الجر بطريق تعويض: اعلم أن هذا يجيء على ضربين: فحذف حرف الجر وأعملوا الفعل في المقسم فنصبوه.

وربما حذفوا حرف الجر وأعملوا الحرف في الاسم مضمراً.

فالضرب الأول قولك: الله لأفعلن وقال ذو الرمة:

أَلَا رَبِّ مِنْ قَلْبِي لَهُ اللهُ تَأْصِحُ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظُّلُمَاتِ السَّوَانِحِ

(١) قال الأعلام: الشاهد فيه تقديم ها التي للتنبيه على ذاء وقد حال بينهما بقوله: لعمر الله، والمعنى: تعلمن لعمر الله هذا ما أقسم به. ونصب قسماً على المصدر المؤكد ما قبله، لأن معناه أقسم، فكأنه قال: أقسم لعمر الله قسماً، ومعنى تعلمن اعلم، ولا يستعمل إلا في الأمر.

وقوله: فاقصد بقرعك، أي: اقصد في أمرك ولا تعد طورك. ومعنى تنسلك: تتدخل.

يقول: هذا للحارث بن ورقاء العبداوي، وكان قد أغار على قومه، وأخذ إيلاً وعبداً، فتوجه به بالهجرة إن لم يرد عليه ما أخذ منه. انظر خزائن الأدب ٣/ ٤٦١.

وقال الآخر:

إِذَا مَا الْحَبْرُ تَأْتِيهِ بِالْحَمِ قَسْلَكَ أَمَانَةَ اللَّهِ الْغَرِيْبُ
أَرَادَ وَأَمَانَةَ اللَّهِ.

والله فلما حذف أعمل الفعل المضمر ولكنه لا يضم ما يتعدى بحرف جر.
وتقول: أي الله لأفعلن ومنهم من يقول: أي الله لأفعلن فيحرك أي بالفتح لاكتفاء
الساكنين ومنهم من يدعها على سكونها ولا يحذفونها؛ لأن الساكن الذي بعدها مدغم.
والضرب الثاني: وهو إضمار حرف الجر وهو قول بعض العرب: الله لأفعلن.

قال سيويه: جاز حيث كثر في كلامهم فحذفوه تخفيفاً كما حذف رُبُّ قال: وحذفوا الواو
كما حذفوا اللامين من قولهم: لاه أبوك حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ليخفوا الحرف
على اللسان، وذلك ينون قال: وقال بعضهم: لمي أبوك فقلب العين وجعل اللام ساكنة إذا
صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة وتركوها آخر الاسم مفتوحاً كما تركوا آخر (أين)
مفتوحاً وإنما فعلوا ذلك به لكثرة في كلامهم ففعلوا إعرابه كما فعلوه.

واعلم أنه يجيء كلام عامل بعضه في بعض: إما مبتدأ وخبر وإما فعل وفاعل ومعنى
ذلك القسم فالمبتدأ والخبر قولك: لعمر الله لأفعلن وبعض العرب يقول: وأيمُن الكعبة وأيمُ
الله فقولك: لعمر الله اللام: لام الابتداء وهو الله: مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف كأنه قال:
لعمر الله المقسم به وكذلك: أيم الله. وأيمُن.

وتقول العرب: (علي عهد الله لأفعلن) ف(عهد) مرتفعة، و(علي) مستقر لها وفيها معنى
اليمين وزعم يونس: أن ألف أيم موصولة وحكوا: أيم وإيم وفتحوا الألف كما فتحوا الألف
التي في الرجل وكذلك أيمُن قال الشاعر:

قَالَ قَرِيْبُ الْقَوْمِ لَمَّا تَشَدُّهُمْ نَعَمْ وَفَرِيْقٌ لِيَمُنُ اللَّهُ مَا تَدْرِي

وأما الفعل والفاعل فقولهم: يعلم الله لأفعلن وعلم الله لأفعلن فأعراه كإعراه: يذهب
زيد والمعنى: والله لأفعلن.

قال مسيبويه: وسمعنا فصحاء العرب يقولون في بيت امرئ القيس:

قُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحَ قَاهِشًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَانِي^(١)

قال: جعلوه بمنزلة أيمن الكعبة وأيم الله وقالوا: تتلقى اليمين بأربعة أحرف من جوابات الأيمان في القرآن وفي الكلام ما ولا، وإن واللام قأما: ما فتقول: والله ما قام. وما يقوم وما زيد قائماً.

ولا تدخل اللام على (ما)؛ لأن اللام تحقيق وما نفي فلا يجتمعان.

قال: وقول الشاعر:

لَمَّا أَخْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاضْطَرَنْتَنِي لَكُنْيفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي^(٢)

(١) نسب هذا الشعر إلى شهاب بن العيف محمد بن حبيب، والألمني أيضاً في كتاب أشعار بني شيان، ووقع في كتاب الشعراء المنسوبين إلى أمهاتهم أن هذا الشعر لعمام بن العيف، أخي شهاب بن العيف. والله أعلم.

مركز تحقيق تكوير علوم

وأشد بعمد:

قُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحَ قَاهِشًا

هل أنه يجوز حذف حرف النفي من المضارع الواقع جواب القسم كما هنا، وأصله: لا أبرح، فحذف لا.

وأما حذف النافي من الماضي، ومن الجملة الاسمية فغير جائز إطلاقاً، وقل الحذف منها.

أما الأول فنحو قول أمية بن أبي عائذ الخطلي:

فَإِنْ شِئْتَ أَكَيْتَ بَيْنَ الْمَلِكِ وَالْمَرْكَنِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ

نَسِيْتُكَ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي أَمْسَدَ بِهِ أَمْسَدَ الْمَرْمَدِ

أي: لا نيتك. قال ابن مالك: ويكثر ذلك إن تقدم نفي على القسم، كقوله:

فَلَا وَاللَّهِ نَادَى الْحَيِّ ضَيْغِي

أي: لا نادى. وأما الثاني، فنقول عبد الله بن رواحة:

فَسَوَّاهُ مَا تَلْتَمُ وَلَا نَيْلَ مِنْكُمْ بِمَعْنَدِلٍ وَفَقٍّ وَلَا مَتَّسَارِبِ

انظر خزائن الأدب ٤٧٦/٣.

(٢) لم يكن سيل اللام الموجبة أن تدخل على ما التافية، لولا ما ذكرت من شبه اللفظي. انتهى.

فإنه توهم الذي والصلة.

وأما: لا فتقول: والله لا يقوم.

وتلغي (لا) من بين أخواتها جوابات الأيمان فتقول: والله أقوم إليك أبداً تريد: لا أقوم إليكم أبداً.

وظاهر كلام الشارح أن إن في البيت مكسورة لوجود اللام ولو كانت مفتوحة لقال أشد، لدخولها في خبر أن المفتوحة، وعلى حرف النفي، فلما لم يقل أشد عرف أنها مكسورة.

وبه صرح ابن هشام في شرح أبيات ابن الناطم، قال: إن بالكسر، لدخول اللام في الخبر ومثله: " والله يعلم إنك لرسوله ".

والرواية فيه فتح أن نقله ابن عصفور في كتاب الضرائر عن الفراء. فيكون شذوذاً للام فيه من جهتين، كما بيناه.

قال ابن هشام: تكرار لا هنا واجب، لكون الخبر الأول مفرداً، وإفراد سواء واجب، وإن كان خبراً من متعدد، لأنه في الأصل مصدر بمعنى الاستواء، فحذف زائده، ونقل إلى معنى الوصف. ومثله قول السموءل:

سلي إن جهلت الناس عنا وعنتهم فليس مساواة عالم وجهول
وربما نني، كقول قيس بن معاذ:

فيا رب إن لم تقسم الحب بيتنا مساوين فاجعلني على حبها جلداً
ومعنى البيت أن التسليم على الناس، وعدمه ليسا مستويين، ولا قريبين من السواء. وكان حقه لولا الضرورة أن يقول: لا لسواء ولا متشابهان. انتهى.

قال العيني: وقد قيل إن المعنى: أعلم أن تسليم الأمر لكم، وتركه ليسا متساويين ولا متشابهين. انتهى.
قال ابن جني في المحتسب: مفاد نكرة الجنس مفاد معرفة، من حيث كان في كل جزء منه معنى ما في جلته.

ألا ترى إلى قوله:

وأعلم أن تسليمياً وتركاً البيت

فهذا في المعنى كقوله: إن التسليم والترك لا متشابهان ولا سواء. انتهى.

ونسب ابن جني في سر الصناعة هذا البيت إلى أبي حزام المكي، واسمه غالب بن الحارث. وحكى بضم العين وسكون الكاف: قبيلة. انظر خزائن الأدب ٤/ ٤٧.

فإذا قلت: والله لا قمت إليك أبداً تريد: أقوم جاز، وإن أردت: المضي كان خطأ فاما
(إن) فقولك: والله إن زيدا في الدار وإنك لقائم وقوله عز وجل: ﴿حَمْدُ ٱللَّهِ ٱلَّذِى ٱرْسَلَهُۥ ٱلرُّسُلَ ٱلْمُبِينِينَ﴾
﴿٢﴾ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ ٱلْغُرَابَ ٱلْمُبِينِ [الدخان].

قال الكسائي: إِنَّا أَنزَلْنَاهُ استئناف وحم والكتاب كأنه قال: حق والله.

وقال الفراء: قد يكون جواباً.

وأما اللام فتدخل على المبتدأ والخبر، فقول: والله لزيد في الدار هذه التي تدخل على
المبتدأ والخبر.

وأما التي تدخل على الأفعال: فإن كان الفعل ماضياً قلت والله: لقد فعل وكذلك: والله
لغيرك رغبته.

وأما اللام التي تدخل على المستقبل، فإن النونين: الخفيفة والثقيلة يجيئان معها نحو: والله
ليقومن ولتقومن يا هذا ولهما باب يذكوران فيه.

الكتاب في النحو

مسائل من هذا الباب

تقول: وحياتي ثم حياتك لأفعلن. (ثم): بمنزلة الواو.

وتقول: والله ثم الله لأفعلن، وبالله ثم الله لأفعلن.

وإن شئت قلت: والله لأتيناك ثم الله لأخبرتك، وإن شئت قلت: والله لأتيناك

لأخبرتك.

قال سيويه: وهذه الواو بمنزلة الواو التي في قولك: مررت بزيد وعمر خارج يعني أن

الواو في قولك: وعمر خارج عطفت جملة على جملة كأنك قلت: بالله لأتيناك الله لأخبرتك،

مبتدا ثم عطفت هذا الكلام على هذا الكلام فإذا لم تقطع جررت قلت: وإلا لأتيناك ثم والله

لأخبرتك صارت بمنزلة قولك: مررت بزيد ثم بعمر، وإن قلت: والله لأتيناك ثم لأخبرتك

الله لم يكن إلا النصب؛ لأنه ضم الفعل إلى الفعل ثم جاء بالقسم على حلقته.

وإذا قلت: والله لأتيناك ثم الله لأخبرتك الاسم مضموم إلى الآخر، وإن كان قد أخر

أحدهما ولا يجوز في هذا إلا الجواز لأن الآخر عطف بالاول؛ لأنه ليس بعده محذوف عليه.

قال سيويه: ولو قال: وحقق وحقق زيد على وجه الغلط والنسيان جاز يريد بذلك أنه لا

يجوز لغير كساة من عري وسقاء من العيمة فهنا بين أنها في هذا الموضع حرف لأنهم أجمعوا

على أن (من) حرف ومن أيضاً لفظة مشتركة للاسم والحرف.

قال أبو العباس: إذا قال قائل: على زيد نزلت وعن زيد أخذت فهما حرفان يعرف ذلك

ضرورة لأنها أوصلتا الفعل إلى زيد كما تقول: بزيد مررت، وفي الدار نزلت، وإليك جئت،

فهذا مذهب الحروف، وإذا قلت: جئت من هن يميني فمن اسم ومعناها ناحية وبنيت

لمضارعها الحروف.

وأما الموضع الذي هي فيه اسم فوقهم: من عن يمينك؛ لأن (من) لا تعمل إلا في

الاسماء.

قال الشاعر:

فَقُلْتُ أَجْمَلُ ضَوْءِ الْفَرَاقِدِ كُلِّهَا يَحِينُ وَمَهْوَى النَّجْمِ مِنْ عَنِّ شِمَالِكَ

وأما كاف التشبيه فقوله: أنت كزيد ومعناها معنى: مثل وسيبويه يذهب إلى أنها حرف. وكذلك البصريون يستدلون على أنه حرف بقوله: جاءني الذي كزيد كما تقول: جاءني الذي في الدار ولو قلت: جاءني الذي مثل زيد لم يصلح إلا أن تقول: الذي هو مثل زيد حتى يكون لهذا الخبر ابتداء ويكون راجعاً في الصلة إلى الذي، فإن أضمرته: جاز على قبح، وإذا قلت: جاءني الذي كزيد لم نحتاج إلى هو وما يهلك على أنها حرف مجتهد زائدة.

والأسماء لا تقع موقع الزوائد إنما تراد الحروف قال الله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] فكاف زائدة؛ لأنه لم يثبت له مثلاً تبارك وتعالى عن ذلك والمعنى: ليس مثله شياً.

وقد جاءت في الشعر واقعة موقع مثل موضوعة موضعها قال الشاعر:

وَصَالِيَتُكَ كَكَمَا يُؤْتَقِنُ...

أراد كمثل ما.

وقال الآخر:

فصبروا مثل كعصف مأكول

(١) قال ابن جني في سر الصناعة: وأما قوله:

فصبروا مثل كعصف مأكول

فلا بد من زيادة الكاف، فكأنه قال: فصبروا مثل عصف مأكول، فأكد الشبه بزيادة الكاف كما أكد الشبه بزيادة الكاف في قوله تعالى: "ليس كمثله شيء" إلا أنه في الآية أدخل الحرف على الاسم، وهذا سائغ، وفي البيت أدخل الاسم على الحرف، فشبه شيئاً بشيء، انتهى.

وأشده سيبويه على أنها فيه اسم لضرورة الشعر، قال: إن ناساً من العرب إذا اضطرروا في الشعر جعلوها بمرتلة مثل: قال المراجع:

فصبروا مثل كعصف مأكول

فإضافته مثل إلى الكاف يدل على أنه قدرها اسماً، وهذا إنما جاء على ضرورة الشاعر.
 وذكر سيويه: أنه لا يجوز الإضمار معها إذا قلت: أنت كزيد لم يميز أن تكني عن زيد.
 استغنوا بمثل وشبه فتقول: أنت مثل زيد وقال: مثل ذلك في حتى ومذ.
 وقال أبو العباس: فأما الكاف وحتى فقد خولف فيها قال: وهذا تحسن والكاف أشد
 تمكناً فأما امتناعهم من الكاف ومذ وحتى فلعلية واحدة.
 يقولون: كل شيء من هذه الحروف غير متمكن في بابه؛ لأن الكاف تكون اسماً وتكون
 حرفاً فلا تضيفها إلى المضمر مع قلة تمكنها وضعف المضمر إلا أن يضطر شاعر.
 و(مذ) تكون اسماً وتكون حرفاً.
 و(حتى) تكون عاطفة وتكون جارة فلم تعط نصيبها كاملاً في أحد البابين وقال: الكاف
 معناها معنى مثل قبلك حكم أنها اسم لأن الأسماء إنما عرفت بمعانيها وأنت إذا قلت: زيد
 كعمرو أو زيد مثل عمرو فالمعنى واحد وهذا باب المعنى.
 قال: وأما اللفظ فقد قيل في الكلام والاشعار ما يوجب لها أنها اسم.
 قال الأعشى:

وقال الآخر:

وصاليات ككها يسؤنن

قال الأعلام: أدخل مثلاً على الكاف إلحاقاً لها بنوعها من الأسماء ضرورة. وجاز الجمع بينهما جوازاً حسناً
 لاختلاف لفظيهما مع ما قصد من المبالغة في التشبيه. ولو كرر المثل لم يحسن.
 وقال صاحب الكشف عند قوله: "ليس كمثله شيء": "ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتأكيد
 كما كررها من قال: وأشد البيت وما بعده.
 وأورد عليه أن الكاف تفيد كونها التشبيه لا تأكيد النفي، ونفي المائلة المهمة أبلغ من نفي المائلة الموكدة،
 فليست الآية نظيراً للبيت. وأجيب بأنها تفيد تأكيد التشبيه، إن سلباً فسلب، وإن إثباتاً فإثبات. انظر خزنة
 الأدب ٣/٤.

أَكْتَهُونُ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّنْ يَذْعَبُ فِيهِ الزَيْتُ وَالْفَتْلُ^(١)

(١) الآيات محل الشاهد هي:

إلى لعمر الذي حطت مناسمها	تخدي وسبق إليه الباقر الغيل
لئن قتلتهم حميداً لم يكن حميداً	لنقتلن مثله منكم فتمتثل
وإن منيت بنسا عن غيب معركة	لا نقتلنا من دماء القوم نقتل
لا تتهون ولن ينهى ذوي شطط	كالطن يهلسك فيه الزيت والقتل
حتى يظفل حميد القوم مرتفعاً	يطلع بالراح عنه نسوة عجل
أصابه نادراني فأقصده	أوقابل من رماح الخط معتدل

قوله: إلى لعمر الذي... إلخ، اللام للتوكيد، وصير المفعول مبتدأ خبره محذوف بقدر بعد تمام البيت، تقديره: قسي. وعمر مضاف إلى الذي بتقدير موصوف، أي لعمر الله الذي. ومعنى لعمر الله: أحلف بقاء الله ودوامه.

والبيت الذي بعده جواب القسم، والقسم وجوبه خبر إلى. وخطبت بالخاء المعجمة، بمعنى احتملت. ومناسمها فاعله، والمناسم: جمع منسم كمجلس، وهو ظرف خف الإبل. والخمير المؤنث ضمير الإبل وإن لم يجر لها ذكر، لأن المناسم تدل عليها.

والمائد إلى الذي محذوف تقديره إليه، أي: إلى بيته؛ ويدل عليه ما بعده. وتخدي بالخاء المعجمة والدال المهملة، أي: تسير سيراً شديداً، وفاعله ضمير المناسم فيه، والجملة حال من المناسم. وإستاه الخدي إلى المناسم مجاز عقلي، ولي الحقيقة إنما هو للإبل.

وروي أبو حمزة: له يدل تخدي، فالمائد حيثنذكر مذكور.

وقوله: وسبق عطف على حطت، أي: وعمر الذي سبق إليه. والباقر نائب فاعل سبق، وهو اسم جمع معناه جماعة البقر.

والغيل بضمين: جمع غيل، يفتح الغين للمعجمة وسكون الشدة التحية، بمعنى الكثير.

يريد: إلى أقسم بالله الذي تسرع الإبل إلى يته، ويسبق إليه الخدي.

والخطيب التبريزي لم يأت في شرح هذا البيت بشيء، مع أنه اختلفت الرواة فيه، وخطأ العلماء بعضهم بعضاً فيه.

فالكاف هي الفاعلة فإنق قال قائل: إنها هي نعت قيل له: إنها يخلف الاسم ويقوم مقامه ما كان اسماً مثله نعو: جاءني عاقل ومررت بظريف وليس بالحسن.



وقد روى أبو القاسم علي بن حمزة البصري في أول كتابه التيهات على أخلاط الرواة. ما وقع للأئمة الأعلام من الردود، وتخطئة بعضهم بعضاً، فلا بأس بإيرادها، قال: ونقل إلينا من غير وجه أن أبا عمرو الشيباني، قال: روى أبو عبيدة بيت الأحنس: وسبق إليه الباقر العتل، أي: بعين مهمله وثاء مثلثة مفتوحتين، فأرسلت إليه: صحفت، إنها هو الغيل، أي: الكثير، يقال: ماء غيل، إذا كان كثيراً.

وروى عنه أيضاً أنه قال: الغيل: السنان، من قولهم: ساعد غيل. وكان أبو عبيدة يروي هذا البيت. إن لعمر الذي حطت مناسمها تخذي وسبق إليه الباقر العتل وحكى ابن قتيبة أن أبا حاتم، قال: سألت الأصمعي عنه، فقال: لم أسمع بالعتل إلا في هذا البيت. ولم يفسره. قال: وسألت أبا عبيدة عنه، فقال: العتل: الكثير. قال ابن قتيبة: وغيرنا غيره أن الأصمعي كان يروي:

وجد عليها النافر العججل

يريد: النافر من منى. والنافر لفظه لفظ واحد وهو معنى جمع. وقد اختلف عنه في العجل فقال بعض: العجل بضم العين، وقال بعض العجل، أي: فتح فكسر، وجعله وصفاً لواحد.

قال: ورواه أبو عبيدة: حطت مناسمها بالحاء غير معجمة، وقال: يعني حطاطها في السير، وهو الاعتقاد. ورواه الأصمعي: حطت مناسمها بالحاء المعجمة، أي: شقت التراب. انظر خزنة الأدب ٢/١٠٨.

المجرور بالإضافة

القسم الثاني من الأسماء المجرورة من القسمة الأولى وهو المجرورة بالإضافة:

الإضافة على خبرين: إضافة محضة، وإضافة غير محضة.

والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين: إضافة اسم إلى اسم غيره بمعنى اللام، وإضافة

اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى (من).

أما التي بمعنى اللام فتكون في الأسماء والظروف.

فالاسم نحو قولك: غلامٌ زيدٌ ومالٌ عمروٌ وعبدٌ بكرٌ وحُرْبٌ خالدٌ وكلُّ الدراهم

والنكرة إذا أضيفت إلى المعرفة صارت معرفةً نحو: غلامٌ زيدٌ ودار الخليفة والنكرة تُضاف إلى

النكرة وتكون نكرةً نحو: راكبٌ حمارٍ فأما مثل وغير وسوى فلأنهن إذا أضيفن إلى المعارف لم

يتعرفن لأنهن لم يخصن شيئاً بعينه.

وأما الظروف فنحو: خَلَفَ وَقْدَامَ وَخَلْفَ وَمَا أَشْبَهَهُ تَقُولُ: هُوَ وَرَاءَكَ وَفَوْقَ



الْبَيْتِ وَتَحْتَ السَّمَاءِ وَعَلَى الْأَرْضِ

والإضافة المحضة لا تجتمع مع الألف واللام ولا تجتمع أيضاً بالإضافة والتثنية ولا

يجتمع الألف واللام والتثنية.

الثاني: المضاف بمعنى (من)، وذلك قولك: هذا بابٌ ساجٍ وثوبٌ نحْرٌ وكساءٌ صوفٍ

وماءٌ بحرٍ بمعنى: هذا بابٌ من ساجٍ وكساءٌ من صوفٍ.

الضرب الثاني: الإضافة التي ليست بمحضة.

الأسماء التي أضيفت إليها إضافة غير محضة أربعة أحزاب:

الأول: اسم الفاعل إذا أضيف وأنت تريد التثنية نحو: هذا ضاربٌ زيدٌ غلاماً وهو بمعنى

يضرب.

والثاني: الصفة الجارية إعراباً على ما قبلها وهي في المعنى لما أضيفت إليه نحو: مررت

برجلٍ حسنٍ الوجه المعنى: حسن وجهه.

شرح الثالث: وهو إضافة أفعل إلى ما هو بمعنى له:

إذا قلت: (زيدٌ أفضل القوم) فقد أضفت إلى جماعته هو أحدهم تزيد صفة على صفتهم وجميعهم مشتركون في الصفة تقول: عبد الله أفضل العشيرة فهو أحد العشيرة وهم شركاء في الفضل والمفضل من بينهم يزيدُ فضله على فضلهم ويُنكّلُك على أنه لا بد من أن يكون أحد ما أضيف إليه أنك لو قلت: زيد أفضل الحجارة لم يجز، فإن قلت: الباقون أفضل الحجارة صلح وأفضل هذه لا تثني ولا تجمع ولا تؤنث وهي (أفضل) التي إذا لم تضيفها صحتها (منك) تقول: فلان خير منك وأحسن منك.

وقد اختلف الناس في الإحتجاج لتركيب إفعّل في هذا الباب وجميعه وتأنّيته فقال بعضهم: لأن تأويل هذا يرجع إلى المصدر كأنه إذا قال: قومك أفضل أصحابنا قد قال: فضل قومك يزيد على فضل سائر أصحابنا، وإذا قلت: هو أفضل العشيرة فالمعنى أن فضله يزيد على فضل كل واحد من العشيرة وكذلك إذا قلت: زيد أفضل منك فمعناه: فضله يزيد على فضلك فجعلنا موضع: يزيد فضل الفضل بمعنى المصدر والفعل جميعاً وأضفناه إلى القوم وما أشبههم وفيهم أعداد المفترقين لأنك كنت تذكر الفضل مرتين إذا أظهرت (يزيد) فتجعل فضلاً زائداً على فضل زائد فصار الذي جمع هذا المعنى مضافاً وقال آخرون: (أفعل) إنما لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث؛ لأنه مضارع للبعض الذي يقع للتذكير والتأنيت والتثنية والجمع بلفظ واحد وقال الكوفيون وهو رأي الفراء أنه إنما رُحِدَ أفعلٌ هذا؛ لأنه أضيف إلى نفسه فجري مجرى الفعل وجري المخفوض مجرى ما يُضَمَّنُ في الفعل فكما لا يثنى ولا يُجمع الفعل فكذا لا يثنى هذا ولا يجمع.

قال أبو بكر: وأشبه هذه الإحتجاجات عندي بالصواب الإحتجاج الأول والذي أقوله في ذا أن (أفعل) في المعنى لم يثن ولم يجمع؛ لأن التثنية والجمع إنما تلحق الأسماء التي تنفرد بالمعاني (وأفعل) اسم مركب يدل على فعلٍ وغيره فلم يجر تثنيته وجمعه كما لم يجر تثنية الفعل ولا جمعه لما كان مركباً يدل على معنى وزمان وإنما فعلت العرب هذا اختصاراً للكلام وإيجازاً واستغناءً بقليل اللفظ الدال على كثير من المعاني ولا يجوز تأنيته لأنك إذا قلت: هذ أفضل

منك فكان المعنى هندُ يزيد فضلها على فضلك فكان أفعُل يتنظم معنى الفعل والمصدر والمصدر مذكر فلا طريق إلى تأنيثه وإنما وقع (أفعُل) صفةً من حيث وقع (فاعل)؛ لأن فاعل في معنى (يفعل) وقد فسر أبو العباس معنى (منك) إذا قلت: زيد أفضل من عمرو أنه ابتداء فضله في الزيادة من عمرو وقد تقدم هذا في ذكرنا معنى (من) ومواضعها من الكلام فتوَلَّك: زيدُ أفضلُ (منك) وزيدُ أفضلُك في المعنى سواء إلا أنك إذا أتيت (بمنك) فزيدُ منفصلٌ عن فضله عليه، وإذا أضفتَ فزيدُ بعضٌ من فضله عليه، فإن أردتَ (بأفعُل) معنى فاعلٍ ثبِتَ وجمعتَ وأنتَ فقلت: زيدُ أفضلُكم والزيدانِ أفضلُكم والزيدونُ أفضلُكم وأفاضلُكم وهندُ أفضلُكم والهندانِ فضليَاكم والهنداتُ فضليَاتُكم وفضلُكم، وإذا قلت: زيدُ الأفضلُ استغنى عن (من) والإضافة وعلم أنه قد بانَ بالفضل فهو عند بعضهم إذا أُضيفَ على معنى (من) نكرةً وهو مذهبُ الكوفيين، وإذا أُضيفَ على معنى اللام معرفةً وفي قول البصريين هو معرفةٌ بالإضافة على كل حال إلا أن يضاهى إلى نكرة.



الرابع: ما كان حقه أن يكون صفةً للأول.

فإن يك من الصفة وأضيف إلى الاستحالة الأولى ومسجدُ الجامع فمن قال هذا فقد أزال الكلام من جهته؛ لأن معناه النعت وحده الصلاة الأولى والمسجدُ الجامع ومن أضاف فجواز إضافته على إرادة: هذه صلاةُ الساعة الأولى وهذا مسجدُ الوقتِ الجامع أو اليومِ الجامع وهو قبيحٌ بإقامته النعتَ مقامَ المنعوت ولو أراد به نعت الصلاة والمسجد كانت الإضافة إليهما مستحيلةً لأنك لا تضيف الشيء إلى نفسه لا تقول: هذا زيدُ العاقلِ والعاقلُ هو زيدٌ وهذا قول أبي العباس رحمه الله.

وستل عن قولهم: جاءني زيدٌ نفسه ورأيت القومَ كلهم وعن قول الناس: بابُ الحديدِ ودارُ الآخرةِ وحقُّ اليقينِ وأشبه ذلك فقال: ليس من هذا شيءٌ أُضيفَ إلا قد جعلَ الأول من الثاني بمنزلة الأجنبي فإضافته راجعة إلى معنى اللام ومن فانت قد تقول: له نفسٌ وله حقيقةٌ والكل عقيب البعض فهو منسوب إلى ما يتضمنه الشيء فقد صار الاجتماع فيه كالتبعض؛ لأنه عبط بذلك البعض الذي كان منسوباً إليه ألا ترى أنك لو قلت: اخترت من العشرة ثلاثة لكأنت إضافةً ثلاثة إلى العشرة بعضاً صحيحاً فقلت: أضفتُ بعضها فإذا أخذتها كلها فالكل

إنما هو محيط بالأجزاء المتبعضة وكل جزء منه ما كانت إضافته إلى العشرة جائزة فصار الكل الذي يجمعها إضافته إلى العشرة؛ لأنه اسم لجميع أجزائها كما جاز أن يضاف كل جزء منها إليها فقليل له: أفلسنا نرجع إلى أنه إذا اجتمعت الأجزاء صار الشيء المجزىء هو كل الأجزاء وصار الشيء هو الكل والكل هو الشيء فقال: لا؛ لأن الكل منفرداً لا يؤدي عن الشيء كما أن البعض منفرداً لا يؤدي عن البعض دون إضافته إليه فكذلك الكل الذي جمع التبعض وليس الكل هو الشيء المجزىء إنما الكل اسم لأجزائه جميعاً المضافة إليه فصار هو بأنه اسم لكل جزء منها في الحكم بمنزلتها في إضافتها إلى المجزىء.

قال أبو بكر: وهذا القول الذي قاله حسن ألا ترى أنك لا تقول: رأيت زيدا كلة ولا توقع الكل إلا على ما كان يجوز فيه التبعض وشئ من قولهم: دار الآخرة لم نقل الآخر فقال: لأن أول الأوقات الساعة فأكبر ما يجوز في هذا التأنيت كقولهم ذات مرة ولو جرى بالتذكير كأن وجهاً فما جرى منه بالتأنيت على الساعة ألا ترى أنه يسمى يوم القيامة الساعة؛ لأن الساعة أول الأوقات كلها، وأما النفس فهي بمنزلة حقيقة الشيء وكذلك عينه أما أسماؤه الموضوعة عليه الفاصلة بين خبره فلا يجوز إضافة شيء منها إلى شيء ألا ترى أن رجلاً اسمه وهو شاب أو شيخ لا يجوز أن تقول: زيد الشاب فتضيف ولا زيد الشيخ ولا شيخ زيد ولا شاب زيد فقليل له: وقد رأينا العلماء إذا لُقِبَ الرجل بلقب ثم ذكر لقبه مع اسمه جاز أن تضيف اسمه إلى لقبه كقولك: زيد رأس وثابت قطنة ولا تجد بين ثابت وقطنة إذا كان قد عرفاً فرقاً فقال: اللقب مما يشتهر به الاسم حتى يكون هو الأعرف ويكون اسمه لو ذكر على أفراد مجهولاً فصار اللقب علماً والاسم مجروراً إليه كالمقطوع عن المسمى؛ لأن الملقب إنما يراد بلقبه طرح اسمه وقد كانت تسميتهم أن يسمى الشيء بالاسم المضاف إلى شيء كقولك: عبد الدار وعبد الله فجعلوا الاسم مع لقبه بمنزلة ما أضيف ثم سمي به وكان اللقب أولى بأن يضاف الاسم إليه؛ لأنه صار أعرف من الاسم وأصل الإضافة تعريف كقولك: جاءني غلام زيد فالغلام يتعرب بزيد فلذلك جعل الاسم مضافاً إلى اللقب.

ومن الإضافة التي ليست بمحضة إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال والجمل ونحن نفرد باباً لذلك إن شاء الله.

باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل

اعلم أن حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء وأن الأصل والقياس أن لا يضاف إسم إلى فعل ولا فعل إلى اسم ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال؛ لأن الزمان مضارع للفعل؛ لأن الفعل له بنى فصارَت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدليل عليهما، وذلك قولهم: أتيتك يوم قام زيد وأتيتك هو يقعدُ عمرو فإذا أضفت إلى فعل معرب فأعراب الاسم عندي هو الحسن تقول: هذا يوم يقوم زيد وقوم يفتحون (اليوم)، وإذا أضفته إلى فعل مبني جاز إعرابه وبنائه على الفتح وأن يُبنى مع المبني أحسنُ عندي من أن يُبنى مع المعرب وهذا سنعيد ذكره في موضع ذكر الأسماء المبنية إن شاء الله.

وقال الكوفيون: تُضاف الأوقات إلى الأفعال وإلى كل كلام تم وتفتح في موضع الرفع والخفض والنصب فتقول: أعجبتني يوم يقوم قيسٌ ويوم زيد قائمٌ وساعةٌ قمت ويجوز عندهم أن يعرب إذا جعلته بمنزلة المفعول وإذا كانك إذا قلت: يوم قام زيد إذا قام زيد، وإذا قلت: يوم يقوم زيد قلت: إذا يقوم ولك أن تضيف أسماء الزمان إلى المبتدأ وخبره كقولك: أتيتك زمنَ زيدٍ أميرٍ كما تقول: إذا زيد أميرٌ والأوقات التي يجوز أن يفعل فيها هذا ما كان حيناً وزماناً يكون في الدهر كله لا يختص منه به شيءٌ دون شيءٍ كقولك: أتيتك حين قام زيد وزمن قامَ ويوم قام وساعة قام وعامٌ وليلة وأزمان وليلالي قام وأيام قام ويفتح في الموقنات كقولك: شهر قامٌ وسنة قام وقالوا: لا يضاف في هذا الباب شيءٌ له عدد مثل يومين وجمعه ولا صباح ولا مساءً، وأما ذو تسلم وآية يفعل فقال أبو العباس: هذا من الشواذ قالوا: أفعله بذي تسلم وآية يقوم زيد فأما آية فهي علامة والعلامة تقع بالفعل وبالأسماء وإنما هي إشارة إلى الشيء فجعله لك علماً لتوقع فعلك بوقوعه، وأما بذي تسلم فإنه اسم لم يكن إلا مضافاً فاحتمل أن يدخل على الأفعال والتأويل: بذي سلامتك وفيه معنى الذي فصرفه إلى الفعل وليس بقياس عليه.

قال أبو بكر: وللمسائل في هذا الباب أن يقول: إذا قلت: آتيك يوم تقوم فإنها بمعنى يوم قيامك فلم لا تنصب الفعل بأخبار (أن) كما فعل باللام، فإن الإضافة إنما هي في الأسماء فالجواب في ذلك أن لا تصلح في هذا الموضع لو قلت: آجيتك يوم أن يقوم زيد لم يجر؛ لأن هذا موضع يتعاقب المبتدأ والخبر والفاعل فيه ويحسن أن يقع موقع اسم إذا وإذا وجميع ذلك لا يصلح مع (أن) وليس كل موضع يقع فيه المصدر تصلح فيه (أن) ألا ترى أنك إذا قلت: ضرباً زيداً لم يقع هذا الموضع (أن تضرب).

وحكى الكوفيون: أن العرب تضيف إلى (أن وأن) فتقول: أعجبتني يوم أنك محسنٌ ويوم أن تقوم ومن أجاز هذا فينبغي أن يميز: (يوم يقوم) فينصب ولا يجوز أن يبنى اليوم؛ لأنه قد أضافه إضافة صحيحة وأظن أن الفراء كان ربما أجازة وربما لم يجره أعني أن يعرب (يوم) أو يبنيه وكان يقيه على قوله:

هل خير أن كثر الأشد وأهلك
حرب الملوك أكاثراً الأقوام

أبو بكر بن محمد بن عمرو بن نسيب

مسائل من هذه الأبواب

تقول: (هذا معطي زيد أمس الدراهم) بعد الإضافة أضفت (الدراهم).

قال أبو العباس: وليس كذلك لأنك أعملت فيها (معطي) هذه التي ذكرنا ولكن جاءت الدراهم بعد الإضافة فحملت في النصب على المعنى؛ لأنك ذكرت اسماً يدل على فعل ولا موضع لما بعده إذا كان قد استغنى بالتعريف فحملته على المعنى الذي دل عليه ما قبله وكذلك لو قلت: هذا ضاربُ زيدٍ أمسٍ وعمراً لجاز والوجه الجبر لأنها شريكان في الإضافة ولكن الحمل على المعنى يحسن إذا تراخى ما بين الجار والمجرور ومن ذلك حمل على جعل الليل سكناً قول الله عز وجل: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلُ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦] لأن الاسم دل على ذلك ولو قال قائل: (مررت بزيد وعمرو) لجاز؛ لأن (بزيد) مفعول والواصل إليه الفعل بحرف في المعنى كالذي يصل إليه الفعل بذاته؛ لأن قولك: (مررت بزيد) معناه أتيت زيداً إلا أن الجبر الوجه للشركة.

وقولك: خشنت بصدري وصدري زيد وهو إذا نصبت في هذا الموضع أحسن من قولك: مررت بزيد وعمرو؛ لأن قولك: (خشنت) يجوز فيه حذف الباء ولا يجوز في: (مررت بزيد) حذفها.

وتقول: (عبد الله الضاربُ زيداً) جميع النحويين على أن هنا في تقدير: الذي ضرب زيداً ولم يجزوا الإضافة وزعم الفراء: أنه جائز في القياس على أن يكون بتأويل: (الذي هو ضارب زيد) وكذا حكم: (زيد الحسنُ الوجه) حنّه أن يكون تأويله الذي هو حسن الوجه وقد ذكرنا أصول هذا وحقيقته فيما تقدم وتقول عبد الله الحسنُ وجهاً ولا يجوز: الحسنُ وجه؛ لأنه يخالف سائر الإضافات، وأما أهل الكوفة فيجوز في القياس عندهم إلا أنهم يقولون: (الوجه) مفسر، وإذا دخل في الأول ألف ولام دخل في مفسره عندهم ومن قولهم: خاصة العشرون الدرهم والخمسة الدراهم والمائة الدرهم ولا يجوزُ هذا البصريون؛ لأنه نقض لأصول الإضافة والبصريون يقولون: خمسة الدراهم ومائة الدرهم فيدخلون الألف واللام في الثاني

ويكون الأول معرفاً به على سبيل الإضافة ويقولون: العشرون درهماً والخمسة عشر درهماً فيدخلون الألف واللام في الأول فيكون معرفاً بقرون الثاني على حده في النكرة.

وقيل لأبي العباس رحمه الله: أستم تقولون: عبد الله الضاربة والضاريك والضاري فتجمعون على أن موضع الكاف والهاء خفض قال: بلى قيل له: فهذا يوجب الضارب زيداً لأن المكنى على حد الظاهر ومن قولك أنت خاصة: أن كل من عمل في المظهر جائز أن يعمل في المضمّر وكذلك ما عمل في المضمّر جائز أن يعمل في المظهر فقال: نحو قول سيويه: أن هذه الحروف يعني حروف الإضمار قلت وصارت بمنزلة التثنية لأنها على حرف كما أن التثنية حرف فاستخفوا أن يضيفوا إليها الفاعل لأنها تصير في الاسم كبعض حروفه وحكى لي عنه بعد أن قال: (الضاربة) (الهاء) في موضع نصب؛ لأن لا تثنية ها هنا تعاقبه الهاء والضاربة (الهاء) في موضع خفض فإذا أردت النصب أثبت النون بناء على الظاهر وبه اختلف الناس في المضمّر فأما الظاهر فلا أعلم أحداً يميزه الخفض إلا الفراء وحكى لنا عنه أنه قال: وليس من كلام العرب إنها هو عباس ويقول: أعجبتني يوم قام زيدٌ ويوم قيامك نسفت بإضافة محضة على إضافة غير محضة، فإن قلت أعجبتني يوم قمته فرددت إلى (يوم) ضميراً في (قام) لم تجز الإضافة قال الله عز وجل: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمَما تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] والمضاف إلى غير محضي لا يؤكد ولا ينعت.

ومن الكوفيين من يميز تأكيداً.

وقال الأخفش: في قول العرب: اذهب بذي تسلم وإنها هو اذهب لسلامتك أي: اذهب وأنت سالم كما تقول: قام بحمقة وقام بغصة وخرج بطلعته أي خرج وهو هكلاً وهذا في موضع حال قال: وإن شئت قلت: معناه معنى سلمك الله وجاء في لفظ ما لا يستغنى وحده ألا ترى أنك تقول زيد بسلامته كما تقول: زيد سلمك الله ولا تقول: إنك بذي تسلم وتقول: إنك سلمك الله إلا أن تدهو له، فإن دعوت لم يحسن حتى تحيى له بخبر؛ لأن لا بد لها من خبر وقد خرج سلمك الله من أن يكون خبراً وقال: تقول: هذه ثمرة قريثاء يا هذا، وإن شئت قلت: قريثاء وهما لغتان وثمرتا قريثاء إذا أردت الإضافة وهاتان ثمرتان قريثاء إذا أردت

النعث وهذه ثمرة دقلة وثمرتان دقلتان إذا نعت وثمرتا دقل إذا أضفت وتقول هذه ثمرة إذاذة
 وثمرتان إذاذتان وثمرتا إذاذ قال: وليس شيء من الأجناس يثنى ويجمع إذا وصف به إلا التمر.
 قال أبو بكر: والذي هندي أن كل جنس اختلف ضرابه جاز أن يثنى ويجمع إذا أردت
 ضريين منه أو أكثر وتقول: هذا رجل حسن وجه الأخ جميلة فتضمن الوجه لأنك قد ذكرته
 وتقول هذان رجلان حسنا الوجوه جمילה تضيف (الجميلين) إلى الوجوه وإنما قلت: جمילה
 فأنت؛ لأن الوجوه مؤنثة وتقول: هذا رجل أحر الجارية لا أسودها فقلت أحر وإنما الحمرة
 للجارية لأنك تمهي الثاني والتذكير على الأول وعطف الأسود على الأحر وأضفت
 الأسود إلى الجارية كما أضفت الأحر إليها وتقول: هذان رجلان أحمر الجارية لا أسودها
 وهؤلاء رجال أحر الجوارى لا أسودها تجعل التثنية والجمع والثاني والتذكير على الأول
 وتقول: هذا رجل أبيض بطن الراحة لا أسودها وإنما قلت: لا أسودها؛ لأن البطن مذكر
 وتقول: هذان رجلان أبيض بطون الراح لا أسودها وإنما قلت: الراح؛ لأنه جمع جماعة الراحة
 وقلت: بطون؛ لأن كل شئ من شئين فهو جمع وتقول هؤلاء رجال أحر بطون الراح لا
 سودها، وأجاز الأخفش: هذان أخوان أبيض بطون الراح لا أسودها وقال: لأن أخويك
 معرفة وأبيض بطون الراح نكرة وقال: تقول: هذه جاريتك بيضاء بطن الراحة لا سوداء
 لأنك أضفت إلى البطن وهو مذكر ونسبت بيضاء وسوداء؛ لأنه نكرة وهؤلاء رجال بيض
 بطون الراح لا سودها؛ لأن هذا نكرة وصف بنكرة وتقول: هذا رجل أحر شرك النعلين إذ
 جعلت الشراكين من النعلين، وإن شئت لم تجعلها من النعلين فقلت: هذا رجل أحر شراكي
 النعلين وتقول هاتان حراوا الشراك لا صفراواها، وإن شئت حراوا الشراكين لا صفراوها
 وتقول: مررت بنعلك المقطوعتي إحدى الأذنين ومررت برجل مقطوع إحدى الأذنين ولا
 تقول: مررت برجلين مقطوعي إحدى الأذان؛ لأن (إحدى) لا تثني ولا تجمع وتقول: مررت
 برجل مكسور إحدى الجهتين ولا تقول: مررت برجلين مكسوري أحد الجنوب؛ لأنه يلزمك
 أن تثني (أحدا)؛ لأن جنب كل واحد منهما مكسور ولا يجوز تثنية أحد ولا إحدى؛ لأن
 موضع أحد وإحدى من الكلام في الإيجاب أن يدل على أن معهما غيرهما ألا ترى أنك إذا

قلت: إحداهما أو أحدهم فليس يكون إلا مضافاً لا بد من أن يكون معه غيره فلو ثبت زال هذا المعنى وكذلك (كلا وكلتا) لا يجوز أن يشي ولا يجمع لأنها يدلان على اثنين فلو ثبتا لزال ما وضعاه ولو قلت: مررتُ برجلين مكسوري أحد الجنوب وأنت تريد أن أحدهما مكسور الجنب جاز على قبح؛ لأن تأويله: مررتُ برجلين مكسور أحد جنوبيهما.

قال الأخفش: ولو قلت: أي النعال المقطوعة إحدى الأذان نعلك وواحدة منهن المقطوعة إحدى الأذنين لجاز على قبحه وقال: ألا ترى أنك لو قلت: ضربت أحد رؤوس القوم وإنما ضربت رأساً واحداً لكان كلاماً ولو قلت: قطعتُ إحدى آذان هؤلاء القوم وإنما قطعتُ أذنًا واحدة لجاز وتقول: هذا رجل لا أهر الرأس فأقول: أهره ولا أسوده فأقول: أسود ومررتُ برجلين لا أهرى الرؤوس فأقول: أهرأهما ولا أسوديهما فأقول: أسوداهما ومررتُ برجالٍ لا أهرُ الرؤوس فأقول: أهرها ولا سودها فأقول سودها ومررتُ بامرأةٍ لا أهرأ الرأس فأقول: أهرأه ولا سودأه فأقول: سودأه ونصبت (أقول) في كل هذا لأنها بالفاء وهو جواب النفي ورفعت ما بعد القول لأن ما بعد القول لا يقع إلا مرفوعاً وعطفت قولاً وما بعده على الذي قبله وكذلك مررتُ بامرأتين لا أهرأوي الرؤوس فأقول أهرأواهما ولا سودأويهما فأقول سودأواهما وتقول: هذه امرأة أهر ما بين عينيها لا أسود.

ترفع (بين) إذا جعلت (ما) لغواً لأنك جعلت الصفة (البيين) فرفعتها بها كما ترفع بالفعل. وقلت: أسود ولم تصف لأنك لم تصف الأول وكذلك تقول: هاتان امرأتان أهر ما بين عينيها لا أسود، فإن جعلت (ما) بمنزلة (الذي) ولم تجعلها زائدة وجعلتها في موضع رفع فرفعتها بأهر نصبت اليين لأنه ظرف، فإن أضفت أهر ونقلت إلى العيين قلت إذا جعلت (ما) لغواً قلت: هذه امرأة أهرأ ما بين العيين لا سودأه وهذا رجل أهر ما بين العيين لا أصفه لما أضفت أهر إلى ما بين وأضفت أصفر إلى ضميره وتقول: هذان رجلان أهرأ ما بين الأعين لا أصفراه وهؤلاء رجال أهر ما بين الأعين لا أصفره إذا ألغيت (ما)، فإن جعلت (ما) بمنزلة (الذي) جعلتها في موضع جر وأضفت إليها الصفة وجعلت (بين) ظرفاً (لما) فقلت:

هاتان امرأتان حراوا ما بين الأعين لا صفراواه فهذه الهاء التي في قولك: لا صفراواه (للا) فكانك قلت: هاتان امرأتان حراوا الذي بين الأعين.

واعلم أنه من قال: مررت برجل حسن الوجه قال: مررت برجل أحمر الوجه؛ لأن أحمر لا ينصرف ومن قال: مررت برجل حسن الوجه جميله لم يجد بداً من أن يضيف جميلاً إلى مررت برجل حسن الوجه جميله لم يجد بداً من أن يضيف جميلاً إلى ضمير الوجه فكذلك: مررت برجل أحمر الوجه لا أصفره لم يجد بداً من أن يضيف أصفر إلى ضمير الوجه، وإذا أضافه أنهز ويشبه هذا مررت برجل ضارب أخاك لا شاعه لا تجد بداً من أن تقول: لا شاعه لأنك تحيي بالاسم المفعول فإذا جئت بالاسم المفعول به في هذا الباب مضمرأ لم تكن الصفة إلا مضافة إليه نحو: هذان ضاربان فداً لذلك قلت: أصفره نصرفت (أصفر) لأنك أضفته ولم تجعله يعمل كعمل الأول؛ لأن المضمر والمظهر يختلفان في هذا الباب ألا ترى أنك تقول: مررت بنسوة هوارب زيدا لا قوائله فخر الآخر رجع ضوارب لأنك أردت معنى التثوين وبذلك عل ذلك أنك تقول: مررت برجلين أحمر الوجه ولا أصفريها ولا يجوز بوجه من الوجوه أصفريها، فإن قلت: لم لا أقول: لا أصفريها لأنك أضفت الأول فلا أضفت الآخر فلأن الأول قد وقع على شيء حين صار كالمفعول به فلا بد من أن يكون الثاني أيضاً له مفعول نجزت الأسماء المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ومنه تكرر توابعها في إعرابها إن شاء الله.

هذه توابع الأسماء في إعرابها

التوابع الخمسة: التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف، وهذه الخمسة: أربعة تتبع بغير متوسط والخامس وهو العطف لا يتبع إلا بتوسط حرف فجميع هذه تجري على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب والخفض.

شرح الأول: وهو التوكيد:

التوكيد يحمي على ضربين إما توكيد بتكرير الاسم وإما أن يؤكد بها محيط به.

الأول: وهو تكرير الاسم:

اعلم أنه يحمي على ضربين ضرب يعاد فيه الاسم بلفظه وضرب يعاد معناه فأما ما يعاد بلفظه فنحو قولك: رأيت زيدا زيدا ولقيت عمرا عمرا وهذا زيد زيد ومررت بزيد زيد وهما الضرب يصلح في الأفعال والحروف والجمل وفي كل كلام تريد تأكيده فأما الفعل فتقول: قام عمرو قام وقم قم واجلس اجلس قال الشاعر:

ألا فاسلومي ثم اسلومي ثميت اسلومي ثلاث تحيات، وإن لم تكلمي
وأما الحروف فنحو قولك: في الدار زيد قائم فيها.

فتعيد فيها (توكيدا) وفيك زيد راضب فيك وقال الله عز وجل: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [هود: ١٠٨] إلا أن الحرف إنما يكرر مع ما يتصل به لا سيما إذا كان عاملا، وأما الجمل فنحو قولك: قام عمرو قام عمرو وزيد منطلق وزيد منطلق والله أكبر الله أكبر وكل كلام تريد تأكيده فلك أن تكرره بلفظه.

الثاني: الذي هو إعادة المعنى بلفظ آخر نحو قولك: مررت بزيد نفسه ويكم أنفسكم وجاءني زيد نفسه ورأيت زيدا نفسه ومررت بهم أنفسهم فحق هذا أن يتكلم به المتكلم في عقب شك منه ومن مخاطبه فتقول: مررت بزيد نفسه كما تقول: مررت بزيد لا أشك ومررت بزيد حقا لتزيل الشك فإذا قلت: قمت نفسك فهو ضعيف؛ لأن النفس لم تتمكن في التأكيد لأنها تكون اسما تقول: نزلت بنفس الجبل وخرجت نفسه وأخرج الله نفسه فلما وصلتها

الاسم المضمَر في الفعل الذي قد صار كأحد حروفه فأسكنت له ما كان في الفعل متحركاً
ضعف ذلك من حيث ضعف المعطف عليه.

فإن أكدته ظهر ما يجوز أن تحمل النفس عليه فقلت: قمت أنت نفسك وقاموا هم
أنفسهم، فإن أتبعته منصوباً أو مجروراً حسناً لأن المنصوب والمجرور لا يغيران الفعل تقول:
رأيتكم أنفسكم ومررت بكم أنفسكم ومررت بكم أنفسكم وتقول: إن زيدا قام هو نفسه
فتؤكد المضمَر الفاعل المتصل بالمكْنى المنفصل وتؤكد المكْنى المنفصل بالنفس كالظاهر.
إن زيدا قام نفسه فحملته على المنصوب جاز وكذلك: مررت به نفسه ورأيتك نفسك؛
لأن المنصوب والمجرور المضمَرين لا يغير لهما الفعل.

الضرب الثاني في التأكيد وهو ما يجيء للإحاطة والعموم:

تقول: جاءني القومُ أجمعون وجاءني القومُ كلُّهم وجاءوني أجمعون وكلهم، وإن المال لك
أجمع أكتع ترفع إذا أردت أن تؤكد ما في (لك)، وإنا أردت أن تؤكد المال بعينه نصبت
وكذلك: مررت بدارك جمعا كتماء أو مررت ببنائك جمع كنع.
ولا يجوز بزيد أجمع ولا بزيد كله وإنما يجوز ذلك فيما جازت عليه الضربة.

وأجمعون وما تصرف منها وكل إذا كانت مضافة إلى الضمير وجميعهن يجرين على كل
مضمر إلا أجمعين لا تكون إلا تابعة لا تقول: رأيت أجمعين ولا مررت بأجمعين لا يجوز أن يلي
رافعاً ولا ناصباً ولا جاراً فلما قويت في الإتياع تمكنت فيه وصلاح ذلك في (كُل) لأنها في معنى
(أجمعين) في العموم، وذلك قولك: إن قومك جاءوني أجمعون ومررت بكم أجمعين فمعناها
العموم، وذلك مخالف لمعنى نفسه وأنفسهم؛ لأن أنفسهم وأخوانها تثبت بعد الشك فإذا
قلت: مررت بهم كلُّهم فهو بمنزلة (أجمعين) ومررت بهم جميعهم وتقول: مررت بدارك كلها
ولا تقول: مررت بزيد كله ولو قلت: أخذت درهماً أجمع لم يجوز؛ لأن درهماً نكرة وأجمع معرفة
كما لا يجوز: مررت برجل الظريف إلا على البدل ولا يجوز البدل في (أجمع)؛ لأنه لا يلي
العوامل ولكن يجوز أخذت الدرهم أجمع وأكلت الرغيف كله.

فأما قولهم: مررت بالرجل كُـل الرجل، فقال أبو العباس معناه: مررت بالرجل المستحق؛ لأن يكون الرجل الكامل لأنك لا تقول: ذاك إلا وأنت تريد حزمه ونفاذه أو جيته وشجاعته وما أشبه ذلك فإذا قلت: مررت بالرجل كل الرجل فهو كقولك: مررت بالعالم حق العالم ومررت بالظريف حق الظريف ولو قلت على هذا: مررت بزيد كل الرجل لم يجوز إلا ضعيفاً لأن زيدا اسم علم وليس فيه معنى تقريظ ولا تحسيس وكذلك: مررت برجل كل رجل وبالعالم حق عالم ويتاجر خير تاجر فجميع هذا ثناء مؤكد وليس بنعت بخلص واحداً من آخر ولو قلت: زيد كل الرجل فجعلته خيراً صلح؛ لأنه ليس بتأكيد لشيء ولكنه ثناء خالص كما تقول: زيد حق العالم وزيد عين العالم لأنك لو قلت: مررت بزيد حق العالم لم يكن هذا موضعه وتقول: مررت بالرجلين كليهما ومررت بالمرأتين كليهما ولك أن تجري ثلاثتهم وأربعتهن مجرى كلهم فتقول: مررت بهم ثلاثتهم ولك أن تنصب كما تنصب (وحدة) في قولك: مررت برجل واحد وكذلك الـثـلاث: مررت بهن ثلاثتهن وأربعتهن ولك أن تقول: أتيتني ثلاثتهن وأربعتهن نصيباً ورفعاً قال الأعمش: فإذا جاوزت العشرة لم يكن إلا مفتوحاً إلى العشرين تقول للنساء أتيتني ثمانين من الرجال أتوني ثمانية عشرهم، وأما نصبك (وحدة) فعل المصدر كأنك قلت: أوحده إيجاداً فصار وحده كقولك: إيجاداً كأنك قلت: أفردته إفراداً وتقول: إن المال لك أجمع اكتمع إذا أردت أن تؤكد ما في (لك).

وأما (كلهم) فالأحسن أن تكون جامعين وقد يجوز أن تلي العوامل وتقول إن القوم جاءوني كلهم وكلهم: النصب إذا أكدت (القوم) والرفع إذا أكدت الفاعلين المضمرين في (جاءوني) ويجوز أن تقول: إن قومك كلهم ذاهب يحسن عند الخليل أن يكون مبتدأ بعد أن تذكر (قومك) فيشبه التوكيد؛ لأن التوكيد لا يكون إلا جارياً على ما قبله ويجوز أيضاً قومك ضربت كلهم هذه الإضافة الواقعة في (كُل) فصار معاقباً (لبعضهم) كقولك: ضربت بعضهم وهو على ذلك ضعيف والصواب الجيد: قومك ضربتهم كلهم؛ لأن المعنى معنى (أجمعين) في العموم والتأكيد فأما قوله عز وجل: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] فالتنصب على التوكيد للأمر والرفع على قولك: إن الأمر جميعه لله.

واعلم أنه لا يجوز أن تقول: مررت بقومك إما بعضهم وإما أجمعين وإما كلهم وإما بعضهم؛ لأن أجمعين لا تنفرد ولكن تقول: إما بهم كلهم وإما بهم أجمعين، فإن قلت: مررت بقومك إما كلهم وإما بعضهم جاز على قبح فاما ما يؤكد به (أجمعون) من قولك: جاءني قومك أجمعون أكتعون ونحوه فإنما هو مبالغة ولا يجوز أن يكون أكتعون قبل (أجمعين) وكذلك سائر هذه التوكيدات نحو قولك: ليلة وهولة وهو جائع نائع وعطشان نطشان وحسن بسن وقبيح شقيح وما أشبه هذا إلا يكون المؤكد قبل المؤكد وكلاهما وكلتاها وكلهن يجرين بجرى (كلهم) فاما النكرة فلا يجوز أن تؤكد بنفسه ولا أجمعين ولا كلهم؛ لأن هذه معارف، فإن أكدت بتكرير اللفظ بعينه لم يمتنع أن تقول: رأيت رجلاً رجلاً وأصبْتُ درة درة فاما قولهم: (مررت برجل كل رجل) فإنما هذا على المبالغة في المدح كأنك قلت: مررت برجل كامل.



الثاني من التوابع وهو النعت:

النعت ينقسم بأقسام المنعوت في معرفته وتكريره فنعت المعرفة معرفة ونعت النكرة نكرة والنعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وحفظه وأصل النعت أن يقع للنكرة دون المعرفة لأن المعرفة كان حقها أن تستغني بنفسها وإنما عرض لها ضرب من التكرير فاحتيج إلى الصفة فاما النكرات فهي المستحقة للصفات لتقرب من المعارف وتقع بها حيث لا الغائلة والصفة: كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ وهي تنقسم على خمسة أقسام:

القسم الأول: حلية للموصوف تكون فيه أو في شيء من سببه.

الثاني: فعل للموصوف يكون به فاعلاً هو أو شيء من سببه.

الثالث: وصف ليس بعمل ولا بحلية.

الرابع: وصف ينسب إلى أب أو بلدة أو صناعة أو ضرب من الضروب.

الخامس: الوصف (بذي) التي في معنى صاحب لا بذو التي في معنى (الذي).

شرح الأول: وهو ما كان حلية للموصوف تكون فيه أو في شيء من سببه نحو الحلية:

نحو الزرقه والحمرة والبياض والحول والعمور والطول والقصر والحسن والقبح وما أشبه هذه الأشياء تقول: مررت برجل أزرق وأحمر وطويل وقصير وأحول وأعور وبامرأة عوراء وطويلة زرقاء وبرجل حسن وبامرأة حسنة فجميع هذه الصفات قد فرقت لك بين الرجل الأزرق وغيره والأحمر وغيره والرفع والنصب مثل الخفض والرجل والجمل والحجر في الوصف سواء إذا وصفتهم بها هو حلية لمن قاما الموصوف بصفة ليست له في الحقيقة وإنما هي لشيء من سببه وإنما جرت على الاسم الأول لأنها تفرق بينه وبين من له اسم مثل اسمه، وذلك قولك: مررت برجل حسن أبوه ومضيت إلى رجل طويل أخوه وقد تقدم ذكر الصفة التي تجري على الموصوف في الإعراب إذا كان لشيء من سببه عورض بها وقلنا: أنه إنما يجري على الاسم منها ما كان مشبهاً باسم الفاعل مما تدخله الألف واللام أو يشئ ويجمع بالواو والنون ويذكر ويؤنث.



شرح الثال من النعوت:

وهو ما كان فعلاً للموصوف يكون فاعلاً أو متصلاً بشيء من سببه، وذلك نحو: (قائم) وقاعد وضارب ونائم تقول: مررت برجل قائم، وبرجل نائم وبرجل ضارب وهذا رجل قائم ورأيت رجلاً قائماً فهذه صفة استحفظها الموصوف بفعله؛ لأنه لما قام وجب أن يقال له: قائم ولما ضرب وجب أن يقال له: ضارب وكذلك جميع أسماء الفاعلين على هذا نحو: مكرم ومستخرج ومدحرج كثرت حروفه أو قلت ولهذا حسن أن توصف النكرة بالفعل فتقول: مررت برجل ضرب زيداً وبرجل قائم وبرجل يضرب؛ لأنه ما قيل له ضارب إلا بعد أن ضرب أو يضرب في ذلك الوقت أو يكون مقدراً للضرب؛ لأن اسم الفاعل إنما يجري مجرى الفعل فجميع هذا الذي ذكرت لك من أسماء الفاعلين يجري على الموصوفات التي قبلها فيفصل بين بعض المسميات وبعض إذا أخلصتها نحو: مررت برجل ضارب وقاتل ومكرم ونائم وكذلك إن كانت لما هو من سبب الأول نحو قولك: مررت برجل ضارب أبوه وبرجل قائم أخوه ورأيت رجلاً ضارباً أخوه عمراً وهذا رجل شاكراً أخوه زيداً ولك أن تحذف التنوين وأنت تزيله من اسم وتضيف فتقول: مررت برجل ضارب زيد غداً وبرجل قاتل بكر

الساعة وقد بينت **لا** فيما تقدم وكذا إن كان الفعل متصلاً بشيء من سبب الأول تقول: مررت
برجل ضارب رجلاً أبوه ويرجل غائط بدنه داءً ولك أن تحذف التنوين كما حذفت فيما قبله
فتقول مررت برجل ضارب رجل أبوه ويرجل غائط بدنه داءً.

وحكى سيويه عن بعض المتقدمين من النحويين أنه كان لا يميز إلا النصب في: مررت
برجل غائط بدنه داءً فينصبون (غائطاً) ردّاً لهذا القول وقال: العمل الذي لم يقع والعمل
والواقع الثابت في هذا الباب سواء قال: وناس من النحويين يفرقون بين التنوين وغير التنوين
ويفرقون إذا لم ينونوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاج يروثة نحو: الأخذ واللازم
والمخالط وبين ما كان علاجاً نحو: الضارب والكاسر فيجعلون هذا رفعاً على كل حال
ويجعلون اللازم ما أشبهه نصباً إذا كان واقعاً، فإن جعلت ملازمة وضاربه وما أشبه هذا لما
مضى صار اسماً ولم يكن إلا رفعاً تقول: مررت برجل ضارب زيداً أمس ويرجل ضارب أبيه
عمرو أمس ورأيت رجلاً غائطه داءً أمس.

شرح الثالث من النعوت: وهو ما كان صفة غير حمل وتحلية:

وذلك نحو العقل والفهم والعلم والحزن والفرح وما جرى هذا المجرى تقول: مررت
برجل عالم ويرجل عاقل ورجل عالم أبوه ويرجل ظريف جاريتة فجميع هذه الصفات وما
أشبهها وقاربها فتحكمها حكم واحد وقياسها قياس ضارب وقائم في إعرابها إذا كانت
متصرفة كتصرفها.

شرح الرابع: وهو النسب:

إذا نسبت إلى أب أو بلدة أو صناعة أو ضرب من الضروب جرى مجرى النعوت التي
تقدم ذكرها، وذلك قولك: مررت برجل هاشمي ويرجل عربي منسوب إلى الجنس وكذلك
عجمي ويرجل بزاز وعطار ومراج وجمال ونجار فهذا منسوب إلى الأمور التي تعالج
ويرجل بصري ومصري وكوفي وشامي فهذا منسوب إلى البلد وتقول: مررت برجل دارع
ونابلي أي: صاحب درع وصاحب نبل وكذلك برجل فارسي فجميع هذه الأشياء إنما صارت
صفات بما لها من معنى الصفة وسنين النسب في بابها فإنه حذ من النحو كبير إن شاء الله فأما

أَبْ وَأَخْ وَأَبْنٌ وَمَا جَرَى مجراهن فصفات ليست منسوبة إلى شيء وهي أسماء أوتل في أبوابها ولا يجوز أن تنسب إليها كنسب هاشمي المنسوب إلى هاشم ولا كعطار المنسوب إلى العطر ولا دارع المنسوب للدرع.

شرح الخامس: وهو الوصف بـ(ذِي):

وذلك نحو: مررتُ برجلٍ ذِي لَيْلٍ وَذِي أَدَبٍ وَذِي عَقْلٍ وَذِي مَرُوءَةٍ وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ وَيُفَسَّرُ بِأَنْ مَعْنَاهُ (صَاحِبٌ) وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُضَافًا وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُضَيِّفَهُ إِلَى مُضَمَّرٍ، وَإِذَا وَصَفْتَ بِهِ نَكْرَةً أَضَفْتَهُ إِلَى نَكْرَةٍ، وَإِذَا وَصَفْتَ بِهِ مَعْرَفَةً أَضَفْتَهُ إِلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُضَيِّفَهُ إِلَى زَيْدٍ وَمَا أَشَبَهُهُ وَتَقُولُ لِلْمَوْثِ (ذَاتٍ) تَقُولُ: مُرَرْتُ بِامْرَأَةٍ ذَاتِ جَمَالٍ، وَإِذَا ثَنَيْتَ قُلْتَ: مُرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ ذَوِي مَالٍ وَهَذَانِ رَجُلَانِ ذَوَا مَالٍ وَهَاتَانِ امْرَأَتَانِ ذَوَاتَا مَالٍ وَهَؤُلَاءِ رَجَالٌ ذَوُو مَالٍ وَنِسَاءُ ذَوَاتِ مَالٍ فَأَمَّا (ذُو) الَّتِي يَصْنَعُ (الذِي) فَهِيَ لَعْنَةٌ طَيِّبَةٌ فَحَقُّهَا أَنْ يُوصَفَ بِهَا الْمَعَارِفُ.



مكتبة جامعة القاهرة

ذكر الصفات التي ليست بصفات محضة

هذه الصفات التي ليست بصفات محضة في الوصف يجوز أن تبدأ كما تبدأ الأسماء ويحسن ذلك فيها وهي التي لا تجري على الأول إذا كانت لشيء من سببه وهي تنقسم ثلاثة أقسام مفرد ومضاف وموصول.

فالأول: المفرد نحو قولك: مررت بثوب سبيع وقول العرب: أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائة.

وقال الأدهسي:

لئن كنت في جُبِّ ثمانين قامةً ودرقت أسباب السماء بسلمٍ



(١) الأبيات عمل الشاهد هي:

وما خربت بيضاء ماوي مذكرة والصفاء فيه أهما براق ونسازل
تعال العباب أن تمزج بغير تحقيق كقولهم: كلفوه دونك بالأجساد
تنمى بها العسوب حتى أقرها إلى مالف رحب المياة حاصل
فلو كان خبلاً من ثمانين قامةً ونسجون بأها نالها بالانامل
نسدل عليها بالحبال موقفاً شديد الوصاة نابل وابن نابل
إذا لسعته النحل لم يبرج لسمها وحالفها في بيت فوب حوامل
فقط عليها والضلوع كأنها من الخوف أمثال التهام التوامل
فشرجها من نطفة رجيو سلاسل من ماء لصب سلاسل
بماء شنان زعزعت منه العبا وجادت عليه ديمة بعد وابل
بأطرب من فيها إذا جئت طارقاً وأشهى إذا نامت كلاب الأسافل
ويأشهنى فيها الإلاء بلربها ولو علمسوا لم بأشجون بطائل
ولم أن ما عند ابن بجرة عندها من الخمر لم تبلل لهاي بناطل
فتلك التي لا يبرح القلب حبها ولا ذكرها مما أوزمت أم حائل
وحقى يذوب القارطان كلاهما وينشر في الهلكي كليب لوائل

قوله: أساءت رسم الدار الخ، المسألة: مفاعلة تكون من اثنين وهذا اتساع على هادئهم. والسكن: جمع ساكن، مثل تاجر ونجار. وتقديره أساءت رسم الدار عن السكن، أم عن عهده بالوائيل، أم لم تسأل، إذا جعلت عن السكن متعلقة بالفعل الأول. خاطب نفسه على طريق التحزن والتوجع، فقال: أباحثت رسم الدار فيما وقفت عليها عن أخبار سكانها، كيف انتقلوا، وإلى أين صاروا، أو عن مدة عهده بهم، وما كم ارتحلوا، ومتى صاروا، أو لا.

والسؤال عن السكن أنفسهم غير السؤال عن مدة العهد بهم فلذلك فرق. والأوائل هم السكن، ولكن نخم شأنهم بأن أعاد اسمهم الظاهر، ولم يقل عن عهده بهم، ودعته الغافية إليه أيضاً. وحسن ذلك، لما لم يهجنه التكرير، اختلافها.

ويجوز أن يريد بالسكن الرخص التي استبدلتها من قطانها قبل، وتلك الحالة من الدار، مما يزيد في جزع الواقف عليها، ويستند السؤال على جهة التلهف لها، كما قال: الطويل

يمرّ عسلي أن يسرى عروض الذمي بحافاته همام وسوم وهجرس

وقوله: لن طلل الخ، هذا وجه آخر من التحزن كأنه استنكر أن تكون دارهم بالحالة التي رأها، فجعل سؤاله سؤال من لا يشتها، تمظيلاً للأمر. والمتنبي: من طلل الواديين حيث يناسي أحدهما صاحبه.

وقال الباهلي: المتنبي: موضع. وروى أبو عمرو: المتنبي بالهياض معجمة، وقال: هو موضع. وقوله: غير حائل، قال الباهلي: أراد عفا بعد عهد من قطار ووايل، ولم يمر حول. والمشهور أن يقال: أحال الشيء، إذا أي عليه حول، إلا أن بعضهم حكى أن حال لغة فيه.

ويجوز أن يكون حائل بمعنى متغير، يقال: حال الشيء، واحتال إذا تغير، كأنه كان دارس البعض باقي البعض، فلم يعد ذلك تغيراً كاملاً، ومتى كانت الرسوم بهذه الصفة ذكرت العهود أشد، وجددت الغموم أجده.

ولذلك تمني بعض الشعراء شمول الدروس عليها ليستريح منها، فقال: الواقف

ألا ليت المنازل قد هلبنا فلا يرمين حسن شيزن حزيننا

وقوله: بعد عهد يجوز أن يربح بعد الماء، ويجوز أن يكون مصدر عهدت الروضة إذا أتى عليها العهد، وهو كل مطر بعد مطر، وجمعه عهاد.

وإنما قال من قطار ووايل، لأن الوايل المطر المروي، والقطار: جمع قطر، وهو لما دونه.

وقوله: عفا بعد عهد الحبي الخ، ابتداء بين كيف عفا، والمعنى: عفا الطلل والمكان بعد أن كان للحبي فيه عهد.

ومررت بحية ذراع فإذا قلت: مررت بحية ذراع طولها رفعت (الذراع) وجعلت ما بعد (حية) مبتدأ وخبراً وكذلك مررت بثوب سبع طوله ومررت برجل مائة إبله.

والعهد: المنزل الذي لا يزالون إذا بعدوا عنه يرجعون إليه، كأنهم تركوا النزول به، وفارقوه فعفاء، يريد عفا منهم بعد عهدهم، أي: بعد أن كانوا يعهدونه، وقد بقي من آثارهم وبارك إلههم ما يستدل به على أنه ريعهم. والدعس: شدة الوطء. وقال أبو نصر: هو تتابع الآثار. والجامل: اسم للمجمع يقع على الذكور والإناث، كالإبل، وإن كان من لفظ الجمل.

وقوله: عفا غير نزي الخ، عفت آثار الدار، واتممت إلا نزيلاً لا يستبان منها وأقطاعاً من غوص المقل تمزقت لأقدامها، فضرقت في الساحات وكثرت بترديد الرياح لها..

والنزي: حاجز يمنع به السيل عن البيت والظفي واحتلتا طفية. ومعنى عفا: درس. وعفت في المعامل: كثرت. وهذا من الأهداد يقال: عفا المكان إذا درس. وعفاً وعفواً، وعفته الرياح عفاً وعفواً. وعفا الشيء عفواً: كثر، وعفوته أنا. والمعاقل: جمع المعقل، وهو المكان الذي تزلوه وحفظوا ما لهم فيه. والعقل: الحفظ.

وقوله: وإن حديثاً منك الخ، ترك وصف الخبر وحذف خبره إلى خطابها بقرائنها. يقول: إن حلاوة حديثك لو تفضلت به حلاوة العسل مشوياً باللبن. والجنى أصله الثمر المجنى، فاستعاره. والعمدة: الحديثات النتاج، وأحدها عائد.

ومطافل: جمع مطفل، وهي التي معها طفلها. وإنما نكر قوله حديثاً منك، ليعين أن موقع كلامها منه على كل وجه ذلك الموقع. ودل بقوله: لو تبدلته على تمسكها، وتعلم ذلك من جهتها. وقوله: مطافيل أبكار الخ، مطافيل بدل من قوله هود مطافل، وأتبع في القاء اللزومها فحدثت الياء. والأبكار: التي وضعت بطناً واحداً، لأن ذلك أول نتاجها، فهي أبكار وأولادها أبكار، ولبنها أطيب وأشهى، ولذلك خصه وجعله مزاجاً.

ويشابه صفة لأبكان، أي: مشوية بهاء متناه في الصفاء. وقيل في المفاصل إنها المواضع التي يتفصل فيها السهل من الجبل حيث يكون الرضراض، فينقطع الماء به ويصفو إذا جرى فيه.

وهذا قول الأصمعي وأبي عمرو. واعتراض عليه فقيل: هلا قال بقاء من مياه المفاصل، وبالله يشبهه به ولا يجعله منه؟ قيل: هذا كما يقال مثل فلان لا يفعل كذا، والمراد أنه في نفسه لا يفعل، لأنه أثبت له مثل ينبغي.

قال مسيوه وبعض العرب يحره كما يحر الخنز حين تقول: مررت برجلٍ خنزٍ صُفْتُهُ وهو قليل: كما تقول: مررت برجلٍ أسدٍ أبوه إذا كنت تريد أن تجعله شليداً ومررت برجلٍ مثل الأسد أبوه إذا كنت تشبهه، فإن قلت: مررت ببنية أسدٍ أبوها فهو رفعٌ لأنك إنما تخبر أن أباه هذا السبعُ قال: فإن قلت: مررت برجلٍ أسدٍ أبوه على هذا المعنى رفعت لأنك لا تجعل أباه خلقت كخلقة الأسد ولا صورته هذا لا يكون ولكنه يحى كالثعلب ومن قال: مررت برجلٍ أسدٍ أبوه قال: مررت برجلٍ مائة إبله وزعم يونس: أنه لم يسمعه من ثقة ولكنهم يقولون: هو نازٌ بحرة لأنهم قد يبنون الأسماء على المبتدأ ولا يصفون بها فالرفع فيها كان بهذه الحال الوجه قال: ومن قال: مررت برجلٍ سواءٍ والعدم كان قبيحاً حتى تقول: هو والعدم! لأن في (سواءٍ) اسماً مضمراً مرفوعاً كما تقول: مررت بقومٍ عربٍ أجمعون فارتفع (أجمعون) على مضمير في (عرب) في النية فالعدم هنا معطوف على المضمير الثاني المضاف، وذلك قولهم: مررت برجلٍ أي رجلٍ ورجلٍ أي رجلٍ ورجلٍ أي رجلٍ وكل رجلٍ ورجلٍ مثلك وغيرك ورجلٍ أفضل رجلٍ وما أشبهه فجميع هذا يعود على الموصوف في إعرابه في رفعه ونصبه وجره إذا أخلصتها له، فإن جعلت شيئاً من قوله الموصوف في إعرابه من سببه لم يجوز أن تصف به الأول ولا تجرب به عليه ورفعته فقلت: مررت برجلٍ أبو عشرة أبوه ورجلٍ أفضل رجلٍ أبوه ورجلٍ مثلك أخوه ورجلٍ غيرك صاحبه: وكل ما ورد عليك من هذا النحو فقسه عليه.

الثالث: التعت الموصول للشبه بالمضاف:

وإنما أشبه المضاف؛ لأنه غير مستعمل إلا مع صلته، وذلك نحو: أفضل منك وأب لك وأخ لك وصاحب لك فجميع هذه لا يحسن أن تفرداها من صلاتها لو قلت: مررت برجلٍ أبٍ ورجلٍ أخ لك ورجلٍ غير ورجلٍ مثلك لم يجوز حتى تقول: مررت برجلٍ أبٍ لك ورجلٍ أخ لك ورجلٍ غير منك فجميع هذه إذا أخلصتها للموصوف ولم تعلقها بشيء من سببه أجريتها على الأول فقلت: هذا رجلٌ خيرٌ منك وصاحبٌ لك وأبٌ لك ورأيت رجلاً خيراً منك وأباً لك ومررت برجلٍ خيرٌ منك وأبٍ لك، فإن علقها بشيء من سببه رفعت وغلبت عليها الاسم فقلت: مررت برجلٍ أبٍ لك أبوه ورجلٍ صاحبٌ لك أخوه ورجلٍ خيرٌ منه

أبوه ترفع جميع هذا على الابتداء والخبر والجو لغة وليست بالجميدة وتقول: ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه إليه وما رأيت آخر أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فإنما جرى: (أبغض وأحسن) على (رجلي) في إعرابه.

وإن كان قد وقع بهما الشر والكحل؛ لأن الصفة في المعنى له وليس هنا موصوف غيره؛ لأنه هو المبغض للشر وهو الحسن بالكحل فلهذا لم يشبه: مررت برجلٍ خير منه أبوه؛ لأن أباه غيره وليس له في الخبر الذي في (أبيه) نصيب وقد تخفّض العرب هذا الكلام فتقول: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيد وما رأيت أبغض إليه الشر منه فإذا فعلوا هذا جعلوا الهاء التي كانت في (منه) للمذكر المضمّر وكانت للكحل والشر وما أشبههما قال الشاعر:

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى كَوَادِي السَّبَاعِ حِينَ يُظْلَمُ وَادِيَا
أَقْلَ بِهِ رَكْبٌ أَثْوَى تَبِيَّةً وَأَخْوَفُ إِلَّا مَا وَقَى اللَّهُ سَارِيهَا^(١)



(١) على أن الفعل فيه من قبيل: ما رأيت كمين زيد أحسن ليها الكحل.

قال سيويه: إنما أراد أقل به الركب تبة منهم ولا تفرق بين السباع والسباع، كما تقول: أنت أفضل، ولا تقول من أحد، وتقول: الله أكبر، ومعناه الله أكبر من كل شيء. انتهى.

قال ابن خلف: حلف منهم به اختصاراً لعلم السباع. والهاء في به الأولى ضمير واديا، والهاء في به التي بعد منهم ضمير وادي السباع.

وقال الجاربردي في رسالة ألفها لمسألة الكحل هل عبارة الكافية: ولوقوع التغير الكثير في العبارة الثالثة من الحذف والتقديم والتأخير، ربا يتوهم أنها غير جازمة، فلذلك احتاج إلى إيراد نظير لها جاء في كلام العرب، وقد أنشده سيويه، وهو قوله:

مررت على وادي السباع.....اليث

والاستشهاد إنما يحصل من اليثين بقوله: ولا أرى كوادِي السباع أقل به ركب أثْوَى تَبِيَّةً في وادي السباع. فأنقل ها هنا وهو أقل، جرى لشيء وهو في المعنى لمسيب هو الركب مفضل باعتبار من هو له، وهو قوله به، هل نفسه، باعتبار وادي السباع. انتهى.

وقد شرح الشارح للمحقق اليتين بما لم يسبق به.


وقوله: الواو في ولا أرى اعتراضية، هنا بالنظر إلى ما يأتي بعد البيت الثاني.


وجعل العيني جملة: ولا أرى حالية.

قال سيبويه: إنما أراد: أقل به الركب ثبته منهم ولكنه حذف ذلك استخفافاً كما تقول: أنت أفضل ولا تقول من أحد وتقول: الله أكبر ومعناه: أكبر من كل كبير وكل شيء.
وكما تقول: لا مال ولا تقول لك.

واعلم أن ما جرى نعتاً على النكرة فإنه منصوب في المعرفة على الحال، وذلك قولك: مررت بزيد حسناً أبوه ومررت بعبد الله ملازماً وما كان في النكرة رفعاً غير صفة فهو في المعرفة رفع فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَمِلُوا الصَّالِحِينَ سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٦١] لأنك تقول: مررت

وقوله: وهو بمعنى المفعول يعني أن أخوف في البيت مأخوذ من الفعل المبني للمجهول، أي: أشد خوفة، كما أخذ أشهر واحد من المبني للمجهول، أي: أشد مشهورة ومحمودة.

وقوله: وهو منصوب على التمييز من أقل.  وقوله: أشد خوفة، وهو منصوب على التمييز من أقل. فأقل: الفعل من اللفظة منصوب لأنه صفة للمفعول أرى.

وقال الجاربردي: تية إما مصدر على أحده،  أو الإتيان قد يكون تية، أي: بتوقف، وقد يكون بغيره. وإما مصدر في تأويل المشتق، أي: متوقفة، فيكون حالاً. وأخوف عطف على أقل أو على تية إن جعلت حالاً. وإلا ما ولي الله: استثناء مفرغ، أي: في كل وقت إلا وقت وفاته الله الساري. انتهى.

ومحصل المعنى أن ثبوت الركب في وادي السباع أقل من ثبوته في غيره.

والشعر لسحيم بن وثيل، وهو شاعر مصري الفرزدق، وقد نقلت ترجمته في الشاهد الثامن والثلاثين.

وادي السباع: اسم موضع بطريق البصرة. قال أبو عبيد البكري في معجم ما استمعتم: وادي السباع جمع سبع، بالبصرة معروف، وهو الذي قتل فيه الزبير بن العوام، سمي بذلك لأن أسياه بنت عمران بن الحاف بن قضاعة.

وقال الكلبي: هي أسياه بنت دريم، بن القين بن أهود بن بهراء كانت تنزله. ويقال: لها أم الأسبع، لأن ولدها أسد، وكلب، والذئب، والذئب، والسرطان. وأقبل وأتل بن قاسط، فلما نظر إليها رآها امرأة ذات جمال، فطمع فيها، ففطنت له، فقالت: لو هممت بي لأناك أسبي فقال: ما أرى حولك أسباً، فدعت بناتها فأثروا بالسيوف من كل ناحية. فقال: والله ما هنا إلا وادي السباع: فسمي به. انتهى. انظر خزائن الأدب ٢٠٧/٣.

برجل سواء عيائه ومماته وتقول: مررت بعبد الله خير منه أبوه ومن أجرى هنا على الأول في النكرة نصبه هنا على الحال فقال: مررت بعبد الله خيراً منه أبوه وهي لغة رديئة وقد يكون حالاً ما لا يكون صفة؛ لأن الحال زيادة في الخبر فأشبهت خبر المبتدأ الذي يجوز أن يكون صفة ويجوز أن يكون اسماً والصفة ما كانت تفرق بين اسمين والحال ليست تفرق بين اسمين وقد يجوز أن يكون من اسم لا شريك له في لفظه ولكنها تفرق بين صاحب الفعل فاعلاً كان أو مفعولاً وبين نفسه في وقتهم فيما استعملوه حالاً ولم يميز أن يكون صفة.

قولهم: مررت بزيد أسداً شدة، قال سيبويه: إنما قال النحويون: مررت برجل أسداً شدة وجراًة إنما يريدون: مثل الأسد وهذا ضعيف قبيح؛ لأنه لم يجعل صفة إنما قاله النحويون تشبيهاً بقولهم: مررت بزيد أسداً شدة وقد يكون خبراً ما لا يكون صفة واعلم أنهم ربما وصفوا بالمصدر نحو قولك: رجل عدل وعلم فلذا فعلوا هنا فحقه أن لا يشي ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث والمعنى إنما هو ذو قلب عدل فإن شئ من هذا شيء فلانها يشبه بالصفة إذا كثر الوصف به والنكرة توصف بالجمل وبالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل؛ لأن كل جملة فهي نكرة لأنها حديث وإنما يحدث بها لا يعرف حقيقة المصنفين فيكون مررت برجل أبوه منطلق فرجل صفته مبتدأ وخبره وتقول: مررت برجل قائم أبوه فهذا موصوف بفعل وفاعلي ولا يجوز أن تصف المعرفة بالجمل؛ لأن الجمل نكرات والمعرفة لا توصف إلا بمعرفة فإذا أردت ذلك أنيت (بالذي) فقلت: مررت بزيد الذي أبوه قائم ويعمر الذي قائم أبوه.

ذكر وصف المعرفة

وهو ينقسم بأقسام المعارف إلا المضمرة فإنه لا يوصف به وأقسام الأسماء المعارف خمسة العلم الخاص والمضاف إلى المعرفة والألف واللام والأسماء المبهمة والإضمار. فالموصوف منها أربع:

الأول: وهو العلم الخاص: يوصف بثلاثة أشياء بالمضاف إلى مثله وبالألف واللام نحو: مررتُ بزيد أخيك والألف واللام نحو: مررتُ بزيد الطويل وما أشبه هذا من الإضافة والألف واللام.

وأما المبهمة فنحو: مررتُ بزيد هذا ويمررُ ذاك والمرفوع والمنصوب في اتباع الأول كالمجروور.

الثاني: المضاف إلى المعرفة: يوصف بثلاثة أشياء بما أضيف كإضافته وبالألف واللام والأسماء المبهمة، وذلك مررتُ بصاحبك أخي زيد ومررتُ بصاحبك الطويل ومررتُ بصاحبك هذا.

الثالث: الألف واللام: يوصف بالألف واللام وربما أضيف إلى الألف واللام؛ لأنه بمنزلة الألف واللام، وذلك قولك مررتُ بالجميل النيلي ومررتُ بالرجلي ذي المال.

الرابع: المبهمة: توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً.

قال سيويه: وإنما وصفت بالأسماء لأنها والمبهمة كشيء واحد.

والصفات التي فيها الألف واللام هي بمنزلة الأسماء في هذا الموضع وليست بمنزلة الصفات في زيد وعمرٍ يعني أنك إذا قلت: هذا الطويل فإنما تريد: الرجل الطويل أو الرمح الطويل أو ما أشبه ذلك؛ لأن هذا مبهم يصلح أن تشير به إلى كل ما بحضرتك فإذا لبس على السامع فلم يدر إلى الرجل تشير أم إلى الرمح وجب أن تقول: بهذا الرجل أو بهذا الرمح فالمراد يحتاج إلى أن يميز بالأجناس عند الإلباس فلهذا صار هو وصفته بمنزلة شيء واحد.

وخالف سائر الموصوفات لأنها لم توصف بالأجناس وإنما يجوز أن تقول بهذا الطويل إذا لم يكن بحضرتك طويلان فيقع لبس فأما إذا كان شيئان طويلان لم يجوز إلا أن تذكر الاسم قبل الصفة وهذا المعنى ذكره النحويون مجملًا وقد ذكرته مفصلاً وأعلم أن صفة المعرفة لا تكون إلا معرفة كما أن صفة النكرة لا تكون إلا نكرة ولا يجوز أن تكون الصفة أخص من الموصوف إلا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد الطويل فالطويل أعم من زيد وحده والأشياء الطوال كثيرة وزيد وحده أخص من الطويل وحده، فإن قال قائل: فكان ينبغي إذا وصفت الخصاص بالعام أن تخرجه إلى العموم قيل له: هذا كأن يكون واجباً لو ذكر الوصف وحده فقلت: مررت بالطويل لكان لعمري أعم من زيد ولكنك إذا قلت: بزيد الطويل كان مجموع ذلك أحسن من زيد وحده ومن الطويل وحده ولهذا صارت الصفة والموصوف كالشيء الواحد. وأعلم أنه لك أن تجمع الصفة وتفرق الموصوف إذا كانت الصفة محضة ولم تكن اسماً وصفت به مبهماً.

ولك أن تفرق الصفة وتجمع الموصوف في المعرفة والنكرة لقول: مررت بزيد وصعري ويكر الطوال تجمع النعت وتفرق الموصوف لقول: مررت بالزيد والراكب والجالس والضاحك فتجمع الاسم وتفرق الصفة ولكن المفرق يجب أن يكون بعدد المجموع وليس لك مثل هذا في المبهم لا يجوز أن تقول: مررت بهذين: الراكع والساجد وأنت تريد الوصف لأن المبهم اسم وصفته اسم فهما اسمان يبين أحدهما الآخر فقاما مقام اسم وأخذ ولا يجوز أن يفرقا لا يثنى أحدهما ويفرد الآخر بل يجب أن يكون مناسباً له في توحيدته وتثنيته وجمعه ليكون مطابقاً له لا يفصل أحدهما عن الآخر.

مسائل من هذا الباب

تقول: إن خيرهم كلهم زيد، وإن لي قبلكم كلكم خمسين درهماً، وإن خيرهما كليهما أخوك لا يكون (كليهما) من نعت (خير)؛ لأن خيراً واحداً.

وتقول: جاءني خيرهما كليهما ركباً، وإن خيرهما كليهما نفسه زيد فيكون (نفسه) من نعت (خير) وتقول: جاءني اليوم خيرهما كليهما نفسه وقال الأخفش: أن عبداً الله ساججاً بأبئه منطلق فجعل (ساججاً بأبئه) في موضع نصب على الحال؛ لأنه كان صفة للذكورة.

وتقول: مررت بحسن أبوه تريد: رجل حسن أبوه وباحر أبوه ولا يجوز: رأيت ساججاً بأبئه تريد: رأيت رجلاً ساججاً بأبئه.

وتقول: مررت بأصحابك أجمعون أكتعون؛ لأن في (لك) اسماً مضمرأ مرفوعاً. ومررت بقوم ذاهبين أجمعون أكتعون؛ لأن في (ذاهبين) اسماً مرفوعاً مضمرأ وكذلك: مررت بذرهم أجمع أكتع ومررت بذي لك جماعة كتهاء ومررت بنساء لك جمع كتح ولا يجوز أن تكون هذه الصفة للأول؛ لأن الأول نكرة وتقول: مررت بالقوم ذاهبين أجمعين أكتعين إذا أكدت القوم، فإن أجرته على الاسم المضمرة في (ذاهبين) رفعت فقلت: أجمعون أكتعون.

وتقول: مررت برجل أيا رجلي وهذا رجل أيا رجلي وهذان رجلان أيا رجلين وهاتان امرأتان أيتا امرأتين ومررت بامرأتين أيتا امرأتين و(ما) في كل هذا زائدة وأضفت أياً وأية إلى ما بعدها.

وتقول: مررت برجل حسبك من رجلي وبامرأة حسبك من امرأة وهذه امرأة حسبك من امرأة وهاتان امرأتان حسبك من امرأتين وتقول: هذا رجل ناهيك من رجل وهذه امرأة ناهيك من امرأة فتذكر (ناهيأ) وتؤنث؛ لأنه اسم فاعل ولا تفعل ذلك في (حسبك)؛ لأنه مصدر وتقول في المعرفة: هذا عبد الله حسبك من رجل وهذا زيد أيا رجل فتصب (حسبك) وأياً على الحال.

وهذا زيد ناهيك من رجل وهذه أمة الله أيتا جارية.

وتقول: مررت برجلين لا عطشانين المرأتين فأقول عطشاناهما ولا ريانبيها فأقول: رياناهما
وتقول: مررت برجال لا عطاش النساء فأقول: عطاشهن ولا روائهن فأقول: روائهن وانيما
قلت: رواء؛ لأنه فعال من رويت.

وتقول: هاتان امرأتان عطشيا الزوجين لا رياهما وتقول هؤلاء نساء لا عطاش الأزواج
فأقول: عطاشهم ولا روائهم فإذا جمعت: ريانا وريان فهو على فعال.

وتقول: مررت برجل حائض جاريتته ومررت بامرأة خصي غلامها ولو قلت: مررت
برجلي حائض الجارية لقبح لأنك إن أدخلت الألف واللام جعلت التأنيث والتذكير على
الأول فانت تريد أن تذكر حائضاً؛ لأن قبله رجلاً والحائض لا يكون مذكراً أبداً وقال
بعضهم: هذا كلام جائز؛ لأن (حائضاً) مذكر في الأصل وقد أجاز مررت بامرأة خصي
الزوج؛ لأن خصياً فعيل مما يكون فيه مفعولُه فهذا يكون للمذكر والمؤنث سواء ولا يجوز:
مررت برجلي عذر الجارية إذا كان الجارية حلياً وكذلك: مررت بامرأة محتلمة الزوج؛ لأن
محتماً مما لا يكون مؤنثاً وكذلك: مررت بامرأة آخر الزوج ولا يجوز: مررت برجلي أغفل المرأة؛
لأن أغفل مما لا يكون في الكلام.

ومن قال: مررت برجل كفاك به رجلاً قال للجميع: كفاك بهم وللاثنين: كفاك بهما؛ لأن
اسم الفاعل هو الذي بعد الباء والباء زائدة وفي هذا لغتان: منهم من يجره مجرى المصدر فلا
يؤنث ولا يثنى ولا يجمع ومنهم من يجمعه فعلاً فيقول: مررت برجل هذك من رجل وبامرأة
هذتك من امرأة، وإن أردت الفعل في (حسبك) قلت: مررت برجل حسبك من رجل،
وبرجلين أحسباك من رجلين، وبرجال أحسبك وتقول: مررت برجلين ملازمهما رجلان
أمسي كما تقول: برجلين عبادهما رجلان ومررت برجل ملازمة رجلاً أمسي؛ لأن ملازمه
هذا اسم مبتدأ؛ لأنه بمنزلة غلام إذا كان لما مضى وقد بينا ذاك فيما تقدم فإذا كان اسماً صار مبتدأ
ولا بد من أن يكون مساوياً للخبر في عدته كما تقول: الزيدان قائمان وغلامك منطلقان
وتقول: مررت برجلي حسبك ومررت بعد الله حسبك فيكون حالاً فإذا قلت: حسبك
يلزمك فحسبك مرتفع بالابتداء والخبر محذوف وهذا قول الأخفش وغيره من النحويين.

وقال أبو العباس رحمه الله الخبر محذوف لعلتين: إحداهما: أنك لا تقول (حسبك) إلا بعد شيء قد قاله أو فعله ومعناه يكفيك أي ما فعلت وتقديره: كافيك؛ لأن حسبك اسم فقد استغنيت عن الخبر بها شاهدت مما فعل قال: وكذلك أخوات حسبك نحو (هذك) والوجه الآخر: في الإقتصار على حسب بغير خير إن معنى الأمر لما دخلها استغنيت عن ذلك كما تستغني أفعال الأمر تقول: حسبك ينم الناس كما تقول: اكفف ينم الناس وكذلك (قدك) و(قطك)؛ لأن معناهما حسبك إلا أن حسبك معربة وهاتان مبنيتان على السكون يعني قد وقط وتقول: حسبك درهمان فأنت مجري بكفيك درهمان وتقول: إن حسبك درهمان.

قال الأخفش: إذا تكلمت (بحسب) وحدها يعني إذا لم تضيفها جعلتها أمراً وحركت آخرها لسكون السين تقول: رأيت زيدا حسب يا فتى غير منون كأنك قلت: حسبي أو حسبك فأضمر هذا فذلك لم يتون؛ لأنه أراد الإضافة.

وقال تقول: حسبك وعبد الله درهمان على معنى بكفيك وعبد الله درهمان، فإن جررت فهو جائز وهو قبيح وقبحه أنك لا تعطف الظرف على مضمحل مجرور وأنشدوا:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّ الْقَطَرُ ~~عَلَى حَسْبِكَ~~ وَالضُّحَاكَ مَسَيْتُ مُهَيَّئُ

فمنهم من ينصب (الضحاك) ومنهم من يجر ومنهم من يرفع، فإن أظهرت قلت: حسب زيد وأخيه درهمان وقبح النصب والرفع لأنك لم تضطر إلى ذلك وتقول مررت برجل في ماء خائضه هو لا يكون إلا هو إذا أدخلت الواء لأنك قد فصلت بينه وبين ماء وتقول: مررت برجل معه صقر صائد وصائد به كما تقول: أتيت على رجل ومررت به قائماً إن حملته على الرجل جررت، وإن حملته على (مررت به) نصبت وتقول: نحن قوم نطلق حامدون وعامدين إلى بلد كذا وتقول: مررت برجل معه يار قابض على آخر ويرجل معه جبة لابس غيرها ولايساً إن حملته على الإضمار الذي في (معه) وتقول: مررت برجل عنده صقر صائد يار وصائداً إن حملته على ما في (عنده) من الإضمار وكأنك قلت: عنده صقر صائد يار وتقول: هذا رجل عاقل ليسب لم تجعل الآخر حالاً وقع فيه الأول ولكنك سويت بينهما في الإجراء على الاسم والنصب فيه جائز ضعيف.

قال سيبويه: وإنما ضعف؛ لأنه لم يرد أن الأول وقع وهو في هذه الحال ولكنه أراد أنها فيه ثابتان لم يكن واحد منهما قبل صاحبه وقد يجوز في سعة الكلام وتقول مررت برجلٍ معه كيسٌ مختوم عليه الرقع الوجه؛ لأنه صفة الكبس والنصب جائر على قوله: فيها رجلٌ قائماً وهذا رجلٌ ذاهباً وتقول: مررت برجلٍ معه صفتٌ صائداً به غداً تريد مقلداً الصيد به غداً ولولا هذا التقدير ما جاز هذا الكلام وتقول: مررت برجلٍ معه امرأةٌ ضاربتُ فهذا بمنزلة معه كيسٌ مختومٌ عليه، فإن قلت: مررت برجلٍ معه امرأةٌ ضاربتُ جررت ونصبت على ما فسر.

وإن شئت وصفت المضمر في (ضاربها) في النصب والجرح فقلت: مررت برجلٍ معه امرأةٌ ضاربها هو أو ضاربها هو، فإن شئت جعلت (هو) منفصلاً فيصير بمنزلة اسم ليس من علامات الإضمار فتقول: مررت برجلٍ معه امرأةٌ ضاربها (هو) كأنك قلت: معه ضاربها زيدٌ وتقول: يا ذا الجارية الواطئة أبوه كما نقول يا ذا الجارية الواطئة زيدٌ والمعنى: التي وطئها زيدٌ.



وتقول: يا ذا الجارية الواطئة أبوه فصل هذا (الواطئة) صفة (ذا) المنادى.

ولا يجوز أن تقول: يا ذا الجارية الواطئة زيدٌ من قبل أن (الواطئة) من صفة المنادى فإذا لم يكن هو الواطئ ولا أحد من سببه لم يكن صفة له كما لا يجوز: يا عبد الله الواطئ الجارية زيدٌ فلم يجر هذا كما لم يجر: مررت بالرجل الحسن زيدٌ وقد يجوز أن تقول: مررت بالرجل الحسن أبوه وتقول: يا ذا الجارية الواطئة هو جعلت (هو) منفصلاً كالأجنبي لا يجوز حذفه، وإن شئت نصبت كما تقول: يا ذا الجارية الواطئة تجريه على المنادى، فإن قلت: يا ذا الجارية الواطئة وأنت تريد: الواطئة هو لم يجر أن تطرح (هو) كما لا يجوز بالجارية الواطئة هو أو أنت حتى تذكرهما، فإن ذكرتهما جاز وليس هذا كقولك: مررت بالجارية التي وطئها أو التي وطئها؛ لأن الفعل يضم فيه وتقع فيه علامة الإضمار وقد فسرت هذا فيما تقدم وإنما يقع في هذا إضمار الاسم رفعاً إذا لم يوصف به شيء غير الأول، وذلك قولك: يا ذا الجارية الواطئة فني هذا إضمار (هو) وهو اسم المنادى والصفة إنها هي للأول المنادى.

قال سيويه: ولو جاز هذا لجاز مررت بالرجل الأخذ به تريد: أنت ولجاز: مررت بجارتك راضياً عنها تريد أنت ويقع أن تقول: رُبَّ رجل وأخيه منطلقين حتى تقول: وأخ له، وإذا قيل: والمنطلقين مجروران من قبل أن قوله: وأخيه في موضع نكرة والمعنى: وأخ له والدليل على أنه نكرة دخول (رُبَّ) عليه ومثل ذلك قول بعض العرب: كُلُّ شاةٍ وسخلةٍها. أي: وسخلة لها ولا يجوز ذلك حتى تذكر قبله نكرة فيعلم أنك لا تريد شيئاً بعينه وأنشد سيويه في نحو ذلك:

وأي فتى هبجاء أنت وجارها إذا ما رجلاً بالرجال استقلت

فلو رفع لم يكن فيه معنى: أي جارها الذي هو في معنى التعجب والمعنى: أي فتى هبجاء وأي جار لها أنت قال الأعشى:

وكم دون بيتك من صفك
ووضع يسقاء وأخفاء
وذكر ذلك ومثل وأعقابه
ومثل خلوص وأخفاء

فجميع هذا حجة لرب رجل وأخيه وهذا المضاف إلى الضمير لا يكون وحده منفرداً نكرة ولا يقع في موضع لا يكون فيه إلا نكرة حتى يكون أول ما يشغل به (رُبَّ) نكرة ثم يعطف عليه ما أضيف إلى النكرة وتقول: هذا رجل مع رجل قائمين فهذا يتنصب؛ لأن الهاء التي في مع معرفة وانتصابه عندي بفعل مضمر ولا يجوز نصبه على الحال لإختلاف العاملين؛ لأنه لا يجوز أن يعمل في شيء عاملان وتقول: (فوق الدار رجل وقد جئتك برجل آخر عاقلين مسلمين) فتنصب بفعل آخر مضمر وتقول: (اصنع ما سر أخاك وما أحب أبوك الرجلان الصالحان) فترفع على الابتداء وتنصب على المدح كقول الخزقي:

لا يتبدن قومي السنين هم
سهم الغداة وأفسه الجسز
النارلين بكل منترك
والطيين معاقدا الأزر

(١) على أنه يجوز قطع نعت المعرفة بالواو، كما يجوز قطع نعت النكرة بها. فقولها: والطيبون نعت منقطع بالواو من قومي للمدح والتعظيم، يجعله خبر مبتدأ محذوف، أي: هم الطيبون. وإنما حكم بالقطع مع أنه مرفوع كالمنعوت وهو قومي، لقطع النازلين قبله، لما ذكرنا أيضاً، يجعله منصوباً بفعل محذوف تقديره أعني، أو أمدح ونحوهما. والعرب إذا رجعت عن شيء لم تعد إليه. وقال ابن السكيت في أبيات المعاني: قال ابن الأحرار: النازلين تابع لقومي على المعنى، لأن معناه التمسب، كأنه قال: لا يبعد الله قومي.

قال سيبويه: في باب ما يتعصب على التعظيم والمدح: وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعت فابتدأته، وذلك قول الله عز وجل: "لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة". فلو كان كله رفعاً كان جيذاً. فأما المؤمنون فمحمول على الابتداء.

وقال تعالى: "ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين" إلى قوله: "وحسن الحسن" فلو رفع الصابرين على أول الكلام كان جيذاً ولو ابتداء فرفعه على الابتداء كان جيذاً كما ابتدأت: "والمؤمنون الزكاة".

ونظير هذا من الشعر قول الطوق: لا يبعدن قومي الذي هم... اليتيم.

فرفع الطيبين كرفع المؤمنين. ومثل هذا في الابتداء قول ابن حماد السكلي: البسيط
وكل قسم أطاعوا أمر مرشدكم لأنتميراً أطاعت أمر خاوسا
الظالمين ولما يظلموا أحداً والقائلون لمن دار نخلها
وزعم يونس أن من العرب من يقول: النازلون بكل معترك والطيبين. ومن العرب من يقول: الظاهنون والقائلين، فنصبه كنصب الطيبين، إلا أن هذا شتم لهم وقم، كما أن الطيبين مدح لهم وتعظيم. وإن شئت أجريت هذا كله على الاسم الأول، وإن شئت ابتدأته جميعاً، فكان مرفوعاً على الابتداء. كل هذا جائز في هذين اليتيم وما أشبههما. انتهى كلام سيبويه.

وقال الزجاج: اختلف الناس في إعراب المقيمين فقال بعضهم: هو نسق على ماء المعنى: يؤمنون يا أنزل إليك والمقيمين الصلاة، أي: يؤمنون بالنبيين للمقيمين الصلاة.

وقال بعضهم: نسق على الماء والميم، المعنى: لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة يؤمنون يا أنزل إليك. وهذا عند النحويين ردي، لا ينسق بالظاهر على المضمرة إلا في شعر:

وسميويه يميزُ نصب: هذا رجلٌ مع امرأة قائمين على الحال ويميزُ: مررت برجلٍ مع امرأة منطلقين على الحال أيضاً ويمضج بأن الآخر قد دخل مع الأول في التنبيه والإشارة وأنت قد جعلت الآخر في مرورك فكانك قلت: هذا رجلٌ وامرأة ومررت برجلٍ وامرأة وتجهل ما كان معناه واحداً على الحال.

وإذا كان معنى ما بينهما يختلف فهو على (أعنى) والقياس المحض يوجب إذا اختلف عاملان في اسمين أو أكثر من ذلك لم يميز أن تشي صفتها ولا حالها لإختلاف العاملين اللذين عملا في الاسمين وكيف يجوز أن يفرقا في الموصوفين ويجتمعا في الصفة ولكن يجوز النصب بإضمار شيء يتظم المعنيين مجتمعان فيه.

واعلم أنه لا يجوز أن تميز وصف المعرفة والنكرة كما لا يجوز وصف المختلفين.

وزعم الخليل: أن الرفعين أو الجريين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع، وذلك قولك: (هذا رجلٌ وفي الدار آخر كريم) لا يميز بينهما من جهة واحدة.



مركز تحقيق وتحقيق علوم

وذهب بعضهم إلى أن هذا وهم من الكتاب. وقال بعضهم: في كتاب الله أشياء متصلة العرب بالسبها. وهذا القول عند أهل اللغة بعيد جداً لأن الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم أهل اللغة وهم القدره وهم الذين أخذوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمعوه. وهذا ساقط ممن لا يعلم بعدهم، وساقط ممن يعلم، لأنهم يقتدى بهم، فهنا ما لا ينبغي أن ينسب إليهم.

والقرآن محكم لا لحن فيه حتى يتكلم العرب بأجود منه في الإعراب. ولسيويه والخليل وجميع النحويين في هذا باب يسمونه باب المدح، قد بينوا صحة هذا وجوده.

قال النحويون: إذا قلت مررت يزيد الكريم، وأنت تريد أن تلخص زيدا من غيره فالخفص هو الكلام، حتى تعرف زيدا الكريم من زيد غير الكريم. وإذا أردت المدح والثناء فإن شئت نصبت وإن شئت رفعت، وجاءني قومك المظمين في المحل والمفثون في الشكائد، على معنى أذكر المظمين وهم المفثون.

وعلى هذا الآية: لأنه لما قال: بها أنزل إليك وما أنزل من قبلك علم أنهم يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة فقال: والمقيمون الصلاة والمؤتون الزكاة، على معنى أذكر المقيمين وهم المؤتون. انظر خزائن الأدب ١٢٩/٢.

وشبه بقوله: هذا لإبن إنسانين عندنا كراماً فقال: الجرها هنا مختلف ولم يشرك الآخر فيها
جر الأول ومثل ذلك: هذا جارية أخوي ابنين لفلان كراماً؛ لأن أخوي ابنين اسم واحد
والمضاف إليه الآخر متناه ولم يأت بشيء من حروف الإشراف ومثل ذلك: هذا فرس أخوي
ابنيك العقلاء الحلياء؛ لأن هذا في المعرفة مثل ذلك في النكرة ولا يجوز إلا النصب على (أعني)
ولا يكون الكرام العقلاء صفة للآخرين والإبنين ولا يجوز أن يجري وصفاً لما انجز من
وجهين كما لم يجوز فيما اختلف إعرابه.

وقال سيويه: سألت الخليل بن: مررت بزيد وأتاني أخوة أنفسهما فقال: الرفع على هما
صاحباي أنفسهما والنصب على (أعنيهما) ولا مدح فيه؛ لأنه ليس مما يمدح به وقال: تقول:
هذا رجل وامرأة منطلقان وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان لأنها ارتفعا من وجه وهما
اسمان بنيا على مبتدأين وانطلق عبد الله رمض أخوك الصالحان لأنها ارتفعا بفعلين معانها
واحد.

والقياس عندي أن يرتفعا على (هما) لأن الذي ارتفع به الأول غير الذي ارتفع به الثاني
ولكن إن قدرت في معنى التأكيد ورفعت عبد الله بالتعطف من الفعل جازت عندي الصفة
ولا يجوز: من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أن نصبت لأنك لا تنفي إلا على من
أثبتته وعرفته فلذلك لم يجوز المدح في قائل ولا يجوز صفتها لأنك من يعلم ومن لا يعلم فتجعلها
بمترلة واحدة.

قال أبو العباس في قولهم: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد وما
رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه إلى زيد قد علمنا أن الاختيار: مررت برجل أحسن منه أبوه
ومررت برجل خير منه زيد فما باله لم يجوز الرفع في قوله: أحسن في عينه الكحل وأبغض إليه
الشر فقال: الجواب في ذلك: أنه إن أراد أن يجعل الكحل الابتداء كان الاختيار.

ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل تقديره: ما رأيت رجلاً الكحل
أحسن في عينه منه في عين زيد وما رأيت رجلاً الكحل في عينه أحسن منه في عين زيد كل جيد
كما تقول: زيد أحسن في الدار منه في الطريق، وزيد في الدار أحسن منه في الطريق فتقدم في

الدار؛ لأنه ظرف والتفضيل إنما يقع بأفعل، فإن أردت أن يكون (أحسن) هو الابتداء فمحال لأنك تضرع قبل الذكر.

لأن الهاء في قولك: (منه) هي الكحل ومنه متصلة (بأفعل)؛ لأن (أفعل) للتفضيل فيصير التقدير ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل فتضرع الكحل قبل أن تذكره؛ لأن الكحل الآن خبر الابتداء، وإن قدمت الكحل فقلت على أن ترفع (أحسن) بالابتداء ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين (زيد) فهو أردأ، وذلك؛ لأنه خبر الابتداء وقد فصلت بين (أحسن) وما يتصل به وليس منهما في شيء فلذلك لم يميز على هذه الشريطة إلا أن الجملة على مثل قولك: مررت برجل خير منه أبوه فتقول: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فترفع الكحل (بأحسن) ويقع (منه) بعده فيكون الإضمار بعد الذكر وتقديره: ما رأيت رجلاً أحسن الكحل في عينه كحسنه في عين زيد فالمعرفة والنكرة في هذا واحد إذا كان الفعل الثاني ارتفع به معرفة كان أو نكرة، وإن كان للأول والثاني معرفة بطل، وإن كان الثاني نكرة انتصب على التمييز، وذلك قولك: ما رأيت رجلاً أحسن وجهاً من زيد ولا رأيت رجلاً أحسن من زيد؛ لأن أكرم وأحسن للأول؛ لأن فيه ضميره، فإن جعلته للثاني رفعت به ورددت إلى الأول شيئاً يصله بالثاني كما تقول: رأيت رجلاً حسن الوجه لأن حسن الوجه (لرجل)، فإن جعلته لغيره قلت: رأيت رجلاً حسن الوجه أخوه وحسن الوجه رجل عنده، فإن قلت: ما رأيت قوماً أشبه بعض ببعض من قومك رفعت البعض؛ لأن (أشبه) له وليس لقوم؛ لأن المعنى: ما رأيت قوماً أشبه بعضهم ببعض كما ذكر ذلك سيويه في قوله مررت بكُلِّ صالحاً وبعضي قائماً أنه محذوف من قولك: بعضهم وكلهم والمعنى يدل على ذلك ألا ترى أن تقديره: ما رأيت قوماً أشبه بعضهم ببعضاً كما وقع ذلك في (قومك) وتقول: ما رأيت رجلاً أبر أبى له بأُم من أخيك؛ لأن الفعل للأب ووضع الهاء في (لأُم) إلى الرجل فلم يكن في (أُم) ضمير؛ لأن الأب قد ارتفع به، فإن لم يرد هذا التقدير قلت: ما رأيت رجلاً أبر أباً بأُم من زيد كما تقول: ما رأيت رجلاً أحسن وجهاً من زيد وكذلك: ما

رأيت رجلاً أشبه وجهه بوجه زيد، فإن حذفته له قلت: ما رأيت رجلاً أشبه بوجه زيد؛ لأن في (أشبهه) ضمير رجل.

وأما قولهم: ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولكنه لما قال: في الأول (إلى الله) لم يحتاج إلى أن يذكر (إليه)؛ لأن الرد إلى واحد وليس كقولك: زيد أحب إلى عمرو منه إلى خالد لأنك رددت إلى اثنين فلا تحتاج إلى أن تقول: زيد عندي أحسن من عمرو عندي؛ لأن الخبر يرجع إلى واحد فأما قولهم: ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة فإنها هو بمنزلة: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فقوله: فيها بمنزلة قوله: في عينه وإنما أضمرت الهاء في (فيها) ولي عينه لأنك ذكرت الأيام وذكرت رجلاً وكذلك قلت: (الله عز وجل) ما رأيت أياماً أحب إليه فيها الصوم) لأضمرته في (إليه) ومنه للصوم كما كان للكحل، وأما قوله: إلى الله فحين لأحب وأحسن لا يحتاج إلى ذلك ألا ترى أنك تقول: زيد أحسن من عمرو فلا يحتاج إلى شيء ونقول: زيد أحب إلى عمرو منك فقولك: إلى عمرو كقولك إلى الله في المسألة الأولى ولو قلت: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل عند عمرو منه في عين أخيك كقولك: ذلك لأنك تقول: عند عمرو قد صار مختصراً كقولك إلى الله في تلك المسألة، وأما قولهم: ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر من زيد وما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيد فإنها هو مختصر من الأول والمعنى: إنها هو الأول لا أنك فضلت الكحل على زيد ولكنك أخبرت أن الكحل في عين زيد أحسن منه في غيرها كما أردت في الأول ولكنك حذفته لقلة التباسه وليست (من) ما هنا بمنزلة في قولك: ما رأيت رجلاً أحسن من زيد لأنك هنا تخبر أنك لم تر من يتقدم زيداً وأنت في الأول تخبر أنك لم تر من يعمل الكحل في عينه عمله في عين زيد فتضيقه: ما رأيت رجلاً أحسن كحلاً في عين من زيد لما أضمرت رجلاً في (أحسن) نصبت كحلاً على التمييز ليصح معنى الاختصار.

الثالث من التوابع وهو عطف البيان

اعلم أن عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابها وتقديرهما وهو مبين لما تجر به عليه كما بينان وإنما سمي عطف البيان ولم يقل أنه نعت؛ لأنه اسم غير مشتق من فعل ولا هو تحلية ولا ضرب من ضروب الصفات فعدل النحويون عن تسميته نعتاً، وسموه عطف البيان؛ لأنه للبيان جيء به وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه نحو: رأيتُ زيداً أباً عمرو ولقيت أخاك بكرةً.

والفرق بين عطف البيان والبدل أن عطف البيان تقديره النعت التابع للإسم الأول والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول وتقول في النداء إذا أردت عطف البيان يا أخانا زيداً فتنصب وتنون؛ لأنه غير منتهى، فإن أردت البدل قلت: يا أخانا زيدُ وقد بينت هذا الباب في النداء ومسائله ومستزاد بياناً في باب البدل إن شاء الله.

الرابع من التوابع وهو عطف البدل

البدل على أربعة أقسام: *مركزية كقولهم: زيدٌ*

إما أن يكون الثاني هو الأول أو بعضه أو يكون المعنى مشتملاً عليه أو غلطاً وحق البدل وتقديره أن يعمل العامل في الثاني كأنه خالي من الأول وكان الأصل أن يكونا خبرين أو تدخل عليه واو العطف ولكنهم اجتنبوا ذلك للبس.

الأول ما ابتدئ به من الأول وهو هو: وذلك نحو قولك: مررتُ بعبد الله زيدٌ ومررتُ برجل عبد الله وكان أصل الكلام: مررتُ بعبد الله ومررتُ بزيدٍ أو تقول: مررتُ بعبد الله وزيدٌ ولو قلت ذلك لظن أن الثاني غير الأول فلذلك استعمل البدل فراراً من اللبس وطلباً للاختصار والإيجاز ويجوز لبطلال المعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة والمضمر من المظهر والمظهر من المضمر البدل في جميع ذلك سواء.

فأما إبدال المعرفة من النكرة فنحو: قول الله: ﴿صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٥٢) ﴿صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى] فهذا إبدال معرفة من نكرة فتقول على هذا: مررت برجل عبد الله، وأما إبدال النكرة من المعرفة.

فنحو قولك: مررت بزيد رجل صالح كما قال الله عز وجل: ﴿بِالنَّاصِيَةِ﴾ (١٥) ﴿نَاصِيَةٍ كَانَتِ خَاطِئَةً﴾ [العلق] فهذا إبدال نكرة من معرفة، وأما إبدال الظاهر من المضمّر فنحو قولك: مررت بـ زيد وبهما أخويك ورأيت الذي قام زيد تبدل زيدا من الضمير الذي في (قام) ولا يجوز أن تقول: رأيت زيدا أباه والأب غير زيد لأنك لا تبينه لغيره.

الثاني ما أبدل من الأول وهو بعضه: وخلق نحو قولك: ضربت زيدا رأسه وأتيت قومك بعضهم ورأيت قومك أكثرهم ولقيت قومك ثلاثتهم ورأيت بني جملك ناساً منهم وضربت وجوهها أولها.

قال سيبويه: فهذا يبيّن على وجهين:  أحدهما أنه أراد أكثر قومك وثلاثي قومك وضربت وجوه أولها ولكنه ثني الاسم تأكيداً *من تقيت كميّة من علوم*

والوجه الآخر: أن يتكلم فيقول: رأيت قومك ثم يبدو أن يبين ما الذي رأى منهم.

فيقول: ثلاثتهم أو ناساً منهم ومن هذا قوله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] والمستطيعون بعض الناس.

الثالث ما كان من سبب الأول: وهو مشتمل عليه نحو: سلب زيد ثوبه وسرق زيد ماله؛ لأن المعنى: سلب ثوب زيد وسرق مال زيد ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]؛ لأن المسألة في المعنى من القتال في الشهر الحرام ومثله: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَنْعَادِ﴾ (٤١) ﴿النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ﴾ [البروج] وقال الأعشى:

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْرٍ نِسَاءً تُوَشِّهُنَّ نَفْسِي لِبَاسَاتٍ وَنِسَاءً مَارِئًا

وقال آخر:

وَدَغَّرَتْ تَغْتَدِبِرَةً مَائِهَا وَعَنَكَ الْبَوْلُ عَلَى أَنْسَائِهَا

الرابع وهو بدل الغلط والنيان: وهو البديل الذي لا يقع في قرآن ولا شعر، وذلك نحو قولهم: مررتُ برجلٍ حمارٍ كأنه أراد أن يقول: مررتُ بحمارٍ فغلط فقال: برجلٍ أو بشيء.

واعلم أن الفعل قد يبدل من الفعل وليس شيء من الفعل يتبع الثاني الأول في الإعراب إلا البديل والمعطوف والبديل نحو قول الشاعر:

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَهَيَّءَ طَائِعًا

وإنما يبدل الفعل من الفعل إذا كان ضرباً منه نحو هذا البيت.

(١) على أن الفعل قد يبدل من الفعل، إذا كان الثاني راجع اليان على الأول كما في البيت. فتؤخذ بدل من تبائع، ولجئ: معطوف على تؤخذ. وهذا البديل آين من المبدل منه، والبديل في الحقيقة، إنما هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه، إذ لا تكون المبايعة إلا على أحد الوجهين من إكراه أو طاعة. وهو كقولهم: الرمان حلو حامض، وإن كان يقال باعتبار اللفظ لا على: معطوف على تؤخذ، كما يقال في مثل ذلك من الخبر والحال.

والآية قبل البيت من بدل الكل، قال الفيلسوف: لأن مضافاً المضاف هي لقي الأثام. والظاهر أن بدل الفعل من الفعل عند الشارح المحقق إنما يكون في بدل الكل، وهو مذهب السيرافي، قال: لا يبدل الفعل إلا من شيء هو في معناه لأنه لا يتمحض ولا يكون فيه اشتغال، فتؤخذ كرهاً أو نجى. طائِعاً هو معنى المبايعة، لأنها تقع على أحدهما.

وقد يظهر من كلام سيويه في باب ما يرتفع بين الجزمين.

وقد جوز المتأخرون الأبدال الأربعة في الفعل، منهم الشاطبي في شرح الآلية قال: يتصور في بدل الفعل من الفعل، ما تصور في بدل الاسم من الاسم فقد يكون فيه بدل الكل من الكل، ومنه قوله: الطويل

مَنْ تَأْتِنَا تَلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا

وقد يكون فيه بدل البعض كقولك: إن تصل تسجد لله برحمتك. وبذلك الاشتغال أيضاً، ومنه قوله:

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا.....البيت

لأن الأخذ كرهاً، والمجئ طوعاً من صفات المبايعة. وظاهر كلام سيويه يقتضي أنه أنشده شاهداً على بدل الاشتغال.

ونحو قولك: إن تأتني عمشي أمشي معك؛ لأن المشي ضرب من الإتيان ولا يجوز أن تقول: أن تأتني تأكل أكل معك؛ لأن الأكل ليس من الإتيان في شيء.



مسائل من هذا الباب

تقول: بعث متاعك أسفله قبل أعلاه واشتريت متاعك بعضه أصجل من بعضي وسقيت
 إليك صغارها أحسن من سقي كبارها ودفعت الناس بعضهم ببعضي وضربت الناس بعضهم
 قائماً وبعضهم قاعداً وتقول: مررت بمتاعك بعضه مرفوعاً وبعضه مطروحاً كأنك قلت
 مررت ببعضي متاعك مرفوعاً وبعضي مطروحاً لأنك مررت به في هذه الحال، وإذا كان صفة
 للمفعول لم يجز الرفع وتقول: بعث طعامك بعضه مكيلاً وبعضه موزوناً إذا أردت أن الكيل
 والوزن وقعا في حال البيع، فإن رفعت فإلى هذا المعنى ولم يكن متعلقاً بالبيع فقلت: بعث
 طعامك بعضه مكيلاً وبعضه موزوناً أي بعته وهو موجود كلها فيكون الوزن والكيل قد لحقاه
 قبل البيع وليسا بصفة للبيع وتفهم هذا بأن الرجل إذا قال: بعثك هذا الطعام مكيلاً وهذا
 الثوب مقصوراً فعليه أن يسلمه إليه مكيلاً ومقصوراً، وإذا قال: بعثك وهو مكيل فإنها باعه
 شيئاً موصوفاً بالكيل ولم يتضمنه البيع ^{تقول: خوفت} الناس ضعيفهم وقويهم كأنك قلت:
 خوفت ضعيف الناس قويمهم وكان تقدير الكلام قبل أن ينقل فعل إلى (فعلت) خافة الناس
 ضعيفهم قويمهم فلما قلت: ^{خوفت صار الفاعل مفعولاً} خوفت صار الفاعل مفعولاً وقد بينت هذا فيما تقدم ومثل ذلك
 ألزمت الناس بعضهم بعضاً كان الأصل: لزم الناس بعضهم بعضاً فلما قلت ألزمت صار
 الفاعل مفعولاً وصار الفعل يتعدى إلى مفعولين وتقول: دفعت الناس بعضهم ببعضي على
 قولك: دفع الناس بعضهم بعضاً فإذا قلت: دفع صار ما كان يتعدى لا يتعدى إلا بحرف جر
 فتقول: دفع الناس بعضهم ببعضي وتقول: فضلت متاعك أسفله على أعلاه كأنه في التمثيل:
 فضل متاعك أسفله على أعلاه فلما قلت: فضلت صار الفاعل مفعولاً ومثله: صككت
 الحجرين أحدهما بالآخر كان التقدير: أصطك الحجران أحدهما بالآخر فلما قلت: صككت
 صار الفاعل مفعولاً ومثل ذلك: ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعضي والمعنى: لولا أن دفع
 الناس بعضهم ببعضي ولو قلت: دفع الناس بعضهم بعضاً لم يحتج إلى الباء؛ لأنه فعل يتعدى
 إلى مفعول قلت دفع الله الناس واستتر في الفعل عمله في الفاعل ن لم يجر أن يتعدى إلى مفعول
 ثاني إلا بحرف جر فعلى هذا جاءت الآية ولذلك دخلت الباء وتقول: عجبت من دفع الناس

بعضهم بعضاً إذا جعلت الناس فاعلين كأنك قلت عجبت من أن دفع الناس بعضهم بعضاً، فإن جعلت الناس مفعولين قلت: عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض؛ لأن المعنى: عجبت من أن دفع الناس بعضهم ببعض وتقول: سمعت وقع أنيابه بعضها فوق بعض جرى على قولك: وقعت أنيابه بعضها فوق بعض فأنياؤه هنا فاعلة وتقول: عجبت من إيقاع أنيابه بعضها فوق بعض جراً فأنياؤه هنا مفعولة قامت مقام الفاعل ولو قلت: أوقعت أنيابه بعضها فوق بعض لقلت: عجبت من إيقاعي أنيابه بعضها فوق بعض فتصببت أنيابه وتقول: رأيت متاعك بعضه فوق بعض إذا جعلت (فوق) في موضع الاسم المبني على المبتدأ وجعلت المبتدأ بعضه كأنك قلت: رأيت متاعك بعضه أجرد من بعض، فإن جعلت (فوق) وأجودها حالاً نصبت (بعضه)، وإن شئت قلت: رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض فتصبب (أحسن) على أنه مفعول ثانٍ وبعضه منصوب بأنه بدل من متاعك.

قال سيويه: والرفع في هذا أعرف والنصب سرور جيد فما جاء في الرفع: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ١٦].

وما جاء في النصب: (خلق الله الزواجر لخلق من رجليها) قال: حدثنا يونس أن العرب تنشد هذا البيت لعبد بن الطبيب:

فَمَا كَانَ قَبَسٌ هُلُكُهُ هُلُكُكَ وَاحِدٌ وَلَكِنَّهُ بَيَانُ قَسْرٍ تَهْدُمَا

(١) قال السيرافي: النصب في هذه الآيات على البطل جيد، ولو رفع على الابتداء لكان أكثر وأعرف، فيقول: هلكه هلك واحد، وما ألفيتني حلمي مضاع، وتكون الجملة في موضع الحال، وتؤخذ كرهاً، أو تحيى طامعاً على معنى أنت تؤخذ كرهاً، فيكون أنت تؤخذ في موضع الحال، انتهى.

وهذا كقوله: الطويل

مضى تأتبه تعشوا إلى ضوء ناره محمد خمير نثار عندها خير موقد

رفع تعشوا بين المجزومين، أعني الشرط والجزاء لأنه قصد به الحال، أي: متى تأتبه عاشباً، أي: ناظراً إلى ضوء ناره. وكذلك كل ما وقع بين مجزومين. وعليه قراة: يورثي ويرث من آل يعقوب بالرفع، لم يجعله جواباً، وإنما جعله وصفاً، أي: وارثاً من يعقوب. فتدبره فإنه كثير. كذا في آيات المعاني لابن السيد.

وقال رجل من نخشم أو بجيلة:

ذَرِينِي إِنْ أَمْرِكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاهَا^(١)

وتقول: جعلت متاعك بعضه فوق بعضي كما قلت: رأيت متاعك بعضه فوق بعضي وأنت تريد رؤية العين وتنصب (فوق) بأنه وقع موقع الحال فالتأويل: جعلت ورأيت متاعك

وقوله: كرهاً مفعول مطلق، أي: تؤخذ أخذاً كرهاً. ويجوز أن يكون حالاً بتأويله باسم الفاعل. وهو المناسب لقوله: طامعاً، فإنه حال.

وهذا البيت قلما خلا عنه كتاب نحوي، ومع شهرته لا يعلم قائله، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها. والله أعلم.

وأشد بعده، الشاهد الثالث والسبعون بعد الثلاثين وهو من أبيات من: الطويل

وَكُنْتُ كَلْدِي رَجُلَيْنِ رَجُلٌ صَاحِبَةٌ وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ لَسَلَّتْ

على أنه يروي رجل بالجر على أنه بدل مع أخرى مفصل من رجلين. ويروي بالرفع على أنه بدل مقطوع. أنشد سيبويه في باب مجرى النعت على التثنية والبدل على المذكر منه، قال: ومثل ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة والبدل، قوله جل وهر: "قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِتْنِ النَّفْثَةِ تَقَاتُلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ". ومن الناس من يبر، والجر على وجهين: على الصفة وعلى البدل. انظر خزانة الأدب ١٨١/٢.

(١) على أن قوله حلّمي بدل اشتغال من الياء في: ألفتني.

قال ابن جني في إعراب الحماسة: إنما يجوز البدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب إذا كان بدل البعض أو بدل الاشتغال، نحو قولك: عجبت منك عقلك، وخررتك رأسك. ومن أبيات الكتاب:

ذَرِينِي إِنْ أَمْرِكَ لَنْ يُطَاعَا.....البيت

فحلّمي: بدل من في. ولو قلت: قمت زيد، أو مررت بي جعفر، أو كلمتك أبو عبد الله على البدل لم يجوز، من حيث كان ضمير المتكلم والمخاطب غاية في الاختصاص، فبطل البدل، لأن فيه ضرباً من اليان، وقد استغنى المضمير بتعريفه. انتهى.

وكذلك الفراء في تفسيره عند قوله تعالى: "مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَصْحَابُكُمْ كَرَمَادٍ". الحليم: منصوب بالإنشاء على التكرير، يعني البدل، ولو رفعه كان صواباً. وأورده أيضاً عند قوله تعالى: "وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ كَرِيٍّ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجْوهَهُمْ مَسْوَدَةٌ". انظر خزانة الأدب ١٧٥/٢.

بعضه مستقراً فوق بعضي أو ركباً فوق بعضي أو مطروحاً فوق بعضي أو ما أشبه هذا المعنى (فوق) ظرف نصب الحال وقام مقام الحال كما يقوم مقام الخبر في قولك: زيدٌ فوق الحائط إذا قلت: رأيتُ زيداً في الدار فقولك (في الدار) يجوز أن يكون ظرفاً لرأيت ويجوز أن يكون ظرفاً لزيد كما تقول: رميتُ من الأرضي زيداً على الحائط فقولك: على الحائط ظرف يعمل فيه استقرار زيد كأنك قلت: رميتُ من الأرضي زيداً مستقراً على الحائط ونحو هذا ما جاء في الخبر كتب عمر إلى أبي عبيدة بالشام: الغوث الغوث وأبو عبيدة وعمر رحمه الله كتب إليه من الحجاز فالكاتب لم يكن بالشام ولك أن تعدى (جعلتُ) إلى مفعولين فتقول: جعلتُ متاعك بعضه فوق بعضي فتجعل (فوق بعضي) مفعولاً ثانياً كما يكون في (ظننتُ) متاعك بعضه فوق بعضي (فجعلتُ) هذه إذا كانت بمعنى (علمتُ) تعدت إلى واحد مثل رأيتُ إذا كانت من رؤية العين، وإذا كانت جعلتُ ليست بمعنى علمتُ وإنما تكلم بها عن توهم أو رأي أو قول كقول القائل: جعلتُ حسني قبيحاً وجعلتُ البصرم بخراداً وجعلتُ الحلال حراماً فإذا لم ترد لمجعلت العلاج والعمل في التعدى بمنزلة (رأيتُ) إذا أردت بها رؤية القلب ولم ترد رؤية العين ولك أن تعدى (جعلتُ) إلى مفعولين على ضرب آخر على أن تحمل المفعول الأول فاعلاً في الثاني كما تقول: أضربتُ زيداً عمراً تريد أنك جعلتُ زيداً يضربُ عمراً فيكون حيثنزل قولك: فوق بعضي مفعول مفعول وموضعه نصب تعدى إليه الفعل بحرف جرٍ لأنك إذا قلت: مررت بزيد فموضع هذا نصب وهذا نحو: ضُكَّ الحجران أحدهما بالآخر فإذا جعلت أنت أحدهما يفعل بالآخر قلت: ضُكَّتْ الحجرين أحدهما بالآخر ولم يكن بُدٌّ من الباء؛ لأن الفعل متعدٍ إلى مفعول واحد فلما جعلت المفعول في المعنى فاعلاً احتجبت إلى مفعول فلم يتصل الكلام إلا بحرف جرٍ وقد بينت ذا فيما تقدم وأوضحته فهذه ثلاثة أوجه في نصب (جَعَلْتُ) متاعك بعضه على بعضي وهي النصب على الحال والنصب على أنه مفعول ثانٍ والنصب على أنه مفعول مفعول فافهمه فإنه مشكل في كتبهم ويجوز الرفع فتقول: جعلتُ متاعك بعضه على بعضي وتقول: أبكىك قومك بعضهم على بعضي فهذا كان أصله بكى قومك بعضهم على بعضي فلما نقلته إلى (أبكيتُ) جعلت الفاعل مفعولاً وهو في المعنى فاعل

إلا أنك أنت جعلته فاعلاً وقولك: على بعضي لا يجوز أن يقع موقع الحال لأنك لا تريد أن بعضهم مستقر على بعضي ولا مطروح على بعضي كما كان ذلك في المتاع.

قال سيويه: لم ترد أن تقول: بعضهم على بعضي في عون ولا أن أجسادهم بعضاً على بعضي وقولك: بعضهم في جميع هذه المسائل منصوب على البدل، فإن قلت: حزنْتُ قومَكَ بعضهم أفضل من بعضي كان الرفع حسناً؛ لأن الآخر هو الأول، وإن شئت نصبت على الحال يعني (أفضل) فقلت: حزنْتُ قومَكَ بعضهم أفضل من بعضي كأنك قلت: حزنْتُ بعضَ قومِكَ فاضلين بعضهم.

قال سيويه: إلا أن الأعراف والأكثر إذا كان الآخر هو الأول أن يبدأ والنصب عربياً جيد وتقول: حُربَ عبد الله ظهره ويطنه ومطرنا سهلاً وجبلنا ومطرنا السهل والجبل وجميع هذا لك فيه البدل ولك أن يكون تأكيداً كاجمعين لأنك إذا قلت: حُربَ زيدَ الظهرَ والبطنَ فالظهر والبطن هما جماعة زيد، وإذا قلت: (مطرنا) فإنما تعني: مطرت بلادنا والبلاد يجمعها السهل والجبل.

قال سيويه: وإن شئت نصبت ~~قيلته~~ حُربَ زيدَ الظهرَ والبطنَ ومطرنا السهل والجبل وحُربَ زيدَ ظهره ويطنه والمعنى: حرف الجر.

وهو (في) ولكنهم حذفوه قال: وأجازوا هذا كما أجازوا دخلت البيت وإنما معناه: دخلت في البيت والعامل فيه الفعل وليس انتصابه هنا انتصاب الظروف قال: ولم يميزوا حذف حرف الجر في غير السهل والجبل والمظهر والبطن نظير هذا في حذف حرف الجر ثبت زيداً تريد: عن زيد وزعم الخليل: أنهم يقولون مطرنا الزرع والضرع، وإن شئت رفعت على البدل على أن تصيره بمنزلة أجمعين تأكيداً.

قال سيويه: إن قلت: حُربَ زيدَ اليدَ والرجلَ جاز أن يكون بدلاً وأن يكون تأكيداً، وإن نصبت لم يحسن والبدل كما قال جائقز بحسن والتوكيد عندي يتبع إذا لم يكن الاسم المؤكد هو المؤكد واليد والرجل ليستا جماعة زيد وهو في السهل والجبل عندي يحسن؛ لأن السهل

والجبل هما جماعة البلاد وكذلك البطن والظهر إنما يراد بهما جماعة الشخص، فإن أراد باليد والرجل أنه قد ضربت جماعة واجترأ بذكر الطرفين في ذلك جاز.

قال: وقد سمعناهم يقولون: ضربتهم ظهراً وبطناً وتقول: ضربت قومك صغيرهم وكبيرهم على البدل والتأكيد جميعاً، فإن قلت: أو كبيرهم لم يميز إلا البدل وتقول: زيد ضربته أخاك فتبدل (أخاك) من الهاء؛ لأن الكلام الأول قد تم وقد خبرتك: أن البدل إنما هو اختصار خبرين، فإن قلت: زيد ضربت أخاك إثبات لم يميز؛ لأن الكلام الأول ما تم، فإن قلت: مررت برجل قائم رجل أبوه فجعلت أباه بدلاً من رجل لم يميز؛ لأنه لا يصلح أن تقول: مررت برجل قائم أبوه وتسكت ولا يتم بذلك الكلام، فإن قلت: مررت برجل قائم زيد أبوه فقد أجازته الألف على الصفة وقال: لأن قولك أبوه من صفة زيد فصار كأنه بعض اسمه ولو كان بدلاً من زيد لم يكن كلاماً ونظير هذا: مررت برجل قائم رجل يحبّه ويرجل قائم زيد الضاربه.



المرتبعة بالمرتبعة

الخامس من التوابع وهو العطف بحرف

حروف العطف عشرة أحرف يُبَيِّنُ ما بعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابها:
 الأول الواو: ومعناها إشتراك الثاني فيما دخل فيه الأول وليس فيها دليل على أيها كان
 أولاً نحو قولك: جاء زيدٌ وعمروٌ ولقيت بكراً وخالداً ومررت بالكوفة والبصرة فجائز أن
 تكون البصرة أولاً وجائز أن تكون الكوفة أولاً قال الله عز وجل: ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِفْ مَعَ
 الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣] والركوع قبل السجود.

الثاني (الفاء): وهي توجب أن الثاني بعد الأول، وإن الأمر بينهما قريب نحو قولك:
 رايتُ زيداً فعمراً ودخلت مكةً فالمدينة وجاءني زيدٌ فعمروٌ ومررت بزيدٍ فعمروٌ فهي تهيء
 لتقدم الأول واتصال الثاني فيه.

الثالث (ثم): وثم مثل الفاء إلا أنها أشد تراخياً وتجيء لتعلم أن بين الثاني والأول مهلة
 تقول ضربتُ زيداً ثم حمراً وجاءني زيدٌ ثم عمروٌ ومررت بزيدٍ ثم عمروٌ.

الرابع (أو): ولها ثلاثة مواضع تكون لأحد الشيئين بغير تعيينه عند شك المتكلم أو
 قصده أحدهما أو إباحة، وذلك قولك: أتيت زيداً أو عمرواً وجاءني رجلٌ أو امرأةٌ هذا إذا شك
 فأما إذا قصد بقوله أحدهما فنحو: كُلِ السمكَ أو اشربِ اللبنَ أي لا تجمعهما ولكن اختر أيهما
 شئت وكقولك: أعطني ديناراً أو اكسني ثوباً والموضع الثالث الإباحة، وذلك قولك: جالس
 الحسن أو ابن سيرين وأنت المسجد أو السوق أي قد أذنت لك في مجالسة هذا الضرب من
 الناس وعلى هذا قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَهْلَ أَزْكَوَرًا﴾ [الإنسان: ٢٤].

الخامس (إما): وإما في الشك والخبر بمنزلة (أو) وبينهما فصل، وذلك أنك إذا قلت:
 جاءني زيدٌ أو عمروٌ وقع الخبر في (زيد) بقيناً حتى ذكرت (أو) فصار فيه وفي عمروٍ شك
 و(إما) تبدى به شاكاً، وذلك قولك: جاءني إما زيدٌ وإما عمروٌ أي أحدهما وكذلك وقوعها
 للتخيير تقول: اضرب إما عبد الله وإما خالداً فالأمر لم يشك ولكنه خير المأمور كما كان ذلك

في (أو) ونظيره قول الله عز وجل: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِنَّمَا شَاكَرَ وَإِنَّمَا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣] وكقوله عز وجل: ﴿فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءُ﴾ [محمد: ٤].

السادس (لا): وهي تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، وذلك قولك: ضربت زيداً لا عمراً ومررت برجل لا امرأة وجاءني زيد لا عمرو.

السابع (بل): ومعناها الإضراب عن الأول والإتيان للثاني نحو قولك: ضربت زيداً بل عمراً وجاءني عبد الله بل أخوه وما جاءني رجل بل امرأة.

الثامن (لكن): وهي للاستدراك بعد النفي ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا ترك قصة إلى قصة (تامة) فأما مجيئها للاستدراك بعد النفي فنحو قولك: ما جاءني زيد لكن عمرو وما رأيت رجلاً لكن امرأة ومررت بزيد لكن عمرو لم يجوز.

التاسع (أم): وهي تقع في الاستفهام في موضعين: فأحدهما أن تقع عديلة الألف على معنى (أي)، وذلك نحو قولك: أزيد في الدار أم عمرو وكقولك: أعطيت زيداً أم أحرمت فليس جواب هذا لا ولا (نعم) كما أنه إذا قال: أيها لقيت أو أي الأمرين فعلت لم يكن جواب هذا لا ولا (نعم) لأن المتكلم مدع أن أحد الأمرين قد وقع لا يدري أيها هو فالجواب أن يقول: زيد أو عمرو، فإن كان الأمر على غير دعواه فالجواب: أن تقول: لم ألق واحداً منها أو كليهما فمن ذلك قول الله عز وجل: ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾ [النازعات: ٢٧] ومثل ذلك: ﴿أَفَمَنْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تُبْعِ﴾ [الدخان: ٣٧] فخرج هذا من الله مخرج التوقيف والتوبيخ ومخرجه من الناس يكون استفهاماً ويكون توبيخاً ويدخل في هذا الباب التسوية؛ لأن كل استفهام فهو تسوية، وذلك نحو قولك: ليت شعري أزيد في الدار أم عمرو وسواء علي أذهبت أم جئت فقولك: سواء علي تخبر أن الأمرين عندك واحد وإنما استوت التسوية والاستفهام لأنك إذا قلت مستغماً: أزيد عندك أم عمرو؟ فهما في جهلك لهما مستويان لا تدري أن زيداً في الدار كما لا تدري أن عمراً فيها، وإذا قلت: قد علمت أزيد في الدار أم عمرو فقد استويا عند السامع كما استوى الأولان عند المستغهم وأي داخل في كل موضع تدخل فيه أم مع الألف تقول: قد علمت أيها في الدار تريد أذاً أم ذا قال الله عز وجل: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا﴾

أَزَكَّى طَعَامًا» [الكهف: ١٩] وقال: «لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَخْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا» [الكهف: ١٢] فأي تشظيم معنى الألف مع أم جميعاً، وأما الموضع الثاني من موضعي (أم)، فإن تكون منقطعة عما قبلها خبراً كان أو استفهاماً، وذلك نحو قولك فيما كان خبراً: إن هذا لزيد أم عمرو يا فتى، وذلك أنك نظرت إلى شخص فتوهمته زيدا فقلت على ما سبق إليك ثم أدركك الظن أنه عمرو فانصرفت عن الأول فقلت: أم عمرو مستفهماً فإنها مؤخراب على معنى (بَلْ) إلا أن ما يقع بعد (بَلْ) يقينٌ وما يقع بعد (أم) مظنون مشكوك فيه، وذلك أنك تقول: ضربت زيدا ناسياً أو غالطاً ثم تذكر فضول: بَلْ عمراً مستدرَكاً مثبتاً للثاني تاركاً للأول فهي تخرج من الغلط إلى استنباط ومن نسيان إلى ذكر و(أم) معها ظن أو استفهام وإضراب عما كان قبله ومن ذلك: هل زيد منطلق أم عمرو يا فتى قائماً أضرب عن سؤاله عن انطلاق زيد وجعل السؤال عن عمرو فهذا مجرى هذا وليس على منهاج.

قولك: أريد في الدار أم عمرو وأنت تريد أنها في الدار لأن (أم) عديلة الألف ولا تقع (هَلْ) موقع الألف مع (أم) وقد تدخل (أم) على (هَلْ).

مركز تحقيق تكوينا علوم

قال الشاعر:

أم هل كجب — يربكي...

(١) على أنه يجوز أن تأتي هل بعد أم. وليس فيه جمع استفهامين، فإن أم عند الشارح، كما تقدم في حروف العطف مجردة عن الاستفهام إذا وقع بعدها أداة استفهام، حرفاً كانت أم اسماً. وأم المنقطعة عن الشارح حرف استئناف بمعنى بل فقط، أو مع الهمزة بحسب المعنى، وذلك فيما إذا لم يوجد بعدها أداة استئناف. وليست عاطفة عنده، وفاقاً للمغاربة.

قال المرادي في الجنى الداني: إن قلت: أم المنقطعة هل هي عاطفة أو ليست بعاطفة؟ قلت: المغاربة يقولون: إنها ليست بعاطفة، لا في مفرد ولا في جملة.

وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد، كقول العرب: إنها لإبل أم شاء. قال: فأم هنا مجرد الإضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها، كما يكون ما بعد بل فإنها بمعناها. انتهى.

العاشر (حتى): تقول ضربت القوم حتى زينا وقد ذكرتها كيف تكون عاطفة فيما تقدم حين ذكرناها مع حروف الخفض وأفردنا لها باباً واعلم أن قوماً يدخلون ليس في حروف العطف ويعملونها كلا وهذا شاذ في كلامهم وقد حكى سيويه أن قوماً يعملونها (كها) فيقولون: ليس الطيب إلا المسك.

واعلم أن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت ذلك في كلام فقد أخرج أحدهما من حروف النسق.

قال ابن هشام في المغني: لا تدخل أم المتقطعة على مفردة، ولها قدر المبتدأ في: إنها لأبل أم شاء. وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين، فقال: لا حاجة لتقدير مبتدأ.

وزعم أنها تعطف المفردات كـبل، وقدرها بـيل دون همزة. واستدل بقول بعضهم: إن هناك لإبلاً أم شاء بالنصب. فإن صحت روايته فالأولى أن يقدر لـشاء ناصباً في: أم أرى شاء. انتهى.

ومن ذهب إلى أن أم عاطفة ابن يعيش، ثم اعترض كلام ابن يعيش في: أم هل، ولي: أم كيف. فتارة ادعى تجريد أم عن الاستفهام، وتارة ادعى التجريد عن هل.

قال في فصل حرفي الاستفهام: من المحال اجتماع حرفي الاستفهام في كلمة. فإن قيل: فقد تدخل على هل أم، وهي استفهام، نحو: أم هل كبير بكى... اليس؟ فالجواب أن أم فيها معنيان: أحدهما: الاستفهام.

والآخر: العطف، فلما احتيج إلى معنى العطف ليها مع هل خلع منها دلالة الاستفهام، وبقي العطف بمعنى بل للترك، ولذلك قال سيويه: إن أم نهي بمعنى لا بل، للتحويل من شيء إلى شيء. وليس كذلك الهمزة، لأنها ليس فيها إلا دلالة واحدة. انتهى كلامه.

وقوله: من المحال اجتماع حرفين بمعنى واحد هو في هذا تابع لابن جني، وقد ذكرنا في الشاهد السادس بعد التسمية: أنه لا مانع من اجتماعهما للتأكيد، كقوله:

ولا للهاجم أبداً دواء

والعطف هنا على قوله من عطف الجمل، وليس لها تشريك في غير الوجود.

وقال ابن يعيش أيضاً في فصل الحكاية: وأما ما حكاه أبو علي من قولهم: ضربت من مناء فهي حكاية نادرة. ووجهها أنها جردت من الدلالة على استفهام حتى صارت اسماً كسائر الأسماء، يجوز إعرابها وتثنيها وجمعها، كما جردوا أيّاً من الاستفهام حيث وصفوا بها، فقالوا: مررت برجل أي رجل. وقد فعلوا ذلك في مواضع. انظر خزانة الأدب ٤/ ١٨٠.

وذلك مثل قولهم: لم يقم عمرو ولا زيد الواو نَسَقٌ (ولا) تأكيد للنفي وكذلك قولك: والله لا فعلتُ ثم والله لا فعلتُ ثم نَسَقٌ والواو قَسَمٌ وحروف المعطف لا يفرق بينها وبين المعطوف بشيء مما يعترض بين العامل والمعمول فيه والأشياء التي يعترض بها: الأيمانُ والشكوكُ والشروطُ.

وقد يجوز ذلك في (ثم وأو ولا) لأنها تفصل وتقوم بأنفسها وقد يجوز الوقوف عليها فتقول: قام زيدٌ ثم والله عمروٌ وثم أظن عمروً و(لا) التي للمعطف يصح أن تلي الماضي؛ لأنه قد غلب عليه الدعاء وقد يجوز أن يكون مع الماضي بمتزلة (لم)، وذلك قولك: زيدٌ قامَ لا قعدَ فليتبس بالدعاء، فإن لم يلتبس جاز عندي وقد جاءت (لا) نافية مع الماضي في غير خبر كما جاءت (لم)، وذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا صَلَاقَ وَلَا مَنَاجَى﴾ [القيامة: ٣١] وتقول: لم يقم زيدٌ ولم يقعد ولا يجوز: ولا يقعدُ إلا أن ترفعه وكذلك: لن يقوم زيدٌ ولا يقعدُ بواو وغير واو.



سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

باب العطف على الموضع

الأشياء التي يقال أن لها موضعاً غير لفظها على ضربين: أحدهما اسم مفرد مبني والضرب الآخر اسم قد عمل فيه عامل أو جعل مع غيره بمنزلة اسم فيقال: إن الموضع للجميع، فإن كان الاسم معرباً مفرداً فلا يجوز أن يكون له موضع لأننا نعرف بالموضع إذا لم يظهر في اللفظ الإعراب فإذا ظهر الإعراب فلا مطلوب.

الضرب الأول:

وهو الاسم المضممر والمبني، وذلك نحو: هذا تقول: إن هذا أخوك فموضع (هذا) نصب لأنك لو جعلت موضع هذا اسماً معرباً قلت: إن زيداً أخوك فمن أجل هذا جاز أن تقول: إن هذا وزيداً قائمان ولهذا جاز أن تقول: يا زيدُ العاقلُ فتنصب على الموضع وإنما جاز الرفع على اللفظ؛ لأنه مبني يشبه المعرب لاطراده في الرفع وقد يست هذا في باب البناء وليس في قولك (هذا) حركة تشبه الإعراب فإذا قلت: يا زيدُ عمروٌ فحكم الثاني حكم الأول؛ لأنه منادى فهو مضموم وقد قالوا على ذلك: يا زيدُ والحق أن جعلت الألف واللام و(ها) لا تدخل عليهما ومن قال: إن موضع الاسم الذي تحت كونه (إن) مفعول فقد غلط من قبل أن المعرب لا موضع له ومن أجل أنه يلزمه أن يكون لهذا موضعان في قولك: إن هذا وزيداً أخوك؛ لأن موضع زيد عنده إذا قال: إن زيداً رفع فيلزمه أن يكون موضع (هذا) نصياً ورفعاً.

الضرب الثاني:

ينقسم أربعة أقسام: جملة قد عمل بعضها في بعض أو اسم عمل فيه حرف أو اسم مبني مع غيره بناء أو اسم موصول لا يتم إلا بصلته، الأول جملة قد عمل بعضها في بعض: اعلم أن الجمل على ضربين ضرب لا موضع له وضرب له موضع.

فأما الجملة التي لا موضع لها فكل جملة ابتدأها فلا موضع لها نحو قولك: مبتدأ: زيد في الدار وعمرو عنك فهذه لا موضع لها.

الضرب الثاني: الجملة موقع اسم مفرد نحو قولك: زيدٌ أبوه قائمٌ فأبوه قائم جملة موضعها رفع لأنك لو جعلت موضعها اسماً مفرداً نحو: منطلقٌ لصلحٍ وكنت تقول: زيدٌ منطلقٌ فتقول على هذا هندٌ منطلقَةٌ وأبوها قائمٌ فيكون موضع أبوها (قائمٌ) رفعاً لأنك لو وضعت موضع هذه الجملة (قائمةً) لكان رفعاً، فإن قلت: هندٌ أبوها قائمٌ ومنطلقَةٌ جاز والأحسن هندي أن تقدم (منطلقَةٌ)؛ لأن الأصل للمفرد والجملة فرع ولا ينبغي أن تقدم الفرع على الأصل إلا في ضرورة شعرهم وكذلك: مررت بامرأةٍ أبوها شريفٌ وكريمةٌ حقه أن يقول: بامرأةٍ كريمةٍ وأبوها شريفٌ؛ لأن الأصل للمفرد، وإن وصفه مثله مفرداً وتقديم الجملة في الصفة هندي على المفرد أقبح منه في الخبر إذا قلت: هندٌ أبوها كريمٌ وشريفةٌ؛ لأن أصل الصفة أن تكون مساوية للموصوف تابعة له في لفظها ومعرفتها وتكرتها وليس الخبر من المبتدأ بهذه المنزلة فإذا قلت: زيدٌ أبوه قائمٌ وكريمٌ لزيدٍ لم يحسن؛ لأنه ملبس يصلح أن يكون لزيدٍ وللأب والأولى أن يكون معطوفاً على (قائم) لما خبرتك، فإن لم يلبس صلحٌ وكذلك حق حروف العطف أن تعطف على ما قرب منها.

القسم الثاني اسم عمل فيه محوٌّ بتكرير حروف

هذا القسم على ضربين:

ضرب يكون العامل فيه حرفاً زائداً للتوكيد سقوطه لا يخل بالكلام بل يكون الإعراب على حقه والكلام مستعمل.

والضرب الآخر أن يكون الحرف العامل غير زائد ومتى أسقط لم يتصل الكلام ببعضه ببعض.

فالضرب الأول: نحو قولك: لست بقائمٍ ولا قاعدٍ الباء زائدة لتأكيد النفي، ولو أسقطتها لم يخل بالكلام واتصل بعضه ببعض فموضع (بقائم) نصب؛ لأن الكلام المستعمل قبل دخولها (لست قائماً) فهذا لك أن تعطف على موضعه فتقول لست بقائمٍ ولا قاعداً ومن ذلك: هل من رجلٍ عندك وما من أحدٍ في الدار فهذا لك أن تعطف على الموضع؛ لأن موضع (من رجلٍ) رفعٌ وكذلك: تحسنتُ بصدري وصدري زيدٌ ولو أسقطت الباء كان جيداً فقلت

خشنت صدره وصدر زيد وكذلك: كفى بالله إنما هو: كفى الله فعلى ذا تقول: كفى يزيد وعمره ومن ذلك: إن زيدا في الدار وعمره ولو أسقطت (إن) لكان: زيد في الدار وعمره، فإن مع ما عملت فيه في موضع رفع وينبغي أن تعلم أنه ليس لك أن تعطف على الموضع الذي فيه حرف عامل إلا بعد تمام الكلام من قبل أن العطف نظير التثنية والجمع ألا ترى أن معنى قولك: قام الزيدان إنما هو: قام زيد وزيد فلما كان العاملان مشتركين في الاسم ثنيا ولو اختلفا لم يصلح فيهما إلا الواو فكنت تقول: قام زيد وعمره قالوا نظير التثنية وإنما تدخل إذا لم تكن التثنية فلما لم يكن يجوز أن يجتمع في التثنية الرفع والنصب ولا الرفع والخفض ولا أن يعمل في المثنى عاملان كذلك لم يجوز في المعطوف والمعطوف عليه.

فإذا تم الكلام عطفت على العامل الأول وكنت مقدراً إعادته، وإن كنت لا تقيد به اللفظ لأنك مستغن عنه ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: إن زيدا وعمره متعلقان لما خبرتك به ولأن قولك (متعلقان) يضير خيراً لمفعول ومنصوب وهذا مستحيل فإذا قلت: (إن زيدا متعلق وعمره) صلح؛ لأن الكلام قد تم ورفعت؛ لأن الموضع للابتداء، وإن زائدة فعطفت على موضع (إن) وأعملت الابتداء وأضمرت الخبر وحذفته اجترأه بأن الأول يدل عليه، فإن اختلف الخبران لم يكن بد من ذكره ولم يجوز حذفه نحو قولك: إن زيدا ذاهب وعمره جالس؛ لأن (ذاهبا) لا يدل على (جالس) فإذا تم الكلام فلك العطف على اللفظ والموضع جميعاً، وإذا لم يتم لم يجوز إلا اللفظ فقط وكذلك لو قلت: (قل من رجلي وحملي موجودان)، فإن قلت: وحملي جاز كما تقول: إن عمراً وزيداً متعلقان وكذلك إذا قلت: خشنت صدره وصدر زيد عطفت على (خشنت) ولم يجر على الباء وجاز؛ لأن الكلام قد تم فكأنك قد أحدث: خشنت ثانية فالفرق بين العطف على الموضع والعطف على اللفظ أن المعطوف على اللفظ كالشيء يعمل فيها عامل واحد لأنها كاسم واحد والمعطوف على المعنى يعمل فيها عاملان والتقليد تكرير العامل في الثاني إذا لم يظهر عمله في الأول وتصير كأنها جملة معطوفة على جملة وكل جملتين يحذف من أحدهما شيء ويقتصر بدلالة الجملة الأخرى على ما حذف فهي كالجملة الواحدة ونظير هذا قولهم: ضربت وضربني زيداً اكتفوا بذكر زيد عن أن يذكروا أولاً إلا أن

هذا حذف منه المفعول فيه وكان الثاني دليلاً على الأول وذلك حذف العامل منه إلا أن حذف العامل إذا دل عليه الأول أحسن مع العطف؛ لأن الواو تقوم مقام العامل في كل الكلام.

الضرب الآخر: أن يكون الحرف العامل غير زائد، وذلك نحو قولك: مررتُ بزيد وذهبتُ إلى عمرو ومُرَّ بزيد وذهب إلى عمرو فتقول: إن موضع (بزيد) في: (مررتُ بزيد) منصوب وموضع إلى عمرو في ذهبتُ إلى عمرو نصب وموضع بزيد في مرَّ بزيد رفع وإنما كان ذلك لأنك لو جعلت موضع: (مررتُ) ما يقارب معناه من الأفعال المتعدية لكان زيد منصوباً نحو: أتيتُ زيداً ولو أسقطت الباء في قولك: مررتُ بزيد لم يجر؛ لأن الأفعال التي هي غير متعدية في الأصل لا تتعدى إلا بحرف جر وقد يثبت فيها تقدم صفة الأفعال المتعدية والأفعال التي لا تتعدى فتقول على هذا إذا عطفت على الموضع: مررتُ بزيد وعمراً وذهبتُ إلى بكرٍ وخالدٍ ومُرَّ بزيد وعمرو كأنك قلت: وأتى عمرو وأتيتُ عمراً ودل (مررتُ) على (أتيتُ) فاستغنيت بها وحذفت قال الشاعر:

جَنَّتِي بِوَسْطِ بَيْتِي بَلْدِي لِقَوْمِهِمْ أَوْ يَسْهَلُ أَسْرَةُ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارٍ

كانه قال: أو هاتِ مثل أسرة منظور؛ لأن جنتي بمثل بيتي بلدي يدل على: هاتِ أو أعطني وما أشبه هذا.

القسم الثاني اسم بني مع غيره:

وذلك نحو: خمسة عشر وتسعة عشر فحكم هذا حكم المبني المفرد تقول: إن خمسة عشر درهماً ويكفيك خمسة دنائير وخمسة دنائير النصب على (إن) والرفع على موضع (إن) وقولك: لا رجل في الدار بمنزلة: خمسة عشر في البناء إلا أن (رجل) مبني يضارع المعرفة فجاز لك أن تقول: لا رجلٌ وعلاماً لك فتعطف عليه؛ لأن (لا) تعمل في النكرة عمل (إن) فبنيت مع (لا) على الفتح الذي عملته (لا) ومنعت التنوين لئلا منع التنوين على البناء؛ لأنه اسم نكرة منصوب متمكنٌ ودل على ذلك قولهم: لا ماء ماء بارداً لك ألا تراهم بنوا ماء مع ماء فعملت

بذلك أن هذا الفتح قد صار عوا به المبني رأسه خمسة عشر وكان هو الدليل على أن (لا) مبنية مع النكرة المفردة إذا قلت: لا ماء لك وقد بينت هذا في باب النفي فلهذا جاز أن تقول لا رجل وغلماً لك على اللفظ ولا رجل وغلماً لك على موضع (لا) ويدل على بناء رجل في قولك: لا رجل أنه لا يجوز أن تقول: لا رجل وغلماً لك فلو لم يعدلوا فتحة النصب إلى فتحة البناء لما جاز؛ لأن الواو تدخل الثاني فيما دخل فيه الأول ولو وجدنا في كلامهم اسماً نكرة متمكناً ينصب بغير تنوين لقنا أنه منصوب بغير مبني فكما تقول أن المتأدي المفرد بني على الضم كالمعرب المرفوع تقول في هذا أنه معرب كالمبني المفتوح ولهذا لا يجوز أن ينعت الرجل على الموضع فيرفع؛ لأن موضع (رجل) نصب لأن لو كان موضعه مضافاً ما كان إلا نصباً فلهذا قلنا أنه بني على التقدير الذي كان له وموضع (لا) مع رجل رفع موضع ابتداء كما كانت إن مع ما عملت فيه إلا أن النحويين أجازوا لا رجل ظرف وقالوا: رفعناه على موضع: لا رجل وإنما جاز هذا مع (لا) ولم يجر مع (أن) لأن (لا) مع رجل بمنزلة اسم واحد ولهست (إن) مع ما عملت فيه بمنزلة شيء واحد لم قلت: إن زيداً العاقل منطلق لم يجر وقد ذكرت هذا في باب إن وبدلك أيضاً على أن (لا) مع ما عملت فيه بمنزلة اسم واحد أنه لا يجوز لك أن تفصل بين (لا) والاسم ومتى فعلت ذلك لم يكن إلا الرفع، وذلك قولك: لا لك مال ولا تقول: لا لك مال؛ لأن (لك) قد منع البناء وقد حكى عن بعضهم: لا رجل وغلماً لك فعطف التنوين من الثاني وشبهه بالعطف على النداء وهذا شاذ لا يعرج عليه وإنما حكمنا على (لا) أنها نصبت في قولك: لا رجل لقولهم: لا رجل وغلماً لك وأنه يجوز أن تقول لا رجل وغلماً منطلقان فلو لم تكن (لا) نصبت لم يجر أن تعطف على رجل منصوباً فلهذا الفرق بين (لا) ورجل وخمسة عشر.

وقد عرفتك من أين تشابها ومن أين افترقا، وأما عطف المفرد على المفرد في النداء فلا يجوز أن تعطفه على الموضع لو قلت: يا زيد وعمرأ لم يجر من قبل أن زيداً إنما بني؛ لأنه منادى مخاطب باسمه.

والصلة التي أوجبت البناء في زيد هي التي أوجبت البناء في عمرو وهما في ذلك سواء
 ألا ترى أنهم يقولون: يا عبد الله وزيد فيضمون الثاني والأول منصوب لهذه العلة ولولا ذلك
 لما جاز وليس مثل هذا في سائر ما يعطف عليه.

القسم الرابع وهو ما عطف على شيء موصول لا يتم إلا بصلة:

وذلك قولك: ضربت الذي في الدار وزيداً عطفت على الذي مع صلتها ولو عطفت على
 الذي مفرداً لم يحز ولم يكن اسماً معلوماً وكذلك (مَنْ) إذا كانت بمعنى الذي تقول ضربت مَنْ
 في الدار وزيداً ومثل ذلك (مَا) إذا كانت بمعنى (الذي) تقول: أخرجتْ ما في الدار وزيداً
 فالذي وَمَنْ وما مبهات لا تتم في الإخبار إلا بصلات وما يوصل فيكون كالشيء الواحد
 (أن) مع صلتها تكون كالمصدر نحو قولك: يعجبني أن تقوم فموضع أن تقوم رفع؛ لأن
 المعنى: يعجبني قيامك وكذلك إن قلت: كراهتُ أن تقوم فموضع أن تقوم نصب وعجبت من
 أن تقوم خفض فتقول على هذا: عجبت من أن يقوم زيد وقعودك تريد: من قيام زيد
 وقعودك.

المراد من قوله: عجبت من أن يقوم زيد وقعودك تريد: من قيام زيد وقعودك.

باب العطف على عاملين

اعلم أن العطف على عاملين لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنما وضع ليثوب عن العامل ويغني عن إعادته، فإن قلت: قام زيد وعمر و قالوا أو أختت عن إعادة (قام) فقد صارت ترفع كما يرفع قام وكذلك إذا عطفت بها على منصوب نحو قولك: إن زيدا متطلقاً وعمرأ قالوا نصبت كما نصبت (إن) وكذلك في الخفض إذا قلت: مررت بزيد وعمر و قالوا جرت كما جرت الباء فلو عطفت على عاملين أحدهما يرفع والآخر ينصب لكنت قد أحلت لأنها كان تكون رافعة ناصبة في حال قد أجمعوا على أنه لا يجوز أن تقول: مرّ زيد بعمر و وبكر و خالد فتعطف على الفعل والباء ولو جاز العطف على عاملين لجاز هنا واختلفوا إذا جعلوا المخفوض يلي الواو فأجاز الأخفش ومن ذهب مذهبه: مرّ زيد بعمر و وخالد بكر و واحتجوا بأشياء منها قول الشاعر:

قَوْنٌ عَلَيْكَ، فَإِنْ الْأُمُورُ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا^(١)
فَلَيْسَ بِأَيْتِكَ مِنْهُنَّ تَحِيَّةٌ كَثِيرَةٌ وَلَا قَسَمٌ بِكَ مَأْمُورُهَا

(١) قال البخاري: وثانيهما: لجماعة من البصريين، وهو ابن الطراوة، وابن طاهر، وابن خروف، وأبو علي الرندي، وأبو الحجاج بن معزور، والأستاذ أبو علي في أحد قوليه. زعموا أن على اسم دائماً، ولا تكون حرفاً. وزاد الأخفش على سيبويه موضعاً آخر من اسميتها، وذلك: إذا كان مجروراً، وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد ومنه قوله تعالى: "أمسك عليك زوجك"، وقول الشاعر:

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنْ الْأُمُورُ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

لأنه لا يتعدى فعل التضمير المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن، وقد، وحلم.

قال أبو حيان: ولا يدل على اسميتها ما ذكره الأخفش، فقد جاء: "وهزي إليك"، و "أخضع إليك جناحك" ولا تعلم أحداً ذهب إلى أن على اسم.

وقال ابن هشام: وفيما قاله الأخفش نظراً، لأنها لو كانت اسماً في هذه المواضع، لصح حلول فوق هلهاء، ولأنها لو لزمت اسميتها لما ذكر، لزم الحكم باسمية إلى في نحو: "فصر من إليك" وهذا كله يتخرج، إما على التعليق بمحذوف كما قيل: في سقياً لك، وإما على حذف مضاف، أي: هون على نفسك، وأخضع إلى نفسك. انظر خزانة الأدب ٤٩٢/٣.

وقال النابغة:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ تَرْفَعَهَا صَحَاحاً وَلَا مُسْتَكْرَأً أَنْ تُعْقِرَهَا^(١)

وما يحتاجون به: (ما كلُّ سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة) فعطف على كلِّ وما ومن ذلك:

أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسِينِ امْرَأً وَأَنَا تَوَقُّدُ بِاللَّيْلِ نَاراً

ومذهب سيويه في جميع هذه أن لا يعطف على عاملين ويذكر أن في جميعها تأويلاً يرده

إلى عمل واحد ونحن نذكر ما قاله سيويه في باب (ما) تقول: ما أبو زينب ذاهباً ولا مقيمةً

أمها ترفع لأنك لو قلت: ما أبو زينب مقيمةً أمها لم يجوز لأنها ليست من سببه ومثل ذلك قول:

الْأَعُورُ الشَّنِي هَوْنٌ عَلَيْكَ فَأَنْشُدِ الْبَيْتَيْنِ وَرَفَعَ وَلَا قَاصِرَ عَنْكَ مَأْمُورَهَا وَقَالَ: لَأَنَّهُ جَعَلَ

المأمور من سبب الأمور ولم يجعله من سبب المذكر وهو المنهي ومعنى كلامه أنه لو كان موضع

ليس (ما) لكان الخبر إذا تقدم في (ما) على الاسم لم يجوز إلا الرفع لا يجوز أن تقول: ما زيدٌ

منطلقاً ولا خارجاً معنًى، فإن جعلت في (خارج معنًى) شيئاً من سبب زيد جاز النصب وكان

عطفاً على الخبر؛ لأنه يصير خبراً لشيء لا لشيء معلق بسبب لو فكذلك لو قلت: فما يأتيك منيها

(١) ولقد الجعديّ على النبي صلى الله عليه وسلم ملأه، وأنشده، ودعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم،

وكان من أول ما أنشده قوله في قصيدته الرائية:

أَتَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ بِالْهَدْيِ وَيَطْلُو كِتَاباً كَالْمَجْرَةِ نِيرَا

وَجَاهَلْتُ حَتَّى مَا أَحْسَسْتُ وَمَنْ مَعِي سَهِيلاً إِذَا مَا لَاحَ ثَقْتُ غَوْرَا

أَقِيمِ عَلَى التَّقْوَى وَأَرْضِي بِفَعْلِهَا وَكُنْتُ مِنَ النَّارِ الْمَخْوْفَةِ أَحْلُوا

إلى أن قال:

وَأَنَا لَقُومٌ مَا نَعُودُ خِيَلَنَا إِذَا مَا لَطَفْنَا أَنْ نَحِيدَ وَتَفَرَا

وَنُنْكِرُ يَوْمَ الرُّوحِ أَلْوَانَ خِيَلَنَا مِنَ الطَّعْنِ حَتَّى نَحْسِبَ الْجُحُونَ أَشْقَرَا

وَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ تَرْفَعَهَا صَحَاحاً وَلَا مُسْتَكْرَأً أَنْ تُعْقِرَهَا

بَلَفْنَا السَّمَاءَ مَجْدَنَا وَسَتَانَا وَإِنَّا لَتَرْجُو فُسُوقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا

ولا قاصر عنك مأمورها غير قولك منهيها ثم قال: وجزء قوم فجعلوا المأمور للمنهى والمنهي هو الأمور؛ لأنه من الأمور وهو بعضها فأجراه وأنه كما قال جرير:

إذا بغض السنين تعرقنا كفى الأيتام فقد أبى اليتيم

(١) الشاهد: هو أن "بعضاً" اكتسب التأنيث كما بعده بالإضافة ولهذا قال "لفرقتنا" بالتأنيث. قال ابن جني في "سر الصناعة" عندما أنشد قول الشاعر: "البيط" سائل بني أسيد ما هذه الصوت إنما أنه لأنه أراد الاستغالة. وهذا من فيج الضرورة، أعني ثابت المذكر؛ لأن التذكير هو الأصل، بدلالة أن الشيء مذكر وهو يقع على المذكر والمؤنث، لعلمت بهذا عموم التذكير وأنه هو الأصل الذي لا يتكسر. ونظير هذا في الشلوذ قوله - وهو من أبيات الكتاب -:

إذا بغض السنين تعرقنا كفى الأيتام فقد أبى اليتيم

وهذا أسهل من تأنيث الصوت قليلاً، لأن بعض السنين سنة، وهي مؤنثة، وهي من لفظ السنين؛ وليس الصوت بعض الاستغالة ولا من لفظها. انتهى.

وزاد المترد في "الكامل" على هذا الوجه وجهاً آخر فقال: قوله:

إذا بغض السنين تعرقنا كفى الأيتام فقد أبى اليتيم

يفسر على وجهين: أن يكون ذهب إلى أن بعض السنين يولد سنة سنة وموتون. والأجود أن يكون الخبر في المعنى عن المضاف إليه فأقسم المضاف إليه تأكيداً، لأنه "غير" خارج من المعنى. وفي كتاب الله عز وجل: "فطلت أعناقهم لها خاضعين" والخضوع يؤن في الأعناق، فأخبر عنهم فأقسم الأعناق تأكيداً - وكان أبو زيد الأنصاري يقول: أعناقهم: جباهتهم - والأول قول حاقمة النحويين. انتهى المراد منه.

و "بنض": فاعل فعل محذوف يفسره "تعرقنا" المذكور؛ يقال تعرقت العظم: إذا أكلت ما عليه من اللحم. يريد أنها أذهبت أسوأنا ومواشينا. و "السنة" هنا: القحط والجذب؛ شبه الحصب والرخاء. و "كفى" بمعنى أغنى يتعدى إلى مفعولين، أولها "الأيتام" وثانيها "فقد"، ومصدره الكفاية، قال تعالى: "وكفى الله المؤمنين القتال" أي: كفى الأيتام فقد أبائهم، لأنه أنفق عليهم وأعطاهم ما يحتاجون إليه، وكان في الكفاية لهم الحراسة والتفقد لأحوالهم بمنزلة آبائهم.

وأراد أن يقول: كفى الأيتام فقد أبائهم فلم يمكنه فقال: فقد أبى اليتيم؛ لأنه ذكر الأيتام أولاً، ولكنه أقرد حملاً على المعنى؛ لأن الأيتام هنا اسم جنس، فواحدتها ينوب مناب جمعها، وبالعكس. وكان المقام مقام الإضمار فأتى بالاسم الظاهر.

وهذا البيت من قصيدة لجرير مدح بها هشام بن عبد الملك بن مروان. انظر خزائن الأدب ٣١/٢.

فصار تأويل الخبر ليس: بآتيك الأمور ولا قاصر بعضها فجعل: بعض الأمور أموراً وكذلك احتج لقول النابغة في الجهر فقال: يجوز أن تجر ونحمله على الرد؛ لأنه من الخيل يعني في قوله: أن تردّها؛ لأن (أن تردّها) في موضع ردّها كما قال ذو الرمة:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتْ أَهَالِيهَا مَرَّ الرِّيحِ الثَّوَابِيسِ

كانه قال: تسفرتها الرياح فهذا بناء الكلام على الخيل، وذلك ردّاً إلى الأمور وقال: كأنه قال: ليس بآتيك منهيها وليست بمعروفة ردها حين كان من الخيل والخيل مؤنثة فأنث وهذا مثل قوله: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢] أجرى الأول على لفظ الواحد والآخر على المعنى هذا مثله في أنه تكلم به مذكراً ثم أنث كما جمع وهو في قوله: ليس بآتيك منهيها كأنه قال: ليس بآتيك الأمور وفي ليس بمعروف ردها وكأنه قال: ليست بمعروفة خيلنا صحاصاً قال: وإن شئت نصبت فقلت: ولا مستكراً ولا قاصراً.

قال أبو العباس: قال الأخفش شوليس هذان البيتان على ما زعم سيويه يعني في الجهر؛ لأنه يجوز عند العطف وأن يكون الثاني من سبب الأول وأنكر ذلك سيويه؛ لأنه عطف على عاملين على السين والباء فزعم أبو الحسن: أنها غلط منه وأن العطف على عاملين جائز نحو قول الله عز وجل في قراءة بعض الناس: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ﴾^(١) فجزر الآيات

(١) سورة الجاثية: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٢) ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (٤) ﴿وَإِنْ تَلَوْتُمْ الْقُرْآنَ فَذَكَرْتُمْ الْآيَاتِ الْكُبْرَى﴾ (٥) ﴿وَتَنْصُرِفُ الرِّيحُ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾. قرأ حمزة، والكسائي: ﴿وما يثبت من دابة آيات﴾، ﴿وتنصرف الرياح آيات﴾ بالخفض فيها. وقرأ الباقون بالرفع فيها، قوله: ﴿وما يثبت من دابة آيات﴾ جاز الرفع فيها من وجهين: أحدهما: العطف على موضع (إن) وما عملت فيه، فيحمل الرفع على الموضع، فقول: إن زينا قائم وعصرا وعصرو، لتعطف به (عصرو) على (زيد) إذا نصبت، وإذا رفعت فعل موضع (إن) مع (زيد). والوجه الآخر: أن يكون مستأنفا على معنى: وفي خلقكم آيات، ويكون الكلام جملة معطوفة على جملة، قال سيويه: (آيات) رفع بالابتداء.

وهي في موضع نصب ومثل قوله: ﴿لَمَلَّ مُدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] عطف على خبر (إن) وعلى (الكل).

قال أبو العباس: وغلط أبو الحسن في الآيتين جميعاً ولكن قوله: ﴿وَاجْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رُزْقٍ فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٥] وابتدا الكلام: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٣﴾ ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿٤﴾ وَاجْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رُزْقٍ فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ﴾.

بعد هذه الآية، وإن جر آيات فقد عطف على عاملين وهي قراءة عطف على (إن) و(في) قال وهذا عندنا غير جائز؛ لأن الذي تأوله سيويه بعيد وقال: لأن الرد غير الخيل والعقر راجع إلى الخيل فليس بمتصل بشيء من الخيل ولا فاعل في المعنى.

وقال: أما قوله: فليس بآتيك منها ولا قاصر منك مأمورها فهو أقرب قليلاً وليس منه؛ لأن المأمور بعضها والمنهي بعضها وقربه أنها قد أحاطا بالأمور وقال: وليس يجوز الخفض عندنا إلا على العطف على عاملين فيمن أجازه.

وأما قولهم: ما كل سوداء حمرة ولا بيضاء شحمة فقال سيويه: كأنك أظهرت كل مضمر فقلت: ولا كل بيضاء فمنه سيويه أن (كل) مضمرة هنا محذوفة وكذلك:

أَكَلْتُ امْرِئًا تَحْسِينُ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^١

ووجه قراءة حمزة، والكسائي في قوله: ﴿وما يبت من دابة آيات﴾، ﴿وتصريف الرياح آيات﴾ فعلى أنه لم يعمل على موضع (إن) كما حل الرقع في الموضعين، ولكن حمل على لفظ (إن) دون موضعها، فحمل (آيات) في الموضعين على نصب (إن) في قوله: ﴿إن في السموات والأرض آيات للمؤمنين﴾ وإنما كسرت التاء لأنها غير أصلية [حجة القراءات ١/ ٦٥٩].

(١) نقل الخلاف ابن الأنباري في هذه المسألة في "كتابه الإنصاف" في مسائل الخلاف "فقال: ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض، لفروقة الشعر،

يذهب إلى أنه حذف (كُلُّ) بعد أن لفظ بها ثانية وقال: استغنيت عن تشية (كُلُّ) لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب قال: وجاز كما جازَ في قوله: ما مثلُ عبد الله يقول ذاك ولا أخيه، وإن شئت قلت: ولا مثلُ أخيه فكما جازَ في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه وتفريقه أن تقول: ما مثلُ عبد الله يقولُ ذاك ولا أخيه بكراهة ذاك قال: ومثلُ ذلك: ما مثلُ أخيك ولا أهلك يقولان ذلك فلما جازَ في هذا جازَ في ذاك.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغيرهما. أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها، قال الشاعر:

فرجعتُها بمزجية..... البيت

وقال الآخر:

مَرَّ على ما نسيمٌ وقد بقيت..... البيت

وقال الآخر: "الطويل"

بطفن بحوزي المراتع لم يسرع... البيت... من تسرع القسي الكنان
والتقدير من فرج الكنان القسي. وقال: "المترع"

وأصبحت بعد غط بهجتها كأن قفراً رسومها قلما

والتقدير بعد بهجتها، لفصل بين المضاف الذي هو بعد والمضاف إليه الذي هو بهجتها، بالفعل الذي هو خط. وتقدير البيت: فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأن قلماً خط رسومها. وقد حكى الكسائي عن العرب: هذا غلام والله زيد. وحكى أبو حنيفة سماعاً عن العرب: إن الشاة لتجتز فتسمع صوت والله ربها. وإذا جاء هذا في الكلام، ففي الشعر أولى.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما. وإنما جاز الفصل بالطرف وحرف الجر كما قال ابن قسيته: لله در اليوم من لامها وقال أبو حبة النميري: "الوافر"

كما خط الكتاب بكف يوماً يسودني يقارب أومئ يسيل

وقال ذو الرمة: كأن أصوات من يغالخن بنا لأن الطرف وحرف الجر يتبع فيها ما لا يتبع في غيرها.

وأبو العباس رحمه الله لا يميز: ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا أخيه يكره ذلك والذي بدأ به
 سيويه الرفع في قولك: ما كُئِلَ سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة والنصب في (وناراً) هو الوجه
 وهذه الحروف شواذ فأما من ظن أن من جَرَّ آياتٍ في الآية فقد عطف على عاملين فغلط منه
 وإنما نظير ذلك قولك: إنَّ في الدار علامة للمسلمين والبيت علامة للمؤمنين فإعادة علامة
 تأكيد وإنما حسنت الإعادة للتأكيد لما طال الكلام كما تعاد (إن) إذا طال الكلام وقد ذكرنا هذا
 في باب إنَّ وأنَّ ولولا أنا ذكرنا التأكيد وأحكامه فيما تقدم لذكرنا ها هنا منه طرفاً كما أنك لو
 قلت: إنَّ في الدار الخير والسوق والمسجد والبلد الخير كان إعادته تأكيداً وحسن لما طال
 الكلام فآيات الأخيرة هي الأولى وإنما كانت تكون فيه حجة لو كان الثاني غير الأول حتى
 يصيرا خبرين، وأما من رفع وليست (آيات) عنده مكررة للتأكيد فقد عطف أيضاً على عاملين
 نصب أو رفع؛ لأنه إذا قال: (إنَّ في السموات والأرض آياتٍ للمؤمنين وفي خلقكم وما يثب
 من دابة آياتٍ لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأخيا به
 الأرض بعد موتها وتضرب الرياح آياتٍ لقوم يعقلون) فإذا رفع فقد عطف (آيات) على
 الابتداء واختلاقاً على (في)، وذلك عاملاً ولكنه إذا تعدد التكرير رفع أو نصب فقد زال
 العطف على عاملين فالعطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموع من العرب ولو جاز
 العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر من ذلك ولو كان الذي أجاز العطف على عاملين
 أي شاهد عليه بلفظ غير مكرر نحو: (إنَّ في الدار زيدا والمسجد عمراً) وعمرو غير زيد لكان
 ذلك له شاهداً على أنه إنَّ حكى مثله حاله ولم يوجد في كلام العرب شائعاً فلا ينبغي أن تقبله
 وتحمل كتاب الله عز وجل عليه.

باب مسائل العطف

نقول: مررت بزید أنیسك وصاحبك، فإن قلت: مررت بزید أخیک فصاحبك والصاحب زید لم یجز وتقول: اختصم زید وعمرو ولا یجوز أن تقتصر فی هذا الفعل وما أشبهه على اسم واحد؛ لأنه لا یكون إلا من اثنين ولا یجوز أن يقع هنا من حروف العطف إلا الواو لا یجوز أن تقول: اختصم زیدق فعمرو لأنك إذا أدخلت الفاء وثم اقتصرت على الاسم الأول؛ لأن الفاء توجب المهلة بین الأول والثاني وهذا الفعل إنما يقع من اثنين معاً وكذلك قولك جمعت زیداً وعمراً ولا یجوز أن تقول جمعت زیداً فعمراً وكذلك المال بین زید وعمرو ولا یجوز: بین زید وعمرو وتقول: زید راغب فیک وعمرو تعطف (عمراً) على الابتداء، فإن عطفت على (زید) لم یکن بُد من أن تقول: زید وعمرو راغبان فیک، فإن عطفت عمراً على الضمیر الذي فی (راغب) قلت: (زید راغب وعمرو فیک)، فإن عطفت على ابتداء والمبتدأ لم یجز أن تقول: زید راغب وعمرو فیک لأن (فیک) معلقة براغب فلا یجوز أن تفصل بينهما وقد أجازوا تقديم حرف النسخ فی الشعر فتقول على ذاك: قام وزید عمرو وقام ثم زید وعمرو وتقول: زید وعمرو قاما ویجوز: زید وعمرو قام فحذف (قام) من الأول اجتزاءً بالثاني وتقول: زید ثم عمرو قام وزید فعمرو قام.

وقد أجازوا التثنية فتقول: زید فعمرو قاما وزید ثم عمرو قاما ولا یجیزون مع (أو ولا) إلا التوحيد لا غیر نحو: زید لا عمرو قام وزید أو عمرو قام لا یجوز أن تقول: زید لا عمرو قاما لأنك تخلط من قام بمن لم یقم وكذلك لو قلت قاما لجعلت القيام لهما إنما هو لأحدهما ومن أجاز: لقیث وزیداً عمراً لم یجز ذلك فی المخفض لا تقول: مررت وزید وعمرو تريد: مررت بعمرو وزید؛ لأنه قد قدم المعطوف على العامل وإنما أجازوا للضرورة أن يقدم معمول فیهِ على معمول فیهِ والعامل قبلهما وفالیس كذلك وقد حلت بینہ و بین ما نسقته علیه بغيره وهو الباء.

وأجاز قوم: قام ثم زید عمرو ولا یجیزون: إن وزیداً عمراً قائمان؛ لأن (إن) أداة.

ويجيزون: (كيف وزيد عمرو) ويقولون: كل شيء لم يكن يرفع لم يجز أن يليه الواو نحو:
(هل وزيد عمرو قائمان) محال وإنما صار المعطف إذا لم يكن قبله ما يرفع أقبح؛ لأنه يصير مبتدأ
وفي موضع مبتدأ وليس أحد يجيز مبتدأ: وزيد عمرو قائمان يريد: عمرو وزيد قائمان، وإن
بمترلة الابتداء فلذلك قبح أيضاً فيها وتقول: زيدٌ رغب فيك وعمروٌ رغب فيك رغب
وعمرؤ، فإن أخرجت (رغب) على هذا لم يجز: أن تقول: زيدٌ فيك وعمروٌ رغب لأنك قد
فصلت بين المبتدأ وخبره بالمعطوف وقدمت ما هو متصل بالفعل وقررت بينها بالمعطوف
أيضاً وتقول: أنت غير قائم ولا قاعد تريد: وغير قاعد لما في (غير) من معنى النفي وتقول:
أنت غير القائم ولا القاعد تريد: غير القاعد كما قال الله عز وجل: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا
الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] ولم يحىء هذا في المعرفة لا يستعملون (لا) مع المعرفة العلم في مذهب
(غير) لا يجوز: أنت غير زيد ولا عمرو تقول: ^{في معنى النافي} ~~لم يقم~~ قام أمس ولم يقعد ولا يجوز: زيد قام
ويقعد وإنما جاز مع (لم) لأنها مع عملت في معنى النافي ولا يجوز أن تنسق على (لن) ولم
بلا مع الأفعال لا تقول: لم يقم عبد الله لا يقعد وكذلك: لن يقوم عبد الله لا يقعد يا هذا؛ لأن
(لا) إنما تحيىء في المعطف لتنفي عن الثاني ما وجبت للأول وتقول: ضربتُ عمراً وأخاه وزيدٌ
ضربتُ عمراً ثم أخاه وزيدٌ ضربتُ عمراً أو أخاه وقوم لا يجيزون من هذه الحروف إلا الواو
فقط ويقولون: لأن الواو بمعنى الاجتماع فلا يجيزون ذلك مع ثم وأو؛ لأن مع (ثم وأو)
عندهم فعلاً مضمراً، فإن قلت: (زيدٌ ضربتُ عمراً وضربتُ أخاه) لم يجز؛ لأن الفعل الأول
والجملة الأولى قد تمت ولا وصلة لها بزيد وعطفت بفعل آخر هو المتصل بسببه وليس لأخيه
في (ضربتُ) الأولى وصلة، فإن أردت بقولك: وضربتُ إعادة للفعل الأول على التأكيد جاز
ومن أجاز المعطف على عاملين قال: زيدٌ في الدار والبيت أخوه وأمرتُ لعبد الله بدينار وأخيه
بدينار؛ لأن ديناراً ليس إلى جانب ما عملت فيه الباء وحرف النسق مع الأخ ولا يجوز أيضاً
أمرتُ لعبد الله بدينار وأخيه؛ لأن أخاه ليس إلى جانب ما عملت فيه اللام وحرف
النسق مع دينارٍ وتقول: ضربتُ زيدٌ وعمراً ويجوز أن ترفع عمراً وهو مضروب فتعوز
ضربتُ زيدا وعمراً تريد: وعمرو كذلك وإنما يجوز هذا إذا علم المحذوف ولم يلبس وتقول:

هذان ضاربٌ زيداً وتاركه؛ لأن الفعل لا يصلح هنا لو قلت: هذان يضربُ زيداً ويتركه لم يميز وإنما جاز هذا في (فاعل)؛ لأنه اسم فإذا قلت: هذان زيدٌ وعمروٌ لم يميز إلا بالواو؛ لأن الواو تقوم مقام التثنية والجمع.

واعلم أنه لا يجوز عطف الظاهر على المكنى المتصل المرفوع حتى تركله نحو: قمتُ أنا وزيدٌ وقامَ هو وعمروٌ قال الله عز وجل: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَزَيْكَ فَيَغْتَابَا﴾ [المائدة: ٢٤]، فإن فصلت بين الضمير وبين المعطوف بشيء حسنٍ نحو: ما قمتُ ولا عمروٌ ويجوز أن تعطف بغير تأكيد ولا يجوز عطف الظاهر على المكنى المخفوض نحو: مررت به وعمروٌ إلا أن يضطر الشاعر وتقول: أقبل إن قيلَ لك الحقُّ والباطلُ إذا أمرت بالحقِّ: أردت: أقبل الحقَّ إن قيلَ لك هو والباطلُ.

قد ذكرنا جميع هذه الأسماء المرفوعة والمنصوبة والمجرورة وما يتبعها في إعرابها وكنت قلت في أول الكتاب أن الأسماء تنقسم قسمين: مغرب ومبني، فإن المغرب ينقسم قسمين: منصرف وغير منصرف وقد وجب أن يذكر من الأسماء ما ينصرف وما لا ينصرف ثم تتبعه المبنيات.

ذكر ما ينصرف من الأسماء وما لا ينصرف

اعلم أن معنى قولهم اسم منصرف أنه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين والذي لا ينصرف لا يدخله جر ولا تنوين؛ لأنه مضارعٌ عندهم للفعل والفعل لا جر فيه ولا تنوين وجر ما لا ينصرف كتنصبه كما أن نصب الفعل كجزمه والجر في الأسماء نظير الجزم في الفعل؛ لأن الجر يخص الأسماء والجزم يخص الأفعال وإنما منع ما لا ينصرف الصرف لشبهه بالفعل كما أعرب من الأفعال ما أشبه الاسم فجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف جرٌّ في موضع الجرِّ وإنما فعل به ذلك؛ لأنه دخل عليه ما لا يدخل على الأفعال وما يؤمن معه التنوين ألا ترى أن الألف واللام لا يدخلان على الفعل وكذلك الأفعال لا تضاف إلى شيء وأن التنوين لا يجتمع مع الألف واللام والإضافة وأصول الأسماء كلها الصرف وإنما في بعضها ترك الصرف وللشاعر إذا اضطر أن يصرف جميع ما لا ينصرف ونحن نذكر ما لا ينصرف منها ليعلم ما عداها منصرفٌ.



مركز تحقيق وتطوير علوم إسلامي

الأسباب التي تمنع الصرف تسعة

متى كان في الاسم اثنان منها أو تكرر واحد في شيء منها منع الصرف، وذلك وزن الفعل الذي يغلب على الفعل والصفة والتأنيث الذي يكون لغير فرق والألف والنون المضارعة لألفي التأنيث والتعريف والعدل والجمع والعجمة وبناء الاسم مع الاسم كالشيء الواحد.

الأول: وزن الفعل:

فما جاء من الأسماء على أفعال أو يفعل أو تفعل أو تفعل أو فعل ويفعل وانضم معه سبب من الأسباب التي ذكرنا لم ينصرف فافعل نحو أحمَرُ وأصفرُ وأخضرُ لا ينصرف؛ لأنه على وزن أَذْهَبَ وأعلمُ وهي صفات فقد اجتمع فيها علتان وأحمدُ اسم رجل لا ينصرف؛ لأنه على وزن أَذْهَبُ فهو معرفة فقيه علتان، فإن نكرة صرفته تقول: مررتُ بأحمدَ يا هذا وبأحمدَ آخر وأعصرُ اسم رجل لا ينصرف؛ لأنه على وزن أَفْعَلُ وكذلك إن سميت بتثنية وترب وتالب فاما تولبُ إذا سميت به فمصرف؛ لأنه على وزن أَفْعَلُ مثل جعفر، فإن سميت على هذا رجلاً يضرب قلت: هذا يضرب قد جاء ومررت بيضرب ورأيت يضرب وكذلك: تضربُ ونضربُ واضربُ، وإن سميت بفعل قلت: هذا ضرب قد جاء ورأيتُ ضرب، وإن سميت بضرب صرفته؛ لأنه على وزن أَفْعَلٍ وليس بناؤه يخصص الأفعال ولا هي أولى به من الأسماء بل الأسماء والأفعال فيه مشتركة وهو كثير فيهما جميعاً، وإن سميت رجلاً بنرجس لم تصرف؛ لأنه على مثال تضربُ وليس في الأسماء شيء على مثال فَعِيلٌ ولو كان فيها فَعِيلٌ لصرفنا نرجس إذا سمينا به.

أما (نهشل) اسم رجل فمصرف؛ لأنه على مثال (جعفر) وليس هو تفعل إنما هو فَعَّلَ
ولكن لو سميت رجلاً بتذهب لترك حرفة فقلت: هذا تذهب ورأيت تذهب ومررت
بتذهب وجميع هذه إذا نكرتها صرفتها تقول: مرْتُ بتغلب وتغلب آخر؛ لأنه قد زالت إحدى
العلتين، وهي التعريف، فإن سميت بقام عمرو حكيت فقلت: هذا قام عمرو ورأيت قام

عمره وكذلك كل جملة يسمى بها نحو: تأبط شراً تقول هذا تأبط شراً وكذلك إذا سميت (بقاما) قلت: هذا قاما ورأيت قاما ومررت بقاما وهذا قاموا ورأيت قاموا ومررت بقاموا، وإن سميت (بقام) وفي قام ضمير الفاعل حكيت فقلت: هذا قام قد جاء ومررت بقام يا هذا تدعه على لفظه لأنك لم تنقله من فعل إلى اسم إنما سميت بالفعل مع الفاعل جميعاً رجلاً فوجب أن تحكيه قأماً إن سميت (بقام) ولا ضمير فيه فهو مصروف؛ لأنه مثل باب ودار وقد نقلته من الفعل إلى الاسم ولو كان فعلاً لكان معه فاعل ظاهر أو مضمراً وكذلك لو سميت بقولك: زيد أخوك لقلت هذا زيد أخوك قد جاء ورأيت أخوك ومررت بزيد أخوك تحكي الكلام كما كان، فإن سميت رجلاً (بضربت) ولا ضمير فيه قلت: هذا ضربه فتقف عليه بهاء؛ لأن الأسماء المؤنثة من هذا الضرب إذا وقفت عليها أبدلت التاء هاء تقول: هذا سلمة قد جاء فإذا وقفت قلت: سلمة وكذلك (ضربت) إذا نهيت بها خرجت عن لفظ الأفعال ولزمها ما يلزم الأسماء وليست التاء في (ضربت) اسماً بل كانت اسماً لحكى وقد ذكرنا فيما تقدم أن هذه التاء إنما تدخل في فعل المؤنث لغيره بينه وبين الفعل المذكور، وإذا سميت (بضربت) وفيها ضمير الفاعلة حكيت فقلت: هذا ضربت قد جاء ورأيت ضربت ومررت بضربت؛ لأن فيه ضميراً ولو أظهرت لقلت ضربت هي وكل اسم صار علماً لشيء وهو على مثال الأفعال في أوله زيادتها لا تصرفه، فإن سميت بأضرب أو أقبل قطعت الألف ولم تصرفه فقلت: هذا أضرب قد جاء وأذهب وأقبل قد جاء؛ لأن ألف الوصل إنما حقها الدخول على الأفعال وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال نحو: استضرب استضرباً وانطلق انطلاقاً فأما الأسماء التي ليست بمصادر جارية على أفعالها فالف الوصل غير داخلة عليها وإنما دخلت في أسماء قليلة نحو: ابن وامرئ وامس وليس هذا بابها، وإن سميت رجلاً (بتضارب) صرفته؛ لأنه ليس على مثال الفعل فتقول: هذا تضارب قد جاء ومررت بتضارب، فإن صغرته وهو معرفة قلت: تُضَرِّبُ فلم تصرفه؛ لأنه قد ساوى تصغير (تضرب) وأنت لو سميت رجلاً (بتضرب) ثم صغرته وأنت تريد المعرفة لم تصرفه.

وأفعل منك لا يصرف نحو: أفضل منك وأظرف منك؛ لأنه على وزن الفعل وهو صفة، فإن زال وزن الفعل انصرف ألا ترى أن العرب تقول: هو خيرٌ منك وشرُّ منك لما زال بناء (أفعل) صرفوه، فإن سميت بأفعل مفرداً أو معها (منك) لم تنصرفها على حال، وأما أجمع وأكثع فلا يتصرفان لأنها على وزن الفعل وهما معرفتان لأنهما لا يوصف بهما إلا معرفة، فإن ذكرتهما صبرفتها، وإن سميت رجلاً ضربوا فيمن قال: أكلوني البراغيث قلت: هذا ضربون قد جاء من قبل أن هذه الواو ليست بضمير فلما صار اسماً صار مثل (مسلمون) والاسم لا يجمع بواو ولا نونٍ معها ومن قال مسلمين قالت: ضربين وكذلك لو سميت (بضرباً) قلت: ضربان قد جاء فيمن قال: أكلوني البراغيث ومن قال: مسلمين وعشرين لم يقل في مسلمات مسلمين؛ لأن ذاك لما صار اسماً لواحد شبه بعشرين وعشرين.

الثاني: الصفة التي تتصرف:

وذلك نحو: أفعل الذي له فعلاً **نحو أحرأ وأصفر وأصغراً وأعمى وعمياء وأحرأ لا ينصرف؛ لأنه على وزن الفعل وهو صفة وأحرأ لا تنصرف؛ لأن فيها ألف التانيث وهي مع ذلك صفة ولو كان ألف التانيث وحدها في غير صفة لم تنصرف ونحن نذكر لك في باب التانيث والصفة لا تكون معرفة إلا بالألف واللام وكل بناء دخلته الألف واللام فهو منصرف ومتى صارت الصفة اسماً فقد زال عنها الصفة فأما قائمة وقاعدة وما أشبه ذلك إذا وصفت بها فهو منصرف؛ لأن هذه الهاء إنما دخلت فرقاً بين المذكر والمؤنث وهي غير لازمة فهي مثل التاء في الفعل إذا قلت: ضربت وضربت وإنما يعتد بالتانيث الذي لم يذكر للفرق وأجازوا مثني وثلاث ورباع غير مصروف وذكر سيبويه أنه نكرة وهو معدول فقد اجتمع فيه علتان، وإذا حقرت ثناء وأحاد صرفته لأنك تقول أحيداً وثني فيصير مثل محير فيخرج إلى مثال ما ينصرف.**

الثالث الثاني:

والمؤنث على ضريين: ضرب بعلامة وضرب بغير علامة فأما المؤنث الذي بالعلامة فالعلامة للتأنيث علامتان: الهاء والألف فالأسماء التي لا تتصرف مما فيها علامة فنحو: حَمْدَةٌ

اسم امرأة وطلحة اسم رجل لا ينصرفان لأنها معرفتان وفيهما علامة التأنيث، فإن نكرتهما صرفتهما نقول: مررت بحملة وخملة أخرى وطلحة وطلحة آخر وكل اسم معرفة فيه هاء التأنيث فهو غير مصروف فأما ألف التأنيث فتجيء على ضربين: ألف مفردة نحو بُشْرى وخَبْلٌ وسكْرَى وألف قبلها ألف زائدة نحو: صحراء وحمرأ وخُنْفساء وكل اسم فيه ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة فهو غير مصروف معرفة كان أو نكرة، فإن قال قائل فما العلتان اللتان أوجبنا ترك صرف بُشْرى وإنما فيه ألف للتأنيث فقط قيل: هذه التي تدخلها الألف يبنى الاسم لها وهي لازمة وليست كالهاء التي تدخل بعد التذكير فصارت للملازمة والبناء كأنه تأنيث آخر وتضارع هذه الألف الألف التي تجيء زائدة للإلحاق إذا سميت بها يكون فيه، وذلك نحو: ألف ذَفْرَى وعلَقَى فيمن قال: علفاء وخبتلى، فإن سميت بشيء منها لم تصرفه لأنها ألف زائدة كما إن ألف التأنيث زائدة وقد امتنع دخول الهاء عليها في المعرفة وأشبهت ألف التأنيث لذلك.

وحق كل ألف تجيء زائدة رابعة فما زاد أن يحكم عليها بالتأنيث حتى تقوم الحجة بأنها ملحقة؛ لأن بابها إذا جاءت زائدة رابعة فما زاد التأنيث لكثرة ذلك واتساعه والإلحاق يحتاج إلى دليل لقلته والدليل الذي تعلم به الألف الملحقة أن تنون وتدخل عليها هاء نحو من جعل علقى ملحقة فنون وألحق الهاء فقال: علفاء ولهذا موضع بين فيه وإنما شبهت ألف خبتلى بألف التأنيث كما يثبت الألف والنون في عثمان بالألف والنون في عثبان لما تعرف عثمان وصار لا يدخله التأنيث، فإن صغرت علقى اسم رجل صرفته، وإن سميت رجلاً بمعزى لم تصرفه، وإن صغرت لم تصرفه أيضاً لأنه اسم مؤنث فأما من ذكر معزى فهو بصرفه وتترى فيها لغتان كعلقى فأما أرطى ومعزى فليس فيه إلا لغة واحدة الإلحاق والتنوين، فإن سميت بها لم تصرفهما كما ذكرت لك، وإن سميت بعلباء صرفته؛ لأنه ملحق برداح تقول علبى كما تقول: شريدع ولو كانت للتأنيث لقلت علباء.

وأما التأنيث بغير علامة فتحو: زينب وسعاد لا ينصرفان لأنها اسمان مؤنثان، وإن سميت امرأة باسم على أربعة أحرف أصلية أو فيها زائدة فما زاد لم يصرف؛ لأن الحرف الرابع

بمتزلة الهاء؛ لأن الهاء لا تكون إلا رابعةً فصاعداً إلا في اسم منقوص نحو: ثَبَّةٌ وكذلك إن سميت مذكراً باسم مؤنث لا علامة فيه ولم تصرفه نحو رجل سميت به ثاق ومعدة وقالوا: إنَّ أسماء اسم رجلٍ إنما لم يصرف وهو جمع اسم على أفعال وحق هذا الجمع الصرف؛ لأنه من أسماء النساء فلما سمي به الرجل لم يصرف ولو قال قائل: إنما هو فعلاء أرادوا أسماء وأبدلوا الواو همزة كما قال في وسادةٍ إسداءٍ لكان منزهاً، فإن سميت مؤنثاً باسم ثلاثي متحرك الأوسط فهو غير مصروف نحو: امرأة سميتها بقدَم، فإن كان الثلاثي ساكن الأوسط نحو: هِنْدٌ ودَعْدٌ وتَجَلٍ فمن العرب من يصرف لحنة الاسم وأنه أقل ما تكون عليه الأسماء من العدد والحركة ومنهم من يلزم القياس فلا يصرف، فإن سميت امرأة باسم مذكر، وإن كان ساكن الأوسط لم تصرفه نحو زيد وعمرو؛ لأن هذه من الأخف وهو المذكر إلى الأثقل وهو المؤنث فهذا منزه أصحابنا وهو في هذا الموضع نظير رجلٍ سميت به سعادة وزينب وجيآل فلم تصرفه؛ لأنها أسماء اختص بها المؤنث وهو على أربعة أحرف والرابع كحرف التانيث، وإن سموا رجلاً بقدَمٍ وتَحْشَلٍ صرفوه وحفروا حفلاً قديماً.

الرابع: الألف والنون اللتان يضارعاان ألفي التانيث

اعلم أنها لا يضارعاان ألفي التانيث إلا إذا كانتا زائدتين زيدا معاً كما زيدت ألفا التانيث معاً، وإذا كانتا لا يدخل عليهما حرف تانيث كما لا يدخل على ألفي التانيث تانيث، وذلك نحو: سكرانٌ وغضبانٌ لأنك لا تقول: سكرانة ولا غضبانة إنما تقول: غَضَبِي وسَكْرِي فلما امتنع دخول حرف التانيث عليهما ضارعا التانيث وكذلك كل اسم معرفة في آخره ألفٌ ونونٌ زائدتان زيدا معاً فهو غير مصروف، وذلك نحو: عثمانٌ اسم رجلٍ لا تصرفه؛ لأنه معرفة وفي آخره ألفٌ ونونٌ وهما في موضع لا يدخل عليهما التانيث؛ لأن التسمية قد حظرت ذلك فهذا مثل حَبْطَى وذَفْرَى إذا سميت بهما لما حظرت التسمية دخول الهاء اشبهت الألف ألف التانيث فلم تصرف في المعرفة وصرف في النكرة وكذلك عثمانٌ غير مصروف في المعرفة، فإن نكرته صرفته؛ لأنه في نكرته كعثشان الذي له عطشى وكذلك إذا سميت به بغيرانٍ ومرحانٍ وخصيانٍ لم تصرفه، فإن نكرته صرفته، وإن حفرت سرحان اسم رجلٍ صرفته فقلت:

سُريحيْن؛ لأنه ملحقٌ بسرداحٍ في تكرره ولكنك إن حقرت عثمانَ فقلت: عُثَيَّانُ لم تصرفه وتركْتَ الألف والنون على حالهما كما فعلتْ بآلِفي التانيث إذا قلت: حُمَيَّرَاءُ فعُثَيَّانُ مخالفتْ كسرحانَ كأنه إنما بني هذا البناء في حال معرفته وهذا يبين في التصغير، وإن سميت بطحانَ من الطحني وسميَّانَ من السمني وثبانَ من الثني صرفت جميع ذلك، وإن سميت بدهقانَ من الدهق لم تصرفه، وإن سميته من التدهقن صرفته.

وكذلك شيطان إن كان من الشيطني صرفته، وإن كان من شَيْطَ لم تصرفه.

وقال سيويو: سألتُ الحليل عن رُمانَ فقال: لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف يعني أنه إذا سمي لم يصرفه في المعرفة؛ لأنه لا يدري من أي شيء اشتقاقه فحمله على الأكثر والأكثر زيادة الألف والنون قال: وسألت عن سَعْدانَ ومَرْجانَ.

فقال: لا أشك في أن هذه النون زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثل: سِرْداحَ ولا قَعْلانَ إلا مضعفاً ولو جاء شيء على مثال جَنْجَانٍ لكانت النون عندنا بمنزلة نون مُرَّانٍ إلا أن يبيء أمرٌ يبين أو يكثر في كلامهم فبدعوا صرفه.

قال أبو العباس: صُرِفَ جَنْجَانٌ لأنَّ كَيْفَ صُرِفَ من نفس الحرف بمنزلة خَضَخَاضٍ ونحوه فأما عَوْضَاءُ فيختلف فيها فمنهم من يجعلها كخَضَخَاضٍ فيصرف ومنهم من يجعلها بمنزلة عوراء فلا يصرف.

الخامس: التعريف:

متى ما اجتمع مع التعريف التانيث أو وزن الفعل أو العجمة أو العدل أو الألف والنون لم يصرف فالتانيث نحو: طلحةٌ ونخلةٌ وزينبٌ اجتمع في هذه الأسماء أنها مؤنثات وأنها معارفٌ والألف والنون مثل عثمانَ والعدل مثل حُمَرٍ وسَحَرٍ ووزن الفعل مثل أحمَدُ ويشكرُ والعجمة نحو: إبراهيمَ وإسماعيلَ ويعقوبَ فجميع هذه لا تصرف لإجتماع الملتين فيها، فإن سميت بـيعقوبٍ وأنت تريد ذكر القبح صرفته؛ لأنه مثل يربوعٍ فأما الصفة والجمع فإنها لا يجتمعان مع التعريف بالتسمية؛ لأن الصفة إذا سمي بها زال عنها معنى الصفة والجمع لا يكون معرفة أبداً إلا بالألف واللام، فإن سميت بالجمع الذي لا ينصرف رجلاً نحو: مساجد

لم تصرفه وقلت: هذا مساجدٌ قد جاء إنما لم يصرف؛ لأنه معرفة وإنه مثال لا يكون في الواحد فأشبهه الأعجمي المعرفة، فإن صغرته صرفته فقلت: مُسَجِدٌ؛ لأنه قد عاد البناء إلى ما يكون في الواحد مثله وصار مثل مُبِيرٍ.

وقال سيبويه: سَراويلٌ واحدٌ أعرب وهو أعجمي وأشبهه من كلامهم ما لا يتصرف في معرفة ولا نكرة فهو مصروفٌ في النكرة.

وإن سميت به لم تصرفه، وإن حقرت اسم رجلٍ لم تصرفه؛ لأنه مؤنث مثل حَنَاقٌ وَعَنَاقٌ إذا سميت به مذكراً لم تصرفه، وأما شراحيلٌ فمصروفٌ في التحقير؛ لأنه لا يكون إلا جمعاً وهو عربيٌّ وقال الأخفش: الجمع الذي لا ينصرف إذا سميت به إن نكرته بعد ذلك لم تصرفه أيضاً.

السادس: المعدل:

ومعنى المعدل أن يشتق من الاسم النكرة الكماح اسمٌ ويغير بناؤه إما لإزالة معنى إلى معنى وإما؛ لأن يسمى به فأما الذي عدل لإزالة معنى إلى معنى فمثنى وثلاث ورباع وآحاد فهذا حُدِلَ لفظه ومعناه حُدِلَ عن معنى اثنين إلى معنى اثنين وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى وكذلك آحاد حُدِلَ عن لفظ واحد إلى لفظ آحاد وعن معنى واحد إلى معنى واحد واحد وسببويه يذكر أنه لم ينصرف؛ لأنه معدول وأنه صفةٌ ولو قال قائلٌ: إنه لم ينصرف؛ لأنه عدل في اللفظ والمعنى جميعاً وجعل ذلك لكان قولاً: فأما ما عدل في حال لتعريف فنحو: عُمَرُ وَزُفَرٌ وَقَتْمٌ حُدِلْنَ عن عامرٍ وزافرٍ وقائمٍ أما قولهم: يا فسقُ فإنها أرادوا: يا فاسقُ وقد ذكر في باب النداء وسحرٌ إذا أردت سحر ليلتك فهو معدول عن الألف واللام فهو لا يصرف تقول: لقيتُه سَحَرٌ يا هذا فاجتمع فيه التعريف.

والعدل عن الألف واللام، فإن أردت سحراً من الأسحار صرفته، وإن ذكرته بالألف واللام أيضاً صرفته فأما ما حُدِلَ للمؤنث فحقه عند أهل الحجاز البناء؛ لأنه عدل عما لا ينصرف فلم يكن بعد ترك الصرف إلا البناء.

ويجيء على (فَعَالٍ) مكسور اللام نحو: خَنَاطٍ وَقَطَامٍ وكذلك في النداء نحو: يا فساقِ ويا غَدَارٍ ويا لكاعٍ ويا خباثٍ فهذا اسم الحيث واللكعاء والفاسقة وفَعَالٍ في المونث نظيرُ فَعَلٍ في المذكور وقد جاء هذا البناء اسماً للمصدر فقالوا: فَجَارٍ يريدون: فَجْرَةً ويدادٍ يريدون: بدداً ولا مَسَاسٍ يريدون: المسَّ ويجيء اسماً للفعل نحو: مَنَاعَهَا أي امتنعها وخَذَارٍ اسم احذر وما عُدل عن الأربعة: تَرْقَارٍ يريدون: تَرْقِزَ وعرعارٍ وهي لعبة ونظيرها من الثلاثة: خَرَجٍ أي أخرجوا وهي لعبة أيضاً وجميع ما ذكر إذا سمي به امرأة فبنو تميم ترفعه وتنصبه ونجريه مجرى اسم لا ينصرف فأما ما كان آخره راء، فإن بني تميم وأهل الحجاز يخفون على الحجازية وذلك: سَفَارٍ وهو اسم ماء وحضارٍ اسم كوكب، قال سيويه: يجوز الرفع والتنصب، قال الأعشى:

وَمَرَّ دَجْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَبَارٍ^(١)



(١) هذا البيت من شواهد النحويين، وأول من استعمله سيويه: حل أن وبار رفع، والمطرود لما كان آخره راء من وزن فعال أن يبنى على الكسر في لغة بني تميم، وأورده شراح الألفية شاهداً على ورود وبار على اللفتين: إحداهما البناء على الكسر، والثانية إعرابها إعراب ما لا ينصرف. وزعم أبو حيان: أنه يحتمل أن يكون وبار الثاني فعلاً ماضياً مستنداً إلى الواو. قال الأعمش: " وبار: اسم أمة قديمة من العرب العاربة هلكت وانقطعت كهلاك عاد ولمود ". وقال البكري في " معجم ما استمعتم ": " قال أبو عمرو: وبار بالفتح، بلاد بها إبل حوشية، وبها نخل كثير لا يأبره أحد ولا يجده، وزعم أن رجلاً رفع إلى تلك الأرض، فإذا تلك الإبل ترد عيناً وتأكل من ذلك التمر، فركب فعلاً منها ووجهه قبل أهله، فاتبته تلك الإبل الحوشية فلذهب إلى أهله. وقال الخليل: وبار كانت عملة عاد، وهي بين اليمن ورمال بربن، فلما أهلك الله عاداً ورث محلهم الجن، فلا يتقاربها أحد من الناس، وهي الأرض التي ذكرها الله تعالى في قوله: " واتقوا الذي أمركم بها تعلمون. أمركم بأنعام وينين، وجاتٍ وهيون ".

وقال إسحاق بن إبراهيم الموصلي: كان من شأن دميميس الرمل العبدي، الذي يهرب به اللئل فيقال: أهدي من دميميس الرمل، إنه لم يكن أحدٌ دخل أرض وبار خيره فوقف بالوسم بعد انصرافه من وبار، وجعل ينشد:

مَنْ يَهْطِلِي تَسْعاً وَتَسْعِينَ نَعِجَةً هِجَاناً وَأَدَمياً أَهْلَهُ لَوِيبَار

وجمع هذا إذا سمي به المذكر لم ينصرف؛ لأن هذا بناءً بني للتأنيث وحرك بالكسر نذكرك؛ لأن الكسرة من الباء والياء يؤنثُ بها وهو منصرف في النكرة ومنهم من يصرف رقاش وعَلَابٍ إذا سمي به كأنه سمي بصباح، وإذا كان اسماً على فعال لا يدري ما أصله بالقياس صرفه؛ لأنه لم يعلم له علة توجب إخراجَه عن أصله وأصل الأسماء الصرف وكل (فَعَالٍ) جائز متى كانت من (فَعَلْ أو فَعُلْ أو فَعِلْ ولا يجوز من أَفْعَلْتُ)؛ لأنه لم يسمع من بنات الأربعة إلا قَرْقَارٌ وعَرْعَارٌ وفَعَالٍ إذا كان أمراً نصب بعده وليس يطرد (فَعَالٍ) إلا في النداء وفي الأمر.

السابع: الجمع الذي لا ينصرف:

وهو الذي ينتهي إليه الجموع ولا يجوز أن يجمع وإنما منع الصرف؛ لأنه جمعٌ جمع لا جمع بعده ألا ترى أن أَكَلْنَا جمع كَلَبٍ، فإن جمع أَكَلْنَا فقلت: أَكَلَبُ فهذا قد جمع مرتين فكل ما كان من هذا النوع من الجموع التي تشبه التصغير وثالث ألف زائدة كما أن ثالث التصغير ياء زائدة وما بعده مكسور كما أن ما بعد ثالث التصغير مكسور فهو غير منصرف، وذلك نحو: دراهم ودنانير فندراهم في الجمع نظير درهم في التصغير ودنانير نظير دينار فليس بين هذا الجمع وبين التصغير إلا ضمة الأول في التصغير وفتحة في الجمع، وإن ثالث التصغير ياء وثالث هذا ألف فهذا الجمع الذي لا ينصرف.

فإن أدخلت الهاء على هذا الجمع انصرف، وذلك نحو: صياقلية؛ لأن الهاء قد شبهته بالواحد فصار كمدائني لما نسبت إلى مدائن انصرف وكان قبل التسمية لا ينصرف الإعراب على الباء كما وقع على ياء النسب، فإن كان هذا الجمع فيا لامة ياء مثل تجوار نونت في الجبر

فلم يجبه أحدٌ من أهل الموسم إلا رجل من مهرة، فإنه أعطاه ما سأل، ونحمل معه في جماعة من قومه بأهلهم وأموالهم؛ فلما توسعوا الرمل طمست الجن بعبر دميميص، واعتزته الصرفة فهلك هو ومن معه جميعاً. انظر خزنة الأدب ١/ ٢٥٠.

والرفع؛ لأن هذه الياء تحذف في الوقت في الجر والرفع فعوضت النون من ذلك، وإذا وقعت موضع النصب بنيت الياء ولم تصرف وقلت: رأيت جوارى يا هذا.

وقال أبو العباس رحمه الله: قال أبو عثمان: كان يونس وعيسى وأبو زيد والكسائي ينظرون إلى جوار وبابه أجمع فكل ما كان نظيره من غير المعتل مصروفًا صرفوه وإلا لم يصرفوه وفتحوه في موضع الجر كما يفعلون بغير المعتل يسكنونه في الرفع خاصة وهو قول أهل بغداد والصرف الذي نحن عليه في الجر والرفع هو قول الخليل وأبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق وجميع البصريين.

قال أبو بكر: فأما الياء في (ثاني) فهي (ياء نسب) وكان الأصل ثماني مثل يمني فحذفت إحدى اليائين وأبدلت منها الألف كما فعل ذلك يمني حين قالوا: ثياني يا هذا وقد جعل بعض الشعراء ثياني لا ينصرف.

قال الشاعر:



(١) على أن "ثياني" لم يصرف في الشعر شذوذاً لما توهم الشاعر أن فيه معنى الجمع وانفذه بشبه لفظ الجمع، وكان القياس أن يقول: ثيانياً.

قال ابن السيد: في "ثياني" لغتان: الصرف لأنه اسم عدد وليس بجمع، ومنع الصرف لأنه جمع من جهة معناه، لأنه عدد يقع للجمع، بخلاف ثياني وشأها لأنه غير جمع وفيه جمع، فإن من وغيره قالوا: إنه شاذ، توهم الشاعر فيه معنى الجمع فلم يصرفه. ولم يقل أحد إنه لغة.

وفي "شرح شواهد الكتاب" للنحاس: قال سيويه: "وقد جعل بعض الشعراء ثياني بمثزلة حلاري؛ حدثني أبو الخطاب، أنه سمع العرب يشذون هذا البيت غير متون. وسمعت أبا الحسن يقول: إن هذا الأعرابي غلط وتوهم أن ثياني جمع على الواحد وتوهم أنه من الثمن". أي: توهم أن الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهو ثمنها.

وقال الأعمى الششمري: كأنه توهم أن واحد ثمنية كحذرية ثم جمع فقال ثياني كما يقال حلاري في جمع حذرية، والمعروف صرفها على أنها اسم واحد أي: بلفظ المنسوب، نحو بيان، والحذرية، - بكسر الحاء المهملة وسكون الدال المعجمة وتخفيف المشاء التحتية: قطعة غليظة من الأرض. انظر خزائن الأدب ٥٥/١.

وأما بخاتي فلا ينصرف؛ لأن الياء لغير النسب وهي التي كانت في بُخْتِية وكذلك كُرمي
وگراسي وقُمري وقُماري.

الثامن: المعجمة:

الاسماء الأعجمية الأعلام غير مصروفة إذا كانت العرب إنما أعربتْها في حال تعريفها
نحو: إسحاق وإبراهيم ويعقوب؛ لأن العرب لم تنطق بهله إلا معارف ولم تنقلها من تنكير إلى
تعريف فأما ما أعربتْ العرب من النكرات من كلام العجم وأدخلت عليه الألف واللام فقد
أجروه مجرى ما أصل بنائه له، وذلك نحو: ديباج وإبرسم ونيروز وفِرند وزنجيل وشهريز
وأجر فهذا كله قد أعربتْ العرب في نكرته وأدخلت عليه الألف واللام فقالوا: الديباج
والشهريز والنيروز والفِرند فجميع هذا إذا سميت به مذكراً صرفته؛ لأن حكمه حكم العربي،
فإن كان الاسم العلم ثلاثياً صرفوه لحقتْه نحو: نُوح ولوط ينصرفان على كل حال.

التاسع: الاسمان اللذان يجعلان اسماً واحداً

والأول منهما مفتوح والثاني بمصرفة في المعرفة وينصرف في النكرة وهو
مشبه بيا فيه الهاء؛ لأن ما قبله مفتوح كما قبل الياء مفتوح وهو مضموم إلى ما قبله كما
ضمت الهاء إلى ما قبلها، وذلك نحو: حضر موت ويعلبك ورام هُرمز ومارسرجس ومنهم من
يضيف ويصرف ومنهم من يضيف ولا يصرف ويجعل كُرب في (معدّي كُرب) مؤنثاً ومنهم
من يقول: معدّ يكرّب يجعله اسماً واحداً إلا أنهم لا يفتحون الياء ويتركونها ساكنة يجعلونها
بعنزلة الياء في درديس وكذلك إذا أضافوا يقولون: رأيت معدّي كُرب يلزمون الياء الإسكان
استثقالاً للحركة فيها.

مسائل من هذا الباب

قال أبو العباس: قال سيويه: تصرف رجلاً سميت قبل أورد اللتين تقديرهما قول قليل له: لم صرفتها وفعل لا ينصرف في المعرفة؛ لأنه مثال لا تكون عليه الأسماء فقال: لما سكنت حينها ذهب ذلك البناء وصاراً بمنزلة فعل وفعل قيل له: فكيف ترهم أنك إذا قلت لَقَضُوا الرجل ثم أسكنت على قول من قال في عَصِيدٍ عَصِيدٌ قلت: لَقَضُوا الرجل ولم ترد الياء، وإن كانت الضمة قد ذهبت لأنك زعمت تنويهاً وأنك لم تبنيها على (فعل) ولكنك أسكنتها من (فعل) فذلك البناء في نيتك وكذلك تقول في (ضوء) كما ترى إذا خففت الهمزة (ضوء) فأثبتت واواً طرفاً وقبلها حركة ومثل هذا لا يكون في الكلام فقلت: إنما جاز هذا لأن حركتها إنما هي حركة الهمز لأنها الأصل فهي في النية وأشباه هذا كثير فلم أترك الصرف في قيل ورد اللتين هما فعل؛ لأن الإسكان عارض والحركات في النية قال: فالجواب في ذلك أنه حين قال لَقَضُوا الرجل فأسكن الضاد إنما سكنها من غير أن يستعمل يتكلم به فالإسكان فيه عارض؛ لأن قولهم المستعمل إنما هو لَقَضُوا ثم يسكنون وكذلك الهمزة المخففة إنما المستعمل إثباتها ثم تخفف استقلالاً فيقولون: ضَوْ وقَضُوا مستعملان، وإنما قيل ورد فلا يستعمل الأصل منها البتة لا يقال: قول ثم يخفف ولا ردّ فهذا يجري مجرى ما لا أصل له إلا ما يستعمل.

ولذلك قالوا في تصغير سماء سُمَيَّة؛ لأن هذه الياء لا يستعمل إلا حذفها فلذلك دخلت الهاء وصارت بمنزلة ما أصله الثلاثة وقياس هذا القول أنك إذا سميت رجلاً: (ضَرَبَ) ثم أسكنت فقلت ضَرَبَ لم تصرفه؛ لأن الأصل يستعمل، وإن أسكنت فقلت (ضَرَبَ) التي هي فعلٌ ثم سميت بها مسكنة وجب أن تصرف؛ لأن الأصل لم يقع في الاسم قط وأنه لم يُسم به إلا مسكناً والدليل على ذلك أنهم إذا سمو رجلاً جِيالاً ثم خففوا الهمزة قالوا: جل ولم يصرفوه وقال: مثل التوزي وروي عن أبي عبيدة أنه يقال للفرس الذكر لُكْعُ والأنثى لُكْعَةُ فهل ينصرف لُكْع على هذا القول فالجواب في ذلك: أن لُكْعاً هذه تنصرف في المعرفة؛ لأنه ليس ذلك المعدول الذي يقال للمؤنث منه (لكاع) ولكنه بمنزلة: حُطِمَ، وإن كان حُطِمَ صفة؛

لأنه اسم ذكره من باب صَرَدٍ وَتَغَرٍّ فلم يؤخذ من مثال عامر فيعدلُ في حالة التعريف إلى عَمَرٍ ونحوه وقال: الأسماء الأعجمية التي أهرتها العرب لا يحى شيءٌ منها على هيئته وأنت إذا تفقدت ذلك وجدته في إبراهيم وإسحاق ويعقوب وكذلك فرعون وهامان وما أشبهها لأنها في كلام العجم بغير هذه الألفاظ فمن ذلك أن إبراهيم بلغة اليهود متقوص الياء ذاهب الميم وأن سارة لما أهرها نقصت نقصاً كبيراً وكذلك إسحاق والأسماء العربية ليس فيها تغييرٌ وبين ذلك أن الاشتقاق فيها غير موجود ولا يكون في العربية نعتٌ إلا باشتقاقٍ من لفظه أو من معناه ولو قال قائل: هل يجوز أن يصرف إسحاق كنت مشتركاً إن كان مصدر إسحاق السفرُ إسحاقاً تريد: أَبَعَدَهُ إِبْعَاداً فهو مصروفٌ؛ لأنه لم يغير والسحيق: البعيدُ قال الله عز وجل: ﴿أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾ [الحج: ٣١]، وإن سميت إسحاق اسم النبي تصرفه؛ لأنه قد غير عن جهته فوقع في كلام العرب غير معروف المذهب وكذلك يعقوب الذي لم يغير وإنما هو اسم طائر معروف قال الشاعر:

عَالٍ يَقْصِرُ دُونَهُ الْبَعْقُوبُ^(١)...

فإذا سمينا بهذا صرفناه، وإن سميناه يعقوب اسم النبي لم تصرفه؛ لأنه قد غير عن جهته فوقع غير معروف المذهب وإنما جاء في القرآن في مواضع من صرف عاد وثمود وسبأ فالقول فيها: أنها أسماء عربية وأن القوم عرب في أنفسهم فقوله عز وجل: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرُّسِّ﴾ [الفرقان: ٣٨] وإنما هم آباء القبائل كقولك: جاءني تميم وعامر إنما هو قبيلة تميم وقبيلة عامر فحذف قبيلة كقولك: وأسأل القرية فأما عاد فمنصرف اسم رجل على كل حال؛ لأن كل عجمي لا علامة للتأنيث فيه على ثلاثة أحرف فهو مصروف، وأما ثمود فهو فعول من الثَمَدِ وهو الماء القليل فمن صرفه جعله أباً للحي والحي نفسه، وأما سبأ فهو جد بني قحطان والقبول فيه كالقول في ثمود وعاد والأغلب فيه أنه الأب والأكثر في القراءة: ﴿لَقَدْ

كَانَ لِسَبَا فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ ﴿١٥﴾ [سبا: ١٥] وَوَجَّعْنَاكَ مِنْ سَبَا بَنِي يَمِينَ ﴿النمل: ٢٢﴾ وتقول:

هو اسم امرأة وهي أمهم وليس هذا بالبعيد قال النابغة الجعدي:

مِنْ سَبَا الْحَاضِرِينَ مَأْرَبٌ إِذْ يَنْسُونَ مَسْنً دُونَ سَبِيلِهِ الْعَرَمَا

(١) قرأ أبو عمرو، والبيزي: ﴿لسبا﴾ بالفتح.

وقرأ الباقون: ﴿لسيا﴾ بجرور.

فمن فتح وترك الصرف، فلأنه جعل (سبا) اسماً للقبيلة، ومن صرف وكسر جعل (سبا) اسماً للرجل، أو

لحي.

قرأ الكسائي: ﴿لسبا في مسكنهم﴾ بكسر الكاف.

وقرأ حفص، وحزة: ﴿في مسكنهم﴾ بفتح الكاف.

وقرأ الباقون: ﴿مساكنهم﴾ على الجمع.

فمن قرأ: ﴿مساكنهم﴾ أتى باللفظ وفقاً للمعنى لأن لكل مسكن مسكناً فجمع، و(المساكن) جمع (مسكن)

الذي هو اسم للموضع، من: (سكن يسكن).

وحجتهم: أنها مضافة إلى جماعة (مسكنهم) بلدهم، ويغري الجمع: إجماع الجميع على قوله: ﴿فذلك

مساكنهم لم تسكن من بعدهم﴾.

ومن قرأ: ﴿مسكنهم﴾ بالفتح يشبه أن يكون جعل (المسكن) مصدراً وحذف المضاف، والتقدير: في

مواضع سكنهم، فلما جعل المسكن كالسكن أورد كما تفرد المصادر، وعلى هذا قوله: ﴿في مقعد صدق﴾ أي:

في موضع قعود، ألا ترى أن لكل واحد من المتضمنين موضع قعود.

ومن قرأ: ﴿مسكنهم﴾ جعله اسم الموضع الذي يسكنون فيه، وإنما وحده لأنه أراد بلدهم، وقد يجوز أن

يراد بذلك جمع (المساكن)، ثم يؤدي الواحد عن الجمع.

قال الكسائي: (مسكن ومسكن) لفذان، قال نحويو البصرة: والأشبه فيه الفتح لأن اسم المكان من:

(فعل يفعل) على (المفعل) بالفتح، وإن لم يرد المكان، ولكن أراد المصدر، فالمصدر - أيضاً - في هذا النحو

يجيء على (المفعل)، مثل: المحشر، وقد يشذ عن القياس، نحو: المسكن، والمسجد، وذهب سيويه على أنه

اسم البيت، وليس المكان من (فعل يفعل) فعل هنا لم يشذ عن الباب (حجة القراءات: ١/ ٥٨٦).

(٢) قال ابن خالويه: وقصدية النابغة:

يَا مَالِكَ الْأَرْضِ وَالْبِأَاءِ وَمَنْ يَفْرُقُ مَنِ اللَّهِ لَا يَخْفُفُ أَثْمًا

إِنِّي أَمْرٌ قَدْ ظَلَمْتَ نَفْسِي وَ لَا تَعْلَفُ عَنِّي أَغْلَى دَمًا كَثَا

مأرب: موضع، والعرم: هذا الذي يسمى السكر والسكر فهو من قولك: سميت سكرًا.
والسُّكْر: اسم الموضع وتقول: كل أفعل يكون وصفاً وكل أفعل يكون اسماً وكل أفعل أردت به الفعل نصب أبداً لأن (كل) لا يليها اسم علم إلا أن تريد كل أجزائه فأما إذا وليها اسم مفرد يقوم مقام الجمع فلا يكون إلا نكرة وقد بنيت ذا فيا تقدم وتقول: أفعل إذا كان وصفاً فقسته كذا فتترك حرفه كما تترك حرف أفعل إذا كان معرفة وإنما صار معرفة لأنك إذا أردت هذا البناء فقط وهذا الوزن فصار مثل زيد الذي يدل على شيء بعينه ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول الأفعل، وإذا كان كذا فقضيت كذا؛ لأنه لا ثاني له.

فإن قلت: هذا رجل أفعل فلا تصرفه؛ لأنه موضع حكاية حكيت بها رجلاً أحمر كقولك: كل أفعل زيد نصب أبداً إذا مثلت به الفعل خاصة وتقول: هذا رجل فعلان فتصرف؛ لأنه قد يكون هذا البناء منصرفاً إذا لم يكن له فعل، فإن قلت فعلان إذا كان من قصته كذا فجئت به اسماً لا يشركه غيره في تصرف وتقول: كل فعمل أو فعمل كانت ألفها لغير التانيث انصرفت، وإن كانت الألف حلقاً للتانيث لم تنصرف؛ لأن ما فيه ألف التانيث لا

مركز تحقيق تكويز علوم

أطرح بالكافرين في الدرك
أسفل يارب أصطلي الضرما
بأبيها الناس هل ثرون إلى
فأرمن بآدت وغر من دعما
أمسوا عيلاً يرعون شباءكم
كأنما كان ملكهم حلسا
أو مسببا الحاضرين مأرب إذ
ينون من دون مسيله العرما
وأشد بعده: الكامل

ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحصب المكرم
على أن ظن يقل فيها نصب المفعول الواحد، فإن معناه هنا لا تظني شيئاً غير نزولك. وصحة هذا المعنى لا تقتضي تقدير مفعول آخر.

وفيه رد للتصويين، فإنهم قالوا: المفعول الثاني لظن محذوف اختصاراً لا اقتصاراً.
وبه استشهد شراح الألفية، وقالوا: تقديره: فلا تظني غيره واقعاً، أو حقاً. وجملة: فلا تظني غيره، معترضة بين نزلت، وبين متعلقة، وهو مني. انظر خزنة الأدب ٣/ ٣١٧.

يتصرف في معرفة ولا نكرة وقال الأخفش: لو سميت رجلاً بخمسة عشر لقلت: هذا خمسة عشر قد جاء وهذا خمسة عشر آخر ومررت بخمسة عشر مقبلاً وتقول: بلال أباذ: ومثل ذلك مائة دينار يعني إذا جعلت مائة مع دينار اسماً واحداً.

قال أبو بكر: وما استعملته العرب مضافاً وحرف ذلك في كلامها فلا يجوز هندي أن يجعل المضاف والمضاف إليه بمنزلة خمسة عشر من قبل أنهم قد فرقوا بين مائة دينار وخمسة عشر؛ لأن خمسة عشر عددان فجعلنا اسماً واحداً للمعنى وهما بمنزلة عشرة لاختلاط العدد بعضه ببعض ومائة دينار ليس كذلك؛ لأن ديناراً هو مفسر المعدود والذي ذهب إليه الأخفش: أن مائة دينار إضافته غير إضافة حقيقية؛ لأنه مميز وليس كإضافة صاحب دينار ولا إضافة عبد الله واعلم أن من أضاف معدي كرب وحضر موت يقول: هذا رامهرمز يا فتى فترفع (رام) ولا تصرف هرmez؛ لأنه أعجمي معرفة.

واعلم أنه لا يصلح أن يجعل مثل: مائة مئزر ولا مثل: مساجد محارب ولا مثل: جلاجل سلاميل اسماً واحداً مثل حضر موت؛ لأنه لم يجيء شيء من هذه الأمثلة اسماً يكون منها اسماً واحداً، فإن جاء فالقياس فيه أن يجعل كحضر موت وأن يتصرف في النكرة وقال الأخفش: إنما صرفته لأنني قد حولته إلى باب ما يتصرف في النكرة وخرج من حد البناء الذي لا يتصرف لأنني إنما كنت لا أصرفه؛ لأنه على مثال لا يجيء في الواحد مثله وأنت الآن لا يمنعك البناء.

ألا ترى أنك حين أدخلت في الجمع الهاء صرفته في النكرة نحو: صياقلة وجحاجة لما دخل في غير بابه قال: فإن قلت: ما يأتي إذا سميت رجلاً بمساجد لم أصرفه في النكرة قلت على بناء منعه من الصرف ولم يزل لذلك البناء حيث سميت به، وإذا سميت بمساجد محارب وجعلته اسماً واحداً فقد صفته غير الذي كان وبنيت بناء آخر وكذلك لو سميت رجلاً بواحد حران وواحدة بشرى أو رجل بيضاء وأنت تريد أن تجعله اسماً واحداً مثل حضر موت انصرف في النكرة؛ لأن الألف ليست للتأنيث في هذه الحال ألا ترى أنك لو رجمته حذف اسم في الآخر ولم تكن تحذف الهاء وينبغي في القياس إن بنيت أن تهمز فتقول واحدة حران ورجل

بيضان؛ لأن الألف ليست للتأنيث عنده في هذه الحال ولو أسميت امرأة بنت وأخت لوجب أن يجرهما مجرى من أجرى جملاً وهدأ؛ لأن هذه التاء بدل من واو وأخت في التقدير كقفل وبنت كعبد ولو كانت التاء تاء التأنيث لكان ما قبلها مفتوحاً وكانت في الوقف هاء وقوم لا يجرونها في المعرفة، فإن سميت رجلاً بهنة وقد كانت في هنت ياء هذا قلت: هنت يا فتى فلم تصرف وصارت هاء في الوقف وتقول: ما في يدك إلا ثلاثة إذا أردت المعرفة والعدد فقط؛ لأنه اسم لا ثاني له وهذا كما عرفت في (أفعل) البناء الذي تريد به المعرفة فإذا أردت ثلاثة من الدراهم وغير ذلك تنكر وصرفته فأما إذا قلت: ثلاثة أكثر من اثنين وأقل من أربعة تريد هذا العدد فهو معرفة غير مصروف ولا يجوز: رُب ثلاثة أكثر من اثنين ولو سميت امرأة بغلام زيد لصرفت زيدا؛ لأن الاسم إنما هو غلام زيد جميعاً والمقصود هو الأول كما كان قبل التسمية وكذلك: ذات عرق؛ لأن الاسم (ذات) دونه عرق وكذلك أم بكر وعمر ونحو بكر وأعمى وعمراً وكذلك أم أناس وقوم لا يصرفون أم أناس لأن ليس بابن لها معروف فصار اسماً وينشدون:

ولك ابن أم أناس كمن ليس بابن لها معروف فصار اسماً وينشدون:

واعلم أن أسماء البلدان والمواضع ما جاء منها لا ينصرف فإنها يراد به أنه اسم للبلدة والبقعة وما أشبه ذلك وما جاء منها مصروفاً فإنها يراد به البلد والمكان ووقع هذا في المواضع؛ لأن تأنيثه ليس بحقيقي وإنما المؤنث في الحقيقة هو الذي له فرج من الحيوان فمن ذلك: واسط وهو اسم قصر وذابق وهو نهر وهجر ذكر ومنى ذكر والشام ذكر والعراق ذكر، وأما ما يذكر ويؤنث فنحو: مصر وأضاح وقباء وحراء وحجر وحنين ويدر ماء وحصن وجور وماء: لا ينصرف؛ لأن المؤنث من الثلاثة الأحرف الخفيفة إن كان أعجمياً لم ينصرف؛ لأن العجمة قد زادته ثقلاً وإنما صرفته ومن صرفه فلأنه معرفة مؤنث فقط لخفته في الوزن: فعادل في خفة أحد الثقليين فلما حدث ثقل ثالث قاوم الخفة وتقول: قرأت هوداً إذا أردت سورة هود فحذفت سورة، وإن جعلته اسماً للسورة لم تصرف لأنك سميت مؤنثاً بمذكر، وإن سميت امرأة بأم صبيان لم تصرف (صبيان) لأنك لو سميت به وحده لم تصرفه؛ لأن الألف والنون فيه زائدتان وقد صار معرفة وهو، وإن كان لم تتقدم التسمية به فتحكمه حكم ذلك، وإن

سميت رجلاً بملح وريح صرفتهما كما تصرف رجلاً سمته هند كأنك قد نقلته من الأثقل إلى الأخف وهو على ثلاثة أحرف وقد بينا هذا فيما تقدم وكذلك إذا سميت رجلاً بخمس وست فاصرفه، وإن سميت رجلاً بطالق وطامث فالقياس صرفه لأنك قد نقلته عن الصفة وهو في الأصل مذكر وصفت به مؤنثاً وتماز جمع حجارة القيط مصروف إذا أردت الجمع الذي بينه وبين واحدة الهاء.

قال أبو العباس: سألت أبا عثمان عنه فصرفه فقلت: لم صرفته هلاً كان بمنزلة دواب قال: لأن الأصل الباء الأولى في دواب الحركة والراء في (حمار) ساكنة على أصلها تجري مجرى الواحد؛ لأنه ليس بين الجمع والواحد إلا الهاء بمنزلة قمره وقمر، وأما إذا أردت جمع التكسير فهو غير مصروف؛ لأن التقدير حمار وكذلك في جبة جبان يا هذا، وإن سميت رجلاً بأفضل وأعلم بغير منك لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة، فإن سميت بأفعل منك كله لم تصرفه على حاك لأنك تحتاج إلى أن تحكي ما كان عليه، وإذا سميت بأجمع وأكع لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة وهما قبل التسمية إذا كانا تأنيثاً بصرفان لأنها يوصف بهما المعرفة.

فأما أسماء الأحياء فمعد وقريش وتقيف وكل شيء لا يجوز لك أن تقول فيه من بني فلان، وإذا قالوا: هذه تقيف فلاناً أرادوا جماعة تقيف.

وقد يكون (تميم) اسماً للحي، فإن جعلت قريش وأخواتها أسماء للقبائل جاز وتقول: هؤلاء تقيف بن قسي فتجعله اسم الحي وابن صفة فما جعلته اسماً للقبيلة لم تصرفه، وأما مجوس ويهود فلم تقع إلا اسماً للقبيلة ولو سميت رجلاً بمجوس لم تصرفه، وأما قولهم: اليهود والمجوس فلاناً أرادوا المجوسيين واليهوديين ولكنهم حذفوا يائي الإضافة كما قالوا: زنجي وزنج وبصارى نكرة وهو جمع نصران ونصرانية كندمان وندامي ولكن لم يستعمل نصران إلا بياء النسب.

وقال أبو العباس: إذا سميت رجلاً بنساء صرفته في المعرفة والنكرة؛ لأن نساء اسم للجماعة وليس لها تأنيث لفظ وإنما تأنيثها من جهة الجماعة فهي بمنزلة قولك كلاب إذا قلت: بني كلاب؛ لأن تأنيث كلاب إنما هو تأنيث جماعة وإنما أنثت كل جماعة كانت لغير الأدميين

لأنهم قد نقصوا عن الأدميين فالحيوان الذي لا يعقل والموات متفقان في جمع التكسير وإنما خص من يعقل بجمع السلامة؛ لأن له أسماء أعلاما يعرف بها وكان جمع السلامة يؤدي الاسم المعروف ويعدده علامة الجمع فكان به أولى ولو أنك لا تخص الموات وما لا يعقل بالواو والنون وخصصت ما يعقل بالتكسير لكان السؤال واحدا وإنما قصدنا أن نفضله بمنزلة ليست لغيره وإنما قلت: هي الرجال؛ لأن الرجال جماعة فكان هذا التأنيث تأنيث الجماعة وهو مشارك للموات في هذا الموضع إذا وافقه في جمع التكسير.

والتأنيث تأنيثان: تأنيث حقيقي فهو لازم وتأنيث غير حقيقي فهو غير لازم فللتأنيث اللازم مثل امرأة وما أشبه ذلك والتأنيث الذي هو غير لازم مثل دار وذراع فإنها هذا تأنيث لفظ فلها كان تذكير أفعال المؤنث في غير الأدميين أحسن منه في الأدميين قال محمد بن يزيد: ناظرت ثعلباً في هذا بحضرة محمد بن عبد الله فلم يفهمه فقلت له: أخبرني عن قولنا: دار أليس هو مؤنث اللفظ قال: نعم فقلت: فإذا قلنا: منزل هل زال معنى الدار أفلا ترى التأنيث إنها هو اللفظ فلما زال اللفظ زال ذلك المعنى وكذلك قولنا: ساعد وذراع ورمح وقناة أفترأ في نفسه مؤنثاً مذكراً في حال فقال محمد بن عبد الله هذا بين جداً وليس كذلك ما كان تأنيثه لازماً ألا ترى أنا لو سمينا امرأة بجعفر أو يزيد لصغرنا زينة فلما كان مؤنث الحقيقة لم يغير عن تأنيثه تعليقنا عليه أسماء مذكورة في اللفظ وإنما قلت: قالت النساء بمنزلة جاءت الإبل والكلاب وما أشبه ذلك وليس تأنيث النساء تأنيثاً حقيقياً وإنما هو اسم للجماعة تقول: قال النساء إذا أردت الجمع وقالت النساء إذا أردت معنى الجماعة؛ لأن قولك النساء وما أشبهه إنما هو اسم حمله للجمع وكذلك قوله عز وجل: ﴿قَالَتِ الْأَخْرَابُ آمَنَّا﴾ [الحجرات: ١٤] إنما أنت؛ لأنه أواد الجماعة وتقول: في أسماء السور هذه هود إذا أردت سورة هود، وإن جعلت هودا اسم السورة لم تصرفه لأنها بمنزلة امرأة سميتها بعمر وكنا حكم نوح ونون، وإذا جعلت اقربت اسماً قطعت الألف نحو: أصبح، وإن سميت بحاميم لم ينصرفا لأنه أصحمي نحو: هابيل وإنما جعلته أصحمياً؛ لأنه ليس من أسماء العرب وكذلك: طس وحسن، وإن أردت الحكاية تركته وقفاً وقد قرأ بعضهم: (يس والقرآن) و(ق والقرآن) جعله أصحمياً

ونصب (بإذكر)، وأما صَاد فلا تجعله أَعْجَمِيًّا لأن هذا البناء والوزن في كلامهم، فإن جعلت اسماً للسورة لم تصرفه ويجوز أن يكون (يس) و(ص) مبنيين على الفتح لأتقاء الساكنين، فإن جعلت (طسم) اسماً واحداً حركت الميم بالفتح فصار مثل دراب جرد ويعل بك، وإن حكيت تركت السواكن على حالها.

قال سيويه: فأما: (كهيعص) و(الم) فلا تكونان إلا حكاية وإنما أفرد باباً للحكاية إن شاء

الله.

وقال سيويه: أبو جاد وهَوَّارٌ وَخُطَيٌّ كَعَمْرٍو وهي أسماء عربية، وأما كَلْتَمَنْ وَسَعَفَقَصْ وَقُرَيْشِيَّاتٌ فَأَهنَّ أَعْجَمِيَّةٌ لا ينصرفن ولكنهن يلعن مواقع عمرو فبما ذكرنا إلا أن قرشيات بمتزلة عرفات وأفروعات.



مكتبة جامعة القاهرة

باب ما يحكى من الكلم إذا سمي به وما لا يجوز أن يحكى

اعلم أن ما يحكى من الكلم إذا سمي به على ثلاث جهات:

إحداها: أن تكون جملة.

والثاني: أن يشبه الجملة وهو بعض لها، وذلك البعض ليس باسم مفرد ولا مضاف ولا

فيه ألف ولا مبني مع اسم ولا حرف معنى مفرد.

والثالث: أن يكون اسماً مثني أو مجموعاً على حد التنبيه.

الأول نحو: تأبط شراً ويرق نحره وذرى حياً تقول: هذا تأبط شراً ورأيت تأبط شراً

ومررت بتأبط شراً وهذه الأسماء المحكية لا تثني ولا تجمع إلا أن تقول: كلهم تأبط شراً أو

كلاهما تأبط شراً ولا تحقره ولا ترخه فجميع هذه الجمل التي قد عمل بعضها في بعض وتمت

كلاماً لا يجوز إلا حكايتها وكذلك كل ما أشبه ما ذكرت من مبتدأ وخبره وفعل وقاقل، وإن

أدخلت عليها إن وأخواتها وكان وأخواتها فجميعه يحكى بلفظه قبل التسمية، وإن سميت

رجلاً بوزيد أو وزيداً أو وزيداً حكيت بالواو عاملة تقوم مقام ما عطفت عليه.

الضرب الثاني: الذي يشبه الجملة

وهو على خمسة أضرب: اسم موصول واسم موصوف وحرف مع اسم وحرف مع

حرف وفعل مع حرف فجميع هذا تدعه على حاله قبل التسمية من الصرف وغير الصرف

لأنك لم تسم بالموصول دون الصلة ولا بشيء من هذه دون صاحبه.

الأول الاسم للموصول: نحو رجل سميت: خيراً منك ومأخوذاً بك أو ضارب رجلاً

فتقول رأيت خيراً منك وهذا خير منك ومررت بخير منك، فإن سميت به امرأة لم تدع

التنوين وحكيته كما كان قبل التسمية من قبل أنه ليس منتهى الاسم كما أن بعض الجملة ليس

بمنتهى الاسم.

الثاني الموصوف: إن سميت رجلاً: زيد العاقل قلت: هذا زيد العاقل ورأيت زيدا العاقل

وكذلك لو سميت امرأة لكان على هذا اللفظ، وإن سميت رجلاً (بعاقلة) لبيد قلت: هذا

عاقلة لبيبة ورأيت عاقلة لبيبة فصرفته لأنك تحكيه ولو كان الاسم عاقلة وحدها لم تصرف
فحكاية الشيء أن تدهه على حكمه ما لم يكن معه عاقل، فإن كان معه عاقل أصحلت العامل
ونقلته بحاله.

الثالث الحرف مع الاسم: وذلك إذا سميت إنساناً كزيد وبزيد، وإن زيدا حكيت وحيثما
وأنت تحكيها؛ لأن (حيثما) اسم وحرف وأنت التاء للخطاب والأكف والتون هما الاسم
وكذلك أما التي في الاستفهام حكاية لأنها مع (ما) دخلت عليها الف الاستفهام وما يحكى:
كنا وكأي و(ذلك) يحكى؛ لأن الكاف للخطاب وهذا وهؤلاء يحكيان؛ لأن ما دخلت على ذا
وأولاء.

وإن سميت (زيد وعمرو) رجلاً قلت في التثاء: يا زيدا وعمراً فنصبته ونونت لظول
الاسم.

الرابع الحرف مع الحرف: وذلك نحو: أنا وكأنا وأما، وإن لا في الجزاء ولعل؛ لأن
اللام عندهم زائدة وكان لأنها كاف التشبيه دخلت على (أن) فجميع هذا وما أشبهه يحكى
لخامس الفعل مع الحرف: وذلك هلم إذا مضى على كذا، وإن أخليت من الفاعل، وإن
سميت بالذي رأيت لم تغيره عما كان عليه قبل أن يكون اسماً ولو جاز أن تناديه بعد التسمية
لجاز أن تناديه قبلها ولكن لو سميت: الرجل منطلق بهذه الجملة لتناديتها؛ لأن كل واحد منهما
اسم تام، وذلك غير تام وإنما يتم بصلته وهو يقوم مقام اسم مفرد ولو سميت الرجل
والرجلان لم يميز فيه التثاء.

للضرب الثالث:

من القسمة الأولى وهو التسمية بالتثنية والجمع الذي على حد التثنية، وذلك إذا سميت
رجلاً بسلیمان وزيدان حكيت التثنية فقلت: هو زيدان ومررت بزيدين ورأيت زيدين فتحكي
التثنية ولفظها، وإن أردت الواحد وقد أجازوا أن تقول: هذا زيدان وتجعله كفعلان، وإن
سميت بجمع على هذا الحد حكيت فقلت: هذا زيدون ورأيت زيدين ومررت بزيدين
ومنهم من يجعله كفسرين فيقول: هنا زيدون ومسلمون وقد ذكرت ذا فيها تقدم، وإن بجمع

مؤنث قلت: هذا مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات تحكي: تقول العرب: هذه هرفات مباركاً فيها هرفات بمنزلة آباءين ومثل ذلك أذرعات قال امرؤ القيس:

تَنَوَّزْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا يَشْرِبُ أَذْنَى قَارِعًا نَظَرٌ عَالِيٌّ

ومن المؤنث من لا ينون أذرعات ويقول: هذه فرشيات كما ترى شبهوها بهاء التأنيث في المعرفة لأنها لا تلحق بنات الثلاثة بالأربعة ولا الأربعة بالخمس.

قال أبو العباس أنشدني أبو عثمان للأعشى:

تَحْمِيْرُهَا أَخْصَرُ حَائِثَاتٍ شَهْرًا^(١)...

(١) قال الشارح: يروى بكسر التاء بلا تنوين، وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين، ويروى "من أذرعات" كسائر مالا ينصرف. فعل هلمين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف. والأشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية.

أقول: أراد بها الكلام تقرير ما ذهب إليه شيخنا من أن التنوين - وإن خالفها في الدليل - من أن تنوين جمع المؤنث السالم تنوين صرف لا تنوين مقابلة، فإن حذف التنوين في بعض اللغات مما سمي بهذا الجمع، دليل على أن تنوينه قبل التسمية تنوين صرف. فاستند أولاً إلى تجويز المبرد والزجاج حذف التنوين منه مع العلمية، وثانياً إلى رواية منع الصرف فيه مع العلمية بوجهين: ساهي وقياسي، فالأول نقله ابن جني في "سر الصناعة" عن بعض العرب فقال: واعلم أن من العرب من يشبه التاء في مسلمات - معرفة - بناء التأنيث في طلحة وحرقة، ويشبه الألف التي قبلها بالفتحة التي قبل هاء التأنيث، فيمنعها حيث الصرف فيقول: هذه مسلمات مقبلة. وعلى هذا بيت امرئ القيس: "تنورتها من أذرعات"، وقد أنشدوه من أذرعات بالتنوين. انظر خزانة الأدب ١/ ١٩.

(٢) وعلى هذا ما حكاه من من قولهم: هذه فرشيات غير منصرفة. انتهى. والثاني أن بعضهم - أي بعض النحاة - يفتح التاء في مثله، أي في مثل "أذرعات" مما سمي بجمع مؤنث سالم، مع حذف التنوين، أي: يفتح التاء ويحذف التنوين منه، ويروى ذلك البعض من "أذرعات" بفتح التاء قياساً على سائر مالا ينصرف. فعل هلمين الوجهين أي حذف التنوين مع كسر التاء وحذف التنوين مع فتح التاء التنوين للصرف أي: التنوين الذي كان قبل التسمية. فإن النحاة اتفقوا على أن التنوين الذي يحذف فيها لا ينصرف إنما هو تنوين الصرف.

فلم يصرف ذلك، قال أبو بكر: قد ذكرت ما ينصرف ويقي ذكر المبني المضارع للمعرف ونحن نتبع ذلك الأسماء المبنيات. إن شاء الله تعالى.



الكتاب الثاني من أصول

و "أذرعات" قال ياقوت في "معجم البلدان": وهي بلد في أطراف الشام يجاور البلقاء وحمان، وينسب إليه الحمر. وقد ذكرها العرب في أشعارها لأنها لم تزل من بلادها، والنسبة إليه أذري. و "يثرب" زاد الصاغاني: وأثرب، اسم مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال ياقوت - نقلاً عن الزجاجي -: "سميت مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك لأن أول من سكنها عند الضريق يثرب بن عوص بن إرم بن سام بن نوح صلى الله عليه وسلم، فلم تزلها رسول الله صلى الله عليه وسلم سماها طيبة طابة، كراهية للتثريب، وسميت مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم لتروثه بها، ثم اختلفوا فقيل: إن يثرب اسم للمناحية التي منها مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، وقال آخرون: بل يثرب ناحية من مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، وقيل هي مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم. قال ابن عباس: من قال للمدينة يثرب فليستغفر الله ثلاثاً إنما هي طيبة". وقال في المصباح: ثوب عليه من باب ضرب: عتب ولام، وبالمضارع بياء الغائب سمي رجل من العمالقة، وهو الذي بنى المدينة سميت باسمه، قال السهلي. وأما "يثرب" بالمشاء الفوقية بدل الخلفة، فقال ياقوت: هي بفتح الراء قيل: قرية بالبيامة عند جبل وشم. وقيل اسم موضع في بلاد بني سعد. وقال الحسن بن أحمد الميموني: هي مدينة يحضر موت تزلها كتلة. انظر خزائن الأدب ٢٠/١.

باب ما لا يجوز أن يحكى

هذا الباب ينقسم ثلاثة أقسام: وهو كل اسم مبني أو مضاف ملازم للإضافة وأفرده أو فعل فارغ أو حرف قصدت التسمية به فقط فجميع هذه إذا سميت بشيء منها أحرته إعراب الأسماء الأول، وإن نقص عما كانت عليه الأسماء.

الأول: إن سميت بكم أو بمن قلت: هذا كم قد جاء لأن في الأسماء مثل دم ويد، وإن سميت بهو قلت: هذا هو فاعلم، وإن سميت به مؤنثاً لم تصرفه؛ لأنه ضمير مذكر وإنما ثقلت (هو) لأنه ليس في كلامهم اسم على حرفين أحدهما ياء أو واو أو ألف وسمع منهم إذا أعربوا شيئاً من هذا الضرب الثقيل، فإن سميت بذو قلت ذواً لأنك تقول: هاتان ذواتا مال فلما علمت الأصل رددته إلى أصله كما تكلموا به ولو لم يقولوا: ذوا ثم سمينا بذو لما قلت إلا ذو وكان الخليل يقول: ذو أصل الذال على كل قول الفتح، وإن سميت (بفو) قلت: فم ولو لم يكن قبل قم لقلت فوه مؤنثان وأين ومشي وثم وهما وحيث، وإذا وعند وعن فيمن قال من عن يمينه ومنذ في لغة من رفع تصرف الجميع تحمله على التذكير حتى يتبين غيره، وإن سميت كلمة بتحت أو خلف أو فوق لم تصرفها لأنها مذكرات يدل على تذكيرها تحت وخلف ذاك ودوين ولو كان مؤنثاً دخلت الهاء كما دخلت في قديمة وورثة.

الثاني: التسمية بالفعل الفارغ من الفاعل والمفعول: إن سميت رجلاً بضرب أو ضرب أو يضرب أحرته وقد عرفت ما يتصرف من ذلك وما لا يتصرف وحكم نعم ويش حكم الفعل إذا سميت به تقول هذا نعم ويش، وإن سميت أزمة قلت أزم ورأيت أزمي ويغزو قلت: يغزو ورأيت يغزي، وإن سميت بعة قلت: وع، وإن سميت برة قلت: إزأ.

باب التسمية بالحروف

وذلك نحو إن إذا سميت بها قلت: هذا إن وكذلك أن وكذلك ليت، وإن سميت بأن المفتوحة لم تكسر، وإن سميت بلو واو زدت واواً فقلت لو واو وكان بعض العرب يهمز فيقول: لاء، وإن سميت (بلا) زدت ألفاً ثم همزت فقلت: لاء، لأن الألف ساكنة ولا يجتمع ساكنان، وإذا سميت بحرف التهجى نحو: باء وثاء وطاء وحاء مددت فقلت: هذه باء وطاء، وإذا تهجيت قصرت ووقفت ولم تعرب وفي (زاي) لثتان: منهم من يجعلها (ككي) ومنهم من يقول: زاي، فإن سميت بزاي على لغة من يجعلها ككي قلت: زاي فاعلم، وإن سميت بها على لغة من يقول: زاي قلت: زاء وكذا واو وآء وسنين هذا في التصريف وجميع هذه الحروف إذا أردت بالواحد منها معنى حرف فهو مذكر أردت به معنى كلمة فهو مؤنث، وإن سميت بحرف متحرك أشبعت الحركة إن كانت فصحاً سقطت ألفاً وضممت إليها ألفاً أخرى، وإن كانت كسرة أشبعتها حتى تصير باء وتظم إليها أخرى وكذلك المضموم إذا وجدته كذلك، وذلك أن تسمى رجلاً بالكاف من قولك كذا يقول: هلا (كا)، وإن سميت بالباء من يزيد: قلت: بي، فإن سميت بحرف ساكن، فإن الحرف الساكن لا يجوز من غير كلمة فترده إلى ما أخذ منه.

واعلم أن كل اسم مفرد لا يجوز حكايته وكذلك كل مضاف، وإن سميت رجلاً هم فأردت أن تحكي به في الاستفهام تركته على حاله، وإن جعلته اسماً قلت: عن ما تمد (ما) لأنك جعلته اسماً كما تركت تنوين سبعة إذا سميت فقلت: سبعة.

والمضاف بمنزلة الألف واللام لا يجعلان الاسم حكاية.

قال أبو بكر: قد ذكرنا ما لا ينصرف وقد مضى ذكر المبني المضارع للمعرب ونحن نتبع ذلك الأسماء المبنيات إن شاء الله.

ذكر الأسماء المبنية التي تضارع المعرب

هذه الأسماء على ضربين: مفرد ومركب فنبداً بذكر المفرد إذ كان هو الأصل؛ لأن التركيب إنما هو ضم مفرد إلى مفرد ولتين أولاً للمعرب ما هو لتين به المبني فنقول: إن الاسم المفرد المتمكن في الإعراب على أربعة أضرب: اسم الجنس الذي تعليله من جنس آخر والواحد من الجنس وما اشتق من الجنس ولقب الواحد من الجنس.

شرح الأول من المعرب:

الجنس: الاسم الدال على كل ما له ذلك الاسم ويتساوى الجميع في المعنى نحو: الرجل والإنسان والمرأة والجمل والحمار والدينار والدرهم والضرب والأكل والتوم والحمرة والصفرة والحسن والقبح وجميع ما أردت به العموم لما يتفق في المعنى بأي لفظ كان فهو جنس، وإذا قلت: ما هذا فقيل لك: إنسان لأنها يراد به الجنس فإذا قال: الإنسان فالآلف واللام لعهد الجنس وليست لتعريف الإنسان بعينه وإنما هي فرق بين إنسان موضوع للجنس وبين إنسان هو من الجنس، إذا قلنا: (إنسان) قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفِيرٌ﴾ [٢] ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [العصر] فدل بهذا أن الإنسان يراد به الجنس ومعنى قول النحويين: الآلف واللام لعهد الجنس أنك تشير بالآلف واللام إلى ما في النفس من معرفة الجنس؛ لأنه شيء لا يدرك بالعيان والحس وكذلك إذا قلت: فضة والفضة وأرض والأرض وأسماء الأجناس إنما قيلت ليفرق بين بعضها وبعض مثل الجهاد والإنسان وهذه الأسماء تكون أسماء لما له شخص ولغير شخص فالذي له شخص نحو: ما ذكرنا من الإنسان والحمار والفضة وما لا شخص له مثل الحمرة والضرب والعلم والظن.

شرح الثاني من المعرب:

وهو الواحد من الجنس نحو: رجل وفرس ودينار ودرهم وضربة وأكلة فنقول: إذا كان واحد من هذه معهوداً بينك وبين المخاطب الرجل والفرس والدينار والضرب أي الفرص الذي تعرف والضرب الذي تعلم والفرق بين قولك: رجل وبين فضة أن رجلاً يتضمن معنى

جنس له صورة فمتى زالت تلك الصورة زال الاسم وفضة ليس يتضمن هذا الاسم صورة فأما درهم فهو مثل رجل في أنه يتضمن معنى الفضة بصورة من الصور.

الثالث ما اشتق للوصف من جنس من الأجناس التي لا أشخاص لها:

نحو: ضارب مشتق من الضرب وحسن مشتق من الحسن وقبيح مشتق من القبح وآكل مشتق من الأكل وأسود من السواد وهذه كلها صفات تجري على الموصوفين، فإن كان الموصوف جنساً فهي أجناس وإن كان واحد منكوراً من الجنس فهو واحد منكور نحو: القائم وقائم والحسين وحسن، وإن كان معهوداً فهو معهود وحكم الصفة حكم الموصوف في إعرابه.

الرابع ما يلقب به شيء بعينه ليعرف من سائر أمته:

نحو: زيد وعمر و بكر وخالد وما أشبه ذلك من الأسماء الأعلام التي تكون للأدمين وغيرهم.

فجميع هذه الأسماء المتمكنة إلا الجنس يجوز أن تعرف النكرة منها بدخول الألف واللام عليها ويجوز أن تنكر المعرفة منها ألا ترى أنت تقول: الرجل إذا كان معهوداً ثم تقول: رجل إذا لم يكن معهوداً والمعنى واحد وكذلك ضرب والضرب وحسن والحسن وضارب والضارب وقبيح والقبيح وتقول: زيد عمرو فإذا تنكراً بأن يتشاركا في الاسم قلت: الزيدان والعمران تدخل الألف واللام مع التثنية؛ لأنه لا يكون نكرة إلا ما يثنى ويجمع والأسماء المبنية بخلاف هذه الصفة لا يجوز أن تنكر المعرفة منها ولا تعرف النكرة ألا ترى أنه لا يجوز أن يتنكر (هذا) فتقول: هذان ولا يتنكر أنا ولا أنت ولا هو فهذا من المعارف المبنيات التي لا يجوز أن يتنكر ما كان منها فيه الألف واللام فلا يجوز أن يخرج منها الألف واللام نحو: الذي والآن، وأما النكرة التي لا يجوز أن تعرف نحو قولك: كيف وكم فجميع ما امتنع أن يعرف بالألف واللام وامتنع من نزع الألف واللام منه لتكثير فهو مبني ولا يلزم من هذا القول البناء في اسم الله عز وجل إذ كانت الألف واللام لا تفارقانه، فإن الألف واللام، وإن كانا غير مفارقتين فالأصل فيهما أنها دخلتا على إله.

قال سيبويه: أصل هذا الاسم أن يكون إلهًا وتقديره (فعال) والالف واللام عوض من الهمزة التي في (إله) وهو علم هذا علم.

قال أبو العباس: لأنك تذكر الآلهة الباطلة فتكون نكرات تعرف بالالف واللام وتجمع كما قال الله عز وجل: ﴿أَتَأْتِئِدُّ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً﴾ [يس: ٢٣] وتعالى الله أن يعتور اسمه تعريف بعد تنكير أو إضافة بعد أن كان حلياً.

وقال سيبويه في موضع آخر: ويقولون: لاه أبوك يريدون الله أبوك فيقدمون اللام ويؤخرون العين والاسم كامل وهو علم وحق الالف واللام إذا كانت في الاسم ألا ينادي إلا الله عز وجل فإنك تقول: يا الله وتقطع الالف فتضارق سائر ألفات الوصل والشاخر إذا اضطر فقال: (يا التي) لم تقطع الالف فهذا الاسم مفارق لجميع الأسماء عز الله وجل.



مركز تحقيق وتطوير علوم إسلامية

أقسام الأسماء المبنيات المفردات ستة

اسم كثر به عن اسم واسم أشير به إلى معنى وفيه معنى فَعَلٍ واسم سمي به فَعَلَ واسم قام مقام الحرف وظرف لم يتمكن وأصوات تحكي.

باب الكنايات وهي علامات المضميرين

الكنايات على ضربين: متصل بالفعل ومنفصل منه، فالمتصل غير مفارق للفعل والفعل غير خال منه وعلامة المرفوع فيه خلاف علامة المنصوب والمخفوض فالتاء للفاعل المتكلم المذكور أو مؤنثاً فعلتُ: وصنعت وعلامة المخاطب المذكور فعلتُ والمؤنث فعلتِ وعلامة المضمير التائب في التية تقول: فعل وصنع فاستغنى عن إظهاره والعلامة فيه بأن كل واحد من المتكلمين والمخاطبين له علامة فصار علامة الغائب أن لا علامة له هذا في الفعل الماضى فأما الفعل المضارع فليس يظهر في فعل الواحد ضمير التية متكلماً كان أو مخاطباً إلا في فعل المؤنث المخاطب، وذلك أنه استغنى بحروف التشارة عن إظهار الضمير يقول المتكلم: أنا أفعل ذكراً كان أو أنثى فالتكلم لا يحتاج إلى علامة؛ لأنه لا يختلط بغيره وإنما أظهرت العلامة في (فعلتُ) للمتكلم؛ لأنه لو أسقطها لالتبس بالغائب فصار فعل فلا يعلم لمن هو، فإن خاطبت ذكراً قلت: أنت تفعل والغائب هو بفعل، فإن خاطبت مؤنثاً قلت: تفعلين فظهرت العلامة وهي الياء، وإن كانت غائبة قلت: هي تفعل فبصير لفظ الغائبة كلفظ المخاطب ويفصل بينهما الخطاب وما جرى في الكلام من ذكر ومؤنث وتقول للمؤنث في التية فعلتُ وصنعتُ فالتاء علامة فقط وليست باسم يدل على ذلك قولهم: فعلتُ هند فأما التاء التي هي اسم فيسكن لام الفعل لها نحو فعلتُ وصنعتُ وإنما أسكن لها لام الفعل لأن ضمير الفاعل والفعل كالشيء الواحد فلو لم يسكتوا لقالوا: حَرَبْتُ فجمعوا بين أربعة متحركات وهم يستقلون ذلك، فإن ثبتت وجمعت الضمير الذي في الفعل قال الفاعل: فعلنا في التثنية والجمع والمذكر والمؤنث في هذا اللفظ سواء وتقول في الخطاب: فعلتِ للمذكر والمؤنث والجمع المذكورين فعلمتِ وللمؤنث فعلتِ، فإن ثبتت الغائب قلت: قاما فظهرت العلامة وهي الألف وفي الجمع قاموا

وفي المضارع يقومون ويقومون تثبت النون في الفعل المعرب وتسقط من الفعل المبني وقد ذكرناه فيما تقدم وتقول في المؤنث: قامتا وقمن ويقومان ويقمن هذه علامات المضمر المتصل المرفوع فأما علامة المخفوض والمنصوب المتصل فهي واحدة فعلامة المتكلم ياء قبلها نون نحو: ضربني وجيء بالنون لتسلم الفتحة ولثلاث يدخل الفعل جر وللمجرور علامته ياء بغير نون نحو: مررت بي وغلامي وهذه الياء تفتح وتسكن فمن فتح جعلها كالكاف أختها ومن أسكن فلاستعمال الحركة في الياء في أنها تكسر ما قبلها وكلهم إذا جاء بها بعد ألف فتحها نحو: عصاي ورحاي.

وإذا تكلم منه ومن غيره قال: ضربنا زيد والمؤنث في ذا كالمذكر وكذلك هو في الجر تقول: ضربنا وغلاننا فإذا خاطبت فعلامة المخاطب المذكر كاف مفتوحة والمؤنث كاف مكسورة نحو: ضربتك وكذلك المجرور تقول: مررت بك يا رجل وبك يا امرأة، وإذا ثبت قلت في المذكر والمؤنث: ضربتكما وللجميع المتكلمين: ضربتكم وكذلك تقول: مررت بهما في التذكير والتأنيث ومررت بكم في المذكرين ومررت بكن للمؤنث.

الضرب الثاني وهو علامات المتكلمين المتكلمين

أما علامة المرفوعين فللمتكلم أنا فالاسم الإلف والنون وإنما تأتي بهذه الألف الأخيرة في الوقف، فإن وصلت سقطت فقلت: أن فعلتُ ذاك، وإن حدثت عن نفسه وعن آخر قال: نحو وكذلك إن تحدثت عن نفسه وعن جماعة قال: نحن ولا يقع (أنا) في موضع التاء والموضع الذي يصلح فيه المتصل لا يصلح فيه انفصل لا تقول فعل أنا وعلامة المخاطب إن كان واحداً أنت، وإن خاطبت اثنين فعلامتها أنتما والجميع أنتم فالاسم هو الألف والنون في (أنت) والتاء علامة المخاطب والمضمر الغائب علامته (هو)، وإن كان مؤنثاً فعلامتها (هي) والإثنين والإثنين هما والجميع هم، وإن كان الجمع جمع مؤنث فعلامتها هن، وأما علامة المضمر المنصوب (فأيا)، فإن كان غائباً قلت إياه، وإن كان متكلماً قلت: إياي وإيانا في التثنية والجمع وللمخاطب المذكر: إياك وللمؤنث إياكِ وإياكما إذا ثبتت المؤنث والمذكر وإياكم للمذكرين وإياكن في التأنيث وللغائب المذكر إياه وللمؤنث إياها وإياهما للمذكر والمؤنث

وأياهم للمذكرين وإياهم للجميع المؤنث وقد قالوا: إن (أيا) مضاف إلى الهاء والكاف والقياس أن يكون (أيا) مثل الألف والنون التي في أنت فيكون (أيا) الاسم وما بعدها للمخاطب ويقوي ذلك أن الأسماء المبهمة وسائر المكنيات لا تضاف و(أيا) مع ما يتصل بها كالشيء الواحد نحو: أنت فأما المجرور فليست له علامة منفصلة؛ لأنه لا يفارق الجار ولا يتقدم عليه وجميع المواضع التي يقع فيها المنفصل لا يقع المتصل والموضع الذي يقع فيه لا يقع المنفصل؛ لأن المنفصل كالظاهر تقول: إني وزيداً منطلقان ولا تقول: إن إياي وزيداً منطلقان وتقول: ما قام إلا أنت ولا تقول: إلات وتقول: إن زيداً وإياك منطلقان ولا يقول: إن زيداً وإلاك منطلقان وما يدل على (إن وأخواتها) مشبهة بالفعل أن المكنى معها كالمكنى مع الفعل تقول: إني كما تقول: ضربني، وأما قولهم: عجبت من ضريبك وضريبه فالأصل من ضربي إياك وضريب إياه وأقل العرب من يقول: ضريبه وإنما وقع هنا مع المصدر؛ لأنه لم تستحكم علامات الإحصار معه ألا ترى أنهم لا يقولون: عجبت من ضريبك إذا بدأت بالمخاطب قبل التكلم ولا من ضريبك إذا بدأت بالبعيد قبل التكلم وقالوا: عجبت من ضريبك وضريبه ولو كان هذا موضعاً يصلح فيه المتصل ~~فلا يصح~~ لا ترى أنك تقول: ضريبك إذا جئت بالفعل ضربته وموضع ضريبك ضربته وكان الذين قالوا: ضريبه قالوا: ذلك اختصاراً؛ لأن المصدر اسم فإذا أضفت إلى مضمرة فحقه إن عديته لمعنى الفعل أن تعديه إلى ظاهر أو ما أشبه الظاهر من المضمرة المتصل وكان حق المضمرة المتصل أن لا يصلح أن يقع موقع المنفصل والأصل في هذا: عجبت من ضربي إياك كما تقول: من ضربي زيداً ومن ضربك إياه كما تقول من ضربك همراً والكسائي يصل جميع المؤنث فيقول: أعطيتها والضارباناء؛ لأنه لم يتفق حرقان ولا أعلم بين الواحد والجمع فرقاً ومن ذلك قولهم: كان إياه؛ لأن (كائه) قليلة ولا تقول: كائني وليمني ولا كائك؛ لأن موضعه موضع ابتداء وخبر فالمنفصل أحق به قال الشاعر:

لَيْتَ مَعَنَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ عَرِيًّا

لَيْسَ إِسْنَائِي وَإِسْنَاكَ وَلَا نَخْشَى رَقِيبًا

(١) قل سيويه: ومثل ذلك كان إياه، لأن كانه قلبه، لا نقول: كاتني وليسني، ولا كانك؛ فصارت غياها هنا بمنزلتها في ضرب إياك.
قال الشاعر:

ليت هذا الليل شهر الخ

ويلخني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسني، وكذلك كاتني.

قال الأهم: الشاهد في إثباته بالضمير بعد ليس متصلاً، ولو قومه موقع خبرها والخبر متفصل من المخبر عنه، فكان الاختيار فصل الضمير إذا وقع موقعه. واتصاله بليس جائز، لأنها فعل وإن لم تقو قوة الفعل الصحيح.

وليس في هذا البيت تحتل تقديرين: أحدهما أن يكون في موضع الوصف للاسم قبلها، كأنه قال: لا نرى فيه عربياً غيري وغيرك.

والتقدير الآخر: أن تكون استثناء بمنزلة هذا. وعرب بمعنى أحد، وهو بمعنى معرب، أي: لا نرى فيه متكلماً بخبر عنا ومعرب عن حالنا.

مركز تحقيق مكتبة العلوم

وقوله: ليت هذا الليل شهر قال أبو القاسم سعيد الفارسي فيما كتبه في تفسير المسائل المشككة في أول المنتصب للمبرد: وقد روي في شهر الرفع والنصب جميعاً، وهو عندي أشبه بمعنى البيت. وكلاهما حسن. وقد قضينا هذا في كتابنا تفسير أبيات كتاب سيويه.
ولم يظهر في وجه النصب.

ونرى من روية العين. وعرب من الألفاظ الملازمة للثني، واسم ليس ضمير مشترك راجع إلى عرب، وإياي خبرها بتقدير مضاف، أي: ليس عرب غيري وغيرك، فحذف غير، وانفصل الضمير وقام مقامه في النصب. فمضى أن تطول ليته بمقدار شهر.

وجملة لا نرى فيه خبر ثان للبيت. وجملة لا نخشى رقيباً معطوف عليه، والرابط محذوف، أي: فيه. ويجوز أن يكون جملة لا نرى صفة لشهر.

وقال بعض فضلاء العجم في شرح أبيات المفصل: يقول لحبيته: ليت هذا الليل الذي نجتمع فيه طویل كالشهر، لا نبصر فيه أحداً ليس إياي وإياك أي: ليس فيه غيري وغيرك أحد. وهو استثناء لنفسه كما قال إلاك، لا نحاف فيه رقيباً.

وقد حكوا: ليسني وكأنني واعلم أنك إذا أكدت المرفوع المتصل والمنصوب والمخفوض المتصلين أكدت بهما كان علامة المضمرة المرفوعة المتصلة، وذلك قولك: قمت أنت وضربتك أنت وإنما جاز ذلك؛ لأن الخطاب جنس واحد وليس بأسماء معربة والأصل في كل مبني أن يكون المرفوع والمنصوب والمخفوض هل صيغة واحدة وإنما فرق في هذا للبيان فإذا أمنوا اللبس رجع المبني إلى أصله ومع ذلك فلو أكد المرفوع والمنصوب المتصلان بالمتصلين اللذين لهما لبقى المجرور بغير شيء يؤكد ولا يحسن أن يعطف الاسم الظاهر على المرفوع المتصل لا يحسن أن تقول: قمتُ وزيدٌ حتى تؤكد فتقول: أنا وزيدٌ ولا تقول: قام وزيدٌ حتى تقول: قام هو وزيدٌ وقال عز وجل: ﴿أَفَحَبَّ أَنتَ وَأُخُوكَ﴾ [طه: ٤٢] ربما جاء على قبحه غير مؤكد ويحتمل لضرورة الشاعر.

وإنما قَبِّحَ أن تقول: قمتُ وزيدٌ؛ لأن التام قد صارت كأنها جزء من الفعل إذ كانت لا تقوم بنفسها وقد غير الفعل لها، فإن لم يمتص من التأكيد شيئاً يفصل به بين المعطوف والمعطوف عليه نحو: ما قمتُ ولا ضربتُ ولا ضربتُ زيداً: حسن فأما ضمير المنصوب فيجوز أن يعطف عليه الظاهر: تقول: ضربتُك وزيداً وضربتُ زيداً وإياك فيجوز بتقديم وتأخير، وأما المخفوض فلا يجوز أن يعطف عليه الظاهر لا يجوز أن تقول: مررت بك وزيدٌ؛ لأن المجرور ليس له اسم منفصل يقدم ويتأخر كما للمنصوب وكل اسم معطوف عليه فهو يجوز أن يؤخر ويقدم الآخر عليه فلما خالف المجرور سائر الأسماء لم يجوز أن يعطف عليه وقد حكى أنه قد جاء في الشعر:

وهذا الشعر نسبة خطمة كتاب سيويه إلى عمر بن أبي ربيعة المذكور آنفاً. ونسبه صاحب الأغاني وتبعه صاحب الصحاح إلى العرجي، وهو عبد الله بن عمر ابن عمرو بن عثمان بن عفان. نسب إلى العرجي، وهو من نواحي مكة، لأنه ولد بها، وقيل بل كان له بها مال، وكان يقيم هناك. والله أعلم. انظر خزائن الأدب ٢/ ٢١٥.

فَاذْهَبْ قَبَا يَكْ وَالْأَيَّامُ مِنْ حَجَبٍ

وتقول: عجبت من ضرب زيد أنت إذا جعلت زيدا مفعولاً ومن ضربك إذا جعلت الكاف مفعولاً وتقول فيما يجري من الأسماء مجرى الفعل: عليك ورويدة وعليكني ولا تقول: عليك إياي ومنهم من لا يستعمل (ي) ولا (نا) استغناء بعليك (هي) و(بنا) وهو القياس ولو قلت: عليك إياه كان جائزاً؛ لأنه ليس بفعل والشاعر إن اضطر جعل المتفصل موضع المتصل قال حميد الأرقط:

إليك حتى بلغت لساناً...

(١) على أن حرف الجر قد يترك ضورة عند البصريين أي: ما بك وبالأيام عجب.

قال سيويه قبل أن ينشد هذا البيت: وما يخرج أن يترك المظهر علامة المضمرة المجرورة، وذلك قولك: مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو، فكم هو أن يترك المظهر مضمراً داخلها فيما قبله، لأن هذه العلامة الداخلة فيها جعلت أنها لا يتكلم بها إلا معتدلة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتثنية، فصارت عندهم بمنزلة التثنية، فلما ضعفت عندهم، حرروا أن يجرها الأسماء، ولم يجوز أن يتبعها إياه. بل أن قال: وقد يجوز في الشعر. وأنشد هذا البيت بيتاً آخر انتهى.

وأوضح منه قول ابن السراج في الأصول: وأما المخفوض فلا يجوز أن يعطف عليه الظاهر، لا يجوز أن تقول: مررت بك وزيد، لأن المجرور ليس له اسم متفصل فيقدم ويتأخر كما للمتنصب، وكل اسم معطوف عليه فهو يجوز أن يؤخر ويقدم الآخر عليه؛ فلما خالف المجرور سائر الأسماء، لم يجوز أن يعطف عليه. وقد حكى أنه جاء في الشعر:

فاذهب لما بك والأيام من عجب

انتهى ووافق الكوليين يونس، والأخفش، وقطرب، والشلوبين وابن مالك.

وهذه للسائلة أوردها ابن الأنباري في مسائل الخلاف بأدلة الفريقين، قال: الختج الكوفيون على جوازها بمجيئها في التنزيل، قال تعالى: واتقوا الله الذين تساءلون به والأرحام " بالخفض؛ وهي قراءة حمزة وغيره. وقال تعالى: "وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ" وما يؤول عليكم " فلما عطف على ضمير فيهن. وقال تعالى: "لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ"، فالقائمون عطف على الكاف في إليك، أو على الكاف في قبلك. وقال تعالى: "وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَكُمْ مِنْهُ لَبَازِقِينَ" فمن عطف على ضمير لكم. انظر خزائن الأدب ١٥٤/٢.

يريد: حتى بلغت، فإن ذكرت الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين فحق هذا الباب إذا جئت بالمتصل أن تبدأ بالأقرب قبل الأبعد وأعني بالأقرب المتكلم قبل المخاطب والمخاطب

(١) هذا قول حميد الأرقط:

إليك حتى بلغت إيانا

وقال الآخر، لبعض النصوص:

كأننا يوم قرى إيانا نقتل إيانا

انتهى.

قال الأعلام: الشاهد في وضع إيانا موضع الضمير المتصل في نقتلنا، وفي وضع إيانا موضع الكاف ضرورية.

وقال الزجاج: أراد بلغتك إيانا، فحذف الكاف ضرورة. وهذا التفسير ليس بشيء، لأنه حذف المؤكد ولولا التوكيد مؤكداً لغير موجود، فلم يخرج من الضرورية إلا إلى أفتح منها. والمعنى: سارت هذه الناقة إليك حتى بلغتك. انتهى.

وقبله:

مركز تحقيق تكوير علوم
أنتك عنن تقطع الأراكا

والمنس، يسكون النون: الناقة الشديدة، أي: تقطع الأراضي التي هي منابت للأراك.

وكان حق الكلام في البيت الشاهد أن يقول نقتل أنفسنا، لأن الفعل لا يتعدى فاعله إلى ضميره، إلا أن يكون من أفعال القلوب، لا تقول: ضربتني، ولا أضررتني، ولا ضربتك بفتح التاء، ولا زيد ضربه على إعادة الضمير إلى زيد، ولكن تقول: ضربت نفسي، وضربت نفسك، وزيد ضرب نفسه.

وإنما تجنبوا تعدي الفعل إلى ضمير فاعله كراهة أن يكون الفاعل مفعولاً في اللفظ، فاستعملوا في موضع الضمير النفس، نزلوها منزلة الأجنبي، واستجازوا ذلك في أفعال العلم والظن الداخلة على جملة الابتداء فقالوا: حسبتي في الدار، ولم يأت هنا في غير هذا الباب إلا في فعلين قالوا: عدمتني وفقدتني.

ولما لم يمكن هذا الشاعر أن يقول: نقتل أنفسنا ولا تقتلنا، وضع إيانا موضع نا، وحسن ذلك قليلاً أن استعمال المتصل ما هنا فيصح أيضاً، وأن الضمير المتصل أشبه بالظاهر، المتصل، وإيانا أشبه بأنفسنا من نا. ولكن أفتح منه قول حميد:

إليك حتى بلغت إيانا

لأن اتصال الكاف ببلغت حسن. انظر خزنة الأدب ٢/ ٢٠٢.

قبل الغائب وتعرف القوي من غيره، فإن الفعلين إذا اجتمعا إلى القوي فتقول: قمت وأنت ثم تقول: قمنا وقام وأنت ثم تقول: قمنا فتغلب المخاطب على الغائب وتقول: أعطانيه وأعطانيك ويجوز: أعطاكني، فإن بدأ بالغائب قال: أعطاهوني.

وقال سيبويه: هو قبيح لا تكلم به العرب، وقال أبو العباس: هذا كلام جيد ليس بقبيح وقال الله عز وجل: ﴿أَلْزِمُوهُمْ وَأَنْتُمْ كَارِهُونَ﴾ [هود: ٢٨] فتقول على هذا أعطاه إياه وهو أحسن من أعطاهوك فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب قلت: لمعطاهوه وليس بالكثير في كلامهم والأكثر المعطاء إياه والمنفصل بمنزلة الظاهر فأما المفعولان في ظننت وأخواتها فأصلها الابتداء الخبر كما جاء في (كان) فالأحسن أن نقول ظننتك إياه كما تقول: كان إياه وكنت إياه.

واعلم أنه لا يجوز أن يجتمع ضمير الفاعل والمفعول إذا كان المفعول هو الفاعل في الأفعال المتعدية والمؤثرة لا يجوز أن تقول: ضربتني ولا أضربك إذا أمرت، فإن أردت هذا قلت: ضربت نفسي واضرب نفسك وكذلك الغائب لا يجوز أن تقول: ضربه إذا أردت ضرب نفسه ويجوز في باب ظننت وحسنت أن يتعدى المضمر إلى المضمر ولا يجوز أن يتعدى المضمر إلى الظاهر تقول: ظننتي قائلاً ~~منطلقاً لأفعال غير مؤثرة ولا نافذة منك إلى غيرك فتقول على هذا: زيد ظنه منطلقاً فتعدى فعل المضمر في ظن إلى الهاء ولا يجوز زيدا ظن منطلقاً فتعدى فعل المضمر الذي في ظن إلى زيد فتكون قد عديت في هذا الباب فعل المضمر إلى الظاهر وإنما حقه أن يتعدى فعل المضمر إلى المضمر وتكون أيضاً قد جعلت المفعول الذي هو فضلة في الكلام لا بد منه وإلا بطل الكلام فهذه جميع علامات المضمر المرفوع والمنصوب قد بيئتها في المنفصل والمتصل وقد خبرتك أن المجرور لا علامة له منفصلة، وإن علامته في الإتيان كعلامة المنصوب لا فرق بينها في الكاف والهاء تقول: رأيتك كما تقول: مررت بك وتقول: ضربته كما تقول: مررت به فهذا مطرد لا زيادة فيه فإذا جاءوا إلى الباء التي هي ضمير التكلم زادوا في الفعل نونا قبل الباء لئلا يكسروا لام الفعل والفعل لا جر فيه فقالوا: ضربني فسلمت الفسحة بالنون ووقع الكسر على النون وكذلك: يضربني فإذا جاءوا بالاسم لم يحتاجوا إلى النون فقالوا: الضاربي في النصب واستحسنوا الكسرة في الباء موضع؛ لأنه يدخله الجر ولم~~

يستحسنوا ذلك في لام الفعل؛ لأنه موضع لا يدخله الجر وقالوا: إني ولعلي ولكنتي؛ لأن هذه حروف مشبهة بالفعل.

قال سيبويه: قلت له: يعني الخليل ما بال العرب قالت: إني وكأني ولعلي ولكنتي فزعم: أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة من كلامهم وأنهم يستقلون في كلامهم التضعيف فلما كثر استعمالهم إياها مع تضعيف الحروف حذفوا النون التي تلي الياء قال: فإن قلت: (لعلي) ليس فيها تضعيف فإنه زعم: أن اللام قريبة من النون يعني في خروجها من الفم وقد قال الشعراء في الضرورة: لبي.

وقال: سألت من قولهم: عني وقطني ولدي: ما بالهم جعلوا علامة المجرور ها هنا كعلامة المنصوب فقال: إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً ولم يرهقوا أن يحركوا الطاء التي في (قط) ولا النون التي في (من) فجاءوا بالنون ليسلم السكون وقدني بهذه المنزلة وهذه النون لا ينبغي أن تذكر في غير ما سمع من العرب لا يجوز أن تقول: قدني كما قلت مني وقد جاء في الشعر (قدني) قال الشاعر:

قدني من نصر الحبيب حسبي

(١) هنا ضرورة، والقياس قلني بالنون.

قال سيبويه: وسألت رحمه الله، يعني الخليل بن أحمد، عن قولهم قطني ومني ولدي ما بالهم جعلوا علامة المجرور ها هنا كعلامة المنصوب؟ فقال: إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة، إلا كان متحركاً مكسوراً، ولم يرهقوا أن يحركوا الطاء ولا النونات، لأنها لا تذكر أبداً، إلا وقبلها حرف متحرك مكسور، وكانت النون أولى، لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة التكلم، فجاءوا بالنون لأنها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار، وكرهوا أن يثبتوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإضمار.

ولما حملهم على أن لم يحركوا الطاء والنونات كراهية أن يشبه الأسماء نعو: بنت وهج، وأما ما يحرك آخره فنحو مع ولد، كتعريك أواخر هذه الأسماء، لأنه إذا تحرك آخره فقد صار كأواخر الأسماء، فمن ثم لم يجعلوها بمنزلة الأسماء، فمن ذلك معي ولدي في مع ولد، وقد جاء في الشعر قدني.

قال الشاعر:

فقال: قدي لما اضطر شبهه بحسبي كما قال: لبتى حيث اضطر.
وقال سيويه: لو أضفت إلى الياء الكاف تجر بها لقلت: ما أنت كي لأنها متحركة قال
الشاعر لما اضطر:
وأم أو عال كهـ _____ أو أقرباً^(١)...

قدي من نصر الحيين قدي
لما اضطر شبهه بحسبي وهني، لأن ما بعد حسب، ومن جرور، كما أن ما بعد قط جرور، فجعلوا علامة
الإضمار فيها سواء، كما قال: لبتى حيث اضطر، انتهى كلام سيويه.
ورده صاحب الكشف والبيضاري عند قوله تعالى: "قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا" على قراءة نافع يتحرك
نون لذن والاكفاء بها من نون الوقاية، كما في
قدي من نصر الحيين قدي
وعند ابن مالك نون الوقاية في قدي ~~قدي من نصر الحيين قدي~~ يجوز ذكرها وحذفها. انظر خزائن الأدب
٢٣٣/٣.

(١) هو من أرجوزة للعجاج، مطلعها:

ما حاج دمعاً ساكباً منكباً _____ من أن رأيت صاحيك أكابا
أي: دخلا في الكآبة، وهي الحزن، ثم وصف فيها حار الوحش وأنته، أراد أن يرد الماء فرأى الصياد
فهرب بأنته.
إلى أن قال:

نحى الذنابات _____ات شمالاً كتباً
وأم أو عال كهـ _____ أو أقرباً
ذات اليمين غير ما أن ينكبب _____

نساء تنحية: أبعدته عنه، وجعله في ناحية. وفاهل نحى ضمير يعود إلى حار وحش ذكره. يعني أنه مضى في
عدوه ناحية، فجعل الذنابات في جانب شماله، وأم أو عال في ناحية يمينه. وروى خلى الذنابات، وشمالاً على
الأول ظرف، وعلى الثاني ظرف أيضاً في وضع المفعول الثاني، لتضمين خلى معنى جعل.

وقال آخر لما اضطر:

فسلا نرى بفلاً ولا خلاً ولا نكسراً ولا كسراً إلا حلاً

فهذا قاله سيويه قياساً وهو هيز معروف في الكلام واستغنى عن (كي) بمثل.
ولام الإضافة تفتح مع المضمر إلا مع الياء لأن الياء تكسر ما قبلها تقول: كُة وَلَكْ ثم تقول: لي فتكسر؛ لأن هذه الياء لا يكون ما قبلها حرف متحرك إلا مكسوراً وهي مفارقة لأخواتها في هذا ألا ترى أنك تقول: هذا خلاؤه فتصرف فإذا أضفت خلاماً إلى نفسك قلت: هذا خلامي فذهب الإعراب وإنما فعلوا ذلك؛ لأن الضم قبلها لا يصلح فلما خبر لها الرفع وهو أول غير لها النصب إذا كان ثانياً وألزمته حالاً واحداً فقلت: وأيت خلامي.

والذنابات، قال الأندلسي في شرح المفصل: هو جمع ذناب بكسر الذال، وهي آخر الوادي، ينتهي إليه السيل. وكذلك آخر النهر. ووجدتها في موضع آخر: الذنابات بالوحدتين، وهي الجبال الصغار. انتهى.
وقال غيره: الذنابات بالذال والثون: اسم موضع يوم كان بين أبي بكر بن عبد البر الكوفي ولا في معجم البلدان لياقوت الحموي ولا في كتب اللغة المدونة.

وفسره شارح اللباب بالجبال الصغار، وفيه العمي يفتح الذال، وقال: اسم موضع بعينه. والكتب، يفتح الكاف والمثناة: القرب وأراد القريب، وهو حلة الشمال.

وأم أوهال، قال البكري: هل لفظ جمع وهل: هضبة في ديار بني تميم، ويقال لها: ذات أوهال. انظر خزانة الأدب ٩/٤.

(١) مشهوره بقوله: له ولمن، ولو اضطر فاحمر فأضاف الكاف إلى نفسه، قال: كي. وكي خطأ، من قبل أنه ليس من حرف يفتح قبل ياء الإضافة. انتهى.

قال النحاس: هذا عند سيويه قبيح، والملة له أن الإضمار يرد الشيء إلى أصله، فالكاف في موضع مثل، فإذا أضمرت ما بعدها، وجب أن تأتي بمثل. وأبو العباس، فيما حكى لنا علي بن سليمان، يميز الإضمار في هذا على القياس؛ لأن المضمر عقب المظهر، وقد نطقت به العرب.

وقد ذكرنا قبل ما ذكره بعض التحريين من إجازتهم: أنا كائنت، وكذلك، ورد أبي العباس لذلك. انتهى كلامه. وقال ابن عصفور في كتابه الضرورة: ومنه أ، يستعمل الحرف للضرورة استعمالاً لا يجوز مثله في الكلام. انظر خزانة الأدب ٧/٤.

واعلم أن الذي حكى من قولهم: لولاي ولولا شيء شد عن القياس كان عند شيخنا يجري مجرى الغلط والكلام الفصيح ما جاء به القرآن: لولا أنت.

كما قال عز وجل: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبا: ٢١] واللين قالوا: لولاك ولولاي قالوا: لأنها أسماء مبنية يؤكد المرفوع منها المخفوض فكانهم إنما يقتضرون العبارة عن المتكلم والمخاطب والغالب لا بأي لفظ كان؛ لأنه غير ملبس ولكنهم لا يجعلون غائباً مكان مخاطب لا يقولون: لولاه مكان لولاك فأما قولهم: عساك فالكاف منصوبة لأنك تقول: عساني فعساك مثل رماك وعساني مثل رماني.

واعلم أن علامة الإضمار قد ترد أشياء إلى أصولها فمن ذلك قولك: لعبد الله مال ثم تقول: لك وله إنما كسرت مع الظاهر في قولك لزيد مال كيلا يلتبس بلام الابتداء إذا قلت: لهذا أفضل منك ألا تراهم قالوا: يا لبحر حين آمنوا الالتباس فمن ذلك: أعطيتكموه في قول من قال: أعطيتكم ذاك فأسكن ردوه بالإضمار إلى أصله كما ردوا بالالف واللام حين قالوا: أعطيتكموه اليوم فكان الذين وقفوا بإسكان الميم كرهوا الوقف على الواو.

فلما وصلوا زال ما كرهوا فرددوا بضمهم بوزنهم يقول: أعطيتكموه بإسكان الميم كما قال في الظاهر أعطيتكم زيدا.

واعلم أن أنت وأنا ونحن وأخواتهن يكن فصلاً ومعنى الفصل أنهن يدخلن زوائد على المبتدأ المعرفة وخبره وما كان بمنزلة الابتداء والخبر ليؤذن بأن الخبر معرفة أو بمنزلة المعرفة ولا يكون الفصل إلا ما يصلح أن يكون كناية عن الاسم المذكور فأما ما الخبر فيه معرفة واضحة فنحو قولك: زيد هو العاقل وكان زيد هو العاقل، وأما ما الخبر فيه يقرب من المعرفة إذا أردت المعرفة وكان على لفظه فنحو قولك حسبت زيدا هو خيراً منك وكان زيد هو خيراً منك وتقول: إن زيدا هو الظريف فيكون فصل، وإن زيدا هو الظريف وتقول: إن كان زيداً هو الظريف، وإن كنا لنحن هي (نا) في كنا ولو قلت كان زيد أنت خيراً منه لم يجوز أن تجعل أنت فصلاً؛ لأن أنت غير زيد، فإن قلت: كنت أنت خيراً من زيد جاز أن يكون فصلاً وأن يكون تأكيداً فجميع هذه لمساثل الاسم فيها معرفة والخبر معرفة أو قريب منها مما لا يجوز أن يدخل

عليه الألف واللام ولو قلت: ما أظن أحداً هو خير منك لم يميز أن تجعل (هو) فصلاً لأن واحداً نكرة ولكن تقول: ما أظن أحداً هو خير منك فجعل: هو مبتدأ و(خير منك) خبره وهذا الباب يسميه الكوفيون العماد وقال الفراء: ادخلوا العماد ليفرقوا بين الفعل والنعته لأنك لو قلت: زيدٌ العاقل لأشبه النعت فإذا قلت: زيدٌ هو العاقل قطعت (هو) عن توهم النعت فهذا الذي يسميه البصريون لمصلاً يسميه الكوفيون عباداً وهو ملغى من الإعراب فلا يؤكد ولا ينسق عليه ولا يحال بينه وبين الألف واللام وما قاربها ولا يقدم قبل الاسم المبتدأ ولا قبل (كان) ولا يجوز كان هو القائم زيدٌ ولا هو القائم كان زيدٌ وقد حكى هذا من الكسائي؛ لأنه كان يجعل العماد بمنزلة الألف واللام في كل موضع يجوز وضعه معها فإذا قلت: كنت أنت القائم جاز أن يكون أنت فصلاً وجاز أن يكون تأكيداً ويجوز أن يبدأ به فترفع القائم.

ولك أن تشي الفعل وتجمعه وتؤنثه تقول: كان الزيدان هما القائمون وكان الزيدون هم القائمون وكانت منذ هي القائمة والظن أن جميع ما يدخل على المبتدأ والخبر يجوز الفصل فيه تقول: ظننتُ زيداً هو العاقل ^{هو القائم زيداً} فإذا قلت كان زيدٌ قائمةً جاريته فأدخلت الألف واللام على (قائمة) وجعلتها لزيد قلت: كان زيدٌ القائمة جاريته، فإن كانت الألف واللام للجارية صار المعنى: كان زيدٌ التي قامت جاريته فقلت: كان زيدٌ القائمة جاريته حيث لا يجوز عندي ولا عند الفراء من قبل أنه ينبغي أن يكون الألف واللام هي الفصل بعينه وأن يصلح أن يكون ضميراً للأول.

الباب الثالث من المبنيات

وهو الاسم الذي يشار به إلى المسمى

وفيه من أجل ذلك معنى الفعل وهي: ذَا وَذِه وَتَتْنِي ذَا وَذِه فتقول: ذَانِ فِي الرَّفْعِ وَفِيهِ فِي النَّهْبِ وَالْجَرِّ وَتَتْنِي (تَا) تَانٍ وَتَجْمَعُ ذَا وَذِه وَتَا أَوَّلُ وَأَوَّلَاءُ وَالْمَذْكَرُ وَالْمَوْثُ فِيهِ وَسَوَاءٌ هَذَا اسْمٌ تُشِيرُ بِهِ إِلَى الْمُخَاطَبِ إِلَى كُلِّ مَا حَضَرَ كَمَا يَدْخُلُونَ عَلَيْهِ هَاءُ التَّنْيَةِ فَيَقُولُونَ: هَذَا زَيْدٌ وَهَذِي أُمَّةٌ اللَّهِ فَإِذَا وَقَفُوا عَلَى الْيَاءِ أَبْدَلُوا مِنْهَا هَاءً فِي الْوَقْفِ فَإِذَا وَصَلُوا أَسْقَطُوا الْهَاءَ وَرَدُّوا الْيَاءَ وَيَدُلُّونَ مِنَ الْيَاءِ فَيَقُولُونَ: هَذِهِ أُمَّةٌ اللَّهِ فَإِذَا وَصَلُوا قَالُوا: هَذِي أُمَّةٌ اللَّهِ فَإِذَا وَقَفُوا حَذَلُوا الْهَاءَ وَرَدُّوا الْيَاءَ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هَذِهِ أُمَّةٌ اللَّهِ.

وهؤلاء تُحْمَدُ وَتَقْصُرُ، وَإِذَا مَدُّوا بَنَوْهُ عَلَى الْكَبْرِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَإِنْ أَدْخَلُوا كَافَ الْمُخَاطَبَةِ فَأَوَّلُ كَلَامِهِمْ لَمَّا يَشَارُ إِلَيْهِ وَآخِرُهُ لِلْمُخَاطَبِ وَالْكَافُ هَا هُنَا حَرْفُ جِيءَ بِهِ لِلْمُخَاطَبِ وَلَيْسَ بِاسْمٍ، لَأَنَّ إِضَافَةَ الْمُبْهَمَةِ مَحَالٌ مِنْ قَوْلِهَا مَا حَارَفَ فَلَا يَجُوزُ تَنْكِيرُهَا وَكُلُّ مُضَافٍ فَهُوَ نَكْرَةً قَبْلَ إِضَافَتِهِ فَإِذَا أُضِيفَ إِلَى مَعْرُوفَةٍ صَارَ بِالْإِضَافَةِ مَعْرُوفَةً وَهُوَ قَوْلُكَ: ذَاكَ، وَذَلِكَ وَاللَّامُ فِي (ذَلِكَ) زَالِدَةٌ وَالْأَصْلُ (ذَا) وَالْكَافُ لِلْمُخَاطَبِ لِقَطْعِ وَمَحَالٌ أَنْ تَكُونَ هُنَا اسْمًا لَمَّا بَيَّنْتَ لَكَ فَإِنَّمَا زِدْتَ الْكَافَ عَلَى (ذَا) وَكَانَتْ (ذَا) لَمَّا يَوْمِي إِلَيْهِ بِالْقُرْبِ.

فَإِذَا قُلْتَ ذَلِكَ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الَّذِي يَوْمِي إِلَيْهِ بَعِيدٌ وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ إِذَا أُرِدَتْ الْمُتَرَاخِي زِدْتَ كَافًا لِلْمُخَاطَبَةِ لِحَاجَتِكَ أَنْ تَنْبَهَ بِالْكَافِ الْمُخَاطَبَ وَنَظِيرُ هَذَا هُنَا وَهَذَا هُنَا وَهَنَّاكَ وَهَنَّاكَ إِذَا أَشْرَفْتَ إِلَى مَكَانٍ، فَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ: كَيْفَ ذَاكَ الرَّجُلُ، فَتَحَتِ الْكَافُ.

فَإِنْ سَأَلْتَ امْرَأَةً عَنْ رَجُلٍ قُلْتَ: كَيْفَ ذَاكَ الرَّجُلُ فَكَسَرْتَ الْكَافَ قَالَ اللَّهُ هِزْ وَجَلْ: ﴿كَذَلِكَ اللَّهُ يُخَلِّقُ مَا يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٤٧]، فَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ امْرَأَةٍ قُلْتَ: كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ، فَإِنْ سَأَلْتَ الْمَرْأَةَ عَنْ امْرَأَةٍ قُلْتَ: كَيْفَ تِلْكَ الْمَرْأَةُ فَكَسَرَ الْكَافَ، فَإِنْ سَأَلْتَ رَجُلًا عَنْ رَجُلَيْنِ قُلْتَ: كَيْفَ ذَانِكَ الرَّجُلَانِ وَمَنْ قَالَ فِي الرَّجُلِ ذَلِكَ: قَالَ فِي الْإِثْنَيْنِ: ذَانِكَ بِتَشْدِيدِ

النون أبدلوا من اللام نوناً وأدغمت إحدى النونين في الأخرى كما قال عز وجل: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾ [القصص: ٢٣]، فإن سألت عن جماعة رجلاً قلت: كيف أولئك الرجال وأولئك الرجال، فإن سألت رجلاً عن امرأتين قلت: كيف تانك المرأتان، وإن سألت امرأة عن رجلين قلت: كيف ذانك الرجلان يا امرأة، وإن سألتها عن جماعة قلت: كيف أولئك الرجال يا امرأة، فإن سألت رجلين عن رجلين قلت: كيف ذانكما الرجلان يا رجلان، وإن سألتها عن جماعة قلت: كيف أولئكما الرجال يا رجلان، وإن سألتها عن امرأة قلت: كيف تانكما المرأتان يا رجلان، وإن سألت جماعة من واحد قلت: كيف ذاكم الرجل يا رجال، وإن سألتهم عن رجلين قلت: كيف ذانكم الرجلان يا رجال، وإن سألتهم عن جماعة قلت: كيف أولئك الرجال يا رجال، وإن سألتهم عن امرأة قلت: كيف تلكم المرأة يا رجال، وإن سألتهم عن امرأتين قلت: كيف تانكم المرأتان يا رجال، وإن سألت امرأة امرأتين فعلامة المرأتين والرجلين في الخطاب سواء، فإن سألت نساء عن رجل قلت: كيف ذاك الرجل يا نساء وباللام: كيف ذلكن الرجل يا نساء قال الله عز وجل: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّ فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، فإن سألتهم عن رجلين قلت: كيف تيكن، وإن سألتهم عن جماعة قلت: كيف أولئكن النساء مثل المذكر.

واعلم أنه يجوز لك أن تجعل مخاطب الجماعة على لفظ الجنس أو مخاطب واحد من الجماعة فيكون الكلام له والمعنى يرجع إليهم كما قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَتَى آلًا تَعُولُوا﴾ [النساء: ٣] ولم يقل: ذلكم؛ لأن المخاطب النبي والدليل على أن في هذا معنى فعل قولهم: هذا زيد منطلقاً لأن منطلقاً انتصب على الحال والحال لا بد من أن يكون العامل فيها فعل أو معنى فعل.

باب الأسماء المبنية المفردة التي سمي بها الفعل

وذلك قولهم: (صه ومه ورويد وإيه) وما جاء على فعالٍ نحو: (خدار ونزال وشتان).
 فمعنى صه: اسكت، ومعنى مه: أكف، فهذان حرفان مبنيان على السكون سمي الفعل بهما
 فأما رويد: فمعناه: المهلة وهو مبني على الفتح ولم يسكن آخره؛ لأن قبله ساكناً فاختر له
 الفتح للياء قبله تقول: رويد زيداً فتعبيه فأما قولك: رويدك زيداً، فإن الكاف زائدة
 للمخاطبة وليست باسم وإنما هي بمنزلة قولك: التجاءك يا فتى وأرايتك زيداً ما فعل ويدك
 على أن الكاف ليست باسم في التجاءك دخول الألف واللام والألف واللام والإضافة لا
 يجتمعان وكذلك الكاف في: أرايتك زيداً زائدة للمخاطبة وتأكيده ألا ترى أن الفعل إنما حمل
 في زيد، فإن قلت: إروة كان المصدر إرواداً وتصرف جميع المصادر، فإن حذف الزوائد على
 هذه الشريطة صرفت: رويد فقلت: رويداً انتهى، وإن نعت به قلت: ضمة وضماً رويداً
 وتضييفه؛ لأنه كسائر المصادر تقول: رويداً زيداً كما قال الله عز وجل: ﴿فَضْرِبَ الرُّقَابِ﴾
 [محمد: ٤] ورويداً زيداً كما تقول ضرباً زيداً في الأمر فأما إيه وآه فمعنى إيه الأمر بأن: يزيدك
 من الحديث المجهود بينكما فإذا نوت قلت: إيه والتنوين للتنكير كأنك قلت: هات حديثاً
 وذاك كأنه قال: هات الحديث قال ذو الرمة:

وَقَفْنَا قُلْنَا بِهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدُّيَارِ الْبَلَّاحِ^(١)

(١) ابن السكيت والجوهري، قالوا: إنما جاء ذو الرمة هنا ب إيه غير منون، مع أنه موصول بما بعده، لأنه
 نوى الوقف. هذا الكلام نقله الجوهري عن ابن السكيت، ثم نقل عن ابن السري الزجاج أنه قال: إذا قلت:
 إيه يا رجل، فإنما تأمره بأن يزيدك من الحديث المجهود بينكما، كأنك قلت: هات الحديث. فإن قلت: إيه
 بالتنوين فكأنك قلت: هات حديثاً ما؛ لأن التنوين تنكير. وذو الرمة أراد التنوين فتركه للضرورة. انتهى.
 وإنما كان ترك التنوين ضرورة لأنه أراد من الطفل أن يخبره عنها أي حديث كان، وليس فيه ما يقتضي أن يحدثه
 حديثاً مجهولاً. كما قيل، وفيه أنه إنما طلب حديثاً مخصوصاً وهو الحديث عن أم سالم. وفيه يسقط قول ثعلب
 في أماليه: تقول العرب: إيه بالتنوين بمعنى حدثنا. وأما قول ذي الرمة فإنه ترك التنوين ويبنى على الوقف،
 ومعناه إيه أي: حدثنا. قال ابن جني في صر الصناعة: تنوين التنكير لا يوجد في معرفة، ولا إلا تابعاً لحركات

فإذا فتحت فهي زجر ونهي كقولك: إيه يا رجل إني جئتكَ فإذا لم ينون فالتصويت يريد الزجر عن شيء معروف، وإذا نون فلأنها تريد الزجر عن شيء منكر قال حاتم:

إيهأ فندى لكم أمي وما ولدت خاموا على مجذكم واكفوا من اتكلا

ومن ينون إذا فتح فكثير والقليل من يفتح ولا ينون وجميع التنوين الذي يدخل في هذه الأصوات إنما يفرق بين التعريف والتكبر تقول: صه يا رجل هذا الأصل في جميع هذه المبيات ومنها ما يستعمل بنون تنوين البتة فما دخله التنوين؛ لأنه نكرة قوهم: فدى لك يريدون به الدعاء والدعاء حقه أن يكون على لفظ الأمر فمن العرب من يني هذه اللفظة على الكسر وينونها لأنها نكرة يريد بها معنى الدعاء.

ومن هذا الباب قوهم: هاء يا فتى ويشى فيقول هاتياً وهاتم للجميع كما قال عز وجل: ﴿هَاقُمُ اقْرَؤْ كِتَابِيهٖ﴾ [الحاقة: ١٩] وللمؤنث هاء بلا ياء مثل هاءك والتثنية هاءما مثل المذكورين وهان تقوم الهمزة في جميع ذا مقام الكسب ولك أن تقول: هاء يا قوم كما قال عز وجل: ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [المجادلة: ١٢] **والأصل الكلام** (ذلكم) هذا في الخطاب يجوز؛ لأن كل واحد منهم يخاطب وقال: هاءك **والأصل** والمؤنث هاءك، وأما ما كان على مثال فعال مكسور الآخر فهو على أربعة أضرب والأصل واحد.

البناء، وذلك نحو: إيه، فإذا نونت، وقلت: إيه فكانت قلت: استزادة. وإذا قلت: إيه، فكانت قلت: الاستزادة. فصار التنوين علم التكبر، وتركه علم التعريف. قال ذو الرمة:

وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم

فكانه قال: الاستزادة. وأما من أنكر هذا البيت على ذي الرمة فلأنها خفي عليه هذا الموضع، هذا كلامه. وفي شرح الصغار لسيبويه: وأما إيه فمعناه حدث أو زدا تكن هو لازم، لا يقال: إيه كذا. قال أبو حيان: قد استعمله بعض الشعراء المولدين متعدداً، فقال:

إيه أحاديث نعيان ومساكنه

وقال آخر:

إيه حديثك عن أخبارهم إيه

والبيت من قصيدة طويلة لذي الرمة. انظر خزنة الأدب ٣٣٦/٢.

واعلم أنه لا يبنى شيء من هذا الباب على الكسر إلا وهو مؤنث معرفة ومعدول عن جهته وإنما يبنى على الكسر لأن الكسر مما يؤنث به تقول للمرأة: أنتِ فعلت وإنك فاعلة وكان أصل هذا إذا أردت به الأمر السكون فحركت لالتقاء الساكنين فجعلت الحركة الكسر للتأنيث، وذلك قولك: نَزَالٍ وَتَرَالٍ ومعناه: أنزل وأترك فهما معدولان عن المتاركة والمتازلة قال الشاعر:

وَلَسْنَمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُحِيتَ نَزَالٍ وَلُسَجَّ فِي الدُّعْرِ

(١) قوله: ولنعم حشو الدرع إلخ، جعل لايس الدرع حشواً لما لا شياؤها عليه، كما يشتمل الإناء على ما فيه. وهو العامل في إذا، لأنه بمعنى لايس، وقيل: متعلق بنعم لما فيه من معنى الثناء كما فيها قبله. والجمل، بالنغم: الحادث العظيم كالجمل. وقوله: على ظهر، أي: ظهر حول قوي. والدمار: ما يجب عليه أن يحمله من حرمة. والجمل: الناقة الجليلة وجمعها جمل، وقيل هنا جملني: جماعة العشرة. وقوله: أمين مفيد الصدر، أي: لا يضر إلا الجمل، ولا ينطوي إلا على الرخاء والخير ويحفظ السر، فهو مأمون على ما غاب في صدره. والخدب: المتعطف المشفق. والمولى: ابن العم والعم لك الفقير والمحتاج. والدميمة: العطية الجزيلة. وجز الناصية تكون في الأسير، إذا أنعم عليه وأطلق من سجنه وأخلى للاختيار. وراخهم: ناهضهم وهجرهم وعاداهم. وقوله: ومرهق النيران، أي: تغشى ناره، يقال: رهقت الرجل، إذا غشيت وأحطت به؛ والمشدد للتكثير. يصف أنه يوقد النار بالليل للطبخ وإطعام الناس، وليعشو إليها الضيف والغريب. وكثرة النيران، للإخبار عن سعة معرفة. والأواء: شدة الزمان والقحط. وقوله: غير ملعن القدر، أي: لا يؤكل ما فيها دون الضيف، والجار، واليتيم، والمسكين، فهو محمود القدر، لا ملعومها. وأوقع اللعن على القدر مجازاً، وهو يريد صاحبها. وقوله: ويقيك ما وقى الأكارم إلخ، وقى بالبناء للمفعول. والحبوب: الإثم، أي: إن الأكارم وقوا أن يسبوا فيقيك ذلك أنت أيضاً، أي: إنه لا يغدر، ولا يسب، فبأي ياثم. ودوي: ما وقى الأكارم بالبناء للفاعل ونصب الأكارم. وقوله: وإذا برزت به، أي: برزت إليه، يعني: إذا صرت إليه صرت إلى رجل واسع الخلق طيب الخير. وقوله: متصرف للمجد إلخ، أي: يتصرف في كل باب من الخير، لاكتساب المجد. والمعترف: الصابر، أي: يصبر لما نابه من الأمر، ويحتمله. وقوله: يراح، أي: ينجس ويخف ويضطرب، لأن يفعل فعلاً كريهاً يذكر به، ويمدح من أجله. وقوله: جلد بحث إلخ، أي: قوي العزم، مجتهد فيما ينفع العشرة من التألف والاجتماع، فهو بحث على ذلك ويدعو إليه، إذا كره الظنون الاجتماع والتألف، لما يلزمه عند ذلك، من المشاركة والمواساة بهالة نفسه. والظنون: الذي لا يؤمن بما عنده، لما علم من قلة خيره. وجوامع الأمر: ما

فقال: ذهبت لما ذكر ذلك في التأنيث.

وقالوا: تراكمها وحذار ونظائر فهذا ما سمي الفعل به باسم مؤنث ويكون (فعل) صفة غالباً تحمل محل الاسم نحو قولهم: للمضجع جعاري يا فتى وللمنية: خلقي ويكون في التأنيث نحو يا فساق.

والثالث: أن تسمي امرأة أو شيئاً مؤنثاً باسم مصوغ على هذا المثال نحو: خطام ووقاشي.

والرابع: ما عدل من المصدر نحو قوله:

جَمَادِيهَا جَمَادٍ وَلَا تَقُولِي طَوَالَ اللَّغْرِ مَا ذُكِرَتْ جَمَادٍ^(١)

قال سيويه: يريد: قولي لما جود ولا تقولي لما خلد ومن ذلك فجاري يريدون: الفجرة وسار يريدون: المسرة ويدار يريدون: البدو وقد جاء من بنات الأربعة معدولاً مبني قر قار وعز عاز وهي أنثى وشتان: مبني على الفتح، لأن جود مؤنث فهو اسم للفعل إلا أن الفعل هنا خبر أمر وهو خبر ومعناه: البعد المفرط، وذلك قولك شتان زيدى وعمرو فمعناه: بعد ما بين

مركز تحقيق تكوير علوم

يجمع الناس في شأنهم. وقوله: ولأنت تفري إلخ، هذا مثل ضربه. والخالق: الذي يقدر الأديم ويجهته لأن يقطعه ويغززه. والفري: القطع. والمعنى: إنك إذا بهأت لأمر مضيت له، وأنظفته ولم تصجر عنه، وبعض القوم يقدر الأمر وينتهي له، ثم لا يعزم عليه ولا يرضيه، عجزاً وضعف همة. قال ابن قتيبة في أدب الكتاب: فري الأديم: قطعه على جهة الإصلاح، وأفراء: قطعه على جهة الإفساد. وقال ابن السيد: هذا قول جمهور اللغويين، وقد وجدنا فري مستعملاً في القطع على جهة الإفساد. انظر خزنة الأدب ٣٧٢/٢.

(١) قالوا: معناه قولي لما: جوداً، ولا تقولي: خلدًا، بالتكبير والتذكير. وهذا وارء على قولهم إن فعل معدول عن معرف مؤنث. ومن قال كنا ابن السراج في الأصول فإنه قال بعد ما أنشد البيت: قال سيويه: يريد قولي لما: جوداً، ولا تقولي لما: خلدًا. ومنهم ابن الشجري، قال في أماليه: جاد: اسم للجود، وحاد: اسم للحمد في هذا البيت. أراد قولوا لما: جوداً، ولا تقولوا لما: خلدًا. وهذا لا يرد عليهم، فإنهم قالوا: لا بد من التعريف والتأنيث في فعال بالمعاني الأربعة. وقولهم: معناه جوداً وخذلاً وما أشبهه، فإنها هو تساهل في التعبير عنه. وكذلك فعل سيويه، إلا أنه اعتبر التأنيث في المعدول عنه، إما تحقيقاً أو تقديرًا، قال: وأما ما جاء اسماً للمصدر، فنحو فجار معدولة عن الفجرة وسار معدولة عن المسرة. انظر خزنة الأدب ٢٧٨/٢.

زيد وعمر جدًّا وهو مأخوذ من شتَّ والتشتُّ التبعيد ما بين الشيئين أو الأشياء فتقدير:
شتانَ زيدٌ وعمرٌ تباعدَ زيدٌ وعمرٌ ولأنه اسم لفعلٍ ما تم به كلام قال الشاعر:
شَتَانٌ هَلَا وَالْعِنَاقُ وَالنُّومُ وَالْمُثْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ السُّومِ
فجميع هذه الأسماء التي سمي بها الفعل إنما أريد بها المبالغة ولو لا ذلك لكانت الأفعال
قد كُفَّت عنها.

(١) وهذا مما يرد على الأصمعي، ويؤيد قول غيره أن شتان لا يكتب بواحد، لأنه ولعب لاثنتين فصاعداً.
وقد أجاز ثعلب ما منعه الأصمعي، قال في لحيته: ويقول: شتانَ زيدٌ وعمرٌ، وشتان ما هما، نون شتان
مفتوحة. إن شئت قلت شتان ما بينهما. والفراء يخفف نون شتان. انتهى. وحصل الكلام فيها أن شتان يكون
مرفوعاً شيئين اتفاقاً، وأكثر عند غير الأصمعي، ويكون معهما ما الزائدة ويدونها. والصحيح جواز شتان ما
بينهما، خلافاً للأصمعي. ولم يتعرض ابن السراج في الأصول لهذا. قال: قولك شتان زيد وعمر، معناه بعد
ما بين زيد وعمر جدًّا. وهو مأخوذ من شتَّ، والتشتُّ: التبعيد ما بين الشيئين أو الأشياء، فتقدير: تباعد
زيد وعمر. انتهى. وهي عند الشارح قسيان: أحدهما ما ذكر من أنه لا بد لها من مرفوعين فصاعداً. والثاني:
جواز الاكتفاء بمرفوع واحد. وهو في شتان شيئين يكون بينهما جازاً. وفي استعمالها مع ما الموصولة
بفعل، ولم يذكره. وهو ما أورده الفراء في الشعر المذكور، وهو لشتان ما أنوي. ويتبين أن تقدير ما الموصولة
في الفعل الثاني، ليكون مرفوعاً شيئين. وهي اسم فعلٍ حل الصحيح. قال ابن عصفور في شرح الإيضاح:
وهو ساكن في الأصل، إلا أنه حرك لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحةً إنباعاً لما قبلها وطلباً للخفض، ولأنه
واقعٌ موضوع الماضي مبنيٌّ على الفتح، فجعلت حركته كحركته. وزعم المرزوقي والهرودي في شرح الفصح
أنها مصدر. قال الأول: شتان مصدر لم يستعمل فعله. وهو مبنيٌّ على الفتح، لأنه موضع فعل ماضٍ، وزيدٌ:
فاعل له. وقال الثاني: معنى شتان البعد المفرط بين الشيئين، وهو اسمٌ وضع موضع الفعل الماضي، تقديره:
شت زيد وعمر، أي: تشتتاً وتفرقاً جدًّا. ومبنيٌّ الرجاء كما نقل الشارح المحقق. قال ابن عصفور: وزعم
الزجاج أنه مصدر واقعٌ موقع الفعل جاء على فعلان فخالف أخواته، فبني للملك، فإن قيل: لنا فعلانٌ في
المصادر، قالوا: لوى يلوي لواناً، وشتت شتاتاً. وأن لو وضعت لواناً وشتاتاً موضع الفعل، لبيها على إهرايها
ولم ينها. فالجواب: أنها مصدران قد استعملا بعد فعلها وتمكنا، فإذا وقعا موقع فعلها بقيا على إهرايها،
وليس كذلك شتان؛ لأنك لا تقول شت يشت شتاتاً، وإنما استعمل في أول أحواله موضوعاً موضع الفعل
المبني، فبني لذلك. انتهى. قال ناظر الجيش في شرح التسهيل: مقتضى هذا الجواب أن تبنى المصادر الملتزم
إهرايها ناصبها، كسبحان الله ومعاذ الله. انتهى. انظر خزنة الأدب ٢/ ٣٦٠.

باب الاسم الذي قام مقام الحرف

وذلك: (كَمْ، وَمَنْ، وَمَا، وَكَيْفَ، وَمَتَى، وَأَيْنَ).

فأما (كَمْ) فبنيت لأنها وقعت موقع حرف الاستفهام وهو الألف وأصل الاستفهام بحروف المعاني لأنها آلة إذا دخلت في الكلام أعلمت أن الخبر استخبار: و(كَمْ) اسم لعدد مبهم.

فقالوا: كَمْ مَالِكٌ فَأَوْقَعُوا (كَمْ) موقع الألف لما في ذلك من الحكمة والاختصار إذ كان قد أغناهم عن أن يقولوا أعشرون مَالِكٌ أثلثون مَالِكٌ أخمسون والعدد بلا نهاية فأتوا باسم يتنظم العدد كله.

وأما (مَنْ) فجعلون سؤالاً عن مَنْ يعقل نحو قولك: مَنْ هذا وَمَنْ عمرو فاستغني بمن عن قولك: أزيد هذا عمرو هذا أبكر هذا والأسماء لا تخصي فانتظم بِمَنْ جميع ذلك ووقعت أيضاً موقع حرف الجزاء وهو (إِنْ) في قولك: مَنْ يَأْتِيَنِي آتِهِ.

وأما (مَا) فيسأل بها عن الأجسام والصفات تقول: ما هذا الشيء فيقال: إنسان أو حمار أو ذهب أو فضة ففيها من الاختصار مثل ما قال في (مَنْ) وتساءل بها عن الصفات فتقول: ما زيد فيقال: الطويل والقصير وما أشبه ذلك ولا يكون جوابها زيد ولا عمرو، فإن جعلت الصفة في موضع الموصوف على العموم جاز أن تقع على مَنْ يعقل.

ومن كلام العرب: سبحان ما سبح الرعد بحمده وسبحان ما سخر كن لنا وقال الله عز وجل: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾ [الشعر: ٥] فقال قوم: معناه: وَمَنْ بَنَاهَا وقال آخرون: إنها والسماء وبناها كما تقول: بلغني ما صنعت: أي صنعتك؛ لأن (ما) إذا وصلت بالفعل كانت بمعنى المصلر.

وأما (كَيْفَ) فسؤال عن حال يتنظم جميع الأحوال يقال: كيف أنت فتقول: صالح وصحيح وأكل وشارب ونائم وجالس وقاعد والأحوال أكثر من أن يحاط بها فإذا قلت: (كَيْفَ) فقد أغنى عن ذكر ذلك كله وهي مبنية على الفتح؛ لأن قبل الياء فاء فاستقلوا الكسر

مع الباء وأصل تحريك التقاء الساكنين الكسر فمتى حركوا بغير ذلك فإنها هو للإستقبال أو لإتباع اللفظ اللفظ.

فأما (متى) فسؤال عن زمان وهو اسم مبني والقصة فيه كقصة (مَنْ وكيف) في أنه مغني عن جميع أسماء الزمان أيوم الجمعة القتال أم يوم السبت أم يوم الأحد أم سنة كذا أم شهر كذا فمتى يغني عن هذا كله وكذا (أَيَّانَ) في معناها: كما قال الله عز وجل: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ٦] وقال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [النازعات: ٤٢] ونيت على الفتح؛ لأن قبلها ألفاً فاتبعوا الفتح الفتح.

وأما (أَيْنَ) فسؤال عن مكان وهي كمّية في السؤال عن الزمان إذا قلت: أَيْنَ زيد قيل لك: في بغداد أو البصرة أو السوق فلا يمتنع مكانٌ من أن يكون جواباً وإنها الجواب من جنس السؤال فإذا سئلت عن مكان لم يميز أن تخبر بزمان، وإذا سئلت عن عدد لم يميز أن تخبر بحال، وإذا سئلت عن معرفة لم يميز أن تخبر بنكرة وإذا سئلت عن نكرة لم يميز أن تخبر بمعرفة فهذه المبنيات المبهمة إنها تعرف بأخواتها وتعلم من أخواتها من الإعراب بذلك.

مركز تحقيق تكثير علوم

باب الظرف الذي يتمكن وهو الخامس من المبنيات

وذلك نحو الآن ومُنْذُ ومنْذُ فأما الآن فقال أبو العباس رحمه الله: إنها بني؛ لأنه وقع معرفة وهو بما وقعت معرفته قبل تكرره لأنك إذا قلت: الآن فإنها تعني به الوقت الذي أنت فيه من الزمان فليس له ما يشركه ليس هو آن وأن فتدخل عليه الألف واللام للمعرفة وإنها وقع معرفة لما أنت فيه من الوقت.

وأما (مُنْذُ) فإذا استعملت اسماً أن يقع ما بعدها مرفوع أو جملة نحو: ما رأيته منذ يومان، وإن المعنى: بيني وبين رأيته يومان وقد فسرت ذلك فيما تقدم وهي مبنية على الضم وإنها حركت لذلك؛ لأن قبلها ساكناً وبنيت على الضم لأنها غاية هند مسبوقة واتبعوا الضم الضم وقد يستعمل حرفاً يجر، وأما (مذ) فمحذوفة من (مُنْذُ) والأغلب على (مُنْذُ) أن تستعمل اسماً ولو سميت إنساناً بمذ لقلت مُنْذُ إذا صغرته فحدث ما ذهب وصار (مُنْذُ) أغلب على الأسماء لأنها منقوصة ولندن ومن حل.



كما قال الشاعر:

وهي تَنُوشُ الخوض توشاً من عكاً

(١) قال الأعمش: وصف إبلاً وردهت الماء في فلاة من الأرض، فعاتته، وتناولته من أحلاه، ولم تمنع لي شربه. انتهى.

وقال الجواليقي في شرح أبيات أدب الكاتب: يصف إبلاً تشرب من ماء الخوض، وتناول ما فيه من الماء تناولاً من فوق، تقطع به أرغماً بعيداً، وتستغني به عن اللبغة فيه. والأجواز: جمع جوز بفتح الجيم، وهو الوسط.

وقال ابن السيد في شعر أبياته أيضاً: لا أعلم هنا الرجز لمن هو؟ يصف ناقه شرب الماء من الخوض. وقد يمكن أن يصف إبلاً، ويريد بقوله: به تقطع أجواز القلا أنهم كانوا إذا حاولوا سقوا إبلهم الماء على نحو ما يقدرونه من بعد المسافة وقربها، وكانوا يعملون أظهاء إبلهم ثلثاً وربعاً وخمساً إلى العشر، والعشر نهاية الأظهاء.

وكانوا ربما احتاجوا في الفلاة إلى الماء ولا ماء عندهم، فيتحرون الإبل، ويستخرجون ما في أجوافها من الماء ويشربونه. انظر خزانة الأدب ٤٠٣/٣.

وأما الأفعال فنحو: خذ وكُل وع كلامي وشي ثوباً، وأما الحروف فلا يلحقها ذلك وكانت مد ومنذ أغلب على الحروف فكل واحد منهما يصلح في مكان أختها وإنما ذكرنا منذ ومد في الظروف لأنها مستعملتان في الزمان.

الباب السادس من المبنيات المقررة

وهو الصوت المحكي

وذلك نحو: غاق وهي حكاية صوت الغراب وماء وهو حكاية صوت الشاة وعاء وحاء زجر ومن ذلك حروف الهجاء نحو ألف باء تاء ثاء وجميع حروف المعجم إذا تهيئت مقصورة موقوفة وكذلك كاف ميم موقوفة في التهجي أما زاي فيقال: زاي وزى والعند مثله إذا أردت العدد فقط.

ونال سبويه تقول: واحد اثنان فتشم الواحد؛ لأنه اسم ليس كالصوت ومنهم من يقول: ثلاثة أربعة فيطرخ حركة الهمة على الهاء ويفتحها ولم يحولها تاء؛ لأنه جعلها ساكنة والساكن لا يغير في الإدراج فإذا لم ترد التهجي بهذه الحروف ولم ترد أن تعد بأسماء العدد قررت منها جرت مجرى الأسماء ومددت المقصور في الهجاء فقلت: هذه الباء أحسن من هذه الباء وتقول: هذه الميم أحسن من هذه الميم وكذا قلت بعضها على بعضي أحرمت لأنها قد خرجت من باب الحكاية، وذلك بجو قولك: ميم وباء وثلاثة وأربعة إنما مددت المقصور من حروف الهجاء إذا جعلته اسماً وأعرسته لأن الأسماء لا يكون منها شيء على حرفين أحدهما حرف علة.

ذكر الضرب الثاني من المبنيات وهو الكلم المركب:

هذه الأسماء على ضربين: فضرب منها يبنى فيه الاسم مع غيره وكان الأصل أن يكون كل واحد منهما منفرداً من صاحبه والضرب الثاني: أن يكون أصل الاسم الإضافة فيحذف المضاف إليه وهو في النية.

فالضرب الأول على ستة أقسام: اسم مبني مع اسم واسم مبني مع فعل واسم مبني مع حرف واسم مع صوت وحرف مبني مع فعل وصوت مع صوت فأما الاسم الذي بني مع الاسم فخمسة عشر وستة عشر، وكل كلمتين من هذا الضرب من العدد فهما مبنيان على الفتح.

وكان الأصل خمسة وعشرة فحذفت الراو وبني أحدهما مع الآخر اختصاراً وجعلوا
 كاسم واحد وكذلك حادي عشر وثالث عشر إلى تاسع عشر والعرب تدع خمسة عشر في
 الإضافة والألف واللام على حالها ومنهم من يقول: خمسة عشر وهي رديئة ومن ذلك:
 حصن يبصن بيا على الفتح وهي تقال عند اختلاط الأمر وذهب شمر بنغز وأياضي سباً ومعناه
 الإفتراق وقال قلاً بمنزلة خمسة عشر ولكنهم كرهوا الفتح في الياء والألف لا يمكن تحريكها.
 ومن ذلك: خاز باز وهو ذباب عند بعضهم وعند بعضهم داء ومنهم من يكسر فيقول
 خاز باز وبعض يقول: الخاز باز كحضر موت ومنهم من يقول: خاز باز فيضيف وينون ومن
 ذلك قولهم: بيت بيت وبيت بين ومنهم من بيني هذا ومنهم من يضيف وبني صباح مساء
 ويوم يوم ومنهم من يضيف جميع هذا ومن ذلك لقبته كفة كفة وكفة كفة.

وأعلم أنهم لا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا إذا أرادوا الحال
 والظرف والأصل والقياس الإضافة فإذا سمعت بشيء من ذا أضفته فإذا قلت: أنت تأتينا في
 كل صباح ومساء أضفت لا غيراً لأنه قد زال الظرف وصار اسماً خالصاً فمعنى قولهم: هو
 جاري بيت بيت أي ملاصقاً ووقع بين بين أي وسطاً، وأما قال قلاً بمنزلة: حضر موت؛ لأنه
 اسم بلد وليس بظرف ولا حال.

وأسماء الزمان إذا أضيفت إلى اسم مبني جاز أن تعربها وجاز أن تبنيها وذلك نحو:
 (يومئذ) تقول: سير عليه يومئذ ويومئذ والتثنية ها هنا مقطوع ليحتمل أنه ليس يراد به الإضافة
 والكسر في الدال من أجل مكوا، التثنية فقرأ على هذا إن شئت: (من عذاب يومئذ) و(من
 عذاب يومئذ)^(١) [المعارج: ١١] ومذهب أبي العباس رحمه الله في دخول التثنية هنا أنه عوض
 من حذف المضاف إليه.

(١) اختلفوا في فتح الميم وكسرها من قوله: «يومئذ» في ثلاثة مواضع: في عود والنمل وسأل سائل.
 فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر «يوم من غزوي يومئذ» و«من عذاب يومئذ» و«وهم من فرغ
 يومئذ» مضافاً ثلاثهن بكسر الميم.

الثاني اسم بني مع فعل: وهو قولهم: حبنا هند وحبنا زيد بني حب وهو فعل مع ذا وهو اسم.

ومن العرب من يقول في أحب: حب. وقولهم: محبوب إنها جاء على حب ولو كان على أحب لكان محب فإذا بنوا أحب مع ذا اجتمعوا على طرح الألف والدليل على أن حبنا بمنزلة اسم أنك لا تقول حبذو وأنه لا يجوز أن تقول حبنا وتقف حتى تقول: زيد أو هند فتأتي بخير فحبنا مبتدأ وهند وزيد خبر ومما يدل على أن حب مع ذا بمنزلة اسم أنه لا يجوز لك أن تقول: حب في الدار ذا زيد فلا يجوز أن تفصل بينهما وبين (ذا) كما تفصل في باب نعم.

الثالث اسم بني مع حرف: وذلك قولك: لا رجل ولا غلام ويدلك على أن (لا) مع رجل بمنزلة اسم واحد أنه لا يجوز لك أن تفصل رجلاً من (لا) لا تقول: لا فيها رجل لك يجوز القول: لا ماء ماء بارداً ولا رجل رجل متلحاً عندك فبي (ماء مع ماء ورجلاً مع رجل).

قال أبو بكر: وقد استقصيت ذكر ما في بابي ومن ذلك قولهم: يا زيدا ويا أيها الرجل فاي اسم وهاء حرف وهو غير مفارق لأي في النداء وقد بينا ذا في باب النداء.

وقرأ عاصم، وحزرة: «ومن خزي يومئذ» و «من عذاب يومئذ» مثل أبي عمرو وأصحابه، وخالفوه في قوله: «من فرغ يومئذ»، فتون عاصم وحزرة، وفتح الميم في «يومئذ».

وقرأ الكسائي: «ومن خزي يومئذ» و «من عذاب يومئذ» بفتح الميم فيهما مع الإضافة، وقرأ: «وهم من فرغ» منوناً، «يومئذ» نصباً.

واختلف عن نافع، فروى ابن جازر وأبو بكر بن أبي أوس، والمسيبي، وقالون، وورش، ويعقوب بن جعفر، كل هؤلاء عن نافع بالإضافة في الأحرف الثلاثة وفتح الميم، وقال إسحاق بن جعفر عنه: بالإضافة في الثلاثة، وكسر الميم، ولا يجوز كسر الميم إذا نونت «من فرغ»، ويجوز فتحها وكسرها إذا لم تنون.

قال أبو علي: قوله: «ومن خزي يومئذ» يوم: من قوله: «يومئذ» ظرف كسرت أو فتحت في المعنى إلا أنه اتسع فيه، فجعل اسماً. [الحجة للقراء المبيحة: ٤/ ٣٤٧].

الرابع اسم بني مع صوت: وذلك نحو سيبويه وعمرويه تقول: هذا سيبويه يا هذا وهذا عمرويه يا فلان وهو مبني على الكسر، وإن قلت: مررت بعمرويه وعمرويه آخر نونت الثاني؛ لأنه نكرة.

الخامس: الحرف الذي بني مع الفعل: وذلك: هَلَمْ مبنياً على الفتح وهو اسم للفعل ومعناه: تعال ويدل على أنه حرف بني مع فعل قول من قال من العرب: هلمنا للإثنين وهلموا للجماعة وصرفوه تصرف لم يكلف والمعنى يدل على ذلك.

السادس الصوت الذي بني مع الصوت: وذلك قولهم: حَيَّ هَلْ الثريد ومعناه: إيتوا الثريد وحكى سيبويه: عن أبي الخطاب أن بعض العرب يقول: حَيْهَل الصلاة.

الضرب الثاني: من القسمة الأولى وهو ما أصله الإضافة إلى اسم فحذف المضاف إليه:

فهذه المضافات على قسمين: قسم حذف المضاف إليه البتة وضرب منع الإضافة إلى الواحد وأضيف إلى جملة فأما ما حذف المضاف إليه فيجاء على ضربين: منها ما بني على الضمة وهي التي يسميها النحويون الضمة المنعقدة عن وجهها قبل وغير وحسب فجميع هذه كان أصلها الإضافة تقول: جئت من قبل من جئت هذا وكنت أول هذا أو فوق وغير هذا وهذا حسبك أي كافيك فلما حذف ما أضيفت إليه بنيت وإنما بنيت على الحركة ولم تبن على السكون وفي بعضها ما قبل لانه متحرك لأنها أسماء أصلها التمكن وتكون نكرات معربات فلما بنيت تمجب إسكانها وزادها فضيلة على ما لا أصل له في التمكن فهذه حلة بنائها على الحركة، وأما بناؤها على الضم خاصة فلأن أكثر أحوال هذه الظروف أن تكون منصوبة، وذلك الغالب عليها فأخرجت إلى الضم ولم تخرج إلى الكسر لأن الكسر أخو النصب وجعلوا ذلك علامة للغاية؛ لأن الكسر حقه أن يكون لالتقاء الساكنين فتجنبوه ما هنا؛ لأنه موضع تحرك لغير التقاء الساكنين.

الثاني: ما بني وليس بغاية من ذلك أمس مبنية على الكسر وكسرت لالتقاء الساكنين وإنما بني؛ لأنه يقال لليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه وهو ملازم لكل يوم من أيام الجمعة ووقع في أول أحواله معرفة فمعرفة قبل نكرته فمتى نكرته أعربت وغد ليس كذلك؛ لأنه غير

معلوم؛ لأنه مستعمل لا تعرفه فإذا أضفت أمسي نكرته ثم أضفته فيصير معرفة بالإضافة كما تقول: زيدك إذا جعلته من أمة تجلبها زيد وعرفته بالإضافة وزالت المعرفة الأولى.

وقال أبو العباس رحمه الله في قول الشاعر:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَأْوَانِ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ جَيْنَ بَقَاءٍ

(١) على أن أصله عند المبرد والسيرائي: ولات أوان طلبوا، فحذفت الجملة وبني أوان على السكون أو على الكسر، ثم أبدل التنوين من المضاف إليه كما في يومئذ.

قال ابن هشام في "المغني": "قرأ "ولات حين مناصي"، بخفض الجين، فزعم القراء أن لات تستعمل حرفاً جازماً لأسماء الزمان خاصة وأنشد: طلبوا صلحنا ولات أوان وأجيب عن البيت بجوابين: أحدهما: على إضمار من الاستغراقية، ونظيره في بقاء عمل الجازم مع حلقه وزيادته قوله: "الواحر" ألا رجل جزاء الله خيراً فبمن رواه بجزر رجل والثاني: أن الأصل: ولات أوان صلح، ثم بني المضاف لقطعه عن الإضافة، وكان بناءه على الكسر لشبهه بنزال وزناً، ولأنه قدر بناء على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين كأس، ونون للضرورة، وقال الزعزعي: لتنعين كيوماً، ولو كان كما زعم لأعرب، لأن المعوض ينزل منزلة المعوض منه.

وعن القراءة بالجواب الأول - وهو واضح - وبالثاني وتوجيهه: أن الأصل حين مناصهم ثم نزل قطع المضاف إليه من مناص منزلة قطعه من حين، لأنحاء المضاف والمضاف إليه، قاله الزعزعي. وجعل التنوين عوضاً من المضاف إليه، ثم بني إضافته إلى غير متمكن. انتهى.

والأولى أن يقال: إن التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداءً، وإن المناص معرب، وإن كان قد قطع عن الإضافة بالحقيقة، لكنه ليس بزمان، فهو ككل وبعض. انتهى كلام ابن هشام.

"أقول": تقدير المضاف إليه جملة هو المناسب لتثنيه أوان يومئذ في البناء، وفي كون التنوين بدلاً من المضاف إليه، وأما تقديره مفرداً ثم تعليل بنائه بقطعه عن الإضافة كما صنع ابن هشام تبعاً لغيره، ففيه أن ما ذكره مختص بالظروف الشبعية، ويكون بناؤها حيث على الضم، وأما أوان فإنه ظرف منصوب، كما يأتي قريباً وليس مضموماً، كقيل ويعد.

ويجوز أن يقدّر المضاف إليه ولات أوان نصلح، فإن المضي في الحقيقة هو أوان الصلح، أو يقدّر جملة اسمية، أي: ولات أوان صلحنا يمكن، فأوان خبر لات وهو منصوب لفظاً أو مبني على الفتحة إضافته إلى مبني واسمها محذوف، أي: ولات الأوان.

كان (أوان) مما لا يستعمل إلا مضافاً فلها حذف ما يضاف إليه بنوه على الكسر لالتقاء الساكنين كما فُعِلَ بأمسٍ وأدخل التنوين عوضاً لحذف ما يضاف إليه (أوان) ألا ترى أنهم لا يكادون يقولون: أوان صدق كما يقولون في الوقت والزمن.

ولكن يدخلون الألف واللام فيقولون: كان ذلك في هذا الأوان فيكونان عوضاً.

الضرب الثاني ما منع الإضافة إلى الواحد وأضيف إلى جملة:

وذلك: (حيثُ وإذُ وإنا). فاما (حيثُ) فإن من العرب من يبينها على الضم ومنهم من يبينها على الفتح ولم تحيء إلا مضافةً إلى جملة نحو قولك: أقومُ حيثُ يقومُ زيدٌ وأصلي حيثُ يصلي فالحركة التي في الثاء لالتقاء الساكنين فمن فتح فومن أجل الياء التي قبلها وفتح استحقاقاً للكسر ومن ضم فلتشبهها بالغايات إذ كانت لا تضاف إلى واحد ومعناها الإضافة وكان الأصل فيها أن تقول: قمتُ حيثُ زيدٌ كما تقول: قمتُ مكانَ زيدٍ.

وأما (إذُ) فمبنية على السكون، وتضاف إلى الجملة أيضاً نحو قولك: إذُ قامَ زيدٌ وهي تدل على ما مضى من الزمان ويستطيعون جعلَ ~~جئتُك~~ إذُ زيدٌ قامَ إذا كان الفعل ماضياً لم يحسن أن نفرق بينه وبين إذُ لأن معنهما في المهي ~~وغيره~~ ~~تدريج~~ ~~سوى~~

وتقول: جئتُك إذُ زيدٌ قامَ وإذُ زيدٌ يقومُ فحقها أن تحيء مضافة إلى جملة فإذا لم تضاف نوتته قال أبو ذؤيب:

يُحْيِيكَ مِنْ طَلَابِكَ أَمْ عَمَسِرْ بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَاحِبُ

قال أبو حنبل في "المسائل المشورة": قال أبو العباس المقرئ: أوان هنا مبنية؛ لأن أوان تضاف إلى المبتدأ والخبر، فكأنك حذفته منه المبتدأ والخبر، فتوالت ليعلم أنك قد اقتطعت الإضافة منه.

ولم يرتض ابن جني في "الخصائص" كون التنوين عوضاً عن الجملة كيومئذ، وفرق بينهما بأن إذ ظرف ناقص، وأوان ظرف متصرف. انظر خزانة الأدب ٢/ ٢٠.

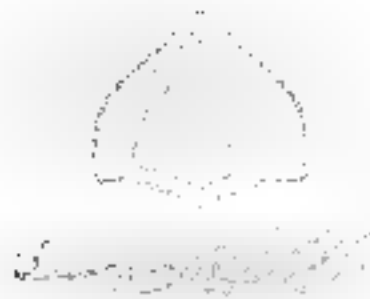
(١) حل أن التنوين اللاحق لـ إذ عوض عن الجملة، والأصل: وأنت إذ الأمر ذاك وفي ذلك الوقت. وكذا أورده صاحب الكشف في سورة ص. استشهد به على أن أوان في قوله:

طلبوا صلحتا ولات أواني

وأما (إذا) فقلما تأتي من الزمان وهي مضافة إلى الجملة تقول: أجيئك إذا أحمر البسر، وإذا قدم فلانٌ ويدلك على أنها اسم أنها تقع موقع قولك: آتيك يوم الجمعة وآتيك زمن كذا ووقت كذا وهي لما يستأنف من الزمان ولم تستعمل إلا مضافة إلى جملة.

فأما (لذن) فجاءت مضافةً ومن العرب من يحذف النون فيقول: لذن كذا وقد جعل حذف النون بعضهم أن قال: لذن غدوة فنصب غدوة؛ لأنه توهم أن هذه النون زائدة تقوم مقام التنوين فنصب كما تقول: قائم غدوة ولم يعملوا (لذن) إلا في غدوة خاصة.

قال أبو بكر: قد ذكرنا الأسماء المعربة والأسماء المبنية وقد كنا قلنا: أن الكلام اسم وفعل وحرف ونحن نتبع الأسماء والأفعال ونذكر إعرابها وبناءها إن شاء الله.



بني على الكسر تشبيهاً بـ (إذا) في أنه زمان قطع منه المضاف إليه وحوض عنه التنوين، وكسر لانتفاء الساكنين. وروي أيضاً: وأنت إذا صحيح، فيكون التنوين فيه أيضاً عوضاً عن المضاف إليه الجملي عند الشارح المحقق، ويكون الأصل وأنت إذ نيتك، كما قال في قوله تعالى: "فعلتها إذا وأنا من الضالين". والمشهور أنها في مثله للجواب والجزاء. وعليه مشى المرزوقي في شرح التهذيبين قال: رواه الباهلي: وأنت إذا صحيح. وتكون إذا للحال، كأنه يحكي ما كان. والمراد: وأنت في تلك الحال صحيح. انظر خزنة الأدب



سازمان اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

فهرس

٥	مقدمة التحقيق
٧	المبحث الأول: في علم اللغة
٧	المبحث الثاني: في بيان واضح اللغة
١٩	المبحث الثالث: في حد الوضع
٢٠	المبحث الرابع: شروط ثبوت اللغة
٢١	المبحث الخامس: في سعة اللغة
٢٤	المبحث السادس: في حد الكلمة والكلام والكلم والفرق بينهما
٢٧	المبحث السابع: أقسام الكلام: (الاسم والفعل والحرف)
٣٢	ترجمة المصنف
٣٥	عملنا في الكتاب
٣٩	مقدمة المؤلف
٤١	الكلام
٤١	شرح الاسم
٤٤	شرح الفعل
٤٦	شرح الحرف
٤٧	باب مواقع الحروف
٤٨	ذكر ما يدخله التغيير من هذه الثلاثة وما لا يتغير منها
٥٠	باب الإعراب والمعرّب والبناء والمبني
٥٨	ذكر العوامل من الكلم
٥٨	تفسير الأول وهو الاسم

- ٦١ تفسير الثاني وهو الفعل
- ٦١ تفسير الثالث وهو العامل من الحروف
- ٦٢ والقسم الثاني من الحروف:
- ٦٢ والقسم الثالث من الحروف:
- ٦٤ ذكر الأسماء المرتفعة
- ٦٤ شرح الأول: وهو المبتدأ:
- ٦٩ شرح الثاني وهو خبر المبتدأ
- ٧٨ شرح الثالث من الأسماء المرتفعة وهو الفاعل
- ٨١ شرح الرابع من الأسماء المرتفعة:
- ٨٦ شرح الخامس
- ٩٤ ذكر الضرب الثاني: وهو ما ارتفع بالحروف المشبهة بالأفعال:
- ٩٩ ذكر الفعل الذي لا يتصرف
- ١٠٠ شرح التعجب
- ١٠٦ مسائل من هذا الباب
- ١١٠ باب نعم ويثنى
- ١١٥ مسائل من هذا الباب
- ١١٩ باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل
- ١٢٣ مسائل من هذا الباب
- ١٢٧ شرح الثاني وهو: الصفة المشبهة باسم الفاعل
- ١٢٩ مسائل من هذا الباب
- ١٣٢ شرح الثالث: وهو المصدر
- ١٣٣ مسائل من هذا الباب

شرح الرابع

١٣٦

مسائل من هذا الباب .

١٣٨

باب المعرفة والنكرة

١٤٢

ذكر المعرفة

١٤٣

مسائل في المعرفة والنكرة

١٤٦

ذكر الأسماء المنصوبات

١٥١

مسائل من هذا الباب

١٥٥

شرح الثاني وهو المفعول به

١٦٠

مسائل من هذا الباب

١٦٤

باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين

١٦٨

مسائل من هذا الباب

١٧٢

باب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين

١٧٦

مسائل من هذا الباب

١٧٨

شرح الثالث: وهو المفعول فيه

١٨٠

مسائل من هذا الباب

١٨٤

ذكر المكان

١٨٧

مسائل من هذا الباب

١٩١

شرح الرابع من المنصوبات وهو المفعول له

١٩٥

شرح الخامس وهو المفعول معه

١٩٩

القسم الثاني من الضرب الأول من المنصوبات

٢٠٣

ذكر ما كان المنصوب فيه هو المرفوع في المعنى

٢٠٣

ذكر ما شبه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي

٢٠٣

مسائل من هذا الباب

٢٠٧

باب التمييز

٢١١

مسائل من هذا الباب

٢١٤

مسائل من هذا الباب

٢٢٨

باب كسر ألف إن وفتحها

٢٤١

ذكر أن المفتوحة

٢٤٥

ذكر المواضع التي تقع فيها إن وأن

٢٥٠

مسائل في فتح ألف (أن) وكسرها

٢٥٣

ذكر ما يكون المنصوب فيه في اللفظ غير المرفوع

٢٦٠

هذا باب ما جاء من الكلم في معنى (إلا)

٢٦٣

باب الاستثناء المنقطع من الأول

٢٦٦

مسائل من باب الاستثناء

٢٧٠

باب تمييز المقادير

٢٧٩

باب تمييز الأعداد

٢٨٢

باب (كم)

٢٨٥

مسائل من هذه الأبواب

٢٩٠

ذكر الاسم المضموم والمفتوح اللذين يضارعان المعرب

٢٩٦

باب النداء

٢٩٧

شرح الاسم المنادى الثاني وهو المضاف:

٣٠٥

شرح الثالث: وهو الاسم المنادى المضارع للمضاف لطولته:

٣٠٨

باب ما يخص به النداء من تغيير بناء الاسم المنادى والزيادة في آخره والحذف فيه

٣١٠

باب اللام التي تدخل في النداء للاستغاثة والتعجب

٣١٣

٣١٦	باب النلبة
٣٢٠	باب الترخيم
٣٢٦	باب مضارع للتداء
٣٢٧	مسائل من هذا الباب
٣٣٦	باب النفي بـ (لا)
٣٤٠	ذكر الأسماء المنفية في هذا الباب
٣٤٥	باب ما يثبت فيه التنوين
٣٤٩	باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيره من حاله
٣٥٢	باب (لا) النافية إذا دخلت عليها ألف الاستفهام
٣٥٤	باب تصرف (لا)
٣٥٦	مسائل من باب (لا)
٣٦٤	ذكر الجر والأسماء المجرورة
٣٦٤	ذكر جروف الجر
٣٧٠	باب (رُبِّ)
٣٧٤	مسائل من هذا الباب
٣٧٦	باب حتى
٣٨١	مسائل من هذا الباب
٣٨٤	باب الأسماء المخفوضة في القسم
٣٩٠	مسائل من هذا الباب
٣٩٥	المجرور بالإضافة
٣٩٩	باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل
٤٠١	مسائل من هذه الأبواب



مركز بحوث وتطوير الفقه الإسلامي

- ٤٩٠ ذكر الأسماء المبنية التي تصارع المعرب
- ٤٩٣ أقسام الأسماء المبنية المفردات ستة
- ٤٩٣ باب الكتابات وهي علامات المضممين
- ٥٠٦ الباب الثالث من المبنيات: وهو الاسم الذي يشار به إلى المسمى
- ٥٠٨ باب الأسماء المبنية المفردة التي سمي بها الفعل
- ٥١٣ باب الاسم الذي قام مقام الحرف
- ٥١٥ باب الظرف الذي يتمكن وهو الخامس من المبنيات
- ٥١٧ الباب السادس من المبنيات المفردة وهو الصوت المحكى
- ٥١٧ ذكر الضرب الثاني من المبنيات وهو الكلم المركب:
- ٥٢٥ الفهرس



مرکز تحقیق ونگارش اسناد و کتابخانه ملی